الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الإقتصادية.

مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات.

تخصص: مالية دولية.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم.

بعنوان:

الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية.
دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر.
2015-1973.

إعداد الطالب:
ميلود بورحلة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الناصر بوثلجة

نوقشت:14 جوان2017

أمام لجنة المناقشة:

- أد: محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا.
- أد: عبد الناصر بوثلجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا .
- أد: سمير بهاء الدين ماليكي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا ممتحنا.
- أد: محمد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا ممتحنا.
- أد: عبد القادر بلعربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا ممتحنا.
- د: لحسن بوليش	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مستغانم	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية:2017/2016

نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم
نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم

إهداء.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- إلى روح الوالدة رحمها الله وجعل مثواها الجنة.
- إلى كل أفراد العائلة الصغيرة والكبيرة وأخص بالذكر إبنتي تسنيم أصلحها الله ونفع بها.
- إلى كل من تجمعنا به صلة الرحم، الصداقة والعمل، وإن لم تسعفهم المذكرة فهم في الذاكرة إن شاء الله.
- إلى العاملين في صناعة النفط بين رمال الصحراء وعباب البحر..وهدير معامل التكرير والبتروكيماويات..
- إلى كل من كسّر قيد الكسل وتسلح بالعلم والعمل.

ميلود بورحلة.

كلمة شكر وإمتنان.

قرأت عن الإمام علي كرم الله وجهه قوله " إذا وصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروا أقصاها بقلة الشكر...وإذا أسديت إليك يد فكافئها بما يربي عليها، والفضل مع ذلك للبادئ، العلم وراثة كريمة والآداب حلل مجددة والفكر مرآة صافية".

جزيل الشرك والامتنان أرفعه إلى:

- الأستاذ الدكتور عبد الناصر بوثلجة فمن فيض علمكم نهلت، وإن فاتني بتقصيري الكثير، وبعظيم أدبكم وجميل خشيتكم من ربك تأسيت بيد أن الأمر ليس باليسير وبوضاءة فكرك وصفاء ذهنكم إهتديت إلى علم ما يمدح منه فهو لكم وما يأخذ عليه فهو مني ... فوالله ما ضننت علي بشيء.
- إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر: الدكتورة مريم سحنون، الدكتور نجيب بن سليمان، الدكتور محمد بوطوبة.
- كما أشكر أسرة كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية بجامعة تلمسان وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور: محمد بن بوزيان.
- كما لا يفوتني أن أشكر موظفي المكتبات المركزية لجامعات تلمسان، مستغانم، اليرموك الأردنية، غليزان، المعهد الجزائري للبترول، الشلف، على ما قدموه لي من تسهيلات للتفسح بين رفوف الكتب.
- كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة على تخصيصهم لبعض الوقت لمناقشة الرسالة وإثرائها.

ميلود بورحلة.

دعـــــاء

اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علما، اللهم إني أسالك أن تجعل هذا العمل شاهدا لنا لا شاهدا علينا وأن تتجاوز عنا ما كان فيه من خطأ أو سهو أو نسيان فلك الكمال وحدك لا شريك لك.

(إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل . وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر)
الأصفهاني

فهرس

المحتويات

المحتوى	الصفحة
– آية قرآنية. – إهداء. – كلمة شكر وتقدير. – فهرس المحتويات. – قائمة الجداول والأشكال البيانية.	 I–IV V–VIII
المقدمة العامة – تمهيد. – إشكالية الدراسة. – فرضيات الدراسة. – أهمية الدراسة. – أهداف الدراسة. – مبررات إختيار الموضوع. – الدراسات السابقة. – منهج الدراسة. – المجال الزمني والمكاني للدراسة. – صعوبات الدراسة. – أقسام الدراسة.	أ–م
الفصل الأول/ الإطار العام للصناعة النفطية في العــالم: أهميتها، مراحلها وأطرافها.	69–01
مقدمة الفصل الأول.	01
المبحث الأول: مقدمة في دراسة الموارد الناضبة.	02
المطلب الأول: الموارد الاقتصادية، أهميتها وتصنيفها....................................... **المطلب الثاني:** الموارد الناضبة، مفهومها وطرق قياس نضوبها....................................... **المطلب الثالث:** لعنة الموارد الناضبة والمرض الهولندي.......................................	02 07 13
المبحث الثاني: مدخل لإقتصاديات وأساسيات الصناعة النفطية في العالم.	21
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنفط (النشأة – المفهوم)....................................... **المطلب الثاني:** الأهمية الطاقوية، الإقتصادية والسياسية للنفط....................................... **المطلب الثالث:** الصناعة النفطية، المفهوم والمراحل....................................... **المطلب الرابع:** خصائص قطاع النشاط النفطي في العالم.......................................	21 26 30 37

المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم.	39
المطلب الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).. **المطلب الثاني:** وكالة الطاقة الدولية.. **المطلب الثالث:** شركات النفط العالمية والوطنية.. **المطلب الرابع:** علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة..	39 50 59 66
نتائج الفصل الأول.	69
الفصل الثاني/ النفط في أســـــــــــــــــواقه الدولية: التـــــــــــــطورات التاريخية للأسعار، الإنعكاسات وآفاقه المستقبلية.	131-70
مقدمة الفصل الثاني.	70
المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية ومحدداتها.	71
المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.. **المطلب الثاني:** محددات أسواق النفط الدولية..	71 75
المبحث الثاني: تطور مراحل تسعير النفط وإنعكاساتها على الإقتصاد والتجارة العالميين.	79
المطلب الأول: التطورات التاريخية لأسعار النفط قبل إنشاء منظمة الأوبك.. **المطلب الثاني:** تطورات أسعار النفط بعد نشأة منظمة الأوبك.. **المطلب الثالث:** التغيرات في أسعار النفط والنمو الإقتصادي للدول المنتجة والمستهلكة.. **المطلب الرابع:** أهمية النفط في التجارة الدولية..	79 85 100 105
المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية لعرض النفط والطلب عليه عالميا.	109
المطلب الأول: مستقبل الطلب العالمي على النفط.. **المطلب الثاني:** الإحتياطات النفطية وآفاق العرض العالمي من النفط.. **المطلب الثالث:** الطاقات التقليدية كبديل مستقبلي للنفط.. **المطلب الرابع:** الطاقة المتجددة البديل المنافس للنفط مستقبلا..	109 112 118 124
نتائج الفصل الثاني.	131
الفصل الثالث/ الصنـــــــــاعة النفطية في ظل السياسات الإقتصادية الجزائرية: الإصلاحات والإمكانيات.	210-132
مقدمة الفصل الثالث.	132
المبحث الأول: مسار السياسة الإقتصادية في الجزائر: من الإقتصاد الموجه إلى الإصلاحات الإقتصادية.	133

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الإقتصاد الموجه (1962-1979).......	133
المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط اللامركزي 1980-1989م.............	141
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.................	148
المطلب الرابع: السياسة الإقتصادية للجزائر في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي..........................	157
المبحث الثاني: التطورات التاريخية للصناعة النفطية في الجزائر.	**172**
المطلب الأول: تطورات الصناعة النفطية قبل عملية التأميم...	172
المطلب الثاني: تطورات الصناعة النفطية بعد عملية التأميم (1971-1986م)........................	178
المطلب الثالث: تطور الصناعة النفطية في ظل الإصلاحات الأولى(1986-2004م)..................	183
المطلب الرابع: تطور الصناعة النفطية في ظل الإصلاحات الثانية (2005-2015م)..................	188
المبحث الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر.	**196**
المطلب الأول: تطورات مرحلة المنبع في الجزائر..	196
المطلب الثاني: تطورات مرحلة المصب في الجزائر..	203
المطلب الثالث: تطور الإستثمارات في القطاع النفطي في الجزائر....................................	206
نتائج الفصل الثالث.	**210**
الفصل الرابع/إدارة عوائد النفط والمشاهد المستقبلية للإقتصاد الجزائري.	**211-270**
مقدمة الفصل الرابع.	**211**
المبحث الأول: المكانة الإقتصادية، المالية والتجارية للنفط في الجزائر.	**212**
المطلب الأول: مساهمة صناعة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015)...................	212
المطلب الثاني: مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة فترة (2000-2015)......................	215
المطلب الثالث: موقع النفط في الميزان التجاري الجزائري...	220
المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في إدارة الفوائض النفطية.	**226**
المطلب الأول: الفوائض النفطية و إشكالية الطاقة الإستيعابية...	226
المطلب الثاني: تراكم الفوائض النفطية في الجزائر وسبل توظيفها.....................................	228
المطلب الثالث: تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر..	232
المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية لإقتصاد ما بعد النفط.	**240**
المطلب الأول: حتمية تنويع الإقتصاد الوطني..	240
المطلب الثاني: مكافحة الفساد والإصلاح المؤسساتي..	249
المطلب الثالث:تنمية مصادر الطاقات التقليدية والمتجددة...	261

نتائج الفصل الرابع.	270
الفصل الخامس/ الدراسة القياسية والتحليل الإقتصادي لحالة الجزائر.	**319-271**
مقدمة الفصل الخامس.	**271**
المبحث الأول: تحليل منهجية الدراسة التطبيقية القياسية.	**272**
المطلب الأول: تحليل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.. **المطلب الثاني:** السلاسل الزمنية ودراسة الإستقرارية.. **المطلب الثالث:** التكامل المتزامن (المشترك) ونموذج تصحيح الخطأ.............................. **المطلب الرابع:** نماذج الإنحدار الذاتي ذات المتجهVAR (Vectorial Auto Regressive)........	272 276 280 283
المبحث الثاني: تقدير نموذج قياسي للصناعة النفطية في الجزائر.	**288**
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية الأولى.. **المطلب الثاني:** التقييم الإحصائي للنموذج.. **المطلب الثالث:** التقييم القياسي والإقتصادي للنموذج..	288 292 294
المبحث الثالث: قنوات تأثير تغيرات أسعار النفط في الجزائر.	**304**
المطلب الأول: وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة القياسية الثانية.. **المطلب الثاني:** دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.. **المطلب الثالث:** تقدير نموذجVAR بسلاسل زمنية مستقرة..	304 309 310
نتائج الفصل الخامس.	**317**
الخاتمة العامة	**320**
المراجع المعتمدة	**327**
الملاحق	**342**

فهرس الجداول والأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول.

رقم الجدول	إســـــــــــــــــــــــــــــــم الجدول	الصفحة
	جداول الفصل الأول	
(**01-01**)	نقاط تاريخية في عمر البترول.	**22**
(**02-01**)	تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة.	**26**
(**03-01**)	مصادر الطاقة المتوفرة حاليا في العالم.	**27**
(**04-01**)	الإنتاج وطاقات مصافي التكرير في الدول العربية.	**36**
(**05-01**)	الإحتياط والإنتاج العالمي من النفط الخام حسب المناطق.	**38**
(**06-01**)	موقع الأوبك من الإنتاج العالمي من النفط الخام (1000 برميل يومي).	**48**
(**07-01**)	إحتياطات دول الأوبك من النفط الخام.	**49**
(**08-01**)	التغيير في الطلب على النفط لدى دولOCDE	**56**
(**09-01**)	إنتاج الفحم الحجري في بعض دول وكالة الطاقة الدولية.	**56**
(**10-01**)	نسبة الضريبة من أسعار الغازولين في بعض دول الوكالة، 2012، 2013.	**58**
(**11-01**)	الشركات البترولية العملاقة السبعة الكبار أو الشقيقات السبع.	**62**
(**12-01**)	نسبة تأثير الشركات النفطية العالمية على مراحل الصناعة النفطية.	**64**
(**13-01**)	أبرز صفقات الإندماج بين الشركات العالمية2015.	**65**
	جداول الفصل الثاني	
(**01-02**)	تطورات الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام للفترة:1860-1920.	**82**
(**02-02**)	تطور الأسعار المعلنة للنفط خلال الفترة (1936 – 1945).	**83**
(**03-02**)	تطور أسعار النفط الخام في الشرق الأوسط وخليج المكسيك (1944 – 1960)	**84**
(**04-02**)	تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1973 – 1979)	**86**
(**05-02**)	نسبة العائدات النفطية إلى إجمالي الإيرادات ونسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات سنة 1975.	**87**
(**06-02**)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1985 – 1990).	**90**
(**07-02**)	مساهمة صادرات الوقود والنفط في الصادرات السلعية العالمية.	**107**
(**08-02**)	مساهمة صادرات النفط و منتجات الوقود في تجارة المناطق العالمية المختلفة 2015.	**108**
(**09-02**)	تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة (2013 – 2040).	**109**
(**10-02**)	الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات(2014-2040) وفق تقديرات الأوبك.	**110**
(**11-02**)	الإحتياطات النفطية حسب المجموعات (2010 – 2015).	**115**
(**12-02**)	توقعات الإمدادات النفطية (2013 – 2040) حسب المجموعات.	**117**

جداول الفصل الثالث.		
(01-03)	توزيع إستثمارات المخطط الرباعي (1974-1977م) بالأسعار الجارية.	137
(02-03)	تطور الإستثمارات من (1963-1977م).	139
(03-03)	توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول(1980-1984م).	142
(04-03)	توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الثاني(1985- 1989م).	146
(05-03)	معدلات النمو الإجمالي ونموه في كل من القطاعات (1995-2000م).	158
(06-03)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004).	161
(07-03)	الإصلاحات المساندة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004م).	163
(08-03)	القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009م).	164
(09-03)	المحاور الكبرى لبرنامج دعم النمو الإقتصادي.	165
(10-03)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014م).	168
(11-03)	نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة (1971-1985م).	180
(12-03)	حصة قطاع المحروقات ضمن المخططات في الفترة: 1970-1985م.	181
(13-03)	نشاط الصناعة النفطية في الفترة 1986-2004م.	186
(14-03)	نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة(2005-2015).	191
(15-03)	عدد العقود المبرمة في الفترة(2011-2014).	194
(16-03)	وضعية الحفر الإكتشافي والحفر التطويري في الفترة (2011-2015).	198
(17-03)	إكتشاف النفط والغاز في الجزائر في الفترة: (2000-2005).	199
(18-03)	إكتشاف النفط والغاز في الجزائر في الفترة: (2006-2015).	199
(19-03)	الإحتياطي النفطي في الفترة:(1970-1990).	201
(20-03)	تطور الإنتاج النفطي في الجزائر (2004-2015).	202
(21-03)	تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر.	206
(22-03)	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات .	207
(23-03)	توزيع الاستثمارات على مختلف مراحل الصناعة النفطية.	208
جداول الفصل الرابع.		
(01-04)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2010).	213
(02-04)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2011-2015).	214
(03-04)	تطور إيرادات الجباية النفطية للفترة (2000 – 2015).	218
(04-04)	مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة.	219
(05-04)	مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط دول الأوبك.	221
(06-04)	تطور كل من صادرات النفط الخام وصادرات المشتقات النفطية فترة2000-2015	222

(**04–07**)	وضعية الميزان التجاري في الفترة:2011-2015.	**224**
(**04–08**)	تطور الفوائض النفطية في الجزائر.	**228**
(**04–09**)	المبالغ المسددة مسبقا لنادي باريس.	**230**
(**04–10**)	تطور الإحتياطات الأجنبية (2000-2015).	**231**
(**04–11**)	تطور وضعية الصندوق في فترة (2000-2005).	**236**
(**04–12**)	تطور وضعية الصندوق في فترة (2006-2009).	**237**
(**04–13**)	تطور وضعية الصندوق في فترة (2011-2014)	**238**
(**04–14**)	مساهمة القطاع الخاص في تركيبة الإنتاج والقيمة المضافة.	**245**
(**04–15**)	ترتيب الدول وفق مؤشر الفساد إصدار 2016.	**251**
(**04–16**)	مقارنة مؤشرات الحكم بين الجزائر ودول الجوار سنتي:2010-2015.	**260**
(**04–17**)	معدل الإشراق الشمسي حسب المناطق في الجزائر.	**264**
(**04–18**)	إنجاز مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP	**264**
(**04–19**)	وضعية الغاز الطبيعي في الجزائر(2010-2015).	**267**
جداول الفصل الخامس.		
(**05–01**)	مركبات السلاسل الزمنية وخصائصها.	**276**
(**05–02**)	متغيرات الدراسة القياسية الأولى، رموزها ومصادرها.	**288**
(**05–03**)	ملخص وصفي لمتغيرات النموذج.	**289**
(**05–04**)	نتائج إختبار ستودنت لمعلمات النموذج.	**292**
(**05–05**)	نتائج إختبار جذر الوحدة(الإستقرارية) بواسطة إختبار ديكي -فوللر المطور(ADF)	**295**
(**05–06**)	إختبار إستقرارية سلسلة البواقي.	**296**
(**05–07**)	نتائج إختبار التكامل المتزامن(نتائج الأثر).	**297**
(**05–08**)	نتائج إختبار تصحيح الخطأ الموجه.	**299**
(**05–09**)	نتائج تحيل مكونات التباين.	**300**
(**05–10**)	التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الثانية.	**305**
(**05–11**)	نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبارADF	**309**
(**05–12**)	إختبار عدد الفترات التباطؤ الزمني المناسب لنموذجVAR.	**310**
(**05–13**)	تقدير نموذجVAR للدراسة القياسية الثانية.	**310**
(**05–14**)	تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج.	**311**
(**05–15**)	نتائج إختبار السببية للدراسة القياسية الثانية.	**315**

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية.

أشكال الفصل الأول		
(**01-01**)	منحى هوبرت	**13**
(**02-01**)	نموذج Corden	**20**
(**03-01**)	الهيكل التنظيمي للوكالة	**54**
أشكال الفصل الثاني		
(**01-02**)	المعدل الأسبوعي لسلة خامات الأوبك خلال الفترة:2014-2015	**97**
(**02-02**)	أنواع الإحتياطات النفطية.	**114**
(**03-02**)	تطور الإحتياطات الغازية العالمية في الفترة(1960-2010).	**119**
أشكال الفصل الثالث.		
(**01-03**)	المسح الجيولوجي في الجزائر (1966-2010)/ معدل سنوي.	**197**
أشكال الفصل الرابع.		
(**01-04**)	تطور إنتاج قيمة المحروقات:2000-2015	**215**
(**02-04**)	تطور إيرادات الجباية العادية والنفطية في الفترة:1980-2008	**216**
(**03-04**)	وضعية الميزان التجاري فترة :2010-2015.	**224**
(**04-04**)	توزيع صناديق الثّروة السّيادية حسب موقعها الجغرافي ومواردها.	**235**
(**05-04**)	التوجهات الجغرافية لصناديق الثروة السيادية.	**235**
(**06-04**)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة:2000-2012.	**247**
أشكال الفصل الخامس.		
(**01-05**)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة القياسية الأولى.	**289**
(**02-05**)	تحليل دوال الإستجابة الدفعية.	**301**
(**03-05**)	توزيع الجذور في النموذج المقدر.	**303**
(**04-05**)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة الثانية.	**306**
(**05-05**)	تحليل دوال الإستجابة لردة الفعل للدراسة القياسية الثانية.	**313**

المقدمة العامة.

أولا: تمهيد.

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية الإقتصادية والتجارية بين جميع مصادر الطاقة، كما هو محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، إذْ يُعتبر سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وللتجارة الدولية*.

إن تاريخ النفط ومسيرته خلال القرن العشرين يُعتبر عالم يفيض بالأحداث ويرتبط إرتباطا وثيقاً بالصراعات، النفط هو أهم موضوع يُدار سياسياً وإعلاميا، وسيظل للنفط دائما الكلمة العليا في صراعات العالم العسكرية، وله تأثير واضح على جميع أوجه الأنشطة الإقتصادية في العالم، كما له دور بارز في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية، ويتجلى هذا الدور في سعي الدول الصناعية الكبرى المعنية بإستيراده إلى العمل على وضع مختلف الإستراتيجيات والسيناريوهات غايتها هو كيفية الولوج إلى معاقل النفط والسيطرة عليها، وتأمين الإمدادات النفطية اللازمة إليها، التي أضحت مسألة ضرورية وحتمية بالنسبة لهذه الدول، ففعلا صدق تشرشل رئيس وزراء بريطانيا لما قال" **من يملك النفط يملك العالم**"، وكذا مقولة لمايكل كولون "**إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط، كل النفط وفي أي مكان**"، وما الأحداث المتسارعة في منطقة تحتوي على أكبر إحتياطي نفطي في العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا دليل على ذلك، فبداية من الإحتلال الأمريكي البريطاني على أفغانستان وحرب الخليج مرورا بالحرب الأمريكية على العراق 2003، ثم التوترات على محور الدول الغربية –طهران ، دون نسيان الأزمة الليبية ومنطقة الساحل وكذا القضية السورية، كل الحروب ظاهرها نشر الديمقراطية والتحرر والقضاء على النظام الديكتاتوري، وباطنها السيطرة على آبار النفط وتأمين أهم مصادر الطاقة العسكرية والإنتاج الصناعي.

مستقبلا يمكننا القول بأن النفط تستمر أهميته، ويزداد الصراع من أجل بسط النفوذ عليه بين الدول في مناطق وجوده، وهذا لعدم قدرة الدول الصناعية – رغم المحاولات العديدة – من إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت تقليدية كالغاز الطبيعي أو الفحم أو حديثة متجددة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية والهوائية والمائية.

وأهمية النفط لا تتوقف عند الجانب العسكري والصناعي فقط، فقد إتسعت أهميته حتى شملت جميع مظاهر الحضارة المعاصرة، فهو يستعمل في توفير الغذاء والماء، وفي قطاع النقل والمواصلات، وأساسا لصناعة آلاف المنتجات ذات الإستخدامات اليومية، كمواد التجميل، الأسبرين، السجاد، المنظفات ومعجون الأسنان، فهو كما قال الدكتور دانيال يورغن "**إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط**[1]".

تحظى دراسة الإقتصاد النفطي بظروف عدم اليقين، فمازال هذا العلم منتدى للجدل بين خبرائه سواء من حيث الأصل وكيفية التكوين وصيرورة العمليات الجيولوجية التي كونته في باطن الأرض وفي أعماق البحار، أو من حيث المدة الزمنية المتبقية

*يعتبر النفط مصدرا لإستخراج و إستخلاص أكثر من 450 مادة كيميائية تستعمل في تحضير منتجات يصل عددها إلى 1500صنف و يشكل نسبة معتبرة من التجارة العالمية للطاقة، سوف نتطرق إليها لاحقا.

[1] Daniel yergin **"the epic quest for oil, money and power"** Simon and schuter, new york, 1991, p14.

لنضوبه من كوكب الأرض، فكلما كان الحديث عن وصول النفط إلى ذروته، حتى تأتي الإحصائيات من الدول المنتجة عن إجمالي إحتياطاتها و إكتشافاتها النفطية لتنسف هذا الحديث.

إن موضوع صناعة النفط في العالم و تسويقه ليس بالجديد، فهو محل دراسات كثيرة على مر الأزمنة منذ إكتشافه سنة 1859م، تطرقت إليه وجعلته مادة تشغل بال السياسيين، الإقتصاديين وعلماء الجيولوجيا، خصصت له بعض الأوساط جامعات ومعاهد لتدريس هذه الصناعة على الخصوص، وهذا العلم على العموم، فكان إنشاء المعهد الفرنسي للنفط IFP، المعهد الأمريكي للنفط API، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في السعودية، وفي الجزائر المعهد الجزائري للبترول ببومرداس (IAP)، والمعهد العربي للنفط في الكويت و غيرها.

إلى غاية الخمسينات من القرن الماضي ظهر الكارتل* كإحدى وسائل الضغط على الدول المنتجة للنفط، والتحكم في سوقه العالمية، حيث إن إحكام الكارتل السيطرة على مفاصل الصناعة النفطية في الدول المنتجة له، بدءا من الإنتاج وإنتهاءا بالتسويق وبيعه في الأسواق العالمية، أتاح له جني أرباح طائلة، ولقد لعب إحتساب السعر دورا كبيرا في ذلك –كما سنرى لاحقا–

في أواخر الخمسينات، ولتظافر مجموعة من الأسباب الدولية، بدأت سيطرة الكارتل على صناعة النفط العالمية وعلى أسواقها يضعف ويتراجع بشكل واضح، لعل في مقدمة هذه الأسباب: إستعادة الدول المنتجة للنفط حقوقها الوطنية المشروعة بمواردها الطبيعية وإدراكها لحجم الخسارة التي لحقت بإقتصادها القومي من جراء إستنزاف الثروات الطبيعية، ظهور عدد من شركات النفط المستقلة الجديدة، قيام منظمة الأوبك 1960 للدفاع عن مصالح الدول النفطية، ظهور شركات النفط الوطنية، وغيرها من الأسباب التي عزّزت مواقع البلدان المنتجة للنفط، حيث أرغمت هذه الدول الشركات النفطية الكبرى على إتخاذ قرارات لا تتناسب مع مصالحها التجارية، ولا مع خططها الإنتاجية والتسويقية، كما أجبرتها على الأخذ بعين الإعتبار بالمصالح المشروعة لها وعلى إشراف حكومات هذه الدول على بعض أنشطة الصناعة النفطية، مما نتج عنه فتح سوق النفط العالمية، وتحويل موازين قوى العرض والطلب، وبدأ السوق يتحول تدريجيا من سوق مشترين إلى سوق بائعين.

بالعودة إلى سوق النفط، فهي من أهم الأسواق العالمية التي تحظى بالمتابعة المستمرة لتطوراتها، فهي تمتاز بالديناميكية والتسارع متأثرة إلى جانب عوامل السوق التقليدية من عرض و طلب، بعوامل أخرى إكتسبت دورا متزايدا خاصة خلال السنوات الأخيرة، كالعوامل السياسية، العسكرية، الإستراتيجية، فما يميز أسعار النفط في أسواقه العالمية، هي تقلّبها المستمر مع صعوبة رصدها وإقتفاء أثرها، وهي معادلة صعبة التحكم في طرفيها، فأي إحتمال لتراجع الإمدادات النفطية أو أي تصرف سياسي أو عسكري يمكن أن يدفع بالأسعار إلى الإرتفاع، وأي إحتمال لتدفق المخزون أو الإمدادات يمكن أن يدفع بالأسعار إلى الهبوط، وحتى من جانب الطلب أي نمو متوقع أو فعلي للطلب على النفط يدفع بالأسعار إلى الإرتفاع والعكس صحيح.

*هي مجموعة قليلة من الشركات الإحتكارية و عددها ثمانية، سنتطرق إليها لا حقا بالتفصيل.

ولقد عرفت الجزائر المستقلة، من جهتها تاريخا حافلا في المجال النفطي، وسعت منذ إكتشافه إلى ترشيده خدمة للتنمية الإقتصادية الحالية والمستقبلية، من خلال مختلف إستعمالاته، فمنذ العقود الماضية إلى يومنا هذا، لعبت عوائده دورا أساسيا في صياغة برامج وخطط التنمية المختلفة، كما أن الأطراف الفاعلة في البلد وعن طريق مختلف سياساتها الإقتصادية إعتبرته مصدر القوة الإقتصادية في الجزائر، وإتجه هذا الإقتصاد مع الزمن نحو الإعتماد أكثر على إيراداته، وتسارع هذا الإتجاه لما أقرت الحكومة مجموعة من القوانين المتلاحقة التي عملت على إستغلال الثروات النفطية لما يخدم المصلحة العامة للجزائر في إطار تحسين مستوى معيشة أفرادها، والرفع من قيمة مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد ولإظهار هذا التحليل، يتجلى من الأهمية إقتفاء مسار الفكر الموضوعي الذي ركز على النفط في المساهمة في تحقيق الأهداف المحددة للجزائر منذ إكتشافه في الصحراء وتأميمه.

إن الصناعة النفطية في الجزائر شهدت عدة محطات، تغيرت بتغير أنظمة الإستغلال وبتغير أوضاع السوق النفطي، الذي لعبت أسعاره دورا في تحديد إتجاهات الجزائر الإقتصادية، ويمكن أن يستمر مستقبلا.

ثانيا: إشكالية الدراسة.

وتأسيسا لما سبق تم صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

نظرا لأهمية مخرجات الصناعة النفطية في تمويل الإقتصاد الجزائري مما يجعلها محرك أساسي لمجمل الأنشطة الإقتصادية، لذا من الضروري معرفة متغيرات هذه الصناعة، والعوامل التي تتحكم فيها، وقنوات تأثير التقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية على الإقتصاد الجزائري.

بناءا على الإشكالية السالفة الذكر، يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

1– من هم الأطراف المتدخلون في صناعة النفط وتصديره في العالم؟ وماهي العوامل التي تتحكم في أسعاره؟

2– ما مدى تكيف قطاع النفط في الجزائر مع مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي عرفها منذ الإستقلال؟

3– كيف يتغير أداء الاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار النفط؟

4– ما هي القراءة المستقبلية لواقع النفط في الجزائر؟ وهل من بوادر للتخفيف من التبعية المرهقة لقطاع النفط؟.

ثالثا: فرضيات الدراسة.

لإحتواء الموضوع والإجابة على الإشكالية وجملة التساؤلات، ننطلق في هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1– كما تتعدد العوامل التي تتداخل في الصناعة النفطية في الجزائر ومنها الكمية التي يكمن رصدها وتحليلها والنوعية والتي يصعب تقفيها والتنبؤ بها، تتعدد القنوات التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط والتي من الصعب جمعها وحصرها في هذه الدراسة خاصة إذا تعلق الأمر بإقتصاد يعتمد على مداخيل هذه الصناعة كحال الجزائر.

2– توجد إرادات ومصالح دولية كبرى، تلعب دورا كبيرا في تحديد إتجاهات الأسعار إما هبوطا أو صعودا، كما أن سياسة الإنتاج، التسويق والتسعير، تتجاوز أحيانا حدود الدول المنتجة وقوى السوق التقليدية من عرض وطلب.

3– إن التطورات والإصلاحات القانونية التي عرفتها الصناعة النفطية في الجزائر كان لها تأثير إيجابا على مخرجات هذه الصناعة خاصة الصادرات النفطية، وهذا بعدما إستجابت الجزائر للتحولات الإقتصادية العالمية.

4– إن التقلبات في أسعار النفط وعدم إستقرارها طيلة فترة الدراسة جعلت الإقتصاد الجزائري عرضة للإختلال وعدم الإستقرار في مؤشراته الكلية.

5– بإعتبار النفط مورد ناضب وفي طور الزوال، فإن التعامل الواعي مع هذا المورد يستلزم تبني سياسة جديدة تستهدف تنويع الإقتصاد الجزائري، والتحسب لظروف السوق العالمي للنفط للتعامل مع مستجداته بما يقلل الآثار السلبية على الإقتصاد والمجتمع.

رابعا: أهمية الدراسة.

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية التي تكتسبها الصناعة النفطية ماضيا، حاضرا ومستقبلا، كما دعتنا الضرورة إلى البحث في هذا الموضوع الحيوي، محاولة منا التعرف على مكونات هذه الصناعة ومدى فعاليتها وإنسجامها مع باقي القطاعات المشكلة للإقتصاد الجزائري، كما تنبع أهمية الدراسة من خلال رصد حركة متغيرات أسعار النفط في ظل ظروف عدم اليقين، إضافة إلى محاولة الإسهام في تقديم بدائل النفط في الجزائر.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو التحليل القانوني، الإحصائي والقياسي للصناعة النفطية في الجزائر.

خامسا: أهداف الدراسة.

إذا كان الخوض في دراسة موضوع معين هو حتما الوصول إلى أهداف محددة، فإن الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى:

1– تسليط الضوء على الصناعة النفطية في العالم، وأهمية هذا المورد من الناحية الطاقوية والإقتصادية، إلى جانب التعرف على الأطراف الرئيسية المؤثرة في هذه الصناعة.

2– التعرف على موقع النفط في ميزان الطاقة العالمي، وإلقاء الضوء على مستقبله كمصدر للطاقة.

3– دراسة العوامل المؤثرة على أسعار النفط، وأهم الطفرات التي شهدها النفط خلال فترة الدراسة، ومدى تأثر التجارة الدولية والنمو الإقتصادي العالمي بمتغيرات أسعار النفط.

4– الكشف عن تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر والتعرف على جميع مراحلها، وأهم الإصلاحات التي عرفتها هذه الصناعة في الجزائر، في ظل مختلف السياسات الإقتصادية المنتهجة.

5– رصد الإمكانيات النفطية الجزائرية، مع توضيح الأهمية المالية والإقتصادية لعوائد هذه الإمكانيات على الإقتصاد الجزائري.

6– صياغة المشاهد المحتملة لقطاع النفط في العالم في ظل التحديات المستقبلية للأسواق النفطية، مع تحديد إمكانيات الجزائر لفك الإرتباط بين الإقتصاد الجزائري وأسعار النفط، ووضع تصورات لإصلاح هذا الإقتصاد والإنتقال به إلى الإقتصاد المنتج.

سادسا: مبررات إختيار الموضوع.

يندرج اختيار هذا الموضوع، تحت مجموعة من الدوافع والمبررات منها ما هو شخصي، ومنها ما هو إقتصادي، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- الإهتمام الشخصي بالموضوعات ذات الصلة بالإقتصاد، المالية الدولية والعلاقات الإقتصادية ما بين الدول، والتي نرى أن موضوع النفط من أهم المواضيع التي تحدد هذه العلاقات.

2- بالرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تهتم بقطاع النفط في العالم، إلا أنه ما زال يستقطب فضول الخبراء، الكتاب والأكاديميين، لما يتميز بالتغير السريع والمستمر وعدم الإستقرار.

3- محاولة منا تزويد المكتبة العربية في الجزائر بمرجع في هذا الموضوع.

4- وكمبرر آخر نراه دفعا أساسيا إلى تناول هذا الموضوع هو الأهمية الإقتصادية والطاقوية لقطاع النفط في العالم في صناعة السياسات الإقتصادية للدول المنتجة والمصدرة وخاصة الجزائر.

5- أما الأسباب التي دفعتنا لإختيار الجزائر لدراسة موضوع النفط فيها فيمكن حصرها في:

- ✓ إقتصاد الجزائر يعتمد على عوائد الصادرات النفطية بأكثر من 98%.
- ✓ إمكانية نضوب الإحتياطات النفطية أمر وارد، مما يجعل مستقبل الإقتصاد الجزائري على المحك.
- ✓ الجزائر عضو في منظمة الأوبك، وقراراتها النفطية من قرارات المنظمة.
- ✓ على قدر ما يشغل – كما قلنا- النفط من أهمية في الإقتصاد الجزائري، على قدر ما يتوجب على واضعي السياسات الإقتصادية في الجزائر الأخذ بعين الإعتبار تطوير الصادرات خارج المحروقات، وكذا الإستفادة من الإمكانيات المتوفرة في هذا البلد للتخفيف من التبعية لهذا القطاع لمواجهة كل إحتمال غير مرغوب مستقبلا.

سابعا: الدراسات السابقة.

مما لا شك فيه أنّ طرح هذا الموضوع في بلد نفطي ليس بالجديد، فمنذ مدة نشط كتّاب، محللون وأكاديميون في تحليل قطاع النفط، وما يوفّره من إمكانيات مالية في إقتصاديات الدول المنتجة، على مستوى العالم، كما أشارت دراسات وبحوث سابقة لمشكلات إضافية أتى بها الإعتماد المفرط على النفط، تتعلق أساسا بالتنمية البشرية، المرض الهولندي، الفساد المالي وغيرها.

ولابأس عند تحديد بعض من هذه الدراسات أن نصنفها إلى دراسات أجنبية وأخرها محلية جزائرية على النحو التالي:

أ- الدراسات الأجنبية.

1- ورقة بحثية "**دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية**" للدكتور عبد الستار عبد الجبار موسى، منشورة في مجلة الإقتصاد والإدارة بالجامعة المستنصرية، عدد85، سنة 2010، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على السمات

الرئيسية للقطاع النفطي بالعراق في المرحلة الراهنة وتصوراته المستقبلية، وخلُصت الدراسة إلى أن قطاع النفط يمثل المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لإصلاح وتطوير البنى التحتية للإقتصاد العراقي.

2– ورقة بحثية بعنوان:

" The Relationship between oil revenues and Governmental expenditure in GCC for the period:2000-2008 " l.hieam (2012).

منشورة في مجلة العلوم الإقتصادية، عدد 31، المجلد08، جامعة البصرة.

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي وتحليلها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000–2008)، وتوصلت الدراسة إلى أن العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي للإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الإيرادات الأخرى ممثلة بالإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والدخل من الإستثمارات فيتبين ضعف مشاركتها في تمويل إيرادات الدولة، كما هنالك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

3– ورقة بحثية للباحثينBrument.H & Ceylan.N.B بعنوان:

"The impact of oil price shocks on economic growth of selected Mena countries "

، قدمت الورقة في إطار ملتقى دولي بمصر في ديسمبر 2005.

وبإستعمال المنهج القياسي توصل الباحثان إلى وجود أثر إيجابي على إرتفاع أسعار النفط على إقتصاديات مجموعة من الدول محل الدراسة (الجزائر–العراق–إيران–...) في الفترة:1960–2003، وغياب هذا الأثر في دول أخرى غير نفطية.

4– منشور من إصدارات وزارة الثقافة السورية بعنوان:

"**أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية**" للدكتور قصي عبد الكريم إبراهيم، دمشق، 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع النفط السوري في مختلف مراحل الصناعة النفطية، وإستشراف مستقبله وفق سيناريوهات متعددة، وحاول الباحث من خلال ذلك الوصول إلى بعض النتائج والمقترحات التي تساعد في تطوير الصناعة النفطية السورية ودعم صادراتها، وتوصل البحث إلى أن للنفط دور كبير وإستراتيجي في الإقتصاد السوري، وذلك من المكانة التي يحتلها في الإقتصاد ككل، حيث ساعد النفط سورية في تجاوز مختلف أزماتها المالية، من خلال مساهمته الكبيرة في إيرادات المالية العامة، وفي إخفاء الإختلالات الهيكلية التي عانى منها أداء الإقتصاد السوري.

5– ورقة بحثية للدكتور:Kaouther Gazdar مقدمة في المؤتمر الدولي: "المالية الإسلامية في إقتصاد ما بعد النفط" بالكويت بتاريخ 06و07 نوفمبر2016 بعنوان:

"Oil Price Volatility, Islamic Finance, and Economic Growth in GCC countries"

والغرض من هذه الورقة للتحقيق في ما إذا كان نظاما متطورا مالية إسلامية يمكن أن يضعف الأثر السلبي لتقلب النفط في النمو الإقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتحقيقا لهذه الغاية، إستخدم الباحث بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال

الفترة من 1996-2014. وتوصل عن طريق النتائج التجريبية على أن هناك علاقة سلبية بين تقلبات النفط والنمو الإقتصادي، وأن هذه العلاقة السلبية يمكن تخفيفه بنظام مالي إسلامي متقدم.

6- ورقة بحثية لـMork, K.A سنة (1989) بعنوان:

"Oil and the marcoeconomy when prices go up and down: an extension of Hamilton's results."

توصل الباحث أن لإرتفاع أسعار النفط تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تأثير له يذكر في حالة إنخفاض السعر.

7- ورقة بحثية للباحثين الإيرانيين: Alireza Keikha, Ahmadali Keikha, Mohsen Mehrara (2012) بعنوان:

"Institutional Quality, Economic Growth and Fluctuations of Oil Prices in Oil Dependent Countries."

منشورة في الموقع: (http://www.SciRP.org/journal/me) (تاريخ التحميل 12سبتمبر2015.)

كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي للبلدان التي تعتمد على النفط من حيث الجودة المؤسسية، حيث تم إستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لعينة من 32 دولة نفطية في الفترة:1975-2010، وتوصل الباحثان إلى أن تقلبات أسعار النفط لها أثر على النمو الإقتصادي للبلدان التي تعتمد على مؤشر جودة المؤسسات، ولا يظهر التأثير في الدول التي لها مؤسسات جيدة، كما أن الدول المصدرة للنفط ذات الجودة المؤسسية المنخفضة تواجه عقبات خطيرة في النمو الإقتصادي على المدى الطويل، وأوصى الباحثون بضرورة عملية الإصلاح المؤسساتي في هذه الدول.

8- دراسة Olomola (2006) حول الإقتصاد النيجيري.

"Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria"

منشورة على الموقع http://www.eurojournals.com/finance.htm:

قام الباحث بدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد النيجيري (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، نسبة التضخم وعرض النقود) في الفترة :1970-2003، بإستخدام نموذج VAR، وتوصل الباحث أن الصدمات في أسعار النفط ليس لها تأثير كبير على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي، كما أن كل إرتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع في أسعار الصرف الحقيقية.

9- ورقة بحثية للباحثين:Esfahani.H.S , Mohaddes.K & Pesaran.M.H (2012) بعنوان:

"An empirical growth model for major oil exporters"

منشورة على الموقع:**www.erf.org** (تاريخ التحميل:25 /2015/11).

شملت الدراسة تسع دول نفطية مصدرة للنفط(إيران، الكويت، فنزويلا، المكسيك، السعودية، النرويج، الكويت، ليبيا، أندونيسيا) وتوصلت الدراسة إلى دور البترول الداعم للنمو بها وأن كل صدمة نفطية لها تأثير واضح على دخل إنتاج البترول لهذه الإقتصاديات.

10-ورقة بحثية للأستاذ الدكتور: حسين الفحل (2012) بعنوان:

"الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات إنفتاح الإقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة1995-2008)".

منشورة بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد السابع والعشرون، جوان2012.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الصادرات النفطية الليبية وبين معدل إنفتاح الإقتصاد الليبي على العالم، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هي تركز الصادرات الليبية من النفط الخام أدى إلى زيادة معدلات إنفتاح الإقتصاد الليبي على الخارج، مما يزيد من درجة حساسية الإقتصاد الليبي لكل صدمة نفطية والتي تخرج عن سيطرة الإقتصاد الليبي.

11-ورقة بحثية للباحث جعفر باقر علوش(2016) بعنوان:

"The impact of oil production as the engine of growth in the Iraq economy for the period:1980-2014."

منشورة في: مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط، عدد21، 2016.

ناقش البحث عدة فرضيات أهمها: أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي يرتبط بالنمو في إنتاج النفط وتصديره أكثر من إرتباطه بالنمو في القطاع الصناعي، وتوصل الباحث بعد توصيف النماذج القياسية وإجراء الإختبارات اللازمة إلى أن قطاع النفط يؤثر في النمو بوصفه قطاعا إنتاجيا، ويؤثر في إتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محركا للنمو من خلال كل من الإنتاج النفطي ، الصادرات النفطية والأسعار.

12-ورقة بحثية للباحث: Ahmed Hoceine(2011) بعنوان:

"The Impact of Oil Revenues Fluctuations on Macroeconomic Indicators and Financial Markets Performance of Arab-Gulf Countries"

منشورة ب مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية، المجلد 04، العدد07، 2011.

إعتمد الباحث على الدراسات النظرية في جانب تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الإقتصادية الكلية، مع التركيز على أداء الأسواق المالية من خلال الإعتماد على ثلاثة معادلات رئيسية لمؤشرات الأسواق المالية الخليجية(القيمة السوقية-وحجم التداول-مؤشر الأسعار)، وخلص البحث إلى حساسية إقتصاديات دول الخليج لتقلبات أسعار النفط التي تحدث بين فترة وأخرى ذات تأثير واضح في مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية.

13- ورقة بحثية للباحثين Junhee Lee And Joonhyuk Song (2009)بعنوان:

"Nature Of Oil Price Shocks And Monetary Policy "

منشورة على الموقعHttp://www.nber.org/papers/w15306

تهدف هذه الورقة إلى دراسة كيفية إستجابة السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط في الإقتصاد الكوري خلال فترتين مختلفتين (الفترة الأولى من 1987-1997) والفترة الثانية(2000-2009)، وقد توصل الباحثان إلى بعض الآثار الخفيفة على المتغيرات الإقتصادية للإقتصاد، كما لاحظا إلى إنخفاض مساهمة النفط في الإنتاج والإستهلاك في حالة الإرتفاع.

14-ورقة بحثية لS.Kumar (2009) بعنوان:

"The macroeconomic effect of oil price shocks :Empirical evidence for India"

منشورة في مجلة Economics Bulletin المجلد رقم 01

الدراسة أجريت على دولة الهند، حيث قام الباحث بإختبار العلاقة بين التغيرات في أسعار البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية بإستعمال نموذج VAR، خلال الفترة:1975-2004، وتوصل الباحث إلى وجود آثار سلبية لإرتفاع أسعار البترول على معدل النمو بإعتبار الهند من أهم الدول التي إرتفع الطلب لديها على النفط خلال السنوات الماضية، إلى جانب تأثر كل من معدل التضخم ومعدل سعر الصرف الحقيقي.

15- كان لإيران نصيب من الدراسات التي إهتمت بالعلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات النقدية، ففي دراسة ل Ghodrat Alah Emamverdi بعنوان:

"The Effects Of Oil Price Shocks On Monetary Policy In Iran"

والمتاحة على الموقع:

www.Academypublish.Org/Papers/Pdf/878.Pdf

قام الباحث بتحليل العلاقة بين الصدمات في أسعار النفط والمتغيرات النقدية في إقتصاد إيران خلال الفترة:1991-2008، حيث توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الصدمة النفطية والمتغيرM1 وعلاقة سلبية بين الصدمة النفطية ومعدل الإنتاجية، كما خلصت الدراسة إلى علاقة سلبية بين صدمة أسعار النفط ومعدل الفائدة، في حين يختلف رد الفعل لصرف العملات الاجنبية بين السلبي والإيجابي.

ب- الدراسات المحلية.

وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية في الجزائر، ساهمت بعضها في مناقشة تطورات القطاع النفطي في الجزائر، وعلاقة هذا القطاع بالإقتصاد الجزائري، وأهم الدراسات التي وقفنا عليها:

1– حاج بن زيدان "**دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر، السعودية ومصر1970–2010**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان نوقشت في الموسم الجامعي2013/2012، عالجت الأطروحة إشكالية تأثير تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي لدى دول المينا، وبالإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي توصل الباحث إلى أن الزيادات في أسعار البترول لها تأثير ذات دلالة إحصائية وإيجابية على الناتج المحلي الخام لبلدان المنطقة المختارة(الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر) بمعدلات مختلفة مع التركيز العالي على قطاع البترول لدى هذه الدول أكثر من القطاعات الأخرى.

2– أمينة مخلفي "**أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقصادية، نوقشت بجامعة ورقلة بتاريخ 11مارس2011، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أنواع إستغلال النفط المعمول بها في الجزائر في الفترة:1958-2010 وآثار هذه الأنواع على الصادرات مع مقارنة ذلك مع دول نفطية كالكويت وفنزويلا، وتوصلت الباحثة في أطروحتها إلى أن نظام إستغلال النفط في الجزائر يقتصر على مرحلة المنبع دون مرحلة المصب والنقل رغم الجهود المبذولة في تطوير الإطار القانوني لقطاع المحروقات، وأخيرا أوصت الباحثة بضرورة الإستثمار في مرحلة المصب أكثر، والإهتمام بصناعة الغاز الطبيعي.

3– سمية موري "**أثر تقلبات البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية**" أطروحة دكتوراه حديثة في العلوم الإقصادية، نوقشت بجامعة تلمسان في الموسم 2015/2014، توصلت الباحثة بإستعمال طرق القياس الإقتصادي إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية.

4– دراسة منشورة في موقع جامعة تلمسان للباحثين: بن أعمر عبد الحق، بندي عبد الله عبد السلام وبن بوزيان محمد

« Pétrole et Activité économique en Afrique: Une analyse économétrique »

في هذه الدراسة، حاول الباحثون تقفي أثر التغير في أسعار البترول على بعض الأنشطة الإقتصادية، وذلك بدراسة أثر الإيرادات المتأتية من أسعار النفط على كل من التنمية الإقتصادية والفقر في أفريقيا، حيث تحلل الدراسة العلاقة بين سعر النفط والمتغيرات قياس مؤشرات التنمية(الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة....)، وبإستعمال أدوات القياس الإقتصادي توصل الباحثون إلى وجود دلالات إحصائية موجبة على تغيرات أسعار النفط على بعض المؤشرات الإقتصادية لبعض الدول الإفريقية، ولايوجد تكامل مشترك بين الأسعار وتقلباتها، وقد أوصى الباحثون إلى ضرورة الإفصاح والشفافية ومساهمة المجتمع المدني في مسار القرار الإقتصادي وترشيد إدارة الموارد المالية البترولية.

5– ورقة بحثية للباحثين: عبد الرزاق بن حبيب، كمال سي محمد، سمير مالكي بعنوان:

"The relationship between oil price and the Algerian exchange rate"

والمنشورة ب:

The journal of Topics in Middle E astern and African Economies, Vol16, No1, May 2014

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة إيجاد العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري من خلال إستعمال نموذج VAR، بناءا على البيانات الشهرية في الفترة:(2003-2013)، وتوصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي، إلى أن تقدير النموذج يشير إلى أن أي زيادة بنسبة 01% في سعر النفط سوف يميل إلى إهلاك الدينار مقابل الدولار الأمريكي نحو0.35%.

6- ورقة بحثية للباحثين: بن بوزيان محمد وعبد الحميد لخديمي بعنوان:

" تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية"

لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على مؤشرات الإستقرار النقدي في الجزائر، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها القياسي إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما إختبار العلاقة السببية لجرانجر، فتوصل وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، أما اختبار دوال الإستجابة التلقائية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر.

ثامنا: منهج الدراسة.

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية، ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار صحة الفرضيات، فإن موضوع الدراسة تناولناه في إطار نظري، حيث إستخدمنا فيه المنهج الإستنباطي من خلال أداته التوصيف وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع، ولإستعراض الجوانب النظرية لكل فصل، وهذا بالإعتماد على إحصائيات وأرقام محلية ودولية، ومن ثم بناء قاعدة معطيات تمهيدية للجانب التطبيقي في الدراسة، هذا الأخير إستخدمنا فيه الأسلوب القياسي لبناء نموذج قياسي لمحددات صناعة النفط في الجزائر، وكذا لمعرفة درجة الترابط بين التغير في أسعار النفط وبعض مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري.

ويتم جمع هذه الإحصائيات والأرقام من تقارير الهيئات الدولية والمنظمات والشركات المتخصصة في ميدان الإقتصاد، التجارة ، الطاقة، وصناعة النفط تأتي في مقدمتها منظمة الأوبك، منظمة الأوابك، وكالة الطاقة الدولية، تقارير صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية والبنك العالمي، تقارير بعض الشركات النفطية العالمية.

أما محليا فيتم جمع الإحصائيات اللازمة من شركة سونطراك، وزراة الطاقة الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، بنك الجزائر وغيرها.

تاسعا: المجال الزمني والمكاني للدراسة.

ستتركز الدراسة التحليلية والقياسية معا على الجزائر خلال الفترة:1973-2014، ويعود إختيار سنة 1973 إلى السنة التي عرفت أول طفرة في أسعار النفط خاصة بعد حرب أكتوبر، وأخذ منظمة الأوبك بزمام التسعير، وأيضا محاولة تقفي نتائج عملية التأميم بعد سنتين من الإعلان عنه.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

إلى جانب إعتبار موضوع صناعة النفط وتسعيره في الأسواق الدولية ضمن مواضيع العلاقات الإقتصادية الدولية والتي تمتاز بالديناميكية والتغير السريع مما يصعب مواكبتها، واجهتنا جملة من الصعوبات والمشاكل حاولنا تجاوزها، أهمها:

- إختلاف في الإحصائيات المقدمة بين الهيئات الوطنية والدولية وتضاربها، وتجاوزنا الإشكال بتحري الدقة والإعتماد على الإحصائيات المتقاربة.
- تطبيق الدراسة التجريبية على برنامج Eviews 7 يقتضي الإلمام بطريقة عمل البرنامج ومحتوياته، وتجاوزنا ذلك بالإتصال بمختصين في التعامل مع البرنامج، وكذا التصفح في مواقع البحث عن كيفية تطبيقه.
- تعدد المراجع الأجنبية، إقتضى ذلك ضرورة التحكم في اللغات الأجنبية، مع تخصيص وقت للترجمة.

إحدى عشر: أقسام الدراسة.

وحسب مقتضيات الإشكالية المطروحة، جاءت هذه الدراسة في خمس فصول، أربعة فصول نظرية تحليلية، وفصل تطبيقي قياسي، تبدأ بمقدمة عامة تضع القارئ والباحث في الإطار العام للدراسة عن طريق مجموعة من الأبعاد المختلفة للموضوع، وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تتضمن النتائج العامة للدراسة ومجموعة من التوصيات، أما الفصول فترتب كما يلي:

- **الفصل الأول**: حاولنا في هذا الفصل إزالة اللبس والغموض على الدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى أساسيات صناعة النفط في العالم، ومدى أهمية هذا المورد على مختلف الأصعدة، وكذا إبراز أهم الأطراف التي تتدخل في توجيه صناعة النفط في العالم.
- **الفصل الثاني**: جاء هذا الفصل ليوضح أهم التطورات التي عرفها تسعير النفط في أسواقه الدولية، وكذا إحتوى الفصل على دراسة إستشرافية لمستقبل الطلب والعرض في الأسواق الدولية لهذا المورد، وحاولنا معرفة مكانة الطاقات التقليدية والحديثة المنافسة له في موازين الطاقة مستقبلا حتى حدود 2040.
- **الفصل الثالث**: فصل تحليلي إستعرضنا فيه أهم التطورات والإصلاحات القانونية والهيكلية لصناعة النفط منذ إكتشافه في الجزائر إلى غاية سنة 2015، مع إبراز بالموازاة التطورات التي عرفتها السياسات والبرامج الإقتصادية التي تعاقبت على الجزائر منذ الإستقلال إلى آخر برنامج إقتصادي، وختاما عرضنا أهم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في المجال النفطي.
- **الفصل الرابع**: آخر فصل نظري تحليلي، فبعد إستعراض الأهمية الإقتصادية، المالية والهيمنة التجارية الدولية للنفط في الجزائر كمبحث أول، أوردنا مبحث ثاني لتجربة الجزائر في إدارة العوائد النفطية، وكيفية توظيفها وختمنا الفصل بتبيان إمكانيات الجزائر للتخفيف من التبعية المفرطة لهذا القطاع.

- **الفصل الخامس**: أعددنا فيه دراسة تحليلية قياسية من شقين، حيث في المرحلة الأولى تم بناء نموذج قياسي لمتغيرات الصناعة النفطية في الجزائر، والمرحلة الثانية دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1973-2015، وهذا بعد عرض منهجية وأدوات الدراستين، بالإستعانة ببرنامج EVIEWS7.

الفصل الأول/

الإطار العـــــــام

للصـــــــناعة النفطية

في

العـالم: أهميتها، مراحلها

وأطرافها.

مقدمة الفصل الأول:

منذ قرون خلت إنتشر إستعمال النفط كعنصر حيوي وأساسي لفروع الكثير من الصناعات*، وعلى مر التاريخ إحتلّ هذا المورد المصدر الأول والأساسي للطاقة، كما إتّسعت رقعة المعاملات به وتجلّت أهميته الطاقوية، الإقتصادية والسياسية للعالم، وبرزت الصناعة النفطية كأهم وأضخم الصناعات في العالم، وتطورت تبعا للتطورات الإقتصادية والسياسية لكل بلد، حتى أصبحت تأثيراتها المختلفة واضحة على إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، إضافة إلى كثرة الأطراف المتدخلة في تحديد توجهات هذه الصناعة وعلاقاتها جد متشعبة سواء من جانب العرض أو الطلب.

من المنتظر – إستنادا لبعض التقديرات – أن تتزايد وتيرة البحث على مكامنه والتنقيب عليه وإستغلاله بشكل ملحوظ نظرا لإحتمال تنامي الطلب العالمي عليه، وهذا بالرغم من تزايد المخاوف المرتبطة بقرب نضوب النفط التي أثيرت جدلا كبيرا عليه، خاصة في عز ذروة إدمان العالم على النفط وفي أوقات الأزمات الجيوسياسية.

إن مثل هذه المخاوف غالبا ما تُخلط الفهم بين مفهوم النضوب ومفهوم الذروة النفطية، إلا أنّها تتقاطع في كون نفاذ المادة النفطية حتمية لا رجعة فيها، وأنها مسألة وقت كونها ثروة ناضبة.

ففي هذا السياق جاء الفصل الأول ليمدنا بالمفاهيم والأساسيات المتعلقة بالنفط والصناعة النفطية، وهذا بعد إطلالة على إقتصاديات الموارد الطبيعية والناضبة بشكل خاص، ثم تسليط الضوء على أهم أطراف صناعة النفط في العالم، وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مقدمة في دراسة الموارد الناضبة.**
- **المبحث الثاني: مدخل لإقتصاديات وأساسيات الصناعة النفطية في العالم.**
- **المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم.**

*تأتي في مقدمتها الصناعات الكيمياوية، البتروكيماويات، العقاقير الطبية، المبيدات الحشرية، الأسمدة والمواد البلاستيكية.

المبحث الأول: مقدمة في دراسة الموارد الناضبة.

إن التطرق لدراسة الموارد الناضبة في بحث يتناول إقتصاديات النفط، يكتسي أهمية خاصة نظرا لما تحتله هذه الموارد من مكانة متميزة على خارطة الموارد في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن دراستها إنما يُعبّد طريقا مناسبا لدراسة إقتصاديات النفط.

المطلب الأول: الموارد الاقتصادية، أهميتها وتصنيفها.

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: ماهية الموارد الاقتصادية.

لقد شاع في التداول إستخدام مصطلحات متعددة كالثروات الطبيعية، الموارد الإقتصادية، عوامل الإنتاج وتبدو للوهلة الأولى أنها ذات مدلولا واحد، في حين تظهر الدراسات المتفحصة والمتخصصة إلى وجود إختلافات جوهرية بينها[1]، وذلك كون أن النظام البيئي ترتبط فيه الكائنات الحية مع العوامل الفيزيائية (هواء، ماء، تربة...) بعلاقات ديناميكية متداخلة تشكل بذلك دورات طبيعية تحرك بإستمرار أغلب العناصر الأساسية اللازمة للحياة، وفي بيئة غير ملوثة تعمل هذه الدورات في حالة متوازنة حيث يكون النظام البيئي ثابتا، وهذا شرط أساسي لإستمرارية وجود وتطور الحياة على سطح الأرض.[2]

ويرتبط الإنسان مثل بقية الكائنات الحية، بتفاعله مع النظام البيئي وبتقييده بالحدود الشاملة للبيئة الطبيعية، غير أن تقدمه من مرحلة الإنسان البدائي إلى مرحلة الإنسان التكنولوجي تغّير من مخلوق في البيئة إلى عنصر مؤثر فيها.

أولا: مفهوم المورد.

المورد عبارة عن رصيد له قيمة معينة ويترتب على إستغلاله جملة من المنافع، فمثلا المخزون الطبيعي من المعادن ومدى توافر المصايد والغابات، وكذلك المناخ والتضاريس، والمساقط المائية والموقع الجغرافي جميعها موارد لها قيمة تعكس ثروة أي بلد، فسطح الأرض من يابس وماء وما يتميز به من مناطق مناخية متباينة يؤثر مباشرة على نوعية النشاط الإقتصادي الذي يمارسه سكان المنطقة، وما يحتويه باطن الأرض من ثروات معدنية كالحديد والنفط والنحاس يعد أيضا من الموارد التي يحدد مدى توافرها طبيعة النشاط الإقتصادي الرئيسي لسكان المناطق التي يتوافر فيها[3].

ويعرف **ساسلون** (1989) الموارد الإقتصادية **"على أنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة ويكون مرتبط بقيمة".**
ويعرف **راندل** (1987) الموارد الطبيعية على **"أنها الأشياء المُقيدة وذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها".**[4]

---

[1] سالم عبد الرحمان رسن " **إقتصاديات النفط**" دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999، ص18.

[2] يحي الفرحان وآخرون " **البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي**" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، عمان، 2008، ص08

[3] الهيتي نوزاد عبد الرحمن، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم" **مقدمة في اقتصاديات البيئة" ط01**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص48.

[4] غريب بولرباح "**سلوك المؤسسة الإقتصادية إتجاه الموارد القابلة للنضوب** " مجلة الباحث، عدد 2003/04، جامعة ورقلة، 2003، ص112.

وتعرف الموارد الإقتصادية أيضا على أنه رصيد (stock) ذو قيمة إقتصادية يترتب على إستغلالية تيار من المنافع والإشباع[1]، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك المصادر المعدومة من الثروة والتي يستطيع الإنسان بتطور وعيه وفنه من إكتشافها، تطوريها وإستغلالها لصالحه وتحويلها، وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الموارد.

ثانيا :أنواع الموارد.

1- الموارد البشرية: الحق يقال إن الطبيعة خرساء إن لم يُكلمها الإنسان ويمارس نشاطه عليها، لذلك الإنسان يعد موردا لذاته لأنه يمثل طاقة كبيرة بما حباه الله من إمكانيات عقلية وعضلية، قادرة على تسخير الطبيعة لصالحه بإنتزاع ما يمكن الإنتفاع به منها، إن هذه القدرات على الخلق والإبداع والعمل تضحى موارد قائمة بذاتها تسمى الموارد البشرية.[2]

2-الموارد الطبيعية: إن الموارد الطبيعية تتعدد وتختلف من مكان إلى آخر في الأرض، وذلك تبعا لإختلاف الظروف الملائمة والمتاحة وبالتالي فهي ليست متساوية.

ويرى **باترسون** أن الظواهر أو المعطيات الطبيعية لا تصبح موردا إلا إذا كان الإنسان في موضع يسمح له بإستغلالها وعند إستغلال الإنسان لأي عنصر من عناصر الطبيعة يتحول هذا العنصر إلى مورد طبيعي.[3]

ويرى **برويك** في نفس الإتجاه أن "**مورد الثروة الطبيعية لا يصبح موردا إلا بعد أن يقوم الإنسان بإستغلاله لصالحه**" [4]، ليوافقه الرأي **زمزمات** بقوله "**لا يمكن أن تعتبر أي عنصر من عناصر البيئة موردا إلا إذا كان ذا فائدة في بلوغ غاية من غايات الإنسان**".[5]

و ينظُر الفكر المعاصر إلى الموارد الطبيعية بصورة أكثر عمومية، فيعرفها بأنها أشياء عادية لها قيمة إقتصادية ليس للإنسان دخل مباشرة في إيجادها، بالنظر إلى هذا يمكن القول أن الموارد الطبيعية تأتي من البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة، وتتفاعل مع بعضها البعض.

أما مصادر هذه الموارد فهما: القشرة الأرضية وباطنها، وأشعة الشمس وتتمثل في:[6]

- الطبيعة على سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن والغابات.
- باطن الأرض وما يحتويه من نفط ومعادن.
- موارد المياه كالأنهار والبحار والمحيطات.

---

[1] محمدي فوزي وآخرون "**مقدمة في الاقتصاديات الموارد البيئية** " الدار الجامعة، مصر، 2006، ص 08.

[2] سالم عبد الرحمن رسن، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] محمد إبراهيم الحسن "**إدارة الموارد الطبيعية في السودان: الواقع والتحديات**" ورقة بحثية مقدمة إلى الورشة التحضيرية للمجتمع المدني للقمة التنمية المستدامة (ريوديجانيرو) ،الخرطوم،10/09 يونيو 2012، ص02.

[4] أزاد محمد الأمين "**جغرافية الموارد الطبيعية**" منشورات جامعة البصرة، العراق، 1990، ص21.

[5] سالم عبد الرحمن رسن، مرجع سبق ذكره، ص19

[6] محمد إبراهيم الحسن، مرجع سبق ذكره، ص03.

- الهواء والغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحويه من غازات.

3-الموارد المُصنّعة: تسمى أيضا الموارد الرأسمالية تتميز عن النوعين السابقين بكونها من صنع الإنسان مما يعني إمكانية تحكمه في تغييرها زيادة أو نقصانا، تعتبر الموارد المصنعة مخرجا أو نتاج تضافر كل من الموارد الطبيعية والبشرية، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[1]

3-1- رأس المال العيني: يمثل مجموعة الأموال المادية ذات الصفة الإقتصادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية بغرض زيادة إنتاجية العمل وتتكون من رأس المال الغير الجاري والجاري (مواد أولية، مخزونات...).

3-2- رأس المال القانوني: يمثل مجموعة من الحقوق التي تضمن لشخص معين في ظل نظام قانوني وإجتماعي دخلا دون قيام الشخص بأداء أي عمل، ومن أمثلته قيام هذا الشخص بإقراض ماله إلى شخص آخر مقابل فائدة أو إستثمار مُدخراته في مشروع مباشر أو غير مباشر.

3-3- رأس المال النقدي: يُعرف بأنه مجموعة المبالغ النقدية التي تستخدم في تمويل مشروع معين أو السيولة التي يحتاج إليها المشروع لبدء دورة نشاطه الإنتاجي، يتميز رأس المال بإهتلاكه نتيجة إستخدامه في العملية الإنتاجية كما أن عدم تجديده يؤدي إلى إنخفاض حجم الإنتاج، لذلك تخصص المؤسسات الإنتاجية أقساط الإهتلاكات سنويا بغية تعويض الموارد الرأسمالية المهتلكة.

الفرع الثاني: تصنيفات الموارد الإقتصادية.

يمكن تصنيف الموارد الإقتصادية بالإعتماد على المعايير التالية:

أولا: معيار التوزيع الجغرافي ، ثانيا: معيار القدرة على التجدد، ثالثا: معيار علاقتها بالنشاط البشري.

أولا: التصنيف بموجب التوزيع الجغرافي.

على حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الموارد إلى:[2]

1- موارد شائعة في كل مكان: كالهواء والماء إلى حد ما، وينظر إليها كسلعة حرة ليس لها ثمن، غير أن الماء في الوقت الحاضر يصعب التوسع في إستخدامه، إذْ لم يعد حرا فأصبح مورد له ثمن، أما الهواء فعلى الرغم من كونه شائعا بصورة مطلقة إلا أنه أصبحت له كلفة جراء المحافظة على البيئة من التلوث.

[1] محمد دويدار "**مبادئ الإقتصاد السياسي** " دار منشأ المعارف، الإسكندرية، دون سنة الطبعة، ص21.
[2] سالم عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص22-24.

2- موارد لا توجد في أماكن متعددة: وأهم هذه الموارد الأرض، فهي تتفاوت في درجة توفرها أو ندرتها من إقليم إلى آخر، وبالتالي يكون لها سعر يتعين أداؤه مقابل الحصول عليها، كما يتحدد نوع الإستخدام لهذه الأراضي إنطلاقا من سعرها سواء كانت لأغراض زراعية، صناعية، تجارية أو أداة خدمات.

3- موارد ذات أماكن محدودة: وهي الموارد التي تكثر بغزارة في بعض المناطق وتقل في أماكن أخرى، كالنفط والغاز الطبيعي الذي يرتكز وجودها في الشرق الأوسط وروسيا وشمال إفريقيا، بينما تختص ألمانيا وفرنسا وأمريكا بإنتاج ما نسبته 96% من البوتاسن عالميا.

ثانيا: التصنيف وفق معيار القدرة والتجدد.

تصنف الموارد الإقتصادية حسب هذا المعيار إلى نوعين رئيسيين هما:

1- الموارد المتجددة(المتدفقة): هي موارد تتزايد في الطبيعة وتكون زيادتها مستقلة عن مخزونها ما لم يتدخل الإنسان في إنقراضها، وهي التي تتكاثر بالتوالد كالإنسان والحيوان أو بالزراعة كالنباتات والحشائش، والتي تتجدد بالتعويض كالمياه الجوفية غير المحصورة أو تلك التي تتجدد موسميا كمياه الأمطار.[1]

2- الموارد الغير متجددة: وتنقسم إلى موارد غير متجددة(ناضبة) كليا نذكر منها الموارد الطاقوية الأحفورية: كالبترول والغاز، الفحم، اليورانيوم، وإلى موارد متاحة ومتوفرة حسب معدلات إستنزافها في السابق والتي تنقسم بدورها إلى موارد مسترجعة وقابلة لإعادة الإستعمال مرة أخرى كالموارد المائية، وموارد غير قابلة للإسترجاع ويمكن زوالها إذا لم يتم الحفاظ عليها مع الإستخدام الصحيح كالأراضي الزراعية والمساحات المعروضة بخطر التآكل والزوال[2].

ثالثا: تصنيف الموارد حسب علاقتها بالنشاط البشري.

وفق هذا المعيار تصنف الموارد إلى:

1- درجة التحكم في إستغلالها: وتنقسم بدورها إلى موارد متاحة بكميات كبيرة وغير مستغلة كالطاقة الشمسية، وأخرى مستغلة كالمنتجات الفلاحية والأنهار.

2- التصنيف حسب الإستهلاك: يطلق على المورد على أنه قابل للإستهلاك عندما يمكن الحصول على قيمته الإقتصادية كاملة كالأراضي التي يمكن أن يستفاد من خصوبتها ويستنفع بكل ما ينتج عنها، أما المورد الغير قابل للإستهلاك هي تلك الموارد التي يمكن للأفراد إستخدامها دون مقابل غير أنها مكلفة للمجتمع، وبعبارة أخرى هي تلك الموارد التي تشمل على مؤثرات خارجية ترتبط بإنتاجها أو إستهلاكها، إضافة إلى ذلك إمكانية خصوبتها كالنفط والغاز الطبيعي فالمشكلة الإقتصادية هي

[1] غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره،ص112.

[2] Taladidia Thiombiano «**Economie de l'Environnement et des Ressources Naturelles** » L'Harmattan, Paris, 2004, PP 62,63.

كيفية توزيع هذه الموارد المتناقصة زمنا، في حين تبقى مشكلة الموارد المتجددة كالماء والغابات هي التسيير الجيد لها بما يكفل العطاء المتواصل والمحافظة عليها،[1] ومن أمثلة هذا التصنيف:

2-1- موارد قابلة للإستهلاك: غابات، أراضي زراعية، طاقة شمسية، نفط، رمل، غاز.

2-2- موارد غير قابلة للإستهلاك: مصائد الأسماك، جودة الهواء، جبال، مناخ، مياه جوفية.

3- تصنيف الموارد حسب النهايات والأهداف الموجهة لها: ونميز بين الموارد الموجهة حصريا لعمليات الإنتاج كالمعادن والطاقة الأحفورية، وموارد أخرى تعتبر في نفس الوقت منتجا نهائيا وتستخدم أيضا كوسيط في العملية الإنتاجية كالماء مثلا.[2]

إلى جانب هذه التصنيفات يمكن اعتبار معايير أخرى للتصنيف[3] كمعيار الأصل والنشأة، معيار التطور التاريخي معيار الوجود الفيزيائي.

الفرع الثالث: أهمية دراسة الموارد الإقتصادية.

تكتسي دراسة الموارد في إطار النموذج البيئي- الإقتصادي والإجتماعي(إقتصاديات الموارد) أهمية بالغة، يمكن معالجتها من خلال ما يلي:[4]

1- ضرورة المحافظة على الموارد المتاحة وإستغلالها الإستغلال الأمثل.

2- تجنب الأزمات الإقتصادية وتقديم المسار الصحيح للتخطيط السيئ الإقتصادي والإجتماعي على المدى البعيد.

3- عدم القدرة على تصحيح أخطاء إستخدام الموارد أي عدم القدرة على الإسترجاع.

4- حالة عدم التأكد المصاحبة لقضايا ومشكلات الموارد البيئية يحتم دراستها لإستغلالها بشكل أمثل.

5- إستشراف الإستدامة الإقتصادية للمجتمعات تعتمد على كفاءة إستغلال الموارد المتاحة والتوزيع الزماني والمكاني والقطاعي لإستثمارها، فضلا عن أهمية تفعيل جهود البحث عن البدائل خاصة إذا تعلق الأمر بالموارد التقليدية الناضبة التي تمثل لمتغير إستراتيجي في دوال التنمية والرفاه البشري.

6- ظهور أزمات عالمية (أزمة الطاقة، الغذاء، التلوث البيئي...) والتي تعد نتائج منطقية لعدم الإستغلال المستدام.

7- التزايد السكاني والضغط على قاعدة الموارد، يفرض دراسة تحليل أنماط الإنتاج والإستهلاك وأساليب ترشيد إستخدامها وسبل المحافظة على رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

8- الآثار الخارجية لإستخدام الموارد والتي تتميز بالآثار السلبية على الرفاه البشري إذا لم يتم تصحيحها بالسياسات الإقتصادية الملائمة.

---

[1] الهني نوزاد عبد الرحمن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص62-63.

[2] Taladidia Thiombiano **"économie de L'environnement et des Ressources naturelles"** op.cit., .p65.

[3] لمزيد من التفاصيل حول التصنيفات راجع: عبد الرؤوف رهبان "**الأهمية النسبية للموارد الطاقوية، دراسة في جغرافية الطاقة** " مجلة جامعة دمشق،م27، العدد الأول +الثاني، دمشق، 2011، ص،ص373-374.

[4] حمد بن محمد آل الشيخ " **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية** " العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص16-17.

9- نمط إستهلاك هذه الموارد في إطار متطلبات الأنشطة الإقتصادية يُخلف آثار بيئية خطيرة على الإنسان والبيئة مما يستدعي خلق نموذج يحقق الأهداف الإقتصادية ويستجيب للمتطلبات البيئية.

المطلب الثاني: الموارد الناضبة، مفهومها وطرق قياس نضوبها.

بعد معالجتنا للموارد الإقتصادية بشكل عام في المطلب السابق، نتطرق إلى دراسة قسم من هذه الموارد وهي الموارد الناضبة، وهذا حتى يتسنى لنا فيما بعد دراسة إقتصاديات النفط بإعتباره مورد ناضب.

الفرع الأول: مفهوم المورد الناضب.

كما أشرنا في المطلب الأول أنه من بين تصنيفات الموارد نجد معيار القدرة على التجدد، والذي يميز بين الموارد المتجددة والموارد الناضبة، إذْ الموارد المتجددة هي تلك التي يمكن لها أن تتجدد ولكن بمعدلات محدودة، بمعنى يمكن للمورد أن يضمحل ويزول إذا لم يتقيد معدل إستغلاله بمعدلات معينة، تربطه بمعدل تجدده، ومن الممكن أن يتحول المورد المتجدد إلى مورد ناضب إذا زاد معدل إستغلاله على معدل تجدده بشكل يضع حدا زمنيا لعمرها أو يخفض من قيمتها الإقتصادية، ومن أمثلة ذلك أن يزيد معدل إستغلال المياه الجوفية على معدل تجددها.

أما الموارد الناضبة هي الموارد ذات الرصيد الثابت الذي لا يمكن زيادته خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن عرض هذه الموارد سيكون ثابت بالمعنى المادي ولابد أن يأتي الوقت الذي تنضب فيه، أو قد يحتاج تكوين أرصدة جديدة من هذه الموارد فترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين، والموارد الناضبة ليست متجانسة، فمنها موارد تُستهلك وتفنى بالإستعمال كالبترول، الغاز الطبيعي والفحم، ومنها موارد يمكن تدويرها وإعادة إستعمالها كالمعادن والمياه، إلى أن تدوير وإعادة تدويرها يلزم تكلفة باهظة، كما أن عملية إعادة التدوير ستعتمد على الإستخدام المكثف للطاقة الذي يعتمد بدوره على موارد تفنى بالإستعمال، وعمليا يكون المورد ناضبا إذا توفرت فيه الخاصيتين التاليتين:[1]

1- أن يكون سلعة غير قابلة للإنتاج في مفهومه العام مع تجاهلها لعملية الإستخراج كعملية إنتاجية، وهو لا يختلف في ذلك عن باقي الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية مثلا.

2- والصفة المميزة للمورد الناضب هو أنه ينفذ بإستعماله في العملية الإنتاجية، وبالتالي لا تعتبر بعض الموارد الطبيعية ناضبة طالما أمكن إستعمالها في العملية الإنتاجية دون أن تستهلك، فصفة النضوب يجب بحثها في الواقع بالنسبة للخدمة التي يؤديها المورد وليس بالنسبة للمورد ذاته.

[1] كتوش عاشور **"الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص12.

فإذا فرضنا أن الرصيد الكلي المتاح من المورد الناضب قبل بداية إستعماله هو S_o فإن الكمية المتاحة عند الزمن T نرمز لها بالرمز S_Tستكون: $ST = So - \sum QT$

حيثT ترمز إلى الزمن، QT ترمز إلى الكمية المستعملة خلال الزمنT.

ومعنى ذلك أن الكمية المتاحة من المورد الناضب في زمن معين هي عبارة عن الكمية الأولية مطروحا منها الكميات المستعملة في الفترات السابقة لهذا الزمن.

الفرع الثاني: إشكالية الإستنزاف الأمثل للموارد الناضبة.

الإستنزاف الأمثل للموارد –خاصة الطاقوية الناضبة– يعني الإستخدام الكفء ونمط الإستغلال الذي يُعظم القيمة الحالية لصافي الموارد، مع خصم الفوائد التي تتحقق للفترات أو الأجيال المستقبلية، لأن إستخراج وإستهلاك وحدات من المورد الناضب في الوقت الحالي ينطوي على تكلفة فرصة بديلة تتمثل في القيمة التي يمكن الحصول عليها في الفترة المستقبلية، مما يحتم أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد كيفية توزيع المورد عبر الزمن، حيث يحدد السعر من خلال التكاليف الحدية للإنتاج وتكلفة الفرصة البديلة عبر الزمن وهذا ما يمثل الشرط الأول للإستنزاف الأمثل، في حين يصف الشرط الثاني للإستنزاف الأمثل سلوك تكلفة الفرصة البديلة عبر الزمن.[1]

إن إعداد جدول زمني لتوزيع المورد الناضب لابد وأن يخضع لقواعد النظريات الإقتصادية، ومن أهم هذه النظريات التي عالجت هذا الموضوع نذكر:

أولا: نموذج هوتلينج.

يعد هارولد هوتلينج "رائد إقتصاديات الموارد الناضبة" وخلاصة ما توصل إليه في مقالاته المشهورة " إقتصاديات الموارد الناضبة " عام 1931 والمنشورة على الإنترنيت، والتي وضع فيها الأمثلية الإقتصادية لإستخراج الموارد الناضبة من خلال ما أُطلق عليها لاحقا قاعدة أو قانون هوتلينج والتي خلاصتها" **إن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساوي إلى معدل سعر الفائدة بجانب كل من نمط إستخراج كفء، وعند توازن صناعة الموارد التنافسية، أما في ظل سوق الإحتكار فإن الإيراد الحدي هو الذي يجب أن ينموا بمعدل سعر الفائدة وليس السعر".**[2]

في الواقع فإن هوتلينج يقصد السعر الصافي Net Price الذي يمثل الربح Rent بالنسبة للمنتج بعد طرح تكاليف الإستخراج، والإيراد الحدي بالنسبة للمحتكر هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق.[3]

---

[1] أنطوني فشير "**إقتصاديات الموارد والبيئة**" ترجمة عبد المنعم إبراهيم وآخرون، دار المريخ، السعودية، 2002، ص29.

[2] Horold Hotelling **"the Economics of exhaustible Resources the journal of political economy"** Vol 39, N° 02, April 1931. P139.

[3] عبد الستار عبد الجبار موسى "**حصة أوبك من إنتاج النفط الخام كأداة للقيادة السعرية في السوق**" مجلة الإدارة والإقتصاد، عدد 65، الجامعة المستنصرية، 2007، ص35.

لقد أُعتبرت هذه القاعدة شرطا كافيا لتحقيق أمثلية إستخراج المواد الناضبة ومنها النفط–موضوع الدراسة– على ضوء النظرية الإقتصادية، فالمورد الناضب الموجود داخل الأرض هو عبارة عن ثروة المجتمع أو مالك المورد، وهو كأي أصل رأسمال آخر، يجب أن ينمو على الأقل بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق كفرصة إستثمارية بديلة متاحة، يعني ذلك إن قرار الإستخراج يرتبط بالعائد الذي يتوقع مالك المورد أن يحصل عليه، وأن أقل ما يمكنه القبول به هو نمو السعر الصافي للمصدر الناضب بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق لكي يوافق على ذلك بقاء المورد في الأرض، وبعكسه فإنه سيزيد معدل إستخراج المصدر لغرض إستغلال الفرصة البديلة من العائد في مجال إستثماري آخر لا يقل عائده عن معدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق.[1]

ويفترض هذا النموذج في شكله المبسط الإفتراضات التالية:[2]

1– الرصيد المبدئي من المورد الناضب ثابت لا يتغير.

2– يوجد سعر واحد وثابت للفائدة.

3– توفير معلومات كافية للتنبؤ بأسعار المورد الناضب في المستقبل بشكل موضوعي.

4– سيادة المنافسة المتكاملة.

أما معطيات التي يحتاجها النموذج هي:

1– السعر المبدئي للمورد الناضب.

2– سعر الفائدة السائد.

3– دالة الطلب على المورد الناضب.

ولتوضيح هذه القاعدة فإننا نفرض ما يلي:

MC: التكلفة الحدية. P^*: الربح والسعر الصافي.

MR: الإيراد الحدي. P_0: السعر الابتدائي للمورد الناضب.

R: سعر الفائدة. P_t: سعر المورد في الفترة اللاحقة.

1– حالة المنافسة التامة: إن حالة التوازن في السوق المنافسة التامة تحصل عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي أي:

$$MC=MR\ldots\ldots(1)$$

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى **"دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية"** مجلة الإدارة والإقتصاد، عدد85، الجامعة المستنصرية،2010، ص297.

[2] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص19.

هذا بخصوص أي سلعة إعتيادية، لكن الموارد الناضبة تختلف عن باقي الموارد كونها محدودة الكمية في الطبيعة ويصعب تجددها، وبالتالي فإن ذلك يعني أن عملية إستخراج وإستهلاك وحدة واحدة في اليوم يتضمن تكاليف الفرصة البديلة: وهي القيمة التي يمكن الحصول عليها في زمن ما في المستقبل، تكاليف الفرصة البديلة يجب أن تُأخذ بعين الإعتبار عند توزيع وإستهلاك المورد الناضب عبر الزمن، وبالتحديد فإن سعر المورد الناضب (الذي هو الإيراد الحدي نفسه في سوق المنافسة التامة) هو الشرط الأول (الضروري) للإستنزاف الأمثل للموارد الناضبة[1].

وبذلك فإن MC التي تمثل التكاليف الحدية لإنتاج برميل نفط- نأخذ مثال برميل نفط كمورد ناضب- إنما هي في الواقع تتضمن تكاليف الإستخراج الحدية للبرميل مضافا إليها القيمة الصافية للبرميل النفطي أو ريعه وهو تحت الأرض قبل الإستخراج والتي تمثل السعر الصافي للبرميل P^*.

$$MC=MC+P^*....(2)$$

وعليه فان المعادلة (1) يمكن صياغتها كالتالي:

$$MC+P^*=MR.....(3)$$

$$P^*=MR-MC.....(4)$$

وكما سبق ذكره وبما أن السعر في سوق المنافسة التامة يساوي الإيراد الحدي، وعليه يمكن صياغة المعادلة (4) كالتالي:

$$P^*=Pt-MC ....(5)$$

إن توقع مالك المورد نمو السعر الصافي للمورد الناضب بمعدل سعر الفائدة السائدة سيجعله يترك المصدر الناضب في مكانه، وبعكسه سيقوم بإستخراجه وبيعه بالسعر السائد وإستثمار عوائده في فرص بديلة وبمعدل سعر الفائدة السائد (على أقل تقدير).[2]

إذن في ظل الصناعة الإستخراجية التنافسية فإن:

$$P_1^*=P_0^*(1+r).....(6)$$

$$P_2^*=P_1^*(1+r).....(7)$$

$$P_n^*=P_{n-1}^*(1+r)....(8)$$

وبذلك فان السعر الصافي للمصدر الناضب مُساوي لجميع الفترات الزمنية حيث إن القيمة الحاضرة للسعر الصافي تساوي السعر الصافي المخصوم بمعدل سعر الفائدة ولجميع القرارات الزمنية أي:

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى "دراسة تحليلية....." مرجع سبق ذكره، 298.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص297-298.

$$P_0^* = \frac{P_1^*}{(1+r)^1} = \frac{P_2^*}{(1+r)^2} = \frac{P_3^*}{(1+r)^3} \dots\dots = \frac{P_n^*}{(1+r)^n}$$

2- حالة الإحتكار: وفق هذه القاعدة وكما رأينا سابقا فان الإيراد الحدي هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة وليس السعر الصافي، حيث نفرض ما يلي :

MR_0 : الإيراد الحدي للفترة الإبتدائية: وهو يمثل قيمة المصدر أو ريع المصدر في مكمنه قبل الإستخراج.

MR_1:الإيراد الحدي للفترة 01.

تحصل حالة توازن المحتكر في النفط التي يساوي فيها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

MR=MC……..(10)

وحيث أن قاعدة هوتلينج نصت على نمو الإيراد الحدي في الفترة الإبتدائية بمعدل سعر الفائدة لذا فإن[1]:

MR_1-MC_1= (MR_0-MC_0) (1+r)…..(11)

وبما أن المرحلة الإبتدائية تكون **MC= 0** كون المصدر الناضب في مكمنه وليس هناك تكلفة إستخراج فإن:

MR_1=MR_0 (1+r)…..(12)

ومنه نستنتج ايضا:

MR_2= MR_1 (1+r)….(13)

MR_n=MR_{n-1}(1+r)….(14)

ولجميع الفترات الزمنية نجد :

$$MR0 = \frac{MR_1}{(1+r)} = \frac{MR_2}{(1+r)^2} \dots . = \frac{MR_n}{(1+r)^n}$$

كما يلاحظ هو نفس الشرط السابق المتوصل اليه لتوازن منتج المورد الناضب في حالة المنافسة التامة، وهو نفسه قاعدة " هوتلينج"

ونستنتج مما سبق أن قاعدة هوتلينج لا تتعارض مع مبدأ تساوي السعر مع التكلفة الحدية، وهو بالتالي لا يتعارض مع إعتبارات الكفاءة الإقتصادية، حيث أن الحفاظ على المورد الناضب هو إستثمار للمستقبل والكفاءة الإقتصادية تقتضي أن يكون معدل العائد على الإستثمار واحدا في جميع الإستثمارات، وإلا وجب تخفيض الإستثمار في المجال ذي العائد الأقل، وتوجيهه

[1]James D, Hamilton "**Understanding Crude Oil Prices**" review of Department of Economics, University of California, San Diego, n02, May 22, 2008, p10.

للمجال ذي العائد الأكبر وهكذا "**فلابد في ظل المنافسة الكاملة أن يزيد سعر المورد الناضب سنويا بمعدل العائد على الأصول الأخرى بل وبمعدل أعلى عائد بديل**".[1]

ثانيا: ذروة النفط Hubbert oil peak.

من بين النظريات أيضا التي ظهرت لتُعالج الإستغلال الأمثل للمورد الناضب كونه يمثل خزانا إقتصاديا، نظرية Hubbert حول ذروة النفط، حيث جاءت كتابات Hubbert* لتشير إلى أن الإعتماد وبشكل شبه كلي على الموارد الناضبة في عملية النمو تخلق على مر الزمن إشكالية تصور بدائل تنموية ممكن تحقيقها عند إضمحلال وتآكل المخزون من هذه الموارد.

كما قدم العالم هوبرت دراسة بيانية لموضوع إنتاج المواد الأولية خاصة موضوع البترول والتي سماها Le pic pétrolier مفادها فناء المورد وعدم قابليته للتجديد، حيث أشار في الدراسة إلى أن إستغلال هذا المورد يأخذ شكل مثلثي حيث تبدأ الإنتاجية من الصفر ليصل الإنتاج إلى الذروة، هذه الأخيرة يمكن أن تطول أو تقصر حسب الإحتياطات الموجودة في باطن الأرض، ليبدأ الإنتاج في الهبوط والنزول وهذا لتناقص الرصيد وتآكله.

وفي سنة 1956م قدم العالم (هوبرت) تقريرا إلى معهد النفط الأمريكي API يحوي إحصائيات الإحتياط والإنتاج الأمريكي والدولي من النفط، وجاء فيه أن "**الإحتياطات النفطية تستمر بالإزدياد بفعل التطور التقني الذي يستطيع تحديد كافة الإحتياطات حتى تصل إلى حالة الذروة Peak، وكذلك يستمر إنتاج النفط الخام بنفس الوتيرة بالتزايد ويبلغ أقصاه في ذات الفترة التي تبلغ الإحتياطات حالة الذروة، وهذه النقطة تمثل منتصف الطريق الى نضوب النفط الخام** "[2] ، وتختلف نسبة إنحدار إنتاج الحقول بعد دخولها في الذروة النفطية بحسب جيولوجية المنطقة ونوع النفط الذي تحويه، وبحسب التطور التقني الذي قد يؤخّر هذه المرحلة، وقد تصل هذه النسبة أحيانا إلى10%سنويا مقارنة مع إنتاجه في مرحلة الذروة[3]، كما أشار في تقريره الذي أعلنه في 1956، إلى وصول إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ذروته نحو1969[4]، وبعدها ينخفض الإنتاج، إلا أن نتيجة دراسته قوبلت بالسخرية، حتى وصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة وكندا إلى ذروته سنة 1972، ثم بدأ فعلا إنتاج النفط الأمريكي بالهبوط إثر ذلك، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مصدرة للنفط سارت دولة مستوردة له، مسجلة تناقص لحد الآن، وبعد تحقق توقعاته، تبنت حركة الحفاظ على الموارد الطبيعية هوبرت كأسطورة في زمنه[5]، ومثلما حدثت ذروة هوبرت في أمريكا، تراجع في الإتحاد السوفياتي السابق منذ سنة1987بنحو45%، وتكررت في بريطانيا صاحبة حقول الشمال سنة 1999م، وحدثت للنرويج سنة 2005 م، كما توقعت أيضا وكالة الطاقة الدولية أن يدخل النفط الخام مرحلة

[1] لمزيد من التفصيل حول قاعدة هوتيلنج، راجع:-عاشور كتوش، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص21، 31.

- Amir H. Sepahban "**Pricing and production strategy for exhaustible resources: options for optimum economic growth and development for oil exporting countries**" OPEC review, vol n04, No 2, summer 1982, pp. 100 –132.

* جيولوجي أمريكي وكبير مستشاري شركة شل للنفط.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى "**حصة الأوبك**....." مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] طوني صغبيني "**الأزمة الأخيرة :معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**" الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص43.

[4] لاهيرير ج، كامبيل كولين "**ذروة النفط**" ترجمة محمد مختار اللبابيدي، مجلة العلوم، عدد أكتوبر1988، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص06.

[5] ديفيس س. كينيث "**ما بعد النفط منظورا إليه من ذروة هوبرت**" ط01، ترجمة الدملوجي صباح صديق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص74.

الذروة على الصعيد الدولي عام 2000م[1]، لكن ذلك لم يحصل، كما أشار هوبرت أن حالة التراجع في الإحتياطات والانتاج تصاحبها تصاعد في أسعار النفط الخام والسعي إلى إحلال البدائل وترشيد الإستهلاك في كافة المجالات.

الشكل الموالي: منحنى أطلق عليه منحنى هوبرت الذي هو منحنى بالناقوس.

شكل رقم(01-01): منحى هوبرت.

شكل(1) يوضح منحنى Hubbert

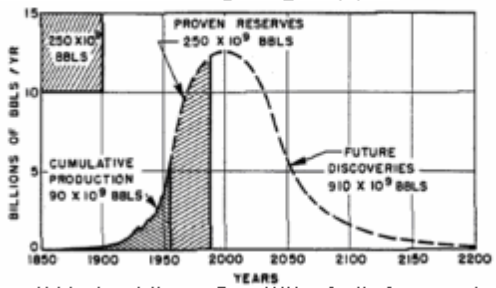

Source :- Hubbert peak theory ,From Wikipedia, the free encyclopedia @yahoo.com

ولّدت نظرية هوبرت إنقساما كبيرا لدى الخبراء والمختصين في الشأن الطاقوي لدى دول العالم ما بين متفائل ومتشائم منها، وإتبعت هذه النظرية مجموعة من الدراسات الأخرى لمجموعة من الخبراء منهم (colin j, Campbell, richard hardman, craig vankirak, hallock...)، حيث في دراسة لتقرير الطاقة التي قام بها هالوك Hallok سنة 2004، أكد أن الإنتاج الإجمالي من البترول سينخفض مستقبلا وأنه ابتداءا من سنة 2004 إلى سنة 2037 م ستتحول البلدان المصدرة للبترول إلى بلدان مستوردة له، وأن عدد الدول الرئيسية المصدرة له سينخفض من 35 بلد إلى حوالي 28 بد ثم إلى 12 بلد سنة 2030م.

إن البيانات التي سوف ندرجها لاحقا في متن هذه الدراسة توضح جليا التراجع الملحوظ من الإحتياطات المؤكدة مع تزايد الطلب العالمي على النفط، والعمل على الإنتاج بأقصى الإمكانات المتاحة لدى الدول المنتجة، مما تأكد حقيقة ما جاءت به نظرية هوبرت حول نضوب النفط وبلوغ ذروته التي مازال التفاؤل الحاصل عند أخصائي وخبراء الطاقة بأنها بعيدة الحصول.

المطلب الثالث: لعنة الموارد الناضبة والمرض الهولندي.

إن النتائج السلبية لأداء إقتصاديات الدول الغنية بالموارد الناضبة كالنفط والمعادن وغيرها مقارنة بالدول الفقيرة لهذه الموارد، يقودنا إلى طرح فرضية أن هذه الدول تعاني من لعنة الموارد، وقبل الخوض في نقاش وتحليل هذا المصطلح من المفيد أن نوضح أن وفرة الموارد لا تعني بالضرورة أن تنعكس سلبا على أداء الإقتصاد ونموه وتطوره، فهناك بعض الأمثلة التاريخية لدول غنية بالموارد وتتميز بأداء إقتصادي أفضل كالنرويج، أندونيسيا، الو م أ، إستراليا وغيرها.

[1] Steven M Gorelick, **"Oil Panic and Global Crisis: Predictions and Myths"** WILEYBLACKWELL, 1st Edition, New Jersey, 2011, P 3.

ترى كثير من الدراسات الإقتصادية أن نظرية المرض الهولندي ولعنة الموارد الناضبة تعتبر من أهم التفسيرات لتراجع أداء إقتصاديات الدول الغنية بالموارد، كما أنها تعتبر من العوامل التي تدفع هذه الدول إلى إخفاقات إدارية وتنموية.

الفرع الأول: لعنة الموارد الناضبة.

أولا: تقديم المصطلح.

لعنة المورد تعني وجود كميات كبيرة من الموارد الطبيعية هامة بالنسبة لمصادر أخرى للدخل للدولة أو المجتمع، يؤدي إلى آثار سلبية على الواقع الإجتماعي، السياسي والإقتصادي بدلا من الحوادث الإيجابية.

كانت الفكرة القائلة بأن الموارد الطبيعية قد أدت إلى نتائج سلبية قائمة منذ الخمسينيات وواجهت معارضة شديدة من قبل معسكرات إيديولوجية من اليسار إلى اليمين، بدأت البيانات التجريبية بجلب الدعم لهذه الفكرة مع مرور الوقت، وفي السبعينيات أظهر " غويندناتكي" نائب رئيس البنك العالمي أن متوسط النمو في مجموعة من البلدان المصدرة للمعادن كانت بنسبة 1.5 % خلال الفترة 60 – 76م[1]، أي حوالي نصف معدل النمو في مجموعة من البلدان الغير غنية بالمعادن، كما أجريت في سنة 1988م دراسة بتكليف من البنك الدولي لمعرفة المكاسب التي تعود إلى ستة بلدان غنية بالنفط خلال فترة الإزدهار في السبعينات، وخلُصت الدراسة إلى أن تلك الدول قد أنجزت أقل من غيرها من البلدان الفقيرة بالموارد[2].

ولغرض تفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام كل من:

Mehlum Halvor, Karl Moene & Ragnar Torvik سنة 2006 بدراسة علاقة الإنحدار بين متوسط النمو الإقتصادي(1965-1990) ووفرة الموارد الطبيعية ل42دولة التي تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10 % من الناتج الداخلي الخام، فتوصلوا إلى وجود علاقة إرتباط عكسية بين النمو الإقتصادي ونسبة الصادرات إلىGDP في هذه الدول(R^2=0.11عند -6.15).[3]

وترى تيري لاين كارل (2005)، أنه من الأنسب أن نقول أن البلدان المصدرة والغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط تعاني من مفارقة الوفرة، أو مشكلة "الملك ميداس" أو كما سماه جان بابلوبيريز ألفنسو مؤسس "الأوبك" آثار "فضلات الشيطان"، حيث أن البلدان التي تعتمد على النفط من بين أكثر البلدان إضطرابا من الناحية الإقتصادية، وأكثر شمولية في نمط الحكم وأكثر البلدان عرضة للصراعات في العالم، كما يلاحظ أيضا أن هذه الأخيرة تعاني من فقر غير عادي وضعف في الرعاية

[1] Word bank "**Dévelopmental problems of mineral exporting countries**" background paper for the1980 word development, report retrieved, 2011, p17.

[2] Open oil **"تقويم النفط العراقي"** تقرير حول الصناعة النفطية العراقية على الموقع www.openoil.net ، ص276.

[3] سيدي محمد شكوري "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 33.

الصحيحة وإنتشار سوء التغذية، ومعدلات عالية من وفيات الأطفال وقصر الحياة، وضعف مستويات التعليم وهذه الحقائق كلها تثير الدهشة[1].

وقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة أوبك في الفترة:(1965 – 1998) أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3% سنويا، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نمو معدل 2.2% في الفترة نفسها[2]، ونظرا إلى التقلب في أسواق النفط فإن الدول المصدرة للنفط غالبا ما تقع ضحية إنهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وهبوطا كبيرا في معدل النمو، ففي السعودية مثلا إنخفض معدل دخل الفرد من 28600 دولار عام 1981 إلى 6800 دولار عام2001، وفي نيجيريا وفنزويلا إنخفض معدل دخل الفرد الى مستوى ستينات القرن الماضي، كما تراجع معدل دخل الفرد في العديد من البلدان الغنية بالموارد (الجزائر، الكونغو، إيران، العراق وغيرها) إلى مستويات سبعينات القرن الماضي[3]، نتيجة الأزمة العالمية وما صاحبها من إنخفاض في أسعار البترول.

ولا تعني لعنة الموارد أنه من الأفضل للدول عدم إمتلاك الموارد الطبيعية، لكن تعني ذلك الإفراط في الإعتماد على الموارد الطبيعية الذي ينعكس سلبا على معدلات النمو، كما أن أهمية هذا الموضوع تطرح إشكالية طريقة تقاسم الثروة الناجمة عنها والإستفادة منها، لأن الحقيقة المتوصّل إليها أنه كلما كان الإعتماد على النفط والمعادن أكبر كلما كان النمو أسوأ، ولم يكن أداء البلدان المعتمدة على إيراداتها من النفط سيئا مقارنة بنظيرتها الفقيرة بالموارد فقط، بل كان أسوأ بكثير ممّا كان يمكن أن تتيحه لها سيول الإيرادات التي تتلقاها.

ثانيا: معارضو مصطلح لعنة الموارد.

قد قاوم بعض الإقتصاديين مصطلح لعنة الموارد لأنهم يقولون إنه يبدو جبري، كما أوحى الأستاذ في أكسفورد "بول كلير" بأن المصطلح يطرح المشكلة بطريقة خاطئة، لأنه يقدر أن هناك من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة ما هو أكثر منها في البلدان النامية ترجع ببساطة إلى حقيقة أن خيارات التنمية الإقتصادية لديهم(أي البلدان النامية) كانت قليلة والتي بدورها نتيجة لمجموعة كاملة من العوامل السياسية والإجتماعية[4].

أما جوزيف ستيغليتز* فيرى على النقيض تماما مما يتوقعه المرء فيما يخص لعنة الموارد، فمنذ 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متشابها وهما بلدان يعتمدان على إيراد النفط، اليوم يبلغ معدل دخل الفرد في أندونيسيا أربع أضعاف نظيره في نيجيريا[5]، وفي بوتوسوانا المورد الرئيسي بها هو الماس ويقوم هذا البلد بدور رئيسي في السوق العالمي للماس منذ الثلاثينات، إذْ

---

[1] سفيتلانا ساليك وغيره **"الرقابة على النفط"** دليل الصحفي في مجال الطاقة، ترجمة معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص21.

[2] نفس المرجع السابق، ص 27.

[3] ثامر حميد العكيلي **"دليل صناعة النفط وأثرها الإقتصادي في العراق"** منشورات المعهد العراقي للإصلاح الإقتصادي، بغداد، 2012، ص06.

[4] Paul collier "**the plundered planet why we must, and how we can manage nature for global"** Oxford university press, 2009, p15.

*أستاذ بجامعة كولومبيا في نيويورك، حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد في 2001، ونائب رئيس البنك الدولي في الفترة(1997-2000).

[5] سفيتلانا ساليك وغيره، مرجع سبق ذكره، ص13.

يُشكل هذا المعدن حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي، وثلاث أرباع الصادرات وأكثر من نصف الإيرادات الحكومية، ووفقا لبعض التقديرات تحصل حكومة بوتسوانا على حوالي 75 % من أرباح تعدين الماس من خلال الضرائب، الريع والأرباح الموزعة، كما إنتهجت هذه الدولة نظام سياسي مستقر، سياسات إقتصادية متماسكة على مدى فترات طويلة تمكنت من التعامل بفعالية مع إيرادات الماس الكبيرة والمتغيرة متجنبة بذلك لعنة الموارد، والدليل على ذلك إحتواء التضخم وإستقرار سعر الصرف وإحتياط نقد أجنبي معتبر[1]، ونجحت النرويج بعد إكتشاف النفط فيها عام 1968في ممارسة سلطة مباشرة وموفقة في إدارة مصادرها النفطية، ومن أهم مميزات النموذج النرويجي الوفاق السياسي حول المبادئ الرئيسية في إدارة النفط، كما إلتزمت النرويج طوال السبعينيات بسياسة "الإسراع على مهل" وكانت فحوى هذه السياسة هي مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأنّي من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالإقتصاد الوطني وبالتطور الإجتماعي من الجهة الأخرى.[2]

الفرع الثاني: نظرية المرض الهولندي*.

أولا :الخلفية التاريخية.

أخذت هذه النظرية إسمها من هولندا التي مرت من نمو إقتصادي متطور وسريع إلى إنكماش خطر ظهر في تراجع الإنتاج الصناعي لديها، إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وإرتفاع معدل البطالة، وأول من إستعمل هذا المصطلح مجلة The economist البريطانية في أحد أعدادها الصادرة بتاريخ 26نوفمبر1977م، فإبتداءا من سنوات الستينات شهدت هولندا خلال الفترة الممتدة من سنة 1959 إلى سنة 1975[3] زيادة كبيرة في ثروتها بعد إكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، وعلى غير المتوقع كان لهذا التطور الإيجابي في الصادرات الواضحة معالمه إنعكاسات خطيرة على الإقتصاد الهولندي، تمثلت في التراجع الكبير في الإقتصاد الهولندي وإنكماشا في قطاع الصناعات التحويلية خاصة.

ونتيجة لتلك الثروة جنح الشعب الهولندي للكسل والتخلي عن العمل، حيث هجع للترف والراحة وإستلطف الإنفاق الإستهلاكي البدخي، ولكنه دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي إستنزفها بإستهلاكه غير المنتج، يقول البروفيسور (جوزيف ستيغلر) الحائز على جائزة نوبل "**بعد إكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف إكتشفوا أن إستحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الإكتفاء بإستحقاقات البطالة**"[4].

---

[1] صندوق النقد الدولي "**المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد**" ملحق الإدارة الرشيدة للثروة المعدنية، نيويورك، 2007، ص ص45- 46.

[2] فاروق القاسم "**النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية**" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص 364.

* ويسمى أيضا syndrome hollandais أوMal hollandaisأوdutch disease

[3] Arzelier, Marie-Pierre "**Dépenses Publiques, Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie** " Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P.120.

[4] مايح شبيب الشمري "**تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد العراقي**" على الموقع: http://www.iasj.net (إطلع عليه بتاريخ2014/05/15)، ص12.

تقول النظرية أن بعد إكتشاف حقل كبير للغاز في الخمسينيات إرتفعت قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي، مما إكتسبت الكثير من العملات الأجنبية التي ساهمت في إرتفاع سعر الصرف للعملة المحلية، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات من الصادرات الأخرى، وبالتالي الصادرات النفطية تسد الطريق في وجه باقي الصادرات لاسيما الزراعية والصناعية، مما يجعل من الصعب تنويع الإقتصاد كما أن القدرة على الكسب في قطاع النفط هي التي تقود العمالة ورأس المال، والمحصلة النهائية تردي النشاط الإنتاجي القليل من فرص العمل، بطء تراكم المهارات وتزايد اللامساواة.

وتتلخص هذه الظاهرة في " **إن الإنتعاش الإقتصادي الناتج عن الإرتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن إكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو الإرتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها**".[1]

ثانيا: الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي.

مما يجب الإشارة إليه، أن العلاقة التي إرتبطت بها هذه النظرية هي إكتشاف المورد الطبيعي، كما حصل في هولندا، أضاف آخرون أنها يمكن أن تحدث أيضا إذا توفرت مجموعة من الأسباب منها:[2]

1– إكتشاف مفاجئ لمورد إقتصادي هام.

2– ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.

3– زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية للمنتج التصديري الرئيسي.

4– تدفق العملات الأجنبية كالمساعدات الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: النماذج المفسرة للمرض الهولندي.

لقد دفعت هذه النظرية بالعديد من الإقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الإقتصاد الأخرى، وخاصة قطاع المنتجات الصناعية، منهم :

(w. max cordan 1984), (Bruno Saches 82) , (jorgensen 1983), (R.Gregory 1976), (W max cordon et J.petter Neary1982). (Edgeworth 1894), (Bhagwati1958).(J.Petter Neary ،Wijnbergen1984) .((P. Bairoch1967).

[1] يوسف علي عبد الأسدي "**تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ال37، المجلد ال10، جامعة البصرة، تشرين الثاني2014، ص 33.

[2] Corden M "**Booming sector and Dutch Disease Economics Survey and consolidation»** Oxford Economic Papers, vol36, 1984, P360.

وفي هذا الجزء نكتفي بطرح أعمال م كوردن وج بيتر لأن باقي الأعمال تتبنى نفس الإطار النظري لهذا العمل الذي صدر في 1984، لغرض تحليل الآثار الناتجة عن التوسع في إستغلال الموارد الطبيعية.

نموذج Cordenو Peter.Neary (أثر حركة الموارد وأثر النفقات).

في الدراسة المسماة[1] " القطاع المنتعش وإنحلال التصنيع في إقتصاد صغير ومفتوح" إستطاع كل من الإقتصاديين (1984) Neary and corden إستخلاص أثرين بارزين وأساسيين في المدى القصير هما: أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد وهذا على إفتراض وجود إقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات.

1- القطاع المتأخر: Traditional or logging sector(L) الذي ينتج سلع موجهة للإستهلاك الداخلي، كما يمكنه التصدير للسوق الدولية، فهو يتسم بالمنافسة المطلوبة ومعرض بذلك للتنافسية الدولية.

2- القطاع المنتعش: Booming sector(B) الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترول).

3- قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري :non – traded Good:(N) ، أي أن إنتاج هذا القطاع الأخير ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات، البناء والنقل ومختلف الأشياء التي يصعب تصديرها وإستيرادها وتتحدد فيها الأسعار محليا بتقابل كل من العرض والطلب.

ووضع Corden الفرضيات الأساسية التالية[2]:

1- الأسعار في (B) و(L) تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية.

2- الأسعار في (N) تكون مُقيّمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي.

3- المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص القصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل غير المؤهل) والتحويل على مستوى القطاعات الثلاثة.

4- أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الإستخدام التام) ومخزونان العوامل في الإقتصاد المحلي ثابتة، وهذا ما يؤشر إلى عدم وجود تحولات عالمية لرأس المال والعمل.

إن تدفق الإيرادات الريعية أو ما يطلق عليه أحيانا الدخول القدرية Windfalls أثناء فترة إنتعاش القطاع « B » يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى تتمثل في – كما رأينا أعلاه – أثرين: أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد.

1- أثر النفقات: Spending effect

[1] Corden, Max W, and Peter J. Neary **"Booming Sector and Deindustrialization in a Small Open Economy"** The Economic Journal of oxford, Vol 92, December, 1984, pp. 825–848.

[2] لطيفة بهلول **"نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات: دراسة حالة الجزائر"** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2012، ص102.

إن زيادة عوائد القطاع المنعش « B » يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (أي على قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري)، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية[1]، وإرتفاع أسعارها بأسعار سلع التجارة، وينعكس هذا المنحنى من خلال إنزلاق الطلب من D_0 نحو D_1 وبالتالي إرتفاع الأسعار P_n ، وتحول الموارد من القطاعين B وL لصالح القطاع N.

2- أثر حركة الموارد: Resource movement effect

تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع المنتعش التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري (N)، وعلى أثر ذلك تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، كالسلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، وهذا التحول في الموارد يحدث على أساس إفتراض أن الإقتصاد يعمل بالطاقة الكامنة، أي أنه يعتمد على حدود إمكانات الإنتاج ppf ، ويتوقف حجم أثر تمويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها في القطاعات الغير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، وعلى الكثافة النسبية المستخدمة بين القطاعات[2]، مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر.

وأشار و.م كوردن إلى تحويل اليد العاملة نحو القطاع « B » يؤدي إلى أثرين مهمين:[3]

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر « L »نحو القطاع المزدهر « B » يجعل إنتاج القطاع « L » ينخفض، ويسمى هذا الأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي direct de- industrialisation وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل وهذا التراجع لم يكن نتيجة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- كذلك هناك تحول اليد العاملة من القطاع "N "نحو القطاع المنتعش« B» بسعر صرف حقيقي ثابت، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_o إلى S_1 وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج القطاع N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2.

و عندما يتحقق في إقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

1- إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

---

[1] إبراهيم كريستين زادة **"المرض الهولندي"** مجلة التمويل والتنمية، المجلد40، عدد01، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2003، ص25.

[2] كمال الدين بن عيسى **"المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر"** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي "السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية" جامعة سطيف، 7/6أفريل 2014، ص05.

[3] سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص17.

2– إرتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات).

3– ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.

4– تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

شكل رقم (01–02): نموذج Corden

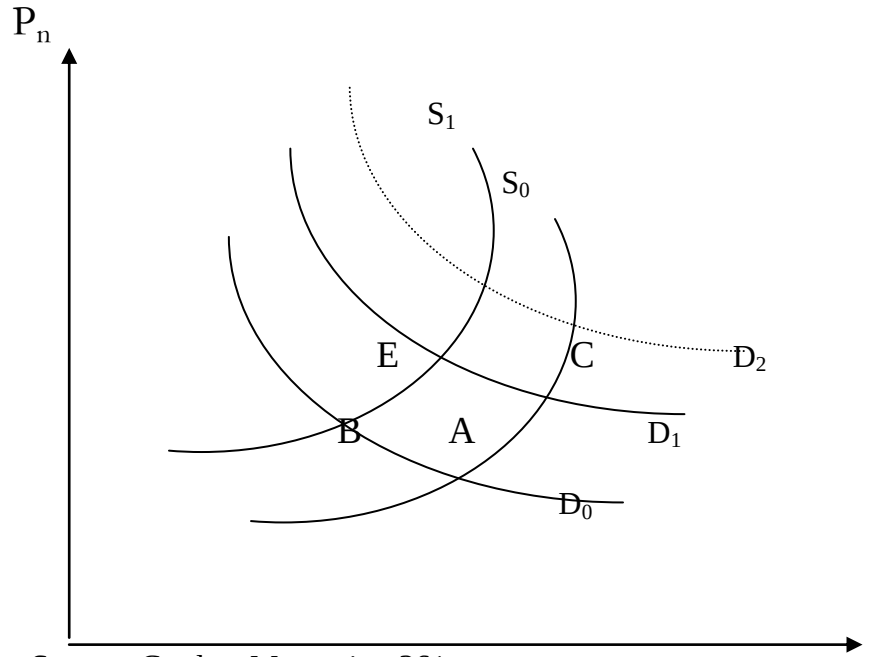

Source: Corden, M, op.cit. p361.

حيث تظهر أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري P_n على المحور العمودي وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج هذه السلع. المنحنىD يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاعN ، أما منحنى S يمثل عرض هذه المنتجات.

للتخفيف من هذا المرض على الدولة إعادة النظر في:

1– سياسات الدعم ورفع الأجور والتحكم في الأسعار.

2– تنويع الإقتصاد عن طريق إستغلال فوائض القطاع المنتعش لتوجيهها إلى باقي القطاعات الإقتصادية.

3– تنشيط اليد العالمة لمواجهة التمركز الحاد في قطاعات معينة وإرتفاع الأجور فيها.

وفي الختام يمكن القول أن المرض الهولندي درس قاس تعلمت منه دول متقدمة في كيفية إدارة الثروات ووضع السياسات التي تأخذ بعين الإعتبار للتغيرات المحتملة والطارئة في الإنتاج الأمثل للموارد الناضبة، والعمل على وضع إستراتيجية لتنويع الصادرات وفك الإرتباط مع عوائد هذه الموارد، خاصة مع تذبذب أسعارها في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: مدخل لإقتصاديات وأساسيات الصناعة النفطية في العالم.

يعد النفط من الموارد الناضبة في العديد من الدول لإعتباره من أهم مصادر الطاقة في العالم، ومصدر غني للعديد من المركبات والمنتجات الكيميائية، ويمتاز بطبيعته السائلة مما سهل عملية نقله عبر الأنابيب أو السفن، كما تميز القرن الماضي بإكتشاف حقول غنية منه في منطقة الخليج العربي، كما زادت عمليات البحث والتنقيب عن النفط و إرتفعت معدلات إستخراجه في جميع أنحاء العالم، ومن هنا برزت أهمية صناعة النفط وإحتلت مركز الصدارة بوصفها مصدرا مهما للدخل في البلدان المنتجة له، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث وفق ما يلي:

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنفط (النشأة – المفهوم).

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن النفط.

كلمة بترول هي مصطلح لاتيني مشتق من الكلمة اليونانية (petro) ومعناه الصخر، والكلمة الرومانية (oleum) وتعني الزيت فيكون المعنى زيت الصخر[1]، أما الكلمة العربية للبترول فهي **"النفط"***، وهو سائل لزج يتكون من عنصرين أساسيين هما: الكربون والهيدروجين على شكل مزيج متجانس من مركبات مختلفة من الفحوم الهيدروجينية، ويُحرر عند إحتراقه طاقة قابلة للإشتعال، بني غامق أو بني مخضر يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

وتعود معرفة الإنسان للبترول إلى أكثر من ستة آلاف سنة، لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه، بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام إستخدم الزفت في صنع السفينة، وقد عرفه إنسان العراق القديم، والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي، فقد أثبتت دراسات اللقى الأثرية المكتشفة حتى الآن أن النفط على ضفاف نهر الفرات كان يستخرج منذ الألف الرابع قبل الميلاد، حيث إستخدم البابليون مزيج النفط للحرق والتدفئة وإستخدم الهنود الحمر مادة النفط في حياتهم حيث كان المقاتلون وحماة تجمعاتهم البشرية يدهنون أجسادهم بالنفط قبل ذهابهم للمعارك.

أما المؤرخون العرب والمسلمون فقد كتبوا عن مشاهدة قطع أسفلتية كانت تطوف فوق سطح مياه البحر الميت، وأكد ذلك وجود معاهدة مكتوبة بين القدماء المصريين والفلسطنيين يجري بموجبها بيع **الاسفلت**** من الفلسطينيين إلى أهالي مصر لإستخدامه في العمليات الطبية وخاصة التحنيط[2]، كما كان النفط يستخدم في تلك المرحلة من تاريخ البشرية في مناطق عديدة

---

[1]OPEC **"I need to know** "opec secretariat, public relations and informations deparment Vienne, 2011, p13.

***يعتبر** الامريكي ارجوكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية، وكان هذا في منتصف القرن 16 م وكان النفط يعرف باسم ميزو بوتيما في العراق فيما قبل الميلاد بآلاف السنين

****الإسفلت**: الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة.

[2] رضوان كيلاني "**البترول أصله وتكوينه**" مجلة رسالة النجاح، العدد 59، مركز علوم الأرض وهندسة الزلازل، دون مكان النشر، 1998، ص02.

من العالم لأغراض متعددة كالتداوي والإستطباب[1]، وكدهن القروح أو كشراب علاجي وغيرها، وأستعمل لأغراض الوقود المنزلي، كما أستخدم كإسلفت في المباني ورصف الطرقات.

وأُستعمل عند اليونانيين لأغراض الحرب برمي السهام المشتعلة على العدو[2].

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثروة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث إستعمالات تجارية للنفط منها:

- تقديم الفيزيائي الجيولوجي الكندي Abraham Gessner عام 1852م وقودا للإضاءة يشتعل بدون مخلفات بإستعمال النفط.
- الأمريكي Benjamin Sillman يشير إلى إمكانية إشتقاق مجموعة من المنتجات المفيدة إنطلاقا من فرز وتقطير البترول.
- في سنة 1859 تم حفر أول بئر بطريقة الدق الإستخراجية وتمت ولادة صناعة النفط في أمريكا على يد أول مكتشف للنفط " أيدوين دريك".*

وإختصارا لما سبق نورد في هذا الجدول الموالي أهم المحطات التاريخية في عمر النفط

جدول رقم (01–01): نقاط تاريخية في عمر البترول.

العام	المكان	الحدث
5000ق م	مصر	إستخدام النفط في التحنيط
940 ق م	الصين	نقل الغاز بأنابيب من قصب البامبو.
600 ق م	اليابان	حفر آبار للوصول إلى الغاز.
331 ق م	بحر قزوين	حرق خيمة الإسكندر الأكبر بأوعية مليئة بالنفط.
347 م	الصين	حفر آبار للوصول للنفط بإستخدام قصب البامبو.
1264م	بلاد فارس	ماركو بولو يصف تجميع النفط من التسربات السطحية.
1500 م	جبال الكربات	إستخدام النفط المجمع من التسربات السطحية في إنارة الشوارع.
1594 م	باكو وايران	الحفر بالدق لآبار وصل عمقها إلى 35 م.
1730 م	فرنسا	تجميع رمال القاز وإستخلاص النفط منها.
1785 م	السويد	إختراع المصباح الزيتي.

[1] محمد عبود "**التلوث البيئي**" على الموقع www.sybark.gov.sy (page consultée le 28/06/2014)).

[2] Rabah Mahiout " **le pétrole algérien** "E.N.A.P, Alger, 1974, p28.

*عقيد أمريكي، يوم السبت الواقع في 27 أوت (أغسطس) من عام 1859 ، في بلدة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا، جنوبي بحيرة Erie على مسافة 150 ميلا شرقي (كليفلاند)، فجر العقيد (إيدوين ل .درايك)ثورة ستؤدي آثارها إلى إحداث ثورة في الإقتصاد العالمي، حيث حفر أول بئر لإستخراج زيت البترول (النفط) عن عمق 69متر فقط، بمعدل إنتاج يومي قدر ب20برميلا.

1803 م	بريطانيا	إنارة الشوارع بمصابيح تستخدم زيت الإستصباح (الفحم).
1816 م	أمريكا	النفط منتج ثانوي غير مرغوب به في آبار المياه المالحة.
1830 م	فرنسا	ظهور إستخدام وسائل الحفر على يد المهندس فلوفيل.
1848 م	شمال شرق باكو	ف.ن سيمونوف يحفر بئره الأول.
1849 م	كندا	تقطير الكيروسين من النفط قبل Abraham Gesner
1850 م	كاليفورنيا	تقطير زيت الاستصباح من قبل General Andrees pico
1854 م	بولندا	حفر أول آبار للنفط في أروبا يتراوح عمقها بين 30-50م
1858 م	أونتاريو/كندا	حفر أول بئر في أمريكا الشمالية.
1859 م	بنسلفانيا	حفر بئر ديريك الشهير لعمق بلغ 23 م.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: تركي حسن العمش " **إنتاج النفط والغاز**" الملتقى الدولي ال 21 حول " **أساسيات صناعة الغاز والنفط**" منظمة الأوبك ،الكويت، 30/ 03/ 2011، ص 07.

الفرع الثاني: أشكال، مميزات وخصائص النفط.

يوجد النفط في الطبيعة على ثلاثة أشكال[1]:

1- الشكل السائل (النفط الخام) (Grude oil): أو ما يسمى خام البترول، يتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة لونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الإنكساب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

2- الشكل الغازي (الغاز الطبيعي): وهذا يتكون من مجموعة عناصر الميثان، الإيثان، البروبان، البوتان، وكذلك عناصر أخرى كالنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.

3- الشكل الصلب أو الشبه الصلب: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

كما أن للنفط خصائص مميزات هامة تجعله يتصدر حاليا مصادر الطاقة في العالم وأهمها[2]:

- تبلغ المشتقات النفطية ثمانين ألف منتج.
- تركيبه الكيميائي الفريد، حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من الموارد، وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة لكن التكاليف باهضة جدا.
- يعتبر النفط مصدرا ناضجا يتناقص بكثافة إستعماله.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.

[1] محمد أحمد الدوري" **مبادئ اقتصاد النفط**"ط01، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003، ص28.

[2] فتيحة مزراشي ، حسيبة مداني "**إستراتيجيات ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الإقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة** " ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطف، 07- 2008/04/08، ص 05.

- تعتبر صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها[1].
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية خاصة دول الخليج وشمال إفريقيا.
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

وتقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات، وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (API)، ويضيف مؤتمر الطاقة العالمي للنفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22 درجة API والنفط الخام المتوسط بين 22 و 31 درجة API والخفيف أكثر من 31 درجة API وبعض المكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة.

ونقصد بدرجة الكثافة النوعية نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية ويعبر عنها ب(API) وكما أشرنا تتراوح بين 01 و 60 درجة وتدل على درجة البترول ونوعيته وتنقسم إلى ثلاث درجات:

- **درجات عاليا:** رمز البترول الخفيف تكون من 35 درجة فما فوق (البنزين، الكيروزين) ويمتاز بإرتفاع الأسعار.
- **درجات منخفضة:** رمز البترول الثقيل يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون (المازوت).
- **درجات وسطى:** رمز البترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت التشحيم، تكون بين 28 و 35 درجة.

ويحسب وفق العلاقة التالية[2]:

$$\text{درجة معهد النفط الامريكي لأي نفط خام (API)} = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفط الخام عند } 60°} - 131.5$$

ويقاس النفط عادة إما بالبرميل أو بالطن المتري، والوحدة الأكثر إستعمالا هي البرميلBarrel الذي يعادل **159 لتر**،[3] وبعض الدول مثل أروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا) تستعمل وحدة قياس المكعب ويعادل 6.28 برميل.

ويستخدم تعبير طن من النفط المكافئ للدلالة على إنتاج أو إستخدام أشكال أخرى من الطاقة الأولية مثل الغاز أو الفحم أو الذرة أو الطاقة المائية أو لكل من هذه الأنظمة قياس خاصة بها، بحيث يمكن مقارنتها مباشرة مع النفط وفيما بينها.

[1] مديحة حسن الدغيري " **إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**" ط01، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 50.
[2] عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون "**جغرافية النفط والطاقة**" منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1981، ص67.
[3] محمد أحمد الدوري" **محاضرات في إقتصاد البترول**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص09.

عندما تتكلم الدراسات والأبحاث عن النفط فإنها تشير بهذه التسمية لكل المنتجات من البترول الخام، الغاز الطبيعي، غاز البترول والمشتقات التي تسمى إجمالا المحروقات، وعندما تريد تخصيص أحد الأنواع فإنها تستعمل التسمية الخاصة به كالبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو مشتقات البترول، **وفي هذه الدراسة نشير بمصطلح النفط إلى البترول الخام.**

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لنشأة النفط.

كثرت الآراء حول أصل مادة النفط وكيفية تكوينها في باطن الأراضي، مما أدى إلى ظهور عديد النظريات التي تناقش هذه النقطة، وتصب كلها في نظريتين، نظرية تشير إلى أصل التكوين اللاعضوي، وأخرى ترجح الأصل العضوي للنفط وهي الأكثر إقبالا.

أولا :النظريات اللاعضوية.

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكوين البترول والكيفية التي يتم بها، وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن الـ 19 م كنظرية العالم ماركس عام 1965.

إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تُجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء، وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسانيد هذه النظرية في أصل تكوين البترول هو توصلها نظريا ومخبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض[1]، وقد إعتمد أصحاب هذه النظرية على عدة ظواهر طبيعية منها وجود كميات من غازات الهيدروكربونات في الأجزاء المحيطة بالأرض والكواكب الأخرى، بالإضافة إلى خروج غازات هيدروكربونية مع البراكين أو نتيجة تفاعل كربيدات المعادن المختلفة كالصخور النارية مع الماء، إلى جانب وجود رواسب نفطية قريبة من بعض الينابيع الحارة.[2]

ثانيا: النظريات العضوية.

يعتقد أغلب الجيولوجيين أن النفط تكون من بقايا كائنات عضوية ماتت منذ ملايين السنين، وتستند هذه النظرية العضوية لتكون النفط إلى وجود مواد معينة حاوية للكربون في الزيت، ومثل هذه المواد لا يمكن أن تكون قد أتت إلا من كائنات كانت حية فيما مضى[3].

وحسب هذه النظرية فإن بقايا هذه الكائنات العضوية تجمعت في قيعان البحار والمحيطات، وإختلطت بالرمال وبرواسب معدنية أخرى، وتحولت تدريجيا إلى صخور رسوبية، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي

[1] أمال رحمان " **النفط والتنمية المستدامة**" مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص179.
[2] رضوان كيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.
[3] عبد الخالق مطلك الراوي" **محاسبة النفط والغاز**" ط01، دار اليازوري للنشر، عمان، 2011، ص 230.

نعرفه اليوم، وتنتج هذه الصخور الرسوبية كميات كبيرة منه، وتساهم المادة العضوية فقط حوالي 02 % من تركيبة البترول، وإن كان هذا القدر يبدوا ضئيلا فإنه يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول[1].

المطلب الثاني: الأهمية الطاقوية، الإقتصادية والسياسية للنفط.

الفرع الأول: الأهمية الطاقوية للنفط.

كما رأينا سابقا أن إكتشاف النفط لم يكون وليد العصر الحالي بل كان منذ القدم إلا أن إستغلاله بشكل واسع وتجاري لم يتم إلا في القرن الـ 20 نتيجة للتطور التكنولوجي المعتمد أساسا على النفط ومشتقاته كمصدر للطاقة.

ولدراسة أهمية النفط في المزج الطاقة العالمي، يكفي النظر إلى الأحجام المستهلكة من أنماط الوقود الرئيسية، حيث بلغ إستهلاك البترول إجمالي مصادر الطاقة من 26% عام 1950 إلى 43% عام 1974، ثم 37.33% عام 2003[2].

والجدولان المواليان يبينان أهمية النفط كمصدر طاقوي على مر العصور .

جدول رقم (01–02): تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة.

السنة	الفحم %	النفط %	الغاز %	الكهرباء %
1880	97.2	01.90	0.90	/
1900	94.5	03.60	01.30	0.60
1937	70.5	20.20	05.80	03.50
1960	33.7	43.10	15.80	08.10
1985	29.6	40.30	18.40	11.70
1990	29.3	39.50	19.80	12.30
1995	28.3	38.40	23.50	09.80
2005	28.2	40.20	26.40	05.20

المصدر: جمعة رطب طنطيش " **دراسات في جغرافية مصادر الطاقة**" منشورات ELGA فاليتا، مالطا، 1990، ص 04.

[1] صديق محمد عفيفي" **تسويق البترول**" ط01، عين شمس، 2003، ص ص، 554 – 555.

[2] يسرى محمد أبو العلاء " **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص425.

جدول رقم (01–03): مصادر الطاقة المتوفرة حاليا في العالم.

مصادر الطاقة	نسبة الإستخدام العالمي(%)		
البترول الخام	42.1	89.2	
الغاز الطبيعي	23.8		
الفحم الحجري	23.3		
المفاعلات النووية	7.0	10.8	**% 100**
المصبات المائية	3.5		
مصادر أخرى	03		

المصدر: مساعد ناصر جاسم العواد " **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط**" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي "الطاقة والبترول: هموم عالم وإهتمامات أمة" جامعة المنصورة، 2-3 أفريل 2008، ص05.

بالرجوع إلى إحصائيات منظمة الأوبك نلاحظ تزايد الطلب العالمي على مادة النفط خلال الفترة (2009 – 2014) إذ إرتفع هذا الطلب من 84.8 مليون برميل يومي سنة 2009 إلى 90 مليون برميل يومي سنة 2013 ثم 93 مليون برميل يومي سنة 2014[1]. إذن فالعالم سيبقى معتمدا على النفط كمصدر للطاقة، ويحضى بالإمتياز عن باقي المصادر، ليس فقط كمصدر مهم وإستراتيجي، ولكنه يعتبر الطاقة الأرخص والأقل كلفة من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة، وهذا ما أكّده الأخصائيون الخبراء بالمؤتمر التاسع الذي عقد في طوكيو عام 1958 م الذي عالج الصعوبات التي تواجهها عمليات تطوير الطاقة البديلة[2]، ومن جهة أخرى إلى تعدد مشتقاته وإستخداماته حيث تقدر بالآلاف – كما رأينا سابقا – إلى جانب تعدد منافعه وإستعمالاته في الجانب الصناعي والزراعي والخدماتي جعلته يحظى بمزايا تنافسية لا يجاريه فيها أي مصدر طاقوي آخر.

الفرع الثاني: الأهمية الإقتصادية للنفط.

تتجلى الأهمية الإقتصادية للنفط في آثار التغيرات في أسعار هذه المادة على المتغيرات الإقتصادية للدول سواء كانت مصدرة أو مستهلكة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر أراء بعض الباحثين الإقتصاديين[3].

يرى الباحث "موهاين منسف" أن الطاقة وبالتحديد "النفط" لها أثر كبير على الإقتصاد القومي لأي دولة حيث أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تقدم أوروبا في القرن 19 وذلك في إتجاهات تمثلت في:

- توفير الإضاءة للمجتمعات خاصة مع التقدم والتحديث في المدن.

[1] Opec "**Annual statistical Bulletin"** Vienna, Austria, 2013, p46.

[2] يسرى محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 431.

[3] نبيل بوفليح " **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 03، 2010/ 2011،ص65.

- توفير الإضاءة والطاقة للمصانع، كما ساعد توفير الإضاءة على رفع نسب التعلم وهو ما أدى إلى رفع إنتاجية العامل وتطور البحوث والإستكشافات.
- ظهور المحركات مع إكتشاف البترول وإنتاج "البنزين والسولار والكيروبين" ساعد على التطور والتقدم الإقتصادي للمجتمعات حيث إستعملت المحركات في كافة المجالات كالزراعة والصناعة والنقل.

أما الباحثان ريتشارد إيدن « Richard Eden »وميشال بوسنر « Michel Posner »، فأوضحا أن التقدم الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إرتبط بالنفط والتحول من إستخدام الفحم لإستخدام النفط بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات، كما أن تطور صناعة السيارات وطرق النقل في الولايات المتحدة الأمريكية إرتبط في الأساس مع تطور صناعة النفط.

ويمكن توضيح أهمية النفط الإقتصادية والتجارية في النقاط التالية[1]:

1– إستهلاك مادة النفط يعتبر أهم أنواع الطاقة الذي يُدير عجلة الإقتصاد العالمي، وعليه يرتكز التقدم الصناعي العالمي ونموه.

2– تحقيق فوائض مالية طائلة، لدى الدول المنتجة ولدى الشركات البترولية العالمية، مما يجعل النفط مصدرا من مصادر تمويل الإستثمارات على المستوى الدولي.

3– العائدات البترولية تشكل قوة شرائية تشغل إقتصاديات الغرب، خاصة وأن غالبية البلدان العربية مازالت تعتمد على الواردات في تغطية الإستهلاك.

4– أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بـ 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم، حيث يستعمل البنزين وقود الطائرات والبواخر، والكيروزين وقود الطائرات.

5– أدى الطلب المتزايد والمتنامي على النفط ومشتقاته إلى تطور الحركة التجارية الدولية بسرعة ملحوظة، خاصة في لندن والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية واليابان.

6– الأرباح الطائلة التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات سواء من الإستثمار في مجال البتروكيماويات (إكتشاف وإستخراج ونقل البترول والغاز)، أو من المتاجرة في أكبر حصص من النفط بعد بيعه لعدد كبير من الدول.

7– التجارة في النفط تشكل موردا ماليا بالغ الأهمية، لما يوفره من العملة الصعبة، خاصة إذا كانت الدولة أحادية التصدير، ولطالما إعتمدت عليه الدول في صناعة الإستراتيجيات التنموية باعتباره قطاعا قائدا.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية للنفط.

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي، والتي قد يؤدي حرمانها إلى إستخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر.

---

[1] لمزيد التفصيل أنظر:- يسري محمد أبو العلا "**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**" دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص ص17-18.

- سمية موري " **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية**" أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص15

تاريخيا، إن أهمية النفط إزدادت منذ إدخال السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن الـ 20م، إذ الإنتقال من الفحم الحجري إلى النفط قد زوّد السفن البريطانية بمميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل، إستطاعت بها القطع البحرية البريطانية من التغلب على خصومها خصوصا ألمانيا[1]، وبعد إنتصار الحلفاء صرح لورد كورزون، وزير الخارجية البريطاني قائلا "**لقد طفا الحلفاء للنصر على موجة من النفط**"[2].

كما فتحت الحرب العالمية الثانية الباب أمام الدول المتحاربة للقتال من أجل النفط، حيث فرض الحظر النفطي الأمريكي على صادرات النفط إلى اليابان، مما دفع هذه الأخيرة إلى مهاجمة قاعدة بيرل هاربر نهاية 1941، وفي أوروبا كانت ألمانيا بحاجة ماسة إلى النفط مما دفعها إلى غزو روسيا عام 1941، وكان الهدف الأكبر للغزو هو إحتلال مركز النفط السوفياتي في أذربيجان[3].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة مارشال (برنامج المعونة الأمريكي) لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يعرف رسميا بإسم إدارة التعاون الإقتصادي ECA للسيطرة على أسواق الطاقة الأوروبية، ولفتح طرق للوصول للمواد الخام في المستعمرات الأوروبية، وقد أشار (**والتر ليفي**) إقتصادي في شركة موبيل في سنة 1949 إلى أنه " **بدون ECA فأعمال النفط الأمريكية ستكون قد تشظت إلى قطع**"[4].

وفي سنة 1956 جاء غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمصر بعد أن أمّم جمال عبد الناصر قناة السويس، التي كانت تحصل عبرها أوروبا على إمدادات النفط الخام من الخليج، وقد عارضت واشنطن الخطوة وأجبرتهم على الإنسحاب، وذلك بأن رفضت إمداد بريطانيا وفرنسا بالنفط الخام عندما أقفلت مصر القناة ردا على العدوان[5]، وبحلول منتصف الستينيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على نفط الشرق الأوسط، وإحتكرت الشركات الأمريكية السوق العالمي مدرة أرباحا ضخمة معتمدة سياسة استراتيجية ترتكز على 03 نقاط:

- **السعودية**: مقر أكبر احتياطي عالمي نفطي.
- **إيران**: التي نظمت فيها إنقلابا على مصدق في 1953 لتنصيب حليفا لها وهو الشاه في السلطة.
- **اسرائيل**: التي أنشأتها في 1948، وبنت لها دولة إستيطانية.

[1] سعد حقي توفيق " **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**" مجلة العلوم السياسية، عدد 2012/43، بغداد، 2012، ص.02

[3] سامان سيبيهري "**الجغرافيا السياسية للنفط**" مركز الدراسات الإشتراكية، بيروت، 2005، ص04.

[3] مايكل كلير "**الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**" ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص ص37-38.

[4] سامان سيبيهري، مرجع سبق ذكره، ص11.

[5] توبي شيللي" **النفط، السياسة، الفكر و الكوكب**" ترجمة دنيا الملاح، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، العليا، 2005، ص104.

كما إستطاعت الدول العربية المنتجة للنفط من إستخدام النفط كسلاح سياسي فعال في حرب أكتوبر 1973، حيث قرر وزراء النفط العرب آنذاك نقص إنتاج النفط بنسبة تبلغ 05% شهريا، وقطع الإمدادات عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقفهما المنحاز لإسرائيل والمساندة له[1].

ويُعلق أحد خبراء العرب بأن « **تاريخنا السياسي في هذه المنطقة من العالم منذ الحرب العالمية الثانية، يكاد أن يقرأ حرفيا من خلال تسابق الشركات الكبرى والدول التي تساندها لأحكام السيطرة على مصادر النفط العربي وإستغلالها....** »[2].

إن إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 هو مدفوع لإعتبارات نفطية لأنها بصدد السيطرة على واحد من أكبر وأرخص مصادر النفط في العالم، إذ يمتلك العراق أكبر إحتياطي العالم من النفط (ما نسبته 10% أي تقريبا 112 مليار برميل)، كما أن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي هو وجود حول منابع النفط[3]، وكذا للوجود الأمريكي في أفغانستان هو الطريق نحو بحر القزوين، لما تتمتع به هذه المنطقة بإحتياطي كبير من النفط.

إلى جانب تنازع شمال السودان وجنوبه على منطقة آربي النفطية، وتهديدات إيران للولايات المتحدة الأمريكية كل مرة بغلق مضيق هرمز[4]، التي تمر منه 80% من نفط ايران و88% من نفط السعودية، 98% من نفط العراق، 99% من نفط الإمارات، كلها كان النفط العامل الأساسي فيها.

وختاما يمكن القول بأن النفط يعد أحد السلع الاستراتيجية العالمية التي لن تسمح الدول أبدا بتحريرها من السيطرة السياسية.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية، المفهوم والمراحل.

إن متابعة تطور صناعة النفط العالمية، هي مهمة شاقة إذ يتعلق الأمر بالبحث عن أحد أهم الموارد الطبيعية النادرة والآلية للفناء، وقد تستمر عمليات البحث والتنقيب عنه مدة طويلة، إذ يمكن أن تبذل جهود كبيرة دون الحصول على هذا المورد، ومن الممكن أيضا أن تبذل جهودا قليلة تؤدي للحصول عليه وبكميات ضخمة.

صناعة النفط هي محط أنظار جميع أقطار العالم الفقيرة منها والغنية، المتقدم منه أو النامي، ولها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء الأقطار المنتجة أو المستهلكة.

ففي هذا السياق جاء المطلب ليمدنا بالمفاهيم والأساسيات المتعلقة بمفهوم ومراحل صناعة النفط.

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص03.

[2] نيقولا سركيس "**البترول في ميزان القوة بين العرب وإسرائيل**" بحث مقدم إلى مؤتمر الإقتصاديين العرب الثاني، بغداد، 08-13مارس 1969، ص 373.

[3] عباس جبار الشرع "**سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**" مجلة العلوم الإقتصادية، عدد20، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، 2008، ص02.

[4] عزالدين ستيفرة " **من يستطيع إغلاق مضيق هرمز؟**" مجلة العرب الدولية، الشركة العودة للأبحاث والتطوير، عدد 1569، لندن، 2012، ص24.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية.

تعرف الصناعة النفطية على أنها "مجموعة النشاطات الإقتصادية والفعاليات أو العمليات المتعلقة من بحث وإكتشافات ونقل وتحويل الثروة النفطية، وجعلها في متناول الإنسان عن طريق الإستعمال والإستهلاك".

لذا وإنطلاقا من التعريف السابق وجب التمييز بين نشاطات هذه الصناعة عند مرحلة المنبع(Amont / Upstream) ومرحلة المصب (Aval/ Down Stream) وذلك كالآتي:

- **صناعة إستخراجية:** التي تهدف إلى إستخراج النفط من باطن الأرض وتسويقه عبر الأنابيب والمركبات، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة المنبع.
- **صناعة تحويلية:** تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية، إلى أشكال أخرى حتى يتسنى لنا المزيد من مجالات إستخدامها، وتسمى هذه المرحلة مرحلة المصب من النشاطات النفطية.

وقد أوردت الباحثة أمينة مخلفي تعريفا آخر: "**هي الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة، وهي تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيماويات**[1]".

وإذا كانت الصناعة النفطية تضم الصناعة الإستخراجية والتحويلية، إلا أن توازن وتلازم تناسق الصناعتين لا يمكن أن نقف عليه في بلد نفطي معلوم، فعادة الدول النامية التي تزخر بثروة نفطية هائلة، نجد فيها تطور يقتصر فقط على الصناعة الإستخراجية وبنسبة قليلة تكرير النفط، وكذلك للبتروكيماويات وهناك بلدان غير نفطية، ولكن يتواجد فيها صناعة نفطية وتكريرية كاليابان وايطاليا.

الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية.

إنطلاقا من التعريف السابق تمتاز الصناعة النفطية بمجموعة من الأنشطة الإستخراجية والتحويلية، تترابط هذه المراحل وتتكامل بصورة عمودية خاصة وبصورة أفقية عامة، لتشكل مجموعة من الأنشطة النفطية.

أشار الكتاب والخبراء في كتبهم وبحوثهم إلى مراحل انتاج النفط، وتحديد كل مرحلة على حدى.

فمنهم ما قسم مراحل الإنتاج إلى 03 مراحل وهي[2]: مرحلة الإستكشاف – مرحلة الحفر والتطوير – مرحلة الإنتاج.

---

[1] أمينة مخلفي" **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص03.

[2] يوسف محمد جربوع" **نظرية المحاسبة النفطية**" مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2011، ص147.

ومنهم ما قسمها إلى 04 مراحل وهي[1]: مرحلة الإستكشاف – مرحلة معالجة المواد الهيدروكربونية – مرحلة النقل والتوزيع- مرحلة البيع.

وهناك من قسمها إلى 05 مراحل وهي[2]: مرحلة الحصول على عقد الإمتياز – مرحلة الإستكشاف والمسح – مرحلة الحفر وتطوير الآبار – مرحلة إنتاج النفط – مرحلة التكرير.

وعلى الرغم من هذه التقسيمات، يمكن إدراج هذه المراحل في مرحلتين أساسيتين هما مرحلة المنبع (Amont/ AdStream) ومرحلة المصب (Aval / Dawn Stream).

أولا: مرحلة المنبع: ويقصد بهذه المرحلة جميع الأنشطة والعمليات ذات الطابع الإداري، الجيولوجي، التكنولوجي، والإقتصادي، وتهدف إلى تحديد تواجد النفط، كميته، وأنواعه، ومميزاته، إن هذه المرحلة تنطوي عادة على 03 مراحل أساسية وهي:

1- مرحلة الإستكشاف والمسح:

يجب على شركات النفط في معظم البلدان التعامل مع مالك المواقع أو مع الحكومة إذا كان في أرض عامة، من أجل السماح لها بالحفر، وتحصل على عقد إمتياز الإكتشاف[3]، يمنحها الحق في حفر الآبار وإنتاج النفط أو الغاز في الموقع، ويمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بأشكال عديدة، كأن تأخذ علاوة التوقيع، أي دفعة مسبقة عندما توافق على التنقيب، وتدفع الشركات كعلاوة التوقيع بعض النظر على إكتشاف أو عدم إكتشاف النفط، وإذا إكتشف النفط يمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بالإحتفاظ بقسم من إنتاج النفط أو بفرض ضرائب على الإنتاج أو الأرباح أو الحصول على إتاوات[4]، ويمكن إدراج نظام آخر، وهو نظام عقود مشاركة الإنتاج، وحسب هذا النظام فإن الدولة المضيفة لها نظريا سيطرة نهائية على النفط، بينما يقتصر دور الشركة على إستخراج وإستنفاذ هذا النفط وفق العقد[5]، ولكن عمليا فإن هذا النوع من العقود عادة ما تُقيّد تصرف الحكومة بشكل كبير.

وبعد حصول الشركة على العقد، تبدأ عملية البحث عن مصائد النفط لتعيين مواقعها وحدودها وعادة ما يرجحون النظرية العضوية في أصل النفط، فتتركز البحوث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري.

ومن أهم الطرق المتبعة في البحث هي:

- **المسح الجيولوجي:** حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم الخرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبريا، كما يهتدي الباحثون على أماكن وجود النفط من خلال بعض الظواهر

[1] حسين القاضي" **محاسبة البترول**" ط 01، الدار العلمية للنشر، عمان، 2011، ص ص 11 – 12.

[2] سنان زهير محمد جميل" **المعالجة المحاسبية لحساب مشروعات تحت التنفيذ – نفقات الاستكشاف والمسح في الوحدات النفطية، بالتطبيق على شركة نفط الشمال** " مجلة تنمية الر افدين، عدد 86 (29)، جامعة الموصل، 2007، ص75.

[3] عبد الخالق مطلك الراوي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] سفيتلانا تساليك "**الرقابة على النفط**" ترجمة المعهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، نيويورك، 2005، ص67.

[5] جريج ميوتيت" **عقود مشاركة الانتاج: خصخصة النفط تحت مسمى آخر**" ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول، البصرة، 28 أيار2005، ص 05.

الطبيعية، كالتراكيب القيابية والإلتواءات.

- **المسح الجيوفيزيائي**: من بين الطرق المعقدة والمستعملة في عملي المسح الجيوفزيائي، نجد المسح الزلزالي ذي ثلاثة أبعاد (D3)*، وقد نتج عن إستعمال هذه التقنية من طرف معظم الشركات العاملة في القطاع النفطي برفع معدل نجاح عمليات الإستكشاف، بالرغم من إرتفاع تكلفتها.

كما توجد تقنية أخرى هي تقنية المسح المغناطيسي، وترتكز على قياس المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض، وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية، يمكن من خلالها الإستدلال على وجود المكمن من عدمه.

والجدير بالذكر أن هذه المرحلة تتطلب مبالغ كبيرة جدا لتسهيل عمليات الإستكشاف والمسح، وعنصر المغامرة والمخاطرة مرتبط بها، فإلى جانب المبالغ الكبيرة المنفقة تأخذ العملية فترة زمنية إلى جانب إحتمال عدم العثور على المكمن.

2- مراحل حفر البئر وتطويره:

إن إيجاد مكامن النفط الباطنية تتطلب حفر الآبار الإستكشافية، فهذه المرحلة حاسمة وتتطلب الدقة، فإن الخطأ في إختيار موقع البئر الإستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على النفط، فحوالي 25% فقط من جميع الآبار الاستكشافية المحفورة في سنوات العشر الماضية أصبحت بشكل نهائي ناجحة أي منتجة إقتصادية.

وتمثل آبار الإستكشاف العشوائي(القط البري) آبارا إستكشافية محفورة في مناطق جديدة خارج الحقول ذات المكامن المكتشفة مسبقا[1]، أما إذا كان العكس أطلق عليها بئر إستكشافي جاف.

وتعتبر الحفر الوسيلة الوحيدة التي بوجودها يتم التحقيق من وجود النفط من عدمه، وهي مكلفة جدا، ففي دارسة حديثة نشرتها wood Mackenzie، أن نفقات الحفر في المياه العميقة تسمى (off – shore) بلغت 43 مليار دولار سنة 2012، بينما يتوقع أن تصل إلى 114 مليار دولار سنة 2022، كما بيّنت الدراسة أن 41 % من الإكتشافات الجديدة خلال العقد الماضي كانت ضمن المياه العميقة، متجاوزة بذلك الإكتشافات على اليابسة (on-shore) وفي المياه الضحلة[2].

عند بدء عملية الحفر تنفذ الخطوات التالية[3]:

* تقوم هذه التقنية على إثارة تفجيرات باطنية التي تنجم عنها موجات إرتدادية تنتشر في كامل المناطق المراد الكشف فيها، ويتم تسجيل الأصداء بإجهزة إستقبال خاصة ، يتم نشرها في كامل المنطقة ثم يقوم المختصون بتشغيلها بواسطة برامج كمبيوترية متطورة.

[1] حسين القاضي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] Wood Mackenzie, official website, 2013, p25.

[3] ابراهيم العليص" **المعالجة المحاسبية لنفقات البحث والتنسيق في إستخراج النفط في سوريا**" رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1992، ص14.

- تنظيف المكان وإعداده حتى تجرى فيه عمليات الحفر من حيث التسوية للأرض، وشق الطرق اللازمة لنقل مواد وأجهزة وعمال الحفر إليه وتثبيت أجهزة الحفر.
- بدئ عملية الحفر التي تقوم بها الشركة صاحبة العقد أو تعهد بها إلى شركة أخرى متخصصة في حفر الآبار.

بعدها يُركب الفريق (الشركة) المكائن التي تدير المثقاب وآلات الحفر الأخرى، كما يوصل العمال الأنابيب والخزانات والمضخات المختلفة ومعدات الحفر الأخرى، وبعد أن يعلق المثقاب بآلات الوضع يمكن بدء حفر البئر بأية طريقة من طرق الحفر.

وتتفاوت المدة التي يتطلبها الحفر تبعا لعمقه وصعوبة وتضاريس المنطقة والمشاكل المصاحبة لعملية الحفر وكلها تمتد إلى شهور، وأيضا هذه المرحلة تحوي عنصر المغامرة والمخاطرة.

أما التطوير(الآبار التطويرية) فبعد إيجاد الحقل يمكن أن يتم حفر إضافي وتركيب المعدات السطحية لجعل الحقل قادرا على أن يكون منتج شكل إقتصادي وفعال، كما يمكن للشركة أن تتم البئر إذا أشارت هذه القياسات التي تعرف بأدوات القياس المتطورة إلى وجود إحتياطات نفطية كافية.

وتتوقع الدراسات أن ترتفع عدد الآبار الإستكشافية والتقيمية والتطويرية بمعدل 150% أي من 500بئر في السنة إلى 1250 بئر مغمور في السنة، وهذا ما سوف يساهم في تنشيط صناعة منصات الحفر حيث سيحتاج العالم إلى 95 منصة جديدة عام 2022، بإستثمارات تصل إلى 65 مليار دولار[1].

3- مرحلة الإستخراج أو الإنتاج النفطي.

تبدأ مرحلة الإنتاج بعد التأكد من وجود النفط بكميات تجارية، حيث يتم دفع النفط إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للإستغلال الإقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية، التكنولوجيا أو الإنشائية، كإستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة وجعلها صالحة للإنتاج أو للاستخراج[2].

ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية[3]:

- الدفع بطريقة طبيعية، وذلك عندما يكون الضغط داخل الأرض كافيا لدفع النفط تلقائيا.
- الدفع بواسطة المضخات، وذلك بتركيب مضخات على البئر لضخ مادة النفط إلى الأعلى.
- الدفع بواسطة الغاز، وذلك عن طريق حقن كميات من الغاز تحت ضغط عال في باطن الأرض، مما يحدث ضغطا على مادة النفط الخام ودفعها إلى أعل البئر.

[1] تقرير الأمين العام السنوي الـ 40، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2014، ص 106.
[2] محمد أحمد الدوري " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**" مرجع سبق ذكره، ص04.
[3] سنان زهير جميل، مرجع سبق ذكره، ص ص 76- 77.

- الدفع بواسطة الماء، ويكون ذلك بحقن كميات كبيرة من الماء في البئر أو الحقل، مما يولد ضغطا يدفع النفط إلى أعلى البئر.

وبالرجوع إلى إحصائيات الأوبك، عرف إنتاج النفط الخام نموا مطردا خلال السنوات الأخيرة لينتقل من 68.9 مليون برميل، يومي سنة 2009 إلى 73.2مليون برميل يومي عام 2013[1]، مع العلم أن أمريكا الشمالية تحتوي على عدد كبير من الإكتشافات البترولية العميقة، وتعتبر أحواض الجزيرة العربية، فنزويلا وخليج المكسيك أكثر الأحواض غنى بالنفط، حيث تحتوي مجتمعة على قرابة نصف الإحتياط العالمي المؤكد.

ثانيا: مرحلة المصب.

تأتي مباشرة بعد مرحلة المنبع، وهي مرحلة إقتصادية صناعية، بخلاف مرحلة المنبع، وتختص بمجموعة من الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم بإستغلال مادة النفط بعد إستخراجه وتتجسد هذه الصناعة التحويلية في المرحلة التالية:

1- مرحلة النقل.

تأتي هذه المرحلة بعد المراحل السابقة الذكر، فبعد البحث عن النفط وإنتاجه تأتي مرحلة نقل النفط من الآبار أو مراكز الإنتاج إلى محطات التكرير، الإستهلاك أو التصدير، وكان في السابق يتم بالبراميل وبعدها صهاريج النقل على العربات، ثم ظهرت الأنابيب التي تمتد لآلاف الكيلومترات عابرة الصحاري والجبال وحتى البحار، إلى الجانب السفن البحرية العملاقة التي يزيد طولها في بعض الأحيان عن 350 متر، وتتجاوز سعتها 500000 طن، كما إستعملت وسائل النقل أخرى كالسكك الحديدية والشاحنات لما تكون المنتجات النفطية المعقولة من نوع خاص، أو يتم نقلها لمسافات قصيرة.

2- مرحلة التكرير أو التصفية النفطية.

تهدف هذه المرحلة إلى إستخلاص منتجات نفطية من النفط الخام ذات إستخدامات مختلفة، وهذا بعد تنقية النفط الخام تنقية نهائية من الشوائب العضوية واللاعضوية[2].

وهذه المنتجات النفطية متنوعة بعضها أساسي والبعض ثانوي، ومنها الخفيف كالبنزين و الكيروزين ومنها الثقيل كالإسفلت والشمع.

ما يلاحظ في الجدول أدناه، أنه بالرغم من الإنتاج النفطي الهائل لمجموعة الدول العربية، إلى أن طاقات التصفية ضعيفة وأجهزة التكرير قديمة، مما يضطر هذه الدول إلى تصديره على شكل الخام، وهناك يطرح إشكالية عدم إستغلال الفوائض النفطية للدول العربية في الإستثمار في التكرير والتصفية.

[1] OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2015, p29.

[2] عبد الحسين بن علي ميراز " **صناعات التكرير والكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي**" الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إدارة الأبحاث الإقتصادية، المنامة، 2005، ص03.

جدول رقم(01–04): الإنتاج وطاقات مصافي التكرير في الدول العربية/و:1000برميل يومي

إجمالي الدول العربية	البيان	2007	2009	2010	2011	2012	2013
	الإنتاج الخام	22792.5	21126.6	21296.3	22227.2	23787.0	23218.7
	التكرير	7387.9	7871.4	8034.4	8034.4	8044.4	8037.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي، الكويت، 2014.

3– مرحلة التسويق والتوزيع.

هي المرحلة التي تهدف إلى تسويق وتوزيع النفط إما بصورته الخام أو بعد تحويل إلى منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن إستعماله وإستهلاكه، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية، وتتوفر فيها كافة معدات وأدوات وأماكن الإستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية واعادة التوزيع[1].

4– مرحلة التصنيع البتروكيماوية.

هي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيميائية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات والأصباغ، المواد البلاستكية والأنسجة الإصطناعية ...إلخ، هذه المرحلة لم يبدأ ظهورها للوجود إلا منذ فترة الثلاثينات من القرن 20 ، وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان[2]، و يندر وجودها في أكثر الدول النامية.

هناك العديد من دول العالم تقتصر الصناعة النفطية فيها على المراحل الستة الأولى كالدول العربية، وأخرى تمتد إلى المرحلة السابعة وهي التصنيع البيتروكيميائي ككندا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما أخرى تقتصر فقط على مرحلة التصنيع البتروكيميائي كدول أوروبا، وهذا لإفتقارها للثروة النفطية على أراضيها.

وكخلاصة لهذا المطلب، الصناعة النفطية لها عدة أنشطة متكاملة معا بعضها البعض وهي تشهد مع مرور الوقت نموا فاق أي نمو في النشاطات الإقتصادية الأخرى، ومن المتوقع أن تستمر تعقيدات هذه الصناعة، وأن تبقى آثارها مستمرة على سياسات البلدان المصدرة والمستورة، فهي تتميز بمجموعة من السمات والخصائص مقارنة مع باقي الصناعات، وهذا ما سوف نقف عليه في المطلب الموالي.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص14.

المطلب الرابع: خصائص قطاع النشاط النفطي في العالم.

من أهم الصفات والخصائص التي تميز الصناعة النفطية عن باقي الأنشطة الأخرى في العالم نجد[1]:

1- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال كبيرة وضخمة من أجل إستغلال الثروة النفطية بسبب تعدد وتنوع المراحل، وتتفاوت هذه الضخامة من منطقة إلى أخرى حسب التضاريس والموقع الجغرافي، ومن مرحلة إلى أخرى، حيث أشارت إحصائيات منظمة الأوبك، إلى حاجة دول هذه الأخيرة إلى أكثر من 40مليار دولار سنويا في السنوات المتبقية من هذا العقد كإستثمارات (إلى غاية 2020) و60مليار دولار في الأجل الطويل.

2- العلاقة الضعيفة بين المخاطرة* والعوائد، ففي بعض الأحيان يمكن لشركات أن تنفق مبالغ هائلة لإستخراج النفط ثم لا تجده، وأحيانا قد تنفق الشركات مبالغ قليلة وتحصل على النفط ومن ورائه أرباح هائلة، وتظهر المخاطرة خاصة في مرحلة البحث والتنقيب.

3- تعتمد الصناعة النفطية على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومتعددة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا، ونظرا لطبيعة صناعة البترول في إستهلاك الآلات والمعدات خلال مدة زمنية قصيرة فإنها تتسم بإرتفاع معدل التقادم، مما يعني إرتفاع التكاليف المتغيرة إلى جانب أن التكاليف الثابتة تكون نسبة كبيرة من مجموعة التكاليف المعهودة عن هذه الصناعة.

4- عدم القدرة على الجزم والحسم فيما يتعلق بإسترداد التكاليف نظرا لسيادة حالة عدم التأكد العالية، وضعف التنبؤ بإمكانية إسترداد المبالغ الطائلة المنفقة، وهي غالبا تكلفة رأسمالية (تأخذ صورة أبحاث ودراسات مسح جيولوجي، أو أعمال تجارب التنقيب والحفر)، تقوم الشركات بإنفاقها على أمل التمكن من إسترجاعها بإستكشاف الحقول البترولية، وعليه تضطر الشركات النفطية إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة وتوزيع جهدها الإكتشافي على مناطق عديدة من أجل التقليل من المخاطر الإستثمارية التي تقابلها في المناطق التي كانت نتائج الإستكشاف سلبية، وهذه الخاصة جعلت الصناعة النفطية ذات بعد عالمي.

5- علاوة على ذلك تتميز الصناعة النفطية بإرتفاع درجة مهارة القوى العاملة وإستقطابها لكوادر فنية جيدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنية المتوفرة مع تحصيل علمي متقدم وعالي، وهذه الخاصية ساعدت في تكوين شركات بترولية عالمية كبرى – سنتطرق إليها لاحقا –يتصف نمط أعمالها بإحتكار القلة (oligopoly) بحيث إمتد تكاملها الإقتصادي عموديا وأفقيا على نطاق دولي، مما جعل الدول النامية تعتمد على هذه الشركات في عملية الإنتاج النفطي، لإفتقار هذه الدول للتكنولوجيا ورؤوس الأموال، وقد ساهم إحتكار القلة لهذه الشركات في قيام أشكال من التعاون بينها. إلى أنه وبعد تأميم المحروقات في عديد الدول المنتجة له، أصبحت هذه الشركات مرغمة على الشراكة مع الشركات الوطنية للوصول إلى الحقول النفطية في

---

[2] من إعداد الطالب إعتمادا على:-أمينة مخلفي، نفس المرجع السابق، ص ص6-7.

-بو بكر بعداش "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات: حالة قطاع البترول**" أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص164.

-فتحي أحمد الخولي "**اقتصاديات النفط**" ط2، دار حافظ للنشر، جدة، 1992، ص167.

* **المخاطرة** تعني القيام بأنشطة أو أعمال دون التأكد من نجاحه أو نسبة نجاحه ضئيلة.

هذه البلدان خصوصا في دول الأوبك، حيث فرضت هذه المجموعة صيغة الشراكة حتى تستفيد من الخبرة والموارد المالية لهذه الشركات.

6- تركز الإنتاج والإحتياط: إن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور الإحتياطات العالمية من النفط، فكلما كان الإحتياط متوفر فإن نسبة الإنتاج ترتفع في تلك المنطقة، مما أن نلاحظ الإحتياط العالمي يتركز في عدد قليل من الدول، تأتي في مقدمتها بلدان الشرق الأوسط خاصة الدول العربية وأمريكا الشمالية، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (01-05): الإحتياط والإنتاج العالمي من النفط الخام حسب المناطق.

المنطقة	إحتياط (مليار برميل)		انتاج النفط الخام(1000ب/ي)	
	2010	2014	2010	2014
أمريكا الشمالية	27,469	40,681	6,709.0	10,061.7
أمريكا الجنوبية	334,127	342,235	9,630.3	9,726.0
أروبا الشرقية	117,310	119,863	12,646.6	12,782.1
أوربا الغربية	13,414	11,577	3,529.6	2,752.0
الشرق الأوسط	794,595	802,518	21,030.6	23,514.6
إفريقيا	125,623	127,561	8,667.9	7,160.9
آسيا والمحيط الهادي	47,227	48,445	7,671.6	7,422.8

المصدر: من تجميع الطالب بالإعتماد على:

-Opec "**annual statistical Bulletin**" Vienna, 2015, p22.
-Opec "**annual statistical Bulletin**" Vienna, 2011, p19.

من الجدول أعلاه نلاحظ إستئثار كل من منطقة الشرق الأوسط بإحتياط قدره 54.43% و53.75%من الإحتياط العالمي المؤكد لسنتي 2010و2014على الترتيب، وإنتاج قدره 30.09%و32.02%من الإنتاج اليومي العالمي من النفط الخام لسنتي 2010 و2014على الترتيب، ثم تأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية من حيث الإحتياط والإنتاج، وفي منطقة الشرق الأوسط تملك بلدان شرق أوسطية: السعودية، الكويت، إيران، الإمارات والعراق مجتمعة ما مقداره 51.34%من الاحتياط العالمي للنفط لسنة 2014 و29.42% من الإنتاج النفطي الخام لسنة2014.

مع مراعاة معدلات الإنتاج الحالي وكذا التوقعات نحو تراجع الإكتشافات في بعض المناطق، فإن الإستنتاج هو التركيز نحو البلدان الشرقية الأوسط في الآجال القادمة.

7- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج مما يزيد من آثار سرعة تغيير التكنولوجيا وتغير طبيعة السوق.

8- عدم توفر البيانات والإحصاءات حول هذه الصناعة بشكل دقيق مما يلجأ الباحثين والدارسين إلى التقديرات، وهذا راجع لكون أن المنتجين يفضلون الإحتفاظ بحجم الإنتاج في سرية تامة.

المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم.

تُقدر بعض المصادر التي تابعت شؤون الصناعة النفطية منذ إكتشاف البترول حتى بداية الستينات، بأن العلاقات البترولية كانت غير متوازنة بين الشركات البترولية وحكومات الدول المنتجة، حيث كانت الشركات البترولية قبل سنة 1960م السلطة المتفردة في تحديد كميات الإنتاج والأسعار في الدول المنتجة له، وقد ساعد إستقلال العديد من الدول المصدرة للبترول وشعورها بالإستنزاف الجائر لمواردها خاصة البترول بأرخص الأثمان ومعاناة شعوبها من الفقر والتخلف في بلورة سياسات تعاون مشتركة بينها، تمثلت هذه السياسات في العمل على قيام نظام نفطي عالمي يقوم على منظومة مؤسسية تنظمه، وسعت في هذا الشأن إلى إنشاء هيكل مؤسسي ينظمها ويمنحها القوة التفاوضية، فأنشأت منظمة الأوبك، لتقابلها الدول الصناعية المستوردة للبترول بإنشاء وكالة الطاقة الدولية لمواجهة سياسات منظمة الأوبك، إضافة إلى أن الدول المستهلكة قامت بتكثيف تواجد شركات نفطية عالمية عملاقة في أقطار الدول المنتجة، وحاولت أن تغلغلها كشركات متعددة الجنسيات، وفي إطار الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا كله قصد ضمان وصول إمدادات نفطية لها وبأسعار معقولة.

إذن إلى جانب المعطيات الجيولوجية والفنية والإقتصادية لصناعة النفط، أصبحت هذه الأخيرة تتجاذبها سياسات منظمتين تتبعان سلوك إحتكار الباعة والمشترين، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب.

في هذا المبحث سنقف عند كل فاعل من الفاعلين في الصناعة النفطية وأسواقها، وفق ما يلي:

المطلب الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

لم تنل منظمة للدول النامية من الإهتمام في الدوائر الغربية، سواء الإعلامية أو الرسمية أو حتى الأكاديمية ما نالته منظمة الأوبك، حيث لم يتوقع مؤسسوها أن تكون لها تلك الأهمية والدور الذي تبوأته في العلاقات الإقتصادية الدولية إجمالا والعلاقات الطاقوية على وجه الخصوص، هذا الدور راجع لكونها أحد أهم الأطراف في إنتاج وتصدير النفط، فدولها من أكبر الدول المنتجة له، وإحتياطاتها من أكبر الإحتياطات العالمية.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه المنظمة لما لها تأثير على متغيرات صناعة النفط في العالم وتسويقه.

الفرع الأول: نشأة المنظمة، أهدافها وشروط العضوية.

أولا: الخلفية التاريخية للنشأة.

تم إنشاء منظمة الأوبك* في مؤتمر بغداد في 14سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمسة دول: السعودية، العراق، الكويت،

* Organization of petroleum Exporting countries.

ايران، فنزويلا[1]، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي الأول عام 1959م، والذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية، والذي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب[2]، وكان الإهتمام الأساسي لمؤتمر البترول العربي في حينه منصبا على علاقة حكومات الدول المنتجة للنفط (خصوصا دول الشرق الأوسط منها) وشركات النفط العاملة في تلك الدول، حيث كانت إتفاقيات الإمتياز التي أبرمت بين الحكومات وشركات النفط غير متكافئة، حيث تولت الشركات تسويق المادة النفطية في الأسواق مع تحديدها للهياكل، الأسعار والإنتاج، وإقتصر دور الدول المنتجة في الحصول على حصتها من بيع تلك المادة الخام والتي لا تقارن بما تحصل عليه الشركات البترولية[3]، كون هذه الدول كانت تحت النفوذ السياسي لدول أخرى محتلة، فلم تكن لديها حرية الإختيار، وهذه السيطرة ظهرت جليا في فيفري 1953 حين قامت شركات النفط بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الفنزويلي بمقدار 0.05 – 0.25 دولار للبرميل وبمقدار 0.18 دولار لبرميل الشرق الأوسط، حيث دفع هذا الإجراء بالجامعة العربية لعقد أول مؤتمر عربي للبترول في القاهرة (1959) أين تبنى القرار الذي يدعو شركات النفط إلى التشاور مع الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار ودعوة الدول المنتجة إلى إقامة لجنة دائمة للتشاور حول شؤون النفط[4]، وضرورة إنشاء شركات وطنية لتعمل إلى جانب الشركات العالمية التي تحتكر إنتاج النفط في أرضيها.

وفي أوت 1960 أقدمت نفس الشركات دون الأخذ بعين الإعتبار لقرارات المؤتمر على إجراء تخفيض آخر في الأسعار المعلنة لنفط المنطقة العربية وايران بمقدار 0.04 إلى 0.14دولار للبرميل، حينها قامت مشاورات بين المسؤولين على السياسة النفطية في كل من ايران، فنزويلا والمنطقة العربية لإتخاذ التدابير اللازمة لوقف التقلبات في الأسعار، فكان مؤتمر بغداد في الفترة ما بين 10 – 14 سبتمبر 1960م حيث كان هذا المؤتمر المجال الرئيسي لحكومات الدول المنتجة للبترول للعمل من خلال ثلاث مبادئ شكلت مرتكزا لقيام أوبك وهي[5]:

- إن تعديل مسار العلاقة الغير المتكافئة بين الشركات البترول العالية والحكومات موضوع ذو أبعاد عدة فهو عالمي وليس عربيا فقط، وهو ليس مجرد علاقة مالية فحسب، بل هناك جوانب متعلقة بالإنتاج والتسويق وغيرها.
- مواجهة تكتل الشركات يتطلب تكتل موازي من الحكومات لتقوية مركزها التفاوضي.
- مبدأ سيادة الدول، الذي أصبح أكثر قوة وتأثيرا بعد الحرب العالمية الثانية يشمل أيضا سيادتها على مواردها منها النفط.

ما يجب الإشارة إليه هو أنه في هذا الإجتماع لم يكن مطروحا إنشاء منظمة، إنما كان المؤتمر للتشاور بين هذه الدول حول أفضل السبل لمواجهة تكتل وسيطرة الشركات النفطية وتحكمها في الأسعار، خاصة بعد حدوث خسائر جسيمة بإقتصاديات الدول المنتجة[6]، إلا أن الظرف السياسي آنذاك والدور الذي قام به رؤساء بعض الوفود(عبد الله الطريقي رئيس الوفد السعودي

---

[1] محمد عفيفي صديقي " **تسويق البترول**" ط01، عين شمس، 2003، ص 390.

[2] ماجد بن عبد الله المنيف "**منظمة الاوبك: نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**" مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 2008/14، الكويت، ص71.

[2] Griffin J, Mand steale M "**energy economics and policy**" Academic press, New york, 1980, p105.

[4] محمود عبد الفضيل "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**" المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1979، ص65.

[5] ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص73.

[6] عصمان نعمان "**العرب، النفط والعالم: دعوة للتفكير والتغيير**" ط01، دار مصباح الفكر، بيروت، 1982، ص110.

وبيريز ألفونسو رئيس الوفد الفنزويلي) كانا لهما أثر مهم في إقناع الوفود الأخرى بالتعجيل بالإتفاقيات، وكان لفؤاد روحاني رئيس وفد إيران دور في صياغة إعلان المنظمة وتحديد أهدافها[1].

ثانيا: أهداف المنظمة: حددت المادة الثانية من دستور المنظمة الذي أقر في شهر يناير 1961 م الأهداف التالية:[2]

1- الهدف الأساسي للمنظمة هو التنسيق ما بين البلدان الأعضاء في مجال السياسات البترولية وتوجيهها، وتقرير وتوحيد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة.

2- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن إستقرار الأسعار في الأسواق البترولية الدولية، لغرض إنهاء التقلبات السعرية الضارة والغير ضرورية.

3- الإهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، وضرورة حصول هذه الدول على دخل مطرد، كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة ببترول منتظم وذو كفاءة .

4- تحقيق عائد عادل لمن يستثمر في الصناعة النفطية.

5- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الانتاجية على نحو تتميز بالإنتظام والإقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

وفي قراءة لهذه الأهداف، يدل على سعة أفق المؤسسيين، لأنه ومنذ حوالي أكثر من نصف قرن ماتزال هذه الأهداف سارية المفعول وذات أهمية حتى الآن، بالرغم من تغيير الكثير من العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية، وتغيير هيكل الصناعة النفطية، وكذا أنماط الإستهلاك، التسعير والإنتاج.

ثالثا: العضوية داخل المنظمة.

العضوية في منظمة أوبك نوعين كاملة ومشاركة، فالعضوية الكاملة هم الأعضاء المؤسسون للمنظمة، الذين مثلوا في بغداد ووقعوا على الإتفاقية الأصلية لإنشاء المنظمة، كما يشمل هذا الوصف كذلك الدول التي يوافق المؤتمر على طلب إنضمامها إلى عضوية المنظمة بشرط:

1- أن تكون دولة مصدرة للنفط الخام وبكميات وفيرة.

2- لها مصالح تماثل أساسا مصالح البلدان الأعضاء.

3- لا بد من موافقة 3/4 الأعضاء الكاملي العضوية، بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين للمنظمة.

أما العضوية المشاركة فهي تعني الدول التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة، ويتم قبولها كعضو مشارك بشرط الحصول على الموافقة التصويتية السابقة.

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] OPEC **"opec statute"** opec secrétariat, Vienna, 2008, p01, Article 02.

الفرع الثاني: خصائص دول منظمة الأوبك

بلغ عددها ثلاثة عشرة دولة وهي[1]: (العراق 1960، الكويت 1960، السعودية 1960، ايران 1960، فنزويلا 1960، قطر 1961، ليبيا 1962، أندونيسيا 1962، الإمارات 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الاكوادور 1973، الغابون 1975، ويلاحظ أن هذه الدول قد إنضمت تباعا وإستقر عددها حاليا (2015) إلى 13 دولة بعد إنسحاب الاكوادور* وعودتها، وإنسحاب الغابون** وانضمام أنغولا 2007، ثم إنسحاب أندونيسيا مرتين في 1995 وفي عام 2009 بعد إنضمامها من جديد للمنظمة عام 2008، وعودتها مجددا إلى المنظمة في سنة 2015.

وتلزم جميعها ظاهريا بنظام الحصص في الإنتاج النسبية (Quotas)، غير أن العراق وهو العضو الذي لا يلتزم بحصته النسبية حاليا لأنه يحاول إستعادة إنتاجه السابق[2].

تضم المنظمة في عضويتها دولا يزيد عدد سكانها عن المليوني نسمة بقليل (قطر)، وأخرى يزيد عن المئة مليون نسمة بكثير (نيجيريا)، وتضم دول من توجهات سياسية وإقتصادية مختلفة، وفي أوقات أخرى كانت بعض دول المنظمة في حالة عداء وحروب (العراق والكويت)، ودول أخرى ذات وضع أمني وسياسي مضطرب(ليبيا)، لكن إستمرار المنظمة وبقائها نابع من وجود مصالح بترولية مشتركة، وكذلك لأهمية البترول الطاقوية الاقتصادية، مع إستبعاد الأمور السياسية عن أشغال المنظمة.

من الملاحظة أيضا أن سبعة أقطار من مجموع أعضاء الأوبك هي أقطار عربية، بالإضافة إلى ايران كقطر إسلامي، تصبح أغلبية الدول إسلامية.

أما جغرافيا بإستثناء فينزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية، فإن باقي الأعضاء هم من آسيا وأفريقيا.

أما إقليميا فإن التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف بالشرق الأوسط، لهذه الأسباب مجتمعة فإن كثيرا من الأدبيات والتوجيهات الغربية المهتمة بصناعة النفط تخلط عن عمد أو غير عمد بين الأوبك، العرب، الإسلام والشرق الوسط[3].

وأُختير مقر المنظمة مدينة جنيف السويسرية عشية إنشاءها، لكن فيما بعد تم تحويل المقر رسميا يوم 01سبتمبر1965 إلى فيينا (النمسا) كمقر رسمي إلى يومنا هذا، واعتمدت اللغة الإنجليزية لغة رسمية لها، وتم إعتماد المنظمة رسميا لدى هيئة الأمم المتحدة في 1962 بموجب القرار 2323.

---

[1]Chemseddine chitour **"la politique et le nouvel ordre pétrolier international"** édition dahlab, ALGER, 1955, p 141.

***أعلنت الاكوادور انسحابها من الأوبك عام 1992، وقرر المؤتمر حينئذ التعليق عضويتها إلى حين الوفاء بالتزاماتها للمنظمة، وفي أكتوبر 2007 إستعادت الاكوادور عضويتها في المنظمة بعد تعهدها بالوفاء بتلك الإلتزامات واعلان رغبتها في العودة إلى صفوف المنظمة.

****انسحاب** الغابون في 1995 وأندونيسيا 1995 وفي 2009 بعد عودتها عام 2008 لعدم قدرتها على تحمل نصيب متساوي في موازنة المنظمة.

[2]مصطفى بودرامة "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة" كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 07 و 08 أفريل 2008، ص 01.

[3] محمد الرميحي "**النفط والعلاقات الدولية**" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 108.

الفرع الرابع: تطور المنظمة وأهم إنجازاتها.

عرفت المنظمة منذ نشأتها إلى الوقت الحالي عدة تطورات وتغيرات كما حققت خلال تلك التطورات عدة إنجازات ومطالب نوجزها في ما يلي:

أولا: عقد الستينات (1960-1969)

هي مرحلة التأسيس، حيث إهتمت المنظمة في تلك الفترة على بناء الأجهزة وتحديد وضعها في ظل القانون الدولي، بعد إعترافها من طرف الهيئة الأمم المتحددة (1962)، وإنتقال المقر من جنيف إلى فيينا، وفي تلك الفترة عرفت إنضمام كل من أندونيسيا، قطر، ليبيا، الجزائر، وإمارات أبو ضبي (أصبحت الإمارات العربية المتحدة عضو سنة 1974)، وبدأ الوضع الإحتكاري للشركات الكبرى بالتقوض خلال النصف الثاني من هذا العقد جراء تزايد الإنتاج من الشركات، وكذلك تحسن القدرات التفاوضية للحكومة مقابل الشركات الصاحبة الإمتياز[1]، بعد ما كانت تسيطر هذه الشركات على الأسواق النفطية وعلى معظم البترول المتداول.

ومن أهم إنجازات هذه الفترة:

1- المؤتمر الرابع (أفريل 1962): خلال هذه المؤتمر إحتجت الدول الأعضاء على الشركات الإحتكارية قيامها بتخفيض أسعار النفط من جانب واحد، ودرس أعضاء المنظمة سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددين على ربط الأسعار بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

2- مؤتمر جاكرتا وتنفيق الاتاوة: إنعقد هذا المؤتمر بجاكرتا (نوفمبر 1964)، حيث إتفق الأعضاء مع الشركات النفطية على[2]:

- تنفيق الأتاوة: من أهم مكاسب المنظمة حيث قبلت الشركات مبدأ "تنفيق الأتاوة" الذي من خلاله جرى تعديل طريقة إحتساب عوائد الدول الضريبية بشكل يزيد منها، وتتحملها الشركة صاحبة الإمتياز وتخصم من السعر المعلن مثل تكلفة التشغيل كما تدرج في الحسابات بهذه الصفة.
- تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0,5 سنتا للبرميل.
- للقضاء على الفجوة بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8,5% سنة 1964م، 7,5% سنة 1965م، 6,5%سنة 1966م.
- بخلاف ذلك تجري تخفيضات على البترول وفق لدرجة كثافته.

3- مفاوضات منظمة الopec مع شركات البترول 1967م:

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] كامل بكري وآخرون " **الموارد وإقتصادياتها**" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 193.

خُصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وإنتهت بما يلي[1]:

- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج من منطقة الخليج العربي، أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972م.
- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الإعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (كثافة 37 درجة) فيوجد حدا للتخفيض عليه، وفي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975م.

وفي سنة 1968، إتفقت منظمة الأوبك مع هذه الشركات على إلغاء مسموحات التسويق*، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدول المنتجة من برميل النفط.

ثانيا: عقد السبعينات (1970–1979).

مرحلة مهمة في حياة المنظمة يمكن تسميتها بمرحلة المبادرة والإمساك بزمام الأمور، إذ تم في بداية هذا العقد التفاوض بشكل جماعي مع الشركات لتعديل ما كان يعرف بـ "الأسعار المعلنة" التي كانت تحددها الشركات، وتُحسب تبعا لها العائدات الضريبية للحكومات[2]، وفي تلك المرحلة دخلت الشركات النفطية مع مجموعة دول المنظمة في سلسلة من المفاوضات لتعديل أسعار الزيوت المصدرة منها، ومع إنضمام كل من نيجيريا والغابون عززا مركز المنظمة التفاوضي، كما إنفردت حكومات دول الأعضاء بقرارات التسعير ابتداءا من 1973، حيث لُوحظ في هذه السنة زيادة الطلب على النفط مما أدى إلى إرتفاع الأسعار السائدة في السوق بمعدلات تزيد عن الأسعار المعلنة، حيث الإرتفاع كان نتيجة حرب أكتوبر 1973**، حينها قررت دول المنظمة الإجتماع بممثلي الشركات بتاريخ 08 أكتوبر 1973 بفيينا للتفاوض على تعديل الأسعار المعلنة التي تحتسب منها الضرائب، إلى أن تعثر المفاوضات ومقاطعة ممثلي أغلب الشركات للإجتماع، قامت المنظمة وبدون موافقة الشركات العاملة لديها برفع الأسعار وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين " **بالأسعار الرسمية**"، كما إتخذت أوبك قرارا بإستعمال سلاح النفط في حرب الدول العربية مع إسرائيل.

كما عرفت هذه المرحلة تأميم النفط في العديد من الدول الأعضاء (العراق، الجزائر، ليبيا) مع أخذ المنظمة الصدارة في تزويد العالم بإحتياجاته من النفط، مما أجبر الشركات على تقديم عدة تنازلات ما كانت لتتنازل عنها، كما إنفردت المنظمة خلال هذه الفترة بتحديد سعر ثابت أطلق عليه سعر زيت الإشارة، وكان حينها من نوع "الزيت العربي الخفيف" الذي تنتجه السعودية مع تغييره من وقت لآخر من خلال إتفاق بين دول الأعضاء.(**أنظر الملحق رقم(01–01)**.

---

[1] سمية موري، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 12.

* مسموحات التسويق، هي عبارة عن مبالغ مالية في حدود 4.5 سنتا تأخذها الشركات النفطية، عن كل برميل تقوم بتسويقه.

[2] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

**نتج عن حرب أكتوبر 1973 اختفاء جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدرة من موانئ شرق البحر المتوسط لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية وعمت حالة سوق البترول حالة من الذكر والترقب، واستخدام النفط كسلاح سياسي.

ثالثا: عقد الثمانينات (1980 – 1989)

إتسمت مرحلة الثمانينات بالنسبة لدول الأوبك بالحرج، فبعد إرتفاع الأسعار في بداية الثمانينات نتيجة الظروف السياسية (الثورة الايرانية وإندلا ع الحرب العراقية–الايرانية)، ما لبثت أن تراجعت بشكل حاد في 1986، وإعتبرت آنذاك أزمة نفطية ثالثة، وهذا راجع للحملة التي شنتها شركات النفط الكبرى مع وكالة الطاقة الدولية – سيأتي التفصيل في هذه المنظمة لاحقا – وفق إستراتيجية المخزون النفطي*، فقد بيع النفط الخام في الأسواق بأسعار متدنية قبل أن يصل إلى المستهلك**، كما نجحت الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية في تنويع مصادر الطاقة وإمدادات البترول، عن طريق الفصل بين النمو الإقتصادي ونمو الطلب على البترول من جهة وإجراءات الترشيد التي إتخذتها من جهة أخرى، حيث أدى إلى إنخفاض "كثافة إستهلاك البترول" لدى مجموعة الدول الصناعية من 1.3 برميل لكل 1000دولار ناتج محلي إجمالي سنة 1974 إلى 0.77 برميل سنة 1986، وكان من الطبيعي أن ينخفض إنتاج الأوبك من أعلى مستوى له في 1979 بـ 30.5 مليون برميل يومي إلى14.9 مليون برميل يومي سنة 1985[1]، وصلت الأسعار إلى ما يقارب 13 دولار سنة 1986 بعدما كانت تقارب 40 دولار 1980(احصائيات الأوبك) أي وجود فائض في العرض مع قلة في الطلب.

وفي هذه الفترة عرفت إنعقاد مؤتمر جنيف في ماي 1981، حيث إتخذ فيه قرارا بتجميد الأسعار التي كانت سائدة نهاية سنة 1980 حتى نهاية سنة 1981، كما وافق الأعضاء على تخفيض الإنتاج بحد أدنى قدره 10 % إعتبارا من أول جوان 1981، ليصل الإنتاج إلى 18مليون برميل يومي، وهذا لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة وعدم إلتزام بعض دول الأعضاء بالإنتاج ضمن الحصص المقررة لها***ومع إنحسار الطلب العالمي، كلها عوامل جعلت المنظمة تفقد أسعارها وأسواقها، وتضافرت تلك العوامل وغيرها لإنهيار الأسعار سنة 1986م.

وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في الفترة (1986 – 1989)، أهمها إجتماع في بريوني (يوغسلافيا) في الفترة 25 – 30 جوان 1986، حيث إتفق فيها معظم الأعضاء على تحديد سقف الاجمالي للإنتاج المحدد بـ 17.5 مليون برميل يومي ومستوى الأسعار يتراوح ما بين 17 و 19 دولار للبرميل[2].

كما تبنت هذه الدول منذ سنة 1987 وحتى سنة 2005 إستراتيجية وضع سعر مستهدف لمتوسط أسعار عدة زيوت، وإعتماد متوسط السعر لكل الأنواع السعرية كسعر إشارة لتحديد سعر نفط منظمة الأوبك أو ما يسمى "سلة زيوت الأوبك"

* هو حجم النفط الموجود فعليا، المستخرج من باطن الأرض ومخزن سواء خام أو منتجات نفطية.

**عند بيعه بأسعار متدنية يمتنع المستهلكون إستلام الامدادات النفطية المتفق عليها مع الدول المنتجة.

[1] Opec "**Annual statistical bulletin**", 1999, p13.

***خاصة السعودية بعد أن رفعت من حصة انتاجها إلى 8.9 مليون برميل يومي، فإنخفضت الأسعار من 30دولار إلى 15دولار للبرميل.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص118.

مع ترك تحديد سعر كل زيت للسوق مع تبني آلية لتحديد سقف وحصص الإنتاج* لكل دولة للحصول إلى السعر المستهدف**، وهذه الأنواع النفطية عددها سبعة منها ستة لأعضاء الأوبك والسابع من خارجها للمكسيك وهي[1]:

- مزيج النفط الصحراوي الجزائري. _ Algerien'n Saharan Blend
-نفط المنياس الاندونيسي _ Inodonsia's Minans
-نفط بوني النيجيري الخفيف. _ Negeria's Bonry Light
- النفط العربي الخفيف _ Saudi Arabia's Light
-نفط تياجوانا الفنزويلي _ Venezela Tiaguana
-نفط أستيموس المكسيكي _ Mexico Isthimas
-نفط دبي. _ Dubai

يلاحظ من هذه السلة أنها تحتوي على أربعة أنواع من النفط من النوع المتوسط (درجة الكثافة 32° - 33°) والثلاثة الباقية من النوع الخفيف (درجة كثافة 34°- 36° - 44°) ، وهذا ما يترجم واقع الطلب العالمي على النفوط الخفيفة والمتوسطة، فكلما كان النفط خفيف كان الطلب عليه كبير.

رابعا: عقد التسعينات.

تميزت هذه الفترة بعدد من الأحداث العالمية، نوجزها في ما يلي:

1- سقوط النظام الإشتراكي ممثلا في الإتحاد السوفياتي وبروز ظاهرة العولمة.

2- النزاعات والحروب التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خاصة الحرب العراقية-الإيرانية، والإجتياح العراقي للكويت، وما كان لها من آثار وأبعاد على تذبذب الإمدادات النفطية.

3- ضعف سياسة أوبك في إدارة العرض وتوجيهه بسبب الخلافات بين الأعضاء وعدم الإتفاق على مصالحهم .

هذه الأحداث وغيرها جعلت الأسعار تعرف تقلبات شديدة ومفرطة، حيث إنخفضت الأسعار من 18.62دولار سنة 1991 إلى 15.53دولار سنة1994، ثم إنهارت 12.28دولار سنة 1998[2]، بعد إجتماع الأوبك في جاكرتا بتاريخ 28 نوفمبر1997، لرفع حصة الإنتاج إلى 10 %.

وقد سعت دول المنظمة إلى إيجاد أطر التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة الرئيسية الغير أعضاء في الأوبك، حيث في إجتماع 23مارس1999، قرر الدول 11 للأوبك مع روسيا، النرويج، المكسيك وعمان بتقليص حصص الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل

* يقوم نظام الحصص على دراسة مقدار النفط الطلب عل النفط الخاص بأوبك، ثم تقييم الحجم الاجمالي ما بين الدول الأعضاء، وفقا المجموعة من العوامل كالإحتياطات، الإستطاعة، العوامل الإجتماعية.

** في الفترة (1974 – 1986) كان الزيت العربي الخفيف هو الزيت المرجعي في نظام التسعير، ابتداءا من 1987 أحتسب السعر المرجعي لـ 07 أنواع من الزيوت.

[1] محمد أحمد الدوري" **مبادئ اقتصاديات النفط**" مرجع سبق ذكره، ص 444.

[2] OPEC Annual Statistical Bulletin 2001, p112.

في اليوم مما أدى إلى رفع سعر برميل النفط إلى 22.17 دولار أمريكي في شهر سبتمبر من نفس السنة، ثم يستقر عند مستوى 27.67دولار للبرميل سنة 2000.

خامسا: السنوات الماضية من القرن الحالي.

إبتداءا من سنة 2000، تخلت أوبك عن تحديد السعر، ولجأت إلى أداة واحدة، وهي تحديد سقف الإنتاج، وتوزيعه حصصاً على الدول الأعضاء، وقبول السعر الذي ينشأ عن الطلب والعرض العالميين، ثم تبنت نظاما جديدا عرف ب "**آلية ضبط الأسعار**"[1]، تم تطبيقه في مارس 2000*، بتحريك الإنتاج-صعودا وهبوطا-للحفاظ على الأسعار في نطاق (22-28دولار/البرميل)، مما يحافظ على مصلحة دول المنظمة.

وقد عرفت السنوات الأولى من القرن الحالي عدة تطورات دولية سواء على المستوى السياسي، الإقتصادي والأمني، أثرت على جانبي العرض والطلب أهمها:

1- أحداث 2001/09/11،
2- الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003.
3- أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية في سنة2008.
4- الوضع الأمني المضطرب في كل من سوريا، ليبيا، نيجيريا وغيرها من بقاع العالم.
5- تصاعد الإضطرابات الاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم.

في هذه الفترات عرفت الأسعار مرات إرتفاعا وأخرى هبوطا، حيث إرتفعت أسعار نفوط الأوبك من 28.10دولار للبرميل سنة 2003إلى 50.64دولار سنة 2005[2] ثم إرتفع إلى 94دولار عام 2008، لتنخفض الأسعار إلى حدود 61.09دولار عام 2009، وعلى الرغم من أن السوق كانت متوازنة نسبيا، وكانت الأسعار مستقرة بين 2011 ومنتصف عام 2014، حتى بدأت بالإنخفاض، في وقت بدأ تركيز العالم على المسائل البيئية المتعددة الأطراف، مع توقعات لمناخ جديد.[3]

سعت أوبك دائما للبحث عن الإستقرار في السوق، وتتطلع إلى زيادة تعزيز الحوار والتعاون مع المستهلكين والمنتجين غير الأعضاء في الأوبك، عن طريق سلسلة من الإجتماعات واللقاءات.

---

[1] حسان خضار "**أسواق النفط العالمية**" منشورات جسر التنمية، العدد 37، السنة05، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص15.

* تقتضي هذه الآلية بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500ألف برميل يومي إذا ما بقي سعر نفوط الأوبك دون 22دولارا للبرميل لمدة 10أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا إرتفع السعر فوق 28دولارا لبرميل سلة نفوط الأوبك لمدة 20يوم متواصلة.

[2] OPEC Annual Statistical Bulletin 2007, p113.

[3] موجز تاريخي لأنشطة الأوبك على الموقع: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm (إطلع عليه 2015/06/12.).

الفرع الخامس: موقع منظمة الأوبك في الإنتاج والإحتياط العالمي من النفط.

لمعرفة موقع منظمة الأوبك على الصعيد العالمي فيما يخص الإنتاج والإحتياط العالميين من النفط، من الأهمية بمكان إستعراض التطورات التي شهدتها مستويات كل من الانتاج والاحتياط النفطي ليتسنى لنا تتبع إمدادات المنظمة للدول المستهلكة للنفط خلال الفترة (2000- 2014).

أولا: موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط.

يلاحظ في هذه الفترة تصاعد الإنتاج من النفط لدى منظمة الأوبك من سنة إلى أخرى وإستحواذها على حصة معتبرة في السوق وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أبجديات السوق النفطي، فقد إنتقل الإنتاج من 28.7 مليون برميل يومي سنة 2000 إلى ما يقارب 32.3 مليون برميل يومي سنة 2005 ، لينخفض أيضا إلى 30.6 مليون برميل يومي سنة 2014 بمتوسط إنتاج قدره 43.05 % وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01–06): موقع الأوبك من الإنتاج العالمي من النفط الخام (1000 برميل يومي)/سنوات مختارة.

السنوات	إنتاج أوبك من النفط الخام	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي(%)	السنوات	إنتاج أوبك من النفط الخام	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي(%).
1999	27,311.2	43.1	**2009**	28,927.1	42.0
2000	28,873.3	43.8	**2010**	29,249.4	41.9
2002	25,595.3	40.0	**2012**	32,424.7	44.5
2004	31,076.8	44.1	**2013**	31,603.8	43.3
2005	32,305.7	45.1	**2014**	30,682.9	41.8

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على سنوات مختلفة من: Opec "Annual statistical bulletin"

في قراءة للجدول يعزى إستقرار في حصة إنتاج دول منظمة الأوبك إلى مجموعة من العوامل منها:

1- إيجاد أُطر للتعاون والتشاور والتنسيق مع الدول المنتجة الرئيسية للنفط الغير أعضاء في المنظمة مثل النرويج والمكسيك.
2- تفعيل الحوار مع الدول المستهلكة وتطوير موضوعاته وآلياته وتجلى ذلك في إنشاء منتدى الطاقة العالمي.
3- تحسين العلاقة بين الأوبك وشركات البترول العالمية، وإنتقلت من علاقة متوترة إلى علاقة تعاون وتحالف بين الشركات البترول الوطنية والعالمية، وتجلى ذلك بإتفاقات الشركة بينهما في مرحلة الإنتاج أو التكرير.
4- إقناع أنغولا بجدوى إنضمامها للمنظمة في سنة 2007.
5- الإبتكارات التكنولوجية الأخيرة أدت دورا في تزايد مخزون النفط، فالنفقات والمجازفات المقترنة بالعثور على النفط وتطويره في أماكن صعبة داخل دول المنضمة تراجعت بشكل ملحوظ، وتضاءل الوقت الذي يستغرقه ضخ النفط وإنتاجه[1].

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان " **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**" ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص401.

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1- بلغ متوسط الإنتاج اليومي لبلدن الأوبك في فترة (2000-2014) 29,8 مليون برميل يومي، وهو يشكل نسبة (43,05%) من الإنتاج العالمي في مقابل إنتاج دول خارج المنظمة بلغ 69,2 مليون برميل يومي بنسبة متوسطية قدرها 56,9%، وقد يعود ذلك إلى كون الأوبك تمثل نموذجا لإحتكار القلة تحاول تحقيق حالة التواطؤ بن أعضائها لقيادة أسعار النفط الخام.

2- أما من ناحية الأقطار فتصدرت السعودية المرتبة الأولى في المنظمة الأوبك في إنتاج النفط الخام تليها إيران ثم فنزويلا على التوالي بينما تحتل الجزائر المراتب المتأخرة في مجوعة الدول مع قطر، الإكوادور وليبيا.(**أنظر الملحق رقم(01-02)**).

يُلاحظ أيضا عودة العراق للتصدير من جديد فهو يحتل المرتبة الثالث في مجموعة منظمة الأوبك وبنسبة قدرها 09.01%، أما على الصعيد العالمي فبلغ نسبة 4,23% سنة 2014، وهذا راجع لرفع العقوبات المفروضة على العراق طول السنوات الماضية، كما أن العراق غير معني بنظام الحصص داخل الأوبك لتعويض إنتاجه السابق، كما أن ارتفاع الإنتاج في العراق يعود إلى السهولة الجغرافية للمنطقة، كميات الإحتياط النفطي الكبيرة وتكاليف الإنتاج المنخفضة التي أغرت الكثير من الشركات للدخول للعراق من أجل اكتشاف وإنتاج الذهب الأسود.

الفرع الثاني: موقع الأوبك من الإحتياط العالمي للنفط (1999-2014).

في نهاية 2014 كان مجموع الإحتياطات النفطية المثبتة(سوف ننتطرق إلى هذا المفهوم في الفصل الثاني من الأطروحة)في دول الأوبك كما هي موضحة في الجدول أدناه 1,206 مليار برميل.

جدول رقم(01-07): إحتياطات دول الأوبك من النفط الخام /و: مليار برميل

السنوات	إحتياط الأوبك	نسبة الإحتياط العالمي%	السنوات	إحتياط الأوبك	نسبة الإحتياط العالمي%
1999	827,725	77.8	2008	1,023,393	79.1
2000	851,076	78.3	2009	1,064,288	80.4
2002	895,639	77.4	2011	1,198,292	81.5
2003	915,457	77.3	2012	1,200,830	80.9
2004	921,161	77.4	2013	1,206,170	81.0
2006	935,834	77.4	2014	1,206,004	80.8

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات منظمة الأوبك السنوات محل الدراسة.

في قراءة للجدول نلاحظ ما يلي:

1- الإرتفاع المستمر وبشكل تدريجي في نسبة إحتياط الأوبك إلى الإحتياط العالمي من النفط ماعدا في سنة 2011 وهذا راجع لأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي عملت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية على خفض الإستثمار في المنطقة الخاصة العربية منها.

2- التحسن الملحوظ لمستوى الإحتياطي لمنظمة الأوبك ابتداءا من سنة 2010 وذلك لتزايد الإكتشافات خاصة بمنطقة فنزويلا وايران، وكذا لإستعمال أحدث التقنيات والتكنولوجي في عملية البحث والإكتشاف.

3- أما بخصوص الإحتياطات النفطية خارج المنظمة الأوبك فلقد بلغت في الفترة (2000-2010) معدلات إحتياطات تراوحت ما بين 23,8 %سنة 2001 و 19,1% سنة 2014، ومن الجدير بالذكر في سياق هذا التحليل أن روسيا ،الولايات المتحدة الأمريكية وكازاخستان يمتلكون أكبر الاحتياطات النفطية المثبتة خارج دول الأوبك إذا تبلغ نسبتهم لسنة 2014: 5,35%، 2,44%، 2% على الترتيب.

4- تحوز منطقة الشرق الأوسط على إحتياطات نفطية مثبتة معتبرة والتي بلغت سنة 2014، ما يقارب 802.8 مليار برميل

5- يعود سبب تراجع معدلات الإحتياط خارج منظمة الأوبك بعد سنة 2010، إلى تداعيات الأزمة المالية التي مست إقتصاديات الدولة الرأسمالية مما عمل على تراجع قيمة الإستثمارات الموجهة للبحث والإكتشاف في هذه الدول من طرف الشركات البترولية، بخلاف دول الأوبك التي كانت معظم الإكتشافات النفطية فيها تقوم بها الشركات الوطنية أو بالشراكة مع الشركات البترولية العالمية.

وعلى حساب الأقطار المشكلة للمنظمة، فنلاحظ ما يلي:

1- السعودية إحتلت المرتبة الأولى في المنظمة إلى غاية سنة 2010.

2- إبتداءا من سنة 2011، إحتلت فنزويلا المرتبة الأولى بنسبة متوسطة قدرها 24.84%، تليها السعودية بنسبة22.14 %، ثم إيران بنسبة 13.09 %.

3- الجزائر ضمن الدول الأخيرة في الإحتياط، إذ تحتل المرتبة العاشرة بعد قطر بنسبة 1.01%.

إن إحتلال فنزويلا الصدارة إلى يومنا هذا في نسبة الاحتياط النفطية المؤكدة راجع لجملة الإصلاحات التي اتخذها الرئيس (chavez) على الصناعة النفطية في فنزويلا في الفترة (1998-2011).

المطلب الثاني: وكالة الطاقة الدولية.

تعتبر الدول الصناعية هي المستهلك الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت تعتبر من أفقر الدول للموارد الطاقوية خاصة الثروة النفطية، لذا كان عليها لزاما أن تسعى لتأمين إحتياجاتها الطاقوية، خاصة النفط مع ضمان تدفق إليها

بشكل دائم وبأسعار جد منافسة، ولتحقيق مساعيها تكتّلت وتعاونت من أجل الضغط على الدول المصدرة للنفط، فكان إنشاء وكالة الطاقة الدولية.

يهدف هذا المطلب إلى إبراز النقاط التالية حول هذه الوكالة:

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لإنشاء وكالة الطاقة الدولية.

كما رأينا سابقا تمثلت أهداف منظمة الأوبك في تبني إستراتيجية بترولية ناجعة، وتحديد هياكل الأسعار وحصص الإنتاج، وتقليص دور الشركات المنتجة في الصناعة النفطية، ولم يتسنى لها ذلك إلا في سنة 1973 عقب حرب أكتوبر، حين إتخذت الدول المصدرة له والمنطوية تحت منظمة الأوبك قرارين منفردين برفع سعر النفط إلى حوالي 11.65 دولار للبرميل، وهذا بتاريخ 23ديسمبر1973 بطهران، وكانت هذه هديتهم إلى العالم في عيد الميلاد والسنة الجديدة[1]، وسميت بأزمة الطاقة أو "الأزمة النفطية" وهذا القرار جاء كرد على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لإسرائيل في حربها ضد العرب.

وقد ترتب على إرتفاع الأسعار ابتداءا من 01جانفي1974 ظواهر عدة جديدة أثرت في الإقتصاد الدولي، حيث تحولت سوق النفط إلى سوق بائعين (seller´s Market)، وإرتفعت أسعار النفط في الأسواق الحاضرة (spot) إلى أكثر من 20 دولار، كما إرتفعت تكلفة الطاقة وفاتورة واردات الدول الصناعية وزيادة الفوائض النفطية لدى الدول المصدرة للنفط من ناحية أخرى، حيث بلغ نصيب صادرات النفط من جملة قيمة صادرات الدول العربية النفطية عام 1975 النسب التالية[2]: 93% الجزائر، 94 % الكويت، 97 % قطر، 98 % الإمارات العربية المتحدة، 98,6 % العراق، وحوالي 100 % ليبيا والسعودية، كما إرتفعت فاتورة واردات النفط من حوالي 28 مليار دولار في 1970 إلى 535 مليار دولار سنة 1980، أي زادت بحوالي 20 مرة وزادت بالتالي حصة تجارة النفط في العالم من 07 % إلى 21 % خلال 10 سنوات[3].

أما في أوروبا فقد وصف السوق الأوربية المشتركة الفترة اللاحقة لإرتفاع أسعار النفط في 1973 م في وثيقة صدرت عنها بـ " **بإستراتيجية جديدة لسياسات الطاقة في السوق الأوربية**"، وكان هدفها تخفيض اعتماد دول السوق الأوربية المشتركة على الطاقة من الخارج من 73 % سنة 1973 م إلى 50 % فقط سنة 1985م، ولهذا الغرض فإن حصة النفط المستورد يجب أن تصل إلى 49 % من مجموع إستهلاك الطاقة، مع وضع حد أدنى للإستيراد لا يتعدى 500 مليون طن في السنة، وفي نفس الوقت يستمر إنتاج الفحم الأوروبي بنفس مقدار حجمه في سنة 1973 وهو من 170 – 180 مليون طن سنويا، وهذا بجانب الغاز الطبيعي المتوفر[4].

[1] حازم الببلاوي "**النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**" المجلس الوطنية الثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص84.

[2] محمود عبد الفضيل "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**" مرجع سبق ذكره، 1979، ص70.

[3] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[4] محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

إذن نلاحظ أن الدول المستهلكة وخاصة الصناعية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء إرتفاع أسعار النفط، حيث يقر التاريخ بأن الرئيس الأمريكي أصيب بالذهول نتيجة لصدمة المقاطعة وقدرة الأوبك على رفع الأسعار بشكل منفرد، وفي غمرة الذهول في إرتفاع أسعار النفط بأربعة أضعاف، وجه الرئيس " **ريتشارد نيكسون**" الأمريكي ووزير الخارجية **هنري كينسنجر** الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع واشنطن وعقد المؤتمر في الفترة ما بين 11 – 13 فبراير 1974 بحضور ثلاث عشر دولة[1]، حيث عهد الرئيس إلى وزراء خارجية تلك الدول إلى إعداد خطة مشتركة لتقاسم النفط في حالة أي مقاطعة نفطية في المستقبل، والإنفاق على السياسات وممارسة الضغط على الأوبك من أجل خفض الأسعار أو على الأقل إستقرارها[2].

وقد دعا بيان المؤتمر إعداد برنامج شامل للمحافظة على الطاقة وتطوير مواد أخرى بديلة للطاقة، والعمل على تنسيق الجهود في مجال البحث والتطوير، كما كوّن المؤتمر جماعة لتنسيق شؤون الطاقة قامت فيما بعد بالتشاور مع شركات النفط بتطوير برنامج دولي للطاقة أقر في خريف 1974[3].

وإستجابت الدول لدعوة الرئيس الأمريكي، وأسست وكالة الطاقة الدولية في 15 نوفمبر 1974م من قبل ستة عشر دولة لإدارة البرنامج بإعتبارها دول منظمة للتعاون والتنمية الإقتصادية * OECD وبإعتبارها هيئة مستقلة، باستثناء فرنسا، فلندا و ايرلندا[4].

تجدر الإشارة بأن الأعضاء المؤسسين هم[5]: الولايات المتحدة الأمريكية، الدانمارك، إنجلترا، اسبانيا، كندا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، تركيا، السويد، لوكسمبورغ، النرويج، سويسرا، هولندا، النمسا، ثم إنضمت كل من اليونان عام 1977، نيوزلندا عام 1977، استراليا عام 1979، البرتغال 1981، فنلندا عام 1992، فرنسا 1992، هنغاريا 1997، الشيك 2001، كوريا الشمالية 2002، سلوفاكيا 2007، بولندا 2008، ليصل عدد أعضاء المنظمة حسب إحصائيات الطاقة الدولية (2015) إلى 29 عضو[6]، حيث نلاحظ أن فرنسا هي العضو الوحيد من المجموعة الأوروبية الذي لم ينظم للوكالة في البداية لينظم إليها بعد قرابة 20 سنة من التأسيس.

---

[1] حسين عبد الله "**البترول العربي – دراسات إقتصادية سياسية**" دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص278.

[2] Danielsen, A .L **"the evolution of opec"** H.B.J, new york, 1982, p179.

[3] دون إسم الكاتب "**إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها**" مجلة المستقبل العربي، العدد رقم 127، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1989، ص08.

* عبارة من منظمة حكومية تخدم مصالح اقتصاديات العالم الأكثر تقدما، تضم حاليا المنظمة 29 دولة تأسست عام 1947 م في باريس لتنفيذ خطة مارشال لإعادة تأهيل اقتصاديات أوروبا التي مزقتها الحرب.

[4] Mohamed elhocein Benissad **"Eléments d'économie pétrolière"** O.P.U, Alger, 1981, p 100.

[5] Ibid.

[6] الأعضاء على الموقع التالي(إطلع عليه بتاريخ2014/11/15) www.iea.org/countries

الفرع الثاني: أهداف ومهام الوكالة.

أولا: أهداف الوكالة

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي[1]:

1- تخفيف إستهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب وإتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب إحتمال زيادة الإستهلاك عن مستوى الإنتاج، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على إستعمال مصادر الطاقة البديلة.

2- تكثيف الجهود والإستثمارات في الإستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج الأوبك خاصة في بحر الشمال وسواحل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها.

3- السعي لضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة إستشارية بغية الإستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية الهائلة وخبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

4- متابعة أحداث السوق النفطية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول الوكالة[2].

5- دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة[3].

6- تعزيز السياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول الغير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية[4].

وهكذا حسب المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط، أدت الإجراءات التحفظية في الإستهلاك وعدم الإعتماد على النفط المستورد خارج دول الوكالة إلى تحقيق النتائج المرجوة، تجاوبا مع تعليمات ونصائح الوكالة[5]، ففي 1975 ظهرت أول ثمار هذه الأهداف، بإلتزام دول الأعضاء في الوكالة بخفض إستيرادها من النفط بحوالي مليوني برميل يومي، وزيادة إنتاج الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة[6].

كما تجاوز المخزون الإستراتيجي في بعض هذه الدول ذلك الحجم المتفق عليه في الخطة (المخزون الإستراتيجي= 90يوم) حيث وصل إلى 342 يوم في كندا و433 يوم في بريطانيا.[7]

ثانيا: مهام الوكالة.

---

[1] Chemseddine chitour "**économie pétrolière"** école nationale poly technique, 1999, p92.

[2] محمد خيتاوي "**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**" دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2010، ص360.

[3] محمد خيتاوي، نفس المرجع السابق، ص360.

[4] كريستان بيسونchristian besson "**إدخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**" ترجمة مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة، الرياض، 2010، ص02.

[5] أمينة مخلفي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص120.

[6] I.E.A "**annual oil market**" OECD, Paris, 1977, p20.

[7] منى البرادعي "**السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات**" معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993،ص23.

إن برنامج الوكالة الذي تم صياغته يرتكز على:[1]

1– تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ، وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الإستهلاك.

2– صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطية العالمية.

3– وضع برنامج طويل المدى، يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة.

4– تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

5– العمل على تقسيم البترول في حالة وجود ندرة أو مقاطعة محتملة لإمداد النفط، حيث تم وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الإحتياطات البترولية لديها.

ولتحقيق هذه المهام ثم وضع هياكل لهذه الوكالة، الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة.

الشكل رقم (01–03): الهيكل التنظيمي للوكالة

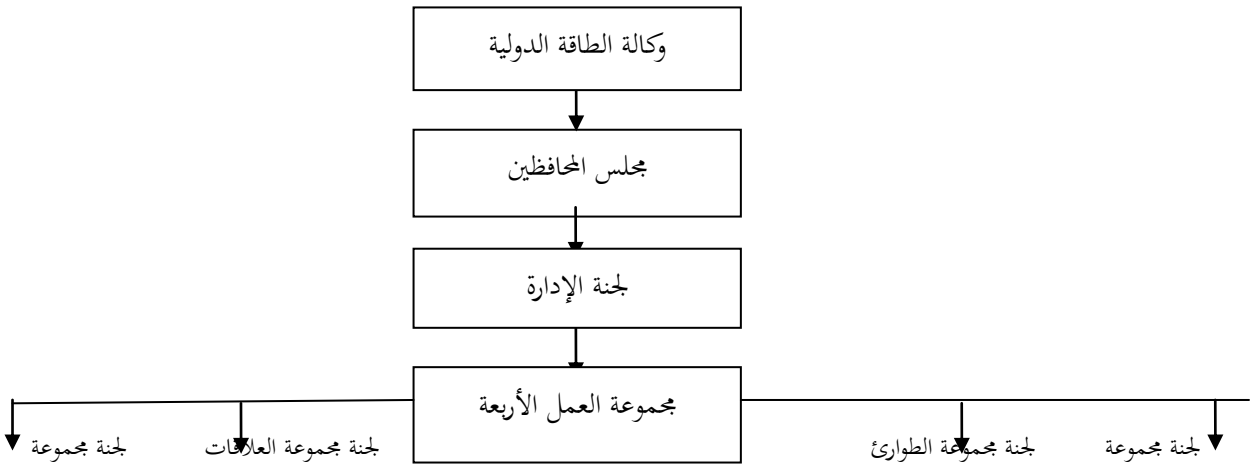

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفرع الثالث: قراءة في إستراتيجية الوكالة الدولية للطاقة.

أولا: مبادئ الوكالة.

يتمثل الغرض الأساسي لوكالة الطاقة الدولية وفقا لأدبيات الوكالة في إيجاد أفضل هيكل للعرض والطلب على الطاقة في الأجلين القريب والبعيد، حيث أوضح المدير التنفيذي للوكالة في أول نشرة أصدرها عام 1977 جوهر هذا الغرض بقوله "**لذلك فإن الإعتماد الزائد على النفط في تلبية حاجات الطاقة يجب أن ينخفض**"[2]، وفي عام 1981 أكدت السيدة هلغا ستينغ

[1] سالم عبد الرحمن رسن "**اقتصاديات النفط**"ط01، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص257.

[2] IEA, op.cit., p02.

المديرة التنفيذية للوكالة أن الغرض المركزي للوكالة مازال مثلما كان منذ عقد مضى وتضيف" **أن حكومات الأعضاء في الوكالة الطاقة الدولية قد ألزمت نفسها بأن تتخذ اجراءات فعالة لمقابلة أي حالة طارئة تواجه إمدادات النفط، وفي المدى البعيد تخفيض الإعتماد على النفط"**[1].

وفي إجتماع وزاري ثاني لها في أكتوبر 1977 إتخذت الوكالة ثلاث قرارات مهمة[2]، **أولها**: الموافقة على إثني عشر مبدأ، **ثانيها** وضع هدف يحدد واردات النفط في عام بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الوكالة، **ثالثها** أمر بإجراء مراجعة سنوية لسياسات الطاقة وبرامجها في كل دولة عضو، وأهم ما تمخض عن هذا اللقاء الوزاري المبادئ إثني عشر التي مازال العمل والإلتزام بها في سياسات الطاقة وبرامجها في الدول الأعضاء في الوكالة يمثلان أساس المتابعة والمراجعة والتقويم، وقد أتت هذه المبادئ بصيغة الأمر.[3]

1- قلل واردات النفط عن طريق المحافظة والتوسع في مصادر العرض وإحلال بدائل النفط.
2- قلل التعارض بين الإهتمام بالبيئة وحاجات الطاقة.
3- إسمح لمستوى أسعار الطاقة المحلية بما يكفي لتشجيع المحافظة على الطاقة وتطوير إمدادات الطاقة.
4- إبطاء نمو الطلب على الطاقة بالنسبة إلى النمو الإقتصادي عن طريق المحافظة والإحلال.
5- حل بدائل النفط محله في توليد الكهرباء والصناعة.
6- عزّز التجارة الدولية في الفحم.
7- ركز إستخدامات الغاز الطبيعي على أولى مستخدميه وتوسع في توفيره.
8- توسع بشكل مطرد في توليد الطاقة النووية.
9- ركز على البحث والتطوير من خلال المشروعات الدولية المشتركة ومزيد من الجهود الوطنية.
10- أوجد جوا محبذا للإستثمار في تطوير مصادر الطاقة وأعط الأولوية للتنقيب.
11- خطط برامج بديلة يلجأ إليها في حال عدم إنجاز هدف المحافظة وأهداف العرض بالكامل.
12- إبحث عن التعاون الملائم مع الدول الغير الأعضاء والمنظمات الدولية.

نجحت الوكالة في تحقيق مجمل الأهداف المسطرة في الإستراتيجية حيث أصبحت فيما بعد بمثابة مستشار طاقوي للدول الأعضاء، وأصبحت تتعامل حتى مع الدول الغير الأعضاء كالهند والصين وروسيا، كما نجحت في إستقرار الطلب على النفط بشكل نسبي في الفترة (1974 – 1999)، دون التأثير على معدلات النمو الإقتصادي، كما أولت إهتماما كثيرا للطاقة النووية فقد أصبحت أكثر جاذبية من غيرها في محطات توليد الكهرباء، رغم ما تحفوها من مخاطر.

ثانيا: سياسات وكالة الطاقة الدولية.

إن تخفيض وتقليص الطلب على البترول كمصدر رئيسي للطاقة، وتقليص الإعتماد على بترول دول الأوبك سمح من الوكالة تبني مجموعة من السياسات حتى تتمكن من السيطرة على أي تقلب في أسعار النفط وتأمين إمداداته نوجزها في ما يلي:

[1] إستراتيجية وكالة الطاقة، مرجع سبق ذكره، ص09.
[2] علي لطفي "**الطاقة والتنمية في الدول العربية**" بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الكويت، 2008، ص 81.
[3] إستراتيجية وكالة الطاقة، مرجع سبق ذكره، ص ص09-10.

1- تنويع مصادر الطاقة خارج قطاع النفط.

من الناحية العلمية نجحت الدول الصناعية خلال الفترة 1975 – 2003 من تنويع مصادر الطاقة، وذلك بالحفاظ على الإستقرار النسبي في الطلب على النفط وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (01-08): التغيير في الطلب على النفط لدى OCDE

	1980 -1974	1990 -1981	2000 -1991	2003 -2001
أمريكا الشمالية	% 0.2	% 0.1	% 1.5	% 0.7
أوروبا	% 0.7-	% 0.7-	% 1.1	% 0.0
المحيط الهادي	% 0.1-	% 1.4	% 1.9	% 1.1
مجموع OCDE	% 0.2-	% 0.0	% 1.4	% 0.5

Source: Ray Banell and pamerantg "**oil prices and the world economy** "NIESR, London, December, 2004, p04.

مع هذا الإستقرار النسبي، تنامى الإستهلاك العالمي من أنواع الطاقة الأولية ليرتفع من 97.9 مليون برميل يومي عام 1975 إلى 179.3 مليون برميل يومي عام2003، بمعنى آخر تزايد إستهلاك مصادر الطاقة الأولية خارج إستهلاك النفط بكميات ملحوظة وكبيرة.

ونفس الملاحظة يمكن تسجيلها في الفترة (2009 – 2013) حيث حافظت دول الوكالة على نفس الوتيرة في الطلب على النفط حيث إرتفع بمقدار 0.6 مليون برميل يومي من النفط لينتقل من 46.4 مليون برميل عام 2009 إلى حوالي 47 مليون برميل عام 2010 ، وينخفض سنة 2014 إلى حوالي 45.8 مليون برميل يومي (إحصائيات الأوبك عام 2015).

كما يلاحظ أيضا أن الوكالة قد حققت النجاح في مجال تشجيع إحلال البدائل للنفط، حيث إرتفعت حصة الطاقة النووية والطاقة الشمسية والمائية من إجمالي الطلب على الطاقة عام 1992 إلى حوالي 7%، 1 % و3 % على الترتيب، بالإضافة إلى ذلك تزايد الطلب على الفحم في نفس السنة حوالي 27 % من إجمالي الطلب على الطاقة.[1]

وفي السنوات الأخيرة زاد الإهتمام في دول الوكالة بإنتاج الفحم، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الفحم الحجري في بعض دول الوكالة الدولية للطاقة.

جدول رقم (01-09): إنتاج الفحم الحجري في بعض دول الوكالة (مليون طن/سنة)

	2008	2009	2010	2011	2012
أمريكا الشمالية	1131.4	1050.4	1063.7	1075.9	1002.8
أوروبا	1253.6	1181.9	1193	1256.8	1281
آسيا وأستراليا	4082.7	4332.4	4649.4	5007.6	5218

Source: B P statistical Review of world energy, June, 2009, 2013.

[1] حمدي البنبي "**التكيف مع أوضاع سوق البترول العالمي في ظل تدني الأسعار**" مجلة البترول، دون دار النشر ومكان النشر، عدد 05، 1995، ص04.

وبالتالي تمكنت الدول الصناعية المستهلكة من زيادة إمدادات مصادر الطاقة من خارج قطاع النفط، ولولا النمو الإقتصادي والزيادة السكانية الكبيرين لوجدت دول الأوبك في موقف لا يحسد عليه.

2- تنويع مصادر الإمدادات البترولية خارج الأوبك:

ترتب عن زيادة أسعار النفط خلال السنوات 1975 – 2010 تطور زيادة إمدادات النفط من خارج منظمة الأوبك بشكل ملحوظ، حيث تمكنت الدول من خارج الأوبك من زيادة إنتاجها النفطي من 28.2 مليون برميل لسنة 1975م إلى 45.7 مليون برميل يومي سنة 2002 أي بزيادة مقدارها 17.5 مليون برميل يومي وبنسبة 61% بين سنتي 1975 و 2002م.[1]

وفي الفترة (2010 – 2014) يلاحظ إرتفاع الإنتاج النفطي من خارج دول الأوبك، فمن 40.6 مليون برميل يومي سنة 2010 م إلى 41.3 مليون برميل يومي سنة 2013، ثم 42.7 مليون برميل يومي سنة 2014، ويعود هذا الإرتفاع إلى الإكتشافات خارج دول الأوبك خاصة في أمريكا الشمالية، والمكسيك، فمثلا إرتفعت عدد الحافرات في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) من 2109 حفارة عام 2010 إلى 2255 حفارة عاملة عام 2014 بزيادة قدرها 7 % وفي روسيا إنتقلت من 294 حفارة عاملة عام 2010 إلى ما يربو 307 حفارة عاملة عام 2014.[2]

وهذه الزيادة المتوالية في إنتاج البترول خارج الأوبك توضح نجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية من تمكنها في تنويع مصادر الإمدادات البترولية من خارج الأوبك وبكميات ملحوظة، وتقديم تسهيلات مالية ضخمة للشركات النفطية في هذا المجال.

3- بناء المخزونات النفطية.

تقوم سياسات التخزين الإستراتيجي البترولي في دول وكالة الطاقة الدولية التي إعتمدتها الدول المستهلكة في بناء مخزون إحتياطي بما يعادل إستهلاكها مدة 90 يوم، بغرض مواجهة إحتمال إنقطاع الإمدادات وأيضا كأداة ضغط على مسارات مستوى الأسعار النفطية في حالة إرتفاعها بشكل يضر مصالح الدول المستهلكة، حيث بلغ المخزون الإستراتيجي من النفط في مجموعة الدول الصناعية في نهاية 2013 إلى ما يربو عن 2603 مليون برميل منها 696 مليون برميل بأمريكا وحدها، وجدير بالذكر أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2014 قد بلغت مستوياتها حوالي 58.2 يوم من الإستهلاك، وهو مستوى أقل قليلا من المعدل المتفق عليه (90يوما)، ويعود هذا الانخفاض إلى قرار وكالة الطاقة الدولية الذي إتخذ في شهر جوان 2011 والقاضي بسحب 60 مليون من المخزونات الإستراتيجية للدول الأعضاء.[3]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] OPEC "**annul statistical Bulletin**" 2015, Op .cit, p23.

[3] الأمين العام للمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "**التقرير السنوي رقم 41**" منظمة الأوابك، الكويت، 2014، ص54.

فالدول الصناعية تلجأ للسحب من مخزوناتها الإستراتيجية خلال فترة الشتاء التي يزداد فيها الطلب على النفط وترتفع أسعاره، مما يؤدي للضغط على حجم الطلب على بترول أوبك وتخفيض مستويات الأسعار، وفي فترة الصيف لما تنخفض الأسعار تقوم الدول الصناعية بشراء النفط لإعادة بناء المخزون الإستراتيجي.

4- الضرائب على المنتجات النفطية المكررة.

إن قضية الضرائب على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية هي جوهر الصراع التاريخي في إقتسام العوائد النفطية بين المنتجين والمستهلكين، حيث في إطار توجهات سياسات العولمة، تجد سياستين الأولى متعلقة بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والثانية منظمة التجارة العالمية، فالأولى تحمّل البترول مسؤولية التغير المناخي وما يترتب عنه من أضرار، أما الثانية فتستثني البترول من المداولات الأساسية، حتى تحافظ حكومات الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للبترول على مكتسباتها من عوائدها الضخمة المترتبة عن جباية ضرائب باهضة من عوائد المنتجات البترولية المكررة.[1]

أما الجانب الآخر للتحليل الموضوعي لأسباب فرض الدول الصناعية الرئيسية ضرائب محلية مختلفة بنسب ملحوظة، فإن الموضوع يتطلب النظر إليه من الزاويتين المالية والإقتصادية، الأولى أن الدخل المالي من الضرائب المحلية على المنتجات النفطية المكررة هي أضخم الضرائب السلعية في الدول الصناعية، وتؤدي دورا هاما وأساسيا في تعزيز ميزانيات حكومات الدول الأوروبية على وجه الخصوص، والثانية تدعم نطاق مستوى سعر العملة الأوروبية (اليورو) في أسواق المال العالمية، والتي تبينت أهميتها وآثارها على الإقتصاد الأوروبي بالزيادة الكبيرة في تكاليف إستيراد النفط في سنوات التسعينات وبداية القرن الـ 21.[2]

جدول رقم (01-10): نسبة الضريبة من أسعار الغازولين في بعض دول الوكالة، 2012، 2013 (دولار/ لتر)

	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة (%)
أمريكا	0.77	0.11	0.88	12.50
كندا	0.82	0.38	1.20	31.83
اليابان	0.98	0.65	1.63	39.73
فرنسا	0.86	1.17	2.03	57.65
ألمانيا	0.90	1.23	2.13	57.85
بريطانيا	0.83	1.29	2.12	60.74

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك، 2014، ص 89.

في الختام نرى أن الجهود التي بذلتها وكالة الطاقة الدولية لتحقيق إستراتيجيتها سوف تستمر بصفة هجومية، كما أنها حتى الساعة تعمل على أن يبقى سوق النفط سوق مشترين، دون أن تفقده كما حصل لها في السبعينات.

[1] خالد بن منصور العقيل "**رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية**" الرياض، الشرق الأوسط، 2003، ص35.
[2] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص136.

المطلب الثالث: شركات النفط العالمية والوطنية.

سيطر عدد محدود من الشركات النفطية العالمية على الصناعة النفطية بمختلف مراحلها، من مرحلة المصب إلى مرحلة المنبع، وهذا منذ أول اكتشاف نفطي بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858م، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 % من إنتاج البترول العالمي كما أنها تملك أكثر من 70 % من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، كما تملك أكثر من 50 % من ناقلات البترول.

كما ظهر خلال الستينات ما عرف بالشركات الوطنية التي أقامتها الدول المصدرة للنفط كأذرع منفذة لسياستها عقب إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط opec عام 1960[1]، حيث بدأت هذه الشركات تسيطر على الموارد الطبيعية لدولها تدريجيا، وأصبحت رائدة في الصناعة النفطية في دولها، وبالرغم من مرور عدة عقود على عملية التأميم، تستمر الشركات الوطنية بإمتلاك منزلة سياسية فريدة في نظر الدول المنتمية إليها، فهي مازالت تعتبر رمز السيادة الوطنية في التحكم في المورد الطبيعي الأكثر أهمية وقيمة في دولنا.[2]

في هذا المطلب سوف نعرج على كل من النمطين من الشركتين، وفق ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الشركات النفطية.

شركات النفط العالمية هي شركات متعددة الجنسيات تقوم بأعمال وأنشطة في المجال الطاقوي خاصة المجال النفطي، كما تتعدد الدول التي تعمل فيها بعض تلك الشركات، وتتكامل أغلب هذه الشركات تكاملا عموديا(intégration vertical) بمعنى أن نشاطها يمتد إلى جميع مراحل الصناعة النفطية حتى المستهلك النهائي.

وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، فعلى سبيل المثال شركة BP البريطانية تملك قيمة إقتصادية قدرها 403.3 مليار دولار كإيرادات وفوائد وأرباح أسهم، وتعمل في أكثر من 100 دولة، وتوظف نحو 830900 عامل شخص في كافة أنحاء العالم[3]، (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، روسيا، أمريكا الجنوبية، أستراليا، آسيا.....) وتتلخص أبرز نشاطات الشركات النفطية العالمية في:

- القيام بالدراسات جيولوجية وطبيعية للتنقيب على النفط.
- القيام بعمليات الحفر والإستكشاف للبئر.
- إستخراج النفط وتجميع الزيت وفصل الماء والغاز.
- صيانة الآبار وتنشيطها عن طريق الحقن.

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] قاليري مارسيل " **عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**" الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص11.

[3] بريتيش بتروليوم "**مراجعة الالتزام بالتنمية والمحافظة على الموارد لعام 2013** " التقرير على الموقعwww.Worldaccent.Com (30/07/2015)

- القيام بعمليات التكرير، النقل، التوزيع، والتسويق.

الفرع الثاني: خصائص الشركات النفطية العالمية.

تتميز الشركات النفطية العالمية بمجموعة من الخصائص عن غيرها من الشركات أو المؤسسات نوجزها في[1]:

1- خاصية التكامل: إن شركات النفط العالمية هي شركات متكاملة في أنشطتها الإقتصادية خاصة، سواء كان التكامل رأسي أو عمودي*، أو كان التكامل أفقي، فقد ركزت هذه الشركات جهودها على تنويع أنشطتها، وبصفة خاصة في مجال البتروكيماويات، ويعود هذا التكامل الأفقي والعمودي، إلى كون أن صناعة النفط تتميز بدرجة عالية من المخاطر، والحاجة إلى إنفاق مبالغ مالية طائلة، وأيضا إلى كون هذه الشركات تقوم بالتنقيب في العديد من الدول والمناطق، مما تلجأ إلى التكامل من أجل التقليل من المخاطر والتعويض عن الإنفاقات.

2- خاصية الإحتكار: ميزة الإحتكار للنشاط الإقتصادي والصناعي النفطي، سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أو الخارجي، أو كان بصورة إنفرداية أي لشركة نفطية واحدة أو مجموع تلك الشركات النفطية الكبرى، ويعود ذلك لأقدميتها ولخبرتها في هذا المجال، وأيضا لإرتباطها بمجموعة مصرفية قوية وهو ما يساعدها في دراسة المشاكل الإستثمارية المعقدة وإختيار أنسب الأنشطة لهذه الشركات فضلا عن توفير التمويل اللازم لها[2]، ورغم دخول شركات نفطية جديدة ممارسة لهذا النشاط تبقى خاصية الإحتكار من صفة الشركات العالمية بسبب قلة عددها على مستوى السوق العالمي للنفط.

3- تنوع وتوسع النشاط الإقتصادي: تركز الشركات العالمية نشاطها الصناعي طيلة فترة النصف الأول من القرن الـ 20 في إستغلال الثروة النفطية، لكن مع أواسط القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون، بدأت هذه الشركات في تنويع وتوسيع مجالات نشاطها الصناعي والإقتصادي، ليشمل إستغلال مصادر الطاقة المختلفة البديلة عن النفط والمنافسة له كالفحم الحجري، اليورانيوم، وكذلك مصادر الطاقة المتجددة، فمثلا شركةBP إلتزمت بإستثمار ما يقارب 08 مليارات دولار عام 2015 في الطاقة البديلة وأنفقت ما يربو عن 78.8 مليون دولار كمساهمة في المجتمعات.

إن هذا التنوع والتوسع للنشاطات الصناعية والإقتصادية لهذه الشركات يعكس رغبتها في أن تصبح أعمالها أكثر مردودية وتعزيز محفظة عوائدها المرتفعة وضمان حياة أطول لأصولها الإنتاجية في المنبع والمصب مع بناء مشروعات نفطية تصنيعية ذات جودة عالية، مع الحفاظ على قوتها التنافسية في السوق الدولية سواء في المجال النفطي أو الطاقوي عامة.

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:- علي أحمد عتيقة "**الاعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص79.
-أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص ص58-60.

*التكامل الرأسي أو العمودي في صناعة النفط، يعبر عن تقييم المهام بين الشركات العاملة بدرجة متكاملة، فالبعض يركز على عمليات الإستكشاف والبحث والبعض الآخر يقوم بعمليات الانتاج والاستغلال والبعض الآخر يقوم بعمليات التكرير والنقل والتسويق.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم "**أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية-النفط السوري نموذجا-**" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص74.

الفرع الثالث: مراحل تطور الشركات النفطية العالمية.

تميزت صناعة النفط العالمية منذ ظهروها بسيطرة الكارتل النفطي الدولي على كل مراحلها، ولم يكن يقف بوجه هذا الكارتل سوى المستعمرات أو شبه المستعمرات المشتتة، وكانت هذه البلدان في وضع غير متكافئ مع الكارتل، إذْ كانت تابعة له إقتصاديا وسياسيا، مما أدى بالباحث الإنجليزي تيورذر للقول "**خلال القسم الأكبر من القرن الحالي كان دور الدول المنتجة ضعيفا في إدارة صناعة النفط الدولية**"[1]، حيث كانت تسيطر عليها الشركات النفطية الكبرى سواء بصورة مستقلة أو عن طريق جر هذه البلدان إلى تحالف معقد يرتكز إلى توافق محدد في مصالحها، وإستمر الوضع إلى غاية إنشاء منظمة الأوبك، حيث تم تقويض نفوذ هذه الشركات، ولم يعد لها الهيئة والسيطرة على مفاصل الصناعة النفطية.

أولا: الشركات النفطية العالمية قبل نشأة منظمة الأوبك.

كما هو معروف فإن الصناعة النفطية وما تضمنتها من عمليات الإستكشاف والإنتاج النفطي تجري وفق مخططات الشركات النفطية الكبرى* التي سيطرت سيطرة إحتكارية على إستغلال الثروة النفطية، وكانت نتيجة حتمية لتسارع تطور الرأسمالية التي كانت قد دخلت مرحلتها العليا الإمبرالية بسماتها المميزة كتشكل الإحتكارات، نشوء النظام الإستعماري والتقسيم الإقتصادي للعالم بين إتحادات الإحتكاريين حيث برزت في تلك الفترة (أي من بداية نشأة الصناعة النفطية إلى بداية الحرب العالمية الأولى) شركات نفطية عالمية عملاقة في إمكانياتها، قوية في نفوذها وقليلة العدد وأمريكية الجنسية وهي:

(ستاندارد أوف نيوجرسي، شركة سوكوني موبيل، شركة كاليفورنيا)، حيث نمت وتطورت هذه الشركات على أنقاض وإبتلاع 30 شركة نفطية كانت قائمة آنذاك في السوق الأمريكية [2].

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة الفترة (1928 – 1934) إبرام عدة إتفاقيات بين الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسي، شل، BP)المتواجدة في تلك الفترة، بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها، وهو ما عرف بـ (الكارتل)* النفطي العالمي القديم، وخلال عقد الثلاثينات والأربعينات إزداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط[3]، وقد نجحت هذه الشركات في الحصول على إمتيازات التنقيب على النفط في

---

[1] الكسندر بريماكوف "**نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية**" ط01،ترجمة بسام خليل، مكتبة بيروت، 1984، ص04.

* لقد كان أول بروز للشركات البترولية بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شركة(la standard oil company) وذلك سنة 1870 على يد روك فلير " Rockefeller" وأصبحت متعددة الجنسيات بإنتقال نشاطها الإستكشافي والاستخراجي نحو كل من كندا والمكسيك وأُعتبرت في تلك الفترة من أقوى وأضخم الشركات البترولية في العالم.

[2] محمد أحمد الدوري " **مبادئ إقتصاديات النفط**" مرجع سبق ذكره، ص 210.

*الكارتل النفطي مصطلح مشتق من كلمة كارتا (charta) باللاتينية التي تعني ميثاق والكارتل هو الحلف الإحتكاري الذي أبرم بين مجموعة من الشركات النفطية، والتي تتحالف مع بعضها البعض من أجل التحكم في السوق العالمية للنفط عن طريق التحكم في الأسعار، وقد تراجع الكارتل بعد تحكم العديد من الدول النامية في إدارة نفوطها.

[3] قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الأراضي العربية على شكل إتفاقيات* وقعت من قبل حكومات المنطقة مع واحد أو أكثر من الشركات النفطية الغربية الكبرى[1]، وتجد الإشارة إلى أن هذه الإمتيازات والإتفاقيات كانت تتنكر للسيادة الوطنية لبلدان الشرق الأوسط وتنتقص من حقها في التصرف بمواردها الطبيعية وإدارة شؤونها الإقتصادية، فهذه الشركات صاحبة الإمتيازات كانت تحصل بموجب هذه المعاهدات على الحق في إستغلال القوة العاملة المحلية والقيام بمختلف أنواع العمليات النفطية وتحديد حجم الإستثمارات ومجالاتها.[2]

هذا النمط السباعي عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع** **seven sisters** موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01–11): الشركات البترولية العملاقة السبعة الكبار أو الشقيقات السبع

الشـــــــــــــركة النفطية	الدولة الأم
- إكسون " Exxon" وكانت تسمى Standard oil company of New jersey حتى سنة 1973. - موبيل أويل " Mobil oil". - تكساكو " Texaco". - ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا " Standard oil company of california" - جولف أويل " golf oil".	الولايات المتحدة الأمريكية
- بريتش بيتروليوم " British petroleum"	بريطانيا
- رويال دتش شل " Royal Dutch- Shell"	بريطانيا وهولندا

Source: Noureddine Benfreha " **les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie"** édition dahlab, Alger, 1999, p153.

إلى جانب الجدول وجب الإشارة إلى أن الشركة الفرنسية « la compagnie française du pétrole » التي لم تكن بنفس قوة الشركات السبعة، إلا أنها كانت لها منافسة خاصة بعد التوسع الإستعماري الفرنسي في الجزائر وإكتشاف البترول بكميات كبيرة خاصة في الخمسينيات القرن الماضي، فأصبحت المجموعة تدعى الثمانية بدل السبعة[3].

* ومن بين هذه الإتفاقيات إتفاقية عام1925 بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية والتي أصبح إسمها بعد ذلك شركة نفط العراق، وكذلك إتفاقية شركة نفط الموصل التي وقعت عام 1932 وشركة نفط البصرة عام 1938 . كما حصلت الشركات الأمريكية على امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية عام 1932 ومنحت الكويت عام 1934 إمتيازا لشركة نفط الكويت الإنجليزية–الأمريكية.

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] الكسندر بريماكوف، مرجع سبق ذكره، ص 05.

** الشقيقات السبع مصطلح صاغه رجل الأعمال ماتيني في الخمسينات حيث كان رئيس شركة النفط الحكومية الايطالية ايني، وذلك ليصف شركات النفط السبعة التي شكلت الائتلاف من أجل ايران وهيمنتها عل صناعة النفط العالمية منذ منتصف الأربعينات حتى السبعينات.

[3] بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص175.

ومن الطبيعي أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة، حيث أن الإهتمام بهذه الصناعة جاء مبكرا من الولايات المتحدة الأمريكية بعد إكتشاف أول حقل للنفط بها وتوالي إكتشاف الحقول بها، حيث بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 43 % من إنتاج العالم الاجمالي (21 مليون طن مكافئ برميل عام 1900[1]).

وبالعودة إلى الكارتل القديم، فقد تم بتاريخ 17 سبتمبر 1928 توقيع أول اتفاقية بين الشركات العالمية الثلاثة السالفة الذكر (ستندارد جارسي، شل، بريتيش بتروليوم) وهو اتفاق " أكناكري" وسمي باتفاق " **كما هو" As is**" وقد تضمن مجموعة من المعالم الإحتكارية:[2]

1- قبول المتعاقدين أن تكون أنصبته من الصناعة في سنة 1928، وهي أساس كل زيادة في حجم نشاطاتهم مستقبلا.
2- تمكين جميع الأطراف من إستخدام المعدات والتسهيلات مثل وسائل النقل والتكرير وغيرها.
3- تحقيق أكبر قدر من الكفاية في النقل، وذلك بجعل إستهلاك كل منطقة معتمدا على أقرب المناطق المنتجة.
4- تجنب المنافسة السعرية عن طريق الإتفاق عن المبادئ العامة الحاكمة لتسعير النفط.
5- منع فائض الإنتاج في أي منطقة من تهديد الأسعار في المناطق الأخرى، ويكون ذلك إما بالإمتناع عن الإنتاج أو بيعه بسعر يجعله منافسا لبترول المناطق الأخرى.
6- إستعمال كافة الطرق (خاصة السعرية) لقهر المنافسين الآخرين (خاصة الاتحاد السوفياتي ورومانيا) وضمان إستمرارية واقع الإحتكار.
7- تقوية أواصر التعاون وتوحيد الجهود فيما بينها لتحقيق سيطرة كاملة على الأسواق العالمية للبترول.

ويتجلى من بنود اتفاقية " أكناكري" الصورة الإنتاجية الإحتكارية لإنتاج البترول ومشتقاته من طرف الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بإعتبارها الدولة الأم، بخمسة شركات من بين الثمانية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ففي سنة 1928 تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض إتفاقية على بريطانيا وفرنسا، إنتقل بموجبها 23.25 % من أسهم "شركة نفط العراق" إلى الشركات النفطية الأمريكية " ستاندارد أويل كمباني"[3]، وبعد الحرب العالمية الثانية، تغيرت موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي بسطت سيطرتها على الثروات النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط بدخول شركات أخرى أمريكية المنافسة كشركتي" conoco" و "Getty oil" لتثبيت مكانتها التنافسية في منطقة تعتبر من أغنى مناطق العالم بالبترول[4]، كما تم "ضبط" إتفاقية الكارتل للصالح الرأسمال الإحتكاري الأجنبي ككل، وشكلت عائقا منيعا بوجه أي هجوم لأي شركة خارج الكارتل تطمح للوصول إلى نفط الشرق الأوسط[5]، كما أنتجت هذه الشركات كل النفط المنتج من خارج شمال

[1] The Prize, daniel yegin " **The Epic quest for oil, Money and power**" 1995, p 78.
[2] من إعداد الطالب بالإعتماد على:-حسين عبد الله " **البترول العربي**" دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص55.
- حسين عبد الله "**مستقبل النفط العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص36.
[3] Openoil " **تقويم النفط العراقي**" على الموقع: www.iraq.wiki.openoil.net اطلع عليه 2015/06/15.
[4] بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[5] الكسندر بريماكوف، مرجع سبق ذكره، ص07.

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشيوعية، والجدول الموالي يوضح درجة تحكم هذه الشركات الثمانية في المراحل المختلفة لصناعة النفط.

جدول رقم (01-12): نسبة تأثير الشركات النفطية العالمية على مراحل الصناعة النفطية.

السنة	عدد الشركات	احتياط النفط	انتاج النفط	مبيعات منتجات النفط	طاقة النفط
1953	الشقيقات السبع + شركة CFP	% 95.8	% 90.2	% 74.3	% 75.6
1956	الشقيقات السبع + شركة CFP	ــــــــ	% 76	% 66	% 58

المصدر: محمد محروس اسماعيل" **اقتصاديات البترول والطاقة**" دار الجامعات المصرية، 1988، ص 121.

ثانيا: الشركات النفطية العالمية بعد نشأة منظمة الأوبك(ظهور الشركات الوطنية النفطية).

عقب إنشاء منظمة الأوبك سنة 1960، بدأت ملامح الضعف تظهر على كارتل الشركات النفطية العالمية، خاصة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، لتظافر مجموعة من العوامل منها:

1- إنشاء شركات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الأساسي الوصول إلى مصادر رخيصة للإمدادات البترولية مستقلة عن الكارتل، وهي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط كشركة Petrobrasالبرازيلية، وسينوبك الصينية[1]، شركة إيني الإيطالية، شركة أيراب الفرنسية، شركة بتروفينا البلجيكية.

2- ظهور الشركات الأمريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة، حيث كان هدف الحكومة الأمريكية الحفاظ على إحتياطاتها من البترول في أراضيها من الإستنزاف في الخمسينات عن طريق البحث عن الإمدادات في الخارج لتضمن كميات متزايدة من البترول الأجنبي منخفض التكلفة، كشركة كونتيناتال، شركة أوهايواويل، شركة فيلبس.

3- عمليات التأميم الواسعة التي تلت إنشاء المنظمة، جعلت الكثير من الشركات الصغيرة تظهر على أرض المنافسة في الدول المنتجة للنفط والتي تطالب بنصيب أكبر من الفائض النفطي[2]، وهي شركات تملكها وتسيطر عليها الدول بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي في المجالين المالي والتشغيلي: كشركةNIOC الإيرانية، CVPالفنزويلية، سونطراك الجزائرية، KNPCالكويتية وغيرها، **أنظر الملحق رقم (01-03)**.

وقد كان للزوال السيطرة الإحتكارية لهذه الشركات نتائج وآثار أهمها:

1- أدت الشركات الوطنية دور رئيسي في تحديد تسعيرة النفط من خلال عضويتها في منظمة الأوبك، خاصة في1973.

[1] الجميلي عاطف **"الهيكل البنيوي لصناعة النفط"** مجلة النفط والتعاون العربي، العدد109، الكويت، 2004، ص47.

[2] محمد الخروشي **"حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك"** مطابع مؤلفي بريس، طرابلس، 1970 ، ص63.

2– عملت شركات النفط العالمية على تركيز جهودها في تنويع أنشطتها، حيث أخذت تتحول إلى شركات للطاقة، وتكرس جهوداً متزايدة للسيطرة على بدائل النفط مثل الغاز، الفحم، والطاقة النووية.

3– مواصلة الشركات لإحتكار التقنية والتكنولوجيا التي إستثمرت مبالغ طائلة في البحث والتطوير في السنوات القليلة الماضية، واضعة في ذلك الأمل في الإبقاء على إستمرارية منطق الهيمنة على هذا القطاع.

4– إتجهت الشركات العالمية الكبرى إلى الإندماج لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، والهدف من ذلك خلق كيانات عملاقة، والعمل على التحكم في مفاصل الصناعة النفطية من جديد، يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (01–13):أبرز صفقات الإندماج بين الشركات العالمية2013.

السنة	أطراف صفقة الإندماج	الكيان الجديد	إنتاج 2013	إجمالي المداخيل2013
1998	شركتي بي بي وأموكو	BP	2.01م ب/ي	396مليار دولار
1999	شركتي إكسون وموبيل	Exxon Mobil	2.20 ب/ي	438.2مليار دولار
2002	كونوكو وفيليبس بتروليوم	كونوكوفيلبس	02 م ب/ي	248مليار دولار
2000/1999	توتال / فينا / ألف	توتال	1.16م ب/ي	251.7مليار دولار
2001	شفرون مع تكساكو	Chevron Texaco	1.70م ب/ي	228.8مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:–أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص71.بتصرف.

– محمد زيدان، محمد يعقوبي **"الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها إتجاه البيئة"** مداخلة خلال الملتقى الدولي الثالث حول " منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية للنظم"كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بشار، 14 – 2012/02/15، ص 06.

-رقم المداخيل من الموقع التالي:(بتاريخ2014/05/12.)

- OPEC Annual Statistical Bulletin, 2014, p99.

-http://www.arageek.com/2013/05/15/top-10-richest-companies-2013.html .

ولعل الإستثناء الوحيد من بين عمالقة هذه الصناعة التي لم تصب بحمى الإندماجات كانت شركة شل.

وقد ساعدت عمليات الإندماج للشركات، التوسع في عمليات البحث والإكتشاف، والتقليل من مخاطر التنقيب، والإستثمار في مجال البتروكيمياويات، كما إمتد نشاطها إلى مجالات لا ترتبط مباشرة بصناعة النفط مثل تشغيل الفنادق، وصنع المعدات والآلات المتنوعة.

المطلب الرابع: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة.

طوال عقود من تاريخ الصناعة النفطية، كانت العلاقة التجارية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة شبه معدومة، بل عرفت تلك العقود فترات مواجهة بين تلك الدول، أصابت تجارة النفط وصناعتها في العمق، خاصة بعد موقف الدول العربية خلال حرب 1973م، و قبلها عملية تأميم النفط في إيران.

إن الحديث عن الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة أصبح أكثر من ضروري خاصة في ظل الظروف الحالية الدولية للطاقة، ويجب أن يكون هدف هذا الحوار تحقيق " الأمن المتبادل في مجال الطاقة خاصة ضمان الإمدادات النفطية" ذلك أن أطراف هذا الحوار إلى جانب المنتجين والمستهلكين يضم شركات إنتاج نفطية عالمية، شركات مالية تجارية ومنظمات إقليمية دولية تربطها مصالح متناقضة، فالدول المصدرة تبحث عن عائدات مالية مستقرة ومتواصلة من تجارة النفط، والدول المستهلكة تسعى إلى ضمان إمدادات نفطية كافية وبأسعار معقولة.

إذن هذا الحوار هو أفضل ضمان للأطراف المشكلة لهذه الصناعة، حتى تتجنب الهزات الفجائية والغير متوقعة في سوق النفط.

الفرع الأول: السياق التاريخي للحوار بين المنتجين والمستهلكين.

إن البداية التاريخية للحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ظهر إثر إرتفاع أسعار النفط في سنة 1973م، بمبادرة من فرنسا سنة 1974م، وبعد سلسلة من المداولات وافقت دول منظمة الأوبك في لقائها بالجزائر سنة 1975م على فكرة الحوار، بشرط ألّا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل المواد الأولية والتنمية بصفة عامة*.

وهكذا بدأ الحوار الوزاري، وعرف بحوار الشمال- الجنوب، في جلسات إستمرت ما يقارب 18 شهرا من 18 ديسمبر 1975م إلى جوان 1977م، حيث كان تمثيل الشمال بثماني دول أغلبها دول مستهلكة للنفط، في حين مُثل الجنوب بـ 19 دولة منتجة للنفط، إنتهت الحوارات دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، بعد أن مارست الدول المستهلكة ضغطا جماعيا على الدول المصدرة لزيادة إنتاجها.[1]

أما المرحلة الثانية من الحوار بدأت دورته في باريس بتاريخ 1991م، و إنتهت بإجتماع فنزويلا سبتمبر 1995م، إنتهت هذه الإجتماعات دون إتفاقيات واضحة، بعدما إشترطت الدول الصناعية إستبعاد سعر النفط من الحوار، وتركه يتحدد وفق عوامل السوق من عرض وطلب.

---

*كون أنه في حالة إرتفاع أسعار النفط، يعود جزء كبير من عائدات النفط للدول المستهلكة له، عندما تقوم الدول المصدرة له بإستيراد السلع الرأسمالية ، الإستهلاكية و التكنولوجية إلى جانب الأسلحة و المواد الغائية من الدول المستهلكة، بتكاليف إستيراد باهظة، مما أجبر الدول النفطية على إشتراط الحوار على كل هذه النقاط.

[1] حسين عبد الله "**السياسات النفطية العربية**" ط01، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص24.

و أهم مؤتمرات هذه المرحلة:[1]

1– مؤتمر النفط والغاز: 27–29 أيار 1991م في إيران.

2– لقاء باريس بين منتجي النفط ومستهلكيه: 1–2 جوان 1991م.

3– الإجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس: 24–26 شباط 1992م.

4– إجتماع النرويج: 2–3 جوان 1992م.

5– دورة إسبانيا، دورة فنزويلا: سنتي 1994م–1995م.

6– المؤتمر العالمي للطاقة الخامس في الهند 1996م.

ومن هذه اللقاءات أيضاً، ندوة أكسفورد للطاقة التي أسست عام 1979 في كلية « سانت كاترين » جامعة أوكسفورد ببريطانيا، وتعقد سنوياً لمدة أسبوعين ، والمنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) الذي يعقد سنوياً وتناقش فيه قضايا تهم الإقتصاد العالمي، كالطاقة، وإرتفاع أسعار النفط، وكيفية صرف عوائده المتزايدة، كذلك الإستثمارات الخارجية، ومشاكل الفقر[2].

إبتداءا من سنة 2002م، إنتقل الحوار في إطار هيئة تدعى "منتدى الطاقة العالمي "، الذي أصبح يعد أكبر تجمع لوزراء الطاقة في العالم، يضم كل من: وكالة الطاقة الدولية، دول الأوبك، الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلى جانب جهات فاعلة في السوق النفطية كروسيا، الصين، الهند، جنوب إفريقيا، حيث يتم الترويج للمنتدى من قبل أمانة مقرها المملكة العربية السعودية، وقد عرف ها المنتدى سلسلة من الإجتماعات بلغت 15 إجتماعا آخرها في الجزائر بتاريخ 26–2016/09/28، و ركزت تلك الإجتماعات على العمل على وضع أرضية للمصالح المشتركة للدول المنتجة والمستوردة على حد سواء، وكذا توفير معلومات دقيقة وصادقة حتى يتسنى وضع الخطط والإستراتيجيات لتتوازن معادلات الطاقة العالمية خاصة في مجال النفط، إلى جانب تكثيف الجهود لإيجاد آليات تنسيق مشتركة لترقية الحوار بين كل الأطراف تجنبا للتوترات المتكررة في مجال الطاقة.

الفرع الثاني: توزيع العوائد النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة.

من أهم النقاط الغائبة عن الحوار مسألة توزيع العوائد النفطية إلى جانب مسألة سعر النفط* .

يختلف توزيع الريع البترولي بين هذه الدول تبعا لتغيرات أسعار النفط، فكلما إنخفض سعر البترول الخام في السوق يؤدي إلى أضرار بالغة للدول المنتجة بتناقص عوائدها المالية والعكس صحيح.

[1] عبد الكريم إبراهيم قصي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] نفس المرجع السابق، ص77.

*كل المؤتمرات السابقة تناولت موضوعات الطاقة ، واقع النمو، السياسات الطاقوية العالمية إلا عنصر السعر و توزيع الريع النفطي لم يكن موضوعا للنقاش مما يدل على إنحياز أشغال المؤتمرات إلى الدول المستهلكة.

يتوزع الريع البترولي بعد إستبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول) و بين الدول المستوردة (معبرا عن نصيبها بما تحصل عليه من ضرائب و رسوم جمركية تفرضها على النفط المستورد وعلى المنتجات النفطية المكررة في أسواق المستهلك النهائي).

فمثلا في سنة 1970م كان برميل المشتقات النفطية يباع في دول الإتحاد الأوروبي بـ 11.42 دولار، تحصل الدول المستهلكة على 4.65 دولار منه أي ما يعادل 77%، في حين تحصل الدول المصدرة للبترول على 1.42 دولار ما يعادل 23%، مع العلم أن الريع الصافي يقدر بـ6.07 دولار بعد إقتطاع جميع التكاليف[1].

و مع إرتفاع الأسعار في الفترة: 1975م-1980م، إرتفعت حصة الدول المصدرة للنفط في قيمة صافي الريع حيث إنتقلت من 52% عام 1975م(سعر البرميل للمستهلك الأوروبي 27.9 دولار وصافي الريع نحو 18.9 دولار) إلى 64% من صافي الريع عام 1980م (حيث سعر البرميل للمستهلك الأوروبي 65 دولار) في حين إنخفضت حصة الدول المستهلكة من الريع كضرائب من 48% سنة 1975م إلى 36% سنة 1980م.

أما بعد إنهيار الأسعار في أزمة 1986م، سارعت الدول الأوروبية إلى زيادة الضرائب النفطية على برميل النفط والمشتقات النفطية، حيث إرتفعت من 22.5 دولار سنة 1985م إلى 30 دولار سنة 1986م للبرميل، لم تسمح بإنتقال الإنخفاض إلى المستهلك النهائي، وإستمرت الزيادة إلى أن بلغت 66 دولار سنة 1995م، حيث بلغ متوسط نصيب الدول الأوروبية من الريع النفطي خلال فترة التسعينات 84% ولم يتجاوز نصيب الدول المصدرة منه 16%[2].

إبتداءا من سنة 2004 ومع إرتفاع الأسعار، عمدت الدول الأوروبية على تصعيد ضرائبها على مواطنيها المستهلكين للنفط ومشتقاته، فمثلا إرتفعت ضرائب فرنسا من 58 دولار سنة 2002م إلى 66 دولار سنة 2004 ثم 120 دولار سنة 2008م ليبلغ 151 دولار سنة 2010م وينخفض إلى 141دولار سنة 2014م[3].

كما هو معلوم تستفيد الدول المستهلكة للنفط من الضرائب المرتفعة كإيرادات لتمويل الخزينة، فهي المستفيد من صناعة النفط ومن أسعاره في العالم، وبالتالي تتحمل المسؤولية في مسألة إقتسام الريع النفطي مع الدول المنتجة.

و في الختام إن قيام حوار مثمر بين المصدرين والمستهلكين للنفط، يكمن نجاحه في إقرار مبدأ المشاركة والتعاون المتوازن حتى تستطيع هذه الدول وضع ترتيبات منافع متبادلة بالنسبة للطاقة والتنمية المستدامة، وحرص كل من الأوبك ومجموعة الدول المستهلكة خاصة مجموعة OCDE على التكافؤ في إقتسام العوائد النفطية، والتخفيف من حدة الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة.

---

[1] حسين عبد الله **"النفط العربي خلال المستقبل المنظور"** منشورات مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، دبي، 1998م، ص 15.

[2] عبد الكريم إبراهيم قصي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] Opec, annual statistical bulletin.

نتائج الفصل الأول:

إهتم هذا الفصل، في مبحثه الأول بتحليل الموارد الناضبة وكيفية إدارتها وإستغلالها، خاصة النفط وتطرق المبحث الثاني منه إلى أساسيات الصناعة النفطية، مراحلها المختلفة وأهميتها على مختلف الأصعدة الطاقوية، السياسية والإقتصادية، وأنهينا الفصل بإبراز أهم الأطراف المتداخلة في القطاع النفطي سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين، وقد توصلنا إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها نعمة لبعض الإقتصاديات ونقمة لإقتصاديات أخرى، وهذا حسب درجة الإستغلال وكيفية الإدارة.

2- الداء الهولندي من أبرز المظاهر التي تعاني منها الإقتصاديات التي تعتمد على موارد ناضبة، وتتجلى هذه المظاهر في إرتفاع العوائد الناجمة عن إكتشاف هذه الموارد وسوء إستغلالها، وإلى الآثار الوخيمة على القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة القطاعات الزراعية والصناعية متمثلة في تراجع أدائها وإنخفاض تنافسيتها في الأسواق الدولية.

3- عُرف النفط مند القدم وإستخدام في عدة مجالات ومع مرور الوقت زادت أهميته، حيث كان أداة ووسيلة في كثير من المواقف لتحقيق أهداف سياسية، إقتصادية وعسكرية.

4- عرفت صناعة النفط تطورات عبر مختلف مراحلها من مرحلة المنبع وصولا إلى مرحلة المصب، وتعد من أهم الصناعات الإستخراجية التحويلية، كما أن بلدان العالم قاطبة تولي إهتمام بالغ لهده الصناعة.

5- إستمرت سيطرة سبعة شركات نفطية عالمية على كافة مراحل الصناعة النفطية في العالم، حتى ظهور موجة التأميمات و بروز الشركات الوطنية في الدول المنتجة وبسط سيطرتها على إدارة الثروة النفطية.

6- المتبع لمسار صناعة النفط في العالم يلاحظ أنها تتأثر بتدخل مجموعة من الأطراف سواء كانوا منتجين (دول منظمة الأوبك وخارجها) أو مستهلكين (الوكالة الدولية للطاقة والدول المستهلكة)، هذا التدخل أدى إلى ضرورة تبني حوار بين الأطراف حول موضوعات السياسات الطاقوية، الطلب العالمي على النفط، مصادر الطاقة وإستخداماتها .....

الفصل الثاني/

النفط في أســـــــواقه الدولية:

التـــــــطورات التاريخية للأسعار، الإنعكاسات وآفاقه المستقبلية.

مقدمة الفصل الثاني:

المتتبع لمسار تسعير النفط يُلاحظ الإهتمام الكبير لموضوعه سواء من طرف الدول المنتجة أو المستهلكة على حد السواء، لما له من آثار عليها سواء تمثلت في الأضرار أو المكاسب التي تتحصل عليها هذه الدول في حالة الإرتفاع أو الهبوط، ليبقى عامل التسلح بالإستراتيجية المناسبة لمواجهة أي تقلبات في السوق حتمية لكل دولة، وتأتي في مقدمة هذه الإستراتيجيات التحول نحو مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة، وتقييم الإستثمارات الطويلة الأجل في مراحل الإنتاج، النقل، التكرير والتصدير.

إن تقديم دراسة صحيحة تتنبأ بمستقبل النفط كمصدر للطاقة سواء على المدى القريب أو البعيد، وكذا التطورات المصاحبة له في كميات النفط المنتجة المصدرة والمستهلكة وأسعاره الدولية أمر صعب المنال، ويعزى ذلك إلى كون هذا المورد الإستراتيجي مرتبط بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر في السوق العالمي وفي صناعة النفط.

تأسيسا لما ذكر آنفا جاء الفصل ليبرز أهم التطورات التاريخية التي شهدتها أنظمة تسعير النفط قبل وبعد إنشاء منظمة الأوبك، وإبراز أهم الأزمات التي عرفتها الأسواق النفطية، ثم نُعرج على دراسة إستشرافية لملامح السوق النفطية وحركة العرض والطلب المستقبلية في المديين البعيد والقريب، وتحليل موقع الطاقات البديلة التقليدية والمتجددة ضمن ميزان الطاقة العالمي، بالإعتماد على جملة من المصادر والتقارير الدولية المختصة في الشأن الطاقوي وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية ومحدداتها.**
- **المبحث الثاني: تطور مراحل تسعير النفط وإنعكاساتها على الإقتصاد والتجارة العالميين.**
- **المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية لعرض النفط والطلب عليه عالميا.**

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية ومحدداتها.

سوق النفط شأنه شأن باقي أسواق السلع، سواء كانت أولية أو تحويلية، وتختلف هذه السوق عن بقية الأسواق كونها تكتسي أهمية إستثنائية لأنها سوق لمورد ناضب ذو بعد سياسي، أي إنتاجه وتسويقه يخضع لمجموعة من العوامل، وهذا ما مكّن مجموعة الدول الغربية وبمساندة الشركات النفطية من السيطرة على مفاصل الصناعة النفطية وأسواقها.

في المطلب الموالي سنحاول التعريف بهذه السوق وفق العناصر التالية:

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.

يُجمع الملاحظون لتطورات السوق النفطية على أنها من أكثر الأسواق المثيرة للجدل والمحيطة بالغموض، ذلك أن فيها يتم تداول مورد من الصعب فهم عمليات تسعيره وإدراك متغيراته، وتحديد المتدخلين في توجيهه.

الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية.

تعرف السوق النفطية "**بأنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في الزمن أو السعر أو في الأسعار معلومة**"[1].

وتعرف أيضا "**بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة**[2] **وهو النفط بيعا وشراءا هذا السوق الذي يخضع لقانوني العرض والطلب إلى جانب تداخل مجموعة من العوامل الأخرى**".*

إذن إنطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تحديد العناصر الأساسية للسوق النفطية وهي:

- مكان التبادل.
- الباعة والمشترون للسلعة النفطية.
- السلعة محل التبادل سواء كانت نفط خام ومشتقاته.
- وجود سعر معلوم للسلعة.
- زمن معلوم لعملية التبادل.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] سارة حسين منيمة "**جغرافية الموارد والإنتاج**" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

* سيتم التفصيل في هذه العوامل لاحقا.

إن الإختلاف في عنصر واحد من هذه العناصر يترتب عليه إختلاف في طبيعة السوق، وهذا معلوم لدى السوق النفطية التي تعتبر من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا، بحيث يصعب رصدها وإقتفاء أثرها، ويمكن تقسيم الأسواق بصفة عامة وفقا لهذه الإختلاف إلى نوعين:[1]

أسواق المنافسة التامة والغير تامة، وهذه الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الإحتكار المطلق (pure Monopoly) والمنافسة الإحتكارية (monopolistic compétition) وإحتكار القلة (oligopoly)، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق بل إن السوق الأخيرة تشغل جزءا كبيرا في التحليل الإقتصادي[2]، حيث أن النفط الخام مع إختلاف درجات الكثافة، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط، وهذا الحال يجعل من السوق النفطية سوق إحتكار القلة[3]، أو ما يعرف أيضا بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج، حيث يسيطر في السوق عدد قليل من المشروعات على صناعة النفط، وبالتالي تُقسم هذه المشروعات السوق فيما بينها[4]، فينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الإعتبار عند تحديد سياسة الإنتاج أو السعر وجود سياسيات تنافسية، أي أن كل واحد منهم له القدرة على التأثير في السوق النفطية عن طريق زيادة أو خفض الإنتاج[5].

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.

توجد أهم الأسواق العالمية للنفط في كل من نيويورك، سوق لندن، سوق سنغافورة، سوق هونغ كونغ، سوق الخليج العربي وسوق روتردام، أما المنتجات المكررة مثل الغازولين والديزل، فتباع في جميع أنحاء العالم، وأشهر سوق لها هو سوق لندن.

ويمكن التمييز بين نوعين من الأسواق حسب المعاملات النفطية:

أولا: الأسواق الفورية للنفط.

وهذا السوق يرتكز على معيار الزمن وفيه يتم التبادل بشكل آني وفوري ومباشر لبعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، ولم يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط، ويتميز بعدم ثباته بسبب إرتباطه بمدى الإختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، وأشهر أسواقه سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، سوق سنغافورة، وسوق روتردام في أوروبا.

---

[1] بول ساموليون وآخرون **"الاقتصاد"** ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 2003، عمان، 2003، ص193.

[2] محمد راتول، معزوز لقمان **"إنعكاسات تقلبات أسعار الصرف، الدولار و الأورو، على أسعار النفط العالمية"** مجلة النفط والتنمية، المجلد الـ 37، العدد 139، الكويت، خريف2011، ص 82.

[3] علي لطفي **"الطاقة والتنمية في الدول العربية"** مرجع سبق ذكره، ص70.

[4] من البرادعي **"مذكرات في اقتصاديات البترول "** دون دار النشر، القاهرة، دون سنة نشر، ص89.

[5] نبيل مهدي الجنابي وآخرون **"العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك"** مجلة كلية الادارة والاقتصاد، القادسية، 2010، ص04.

ثانيا: الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة).

الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن، وقد عرفت منذ الثمانينات، حيث طرح أول عقد مستقبلي نفطي في سوق نيويورك سنة 1983، وتضمن هذه الأسواق البيع المستقبلي للنفط الخام والمنتجات النفطية ولآجال قريبة أو بعيدة، حيث تُتيح العقود المستقبلية للبائع والمشتري "الإحتراز" أو عقد بوليصة التأمين ضد مخاطر حدوث تقلبات لاحقة في الأسعار، إضافة إلى العقود النفطية الأساسية، يتاجر المستثمرون أيضا في عقود المنتجات النفطية ،كالبنزين وغيره[1]، وقد تزايد الإهتمام بهذا السوق لدى المستثمرين خلال السنوات الماضية، وهذا ما بعد تم إستخدام بعض السلع كأصول مالية، فشهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ كبير لهم (المستثمرين)، فمثلا عدد العقود المفتوحة في نهاية اليوم في العقود الآجلة للنفط الخام التي يجري تداولها في بورصة نيويورك (نايمكس) قد تضاعف من 700 ألف عقد سنة 2004 إلى ما يقارب 1.4 مليون عقد سنة 2008[2]، كما بلغ متوسط تداول العقود الآجلة في شهر أوت 2013 بسوق عمان 6384 عقدا في اليوم مقارنة بـ 3020 عقدا في اليوم في شهر أوت 2012 بإرتفاع قدره 110.78 %.

ويمكن أن نميز نوعين من الأسواق الآجلة:

1- الأسواق النفطية المادية الآجلة.

يتم عادة إبرام في هذه الأسواق عقود آجلة للتسليم في الشهر التالي، فيتفق المشتري على تسلم الشحنة بسعر معين، يوافق البائع على توفير الكمية المحددة من النفط في العقد وفي موقع معين، ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تسدد يوميا، بناءا على قيمتها الحالية في السوق ونجد أدنى للشراء هو 500ألف برميل[3]، وتوفير الشحنة يكون في أجل أدناه 15 يوم، ويتم التداول لبعض المنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود السيارات.

2- الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

ظهر هذا النوع من الأسواق مع بداية الأزمة النفطية 1973 في نيويورك، ويتم التعامل فيها بالسندات المالية وليس بشحنات النفط، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو شراء كمية محددة من النفط الخام أو المنتجات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات لهذا النوع من الأسواق، بورصة نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX).

[1] سوزان شنيدر "**الأسواق النفطية**" على الموقع: (إطلع عليه2014/06/25) http://www.journalismtraining.net

[2] سعد الله داود "**تشخيص المتغيرات في سوق النفط وآثارها على إستقرار الأسعار 2008 – 2009**" مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص 216.

[3] عبد الكريم ابراهيم قصي، مرجع سبق ذكره، ص133.

وينشط في هذا النوع من الأسواق المضاربون الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والإستفادة من التغيرات في الأسعار، والملاحظة أن تقلبات أسعار العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية، مما يدل أن التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام[1]، بالرغم من وجود آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات.

الفرع الثالث: أنظمة التسعير.

وفقا للمحددات الآتية لاحقا، يمكن القول أن تسعير برميل النفط يتبع متغيرين مهمين هما: السياسة الدولية وما يتبعها من حروب وتهديدات عسكرية، والمتغير الثاني فهو سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصات الدولية، ويمكن تلخيص نظام تسعير البرميل النفط كما يلي[2]:

1– تم إختيار مزيج بترول حقل برنت في بحر الشمال كخام قياس لمنتجات أوروبا وإفريقيا، وبترول غرب تكساس الوسيط كخام لقياس منتجات أمريكا الشمالية والجنوبية، وخام بترول دبي كخام قياس منتجات قارة آسيا.

2– يتم تسعير خامات القياس الثلاثة في البورصات العالمية في نيويورك، لندن وسنغافورة حسب العرض والطلب.

3– يتم تسعير بقية خامات البترول في العالم حسب الموقع الجغرافي ومدى إختلافها عن مواصفات خام القياس المعتمد.

4– تشمل المواصفات التي يقارن بها أي بترول في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق في كل من الكثافة حسب معيار معهد البترول الأمريكي ونسبة الكبريت ورقم المحتوى الحمضي الكلي.

وبالتالي فإن أي خام يتفوق على خام القياس في المواصفات يعطي سعرا أعلى من سعر خام القياس المدرج في البورصة والعكس صحيح، كما يجب الإشارة إلى أن علاقة أسعار النفط والتضخم علاقة طردية، كما أوضحها nick barisheff (2005) في ورقته البحثية الموسومة ب "the gold, oil and us dollar Relationship "، لذا يجب أن تكون الزيادة متناسبة مع نسبة التضخم العالمي، وأن لا تكون بشكل مفاجئ، حتى لا تهتز الإقتصاديات العالمية.

أما بالنسبة لمنظمة الأوبك فلها آلية للتسعير خاص بها –أشرنا إليها سابقا–وهي سلة خامات الأوبك وهي متوسط إثنا عشر خامات متعددة ومحددة من النفط، وفي الواقع فروق الأسعار السالفة الذكر ليست كبيرة، وبعضها يرتبط بالآخر.

أما بالنسبة لوكالة الطاقة الأمريكية فتستخدم السعر المتوسط لكل أنواع الزيوت الوارد إلى أمريكا(كسعر عالمي للنفط)، وفي حالة عدم وجود معلومات على الأسعار، يتم غالبا الإشارة إلى سعر برميل خام برنت المستخرج من بحر الشمال والمباع في بورصة النفط بلندن.

[1] IEF **"progress report on the outcome of the Jeddah energy meeting"** 2008, p21.

[2] ساعد ناصر جاسم العواد **"نظرة تحليلية للأهمية الإقتصادية للبترول والغاز"** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى" البترول والطاقة، هموم عالم وإهتمامات أمة" مرجع سبق ذكره، ص03.

المطلب الثاني: محددات أسواق النفط الدولية.

إن ثمن أي سلعة في السوق يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنتجين لها، غير أنه في السوق النفطية يتعدى عامل الطلب والعرض إلى عوامل أخرى، حيث تأكد المعطيات أن الأسواق النفطية قد خضعت ولفترات زمنية لمجموعة من العوامل والمحددات، حيث نلاحظ مثلا أنه في سنة 1986 قد إنخفضت أسعار النفط دون أن يكون لمستوى الطلب أثر على ذلك، وكذلك العرض النفطي لم يزداد حتى ترتفع الأسعار النفطية بعد أن سجلت إنخفاضا في ديسمبر 1998.

هذا الوضع يقودنا إلى الحديث عن وجود محددات رئيسية في السوق النفطية تؤثر في جانبي الطلب والعرض النفطي، تتفاعل بينها لتوجيه الأسعار صعودا ونزولا.

الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط.

أولا: مفهومه.

يعرف الطلب على النفط على أنه الحاجة إلى الإشباع في جانبها الكمي والنوعي للنفط سواء كان خام أو منتجات نفطية، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، ويستعمل إما لأغراض إستهلاكية كالبنزين أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية التي تعتبر من مدخلات الصناعة البتروكيماوية.

إن الطلب على النفط على المدى الطويل يعتبرا مرنا، لأنه يمكن التوجه إلى مصادر الطاقة البديلة في الأجل الطويل، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقة البديلة، ووضعها في موضع الإستغلال الإقتصادي مكلفة وتحتاج إلى وقت[1]، أما على المدى القصير فيكاد يكون معدوما لأن أي زيادة في السعر لا تأثر على التغير في الطلب في الفترة القصيرة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط.

يتأثر الطلب على النفط بمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي[2]:

1- معدلات النمو الإقتصادي: فهي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة بشكل عام وعلى النفط بوجه الخصوص، فقد إنتقلت نسبة النمو العالمي من 4.7 % سنة 2000 إلى 5.2% سنة 2010، لينخفض إلى 3.2% سنة 2012 ثم 3.3%سنة 2014، وصاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط لينتقل من 75.7 مليون برميل/يرمي سنة 2000 إلى 82.2 مليون برميل/يومي سنة2004 ثم إلى 87.3 مليون برميل/يومي سنة2010، ويسجل طلب قدره 91.3 مليون

[1]Jean-Pierre olsem « **l'énergie dans le monde stratégies face à la crise** » 2 eme édition, HATIER, Paris, 1984, p52.

[2]من إعداد الطالب بناءا على :-ماجد المنيف " **التطورات الحالية والمستقبلية في أسواق النفط العالمية**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الـ 21 لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأوبك، الكويت، مارس 2012، ص186.

-مصطفى قارة "**دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بأسعار النفط العالمية**" منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 03.

برميل/يومي سنة2014، إلى أنه أحيانا يسجل علاقة عكسية في بعض السنوات، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى سياسات ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول الصناعية.

2- أسعار النفط: يعتبر من العوامل الأساسية في التأثير على الطلب على النفط، إذ هناك علاقة عكسية بين مستوى سعر السلعة والطلب عليها.

3- أسعار بدائل النفط: كلما عرفت أسعار النفط إرتفاعا، تلجأ الدول الاستهلاكية لتقليص إستهلاكها منه وتعويضه ببدائل أخرى على رأسها الغاز الطبيعي والفحم، وفي حالة إرتفاع أسعار هذه الأخيرة وبالتالي ضعف قوتها التنافسية إتجاه النفط فإن الطلب على النفط يرتفع.

4- النمو السكاني: لا يعتبر عاملا أساسيا بل نسبي، حيث كلما كان عدد السكان متزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع الطلب على النفط لأغراض إستهلاكية وإنتاجية وزاد التوجه نحو الحياة الإقتصادية.

الفرع الثاني: العرض العالمي من النفط.

أولا: مفهومه: يقصد به الكميات المتاحة من النفط من نوع واحد أو أنواع مختلفة والمعروضة بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعلاقة عكسية بين مستوى الكمية المعروضة وسعر السلعة، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودا، وكذلك يصعب على العرض النفطي مواكبة التغير في الأسعار وذلك راجع إلى[1]:

- العقبات الفنية المتعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعلية.
- العقبات الإقتصادية المتعلقة بضمان الزيادة في الإستثمارات، هذه الزيادة تتطلب إمكانيات مالية ومادية.
- محاولة الإبقاء على إستقرار أسعار النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

من ناحية التوزيع الجغرافي يرتكز العرض النفطي لدى الدول النامية، خاصة دول الشرق الأوسط ودول منظمة الأوبك-كما رأينا ذلك سابقا- والدول الخارج المنظمة في مقدمتها روسيا، النرويج والو م أ.

ثانيا: العوامل المؤثرة في العرض النفطي.

يتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل منها:

1- مقدار الطلب على النفط.

من فكرة الطلب يخلق العرض، يعتبر الطلب من أهم العوامل الرئيسية المفسرة للعرض النفطي، وعلاقتهما علاقة طردية، إذْ كلما كان الطلب على النفط كبيرا ومتزايدا يدفع بصاحب السلعة النفطية بزيادة معروضه النفطي، وإذا حدث العكس يضطر هذا الأخير لسحب وتقليص الكمية المعروضة منه.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص115.

2- التطورات في التكنولوجيا: عرفت الصناعة النفطية خاصة مع تزايد أهمية النفط، تقدما هائلا في مجال إستعمال التكنولوجيا لعمليات البحث، الإكتشاف وإنتاج النفط، ومنها تقنيات التصوير تحت الأرض، المياه العميقة، وتصميم منصات الحفر وصيانة وإستكمال الآبار، كما ساهمت التكنولوجيا في رفع قدرات الصناعة النفطية، عن طريق الزيادة في معدلات الإنتاج وخفض التكاليف وتقليل المخاطر، وساهمت أيضا في اكتشاف الحقول الجديدة[1].

3- أسعار النفط الخام: أي زيادة في العرض النفطي قد يسبب فائض وبالتالي إنخفاض في مستوى الأسعار، كما أن الإرتفاع المستمر في أسعار النفط يعمل على تشجيع طرح كميات أخرى من المعروض النفطي.

4- مصادر النفط البديلة وأسعارها: المصادر البديلة على غرار الفحم الحجري والغاز وغيرهما، ومقدار توفرها من حيث الكمية والنوع والأسعار، له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية، فالتوجه نحو الطلب على هذه المصادر يعمل على خفض أسعار السلعة النفطية، وبالتالي يتأثر بالعرض في هذه الحالة، إذْ تعمل الدول العارضة للنفط على خفض الكمية المعروضة منه.

5- تكلفة الانتاج وتأهيل القوى العاملة: تعتبر تكلفة الإنتاج ومدى تأهل اليد العاملة من أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي، حيث إرتفاع التكاليف يؤدي إلى نزوح الإستثمارات عن مشاريع إنتاج النفط، خاصة إذا كان هناك عوامل غير مشجعة للإستثمار كإنخفاض الأسعار وإرتفاع المخاطرة وتزايد حالات عدم اليقين، فالعلاقة عكسية حيث كلما قلّت التكاليف المصاحبة لعملية الإكتشاف والإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط.

6- الإستقرار الجيو-سياسي في الدول المنتجة: عامل مهم في العرض النفطي، خاصة الأوضاع السياسية الغير مستقرة في كل من الشرق الأوسط (الحرب على العراق، الحصار على إيران) ومنطقة شمال افريقيا (الوضع المتدهور في ليبيا) جعلت العرض النفطي يعرف تذبذبا عاليا يميل إلى الإنخفاض.

الفرع الثالث: عامل المضاربة.

أصبحت عملية المضاربة فاعلا مهما في السوق النفطية، فالمضاربون إما شركات أو مصارف ومؤسسات مالية وحتى أفراد، وتحولوا مع الوقت إلى **"عناصر مؤثرة في محاولات تغيير المعادلة الأسواق النفطية لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية تكون ضمن أهداف إقرار النظام العالمي الجديد"**[2]، فالمضاربة جعلت السوق ملاذا آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق مما يؤدي إلى إرتفاع سعر البرميل، فالمصارف الإستثمارية الأمريكية بدأت مؤخرا تبيع وتشتري حقول نفطية بأكملها*.

إذن يسعى المضاربون لتحقيق أرباح سريعة عن طريق صناعة المخازن وترويجها لتأثير على أسعار النفط إما هبوطا أو صعودا مما يزيد أحيانا من الضبابية في سوق النفط.

---

[1] الطاهر زيتوني" **الأفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الأعضاء..**" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال 38، العدد 142، الكويت، 2012، ص22.

[2] كوثر عباس الربيعي "**التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**" مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد تموز، بيروت، 2008، ص06.

* فمثلا بنك دويتشه الألماني مع بنك مورجان ستانلي الأمريكي قام بشراء نحو 36 مليون برميل نفط من بحر الشمال في الفترة 2007-2010، ويمتلك بنك ستانلي الأمريكي 10 مليون برميل نفط يتدخل بها في السوق الامريكي في أية لحظة يراها مناسبة.

الفرع الرابع: المخزون الإستراتيجي.

المخزونات النفطية هي إما مخزونات صناعية لشركات وإما مخزونات للحكومات لسد الإحتياجات من الإستهلاك المحلي، وقد تكوّنت مخزونات إستراتيجية للدول الصناعية لإستغلالها في حالة الطوارئ أو نقص الإمدادات أو الإرتفاع في الأسعار.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المخزّنين والأكثر تأثيرا في السوق النفطية، حيث يشكل التغير في مخزونها مؤشرا هاما للصناعة النفطية ولأسواق النفط، وتجاوزت مسألة إنشاء المخازن على أراضيها إلى إقامة ما يسمى مخزون النفط الخام على متن الناقلات أو "المخزونات العائمة"، وتقاس كفاية المخزون إما بمستوى الكمية المخزّنة من النفط في الشهر أو الأسبوع أو الربع السنوي، مقارنة بمتوسط السنوات السابقة ويمكن أن يقاس بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات البترولية (بالأيام).

وفي قراءة لتقرير الأمين العام لمنظمة الأوباك الـ 41 الصادر في سنة 2015، أشار إلى إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) بـ 8040 مليون برميل في نهاية الربع الأخير من سنة 2014، مسجلا إرتفاعا قدره 2.5 % مقارنة بالربع الأخير من السنة السابقة (2013)، أما المخزون على متن الناقلات بلغ 1037 مليون برميل في نهاية 2014، وتملك الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 631 مليون برميل عند نهاية 2014 من المخزون الإستراتيجي، وتملك مجموعة الدول الصناعية ما قيمته 2713 مليون برميل من المخزون التجاري في نهاية 2014.

الفرع الخامس: عوامل أخرى

إلى جانب العوامل السالفة الذكر هناك عوامل أخرى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مجريات السوق النفطية نذكر منها:

1- الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث كلما كانت المنافذ قريبة من نقاط الإستلام كانت أجور الشحن منخفضة مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار[1].

2- المناخ والتغيرات الموسمية: هذا العامل مؤثر في السوق النفطية على المدى القصير، حيث أن إختلاف الفصول في السنة وإختلاف درجات الحرارة بين الشتاء والصيف لها تأثير قليل على أسعار النفط، حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 25 مليون برميل يوميا في فصل الشتاء[2]، مما يعمل على رفع الأسعار، كما أن الكوارث والأعاصير الغير متوقعة تعمل على تدمير طاقات الإنتاج النفطية والغازية ومنشآت التكرير كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مع إعصار كاترينا وإعصار ريتا وإعصار تسونامي في آسيا، وما يزيد من تعقيد الأمر هو أن تكاليف إنشاء المصافي مرتفعة الثمن وتخضع التراخيص لإشتراطات بيئية صارمة، كما تواجه الحكومة الأمريكية صعوبة في إستخراج النفط في منطقة الآسكا بإعتبارها محمية طبيعية[3].

---

[1] وليد نزهت **"نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها عل سياسة الدول"** المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق، جامعة بغداد، 20-2011/12/22، ص07.

[2] ضياء مجيد الموسوي **"ثروة أسعار النفط"** د.م.ج، الجزائر، 2005، ص24.

[3] كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثاني: تطور مراحل تسعير النفط وإنعكاساتها على الإقتصاد والتجارة العالميين.

منذ إكتشاف النفط إلى يومنا، إحتلت دراسة أسعار النفط الخام الصدارة في المؤتمرات والمحافل الدولية ووسائل الإعلام المعروفة، وتعود أهمية دراسة الأسعار النفطية إلى التغيرات المستمرة التي تشهدها هذه الأسعار عالميا والتي توحي بعدم الإستقرار الذي يشهده سوق النفط.

تاريخياً، مر تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية بمراحل وتطورات مختلفة، وذلك إستجابة للتغيرات الجذرية في إتجاهات الهيكلة الإقتصادية والسياسية من جهة ومن جهة أخرى إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية التي تتحكم فيه والتي بدّلت بشكل جذري هيكلة سوق النفط، مما جعلت أسعاره تكتسي مميزات على مر العقود الماضية. وبالتالي فإنه من الصعب بمكان التوصل إلى فهم كامل لنظام التسعير الحالي بمعزل عن أنظمة التسعير السابقة.

وبضوء الأهمية الكبيرة لموضوع تسعير النفط، رأى الباحث تخصيص هذا الجزء للوقوف على التطورات التاريخية لتسعير النفط قبل إنشاء المنظمة وبعدها، كون أن المنظمة لعبت دور أساسي في إجراء تغييرات على أنظمة التسعير آنذاك، وعملت على تنظيم السوق بشكل مباشر، ثم إلقاء الضوء على تأثير أسعار النفط على الإقتصاديات العالمية، وكذا موقعه في التجارة العالمية.

المطلب الأول: التطورات التاريخية لأسعار النفط قبل تأسيس منظمة الأوبك.

سوف نتطرق إلى هذا الموضوع وفق الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الأسعار النفطية.

أولا: مفهوم سعر النفط.

يعرف السعر البترولي على أنه **"تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة، وهذه القيمة تتأثر بعدة عوامل إقتصادية، إجتماعية، سياسية ومناخية"**[1] من هذا التعريف يمكن تباين المركبات التي تدخل في عملية تسعير البترول.

- السعر المعين لعرض البترول.
- طبيعة السوق النفطية.
- السعر المعين لطلب على البترول.
- درجة الثقة أو الخطر بين البائعين والمشترين.

ثانيا: أنواع الأسعار النفطية.

لأهمية هذا المورد الناضب، فقد وجد له أسعار عديدة في الأسواق النفطية، كل سعر يختلف عن الآخر هذا الإختلاف يبين أن

[1]Antoine A **« pétrole ; marché et stratégie économique »** édition économica, 1987, p 16.

أسعار النفط لم تخضع لوتيرة ثابتة، بل تخضع لما تقتضيه مصالح أطراف السوق، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية مع مراعاة تاريخ ظهورها وتطورها[1].

1- السعر المعلن: **(posted prices)** هو السعر الذي يتم إعلانه وتحديده من قبل العارض سواء كان فرادى أو شركات نفطية، وظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية – موطن الصناعة البترولية الحديثة – سنة 1880، حيث تولت الشركات البترولية مهمة إعلانه عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها البترول من المنتجين، غير أن عملية الإعلان هذه إنتقلت من الآبار إلى موانئ التصدير نتيجة تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

2- السعر المتحقق:(Realized Price) وهو السعر المعبر عن قيمة السلعة النفطية في زمن معلوم، والمتفق عليه من بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، وهذا السعر يقوم بين الشركات النفطية المستقلة عن الشركات الإحتكارية التي عجزت عن كسر الإحتكار المفروض من قبل هذه الأخيرة، وظهر في فترة الخمسينات من القرن الـ 20 وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ، وهو يقل عن السعر المعلن نتيجة المنافسة الشديدة.

3- سعر الإشارة أو المعدل:(**R**eferance Price)هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي ظهر في فترة الستينات، يزيد عن السعر الحقيقي ويقل عن السعر المعلن، ويتم إحتسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.

4- سعر الكلفة الضريبية Tax cost Price:هذا السعر مركب من كلفة إنتاج الوحدة النفطية مضاف إليها ضرائب ورسوم مختلفة أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات للحصول على وحدات معبئة من برميل أو طن من النفط الخام.

5- السعر الفوري Spot Price:ظهر هذا النوع من الأسعار بظهور الأسواق الحرة في أواخر السبعينات وعقد الثمانينات من القرن الـ 20، ويعبر عن قيمة السلعة البترولية في السوق الحرة بصورة فورية وآنية، كما أن السعر الفوري ليس مستقرا بسبب إرتباطه بمقدار الإختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب على النفط. ففي سنة 1974 م بلغت المعاملات في السوق الفورية نسبة 20 % من المبادلات التجارية البترولية ووصلت 50 % في سنة 1985 م[2]، أما اليوم تحتل السوق الفورية ما يقارب 50 إلى 70 % من مجموع المعاملات الدولية للنفط الخام.

6- السعر الرسمي Official Price:وهو السعر الذي تحدده جهة رسمية (حكومية، منظمة....) ويعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة، ظهر هذا النوع على أسعار منظمة الأوبك بعد تأسيسها حيث إعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلفة لخامات الدول الأعضاء وأعلنتها رسميا.

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع:-محمد أحمد الدوري "**مباديء إقتصاد النفط**" مرجع سبق ذكره، ص ص359-361.

-نبيل بوفليح، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] ضياء مجيد الموسوي " **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986– 1989**" دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 24.

الفرع الثاني: مراحل تطور الأسعار النفطية.

ظهرت عدة مراحل في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية، وتتمثل هذه المراحل في:

أولا: مرحلة الأسعار المعلنة.

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندار أويل نيو جسيري الأميركية في سنة 1880 حيث كانت السوق النفطي تمتاز بوجود إحتكار أمريكي للصناعة النفطية، كما أن هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ سنة 1873 ،وهذا ما جعل الشركة المذكورة في وضع تستطيع فيه إملاء أسعارها على المنتجين من خلال إعلان الأسعار التي تفرض عليهم دفعها لشراء النفط عند فوهة البئر.[1]

وبعد أن تم تصفية أعمال شركة ستاندرد أويل سنة 1911 بقرار من القضاء الأمريكي، لإعتبارات لها علاقة بحريّة التجارة ومنع الإحتكارات وفقاً للقوانين الأمريكية ضد الإحتكار، تحولت السوق إلى حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام، بمعنى أخر فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من سوق إحتكار النفط.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت السلعة النفطية تتخذ دورا مباشرا وإستراتيجيا بتحريك وقائع الصراعات العالمية وبنود الأجندة، برزت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية وأحد المعايير الأساسية في رسم الخرائط السياسية والإقتصادية.[2]

حيث إتسمت فترة بعد الحرب العالمية الأولى بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى على صناعة النفط في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصا كأكبر تنظيم إحتكاري كارتل، حيث تم تقاسم معظم إنتاج منطقة الشرق الأوسط فيما بينها وفق إتفاقية " أكناكري 1928"* التي تهدف أساسا إلى:[3]

1- تحديد الأسس العامة الحاكمة لحصص هذه الشركات في السوق العالمي للنفط ماعدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الإتفاق على المبادئ العامة لعملية تسعير النفط في السوق العالمي، وتحديد نسب الإختلافات السعرية بين هذه الشركات مما يؤدي في النهاية إلى التقليل من حدوث منافسات سعرية بين الشركات.

3- تقوية أواصر التعاون بين هذه الشركات إلى أكبر قدر يمكن معه تحقيق سيطرتها على السوق العالمي للنفط، وعلى مصادر إنتاجه في مختلف جهات العالم مثل نظام الإمتيازات الذي منح لهذه الشركات الحق في السيادة الكاملة على مصادر إنتاج النفط في الدول المنتجة له، مقابل منح مالية وإيجار مطلق خلال فترة التنقيب، وربع أو حصة في الأرباح عند بدئ عمليات الإستخراج.

---

[1] فوزي القريش **"التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973"** مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة الرابعة، عدد 03، ديسمبر 1978، ص25.

[2] عقيل محسن العنزي " **رحلة أسعار النفط التاريخية"** جريدة الرياض الاقتصادية، العدد 14364، أكتوبر 2007، ص 06

* جاء تشكيل هذه الكارتل النفطي العالمي، في مؤتمر عقد في قلعة " أكناكري" باسكتلندا، أين تم الإتفاق على مجال تسعير النفط(أنظر الفصل السابق).

[3] فرهان محمد علي الأدهن" **إقتصاديات الطاقة والبترول** " مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000، ص 165.

عموما ومنذ بدء عملية الإنتاج ولغاية نهاية الحرب العالمية الأولى، إستقرت أسعار النفط عند مستوى 03 دولار كحد أقصى وحتى خلال فترة النزاعات العالمية فإنه لم يطرأ تطوّرا كبيرا عليها، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (02–01): تطورات الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام للفترة 1860* – 1920 ،دولار / برميل

السنوات	1860	1865	1880	1890	1895	1899	1900	1905	1910	1915
السعر المعلن	9.59	6.59	0.95	0.87	1.36	1.29	1.19	0.62	0.61	0.64

المصدر: نواف العربي" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**" ط 1، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص74.

ثانيا: التسعير وفق نظام نقطة الأساس الأحادية.

وإبتداءا من سنة 1936 أصبحت للأسعار المعلنة للبترول نقطة أساس وحيدة هي نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك أو ما يسمى بخليج زائد Golf plus بسعر مُعلن للبرميل قدره1.09دولار للبرميل، حيث وفق هذا النظام كانت النفوط المنتجة في الشرق الأوسط تُسعر كما لو كانت منتجة في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية مضافا إليها كلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد[1]، وقد أطلق عليه أيضا "**معالجة خليج المكسيك زائد**" «Gulf of mexico plus formula » مما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من نفط الولايات المتحدة الأمريكية وضعيفا أمام المنافسة.

ويمكن توضيح هذه الفكرة على أساس مساواة أسعار النفط الخام عالميا في موانئ التسليم (CIF) من خلال العلاقة التالية:[2]

$$\mathbf{PV= C_2+P_m= P_{GM}+C_1}.$$

- P_{GM}: تمثل سعر النفط من خليج المكسيك** FOB بإعتباره مركز التصدير.
- C_1: تمثل تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.
- P_m: سعر البترول في منطقة الشرق الأوسط تسليم ظهر الناقلة بإعتباره مصدراFOB .
- C_2: تكلفة النقل من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.
- PV: سعر البترول تسليم ميناء وصول الدولة المستوردةCIF .

يجدر الإشارة إلى نظام التسعير هذا كان ضمن ما تم الإنفاق عليها ضمن إتفاقية أكناكري 1928.

* تعتبر سنة 1860 كأول سنة ظهر فيها سعر النفط على نطاق تجاري وذلك في ولاية بنسلفانيا.

[1] علي رجب " **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية** " مجلة النفط والتعاون العربي المجلد الـ 38، العدد 141، منطقة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت ، ربيع 2012، ص14.

[2] MOHAMED EL HOCINE BENISSAD, op. cit, p13.

** أُختير خليج المكسيك كسعر تأشيري لأنه كان المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر كبير.

وفي كل الأحوال ترجع هيمنة نظام **"خليج المكسيك زائد"** إلى الدور الرئيسي الذي كانت تلعبه صناعة النفط الأمريكية على المستوى العالمي، وتلبيتها للجزء الأكبر من الطلب العالمي على النفط في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى إعتبار خليج المكسيك المكان الوحيد في العالم الذي بإمكان مستوردي النفط اللجوء إليه للحصول على شحنات نفط فورية من السوق المفتوحة لتلبية إحتياجاتهم، وكانت من مصلحة مصدري النفط الأمريكية أن تكون الأسعار العالمية منسجمة مع أسعار السوق المحلية للنفط الخام والتي ترتبط بشكل أو بآخر بتكاليف الإنتاج الحيوية في السوق الأمريكية.

لقد حقق نظام "خليج المكسيك زائد" غرضه الأساسي والذي تجلى واضحا في إستمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط، وكذا في الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون تأثيره على الصادرات الغربية، مثلما جنت الشركات أرباحا طائلة جراء تصديرها للنفط الخام الرخيص الكلفة إلى أسواق قريبة من مركزه الإنتاجي، والحصول على نفقات الشحن إلى جانب الفروق بين أسعار النفط الأمريكي والنفط العربي الخام.[1]

جدول رقم (02–02): تطور الأسعار المعلنة للنفط خلال الفترة (1936 – 1945)/و: دولار/البرميل

السنوات	1935	1936	1976	1938	1939	1940	1941	1942	1944	1945
السعر المعلن	0.97	1.09	1.18	1.13	1.02	1.02	1.14	1.10	1.20	1.21

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ثالثا: نقطة نظام الأسعار المزدوجة(ميناء نابولي بإيطاليا).

بدأ النظام السابق بفقد أهميته خلال الحرب العالمية الثانية، فبسبب العمليات العسكرية، إنقطعت الإمدادات الأمريكية من النفط إلى الشرق الأوسط، وافقت الشركات النفطية على إمداد أساطيل وجيوش الحكومتين الأمريكية والبريطانية بالنفط، إلا أن بريطانيا إعترضت على نظام التسعير المطبق Gulf plus مطالبة بأن يكون سعر النفط الخام المسلّم في منطقة معينة مساويا للسعر المعلن في الخليج العربي زائد تكاليف النقل الحقيقية من الخليج العربي إلى نقطة التسليم،[2] وهكذا أصبحت للأسعار المعلنة سنة 1945 نقطة أساس جديدة في الخليج العربي (الخليج العربي زائد) لتسعيرة نفوط الشرق الأوسط، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة بحدود مقاربة ومساوية للأسعار في خليج المكسيك على أساس فوب (FOB) مع إضافة أجور الشحن الحقيقية وذلك لغاية سنة 1946، وإزالة ظاهرة السيطرة على الأسعار من قبل الإدارة الأمريكية وبالتالي إرتفاعها في السوق الأمريكية، وأُعتبر ميناء نابولي نقطة تعادل عندها الأسعار الآتية من خليج المكسيك والخليج العربي من منطلق تساوي المنافسين بين هاتين المنطقتين وميناء نابولي.

[1] نور الدين هرمون وآخرون " **تغيرات أسعار النفط وعوائده**" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد 29، العدد 01 / 2007، ص 83.

[2] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ولقد برز سعر النفط العربي الخفيف منذ سنة1945 في ميناء رأس التنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي معلن في السوق النفطية العالمية، حيث إبتدأ بمستوى 1.05 دولار للبرميل وكان مقاربا لأسعار خليج المكسيك، وهذه الطريقة في التسعيرة ساهمت كثيرا في زيادة القدرة التنافسية لنفوط منطقة الشرق الأوسط والتحفيز على زيادة إنتاجه، فقد أصبحت تكاليف نقله إلى مناطق عديدة في العالم أقل من تكاليف نقل البترول الأمريكي إلى ذات المناطق.

رابعا: التسعير على أساس تساوي الأسعار في ميناء ساوثمبتون في إنجلترا.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت البلدان الأوروبية بإعادة بناء إقتصادياتها من خلال تطبيق مشروع مارشال، في ذات الوقت أخذت صادرات الشرق الأوسط النفطية تزداد أهميتها في مقابل فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لأهميتها كدولة رئيسية مصدرة للنفط إلى بلدان العالم، حيث إنخفضت نسبة صادرات النفط الأمريكية إلى العالم الخارجي من 530 ألف برميل/يومي سنة 1938 لتصل إلى 420 ألف برميل/يومي في سنة1951، وتزايدت صادرات نفط الشرق الأوسط من 270 ألف برميل/ يومي إلى 1.78 مليون برميل يومي خلال ذات الفترة[1]، فمكان من إدارة الولايات المتحدة الأمريكية سنة1949 سوى الضغط على الشركات البترولية بتمويل نقطة تعادل أسعار البترول وربطه بأسعار البترول الفنزويلي على أساس تسليم نيويورك والذي أدى إلى تخفيض سعر نفط الشرق الأوسط بحيث وصل إلى 1.75 دولار للبرميل، حيث تم تسعير بترول الشرق الأوسط وكأنه مصدّر كله إلى نيويورك، ومعناه أن سعر بترول الشرق الأوسط قد يحمل أجورا إضافية من لندن* إلى نيويورك مع العلم أن صادرات النفط من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تمثل سوى جزءا صغيرا من مجمل صادرات الشرق الأوسط[2]، لذلك حل ميناء لندن محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار نفط المكسيك مع نفط الشرق الأوسط.

وقد أدت التطورات اللاحقة في تسعير النفط إلى إنخفاض الأسعار المعلنة في الشرق الأوسط وبفرق كبير عن الأسعار المعلنة في الولايات المتحدة الأمريكية كما أن تكلفة نقل البترول العربي أكثر إرتفاعا من تكلفة نقل البترول الأمريكي الأمر الذي يعني إنخفاض أسعار البترول، وهذا ما يوضحه الجدول المبين أدنه.

جدول رقم (02–03): تطور أسعار النفط الخام في الشرق الأوسط وخليج المكسيك (1944 – 1960) /دولار/ للبرميل.

السنوات	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1952	1953	1957	1959	1960
في الخليج العربي	1.05	1.20	2.22	2.03	1.75	1.75	1.75	1.97	2.12	1.94	1.84
في خليج المكسيك	1.05	1.50	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	3.00	3.25	3.14	3.14

المصدر : -AL Salman H A **« the economics of middle eastrern oil »** édition Baghdâd, 1966 , p 06.

-علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص15.

[1] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

*حل ميناء ساوتمبتون Port southampton محل ميناء نابولي الايطالي كنقطة تعادل بين أسعار البترول الخليج المكسيكي مع أسعار بترول الشرق الأوسط عام 1947.

[2] خالد بن منصور العقيل ، مرجع سبق ذكره، ص20.

إلا أنه وقبل سنة 1950 كانت العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول النفطية تحتسب بطريقة لا علاقة لها بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط ولا تأخذ بعين الإعتبار الأرباح التي تحققها الشركات النفطية إتجاه ما تنتجه من النفط، وقد تغيرت هذه الصورة بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بين الحكومات وهذه الشركات (50 – 50) كمحاولة لإحتواء الآثار الراديكالية التي ولدها قرار تأميم النفط الإيراني في 1951[1]، حيث فيما بين سنتي1950 و1953 تم إبرام إتفاقية بين الدول النفطية والشركات المنتجة وذلك لإحتساب عوائد هذه الدول على إقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة وذلك في ضوء الأسعار المعلنة فقط[2]، وبالرغم من الزيادة في أسعار نفوط الشرق الأوسط خلال هذه الفترة*، عادت الشركات النفطية وأجرت تخفيضات في أسعار نفوط الشرق الأوسط خلال الفترة 1958و 1960 ، وهكذا مع نهاية 1960 كانت الأسعار المعلنة في الخليج تعادل حوالي 58 % من أسعار النفوط الأمريكية في خليج المكسيك بعد أن كانت متقاربة حيث أدت إلى إنفصال تدريجي بين الأسعار المعلنة في الخليجين إستمرت فترة من الزمن، وقد دخلت بذلك مرحلة جديدة في العلاقات بين الشركات النفطية والحكومات خاصة بعد عمليات التأميم وإنشاء الأوبك، أخذت فيها الحكومات زمام الإشراف على نشاط الشركات في مجال التشغيل، الإنتاج وتحديد حجم الكميات المصدرة ومستوى الأسعار المعلنة.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط بعد تأسيس منظمة الأوبك.

بعد تأسيس منظمة الأوبك، وأخذها لزمام الأمور تعاظم دورها في السيطرة على الأسعار (راجع المبحث الثالث من الفصل الأول)، من خلال التفاوض لزيادتها سنة 1971، كما أن التطورات الأخرى التي حصلت خلال تلك الفترة ومنها تأميم البترول في الجزائر 1971، والتأميم في العراق 1972، والمفاوضات الخاصة بإتفاقيات المشاركة Participation ساهمت في دخول حكومات دول المنظمة شريكاً في إمتلاك أصول الشركات العاملة في أراضيها والتي بدأت بشكل تدريجي منذ سنة1973، وبدأت سيطرة هذه الشركات على الإمدادات النفطية الفائضة المحتملة في السوق العالمي بالتآكل.

في هذا المطلب من البحث سوف نقف عند أهم الأزمات السعرية التي عرفتها الأسواق النفطية منذ الطفرة النفطية 1973إلى يومنا هذا.

مفهوم الطفرة النفطية: ونعني بها تلك القفزات المفاجئة والغير متوقعة في أسعار النفط تبدأ بشكل مباشر في الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وهي ديناميكية ضد الكبت الممارس من قبل شركات النفط الكبرى ومارسته الوكالة الدولية للطاقة فيما بعد[3]، وخاصة خلال السبعينات وعرف العالم مجموعة من الطفرات والطفرات العكسية.

ولكن ما يميز هذه الطفرات أن سعر النفط قبل كل طفرة لم يكن يؤشر على حجم الندرة النسبية في النفط لا على المدى القريب أو المتوسط، وبالإضافة إلى ذلك فإن السعر لم يكن يرتبط إرتباطا قويًا بالتكاليف الحدية لإنتاج النفط من مصادر جديدة

[1] عبد الأمير الأنباري " **إتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الأوسط**" أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء 03، منطقة الأوبك، الكويت، 1977، ص 20.

[2] محمد أزهر السماك وآخرون "**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**" ط01، منشورات جامعة الموصل، 80/79، ص 232.

*من بين أسباب الزيادة، غلق قناة السويس عام 1956 عقب العدوان الثلاثي على مصر، مما أثر على الإمدادات العربية من النفط المصدرة آنذاك.

[3] محمد خميس "**تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جامعة ورقلة، جانفي 2012، ص 300.

تستوجب تطويرها من أجل مواجهة الطلب العالمي، ولذلك فقد أدى الكبت وخاصة السياسي والإداري الممارس على أسعار النفط إلى فقدان العديد من شركات النفط والدول المنتجة الحوافز والدوافع نحو تطوير مصادر جديدة للإستجابة للطلب العالمي المتزايد.[1]

الفرع الأول: الطفرة النفطية 1973.

بدأت في 15 أكتوبر 1973، وهذا بعد إجتماع أعضاء منظمة الأوبك، حيث قررت الدول خاصة العربية قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الغربية، في خطوة منها لإجبار إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، أين إتفق الأعضاء على إستخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع سعره، خاصة بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العالمية في وقت سابق من ذات الشهر.

وهكذا قفزت الأسعار إلى 11.65 د/ب بداية من سنة 1974 بإرتفاع أربع أضعاف عما كانت عليه، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 05 % شهريا ابتداءا من ديسمبر 1973، وزيادة الضريبة على الأرباح الشركات من 55 % إلى 85 % (معدل الأتاوة 30 %)،كما تلت هذه القرارات مجموعة من القرارات الأخرى برفع نسبة تملك الشركات الوطنية إلى 60 % والتمسك الكامل لكافة المنشآت البترولية القائمة على أراضي الدول النامية[2]، ونظرا لإستمرار الحظر العربي ونتيجة لفاعلية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط ومواصلة إرتفاعها طيلة عقد السبعينات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (02–04) : تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1973 – 1979): دولار / برميل.

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الإسمي	3.05	11.65	11.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السعر الحقيقي	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source: OPEC, annual statistical bulletin, 2007, p 17.

لم تكن أسعار النفط التي أعلنتها أوبك منذ بداية سنة 1974 عفوية بالكامل وإنما أسندت إلى بعض الإعتبارات ومنها:[3]

1– مقارنة أسعار النفط بأسعار مصادر الطاقة الأخرى، حيث لوحظ أن مستويات أسعار النفط كانت منخفضة مقارنة بباقي مصادر الطاقة البديلة خاصة الفحم، حيث بعد تلك الزيادات أصبحت أسعار النفط متقاربة مع أسعار مصادر الطاقة البديلة.

[1] علي خليفة الكواري "**الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي**." مجلة المستقبل العربي، عدد أبريل، الكويت، 2009، ص26.

[2] حسين عبد الله " **البترول العربي** " دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989، ص242.

[3] لمزيد من التفصيل راجع:–علي أحمد عتيقة "**دور النفط في دعم التعاون العربي**" من بحوث كتاب هموم إقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص129 – 130.

-Middle et economic consultants (MEEC) **"the price of oil 1945 – 1983"** Report N36, 1984, p 50.

2– إبتداءا من 1969 كان الطلب العالمي يفوق العرض العالمي مما جعل الأسعار ترتفع.

3– تضاعف قوة الأوبك، مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضائها 13 دولة منها سبعة دول عربية لها طاقات إنتاج عالية أبرزها السعودية مما مكّنها من تنظيم السوق، وتحولها من سوق مشترين إلى سوق بائعين، إذ قامت هذه المنظمة بدور المنسق بالنسبة لمستوى الأسعار التي أصبحت تعرف بـ **"الأسعار الرسمية"***.

4– تدهور قيمة الدولار إثر قرار تعويمه في 1971، إذْ إنخفض بقيمة 08 % مما أدى بدول منظمة الأوبك إلى المطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار النفط.

5– تطور أسعار النفط بالإرتباط مع معدلات التضخم في الدول الصناعية، وذلك للمحافظة على القوة الشرائية الحقيقة للعوائد النفطية، وهذا لإعتماد دول المنظمة على الإستيراد من الدول الصناعية على السلع والخدمات.

6– إنعدام المخزون الإستراتيجي وإنخفاض المخزون التجاري لدى الشركات النفطية المالكة للحقول الإنتاجية.

وكان من نتائج هذه الأزمة زيادة في العوائد النفطية لدول الأوبك والتي كُرّست في تمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والإنمائي، كما بلغت الصادرات النفطية مستويات قياسية في جملة الصادرات الكلية.

جدول رقم (02–05): نسبة العائدات النفطية إلى إجمالي الإيرادات ونسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات سنة 1975.

الدولة	العراق	الكويت	ليبيا	السعودية	قطر
نسبة العائدات النفطية	% 69	% 97	% 97	% 81	% 93
نسبة الصادرات النفطية	% 98.6	% 94	% 100	% 100	% 98

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: إبراهيم شحاتة **"الدولات البترولية والمشروعات العربية المشتركة"** مجلة السياسة الدولية، عدد 46، أكتوبر 1976، ص06.

وقد سيطرت المنظمة في تلك المدة على 60 % من الإنتاج العالمي، وحوالي 3/4 من الصادرات العالمية[1].

الفرع الثاني: الطفرة النفطية الثانية1979.

عرفت بداية سنة 1980 إرتفاع من جديد في مستوى الأسعار نتيجة الثورة الإيرانية 1979، حيث إجتاحت ايران عواصف سياسية شديدة بداية من إضراب العمال الإيرانيين في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية 1979، إنتهت بخلع شاه ايران[2]، حيث إرتفعت الأسعار بمقدار الضعفين تقريبا.

يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة في:

*بعد تعديل الأسعار وزيادتها في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974، عرف هيكل الأسعار نوع من الارتباك وعدم الوضوح، وحاولت أوبك إعادة تنظيم هيكل الأسعار، وأقدمت على إلغاء ماكان يعرف بنظام السعر المعلن وما يتعلق به من ضريبة وربع وهامش للشركات النفطية و إحلال نظام السعر الواحد محله أي السعر الرسمي.

[1] محبوب عبد الحفيظ " **الإستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك**" مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 393، أبو ظبي، 2003، ص 75.

[2] كولين ج كمبال" **النفط التقليدي في العالم**" ترجمة محمد مختار اللباييدي، مجلة العلوم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عدد أكتوبر 1998، ص 02.

1– تخفيض الإنتاج الإيراني في نهاية سنة 1979 إلى حوالي 500 – 700 ألف برميل / يومي، حيث إنخفض الإنتاج من 5.5 مليون برميل/يومي في أكتوبر إلى 3.5 مليون/برميل في شهر نوفمبر، ليقتصر الإنتاج على الإستهلاك المحلي فقط[1]، وتوقفت صادرات النفط الإيرانية لغاية مارس من السنة الموالية[2].

2– نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي ساهمت في خفض الإنتاج العراقي بمقدار مليون برميل يومي، ليبلغ 2.6 مليون برميل/ يومي سنة 1980 ويصل إلى 1.1 مليون برميل / يومي في نهاية 1983، بينما الإنتاج الإيراني ينخفض إلى حوالي 1.8 مليون برميل / يومي سنة 1980، بعدما كان في حدود 05 ملايين براميل يومية[3]، مما أدى إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على كميات من النفط، فوصلت الأسعار إلى حدود 28.64 دولار للبرميل سنة 1980.

3– تدهور قيمة الدولار: أدى إلى إنخفاض القوة الشرائية لإيرادات منظمة الأوبك، مما جعلها ترفع الأسعار بنسب تتماثل مع قيمة تدهور الدولار.

ومما نتج عن تلك الأزمة تزايد القلق العالمي حول الإمدادات وخاصة بعد أن أعلنت معظم الشركات النفطية الكبرى حالة "القوة القاهرة" وتوقف تزويدها للعديد من أصحاب المصافي على أساس العقود الطويلة الأمد التقليدية، وتحولت السوق إلى سوق باعة، ومن جهة أخرى إستفادت دول المنظمة من عوائد نفطية هائلة نتيجة إرتفاع مستوى الأسعار، إذ بلغت العوائد النفطية لدى مجموعة الدول العربية ما قيمته 213.7 مليار دولار سنة 1980، بعدما كانت في حدود 74.6 مليار دولار سنة 1974.[4]

الفرع الثالث: الأزمة النفطية العكسية 1986.

لم تدم ظروف سوق البائع طويلا، حيث أن الصدمة الثانية للنفط والتطورات التي تلتها قد أغرقت السوق بكميات كبيرة من النفط، وعرف العرض تخمة على حساب الطلب، وكان على منظمة الأوبك خفض الإنتاج للحفاظ على مستوى عال من الأسعار ابتداءا من سنة 1982، إلا أن عدم إحترام الدول الأعضاء لحصصها من الإنتاج* والتخفيضات المتواصلة لسقف الإنتاج، ودخول دول أخرى للسوق النفطية كمنتجين ساهمت في تقليص حصة الأوبك السوقية.

ومع بداية سنة 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر البرميل إلى حدود 13 دولار للبرميل، مما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا الأوبك وعرفت بالأزمة النفطية العكسية النفطية[5].

---

[1] Pierre jacquet et Françoise nicolas **« pétrole, marchés, politique »** IFRI, paris, 1991, p76.

[2] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] عبد الفتاح دندي **"تقلبات أسعار الصرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"** مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الـ 34، العدد 125، الكويت 2008، ص 17.

[4] عية عبد الرحمن **"دور الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، حالة الدولة العربية النفطية"** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي العاشر" الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" 20/19 ديسمبر 2009، بيروت، ص 11.

* بتاريخ مارس1982 كان أول تعيين لحصص إنتاج النفط في الأوبك (الشيء الذي لم يتم الإلتزام به)، وقد تم تحديد حصة الإنتاج إلى 18 مليون برميل لليوم بهدف الحفاظ على أسعار النفط، وفي 1984 تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول الأوبك من حصتها نتيجة وجود تخمة في العرض لتصل حصة الإنتاج ب17م ب/ي.

[5] Hazem, el beblawi **"the oil decade: an appraisal .in perpective** "the IBK papers, kawait, 1983, p 39.

وعموما يمكن حصر حدوث الأزمة النفطية 1986 في:

1- عدم إحترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينات، فمثلا إيران تجاوزت حصتها المقررة لها بـ 1 مليون برميل يومي، فأنتجت 1.8 مليون برميل يومي، وتجاوزت فنزويلا حصتها البالغة 1.5 مليون برميل يومي لتصل إلى إنتاج 02مليون برميل يومي[1]، وتجاوزت العراق حصتها لتمويل حرب ايران، وعلى الرغم من قبول السعودية لعب دور المنتج المتأرجح إلا أن إنتاجها كان يتجاوز ال10ملايين برميل يومي.

2- ظهور دول جديدة منتجة للنفط خارج دول المنظمة وبطاقات إنتاجية كبيرة، إذْ بلغ الإنتاج سنة 1986 إلى 11.4 مليون برميل يومي في هذه الدول[2]، ففي رأي البعض أن إرتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينات شجعت الإكتشافات والإنتاج في مناطق ذات الكلفة العالية، مما يذكر في هذا الصدد أن إنتاج النفط كان 0.5 مليون برميل يومي في أوروبا الغربية سنة 1974 ليرتفع إلى 3.8 مليون برميل يومي سنة 1985، وأيضا بسبب التكنولوجيا الحديثة المستعملة التي أدت إلى تقليل التكاليف[3].

3- سياسة الدول المستهلكة من خلال وكالة الطاقة الدولية، وما فرضته دولها من ضرائب مرتفعة على النفط ومشتقاته في أسواق إستهلاكه[4] هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجاح الدول الصناعية المستهلكة في تنويع بدائل طاقوية للنفط كالفحم، الطاقة النووية والطاقات المتجددة، فمثلا في الوقت الذي إنخفض فيه إستهلاك العالم من النفط بحدود 08 % تزايد إستهلاك الفحم بحدود 25 % ما بين 1973 و1983[5]، كما نجحت هذه الدول في تكوين مخزون إستراتيجي منذ نهاية السبيعنات إستعملته مما ساهم في خفض الأسعار.

4- الكساد الإقتصادي الذي أصاب الدول الصناعية منذ أزمة 1973والذي إشتدت حدته مع إرتفاع الأسعار في أزمة 1979.

ومما نتج عن هذه الأزمة:

1- إنتقال حصة الدول المنتجة خارج المنظمة من 47 % في 1973 إلى 68 % سنة 1983 من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط.

2- إنخفاض صادرات الدول النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 وما يعادل 43 % من قيمتها بداية من الثمانينات ثم إلى 68.1 مليار دولار عام 1988، مع إنخفاض في معدل النمو الإقتصادي للدول الأعضاء في الفترة 1982 –

---

[1] مديحة حسن السيد الدغيري "**إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**" ط01، دار الجيل، بيروت، 1998، ص ص298-299.

[2] Amat khelif **« le marché pétrolier face aux nouvelle stratégies de domination »** centre CREAD, Alger, 2003, p4

[3] أحمد بريحي علي "**تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية**" المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السابعة، العدد23، الجامعة المستنصرية 2009، ص03.

[4] عباس جبار الشرع "**سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**" مجلة العلوم الإقتصادية العدد 20 شباط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، جامعة البصرة، ص03.

[5] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص28.

1987 بحوالي 09 مرات حيث إنتقل من 5.9 % إلى 1.1 %[1].

3– نتيجة هذا النقص في المداخيل شجع الدول النفطية على ترشيد الإنفاق بشقيه الإستهلاكي والإستثماري وتجنب إنجاز المشاريع الغير ضرورية.[2]

4– إنخفاض موازين مدفوعات الدول العربية حيث شهدت عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986، وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعدما كانت في حدود 82 مليار دولار.[3]

وعلى إثر هذه الأزمة ولتدارك العوائد النفطية، قامت مجموعة دول الأوبك خلال الفترة: 1986 – 1998 بتطبيق إستراتيجية حصة السوق، حيث تخلت أوبك عن نظام الأسعار الثابتة في منتصف سنة 1987 وأبقت على نظام حصص الإنتاج، وبناءا على تلك الإستراتيجية تمكنت أوبك من إستعادة بعض ما فقدته من السوق، حيث إرتفعت حصتها إلى حدود 41 % في هذه الفترة، وتم العمل بنظام سلة خامات أوبك.

جدول رقم (02–06): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1985 – 1990) و: دولار /برميل

السنة	1985	1987	1988	1989	1990
السعر الرسمي	12.97	17.73	24..14	17.37	18.66
السعر الحقيقي	5.54	6.29	4.75	5.79	6.38

Source : OPEC, A.S.B, 2007, p117.

الفرع الرابع: أزمة الخليج الثانية 1990–1991م

مع بداية التسعينات عرفت أسواق النفط أزمة حادة بسبب الإضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تمثلت في الحرب العراقية–الكويتية سنة 1990، وقد تظافرت مجموعة من الأسباب السياسية والإقتصادية لقيام هذه الحرب التي إستمرت لقرابة سبعة أشهر من شهر أوت 1990 إلى 28 فيفري 1991م.

ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي[4]:

1– إختلاف العراق والكويت حول ملكية حقل الرملية النفطي منذ عام 1936م، والذي يقع بين الحدود العراقية والكويتية، وإتخاذ قرار الحرب كرد لضم الكويت إليه.

[1] Bernad Bourgois et Autres "**l'exportation pétrolière entre les 80 et 90 avantages géopolitique et ordre pétrolière**" revue de l'énergie, N437, 1992, p127.

[2] هشام جمال "**السوق البترولية العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3] محمد حامد الله "**الإقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية**" مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1998، ص148.

[4] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص 124.

2– محاولة العراق رفع طاقته الإنتاجية، ليصبح ثاني منتج أكبر للنفط بعد السعودية مما يهدد مصالح الو.م.أ في مجال تثبيت الأسعار الذي تتعاون فيه مع السعودية، وإبتداءا من 1988 أصبح العراق ثان ممول عربي لـ و.م.أ بعد السعودية بمبيعات قدرت بـ 373 ألف برميل يومي و641 برميل يومي في جانفي سنة 1990م.

3– زيادة حصص الإنتاج لدى دول أعضاء الأوبك في المنتصف الأول من سنة 1990م، حيث وصل الإنتاج إلى 23.4 مليون برميل يومي، ثم 24.7 مليون برميل يومي سنة1991، مما أدى بالأسعار إلى الهبوط وزيادة المخزون الإستراتيجي لدى الدول الصناعية.

هذه الأسباب جعلت الأسعار تعرف تراجعا ملحوظا بعدما سجلت سعر خامات OPECنحو 34.3 دولارا شهر أكتوبر 1990م(وهو أعلى مستوى لها منذ أوائل الثمانينات) ومع بداية سنة 1991م بلغ متوسط الأسعار نحو 18.7 دولار للبرميل وهذا أقل بحوالي 2.3 دولارا عن السعر المستهدف من قبل المنظمة البالغ 21 دولارا.

إلى جانب الإنخفاض في الأسعار، فقد كانت للأزمة النتائج التالية:

1– أدت الأزمة إلى إنخفاض الإمدادات البترولية من العراق والكويت من 2.5 مليون برميل يومي من العراق و1.5 مليون برميل يومي من الكويت إلى 290 ألف برميل يومي من العراق و 190ألف برميل يومي من الكويت.[1]

2– عودة الشركات النفطية العالمية إلى الإنتاج في الدول المنتجة، وهذا بعد عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع البترولية وتأمين المتطلبات التكنولوجية، مما إضطرها إلى اللجوء إلى إبرام عقود مع هذه الشركات (شكل نظام المشاركة).

3– فرض الحصار الإقتصادي على العراق، حيث توقف العراق عن تصدير سنة 1991، ولم يستأنف عملية التصدير إلا في سنة 1996 وفقا لصيغة "**النفط مقابل الغذاء**"[2].

الفرع الخامس: الأزمة الاقتصادية الأسيوية سنة 1998م.

عرف عقد التسعينات إرتفاعا وإنتعاشا في أسعار النفط بشكل حاد، ومع بداية سنة 1998، بدأت تظهر على الإقتصاديات العالمية، بوادر أزمة دول آسيا الإقتصادية، مما أدى إلى حدوث إختلال كبير في ميزان العرض والطلب على النفط في أسواقه الدولية، نتج عن هذا الإختلال إنهيار أسعار النفط وتراجعها من 20.29 دولار للبرميل سنة 1996 إلى ما يقارب 12,28 دولار للبرميل سنة1998، مع العلم بلغت الأسعار في شهر ديسمبر1998ما يقارب 9.69دولار/البرميل[3].

[1] عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص18، بتصرف.

[2] بوعلام مولاي "**أثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي:(1986–2008)**"مجلة معارف، السنة الخامسة، عدد08، دون مكان الشر، 2010، ص 228.

[3] OPEC, annual statistical bulletin, 2000, p112.

و يمكن تلخيص أسباب الأزمة في[1]:

1- إنخفاض معدل النمو الإقتصادي للنمور الأسيوية: جراء الأزمة المالية التي مست مجموعة من الدول الأسيوية*، ابتداءا من منتصف 1997 إلى غاية نهاية 1998، وعدم قدرة اليابان على مواجهة المشاكل التي كان يعاني منها، وقد أدى ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية، وتعثر العديد منها إلى إفلاسها، وبالتالي هبوط الطلب على النفط في هذه الدول من 5,3% سنة 1997م إلى 2,5% سنة 1998م حيث كان يعول على هذه الدول كسوق نفطي واعد.

2- القرار الذي إتخذته منظمة الأوبك في 1997 بزيادة كمية الإنتاج بمقدار 10%حيث إرتفعت الإمدادات من 25 م ب /ي إلى 27.5 م ب/ي.

3- زيادة تصدير نفط العراق بعد إلتزام هذه الأخير ببرنامج النفط مقالب الغذاء، حيث قررت الأمم المتحدة السماح للعراق بيع كميات من النفط تصل إلى 5.26 مليار دولار لكل ستة أشهر، والتي أدت إلى زيادة إنتاج النفط في العراق بمقدار مليون برميل يومي، حيث صدر العراق في الفترة ما بين:1998/11/26-1999/03/12 ما مجموعه 203.4 مليون برميل.

4- زيادة الإمدادات من خارج دول منظمة الأوبك، موازاة مع عدم إلتزام بعض دول هذه المنظمة بحصص الإنتاج المقررة لها.

5- زيادة المخزون النفطي الإستراتيجي للشركات النفطية الدي لعب دورا في زيادة المعروض من النفط، حيث إرتفعت كميات البترول الإضافية التي تحتفظ بها الشركات من 325 مليون برميل في بداية سنة 1998 إلى 525 مليون برميل في الربع الثالث منها.

وقد نتج عن هذه الأزمة ما يلي:

1- تحقيق إيرادات من طرف دول الأوبك قدرها 53مليار دولار، مسجلة إنخفاضا ب 22مليار دولار مقارنة بسنة 1997، حيث إنخفضت صادرات هذه الدول من النفط من 163 مليار دولار سنة1997 إلى حدود 107مليار دولار سنة 1998[2].

2- إنخفاض أرباح الشركات البترولية في هذه الفترة ما بين سنتي 1998و1999، فمثلا شركة إكسون إنخفضت الأرباح لديها بنسبة 40%ما بين الربع الأول لسنة1998 و الربع الثاني.

وللخروج من الأزمة، بذلت دول منظمة الأوبك جهودا كبيرا من خلال التنازلات المقدمة مع مجموعة الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة، نتج عن هذه الجهود إتخاذ قرارين بخفض الإنتاج كالتالي:

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع: - الحسن بن طال وآخرون "**أسواق النفط والمال إلى أين ؟**" مطابع الدستور، عمان، الأردن، 2001، ص 43.

-بوعلام مولاي، مرجع سبق ذكره، ص07.

-جاسم النمر "**التطورات في أسواق البترول العالمية**" الدورة ال16لأساسيات صناعة البترول والغاز، منظمة الأوابك، الكويت، 10-15أفريل 1999، ص89.

* أهم هذه الدول: كوريا الجنوبية، تايلندا، الفلبين، ماليزيا، اندونيسيا.

[2] OPEC Annual Statistical Bulletin, 1999, P05.

- **التخفيض الأول**: إعتبارا من 01 أفريل 1998 بما مجموعه 1.635 م.ب.ي، منها 1.245 م.ب.ي من منظمة الأوبك بإستثناء العراق والباقي خارج المنظمة.
- **التخفيض الثاني**: إعتبارا من 01 جويلية 1998 بما مجموعه 1.535 م.ب.ي، منها 1.355 م.ب.ي من منظمة الأوبك والباقي خارج المنظمة.

بذلك أصبح مجموع التخفيضين 3.170 م.ب.ي، منها 2.600 م.ب.ي من OPEC.

إلا أن هذين التخفيضين فشلا في وقف تدهور الأسعار، مما إضطر دول الأوبك إلى بذل مزيد من المساعي للوصول إلى إتفاق ثالث، حيث أبدت دول السعودية، إيران وفنزويلا رغبتها في التوصل إلى إتفاق حتى لو تطلب الأمر تخفيض الإنتاج، فكانت سلسة من الإجتماعات في شهر مارس 1999* في كل من الرياض، لاهاي وفيينا، إنتهت إلى تخفيض قدره1.716 مليون برميل يومي، وهكذا بدأت تظهر بوادر الإنفراج، وإرتفعت الأسعار إلى حدود 27.6دولار/البرميل في سنة2000.

الفرع السادس: إرتفاع الأسعار في الفترة ما بين 2000–2008.

مع بداية القرن الواحد والعشرين عرفت أسعار النفط إنتعاشا كبيرا، نتيجة تظافر مجموعة من الأحداث عرفها هذا القرن ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق النفطية، ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى فترتين: (2001-2003) و (2004-2008).

أولا: فترة (2000–2003).

عرفت هذه الفترة تراجع ملحوظ في أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث سجلت أسعار سلة أوبك إنخفاضا من 27.50 دولار للبرميل في سنة 2000 إلى 24.36 دولار للبرميل في سنة 2002، بعدما سجلت 23.12 دولار للبرميل سنة 2001[1] ، ويرجع سبب الإنخفاض إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلتها من إنخفاض حاد في الطلب على النفط والمنتجات النفطية إلى120 ألف برميل يوميا سنة 2001، نتيجة تدهور في معدلات النمو الإقتصادي على مستوى العالم، ونتج عنه إنخفاض صادرات الأوبك من 20.5 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى 17.7 مليون برميل يوميا سنة 2002، كما إنخفض الطلب على وقود النفاثات والديزل بعد تراجع حركة الطيران في تللك الفترة، مما أثر سلبا على حركة رؤوس الأموال ونشاط الشركات النفطية العملاقة.

وفي سنة 2003، إرتفعت الأسعار إلى حدود 28.10 دولار للبرميل، ويعود هذا الإرتفاع إلى جملة من الأسباب نوجزها في:

*أول إجتماع كان في 11مارس 1999، أين إلتزمت السعودية بتخفيض الإنتاج بمقداره 300الف برميل يومي وثاني إجتماع في 13مارس 1999ب لاهاي، أين إلتزمت إيران بتخفيض الإنتاج إلى 264ألف برميل يومي كما أعلنت باقي الدول الأعضاء بتخفيضات مماثلة واحترمت دول الأعضاء والغير أعضاء تعهداتها.

[1]OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2003, P86.

1– الخوف من حدوث إمدادات نفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

2– إستمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا بسبب الاضراب الشامل الذي أوقف معظم الصادرات النفطية الفنزويلية.

3– الإضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا.

و بما أن فنزويلا ونيجيريا من أهم الأعضاء في منظمة الأوبك فقد فقدت هذه الأخيرة (المنظمة)حوالي 300 ألف برميل نفط يومي مما قلل من العرض النفطي في السوق العالمية[1]، حيث إنخفض الإنتاج النفطي في فنزويلا من 2.92 برميل يومي في ديسمبر 2002 إلى 2.81 برميل يومي في نوفمبر2003 [2].

4– برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

5– إعلان دول الأوبك تخفيض الانتاج بحوالي 1.5 م.ب.ي بداية من جانفي 2002، و الذي كان له أثر في رفع الأسعار في سنة 2003، خاصة بعدما إلتزمت الدول الأعضاء والغير أعضاء نفس السياسة البترولية[3].

ثانيا: فترة (2004–2008).

شهدت هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في الأسعار النفطية خاصة في سنة 2004، حيث إنتقل سعر سلة أوبك لبرميل النفط من 30.3 دولار للبرميل في جانفي 2004 إلى 45.3 دولار للبرميل في أكتوبر 2004 [4]، ثم شهدت الأسعار سلسلة من الإرتفاعات، حيث بلغت 61 دولار للبرميل سنة 2006 ثم 94.4 دولار للبرميل في سنة2008.[5]

وبتحليل أهم الأحداث التي عرفتها تلك الفترة نجد:

1– العدوان الأمريكي على العراق: سعى جورج بوش الابن إلى غزو العراق من أجل السيطرة على نفط هذا البلد وضمان الإمدادات النفطية منه، خاصة أن الو.م.أ في تلك الفترة كانت تستهلك وحدها ما يقارب 25 %من الإنتاج العالمي للنفط، فالعراق ثاني أكبر بلد منتج ومصدر للنفط في منطقة الشرق الأوسط، وله أكبر إحتياطي عالمي–كما رأينا سابقا– في العالم، إذن غزو العراق كان من أجل التحكم في طرح النفط العراقي في الأسواق بكميات قليلة أو كبيرة حسبما تقتضيه المصلحة الأمريكية، ورغبة أمريكا في الإستثمارات في الصناعة النفطية العراقية وزيادة طاقتها الإنتاجية[6].

---

[1] سمير التنير **"التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم :ماضيها و حاضرها"** دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2007، ص23.

[2]OPEC Annual Statistical Bulletin, 2004, p06.

[3]حسين عبد الوهاب **"تقرير المؤتمر الخاص بالوقود العربي"** المنشور في مجلة النفط و التعاون العربي، عدد 102، المجلد 38، 2003، ص169.

[4]OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, p117.

[5]OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009, p82.

[6]ضياء مجيد الموساوي **"ثورة أسعار النفط 2004"** مرجع سبق ذكره، ص97.

إن شن أمريكا حربها على العراق أدى إلى وقف الإنتاج العراقي من النفط أشهرا طويلة، كما أدت أعمال المقاومة العراقية إلى إيقاف ضخ النفط من شمال العراق نهائيا خاصة في منطقة الموصل، وساهمت أعمال السطو والتهريب التي جرت في جنوب البلاد في إنخفاض إنتاج النفط العراقي عن مستوياته العادية[1].

و هكذا إنخفض الإنتاج في 2003 إلى ما يقارب 1.37 م.ب.ي بعدما كان ينتج 2.126 م.ب.ي سنة 2002[2]، وبعدما كان للعراق الإكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية، نجده اليوم مستوردا لها بكلفة تقارب 03 مليارات دولار سنويا[3].

2- الإضطرابات السياسية المتواصلة التي شهدتها نيجيريا التي ترافقت مع أعمال حربية قامت بها "حركة تحرير النيجر" وشملت تخريب منشآت النفط.

3- الضرر الكبير الذي سببه إضراب عمال شركة **بتروليوس دي** الفنزويلية منذ سنة 2002 ولقرابة أربعة أشهر كاملة حيث أن مستويات الإنتاج بقت متدنية ولم تتعافى حتى سنة 2006، وظل عاملا محوريا في تفسير الإنخفاضات المتتالية[4].

4- الصراع الذي ظهر بين الحكومة الروسية بقيادة بوتين وشركة **يوكس** الطاقوية بسبب الإحتيال والتهرب الضريبي، والذي كان من نتائجه توقف الإنتاج في روسيا وإستحواذ شركة **روسنفت** الحكومية على هذه الشركة[5].

5- النمو السريع للإقتصاد العالمي، خاصة في كل من الو.م.أ، الصين والهند، حيث إنتقل هذا المعدل العالمي من2.5% سنة 2001 إلى 5.3%سنة 2004، ثم 5.4% سنة 2006، والذي تزامن مع زيادة الطلب العالمي على النفط، حيث وصل إلى 84.3 مليون ب ي نهاية 2006، وبزيادة قدرها 1.2 مليون برميل يومي مقارنة مع 2005[6].

6- زيادة نشاط المضاربة في البورصات النفطية حيث أصبح يُتداول ما يعرف بالبراميل الورقية أكثر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.

هذه العوامل وغيرها دفعت بأسعار النفط لأن تأخذ إتجاها تصاعديا خاصة في سنة 2007، حيث إنتقلت أسعار سلة أوبك من 50.2 دولار للبرميل شهر جانفي 2007 إلى 88.84 دولار للبرميل في نوفمبر من نفس السنة، ثم تقفز الأسعار الى 98 دولار للبرميل سنة 2008.

الفرع السابع: الأزمة العالمية 2008، وتهاوي الأسعار.

كان النفط من أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع الأزمة العالمية المالية، بعد الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المالية، حيث شهدت أسعاره تراجعا في الفترة من سبتمبر- ديسمبر 2008 دون ال100 دولار للبرميل بعد أن وصل سعره

---

[1] سمير التنير **"الفقر و الفساد في العالم العربي"** ط01، دار الساقي، بيروت، 2009، ص134.

[2] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, p23.

[3] حسين علي هاشم اللعيبي **"نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص"** مجلة العلوم الإقتصادية، عدد 30، المجلد 08، الجامعة المستنصرية، 2012، ص34.

[4] روبرت سليتر **"سلطة النفط و التحول في ميزان القوى العالمية"** ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2016، 180.

[5] نفس المرجع السابق، ص 164.

[6] تقرير الأمين العام السنوي ال33، منظمة الأوبك، الكويت، 2006، ص33.

145 دولار في يوليو من نفس السنة، ثم تدنت الأسعار نحو 52 دولار للبرميل في نهاية سنة 2008، ليصل إلى حوالي 30 دولار / برميل في مطلع 2009.

وقد تعددت المظاهر السلبية الخاصة بتأثر النفط بالأزمة المالية العالمية ونذكر منها ما يلي:

أولا: تراجع الطلب العالمي على النفط.

إنخفض الطلب العالمي على النفط من خلال الربع الثالث من سنة 2008 بنحو 140 ألف برميل يومي، أما إحصائيات ماي 2009 فتشير إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو 0.1 مليون برميل يومي ليصل إلى 82.9 مليون برميل يومي وهو المستوى الذي يمثل إنخفاضا قدره نحو 3.1 مليون برميل / يومي عن معدلات شهر ماي 2008[1].

ثانيا: تراجع قيمة الصادرات النفطية.

أدى أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 إلى تراجع في قيمة الصادرات النفطية، فمثال على الدول العربية وحسب تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك بلغت قيمة صادراتها النفطية نحو 352.8 مليار دولار عام 2009، بعد أن بلغت في نهاية 2008 ما قيمته 585.27 مليار دولار.[2]

أما إحصائيات منظمة الأوبك فقد تراجعت الصادرات النفطية للدول الأعضاء إلى 624.8 مليار دولار في سنة 2009 بعد أن سجلت هذه الصادرات قيمة 1031.8 مليار دولار سنة 2008، بفقدانها أكثر من 400 مليار دولار[3].

ثالثا: منظمة الأوبك والجهود المقدمة لتجاوز آثار هذه الأزمة.

إتجهت الأوبك نحو تخفيض حصص الإنتاج من أجل الحفاظ على مستوى مقبول لأسعار النفط حتى تمكن الدول المنتجة من الحصول على عائد عادل، حيث شهدت فترة الربع الأخير من سنة 2008 الإجتماع العادي للمنظمة وإجتماعين استثنائيين، خلُصت إلى ما يلي[4]:

1- التقييد بحصص الإنتاج المعلنة لشهر سبتمبر لسنة 2007 بنحو 28.8 مليون برميل / يومي، مما يعني خفض الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / يومي.

2- في إجتماع أكتوبر لسنة 2008 الإستثنائي، وفي ظل تدهور أسعار النفط قررت الأوبك خفض حصص الإنتاج بنحو 1.5 مليون برميل / يومي على أن يسري هذا على إنتاج نوفمبر 2008.

---

[1] منظمة الأوابك، النشرة الشهرية، يوليو2009، الكويت، ص08.

[2] مبارك العبكري **"الأزمة المالية العالمية وآثارها على الأسواق النفط والإقتصاديات العربية"** ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الأوبك حول الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها، 24/22 نوفمبر ، دمشق، 2010، ص 18.

[3] Opec annual statistical bulletin, 2013, p 17.

[4] عباس علي النقي **"تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الأقطار العربية2008"** تقرير الأمين العام السنوي ال 36 لمنظمة الأوابك، الكويت، 2009.

3– في إجتماع ديسمبر 2008 قررت منظمة الأوبك خفض الإنتاج بما يعادل 2.2 مليون برميل يومي ليصل بذلك إجمالي التخفيضات خلال سنة 2008 لنحو 4.2 مليون برميل يومي.

4– أبقت إجتماعات جانفي، مارس وماي 2009على حجم إنتاج 24.8مليون برميل يومي دون إتخاذ قرارات تخفيض، ويلاحظ أن إتجاه أوبك لتخفيض الإنتاج أدّى إلى تحسّن في أسعار النفط العالمية لتتخطى حاجز ال40دولار وصولا إلى أسعار تتراوح ما بين 60و70دولارا للبرميل، وتتواصل في الإرتفاع لتفوق ال100دولارا في سنوات 2011، 2012و2013.

الفرع الثامن: الأزمة النفطية الأخيرة 2014.

تعتبر آخر صدمة في المجال الزمني محل الدراسة، حيث شهدت أسعار النفط إنخفاضا بأكثر من النصف، بعد أن إنخفض سعر برميل النفط الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جوان 2014، إلى حدود 44.4 دولار في جانفي 2015، ثم إستقر عند39.3 دولار خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، ثم إنخفض ليصل إلى أدنى مستوياته دون ال30دولار للبرميل عند الثلاث أشهر أولى من سنة 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده في الأسعار، منذ إنهيارها في سنة 2008، وزادت حدة الإنحدار بعد قرار منظمة لأوبك في شهر نوفمبر 2014، الإبقاء على حصة الإنتاج عند 30 مليون برميل نفط يومي، ثم تلى هذه الإجتماع سلسلة من الإجتماعات كانت كلها فاشلة في ضبط توازن أسواق، مما يوحي بالتراجع الملحوظ للدور الريادي للمنظمة في تثبيت الأسعار عند مستوى مقبول لدى دولها.

شكل رقم(02–01):المعدل الأسبوعي لسلة خامات الأوبك خلال الفترة:2014–2015

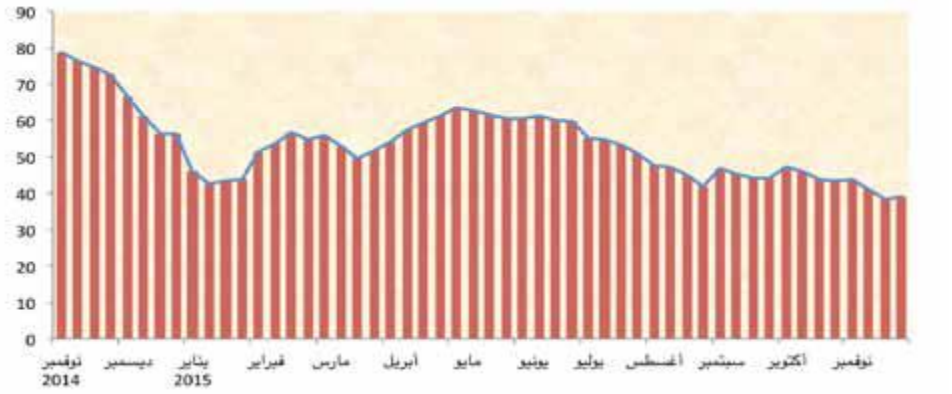

المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوابك، شهر يناير، عدد01، الكويت، 2016، ص38.

يمكن للمتتبع للشأن الطاقوي العالمي ملاحظة أن مسألة تهاوي أسعار النفط و إنعكاساته على إقتصاديات العالم، كانت العنوان البارز في كل اللقاءات والندوات والقنوات التلفزيونية والحوارات الصحفية، وخلُصت أن هناك من يرى أن أسباب

الإنخفاض دول من داخل المنظمة بهدف الإضرار بدول أخرى في مقدمتها إيران وروسيا*، وأخرون يرون أن سبب الإنخفاض يرجع إلى عامل السوق التقليدي من عرض وطلب.

وعموما –حسب تتبعنا لهذه الأزمة– يمكن فهم أسباب الإنهيار من خلال الزوايا التالية:

أولا: عامل العرض** .

في أواسط سنة 2014 بدأت زيادة المعروض من النفط يظهر في الأسواق، على نحو أكبر من الطلب خاصة من جانب الو.م.أ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تنافس منتجي العالم الكبار، نتيجة التطور الكبير في تقنيات إستخراج وتسويق الغاز الصخري، ونتيجة لهذا تحولت الو.م.أ من أكبر مستهلكي النفط إلى دولة مصدرة له خاصة إذا علمنا أنه بدأ التفكير برفع الحظر عن عمليات تصدير النفط الأمريكي.

إضافة إلى ذلك عودة إيران إلى الساحة النفطية كأهم مصدر له كنتيجة للإتفاق النووي المتوصل إليه يوم 14 جويلية 2015، سيمكّن إيران من طرح ما يقارب مليون برميل إضافي في سوق النفط، إضافة إلى عودة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا، هذه الأخيرة التي إستولى على أهم حقولها تنظيم داعش الإرهابي الذي سوّق النفط بأسعار رخيصة لتمويل عملياته الإرهابية.

إذن بما أن العرض حافظ على تراكمه، فمن البديهي أن ينخفض السعر وفقا لمعادلة العرض والطلب، وكان من الطبيعي حصول عدة إجتماعات بين دول المنظمة وبينها وبين المنتجين خارجها للوصول إلى خفض الانتاج، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، حيث تشير البيانات وجود فائض في الكميات المعروض من النفط وتفوقها على الطلب العالمي، طيلة السنتين الماضيتين، ففي شهر نوفمبر2015 إرتفع العرض النفطي بمقدار 0.2مليون برميل يومي مقارنة بشهر سبتمبر2015، ليصل إلى 98.4 مليون برميل يومي، وهو مستوى مرتفع بمقدار3.6مليون برميل يومي مقارنة مع شهر نوفمبر2014.(**أنظر الملحق رقم(02–01**)).

وواصل المعروض النفطي إرتفاعه، ففي شهر يناير 2016 بلغ المعروض النفطي حوالي99.5مليون برميل يومي بإرتفاع قدره0.4مليون برميل يومي مقارنة ب شهر ديسمبر2015[1].

*البعض من المتتبعين يعتمد نظرية أن المملكة السعودية تهدف إلى معاقبة إيران و روسيا إتجاه موقفهما من عدة قضايا تخص المنطقة في مقدمتها الملف السوري و اليمني،كما هو رد غير مباشر على إتفاق أمريكا مع إيران حول الملف النووي الايراني.

** بدأت الأسعار بالإرتفاع منذ سنة 2004، خاصة بعد صعود كل من الهند و الصين إقتصاديا، حيث زاد الطلب على النفط في هذه الدول، في نفس الوقت شهدت الإمدادات و العرض النفطي تراجع كبير من دول كانت مضطربة سياسيا في مقدمتها إيران، العراق و ليبيا، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار، فما كان من الدول المنتجة سوى إستغلال الإرتفاع في تحفيز الإستثمارات لإستخراج النفط من مكامن مختلفة و خارج المعاقل التقليدية له، فكان النفط الصخري في أمريكا و النفط الرملي في كندا.

[1] النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوابك، شهر يناير، عدد03، سنة42، الكويت، 2016، ص26.

ثانيا: عامل الطلب.

بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب، فإن الطلب شهد إنخفاضا ملحوظا في تلك الفترة، وهذا راجع للعوامل التالية:

1- ضعف النشاط الإقتصادي نتيجة للأوضاع الإقتصادية السيئة في الدول المستوردة وعلى رأسها أوروبا وآسيا، حيث تراجعت معدلات النمو في أوروبا بعد إنتهاج برامج تقشف مالي، إذْ إنتقلت نسبة النمو من 1,6 % سنة 2011 إلى 0,8% سنة 2014، وفي الصين من 7.7% سنة 2013 إلى 7.4 % سنة2014، و في اليابان تراجع النمو إلى 0.9 % عام 2014 بعدما كان في حدود 1.5% عام 2013[1].

وبالرجوع إلى إحصائيات منظمة أوبك لسنة 2015، فقد إنخفض طلب مجموعة الدول الصناعية خلال شهر جانفي 2015 بمقدار 1.2 مليون برميل يومي أي بنسبة 2.6% مقارنة بطلب شهر ديسمبر 2014، ليصل إلى 45.5 مليون برميل يومي، كما إنخفض طلب بقية دول العالم بمقدار 0.2 مليون برميل يومي ليصل إلى 47.7 مليون برميل يومي[2].

2- إرتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في إستهلاك الوقود في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.

ثالثا: عوامل أخرى.

يمكن حصرها فيما يلي:

1- كما هو معلوم، إن النفط يُسعّر بعملة الدولار في أسواقه الدولية، مما يعني أن سعرها يتأثر بقيمة الدولار، وقد لُوحظ إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ترتب على هذا الإرتفاع تراجع في السعر السوقي للنفط، ليصبح منخفض القيمة داخل الو.م.أ ومرتفع القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، فتحول النفط في هذه الدول إلى منتوج مرتفع التكلفة، مما قلّل الطلب العالمي عليه فإنكمشت أسعاره وتراجعت.

2- الإضطرابات الأمنية والسياسية في مناطق الإنتاج، خاصة منطقة الشرق الأوسط وليبيا، جعلتها تُذبذب في الإمدادات مما أبقت الأسعار مرتفعة أطول مما ينبغي، إلا أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر فيما بعد على العرض العالمي من النفط، حيث أن في الظرف الراهن لم يعد الإنتاج يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، حيث واصلت هذه الدول في الضخ عند مستويات مقبولة وأحيانا مرتفعة، فمثلا تضاعف الإنتاج في ليبيا منذ جوان الماضي2014 ثلاث أضعاف تقريبا. كما أن تنظيم "داعش" والأعمال الإرهابية في العراق، لم تمنع هذا الأخير من ضمان إمداداته النفطية بشكل منتظم، بالرغم من سيطرت هذا التنظيم على جزء من آباره، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثّر الإمدادات النفطية من هذا النوع من المخاطر.

[1] IMF, World Economic Outlook, October 2014.

[2] سعيد بوشول، أحمد الأمين مصباحي "**إنعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**" مجلة رؤى اقتصادية، عدد09/ديسمبر، جامعة الوادي، 2015، ص111.

3– السلوك الغير مسؤول والتصرف الغريب لأعضاء منظمة أوبك: مع زيادة المعروض النفطي في منتصف 2014،كان من المفروض أن تتخذ المنظمة موقفا حاسما لتقليص العرض النفطي حتى تعادل العرض العالمي للطلب بإعتبارها تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي للنفط، ولكنها لم تفعل شيئا في إجتماعها لشهر نوفمبر 2014، وبدلا من ذلك أعلنت أوبك عن الإبقاء على حصتها الحالية من الإنتاج بحوالي 30.68مليون برميل يومي، وإمتنعت المملكة السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، بل عملت على تقديم خصومات سعرية للمستوردين لزبائنها في آسيا و الو.م.أ، مما يوحي بوجود تغير في إستراتيجية الأوبك نحو إستهداف الحصص بدلا من إستهداف الأسعار[1]، حتى لا تخسر عملائها في مناطق الإستهلاك وأن تأثير السعر تأثر وقتي، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار بأكثر من 50%. كما أن المحاولات التي قامت بين منتجي أوبك وغيرهم من أجل خفض الإنتاج والدفاع عن الأسعار باءت جميعها بالإخفاق نتيجة لتمسك الأطراف بمواقفها.

ولتخفيف حدة تهاوي الأسعار النفطية بعد أن سجلت دول الأوبك تراجعا في إحتياطاتها المالية وعجز في ميزانياتها، قرّر أعضاء المنظمة على هامش المنتدى العالمي للطاقة ال15المنعقد بالجزائر في نهاية سبتمبر2016 على تثبيت الإنتاج مابين32.5 و33مليون برميل يومي، ساهم هذا القرار في تحسين مستويات الأسعار لتبلغ 53دولارا للبرميل مع نهاية أكتوبر2016.

المطلب الثالث: التغيرات في أسعار النفط والنمو الإقتصادي للدول المنتجة والمستهلكة.

إن عدم الإستقرار والتغير المستمر في الأسعار النفطية هبوطا وصعودا تولد آثارا سواءا إيجابية أو سلبية على مسار نمو الإقتصاد العالمي، فهي المحرك الأساسي لأدائه، وتتجلى هذه الآثار على مدى إعتماد الدول المنتجة والمستوردة على النفط، وهو ما سوف نقوم بالكشف عنه في هذا المطلب، وذلك بالتعرض لهذه الآثار على الدول المنتجة والمستهلكة في حالة إرتفاع الأسعار وفي حالة إنخفاضها.

الفرع الأول: آثار الإرتفاع على الإقتصاديات العالمية.

أولا: آثار الإرتفاع على الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

تعمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط على العمل على إبقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة، لأن أغلبها يصنف ضمن الدول النامية، وبالتالي يمكنّها الإرتفاع في الأسعار من إحداث تطورات إقتصادية سياسية وإجتماعية، وتتمثل أهم الآثار في:

[1] خالد بن راشد الخاطر **"تحديات إنهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون"** دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015، ص 09.

1- إرتفاع في الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط.

حيث إنتقلت هذه الفوائض لمجموعة دول منظمة الأوبك من 51.5 مليار دولار سنة 1986 لما كان سعر البرميل 13 دولار، إلى ما يقارب 409 مليار دولار عام 2007، لما كان سعر البرميل 96.1 دولار، ووصل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول إلى 3432.1 مليار دولار سنة2014 بعدما كان في حدود 2678.9 مليار دولار في سنة 2010 و 1870 مليار دولار سنة 2007 أي زيادة قدرها 28 %.

2- زيادة قيمة الصادرات النفطية.

حيث إنتقلت في الفترة (2010- 2014) من 794.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 964.6 مليار دولار سنة 2014 بعد أن تم تسجيل قيمة 76.64 مليار دولار سنة 1986، وأدى هذا إلى توفير فرص إستثمار ومشاريع تنموية جديدة، وتخفيض نسب البطالة، وتحسين مستويات المعيشة لأفراد دول منظمة الأوبك من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتحولات الإجتماعية.

يلاحظ أيضا أن الفوائض المالية إلى جانب إستعمالها في خلق إستثمارات جديدة وظفت أيضا في:

3- الإدخار في صناديق الثروة السيادية.

وذلك من أجل سياسة أكثر حذرا، عمدت الدول النفطية إلى إدخار جزء من فوائضها المالية في صناديق الإستقرار المالي وصناديق حصة الأجيال القادمة، وهي مملوكة للدولة، تهدف من خلالها إلى تجاوز أي إنهيار في الأسعار الغير مرتقب، وكذا المحافظة على الإستقرار الإقتصادي، وقدرت موجوداتها عند دولة الكويت سنة 2010 بـ 202.8 مليار دولار، السعودية 415 مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة 627 مليار دولار، قطر 65 مليار دولار.

4- بناء إحتياطات صرف أجنبية.

تساعد هذه الإحتياطات في دعم العملات عند إهتزاز ميزان المدفوعات، وقد بلغت مثلا عند مجموعة الدول العربية في 2005 نحو 211.4 مليار دولار، ومن بين الدول العربية الجزائر حيث بلغت إحتياطات الصرف في سنة 2001، 18 مليار دولار لترتفع إلى 194 مليار دولار مع نهاية 2013.

5- تخفيض المديونية.

وكان ذلك واضحا بشكل خاص عند الدول التي لجأت إلى الإستدانة الخارجية غداة إنخفاض أسعار النفط عام 1986 ومن بينها الجزائر حيث عمدت إلى تسديد قيمة ديونها بإستغلال فوائضها النفطية، فإنتقلت المديونية من 5.536 مليار

دولار سنة 2010 إلى 3.735 مليار سنة 2014[1]، بعدما كانت في حدود 29.5 مليار دولار سنة 1994.

6- زيادة الإستثمارات.

ينعكس إرتفاع الأسعار إيجابيا على حركة الإستثمار في التنقيب والإستخراج والتكرير، ليفتح المجال أمام إكتشافات جديدة، حيث إستفادت الإستثمارات العالمية في هذا الميدان من إنتعاش الأسعار المسجلة خلال سنة 2010، وتراوحت نسبة النمو فيها ما بين 05و 10 % لتصل إلى 450 مليار دولار في المتوسط، ويشكل ذلك زيادة تقدر ما بين 20 إلى 40 مليار دولار عن مستوى سنة2009[2].

ثانيا: آثار إرتفاع الأسعار على الدول المستهلكة.

يمكن تلخيص الآثار في:

1- زيادة العجز في موازين كل من الدول المتقدمة والدول النامية المستهلكة للنفط.

2- تعويض الدول المتقدمة خسائر إرتفاع الأسعار النفطية من خلال إرتفاع أرباح شركاتها، فمثلا بلغت أرباح شركة (أكسون موبيل) بعد إرتفاع الأسعار سنة 2005 إلى 36 مليار دولار بزيادة قدرها 43 % مقارنة مع 2004، وبلغ رقم الأعمال هذه الشركة 371 مليار دولار في نفس السنة[3]، مما إنعكس إيجابا على إقتصاديات دول تلك الشركات.

3- ظهور فكرة إعادة تدوير الفوائض، أي عودتها مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، وقد إستطاعت هذه الآلية من تسريب هذه الفوائض في صورة إستثمارات، إيداعات أو واردات بأسعار مرتفعة من الدول الصناعية.

4- زيادة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث إرتفعت المديونية لدى الدول العربية الغير مصدرة للنفط لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها الناتج عن إرتفاع قيمة الواردات، فمصر كدولة مستوردة للنفط إرتفعت الواردات المصرية من النفط الخام ومنتجاته من7.2مليار دولار سنة 2010 إلى 9.3مليار دولار سنة 2011، في حين كانت هذه القيمة 4.4مليار دولار سنة 2009 نتيجة إنخفاض الأسعار في تلك الفترة.[4]

5- التضخم وإرتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير: وهي آثار سلبية على الأفراد تتجلى مظاهرها في تدهور مستوى معيشة الكثير من الأفراد، حيث يؤدي إرتفاع الأسعار إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات الإقتصادية المتقدمة، وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات، وضعف قدرتها على المنافسة سواء في السوق الداخلي أو الأسواق الخارجية.

---

[1] B.A **«évolution économique et monétaire en Algérie »** Rapport 2014, Alger, p 168 .

[2] آرميل سانيير وآخرون **"الإستثمار في الإكتشاف والإنتاج والتكرير خلال عام2010"** مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال37، عدد136، منظمة الأوابك، الكويت، شتاء 2011، ص12.

[3] إبراهيم قصي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص154.

[4] إبراهيم الغيطاني **"أزمة الوقود في مصر: قراءة من منظور العرض والطلب"** المركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012، ص06.

يجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من إقتصاديات الدول الصناعية أصبحت أقل تأثيرا بإرتفاع أسعار النفط، ويعود ذلك إلى تجاوب إقتصاداتها مع صدمات الإرتفاع، وإعتمادها على مجموعة من العوامل في ذلك تأتي في مقدمتها كفاءة إستخدام الطاقة وتشجيع عمليات البحث عن بدائل الطاقة لتقليل الإعتماد على النفط.

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الإقتصاديات العالمية.

أولا: الآثار على إقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

يمكن توضيح هذه الآثار في:

1– إنخفاض العوائد النفطية: فقد أدى إنهيار أسعار النفط عام 1986 إلى تراجع في عوائد النفط لمجموعة الدول العربية لتصل إلى 54.8 مليار دولار عام 1986 وبما يعادل 41 % من ايرادات عام 1985، بعدما بلغت 212 مليار دولار سنة 1980.[1]

2– تراجع في الإنفاق العام في هذه الدول: حيث تم خفض الإنفاق الحكومي في مجموعة الدول العربية المنتجة من 137.7 مليار دولار سنة 1983 إلى 91 مليار دولار سنة 1989.

3– تسجيل عجز موازني في ميزانيات مجموعة من الدول: ففي أزمة 2014 التي شهدت إنخفاض في أسعار النفط، وصل العجز في السعودية إلى نسبة -2.3%سنة2014 و-18.1% سنة2015، وكذلك الأمر بالنسبة لإيران التي سجل العجز الموازني بها في سنة 2015، مانسبته-3.4%بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي.[2]

4– تراجع معدلات النمو في النواتج المحلية الإجمالية: ففي قطر تراجع معدل النمو من 10.5 % سنة 1997 إلى 4.8 سنة 1998، كما حققت الجزائر نموا قدره 2 % بعدما كان متوقعا تحقيق 6 %.[3]

يشار هنا أن أزمة 2014، ساهمت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك من 3524,761مليار دولار سنة 2013 إلى 3432,101 مليار دولار سنة 2014، كما إنه من المتوقع أن ينكمش معدل نموّ الناتج الإسمي في الإمارات العربية المتحدة نحو – 7.6 % عام 2015، ويتراجع معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي من3.2%سنة 2015 إلى 2.7%سنة 2016 وفق توقعات صندوق النقد الدولي.

5– إنخفاض في حجم الفوائض المالية النفطية: مما إضطر العديد من الدول لسحب مدخراتها في البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري، حيث تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981[4]،

---

[1] رضا هلال **"لعبة البترو دولار – الإقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج"** دار سينا للنشر، مصر، 1992، ص 148.

[2] لمزيد التفصيل حول العجز الموازني للدول المصدرة راجع:-أسامة نجوم **"النفط مرة أخرى، عود على بدء"** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة ، ديسمبر2015، ص12.

[3] الحسن بن طلال وآخرون **" أسواق النفط والمال إلى آين"** مرجع سبق ذكره، ص 51.

[4] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 210.

كما أن أزمة منتصف 2014، كانت سببا في تراجع احتياطات الصرف الأجنبية للجزائر من 194 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 178.9 مليار دولار في نهاية 2014، وفي العراق إلى 69.1 مليار دولار بعدما كانت 77.8 مليار دولار سنة 2013.

6– التراجع في أسعار النفط: يعمل على إيقاف الإنتاج في بعض الآبار ذات الكلفة العالية، وبالتالي الحفاظ على الموارد الباطنية خاصة النفطية.

ثانيا: الآثار على إقتصاديات الدول المستهلكة الصناعية والنامية.

في حالة إنخفاض الأسعار النفطية التأثير يكون في أغلب الحالات إيجابيا بالنسبة للدول المستوردة الصناعية المتقدمة (أمريكا – اليابان – ومنطقة الأورو) وأيضا الدول الناشئة المستهلكة تأتي في مقدمتها الصين والهند ويتجلى ذلك في:

1– الإنخفاض المحسوس في قيمة الواردات من النفط، قدرت مكاسب المستهلكين نتيجة انخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2014 إلى نحو 375 مليار دولار[1] مع نهاية 2014 مع تحسن في موازين مدفوعات هذه الدول.

2– إرتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول مقارنة مع الإستهلاك.

3– إنخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من جانب الطاقة، خاصة قطاعي المواصلات والصناعة، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها كالبتروكيماويات.

4– إنخفاض معدل التضخم، وذلك أن تراجع أسعار السلع وعلى رأسها النفط يعمل على تغذية الضغوط الإنكماشية مما يساهم في تراجع معدلات التضخم، وهذا التراجع له آثار ايجابية حيث يعزز من قوته الشرائية ويرفع مستويات الدخول.

5– بالنسبة للآثار السلبية على إقتصاديات هذه الدول، تمثلت أساسا في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الطاقات المتجددة كون أسعارها غير تنافسية مع إنخفاض أسعار النفط.

6– تخفيض قيمة الإستثمارات، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع قيمة الإستثمارات إلى أكثر من 20 % خلال الفترة 2015 – 2016، والسبب هو وجود فائض كبير في العرض في السوق النفطية[2].

7– تخفيض قدرة البنوك في المؤسسات المالية في مستوى ممارسة الأنشطة، ويتجلى ذلك في سحب الدول البترولية لفوائضها بعد إنخفاض عوائدها لتمويل العجز الموازني لديها، إلى جانب قيام هذه الدول بتصفية جانب من إستثماراتها في الدول الصناعية.

أما بالنسبة للدول النامية فعادة ما يكون لإنخفاض الأسعار إنعكاس سلبي، يتمثل في:

1– الإنخفاض التطوعي في المساعدات المالية التي تمنحها منظمة الأوبك للدول النامية.

2– عدم القدرة على الإقتراض من الخارج، وهذا لإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية.

3– تعمل هذه الدول على الإقتراض داخليا لتغطية العجز في الميزانية.

[1] أسامة بحوم **"النفط مرة أخرى، عود علي بدء"** مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] نفس المرجع السابق، ص 11.

4- تحسن في ميزان المدفوعات للدول التي تعتمد كثيرا على البترول المستورد.

5- تعمل هذه الدول على خفض الإنفاق الإستهلاكي وتوجيه حصيلتها من الصادرات لخدمة أعباء الديون الخارجية مما سيزيد من صعوبة تمويل فاتورة الواردات، وعدم تحقيق التوازن في ميزانية الدولة وتغطية آليات الحماية الإجتماعية، بما في ذلك دعم تكاليف المعيشة كما حدث في اليمن.[1]

6- تتضرر الدول النامية من تراجع عوائد شركاتها الهندسية وكذا عقود المقاولات المبرمة مع شركات النفط العاملة في الدول النفطية، إضافة إلى قلة التمويلات المالية لمواطنيها في هذه الدول.

المطلب الرابع: أهمية النفط في التجارة الدولية.

بعد تحليل مساهمة أسعار النفط في تغيرات النمو الإقتصادي في الدول المنتجة والمستوردة للنفط، نسلط الضوء في المطلب على واقع تجارة النفط الدولية وموقعها في ميزان التجارة العالمي، وهذا بعرض كمية الوقود مقومة بالدولار، حتى يتسنى متابعة التطورات التجارية.

الفرع الأول: النفط وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

تتضمن إتفاقية منظمة التجارة العالمية مبادئ صريحة تتعلق بالعديد من السلع والخدمات، إلى أنها لم تدرج القضايا النفطية ضمن هذه الإتفاقيات، إذْ تبدو غير واضحة فيما يخص القطاع النفطي كما لا تحتوي على نصوص تقضي بإستبعاد تجارة النفط ومنتجاته من أحكامها لأسباب منها:[2]

- سيطرة الدول الصناعية المستهلكة للنفط على السوق النفطية العالمية.
- إعتبار النفط سلعة إستراتيجية لها ظروفها الخاصة.
- الرسوم الجمركية المفروضة على النفط الخام ضئيلة أو تكاد أن تكون معدومة، وهذا حتى يتسنى الحصول عليه من طرف الدولة المستهلكة، أما الرسوم على صادرات المشتقات النفطية لم تكن تشكل أهمية تذكر بالنسبة للبلدان النفطية.*
- السلعة النفطية في الغالب لا تخضع إلى فرض حصص على الإستيراد في أسواق الإستيراد.

والجدير بالذكر بأن عضوية الدول المنتجة والمصدرة للنفط عند توقيع إتفاقية " الغات" سنة 1947 لم تكن تتعدى أربع أو خمس دول[3]، وتعزى المشاركة المحدودة لهذه الدول في نظام الغات ومفاوضات دولة أورغواي، إلى كون أن النفط هو السلعة

[1] بيتر سلزبري **"اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنحت"** ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2011، ص07.

[2] طاهر جميل **"الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية"** مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 116، الكويت، شتاء 2006، ص 35.

* وهذا راجع لتركيز الشركات النفطية على بناء مصافي التكرير الرئيسية في أسواق الدول المستهلكة.

[3] حسان خضر **"أسواق النفط العالمية"** مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 57، السنة الخامسة، الكويت، 2006، ص16.

الرئيسية في قائمة صادراتها التي لم تخضع لأية مفاوضات تجارية تحت إشراف " الغات" كما لم يكن النفط الخام ومنتجاته ضمن السلع التي تناولتها مفاوضات دولة الأورغواي، إذن لم ترى الدول المصدرة للنفط مصلحة في الإنضمام إلى " الغات".[1]

وقد كانت تجارة النفط ماثلة وحاضرة عند مناقشة قضية إنضمام بعض الدول المصدرة المنتجة إلى هذه الإتفاقية، وقد ورد النفط في (**المادة 20: إستثناءات العامة من إتفاقية الغات**)، حيث أدرجته الفقرتان السابعة والتاسعة (كثروة طبيعية ناضبة يجب ترشيد إستهلاكها وعدم هدرها).

- **الفقرة السابعة**:(يجوز إتخاذ الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب شريطة أن تطبق تلك الإجراءات مع قيود الإنتاج أو الإستهلاك المحليين).
- **الفقرة التاسعة**:(تستطيع الدولة تبني الإجراءات التي تضمن قيودا على صادرات الموارد الأولية المنتجة محليا، والضروريات للصناعات التحويلية المحلية، خلال فترات يكون فيها سعر تلك الموارد أقل من السعر العالمي، وبموجب خطة حكومية للإستقرار).

وهو ما قد يفسر حق دول الأوبك في فرض قيود وحصص على كل من مستوى الإنتاج والتصدير من النفط الخام.

ومن أهم الاتفاقيات والمبادئ*التي يتأثر بها قطاع النفط والغاز نجد:

- إتفاقية التجارة والخدمات (GATS) من خلال أنشطة الإستشارات الإدارية والإقتصادية والفنية وخدمات عمليات التنقيب والإستكشاف والإستخراج، وكذا عمليات النقل الداخلي والخارجي.
- الإتفاقية التجارية كحقوق الملكية الفردية فيما يخص العلامات التجارية وبراءات الإختراع في المنتجات النفطية والبتروكيماويات.
- مبدأ خطر" **التسعير المزدوج**" حيث القاعدة تقتضي عدم خفض الأسعار المحلية و/أو زيادة أسعار المواد في الأسواق الخارجية، أي محاربة دعم الأسعار حتى لا تكون هناك منافسة غير عادلة بين الصناعات المحلية والصناعات المستوردة، وهذا المبدأ من أهم المبادئ الذي يقف في وجه إنضمام الجزائر للمنظمة، حيث تتمتع المشتقات النفطية داخل التراب الوطني بدعم في الأسعار مقارنة بأسعارها في الأسواق الدولية، لكن معظم الدول النفطية التي تدعم النفط ومشتقاته، ترى في ذلك ميزة نسبية للموارد المستخدمة في عملية التنمية، ودعم مقدم للصناعات البتروكيماويات داخل حدودها، وكذا هو إستعمال لحقها في الدعم الغير قابل للتقاضي وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

[1] جمال الدين زروق "**واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية**" ورقة بحثية مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998، ص25.

* تتكون منظمة التجارة العالمية من الاتفاقيات المنبثقة من جولة الانجواي، وهي الاتفاقية اتجارة (الفات 1994) والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية والاتفاقية المتعلقة بتسوية المنازعات واتفاقية آلية مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في المنظمة.

الفرع الثاني: واقع النفط في التجارة الدولية.

كما هو معلوم تشمل التجارة الدولية على صادرات وواردات السلع والخدمات، وتتألف الصادرات والواردات السلعية من ثلاثة مجموعات رئيسية: الصادرات والواردات الزراعية، الصادرات والواردات الصناعية، الصادرات والواردات من الوقود والمعادن.

وما يهمنا هنا هو مساهمة صادرات الوقود التي يشكل النفط أغلبها، فقد أوردت إحصائيات منظمة التجارة الدولية نسبة نمو متوسطية قدرها 12% في تجارة الوقود والنفط في الفترة مابين:1995-2014، إختلفت من منطقة إلى أخرى، حيث إرتفعت قيمة الصادرات من الوقود والنفط مقارنة مع باقي الصادرات السلعية، إذْ إنتقلت من 07% سنة1995 إلى 10.3%سنة 2003 ثم 17% سنة 2014 من جملة الصادرات السلعية، إذ إنتقلت صادرات الوقود من 760 مليار دولار سنة 2003 إلى 1771 مليار دولار سنة 2006، ثم أكثر من3000 مليار دولار سنة 2014[1]، حيث نلاحظ أن إرتفاع أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة ساهمت في زيادة قيمة التجارة الدولية، نتيجة تعاظم قيم تلك الصادرات.

جدول رقم(02-07): مساهمة صادرات الوقود* في الصادرات السلعية العالمية.

السنة	مجموع الصادرات السلعية	معدل النمو(%)	صادرات الوقود والنفط	معدل النمو(%)	نسبتها من الصادرات السلعية
2012	17930مليار دولار	////	3384.5مليار دولار	//////	18.87
2013	18301مليار دولار.	2.1	3289.8مليار دولار.	%0.3	%21.84
2014	18494مليار دولار.	1.0	3068.5مليار دولار	%7.2-	%17

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

-Omc « statistiques du commerce international ».2013
-Omc « statistiques du commerce international »2014
-Omc « statistiques du commerce international »2015

ومن حيث المناطق الجغرافية، فإن تجارة الوقود والنفط تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي سنة 2014، تصدرت دول الشرق الأوسط ب30.8**%** من تجارة الوقود والنفط في العالم(السعودية صدرت ما قيمته285.13مليار دولار من الوقود والنفط، الإمارات 107.85 مليار دولار)، و12.29% في أوربا الغربية، و10.44% في إفريقيا(الجزائر61.3 مليار دولار)، و11.93% في آسيا، و9.15**%** في أمريكا الوسطى والجنوبية(فنزويلا 77.76مليار دولار)، و 10.30%في أمريكا الشمالية(الو م أ صدرت 155.42 مليار دولار وكندا 128.38 مليار دولار)[2]، و10.3**%** في دول أوربا الغربية، أي أن إرتفاع أسعار النفط كان لها تأثير على زيادة صادرات العديد من الدول خارج منظمة أوبك. وفي سنة 2015 أصبحت مساهمة النفط في تجارة المناطق العالمية وفقاً للجدول التالي:

[1] Omc « statistiques du commerce international »2015, p29.

* لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن تجارة الصادرات النفطية العالمية وماوقفنا عليه سوى إحصائيات تجارة الوقود العالمية.

[2]Ibid.p86.

جدول رقم (02–08):مساهمة صادرات النفط و منتجات الوقود في تجارة المناطق العالمية المختلفة سنة2015(%).

	نسبتها من الصادرات	نسبتها من الواردات
أمريكا الشمالية	10.72	14.80
أمريكا الجنوبية	09.03	05.13
الشرق الأوسط	30.30	2.91
الإتحاد الأوروبي	27.91	29.62
دول إفريقيا	10.10	03.66
دول آسيا	11.90	43.85

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات منظمتي الأوبك والتجارة الدولية لسنة 2015.

وبشكل لا يقبل الشك تكشف حركة تجارة الوقود أن ما يساهم في توجيهها دوليا، لا يعتمد فقط على مقدار ما تضخه الدول المنتجة من نفط، بل على عوامل أخرى تتحمل الدول المستهلكة مسؤوليتها أيضا.

المبحث الثالث: التوقعات المستقبلية لعرض النفط والطلب عليه عالميا.

إن الهدف من هذا المبحث هو تسليط الضوء على حركة السوق النفطية في آفاق 2040، وتقييم إتجاهاتها خلال نفس الفترة، معتمدين في ذلك على تنبؤات كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك، مع إبراز أهم التطورات الدولية في ميدان الطاقات الجديدة والمتجددة، ومجهودات بعض الدول في تنميتها.

المطلب الأول: مستقبل الطلب العالمي على النفط.

بناءا على الأرقام المتوفرة في تقارير الهيئات المهتمة بالطاقة، نقوم بتحليل مستقبل الطب على النفط في حدود سنة 2040.

الفرع الأول: توقعات الطلب العالمي على النفط حسب مصادر الطاقة.

كما أشرنا إليه إن الطلب العالمي على النفط غير مرن في المدى القصير، وهذا لعدم توفر مصادر الطاقة البديلة، أما على المدى البعيد فإن النفط سيبقى مصدرا رئيسيا للطاقة حتى سنة 2040 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02–09): تطور الطلب العالمي على مصادر الطاقة (2013 – 2040)/و: مليون برميل يومي.

	الطلب على مصادر الطاقة				نسبة النمو	نسبة المصادر الطاقوية			
	2013	2020	2030	2040	2040 2010	2013	2020	2030	2040
النفط الخام	84.4	90.1	96.1	100.6	0.7	31.5	30.2	27.9	25.2
الفحم	76.1	84.2	92.4	98.3	1.0	28.2	28.3	26.8	24.6
الغاز الطبيعي	59.2	69.4	87.6	111.5	2.4	22.1	23.1	25.5	27.9
الطاقة النووية	13.1	13.9	17.94	23.5	2.2	4.9	4.6	5.1	5.9
الطاقة المائية	6.3	7.4	8.9	10.2	1.8	2.4	2.5	2.6	2.5
الطاقة الحيوية	26.2	29.2	33.6	38.1	1.4	9.8	9.8	9.8	9.5
طاقات أخرى متجددة	2.4	4.3	8.4	17.4	7.7	0.9	1.4	2.4	4.3
المجموع	**267.4**	**298**	**344.6**	**399.4**	**1.5**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: word oil outlook, Opec, 2015, p 59.

إذن وفقا للتوقعات والإحصائيات والتي تحمل جانب من التكهنات لأننا في عالم سريع الحركة والتغير، مما يلزمنا ترك للقارئ حرية التسليم بما يراه منطقي، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لإحلال طاقة بديلة والتي مازالت بطيئة، سيظل النفط المهيمن في السنوات القادمة، خصوصا في مجال صناعة السيارات، وهذا لعدم ظهور منافس حقيقي لمحرك الإحتراق الداخلي السائد حاليا.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل إرتفاع في الطلب العالمي على مصادر الطاقة من 267.4 مليون برميل يومي سنة 2013 إلى ما يقارب 400مليون برميل يومي بحلول سنة 2040 بنسبة نمو قدرها 60 %.

إن الأهمية النسبية للطلب العالمي على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، تكمن في كونه المصدر الأساسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، لقطاع مهم وحيوي ألاّ وهو قطاع النقل والمواصلات لما يوفره من تأمين حركة نقل الركاب والبضائع على الصعيد القطري والعالمي، وما يلعبه من دور رائد في دفع حركة الإقتصاد وتقديم الخدمات للقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى[1]، مثلما تشير التوقعات أيضا إلى عامل النمو السكاني الذي يؤثر في الطلب العالمي الطاقوي، إذ تشير أن سكان العالم سيتزايد من 6.9 مليار سنة 2010 إلى 7.6 مليار سنة 2020 ، ثم إلى 8.3 مليار سنة 2030 ويصل إلى حدود الـ 10 مليارات بحلول سنة 2040 ، مع العلم أن معظم الزيادة في الطلب على الطاقة ستكون لأغراض الإستهلاك المنزلي كون أن الزيادة السكانية ستشهدها منطقة إفريقيا وآسيا وخاصة الهند.

تتوقع أوبك وفق الجدول أعلاه نمو الطلب العالمي في السيناريو المرجعي على النفط بحوالي 84.7 مليون برميل يوميا من سنة 2013 وحتى سنة 2020 عندما يصل الى 90 مليون برميل يومي، وقد تأثرت هذه التوقعات بإحتمال إستمرار إنخفاض أسعار النفط الذي يغري بالتخلي عن تنمية باقي مصادر الطاقة الأخرى.

الفرع الثاني: توقعات الطلب العالمي على حسب المناطق.

الجدول الموالي يوضح تقديرات أوبك حول نمو الطلب العالمي على النفط.

جدول رقم (02–10) :الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات(2014–2040) وفق تقديرات الأوبك (مليون برميل يومي).

المجموعة	2014	2015	2020	2025	2030	2035	2040
أمريكا الشمالية	24.2	24.5	24.6	23.7	22.6	21.4	20.2
أروبا	13.5	13.6	13.3	12.8	12.3	11.5	11.3
آسيا – المحيط الهادي	8.1	8.1	7.7	7.4	7.0	6.7	6.3
دول OCDE	**45.8**	**46.2**	**45.6**	**43.9**	**41.9**	**39.9**	**37.8**
أمريكا اللاتينية	5.6	5.7	6.2	6.6	6.9	7.2	7.5
الشرق الأوسط وإفريقيا	3.7	3.8	4.2	4.7	5.1	5.6	6.1
الهند	3.8	3.9	4.7	5.7	6.9	8.3	9.6
الصين	10.5	10.8	12.4	13.9	15.4	16.7	18.0

[1] الطاهر زيتوني، **"الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"** مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد ال37، عدد139، الكويت، خريف2011، ص15.

دول ال« OPEC »	9.3	9.5	10.2	10.8	11.6	12.1	12.6
روسيا	3.4	3.4	3.4	3.5	3.5	3.5	3.4
باقي دول العالم	9.3	9.5	10.6	11.8	13	14	14.7
العالم	**91.3**	**92.8**	**97.4**	**100.9**	**104.3**	**107.2**	**109.8**

Source: word oil outlook, opec, 2015, p85.

وعلى مستوى المجموعات الدولية نلاحظ ما يلي:

1- إنخفاض في مستوى الطلب النفطي لدى مجموعة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) من 45.8 مليون برميل يومي سنة 2014 إلى 37.8 مليون برميل يومي في آفاق 2040 بنسبة تراجع قدرها 17 % ويكون سريع الوتيرة في الفترة(2025-2030).

2- من جهة أخرى يتوقع أن يكون الطلب لدى المجموعة الأوروبية شبه مستقر حتى سنة 2040، وبإنخفاض غير محسوس، وتبنى هذه التوقعات على فرضية تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في هذه الدول، وكذا سعيها إلى تحقيق تكنولوجيا توفر للسوق بدائل نفطية كتكنولوجيا الخلايا الوقودية، وتكثيف إستعمال الغاز في المركبات الكهربائية وإستخدام الطاقة الهيدروجينية لتشغيل السيارات.

3- بالنسبة للدول النامية (أمريكا اللاتينية + الشرق الأوسط وإفريقيا + الهند + الصين + باقي دول آسيا ومنظمة الأوبك) يتوقع أن يرتفع الطلب لديها على النفط إلى حدود 66.1 مليون برميل يومي مقارنة مع 2014، التي سجلت فيها مايقارب40 مليون برميل يومي بزيادة قدرها 71.9 %، وهذا على إفتراض إستمرار النمو الإقتصادي في هذه الدول، وإتساع النمو الحضري وإتساع البنية الإنتاجية والخدماتية، إلى جانب إرتفاع معدلات النمو السكاني لاسيما في الهند* والصين والشرق الأوسط.

4- يلاحظ أن الصين يتوقع أن يصل الطلب فيها على النفط في حدود 18 مليون برميل يومي بزيادة قدرها تقريبا 08 مليون برميل يومي ونسبة قدرها 86.1 %، أما الهند يتوقع أن يصل الطلب النفطي لديها إلى حدود 9.6 مليون برميل يومي بعدما كان 3.8 مليون برميل يومي عام 2013 بزيادة قدرها 164%، وتعود الزيادة بالخصوص في هذين البلدين إلى الإستثمار في مختلف قطاعاتها لاسيما الصناعية منها، وسيتضاعف الطلب على النفط في قطاع النقل لديهما، والجدير بالذكر أنه قبل عام 2025 ستتجاوز الهند اليابان لتصبح ثالث أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين[1].

*يقدر عدد سكان الهند في عام 2005 حسب صندوق الأمم المتحدة لحالة السكان بحوالي 1.103 مليار نسمة، ويرتفع إلى حوالي 1.6 في عام 2050 ، في حين بلغ عدد سكان الصين 1.315 مليار نسمة و في عام 2050، ويرتفع الى حوالي 1.392مليار نسمة عام 2050.

[1] إبراهيم بلقلة "**مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية** " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2013، ص 73.

5– في الشرق الأوسط يلاحظ أن السعودية وايران من أبرز الدول التي يزيد الطلب على النفط لديها، بحيث يتوقع أن نمو الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي أساسه زيادة الشراء، وكذا تطور عدد المدن الصناعية، ضف إلى ذلك أن الحكومات في مجلس التعاون الخليجي تمنع من رفع الأسعار مما يعزز النمو على الطلب إلى جانب وجود بنية تحتية واسعة النطاق.

الفرع الثالث: المخاطر التي قد تواجه الطلب العالمي.

كما أشرنا في البداية بأن هذه التقديرات يمكن أن تواجه مجموعة من المخاطر نوجزها في:

1– الطلب المتوقع على الطاقة وعلى النفط بالوجه الخصوص مرتبط بنمو إجمالي الناتج المحلي، هنا يبرز خطر وقوع الإقتصاد العالمي في ركود طويل الأمد.

2– الأسعار القياسية التي سجلها النفط مؤخرا وقد ينتج عنها تقليص الطلب عليه، وهذا ما حدث مع بداية المنتصف الثاني من شهر جوان 2014 إلى يومنا هذا حيث تراجعت الأسعار إلى 50%.

3– إرتفاع أسعار النفط قد يدفع الدول النامية المستهلكة له إلى إلغاء أو تخفيض الإعانات النفطية العالية التكلفة (كما حدث في مصر والكويت) مما ينجم عنه تغيير هيكلي في نماذج الطلب لديها.

4– تفترض التوقعات الحالية إلى وجود صعوبات إقتصادية وتقنية في مجال إستخدام الطاقات البديلة المتجددة وتتفاوت في مستواها بين الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا المتطورة والتمويل الكافي وبين الدول النامية الفاقدة لهذه التكنولوجيا[1].

المطلب الثاني: الإحتياطات النفطية وآفاق العرض العالمي من النفط.

يهدف هذا الجزء من العمل إلى كشف مستقبل العرض أو الإمدادات النفطية ومدى مواجهته للطلب العالمي على النفط، وذلك في قراءة لتوقعات منظمة الأوبك خلال الفترة نفسها المدروسة في مطلب الطلب العالمي على النفط، أي حتى آفاق 2040، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مستقبل العرض العالمي من النفط يتحدد بمجموعة من العوامل تأتي في مقدمتها الكميات المتاحة من النفط أي حجم الموارد النفطية المتاحة، ولتوسع أكثر وجب الوقوف على النقاط التالية:

الفرع الأول: الإحتياطات النفطية (الموارد النفطية).

تعرف الإحتياطات النفطية بأنها الكميات من النفط المتواجد في باطن الأرض، والذي يمكن إستخلاصه تجاريا من مكامن النفط لفترة مستقبلية من تاريخ معين، وهذا الإحتياط يتغير مع الزمن وحسب الظروف الإقتصادية والوسائل التقنية المتاحة.

[1] لمزيدة التفصيل حول هذه الصعوبات راجع: أمينة مخلفي **"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"** مجلة الباحث، عدد 09، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص225.

إن البيانات شحيحة حول هذا الموضوع وتقدير الإحتياطات يتصف بكثير من الغموض وعدم الوضوح، حيث كل تقديرات الإحتياطات النفطية تتضمن عدم الواقعية بدرجات متفاوتة حيث يؤخذ في تقديره كل من التعاريف المختلفة للإحتياط النفطي، دقة المعلومات الهندسية والجيولوجية وكذا الغموض المالي، السياسي والتجاري.

ويمكن التمييز بين[1]:

أولا: الإحتياطات المؤكدة (proved Reserves).

هي تلك الكميات من النفط والتي بواسطة تحليل المعلومات الجيولوجية والهندسية يمكن تقديرها بشكل معقول للإستخراج التجاري لفترة زمنية قادمة من مكامن معلومة تحت ظروف إقتصادية راهنة ووسائل تقنية معينة، وتكون نسبة إحتمالها 90 % أي إحتمال الكميات الفعلية المستخرجة والمنتجة تكون 90 %.

ثانيا: الإحتياطات المحتملة:(Probable Reserves).

هي تلك الإحتياطات الغير مؤكدة، حيث أن معطيات التحليل الجيولوجي والمعلومات الهندسية المقترح بأنها أكثر وقعا من أن تكون تجارية، ونسبتها 50 % أي الكميات المستخرجة مساوية أو تتجاوز الإحتياطات المؤكدة مضافا إليها الإحتياطات المحتملة.

ثالثا: الإحتمالات الممكنة (Possible Reserves).

هي تلك الإحتياطيات غير المؤكدة، حيث أن معطيات التحليل الجيولوجي والمعلومات الهندسية تقترح بأنّها أقل توقعا من إمكانية إستخراجها تجارياً من الإحتياطيات المحتملة، في هذا السياق عندما تستعمل الطرق الإحتمالية سيكون إحتمال 10 % على الأقل بأن الكميات الحقيقية المستخرجة تساوي أو تتجاوز الإحتياطيات المحتملة مضافةً إلى تقديرات الاحتياطيات الممكنة.

كما يوضحه الشكل التالي:

[1] لمزيد من التفصيل راجع: كلاود ماك مايكل "**تعريفات الإحتياطي لجمعية مهندسي النفط والمجلس العالمي للنفط: التأثير على ماضي وحاضر التقييمات**" ترجمة علي سالم بلاعو، مجلة الساتل الاقتصادية، السنة الأولى، عدد01، جامعة 07أكتوبر، مصراتة، ديسمبر2006، ص ص254-256.

شكل رقم(02-02): أنواع الإحتياطات النفطية.

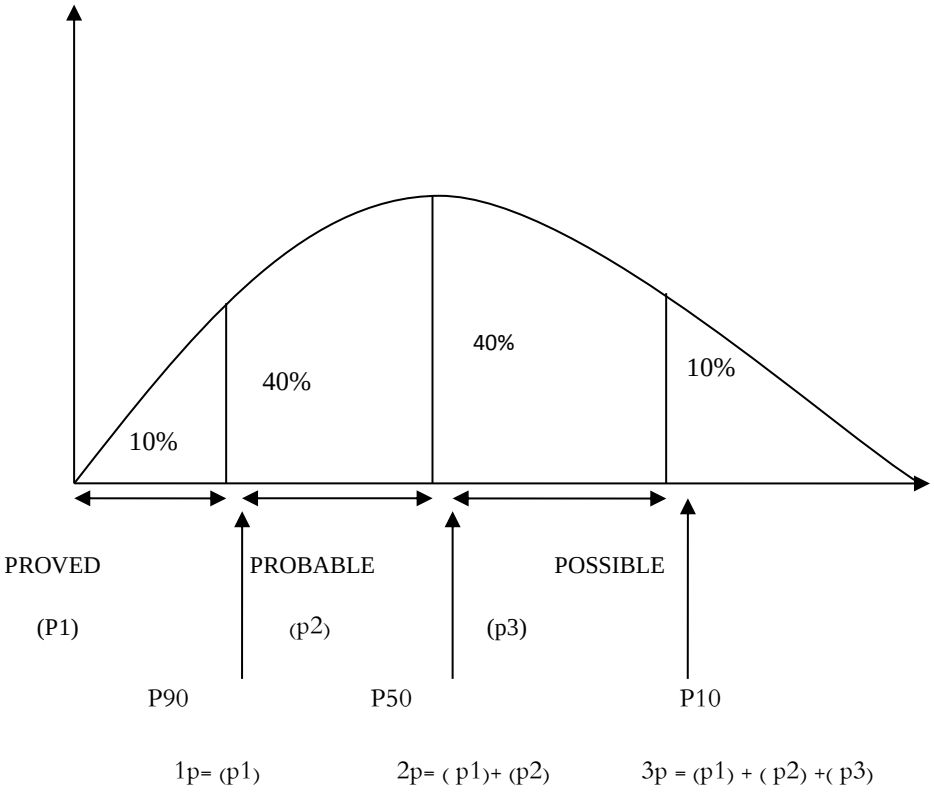

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: الطاهر زيتوني **"الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط"** مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال 38، عدد 152، الكويت، 2012، ص16.

وتتباين أراء الخبراء حول الإحتياطات النفطية، ففي وقت لا يستبعد فيه خبراء نفطيون إحتمال العثور على حقول نفطية وخاصة في المناطق النائية والصعبة وبتكاليف مرتفعة[1]، يذهب آخرون إلى كون أن قيمة الإحتياطات المقدمة من طرف الشركات والدول غامضة بشكل متعمد، وبدلا من ذلك فإنها تفضل أن تنشر أي رقم يناسبها أكثر يقع في المجال ما بين P10 و*P90 ويمكن المبالغة في التقديرات على سبيل المثال أن ترفع أسعار أسهم شركات النفط.[2]

كما أنه في أقطار عديدة فإن المشرّعين لا يُجبَرون على إتباع تعريفات خاصة للإحتياطات، ففي دول الإتحاد السوفياتي تنشر أرقاما مفعمة بالتفاؤل، حيث وضعت مجلة عالم النفط الاحتياطات دول الاتحاد السوفياتي سابقا سنة 1996 عند 190بليون برميل، في حين وضعته مجلة النفط والغاز عند 57 بليون برميل وهذا الرقم يوضح المرونة التي تتصف بها هذه الأرقام[3] .

[1] أحمد جاسم جبار الياسري **"النفط والمستقبل ..."** مرجع سبق ذكره، ص 138.

*إذا قرر الجيولوجيون أن هناك احتمالا نسبته 90 % بأن يحتوي حقل ما على 700 مليون برميل من النفط، وأن هناك إحتمال 10 % بأن يعطي هذا الحقل 2500 برميل إضافي فإن P90تعتبر تقدير احتمال و P10تقدير إحتياط(10 % احتياط).

[2] كولن كامبيل **" النفط التقليدي"** ترجمة محمد اللبابيدي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[3] نفس المرجع السابق، ص07.

ويرى الخبير كولن كامبيل أن الإحتياطات المقدمة مبالغ فيها، ويقدرها بحوالي 30 % من إجمالي الإحتياطات النفطية العالمية[1]، وهذا راجع إلى أن عددا كبيرا من الدول والحكومات قد إختارت عدم إعطاء أية تقارير عن تراجع إحتياطاتها، رغبة منها في تعزيز موقفها السياسي وإمكانيتها للإقتراض[2]، ويسوق كامبيل مثالا على ذلك ففي الطرف الشمالي من بحر الشمال أثمرت عمليات التنقيب الخمسمائة الأولى عن العثور على 20 مليار برميل، إلى أن عمليات التنقيب الخمسمائة التالية لم تحقق سوى 05 مليارات برميل.[3]

وبلغة الأرقام فإن الإحتياطات العالمية من النفط قد إزدادت خلال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من تزايد المعروض النفطي المتولد من عمليات الإنتاج، وهذا راجع لتزايد معدلات الإستثمارات في الشركات النفطية في مجالات التنقيب والإكتشاف، وإستعمالها لتكنولوجيا وتقنيات جد متطورة، حيث وصلت الإحتياطات المؤكدة في سنة 2006 إلى 1208 مليار برميل في العالم بعدما كانت في حدود 761.6 مليار برميل سنة 1984[4] ثم إلى 1336.3 مليار برميل سنة 2009.

والجدول الموالي يوضح الاحتياطات العالمية من النفط في الفترة (2010 – 2015).

جدول رقم (02–11): الاحتياطات النفطية حسب المجموعات (2010 – 2015)/ و:مليار برميل.

المجموعة الدولية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أمريكا الشمالية	27.469	30,625	34,661	37,652	40,503	40,503
أمريكا اللاتينية	334.127	336,996	338,356	341,522	341,296	342,757
أوروبا الشرقية	117,314	117,314	119,881	119.874	119,863	119,860
أوروبا الغربية	13.414	10,800	10,800	11,336	10,760	10,064
الشرق الأوسط	794.595	797,155	799.132	802.958	802.518	802,848
إفريقيا	125.623	125,521	128,371	128,150	127,334	128,049
مجموع العالم	**1459.7**	**1465,8**	**1478,7**	**1489,3**	**1490,4**	**1492,6**
منظمة الأوبك	**1192.7**	**1200,9**	**1204,1**	**1209,4**	**1209,6**	**1211,4**

Source: OPEC, Annual statistical Bulletin, 2016, p 22.

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تمايز واضح بين دول العالم، حيث تتركز إحتياطات النفط في منطقة الشرق الأوسط بنسبة فاقت النصف قدرها 54.5 % في سنة 2010، وبنسبة 53.78% سنة2015.

[1] أحمد جاسم الياسري، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] كولن كاميل، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] كولن كامبيل " **نهاية عصر البترول**" ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص32.

[4] عبد الكريم إبراهيم قصي، مرجع سبق كره، ص95.

وترجع أغلب الزيادة الصافية في حجم الإحتياطات في هذه المنطقة إلى الفترة (1981 – 2010) حيث تمكنت دول الشرق الأوسط من تحقيق إضافات صافية لإحتياطاتها النفطية المؤكدة تجاوزت خمسة أضعاف إنتاجها التراكمي لهذه الفترة[1]، وهذا ما لم تتمكن منه دول العالم الأخرى.

الفرع الثاني: تطور العرض النفطي العالمي.

تذهب التقارير والتوقعات إلى ما يلي:

1– إن المعروض النفطي العالمي سيرتفع إلى حدود110.0مليون برميل يومي في سنة 2040مقارنة ب92.4مليون برميل يومي في سنة2014 أي بزيادة قدرها 19.05%.

2– دول خارج الأوبك سيكون المصدر الرئيسي في زيادة الإمدادات النفطية العالمية .

3– زيادة في مصادر النفط الغير خام (non – crude sources) ، أو ما يسمى بإمدادات النفط الغير التقليدي على رأسها الرمال النفطية الكندية، والصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويل الفحم إلى سوائل في أمريكا الشمالية واستراليا، وهذه الصادرات تأتي من مجموعة الدول خارج الأوبك، وستظل أمريكا الشمالية مصدرا رئيسيا من مصادر نمو العرض.

4– الحقول التي يتم تطويرها (هي الحقول التي تم إكتشافها ولم تدخل مرحلة الإنتاج بعد) سوف تكون محور الزيادة في الامدادات النفطية خلال الفترة (2010 – 2020).

5– إن الدافع الوحيد وراء الزيادة الإجمالية في إنتاج النفط العالمي هو النفط غير التقليدي، بما في ذلك مساهمة من النفط الخفيف تتجاوز 4 مليون برميل في اليوم للشق الأكبر من العقد الثاني وسوائل الغاز الطبيعي، وحوالي 30 % من حجم الإستثمارات المطلوبة في الفترة حتى 2035 في النفط والغاز والبالغ 15 تريليون دولار ستكون في أمريكا الشمالية[2].

وطبقا لتوقعات منظمة الأوبك فإنها ستفقد من حصتها في السوق النفطية للدول المصدرة خارجها، على المدى البعيد ويعود ذلك إلى دور المنظمة المكمل أي المزود للفرق بين الطلب العالمي* والعرض من خارج أوبك، حيث يتوقع أن يرتفع إجمالي إمدادات الدول خارج منظمة الأوبك إلى 59.7 مليون برميل يومي في آفاق 2040 من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي وغيرها، في حين تبلغ هذه الإمدادات عند منظمة الأوبك إلى حوالي50.3 مليون برميل يومي من نفس المركبات وفق الجدول الموالي.

[1] طاهر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] IEA, « **Word energy outlook2012** », France, p04.

* يعمل منتجي النفط خارج المنظمة إلى الإستجابة للأسعار في السوق، فيرتفع إنتاجهم بإرتفاع الأسعار وينخفض بإنخفاضه، أما منظمة الأوبك فحتى تحافظ على حصتها في السوق تعمل كمنتج مكمل تتبنى إتجاه معاكس لإتجاه المنتجين فتخفض الإنتاج كلما إرتفع السعر والعكس في حالة الإنخفاض، أما التراجع في حصتها السوقية فيرجع إلى تنامي الانتاج خارج المنظمة وضعف قدرة دول الاوبك على تلبية حاجاتها للاستثمارات الجديدة إلى جانب توجه الشركات النفطية للاستثمار خارج دول المنظمة.

جدول رقم (02–12): توقعات الإمدادات النفطية (2013 – 2040) حسب المجموعات/ و:مليون برميل يومي.

المجموعات الدولية	2014	2015	2020	2025	2030	2035	2040
منظمة OCDE(أمريكا+ أوربا)	**24.2**	**24.9**	**26.3**	**26.6**	**26.5**	**26.1**	**25.8**
أمريكا اللاتينية	5.0	5.1	6.2	6.8	6.7	6.3	6.3
الشرق الأوسط وافريقيا	3.7	3.6	3.9	4.0	3.9	3.7	3.5
آسيا ما عدا الصين	3.5	3.5	3.6	3.6	3.5	3.2	3.0
الصين	4.3	4.3	4.4	4.2	4.0	3.8	3.6
روسيا	10.7	10.7	10.6	10.7	10.7	10.8	10.8
الدول غير الأوبك*	**56.5**	**57.4**	**60.2**	**61.5**	**61.3**	**60.6**	**59.7**
دول الأوبك	**35.9**	**37.1**	**37.4**	**39.7**	**43.1**	**46.8**	**50.3**
التغير في المخزون	1.1	1.7	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
العالم	**92.4**	**94.5**	**97.6**	**101.1**	**104.4**	**107.4**	**110**

Source: OPEC, world oil outlook, 2015, p 92.

بالرجوع للجدول أعلاه فإن الإمدادات من خارج الأوبك يتوقع أن تأتي غالبيتها من دول منظمة OCDE خاصة الولايات المتحدة الامريكية أو كندا وهذا بسبب الزيادة في إنتاج النفط من الرمال النفطية الكندية والصخر الزيتي.

أما بالنسبة لإمدادات الدول النامية غير أعضاء في المنظمة، فتوقع أن تكون في دول أمريكا اللاتينية في حدود 6.3 مليون برميل يومي في آفاق 2040، ثم الصين بـ 3.6 مليون برميل سنة 2040.

وبالنسبة للدول الناشئة، فإن روسيا تضمن إمدادات قدرها 10.8 مليون برميل يومي في آفاق 2040، يشار إلى أن هذه الإمدادات من دول خارج المنظمة، تعود إلى التحسينات التكنولوجية التي تمكنت من خفض تكاليف البحث وزيادة انتاج الحقول المستغلة، مما يجعل الكثير من هذه الدول الغير معنية بالأوبك وحصصها تستمر في ضخ المزيد من النفط مما يزيد المنافسة، وبالتالي إحتمالية خفض الأسعار إلا أن التوقعات تشير إلى أن أولئك المصدرين سيخرجون من السوق مع مرور الوقت ونفاذ الإحتياطات الخاصة بهم.

*الإمدادات من النفط الخام، سوائل الغاز الطبيعي، وكذا المكثفات.

المطلب الثالث: الطاقات التقليدية كبديل مستقبلي للنفط.

تزايد الإهتمام بدراسة موضوع الطاقات التقليدية غير المتجددة والمنافسة للنفط، وإحتلت مكانة مميزة بين مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، تأتي في مقدمتها الغاز الطبيعي والفحم الحجري، ولدراسة هذين العنصرين يستوجب تناولهما حسب ترتيب درجة أهميتهما، وفق ما يلي:

الفرع الأول: الغاز الطبيعي.

يعد الغاز الطبيعي أحد أهم المصادر الطاقوية التي زاد الطلب عليها لتلبية الإحتياجات الطاقوية، والتي تعرف تصاعدا عبر الزمن، وثمة توجهات توحي بوجود مستقبل واعد للغاز الطبيعي، فإذا ما قُورن هذا الأخير بالنفط فإن إحتراقه قليل التأثير على البيئة، كما أن له مزايا إيكولوجية تجعل مخلفاته من الكبريت ضعيفة، وكذلك إنبعاثاته من غاز الكربون ضئيلة مقارنة بالنفط.

أولا: تعريف الغاز وخصائصه.

الغاز الطبيعي مكون كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول لذلك يوصف بأنه الصورة الغازية للنفط، ويتكون هذا الغاز من عدة هيدروكربونات مثل الميثان، البروبان، الإيثان و البنثان وغيرها، ويتم إستخراجه من طبقات رسوبية تكونت تحت الأرض لعدة أزمنة، كما يحتوي على شوائب مثل النتروجين وثاني أكسيد الكربون وكبريت الهيدروجين[1]، وعديم اللون والشكل ولا رائحة له.

يشار إلى أن تركيبة هذا الغاز تختلف من منطقة إلى أخرى وحتى في المنطقة نفسها ويمتاز الغاز الطبيعي بعدة خصائص تجعله يتفوق على النفط في مجال الطاقة يمكن إيجازها في:[2]

1– خلوه من الروائح الكريهة، ولا يخلّف مواد سامة.

2– يعتبر إحتمال الغاز في الإنفجار ضعيفا جدا مقارنة بمخلفات النفط.

3– يعطي الغاز الطبيعي سعرات حرارية أكثر من النفط عند إحتراقه.

4– يتطلب عمليات معالجة بسيطة جدا قبل إستعماله.

5– وقود نظيف لا يعطي عند إحتراقه أي رماد لإحتوائه على شوارد معدنية قليلة أو معدومة، حيث يُصدر ثاني أكسيد الكربون أقل بحوالي 25% وكربون أقل حوالي 40 % –50% إذا ما قارناه بالنفط[3].

6– سهولة الإستخراج والنقل عبر الأنابيب مقارنة بالنفط، سواء إلى معامل التمييع أو موانئ التصدير.

---

[1] محمد دبس "**صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي**" الدراسات التقنية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 57.

[2] فاطمة مساعيد "**مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**" مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد 05، جامعة ورقلة، 2011، ص226. بتصرف.

[3] علي سيدي "**دراسة مكانة و مستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة" كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة سطيف، 08/07/ أفريل 2008، ص 03.

وللغاز الطبيعي عدة إستعمالات، فله إستعمال منزلي، تجاري وصناعي، ويقاس الغاز الطبيعي بالعديد من الوحدات حسب المكونات الطاقوية : الجول الكالوري، الوحدات الحرارية البريطانية BTU، أو الحجم، أو المتر المكعب، أو القدم المكعب، أو مليار طن مكافئ للبترول ويساوي بالتقريب 1.1 مليار متر مكعب من الغاز.

ثانيا: نظرة عامة حول وضعية الغاز الطبيعي في العالم.

هذا التوجه نحو الغاز الطبيعي يُحتم لنا معرفة وضعيته في العالم سواء من حيث الإحتياطات، الإنتاج والإستهلاك ومدى قدرة الغاز في تلبية الطلب العالمي من الطاقة مستقبلا، بالإضافة إلى تحديد مناطق إنتاجه الرئيسية.

1- إحتياطي الغاز الطبيعي في العالم.

يلاحظ من التقارير الدولية للمنظمات الطاقوية أن إحتياطي الغاز الطبيعي في العالم في تزايد مستمر، فحسب إحصائيات منظمة الأوبك فإن إحتياطي الغاز بلغ في سنة 1999 ما مقداره 156.735 تريليون متر مكعب، بعد ما كان في حدود 147.2 تريليون متر مكعب سنة 1995، وهذا نظرا للإكتشافات الجديدة التي عرفتها مناطق العالم، وفق الشكل الموالي.

شكل رقم(02-03): تطور الإحتياطات الغازية العالمية في الفترة(1960-2010) و:بليون متر^3

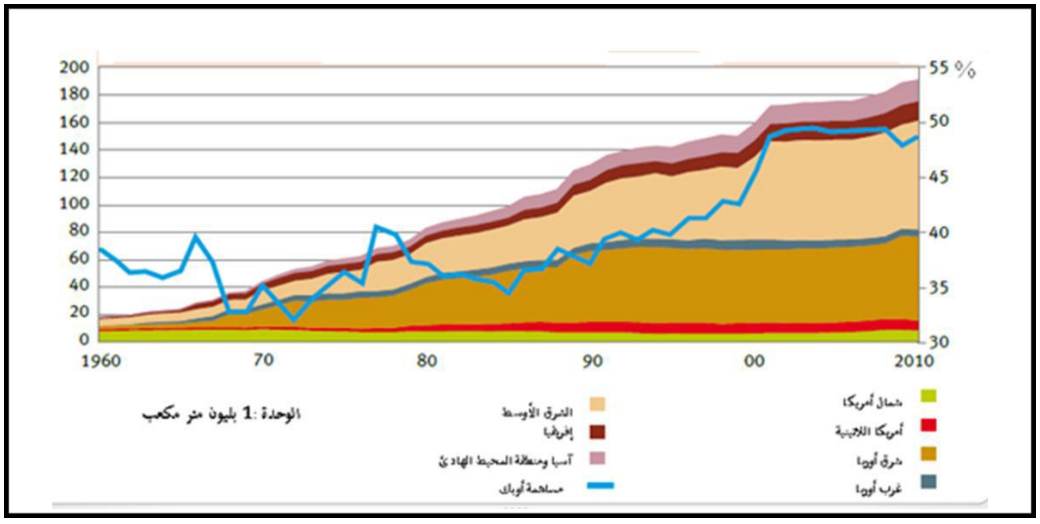

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2011.

وفي طبعة جديدة لنفس المنظمة فإن الإحتياطات في العالم بلغت إلى نهاية سنة 2015، 201.97 تريليون متر مكعب، بعد ما كانت في حدود 196,5 تريليون متر مكعب عام 2011.

كما يلاحظ من إحصائيات المنظمة أنه في الفترة: (1986-2006) إرتفعت الإحتياطات الغازية العالمية سنة 69%، وفي الفترة (2011-2015) إرتفعت الإحصائيات بنسبة 2.7%، مقارنة بالنفط الذي إرتفعت إحتياطاته في نفس الفترة ب 1.8%.

وعلى حسب المناطق، يُعتبر الشرق الأوسط من أهم مناطق إحتياطات العالم من الغاز الطبيعي، حيث إستحوذ على نسبة 40.5% من الإحتياطي في نهاية 2006 ثم 40.5% و39.5%، سنتي 2011 و2014 على الترتيب، وتحتوي دول الأوبك مجتمعة على نسبة متوسطة قدرها 48.3% في الفترة: (2010-2015)، كما ساهمت الصين بنسبة كبيرة من الإحتياطي العالمي من النفط نتيجة توجهها نحو الإستثمار في الغاز الطبيعي وتحقيق إكتشافات هامة في هذا المجال، حيث بلغ إحتياطي الغاز في الصين نحو 3.5 تريليون متر مكعب نهاية 2015 بعد ما كان في حدود 1.07 تريليون متر مكعب نهاية 1995، كما إرتفعت كذلك تقديرات الإحتياطي في كل من روسيا، الو.م.أ، تركمستان، وهذا يدل على أن إحتياطات الغاز تتركز هي الأخرى مثل إحتياطي النفط في مناطق محددة ولدى مجموعة قليلة من الدول.

2- إنتاج وإستهلاك الغاز الطبيعي في العالم.

رغم التكاليف العلمية التي تتطلبها الإستثمارات في قطاع الغاز خاصة على مستوى مرحلة المصب كإقامة مصانع تمييع الغاز أو النقل والتسويق، إلا أن إنتاج هذا المورد عرف زيادة في أغلب الدول خاصة في ظل زيادة الطلب على المصادر الطاقوية النظيفة والصديقة للبيئة، وفي ظل فرض حدود بيئية للتلوث حيث يعتبر الغاز أقل تأثيرا على البيئة من البترول والفحم.

بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في العالم في سنة 2013 نحو8668.0 ألف برميل يومي مسجلة زيادة قدرها 500 ألف برميل يومي مقارنة مع إنتاج سنة 2009 الذي قدّر ب 8132 ألف برميل يومي، وأنتجت الدول العربية مجتمعة ما مقداره 3878.1 ألف برميل يومي سنة 2014 مرتفعة بمقدار 24% من إنتاج سنة 2010 الذي بلغ 3130 ألف برميل يومي.

3- تسويق الغاز الطبيعي في العالم.

يتم تسويق نوعين من الغاز الطبيعي في العالم هما:

1-3 الغاز الطبيعي المسال (GNL) ويتم تحويله إلى سوائل عن طريق عملية التمييع عند درجة حرارة 160 مئوية، وهذا بهدف تسهيل عملية نقله لمسافات طويلة.

2-3 الغاز الطبيعي المضغوط (CWC) و الذي يصعب تحويله إلى سوائل وكذا تسويقه.

وعلى المستوى العالمي إرتفعت معدلات الغاز الطبيعي المسوق بشكل ملحوظ حيث إنتقلت الكميات المسوقة منه من 2942 مليار متر مكعب سنة 2007 إلى 3284 مليار متر مكعب سنة 2010، ثم تتجاوزت الكمية 3643.7 مليار متر مكعب مع نهاية2015، أي بإرتفاع قدره 11% في الفترة: (2010-2015)، وساهمت دول الأوبك في التسويق العالمي للغاز الطبيعي في هذه الفترة بنسبة متوسطة قدرها 22%.[1]

[1] OPEC, Annual statistical Bulletin, 2016, p 105.

أما على مستوى المجموعات، فإن مجموعة الدول العربية إرتفعت بها الكميات المسوّقة من 448.3 مليار متر مكعب سنة 2010 إلى حدود 593 مليار متر مكعب سنة 2014[1]، مسجلة زيادة عند كل من الإمارات 5.6%، السعودية 16.67% قطر (12.17%)، وهذا راجع إلى زيادة إكتشافات حقول غاز جديدة، في نفس الفترة سجلت تراجع في كميات المسوقة في كل من الجزائر، سوريا، ليبيا، مصر، ويعزى ذلك لظروف سياسية وأمنية مختلفة عرفتها هذه الدول في فترة (2010-2014).

كما إرتفعت الكميات المسوّقة من الغاز الطبيعي في كل من الو.م.أ من 574 مليار متر مكعب سنة 2008 إلى 932.7 مليار متر مكعب سنة 2015، وكذا في روسيا من 621.3 مليار متر مكعب سنة 2008 إلى 637.3 مليار متر مكعب سنة 2015، في حين تراجع الغاز المسوق في أوروبا الغربية من 289.4 مليار متر مكعب سنة 2008 إلى 240.18 مليار متر مكعب مع نهاية 2015، ويعود ذلك إلى قلة الإكتشافات ونضوب بعض الآبار الغازية والتوجه نحو الإعتماد على الإستيراد لتلبية حاجياتها من هذه المادة.

ثالثا: معوقات إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي في العالم.

بالرغم من إعتبار الغاز الطبيعي كأهم بديل طاقوي للنفط، إلى أن عمليات إنتاجه، نقله وتسويقه لا تخلو من بعض العراقيل والصعوبات نوجزها فيما يلي:

1- تكلفة نقل الغاز التي تمثل نسبة كبيرة من سعر بيعه.

2- ما يفرضه نقل الغاز الطبيعي من إستعمال أنابيب نقل الغاز، حيث يكون المنتج مضطرا إلى توجيه صادراته الغازية حيثما وجد المستهلك، وهو ما يحتم تمييعه إلى درجات منخفضة ثم إعادة تفويزه من جديد مما يزيد من التكاليف الإضافية، مع العلم أن العقود الغازية مرتبطة بآجال طويلة تمتد إلى 20 سنة، مما يتطلب إستثمارات باهضة في مجال العمليات المرتبطة بإكتشاف، إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي.

3- أسعار الغاز المرتبطة بأسعار البترول، وهو ما جعل مجموعة الدول المصدرة له تطالب بفك الإرتباط وتشكيل سوق منفصل عن السوق العالمي للنفط، وكان من نتائج هذا الإرتباط أن كل إنخفاض في أسعار النفط يكون له تأثير سلبي على أسعار الغاز رغم ما يكلفه من إستثمارات باهضة.*

الفرع الثاني: الفحم الحجري.

ظهر الفحم الحجري كمصدر للطاقة في عصر الثورة الصناعية في أوربا الغربية ومنها إنتشر إستعماله في بقاع العالم، وقد أُكتشف قبل النفط إلا أن إحلال النفط والغاز في مجال الإستعمال الطاقوي، قد ساهم في إنخفاض نسبة مساهمته في إمدادات الطاقة.

[1] منظمة الأوابكً **"التقرير الاحصائي السنوي"** منشورات الأوابك ، الكويت، 2015، ص45.

* للعلم توجد ثلاث أسواق جهوية للغاز: سوق أمريكا الشمالية، السوق الأوروبي و سوق الشرق الأقصى و لحسن الحظ مناطق الإنتاج الرئيسية قريبة من مناطق الإستهلاك الرئيسية، فروسيا و الجزائر و النرويج بالنسبة لأوربا، كندا و الو.م.أ بالنسبة للو.م.أ و الصين و أندونيسيا بالنسبة لمنطقة أسيا.

أولا: مفهوم الفحم الحجري وإستعمالاته.

هو عبارة عن صخور سوداء أو بنية اللون تكوّنت في باطن الأرض على مدى ملايين السنين من خلال تحلل النباتات بسبب العمليات البيولوجية في أماكن ذات ضغط شديد وحرارة معزولة عن الهواء، ويعطي عند إحتراقه طاقة على شكل حرارة، تستعمل في مجالات شتى مثل: إنتاج الطاقة الكهربائية، الإستعمال المنزلي كالتدفئة، وقود للمنشآت، وكذا يستعمل في متطلبات التعدين وصناعة بعض المنتجات كالأدوية، الأصباغ، الزجاج والإسمنت.

من أسباب تراجع إستخدام الفحم الحجري كمصدر للطاقة مقارنة بالبترول والغاز هو أن مواقعه تتركز في عدد قليل من الدول-كما سنرى لاحقا- كما أن إستخدامه يتطلب أموالا باهضة التكلفة[1]، إلى جانب أن البترول يمتاز بسهولة النقل عن طريق خطوط الأنابيب، أما الغاز الطبيعي يمتاز بنظافة الإستخدام وعدم التأثير الكبير على البيئة، وهاتان الميزتان لا تتوفران لدى الفحم الذي له أثار خطيرة على البيئة، وهو ما يلاحظ تراجع وتيرة إستهلاكه في الدول الصناعية التي تسعى للحفاظ على البيئة والحد من درجة تلوثها[2]، مقارنة بالدول الإشتراكية كالصين والإتحاد السوفياتي.

ثانيا: وضعية الفحم الحجري في العالم.

1- الإحتياطي من الفحم الحجري.

تشير الإحصائيات إلى أن معظم الإحتياطي من الفحم الحجري يرتكز في البلدان الصناعية، وبالخصوص في كل من روسيا و الصين و الو.م.أ، إذْ إستحوذت هذه الدول مجتمعة على أكثر من نصف الإحتياطات العالمية (51.1 %)، حيث إمتلكت مجتمعة نحو 509 مليار طن مع مطلع 2014[3], بنوعيه الأنتراسيت (45.2%) و (54,8%)من الليغنيت.

وعلى المستوى العالمي فقد إنتقلت الإحتياطات العالمية من الفحم الحجري من 826 مليار طن سنة 2008 إلى 860 مليار طن 2011 ثم 891,5 مليار طن مع نهاية 2013[4]، بإرتفاع قدر بـ 8%، وتدل هذه النسبة المتواضعة على نفاذ هذا المورد الطاقوي الوشيك.

و على مستوى المجموعات الدولية، فإن الو.م.أ تمتلك أكبر إحتياطي من الفحم الحجري في العالم قدّر بأكثر من 237.3 مليار طن بنسبة 26.6 % من الإحتياطي العالمي مع مطلع 2014، تليها دول الاتحاد السوفياتي بإحتياطي قدره 228 مليار طن و بنسبة 25.5 % ثم الصين بإحتياطي قدره 114.5 مليار طن و بنسبة 12,8%، ويحوز الشرق الأوسط على ما مقداره 1.1 مليار طن منه وبمساهمة قدرها 0,1%.

---

[1] عمر الشريف "**إستخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007/2006، ص 03.

[2] مقلد رمضان محمد وآخرون "**إقتصاد الموارد و البيئة**" الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 92.

[3] منظمة أوابك "**تقرير الأمين العام السنوي الـ 41**" الكويت، 2014، ص 151.

[4] BP.Statistical Review of World Energy, 2010-2014, P 25.

2- الإنتاج العالمي من الفحم.

وفق الإحصائيات الدورية لمنظمة الأوبك وشركة BP، فإن الإنتاج العالمي للفحم يرتكز في الصين، إذْ إستحوذت هذه الدولة على ما يقارب 47.4% من إنتاج العالم، بعدما أنتجت 3680 مليون طن في سنة 2013[1].

كما تشير الإحصائيات أن 10 دول* فقط تنتج ما يقارب 92% من الانتاج العالمي للفحم، ويلاحظ أيضا التراجع الملحوظ في إنتاج الفحم في الو.م.أ، وهذا راجع للمعايير التي وضعتها وكالة حماية البيئة الأمريكية مما يحد من دور الفحم في المزيج الطاقوي لما له من آثار كبرة على البيئة.

3- الإستهلاك العالمي من الفحم.

إستهلك العالم في سنة 2006 ما مقداره 6214 مليون طن من الفحم مقابل5864 مليون طن سنة 2005 أي بنسبة نمو تصل إلى 4,5%، و إستهلك في سنة 2007 ما قيمته 5522 مليون طن.

أما فيما يخص مجموعة الدول العربية، فإن إستهلاكها للفحم محدود جدا، إذ بلغ إستهلاكها 162.5 ألف برميل مكافئ نفط/يوم في سنة 2014، تأتي في مقدمتها المغرب بـ 81.0 ألف برميل مكافئ نفط/يوم، ثم الإمارات بـ 35.4 ألف برميل مكافئ/يوم، وإستهلكت الجزائر ما يقارب 6 ألف برميل مكافئ نفط/يوم.

و يتوقع أن يصل الطلب على الفحم في حدود 2040 إلى 98,3 مليون برميل مكافئ نفط/يوم، بعدما سجل 76.1 مليون برميل مكافئ نفط /يوم في سنة 2013، بنسبة 24,6 من المزيج العالمي للطاقة[2].

ثالثا: معوقات إستخدام الفحم الحجري.

كما يلاحظ نسبة الفحم في المزيج الطاقوي ضئيل، وأن الإنتاج يتركز في مناطق محدودة، كما تراجع في بعض المناطق خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع لعدة معوقات منها:

1- يعد من أكبر مصادر الطاقة تلوثا للبيئة.
2- صعوبة إرجاع الآلات ووسائل النقل الحديثة للعمل بالفحم الحجري.
3- صعوبة نقل الفحم عن طريق وسائل النقل المعروفة خاصة الأنابيب.
4- القيمة الحرارية المتولدة عن طريق إحتراق الفحم منخفضة مقارنة بباقي المصادر خاصة البترول والغاز.
5- التكاليف الباهظة المصاحبة لعمليات الإستخراج والنقل.

[1] تقرير الأمين العام السنوي الـ 41، مرجع سبق ذكره، ص153.

* الدول هي:الو.م.أ، الصين، الهند، استراليا، اندونيسيا، روسيا، جنوب إفريقيا، ألمانيا، بولندا و كازاخستان.

[2] OPEC, World oil outlook, 2015, p 59.

المطلب الرابع: الطاقة المتجددة البديل المنافس للنفط مستقبلا.

إن مصادر الطاقة المتجددة توفر بدائل لمصادر الطاقات التقليدية الراهنة (النفط، الفحم والغاز الطبيعي)، لما تمتاز من صفات مهمة تتمثل أساسا في:

- كونها أبدية وصديقة للبيئة، وغير قابلة للنضوب.
- مخلفاتها لا تسبب في تلويث البيئة.
- لا يؤدي إستعمالها إلى إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون ولا إلى إرتفاع درجات حرارة الجو.
- يؤدي إستعمال هذه الطاقات في تحقيق وفورات إقتصادية هامة، بالإضافة إلى تأمين الإمدادات الطاقوية للعالم وكذا تخفيف الطلب العالمي على المصادر التقليدية، وبالتالي تحسين مستوى الأسواق العالمية الطاقوية.

مفهوم الطاقة المتجددة.

"الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ"[1] كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها **"مصادر طبيعية دائمة وغبر ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة بإستمرار وهي نظيفة ولا ينتج عن إستخدامها تلوث بيئي"**[2].

ومن التعاريف التي أوردتها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بمسائل الطاقة نجد:

- **تعريف وكالة الطاقة الدولية:** التي أوردت في موقعها الإلكتروني **"تشكل الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدّد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة إستهلاكها".**
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة** الوارد في الموقع الإلكتروني **"الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة إستهلاكها، وتأخذ عدة أشكال".**

إن تزايد الإهتمام بمسألة الطاقة المتجددة دافعه الأساسي هو الدافع البيئي[3]، حيث إن تزايد ظاهرة تلوث هواء المدن والتسرب النفطي في البحار والمحيطات، ونقص وتذبذب الإمدادات التقليدية، وظاهرة الإحتباس الحراري الناتجة عن التأثيرات البيئية المرتبطة بإستخدام الطاقة وغيرها أصبحت تحت طائلة إعادة الفحص والبحث على بدائل أخرى أقل ضرارا وتأثيرا، وظهرا جليا ذلك في إفراد عديدة من الدول خاصة المتقدمة ميزانيات وسياسات خاصة وذلك من أجل تطوير البحث و تطوير صناعة هذه الطاقات.*

---

[1] فروحات حدة **"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"** مجلة الباحث، عدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص149.

[2] أحمد السعدي **"مصادر الطاقة"** ورقة بحثية مقدمة إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(الأوابك)،الكويت، 1983، ص49.

[3] عبد المجيد قدي وآخرون **"الإقتصاد البيئي"** ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص133.

* يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قدرت أن حجم الاستثمارات اللازمة لقطاع الطاقة المتجددة في دول شرق آسيا والباسيفيك إلى 200 مليار دولار بحلول سنة 2030.

إن مصادر الطاقة المتجددة عديدة سوف نحاول أن نستعرض أهمها ضمن هذه الفروع.

الفرع الأول: الطاقة الشمسية solar energy.

أولا: مفهوم الطاقة الشمسية وخصائصها.

هي طاقة مصدرها أشعة الشمس، تستخدم بطريقتين: الطاقة الحرارية الشمسية والطاقة الكهربائية الشمسية. حيث إستخدمت الطريقة الأولى منذ قديم الزمان في عمليات التسخين والتجفيف والتبخير، والطريقة الثانية وهي الحديثة نوعا ما تتمثل في عملية تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية مباشرة بإستخدام الخواص الإلكترونية لبعض المواد والمركبات.

عموما يتم إستخدام هذه الطاقة في مجالات مختلفة تتمحور أساسا في: (التسخين، الطبخ، الإنتاج الكهربائي.....).

إن تحويل الضوء إلى طاقة كهربائية يتم من خلال تراكيب إلكترونية تسمى الخلايا الشمسية.*

وللطاقة الشمسية مجموعة من الخصائص:[1]

1- توفرها في مختلف المناطق يجعلها قابلة للإستغلال في أي مكان.

2- مصدر متجدد ومنخفض التكاليف.

3- لا تنبعث عن الكهرباء الناتجة عن أشعة الشمس أي غازات ضارة أو إشعاعات أو تلوث.

4- سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقات الأخرى، وسهولة التقنيات المعتمدة في إستغلالها.

5- إن الطاقة التي تنتجها الخلايا الشمسية تفوق الطاقة التي تستهلكها هذه الخلايا خلال عملية تصنيعها، حيث قدرت بعض المصادر بأن الإنتاج يدوم من سنتين إلى خمس سنوات يكفي لتعويض الطاقة المستهلكة في مرحلة التصنيع.

6- إختلاف درجة الحرارة من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

ثانيا: الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية.

إستنادا إلى إحصائيات منظمة الأوابك نقلا عن إحصائيات كل من BP ووكالة الطاقة الدولية، فإن الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية بلغ نهاية سنة 2008 حوالي 13425 ميغاواط ليرتفع إلى 71218 ميغاواط سنة 2011 ثم 139637 ميغاواط سنة 2012، حيث سجل المعدل السنوي للإنتاج في فترة (2011-2013) نسبة 37%.

*إن عمل الخلايا الشمسية ينبع من فكرة بسيطة أنه عند تسليط ضوء مؤلف من فوتونات لها طاقة تزيد عن فجوة الطاقة المحضورة للمادة شبه الموصلة، فإن هذه المادة تقوم بإمتصاص هذه الفوتونات مولدة أزواج من الإلكترونات والفجوات الحرة.

[1] لمزيد من التفصيل راجع:- علي رجب **"تطور الطاقات المتجددة وإنعكاساتها على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء"** مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، عدد 127، الكويت، 2008، ص21.

-عبد العلي خفاف **"الطاقة وتلوث البيئة "** دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص120.

و على المستوى العالمي، تصدرت ألمانيا قائمة البلدان المستخدمة للخلايا الفوتو فولتية في إنتاج هذه الطاقة، حيث أنتجت في 2011 ما يقارب 25039 ميغا واط، ليرتفع إنتاجها إلى 35948 ميغا واط نهاية 2013 ثم تليها الصين، ايطاليا، اليابان، الو.م.أ.

الفرع الثاني:طاقة الرياح Wind energy.

أولا: مفهوم طاقة الرياح وخصائصها: هي الطاقة المستمدة من حركة الرياح والهواء، حيث تم تحويل حركة الرياح إلى شكل آخر من أشكال الطاقة، كالطاقة الكهربائية والميكانيكية*.

إن الطاقة التوربينية الناتجة عن الطاقة الحركية للرياح يمكن إستخدامها في ضخ المياه والطحين وتوليد الطاقة الكهربائية، وإستخدمت قديما في تحريك وتسيير القوارب الشراعية، وفي إدارة طواحين الهواء التي إستعملت في رفع المياه من الآبار[1]، حيث ظهرت أول مرة في الو.م.ا سنة 1850 من طرف العالم Daniel malliday وذلك بتجسيد أكبر طاحونة هواء للمزارع الأمريكية، والتي إستخدمت لرفع المياه يبلغ إرتفاعها 55م .

ولهذه الطاقة مجموعة من الخصائص والمميزات:

- تقنياتها معروفة ومتطورة وتعمل مولداتها بصورة ذاتية ولا تحتاج إلى صيانة مستمرة.
- تتصف بالمرونة لأن التوربينات ذات أحجام مختلفة وهي ملائمة لتوفير الطاقة للأماكن البعيدة أو النائية كما يمكن ربطها بشبكة الطاقة الوطنية.[2]
- لا ينتج عن تشغيلها أية إنبعاثات لغازات أو فضلات، كما لا يتطلب إعدادها وتشغيلها وقود.

ثانيا: الإنتاج العالمي من طاقة الرياح.

يمكن تقسيم طاقة الرياح إلى نوعين:[3]

1- طاقة الرياح على اليابسة :حيث يتم إستغلال الرياح لتوليد الطاقة في اليابسة، وهي تقنية حديثة، وذلك بإستخدام عنفات ريحية تعمل ضمن المناطق ذات سرعات الرياح المنخفضة.

2- طاقة الرياح في المغمورة : ويتم إستغلال طاقة الرياح في المياه، بإستخدام عنفات ذات مراوح كبيرة القطر، ويتوقف إستخدام هذه التقنية على عمق المياه، نوعية الصخور تحت الماء، وكذا البعد عن الشاطئ وعن شبكة الكهرباء .

*ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تعمل بطريقة عكسية لعمل المراوح و تديرها الرياح وتوضع عل قمم عالية جدا، فعوض إستخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات بإستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، وتستطيع التوربينات الكبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام إنتاج ما يقارب ال1.5ميغا واط.

[1] فروحات حدة، مرجع سبق ذكره، ص150.

[2] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] التقرير ال 41 للأمين العام لمنظمة الأوابك، مرجع سبق ذكره، ص 167، بتصرف.

وبالرجوع إلى إحصائيات منظمة الأوابك وبريتشي بتروليوم لسنة 2014، فإن إجمالي طاقات الرياح المركبة في العالم في نهاية سنة 2013 بلغت 319907 ميغا واط، بعدما كان إجمالي طاقة الرياح يقدر ب 160930ميغا واط سنة 2009 وب 122158 ميغا واط سنة 2008، وقد سجل معدل نمو عالمي قدره 12,4% بين سنتي 2012 و 2013[1].

وعن المجموعات الدولية، فإن مجموعة دول أوروبا وأوراسيا تستحوذ على 38% من إجمالي طاقة الرياح سنة 2013 أي 121442 ميغا واط، ثم مجموعة دول آسيا والباسيفيك بنحو 37.5% (119933 ميغا واط)، ثم مجموعة أمريكا الشمالية بنسبة 22.2 % (71093 ميغا واط)، وباقي النسب تتوزع على دول العالم .

وإحتلت الصين المرتبة الأولى عالميا في إنتاج إجمالي لطاقة الرياح المركبة قدر ب91460 ميغا واط مع نهاية 2013، تلتها الو.م.ا ب 61292 ميغا واط، ثم ألمانيا ب 34316 ميغا واط في نفس السنة .

أما الدول العربية مجتمعة فإن نسبة إنتاجها من هذه الطاقة قليل جدا، ونذكر على سبيل المثال إنتاج تونس قدر ب 305 ميغا واط في 2013، و634 ميغا واط في مصر، 495 ميغا واط في المغرب.

ثالثا: عراقيل إستغلال طاقة الرياح.

يمكن حصر أسباب عدم إستغلال هذه الطاقة على نطاق واسع في:[2]

- إرتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تكلفة إنتاج كيلو واط واحد من هذه الطاقة في كل من الهند والصين قدر ب 1,2 مليون دولار سنة 2013، وفي اليابان 2,5 مليون دولار كيلو واط، وفي الو.م.ا وأوروبا فقد تراوحت التكلفة ما بين1,7 و02 مليون دولار/ كيلو واط .
- يتطلب إنتاج طاقة الرياح توفر مساحات كبيرة من الأراضي، حيث يتطلب إنتاج ميغاواط واحد مساحة قدرها كيلو متر مربع واحد، وهو ما لا يتوفر في العديد من الدول الصغيرة المساحة.
- طاقة الرياح مرتبطة إرتباطا كليا بسرعتها، حيث يمكن لهبوب الرياح توليد طاقة قدرها10 كيلوا واط/م^2 في العواصف الشديدة وما مقداره 25 كيلو واط/م^2 عند هبوب الأعاصير، وهو ما يفسر أهمية سرعة الرياح عند إختيار الأراضي المناسبة لإقامة المحطات، وهو ما يصطدم بندرة هذه المواقع وتوفرها بشكل قليل.

وتسعى مجموعة من الدول لتجاوز هذه العراقيل للإستغلال هذه الطاقة ومن أمثلة المشاريع العالمية:[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص191.

[2] لمزيد من التفصيل راجع:- حافظ برجاس ومحمد المجذوب "**الصراع الدولي على النفط العربي**" ط01، بيسان للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 59.

-دنيا علي أحمد "**الطاقة المتجددة** " مجلة أخبار النفط، وزارة الطاقة، عدد 466، أبو ظبي، جويلية 2009، ص18.

- التقرير ال 41 للأمين العام لمنظمة الأوابك، مرجع سبق ذكره، ص 169.

- Volker quashring **"understanding renewable energy systems"** earth scan publications, 1st published, uk ,2005, p181.

[3] التقرير ال 41، مرجع سبق ذكره، ص ص .170.169.

- مشروع في ألمانيا في جزيرة helgoland تبلغ طاقته 288 ميغا واط، وبإستثمارات قدرها مليار يورو.
- مشروع في سلطنة عمان لتوليد الكهرباء عن طريق الرياح بسعة 50 ميغا واط، تمتد على مساحة 20 ألف متر مربع وبتكلفة قدرها 200مليون دولار، وتدخل حيز الخدمة في 2017 .

الفرع الثالث: الطاقة الكهرومائية.

أولا :مفهوم الطاقة الكهرومائية.

هي الطاقة المستمدة من حركة المياه، وتتولد هذه الطاقة نتيجة لسقوط المياه من علو أو لإنسيابه بسرعة فائقة من الأنهار والجداول، إستخدمت منذ القدم في تشغيل بعض النواعير التي تصنع من الخشب لرفع المياه للري ولإدارة العجلات والطواحين التي أنشأت على ضفاف الأنهار، وقد طوّرت هذه النواعير كثيرا وبالذات عندما حصل نقص في إمدادات الطاقات التقليدية سنة 1973م وإزداد القلق من التلوث البيئي[1]، وإزدادت أهمية إستعمالها بعد التطور العلمي والتكنولوجي وإكتشاف المولدات الكهربائية والأسلاك المعدنية المقاومة للكهرباء، مما أدى إلى تطورها وإتساع نطاق إستعمالها، حيث تم بناء السدود الإصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء لتشغيل هذه المحطات.

تعتمد الطاقة المائية على العلاقة بين شدة الجاذبية ومدى إرتفاع المياه عن معمل التوليد وفق المعادلة[2] .

طاقة =كتلة × جاذبية × إرتفاع

ومن خصائص هذه الطاقة، أنها أمينة ومستدامة ونظيفة، وطاقة كفؤة لإنتاج الكهرباء فهي لا تخّلف فضلات ومواد سامة، كما أن عمرها التشغيلي طويل نسبيا ولا تحتاج إلى وقود، كما أن الطاقة المتولدة عن المياه لها ميزة السرعة في النقل والتوزيع وسهولة في التحكم في هذه الطاقة وتقسيمها.

ثانيا: الإنتاج العالمي من الطاقة الكهرومائية.

قبل الخوض في الإنتاج العالمي، نشير إلى أن أهم مصادر طاقة المياه هي:[3]

- إنتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الكبيرة .
- إنتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الصغيرة .
- الطاقة الكهرومائية الناتجة من حركة المياه والأنهار .

---

[1] محمد وكاع **"هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة"** منشورات جامعة فيلاديفيا، ص117. على الموقع(اطلع عليه بتاريخ2016/01/25).
www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue6/no6/17.pdf

[2] امينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] لمزيد من التفصيل حول توليد هذه المصادر الطاقوية راجع :-أحمد عاطف الدسوقي فحال **"الطاقات المتجددة وعمران المناطق الجديدة، آفاق بيئية متعددة التكامل "** منشورات كلية علوم الهندسة،جامعة عين شمس، 2010، ص.ص 06و07.

-. عياش سعود يوسف " **تكنولوجيا الطاقة البديلة** " المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم 38، الكويت، 1981، ص **54.**

- الطاقة الأوزموزية.
- طاقة الوقود الخلوي .
- طاقة مياه المحيطات والبحار.

وحسب التقرير الصادر عن منظمة الأوابك، فإن الطاقة الكهرومائية تساهم ب 15% من إجمالي انتاج الطاقة الكهربائية في العالم، وقدرت وكالة الطاقة الدولية إجمالي سعة الطاقة الكهرومائية في العالم بحوالي 1135 جيغا واط ساعة في سنة 2013، بعدما كانت في حدو د 7 .934 ميغا واط ساعة مع نهاية سنة 2007، ثم تنخفض إلى 1036.610 جيغا واط سنة 2014.[1]

وعلى حسب الدول، فقد هيمنت الصين على سوق النمو في هذا المجال بإضافة 21.85 جيغا واط من الطاقة الكهرومائية في سنة 2014، ومن الدول الآخرى نجد البرازيل التي أضافت 3.31 جيغا واط، تلتها كندا بإضافة 1.72 جيغا واط، ثم تركيا، روسيا والهند بمقدار 1.35 جيغا واط، 1.22 جيغا واط، 1.2 جيغا واط على الترتيب في نهاية2014[2].

وأنتجت إجمالي الدول العربية ما يقارب 10901 ميغا واط مع نهاية سنة 2014 بنسبة تقدر ب1.05% من الإنتاج العالمي للطاقة الكهرومائية التي بلغت1036610ميغا واط، تأتي في المقدمة مصر (2800 ميغا واط) العراق (2513 ميغاواط)، السودان (2250ميغا واط)، في حين لا تنتج كل من دول الخليج ليبيا، جيبوتي، والصومال.

وتبقى تكاليف إنتاج المحطات الطاقوية، وبُعدها عن مصادر الإستهلاك إلى جانب المشكلات المصاحبة لعمليات النقل والتخزين، وكذا نفقات بناء السدود من أهم معوقات إستغلال هذا النوع من الطاقة.

الفرع الرابع: طاقة الحرارة الجوفية. géothermal power

أولا: مفهوم الطاقة الجوفية.

ويقصد بها الطاقة المستمدة من باطن الأرض، حيث تُخزن هذه الأخيرة كمية ضخمة من الطاقة الحرارية وتزداد شدة هذه الحرارة مع زيادة العمق، وتشكل هذه الحرارة من تحلل العناصر المشعة في القشرة الأرضية مثل اليورانيوم والبوتاسيوم وغيرها من المواد المشعة[3]، ويتم إستخراج هذه الحرارة عن طريق الإتصال والنقل الحراري أو الينابيع الساخنة والبراكين الثائرة.

وتتوفر هذه الطاقة إما على شكل[4]:

- الماء الساخن والبخار الرطب.

[1] الأمين العام لمنظمة الأوابك **"تقرير الأمين العام السنوي رقم 42"** الكويت، 2015، ص133.
[2] نفس المرجع السابق، ص133.
[3] محمد مصطفى الخياط " **الطاقة : مصادرها، أنواعها وإستخداماتها**" منشورات وزارة الكهرباء والطاقة، القاهرة، 2006، ص 63.
[4] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص37.

- البخار الجاف والصخور الساخنة.
- الحرارة المضغوطة في باطن الأرض، أفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات.

ولا يتم الحصول على هذه الطاقة الجوفية إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات نفوذية، وتحتوي أيضا على طبقات خازنة للماء[1]، وقد ظهرت هذه الطاقة قديما، حيث إستخدمت من طرف الإنسان على شكل حمامات طبيعية للتداوي، وكذا لإنتاج الكهرباء والحرارة المنزلية، وإستعملت أيضا لأغراض التجفيف، تحلية المياه والتسخين.

ثانيا: الانتاج العالمي من الطاقة الجوفية المركبة.

بالرجوع إلى إحصائيات منظمة الأوابك نقلا عن إحصائيات BP لسنة 2014، فإن هذه الطاقة تستثمر في 24 دولة فقط، وإرتفع الإنتاج العالمي من 11037 ميغا واط سنة 2011 إلى 12594ميغا واط سنة 2013 بإرتفاع قدره 14%.

وعلى حسب الدول، تصدرت الو.م.ا الدول في إنتاج الطاقة الحرارية الجوفية المركبة ب 3525 ميغا واط مع نهاية 2014، ثم الفلبين 1917 ميغا واط، ثم أندونيسيا 1401 ميغا واط، نيوزيلاندا 971 ميغا واط، إيطاليا 916ميغا واط والمكسيك ب 834 ميغا واط، حيث إستحوذت هذه الدول الست على ما نسبته 75.6% من الطاقة مع نهاية 2014 على مستوى العالم.

ويلاحظ توجه تركيا نحو الإستثمار في هذه الطاقة، فقد سجلت معدل نمو قدره 62.8% خلال الفترة (2013 -2014) حيث إنتقل الإنتاج بها من 226ميغا واط سنة 2013 إلى 368 ميغا واط مع نهاية 2014، ومن بين الدول التي عرفت زيادات في إنتاج الطاقة الجوفية الحرارية ما بين سنتي 2013 و 2014 نجد ألمانيا(58.8%)، كينيا (133.3%).[2]

أما في الدول العربية فإن هذه المصادر تكاد تكون معدومة، لعدم إستكمال عمليات البحث الجيولوجي في بعض الدول، وإنعدامها في دول أخرى.

[1] لدوجلاس موسشيت **"مبادئ التنمية المستدامة"** دار الإستثمارات الثقافية، مصر ، 2000، ص 17.

[2] الأمين العام لمنظمة الأوابك **"تقرير الأمين العام السنوي رقم 42"** مرجع سبق ذكره، ص159.

نتائج الفصل الثاني:

لقد جاء الفصل الثاني في ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الأول إلى ماهية السوق النفطية وإلى أهم العوامل المتحكمة في العرض والطلب، وتناول المبحث الثاني تحليل التطورات التاريخية لأسعار النفط مع التركيز على أهم الفترات التي عرفت فيها الأسعار إرتفاعاً وهبوطاً، وتأثيرات هذا التذبذب على كل من الأداء العالمي للإقتصاد والتجارة، وختاماً تطرقنا في المبحث الثالث إلى مستقبل الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص بالتركيز على موقع الطاقات المتجددة ضمن الميزان الطاقوي.

وإنطلاقا من الفصل يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1- أخفقت منظمة الأوبك في السيطرة على إنتاج وتسعير النفط دوليا بسبب الإعتماد على العوائد النفطية كمصدر رئيسي لعملية التنمية، وكمكّون أساسي للناتج المحلي الإجمالي، وتنازلت عن هذا الدور للدول المنتجة خارج المنظمة، وللدول المستهلكة وفي مقدمتها الو.م.أ التي أصبحت تتحكم بأسعار النفط الخام، بل كان لها دور ومصلحة في كل إرتفاع وإنخفاض في أسعاره.
2- إن ما يحرك أسعار النفط إرتفاعا وهبوطا لا يعتمد فقط على إنتاج الدول، بل على عوامل أخرى تتحمل الدول المستهلكة مسؤوليتها، وأهمها التغير في النمو على الطلب العالمي للنفط، وكذا تسارع الأحداث السياسية وعدم الإستقرار العالمي، وقلق المضاربين، وغيرها.....
3- إذا ما أخذ بعين الإعتبار مستويات التضخم العالمية فإن أسعار النفط هي أسعار إسمية وليست حقيقية فمثلا سعر برميل النفط لسنة 2010 والذي بلغ 77.14 دولار/برميل هو سعر إسمي ويعادل ما قيمته 60.4 دولار/برميل بأسعار 1995.
4- سيبقى النفط من أهم موارد الطاقة مستقبلاً مادامت البدائل تتميز بالندرة وإرتفاع التكاليف، وتكثريها العديد من المشاكل التقنية والإنتاجية.
5- جميع الدارسات والتقارير تتجه إلى حصر الإحتياطات النفطية في الشرق الأوسط بنسبة كبيرة، فالإحتياطات بدأت بالتراجع خارج منظمة الأوبك وبالتالي أمام أعضاء المنظمة فرصة للإلتزام والتعاون بدفع الأسعار نحو الإرتفاع.
6- على جميع الدول المصدرة للنفط تبني حملة من الإصلاحات الهيكلية، حتى تتعزز لديها المناعة من الهزات السعرية للنفط.
7- يلاحظ أن الأزمة النفطية سنة 2014 مازالت مستمرة بالرغم من مجهودات الأوبك لإعادة التوازن لسوق النفط ويبدو أنها سوف تحافظ على مستويات دون 60 دولار، ويعزى هذا إلى تضافر عدة عوامل، وهو ما يؤكد دخولنا إلى عصر (النفط الرخيص)، خاصة مع تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي وتراجع الطلب على مصادر الطاقة، في هذا السياق نرى أنه الحل المؤقت والظرفي هو تكتل منظمة الأوبك والتوجه نحو تخفيض الإنتاج لإعادة السوق إلى التوازن والحل على المدى البعيد هو العمل على التخفيض من التبعية المفرطة للمحروقات.
8- أزمة 2014 كان لها أثار نوعاً ما إيجابية على الدول المنتجة من قبل ضبط الإنفاق العام وترشديه والحد من الإسراف كما حدث في كل من الجزائر والسعودية.

الفصل الثالث/

الصناعة النفطية في ظل السياسات الإقتصادية الجزائرية:

الإصلاحات والإمكانيات

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر صناعة النفط في الجزائر من أهم محركات الإقتصاد الجزائري، حيث تساهم بشكل كبير في تشكيل ملامح السياسات الإقتصادية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، لذا فإن التعرف على التطورات التاريخية لهذا القطاع في الجزائر إبتداءا من إكتشافه مرورا بعملية التأميم، ثم مباشرة جملة من الإصلاحات عليه من طرف الدولة، يُعد ركنا أساسيا في فهم مكانة هذا المورد الناضب في السياسات الإقتصادية المنتهجة.

إن الإقتصاد الوطني ومنذ الإستقلال إرتبط إرتباطا شديدا بالنفط، وأصبح رهين لما يدره قطاعه من عوائد مالية تُضخ فيه، حتى أن توجهات السياسات الإقتصادية تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المصدرة من النفط وعلى تغيرات أسعارها في السوق الدولية، فلا خيار للجزائر من الإعتماد الكلي على هذه العوائد في إنجاز المخططات سواء لما كانت تتبع النهج الإشتراكي أو تبنيها لجملة الإصلاحات الإقتصادية، أو في مختلف برامجها التي أطلقتها مع بداية الألفية.

وتأسيسا لما سبق وتقريب أكثر للأفكار، تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مسار السياسة الإقتصادية في الجزائر: من الإقتصاد الموجه إلى الإصلاحات الإقتصادية.**
- **المبحث الثاني: التطورات التاريخية للصناعة النفطية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: الإمكانيات والمتغيرات النفطية في الجزائر.**

المبحث الأول: مسار السياسة الإقتصادية في الجزائر: من الإقتصاد الموجه إلى الإصلاحات الإقتصادية.

غداة الإستقلال ورثت الجزائر إقتصادا ضعيفا ومتأخرا، سيطرت عليه المصالح الخارجية ويتسم بعدم الترابط بين قطاعاته، فالقطاع المتطور مُلحق بالإقتصاد الفرنسي الكولونيالي ومعتمد على الخارج، أما الإقتصاد الخفيف والمتمثل في الإقتصاد الزراعي المتخلف لم يتمكن حتى من سد حاجيات غالبية السكان، إلى جانب إنتشار الفوارق القطاعية والجهوية وإستفحال الأمية.

لم تكن تملك الجزائر آنذاك إلا إمكانيات قليلة جدا لإحداث تغير وفك الإرتباط إقتصاديا مع الدولة المستعمرة، فما كان عليها إلا إنتهاج إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للإقلاع الإقتصادي المنشود.

إن الهدف من تبني هذه الإستراتيجية في بداية الإستقلال كان:

1- الخروج من دائرة التخلف والأمية عن طريق الإستجابة لمتطلبات الحاجات الإجتماعية (التدريس، التوظيف.....)، والعمل على التحرر التدريجي لميكانيزمات التبعية، بإقامة إقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشاكل التوظيف.
2- إيجاد تكامل بين القطاعات الإقتصادية للوصول إلى تنمية مستقلة تعتمد على الصناعات المتعددة خاصة الثقيلة منها، مع فك الارتباط الكولونيالي للإقتصاد.

لقد تفوقت الدولة الجزائرية في توجيه الإقتصاد، وتجلى هذا التحكم في:

1- الإعتماد على سياسة التصنيع خاصة الثقيل كأساس لتحقيق النمو الإقتصادي وجعل وسائل الإنتاج ملكية[1].
2- إنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط الموجودة.
3- إستعادة الجهاز الإنتاجي، وإنتهاج سياسة ديناميكية في ميدان المحروقات بإعتباره القطاع الأساسي والحساس في الجزائر.
4- الإهتمام بالسوق الداخلي ثم التوجه إلى السوق الدولي.

بيد أن السياسة الإقتصادية الإشتراكية لم يكتب لها المكوث، لتدخل الجزائر في جملة من الإصلاحات الإقتصادية، لم تؤت هذه الإصلاحات ثمارها لحد الساعة، ولتوضيح هذه السياسات نستعرض مضامينها في المطالب التالية.

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الإقتصاد الموجه (1962-1979).

تميزت هذه الفترة ببذل مجهودات كبيرة من طرف الدولة الجزائرية الفتية لإخراج الشعب من التخلف وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، سواء من حيث النصوص القانونية الأساسية التي حددت طبيعة هذه السياسة الإقتصادية أو من حيث أهم المخططات التي طبقتها في الميدان، والتي رصدت لها المبالغ المالية الضخمة.

ويمكن التمييز في هذه الفترة إذا إعتمدنا على معايير الإنجازات إلى مرحلتي هما:

[1] محمد زوزي " **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**" مجلة الباحث، عدد08، جامعة ورقلة، 2010، ص172، بتصرف.

الفرع الأول: مرحلة الإنتظار وتحديد نموذج التنمية الجزائرية (1962–1967).

أُعتبرت مرحلة إنتقالية، وعرفت بأنها مرحلة صعبة وذلك لتميزها بالتسيير الفوضوي بسبب كثرة الضغوط الإجتماعية والإقتصادية، وكذا صعوبة إختيار توجه إقتصادي واضح المعالم، إلى جانب ظهور مشاكل في تسيير الجهاز الإنتاجي الموجود آنذاك نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، ممّا عهد إلى العمال الجزائريين بتولي إدارة تلك المشروعات الإقتصادية الموجودة[1].

إن التوجه نحو إختيار الإشتراكية حددته مجموعة من النصوص الأساسية، ظهرت في هذه الفترة، دون إغفال مؤتمر الصومام الذي إنعقد في الثورة التحريرية سنة(1956) الذي أشار إلى التسيير الذاتي للمؤسسات[2]، ومن أهم هذه النصوص:

أولا: برنامج طرابلس (1962).

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وتبناه المجلس الوطني للثورة، ومن أهم النقاط الإقتصادية والإجتماعية التي وردت فيه نذكر[3]:

1- التخطيط كأداة لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف الإشتراكية.
2- تحديث الزراعة والحفاظ على الأملاك العقارية وتطوير الهياكل القاعدية.
3- تأميم المصارف، التجارة الخارجية وكذا الثروات المعدنية والطاقوية.
4- خلق قاعدة صناعية ثقيلة عمومية، خصوصا صناعة الحديد والبترول.
5- القطاع الخاص يجب أن يكون ثانويا، موجها ومراقبا.

ثانيا: ميثاق الجزائر(1964).

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في أفريل 1964، وجاء لتأكيد مرة أخرى إتخاذ المنهج الإشتراكي كبديل للمنهج الرأسمالي، مع تدعيم الثورة الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها والعمل على بناء صناعة ثقيلة في الجزائر، إلى جانب توفير وظائف عمل جديدة لتخفيف حدة البطالة، وأخيرا توفير مواد إستهلاكية محلية لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثالثا: الميثاق الوطني (1976).

صُودق عليه في إستفتاء شعبي بتاريخ 27جوان 1976، وقد جاءت بنوده لتعتبر أن التنمية ذات جوانب كاملة ومتكاملة تشمل جميع النواحي التي تمس حياة الشعب الجزائري، حيث تناول الميثاق جوانب الحياة السياسية، الإجتماعية والثقافية، كما

[1] بغداد كربالي **"نظرة عامة على التحولات الإتصادية في الجزائر"** مجلة العلوم الانسانية، عدد08، جامعة بسكرة، جانفي 2005، ص03.

[2] مسعود درواسي **"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر: 1990–2004"** أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 285.

[3] راجع بالخصوص: –عبد العالي دبلة **"الدولة الجزائرية الحديثة: الإقتصاد، المجتمع و السياسة"** دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 77.
–كتوش عاشور، أطروحة دكتوراه دولة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

أشار إلى التوسع في التعليم، التطور التكنولوجي و التعريب، وفي الجانب الإقتصادي أشار إلى "**ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بإرساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة يسمح توسعها بإنشاء ديناميكية تنموية في الإقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة**"، دون أن يغفل الميثاق إلى ضرورة إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي.

وفي هذه الفترة نجحت الجزائر في تطبيق بنود هذه النصوص وغيرها عن طريق مجموعة من العمليات، كتأميم أراضي المعمرين 1963م، المناجم 1966م، كما قامت بإنشاء الأدوات والآليات التي تساعدها في عملية التخطيط وتوفير الأرضية المناسبة له.

يُشار هنا أنه في هذه المرحلة عرف إقتصاد الجزائر ثلاثة مفاهيم رافقته لأكثر من عقدين من الزمن:

1- **التأميم**: بجعل من الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج التي يتحرك بها الإقتصاد وهي المتحكمة فيه.
2- **التخطيط**:كأداة تسيير ناجعة تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال حتى تتلاءم مع تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
3- **التصنيع**: كهدف نهائي تعتمد عليه التنمية المستقلة.

الفرع الثاني: السياسة الإقتصادية للجزائر خلال فترة (1967-1979).

عرفت هذه الفترة بفترة المخططات التنموية، حيث ظهرت هذه الأخيرة كتجسيد لرؤية الجزائر بتبني مخطط إقتصادي شامل وطويل المدى(1979)، وترجع أسباب إختيار الجزائر للعمل بالمخططات إلى[1]:

1- تساعد المخططات في حصر الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
2- تساعدها في إستخدام الموارد المحصورة أفضل إستخدام ممكن.
3- تساعدها في تحديد مجال زمني يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الإستثمارات المبرمجة في وقتها.

حيث عرفت الجزائر ثلاث مخططات تنموية في هذه الفترة وهي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967- 1969).

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية إقتصادية في عهد الدولة الجزائرية المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، ويفتقد للدقة ناهيك عن عدم شموله، مع إفتقاره لتحديد الأهداف، إنصبّ موضوع المخطط على التصنيع، كون هذا الأخير هو محرك التنمية، وهذا المخطط يمثل مجهود تكييف الهياكل الإجتماعية، الإقتصادية والإدارية للبلد، ويرمي إلى تجديد الإختيارات الأساسية حتى يتسنى بناء دولة إشتراكية، ومن أهم أهدافه: إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية، إجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المجتمع.

[1] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 124.

بلغ حجم الإستثمارات المبرمجة لهذا المخطط 09.06 مليار دج، أما التكاليف المبرمجة فقدرت ب 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الإستثمارية وحجم الإستثمارات المرخص بها ماليا يدعى الإستثمارات الباقي إنجازها، وقدرت ب 10.52 مليار دج[1].

ولقد وزعت هذه الإستثمارات كما يلي[2]:

1- قطاع المحروقات: قيمته 2.7 مليار دج ونسبته 28%.
2- الصناعة ما عدا المحروقات: قيمتها 2.7 مليار دج ونسبتها 28%.
3- الفلاحة: قيمتها 1.6 مليار دج و نسبتها 16%.
4- هياكل أساسية وقطاعات أخرى: 2.7 مليار دج ونسبتها 28%.

نلاحظ من التوزيع أعلاه أن المخطط أولى عناية كبيرة للإستثمارات في الصناعات الثقيلة خاصة قطاع المحروقات، البتروكيماويات، صناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية حيث إستحوذت مجتمعة على 56% من المجموع الكلي للإستثمارات مع إهمال القطاع الزراعي، وهذا راجع إلى إرادة الدولة آنذاك في تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف في أقصر وقت ممكن.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970/1973).

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الدولة الحديثة المستقلة وبداية فعلية للتخطيط على النمط الإشتراكي، حيث ركز هذا المخطط على مجموعة من الأهداف منها:

1- الرمي إلى إشراك الجماعات المحلية في عملية التخطيط.
2- إعطاء المؤسسات الإنتاجية معايير إختيار وتصنيف الإستثمارات التي من شأنها مساعدة وتسهيل وضع شبه مخطط.
3- الإهتمام أكثر بمسألة القضاء على البطالة وسوء التشغيل في إطار عملية التصنيع المنتهجة.
4- تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الصناعية وترجيح الإستثمار في الصناعات الثقيلة.

وقد بلغ حجم الإستثمارات المنفذة في إطار هذا المخطط حوالي 36.7 مليار دج[3]، وهي قيمة مرتفعة مقارنة بالمخطط السابق، وهذا راجع لعزم الدولة مواصلة وتيرة التصنيع المنشود والإستفادة أيضا من الإرتفاع الحاصل في أسعار النفط سنة 1973م.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول"**سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص66.

[2] Ministère de la planification et d'aménagement du territoire **« rapport général du plan1985-1989 »** Alger, 1985, p135.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو "**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط : 1962– 1980**" ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1982، ص84.

ولقد وزعت هذه الإستثمارات كما يلي[1]:

1- قطاع المحروقات: 9.8 مليار دج بنسبة 27%.
2- القطاع الصناعي: 11 مليار دج بنسبة 30%.
3- القطاع الفلاحي: 4.6 مليار دج بنسبة 13%.
4- هياكل أساسية وقطاعات أخرى: 11.3 مليار دج بنسبة 30%.

كما تم تحديد معدل 09% كمعدل سنوي للنمو[2]، مع الإهتمام بالقطاع الزراعي وإقرار مجموعة من الإجراءات التي نصت على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه[3].

يشار أنه في تلك الفترة عرفت الجزائر عدة تأميمات أهمها تأميم المحروقات سنة 1971م.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974– 1977م) والمرحلة التكميلية (1978– 1979م)

1– المخطط الرباعي الثاني (1974– 1977م).

جاء هذا المخطط مؤكدا للإستراتيجية الصناعية، ولأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج، وترجيح الإستثمار في الصناعات الثقيلة وتقويم المحروقات، حيث إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة كان بهدف إنتاج سلع لمختلف القطاعات بغية تحقيق الإستقلال الإقتصادي.

وخلال هذا المخطط تمت إعادة هيكلة قطاع الفلاحة في شكل إصلاح زراعي، مع تدعيم للبنية التحتية، كما أُعتبر مخطط للتنمية الإجتماعية مقارنة بسابقيه من حيث العمل على توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إلى جانب إجبارية التعليم ومجانية العلاج، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وضمان توزيع عادل للدخل ورفع المستوى الثقافي.

وقد خُصص لهذا المخطط 110 مليار دج كبرامج إستثمارات عمومية موزعة كما يلي:

جدول رقم (03–01): توزيع إستثمارات المخطط الرباعي (1974–1977م) بالأسعار الجارية

القطاعات	الإعتماد المالي	الإستثمارات الفعلية
مجموع الصناعة	48.00	74.15
مجموع القطاع الشبه منتج	12.67	13.67
مجموع الزراعة و الري	16.72	08.51
مجموع الإستثمارات الأساسية	32.27	24.50
المجموع الكلي	**110.22**	**120.83**

[1] Ministère de la planification, op.cit. , p135.
[2] Aziouz Tidadini **« les investissements durant le plan quadriennal (70-73) »** Sned, Alger, 1970, p45.
[3] Bouzidi M'hamsadji Nachida **« le monopole de l'état sur le commerce extérieure »** O.P.U, Alger, 1988, p56.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :محمد بلقاسم حسن بهلول "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**" ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص251.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1- تميز هذا المخطط بمبلغ إستثمارات كبيرة مقارنة بسابقيه، وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط، حيث إنتقل إنتاج النفط في الجزائر من 22.8 مليون طن سنة 1963م إلى 63 مليون طن سنة 1979م، كما إنتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة[1].

2- الإعتماد على القطاع الصناعي من خلال الحجم الكبير للإعتمادات المالية الموجهة له، حيث وصلت إلى ما يقارب 43% من مجموع الإعتمادات المالية.

3- إهمال شبه تام لقطاع السياحة (حيث خصص له 1.24 مليار دج بنسبة 1.1%)، حيث يعتبر أهم قطاع محرك للتنمية الإقتصادية لما تسخر به الجزائر من مناطق سياحية سواء على الساحل أو في الجنوب، وهو ما يوفر لها موارد مالية معتبرة وعدم الإهتمام به من بداية الإستقلال من أهم النقاط السوداء في الإقتصاد الجزائري، التي مازالت تعاني منها إلى يومنا هذا وعلى الدولة أن تدرك هذا الخلل بكل الوسائل المتاحة والعمل على ترقية هذا القطاع.

4- إرتفاع نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، وهو ما يعزز النهج الإشتراكي، حيث حقق نسبة 65.42% سنة 1978م مقابل 30.07 % سنة 1969م [2] .

تتلخص أهم إتجاهات المخطط الرباعي الثاني في[3]:

1- تدعيم الإستقلال الإقتصادي وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

2- توفير فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر ما يزيد عن 100ألف منصب عمل سنويا.

3- رفع الناتج الإجمالي الداخلي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة سنوية قدرها 10%.

4- تدعيم نظام التخطيط قصد الزيادة في قدرات الإنتاج، وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.

5- وضع نظام الأسعار، وجدول وطني للأجور.

2- المرحلة التكميلية (1978-1979م).[4]

[1] عبد الله بدعيدة "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**" الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير1999، ص 25.

[2] أحمد هني " **إقتصاد الجزائر المستقلة**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص 48.

[3] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 343، بتصرف.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول "**سياسة تخطيط التنمية** ....." مرجع سبق ذكره، ص 335.

أُعتبرت مرحلة إنتقالية لإستكمال ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، والقضاء على التأخر في وتيرة إنجاز مشاريع المخططين السابقين، وتميزت برامج هذه المرحلة بما يلي:

1- تسجيل برامج جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية، والشروع في القيام بالمشاريع ذات المردودية السريعة.
2- أغلب البرامج أُعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية آنذاك، حيث مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج.
3- بلغ حجم الإستثمارات الباقي إنجازها من المخططين الأول والثاني190.07 مليار دج.

الفرع الثالث: النتائج العامة لفترة التخطيط الإقتصادي (1967-1979م).

غداة الإستقلال أخذت الجزائر على عاتقها إيجاد إستراتيجية ملائمة تساعدها على النهوض بإقتصادها وتحريره من التبعية، فإختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، حيث إنتهجت النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة*، والقائم على نظرية أقطاب النمو[1]، وهو عبارة عن وحدة إقتصادية رائدة أو مجموعة مركبة من الوحدات.

إن المهتم بمسار النهوض بالإقتصاد في هذه الفترة بالإعتماد على نظام المخططات، يقف على مجموعة من الإنجازات تم تحقيقها وأهمها:

أولا: تطور الإستثمارات.

زادت الإستثمارات الحكومية الموجهة للصناعة بما فيها قطاع المحروقات إلى أن وصلت نسبة 61.1% من مجمل إستثمارات الفترة (1974-1977م)، ولم يخصص لقطاع الزراعة سوى 07.30% كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (03- 02): تطور الإستثمارات من (1963-1977م) و: مليار دج

الفترة	1966-1963		1969-1967		1973-1970		1977-1974	
القطاع	10^9	%	10^9	%	10^9	%	10^9	%
الزراعة	0.65	16.5	1.90	20.70	4.35	12.00	8.90	7.30
المحروقات+ الصناعة	0.81	20.6	4.90	53.50	20.80	57.30	74.10	61.10
صناعات أخرى	2.47	62.9	2.37	25.80	11.15	30.70	38.20	31.60
المجموع الكلي	**3.93**	**100**	**9.17**	**100**	**36.30**	**100**	**121.20**	**100**

Source : Abdelouahab Rezig **« Algérie, Brésil, Corée du sud : trois expériences »** O.P.U, Alger, 2006, p 90.

* محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الاستراتيجية " ج.د.دبرنيس " إعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الإعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو بإعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف.

[1] Mohamed Benissad **«économie de développement de l'Algérie »**O.P.U, Alger, 1982, p 142.

أما في سنة 1978 بلغت قيمة الإستثمارات 52.6 مليار دج، هذا الإهتمام الكبير بقطاع المحروقات والصناعة في بنية الإستثمارات كانت له النتائج التالية:[1]

1- تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الإستثمار الإجمالي (عمومي وخاص) 41% من الناتج الداخلي الخام في متوسط الفترة 1967-1978م، وهو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26%.

2- بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين 1974-1977م، وحوالي 15% بين سنتي 1978-1979م.

3- إنخفاض في المعامل الحدي لرأس المال في الصناعة خارج المحروقات من 8.4% بين 1974- 1979م إلى 6.5% بين 1978-1979م*.

ثانيا: الإنتاج الداخلي الخام.

خلال الفترة 1967- 1978م تضاعف الإنتاج الداخلي الخام: حيث إنتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، بزيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6%، وبإستثناء تأثير التضخم النقدي، نلاحظ أن هذا الإنتاج المعبر عنه بحجم أسعار 1978م قد إنتقل من 40.4 مليار دج سنة 1967م إلى 86.8 مليار دج سنة 1978م، وعليه فإن المعدل الحقيقي المسجل في النمو هو 7%، مع الإشارة إلى أن إنتاج المحروقات كان مرتفعا، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، أما الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة[2]، ووصل التضخم إلى مستوى قياسي كبير حيث بلغ 18% سنة 1978م وهذا راجع لضعف النمو في مواجهة الطلبات الإجتماعية والفردية للإستهلاك والإستثمارات.

ثالثا: الجوانب الإجتماعية.

إن الهدف الإجتماعي الذي كانت الدولة ترمي إلى تحقيقه من خلال المخططين السابقين، هو تلبية الإحتياجات الضرورية للسكان، وحل مشكلة البطالة، وقد تحقق في هذا الجانب ما يلي[3]:

1- إرتفاع في مستوى دخل الفرد، حيث إنتقل من 200 دولار سنة 1962م إلى1200 دولار سنة 1977م، بمعدل 2.1% في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط الريفي.

---

[1] محمد بن عزة **"ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر"** أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 203.

*يحسب المعامل الحدي لرأس المال كما يلي: $TMK=(\frac{\Delta k}{k})/(\frac{\Delta p}{p})$ حيث رأس المال هو k و الإنتاج هو p.

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره ، ص346.

[3] لمزيد من التفصيل راجع: - موقع الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إقتصادية:1962-1911الفصل03و11.

-فطيمة حاجي **"إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر في الفترة 2005-2014"** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص 150و151.

-عبد الله بلوناس **"الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة الى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية"** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص13و14.

2- نمو الإستهلاك الحقيقي للفرد ب 4.5% سنويا.

3- إنخفاض في معدل البطالة من 32.7%سنة 1966م إلى 22.3%سنة 1977م، ثم 18% سنة 1980م.

4- تراجع نسبة الفقر من 53.67% سنة 1966م إلى 28% سنة 1979م.

5- تحسن مستويات التعليم والطب المجاني.

إن تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للإقتصاد أدى من جهته إلى تبذير الموارد العمومية والبيروقراطية، وكذا ظهور إختلالات في الإقتصاد الوطني، بدأت تظهر للعيان بحلول سنة 1980م، نسجلها كنقاط سلبية تجلت في:

1- عجز إيرادات النفط عن تغطية هذه الإستثمارات.

2- تضاعف الكتلة النقدية بمعدل سنوي متوسط نسبته 23% مما زاد من حدة التوترات التضخمية.

3- إرتفاع الواردات الغذائية بشكل ملحوظ بسبب الركود الإقتصادي، الذي كان متوسط نموه السنوي يقدر ب2.4% في الفترة 1967-1978م[1].

المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط اللامركزي 1980-1989م.

عرفت هذه الفترة المخططين الخماسيين الأول والثاني، وتم التركيز على التحولات الجديدة التي عرفها كل من الإقتصاد الوطني والدولي، حيث في هذا الصدد قام الوزير المكلف بالتخطيط خلال فترة 1979-1989م، بنشر وثيقة متعلقة بتشخيص الوضعية الإقتصادية للبلاد خلال هذه الفترة وبتطلعات العشرية القادمة، ومبرزا الفرضيات المتعلقة بالمحيط الذي يفترض أنه يدور فيه عمل السلطات العمومية الجزائرية، ومن أهم الفرضيات[2]:

1- الإقتصاد العالمي يتميز بالتضخم، التقلبات في أسواق الصرف، إشتداد المنافسة وإعادة الهيكلة الصناعية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

2- الكثافة السكانية المتزايدة بسرعة والتي صاحبها زيادة الإستهلاك المتوسط العائلي، مما يستدعي أن يتم تطوير المنتجات المصنعة على حساب المواد الإستهلاكية.

3- إختلال في التوازنات المالية والتكنولوجية الناجمة عن الكثافة الرأسمالية القوية للإستثمارات وتزايد المديونية الخارجية.

إذن في ظل هذه الأوضاع، أُجبرت السلطات الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات من أجل الخروج من الوضعية الصعبة، والتكيف مع الوضع الدولي الجديد، إذْ تم التركيز على إعادة تقويم الإقتصاد، وتبني نموذج للتنمية أكثر توازنا للإستثمارات بين مختلف القطاعات الإقتصادية، فكان المخططين الخماسيين الأول والثاني، وفيما يلي تفصيلهما، ونختم هذا المطلب بتقييمهما.

[1] Abdelouahab Rezig, op.cit, p91.
[2] Hocine Binissad **« l'Algérie restaurations et réformes économiques »** OPU, Alger, 1994, p06.

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول 1980–1984م.

في هذا المخطط تم تحديد أسس التنمية الإقتصادية والإجتماعية الجديدة، وكذا التوجهات الكبرى التي تكفل تنظيم وإستخدام المناهج، الوسائل والبرامج حتى يتحقق ما يلي[1]:

1- إعادة التوازن الإقتصادي داخليا وخارجيا، وتخفيض المديونية، وتدعيم التكامل الإقتصادي.
2- متابعة التقدم الإقتصادي والإجتماعي، مع تكييف هيكل الإستثمارات، من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الإجتماعية الأساسية، مع إلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.
3- تقليص التوترات وإمتصاص الإختلالات في التوازنات الإقتصادية والإجتماعية خلال العشرية الماضية.
4- تلبية الحاجات المحلية، والإسراع في تطوير الزراعة والقيام بالإصلاحات الزراعية.

خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدره 560.5 مليار دج، وجه لمجموعة من الإصلاحات، حيث قامت الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وإصلاح النظام الجبائي وكذا نظام الأسعار، ومراجعة سياسة الأجور إلى جانب توفير مناصب الشغل مع التأكيد على مجانية الصحة والتعليم.

ووزعت الإستثمارات في هذا المخطط كما يلي:

جدول رقم (03–03): توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول(1980–1984م) و: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	التنفيذ المالي
مجموع الفلاحة و الري	59.40	47.10
مجموع الصناعة و المحروقات	213.21	155.46
البناء و الأشغال العمومية	25.00	20.00
مجموع القطاع الشبه منتج	46.20	35.40
مجموع الإستثمارات الأخرى	216.69	143.64
المجموع الكلي للإستثمارات	**560.50**	**401.60**

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الجزائر، 1984، ص346، بتصرف.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، يلاحظ أن المخطط الخماسي الأول قد أعطى للقطاع الصناعي أهمية كبرى، من خلال المخصصات المالية لهذا القطاع وما يرتبط به، حيث بلغت حصة الصناعة والمحروقات 155.46 مليار دج كتنفيذ مالي فعلي، بلغت فيه حصة المحروقات 40.5% و باقي الصناعات 59.5%، وهذا يدل على التوجه الجديد للدولة في توجيه الإستثمارات نحو صناعات أخرى عوضا عما كانت عليه في المخططين السابقين.

[1] Abd el hamid Brahimi **« l'économie algérienne »** OPU, Alger, 1991, p350.

كما أن المخطط أعطى إهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، كونه يشغل فئة معتبرة من السكان، وأهتم أيضا بالعنصر البشري من خلال الإستثمار في التربية والتعليم بغلاف مالي قدره 65.70 مليار دج، نفذ منه 42.20 مليار دج.

ولتحفيز القطاع المنتج وتشجيع القطاع الخاص على تنمية الإقتصاد الوطني، فقد تم إدراج مراسيم وقوانين من أجل :

أولا: إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية.

عرفت فترة ما قبل 1980م زيادة في عدد المؤسسات مع تراكم مشاكلها الفنية، المالية والإنتاجية، وتفشي الممارسة البيروقراطية فيها، إلى جانب ضعف التحكم في الوسائل التكنولوجية وتراجع في القيم الإنتاجية لها.

في هذا السياق صدر مرسوم رقم 242/80 في أكتوبر 1980م، يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، وكانت تهدف هذه العملية إلى:[1]

1- التحكم في أداة الإنتاج الموجود من خلال تبسيط وتجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج.
2- التخلص من المركزية والبيروقراطية التي تعرقل نشاط المؤسسة وتقتل روح المبادرة.
3- نشر لامركزية القرار، حتى تجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مُهيكلة بطريقة أفضل وهذا من أجل تحسين مستوى التسيير ورفع معدل الإنتاجية.
4- إدخال المزيد من المرونة بهدف تخصص المؤسسات والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع.
5- زيادة مراقبة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة عن طريق تنظيم أفضل للقرارات فيما يتعلق بإستيراد وتصدير السلع والخدمات.

حيث تم عن طريق هذا المرسوم إعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع العام سنة 1980م، حيث كان عدد المؤسسات الإقتصادية لهذا القطاع يزيد عن 150 مؤسسة إقتصادية، وبعد إعادة الهيكلة العضوية لها إنقسمت لتصبح 480 مؤسسة سنة 1984م[2]، وإمتد العمل إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة والبلدية إلى 1079 مؤسسة[3].

غير أن هذه الإجراءات لم تأت أكلها، حيث إتضح أن العملية أفرزت النتائج التالية:[4]

1- غلق 110 وحدة إنتاجية منها 28 وحدة تابعة للبلديات و26 وحدة تابعة للمحافظات.
2- وضعية مالية مزرية بحيث أصبحت المؤسسات الإقتصادية تمارس نشاط السحب على المكشوف في حساباتها المصرفية.

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع: -عبد الرزاق مولاي لخضر "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010م، ص204.

- سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول" **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية**" مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص 46.

[3] كمال عايشي "**أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الإقتصادية**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006، ص338.

[4] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 201.

3- إعادة الهيكلة أثقل من جديد المؤسسات بمصاريف إدارية كمصاريف التوظيف والتجهيز الإداري.

4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات خلق صعوبة كبيرة في التطبيق، بسبب المقرات غير المهيئة، وتعميق الممارسات البيروقراطية بدل العمل على إزالتها.

ثانيا: القطاع الخاص الوطني.

إن للقطاع الوطني الخاص أهمية بالغة، يتجلى دوره في تنمية الإقتصاد الوطني ودوره الكبير في تلبية حاجيات المجتمع وتكملته للقطاع العمومي، ومع بداية مرحلة الإقتصاد اللامركزي (1980-1989م)، تم تحفيز الإستثمار الخاص وتوجيهه وذلك من أجل مساهمته في تنمية إقتصاد البلد، وتركز هذا الإهتمام في إصدار القانون الخاص بالإستثمار الإقتصادي للقطاع الخاص الوطني رقم 11/82 المؤرخ في 16 أوت 1982م، والذي ألغى كل الإجراءات المتعلقة بالأمر رقم 284/66 الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1966م الخاص بالإستثمارات[1].

ومن بين أهداف هذا القانون:

1- المساهمة في توسيع ورفع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

2- التحسين من مستوى معدلات التشغيل وتقليص معدلات البطالة وتعبئة الإدخار.

3- تلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات.

4- المساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة.

لكن النصوص التشريعية والتنظيمية التي أتت بها السياسة الجديدة لم تساهم في بعث القطاع الخاص، فمثلا في الفترة ما بين 1983 و1987م تم المصادقة على 1348 رخصة إستثمار لكن التنفيذ لم يجري إلا على 20% منها.[2]

وتعود أسباب ضعف القطاع الخاص في تلك الفترة إلى:[3]

1- سياسة الدولة التدخلية.

2- إعتماد سياسة الإحتكار في توجيه الإستثمارات، حيث أعتبرت بعض النشاطات غير مسموح بها للقطاع الخاص، إما لتشبعها أو أنها حكرا على القطاع العام.

3- تحديد الحد الأقصى للإستثمار بموجب قانون المالية لسنة 1985م، مما أُعتبر حاجزا أمام المستثمرين للحصول على التكنولوجيا وتحقيق درجة كبيرة من الإندماج الصناعي.

---

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص264.

[3] أحمد هني **"تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"** الندوة الفكرية للقطاع العام و القطاع الخاص للوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990م،ص467.

4- فرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني، وهذا الإلتزام كان سببا في إبعاد المستثمرين الغير مقيمين عن قطاع الإستثمارات الإقتصادية لإستخدام مواردهم المالية في نشاطات موازية.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م).

صودق على هذا المخطط من قبل المجلس الوطني في ديسمبر 1984م، بعد الإثراء والمناقشة في المؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1983م، والدورة 12 للجنة المركزية للحزب في ماي1984م، ويعتبر هذا المخطط إمتداد لسابقه، وهو آخر المخططات في ظل التسيير الإشتراكي للإقتصاد، وأُدرجت أهدافه إعتبارا للعلاقات الإقتصادية الدولية المضطربة وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني، وكذا إنجازات هذا المخطط تدرج في منظور تنموي طويل الأمد، وتتلخص هذه الأهداف في:[1]

1- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا، مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والإستثمارات.
2- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
3- تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات خاصة على صعيد تنظيم الإقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
4- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الإستثمارات في جميع القطاعات، والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات، والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
5- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر إتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الإقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

ومن أهم الإصلاحات التي أتى بها هذا المخطط نذكر ما يلي:[2]

1- إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية: أدخلت الجزائر عدة إصلاحات على المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في التسيير وإتخاذ القرارات، حيث أدرج القانون رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بإستقلالية المؤسسات الإقتصادية، والهدف منه منح هذه المؤسسات حرية إتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها، ووضع الإستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بأي أسلوب يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، مع إبقاء الدولة بعيدة عن النشاط الداخلي للمؤسسة، والعمل على تحقيق الفعالية الإقتصادية بشكل مستقل.

[1] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص355.

[2] لمزيد من التفصيل راجع: - سيد أحمد كبداني "**أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 216.

- كريم النشاشيبي و آخرون"**الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق**" ورقة مقدمة إلى صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 10.
- Djilali liabes « **l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle** »édition codesrai, Alger, 1989, p17.

2- تشجيع القطاع الفلاحي وتوجيهه إلى خلق مناصب عمل: فكان نص القانون رقم 19/87 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، وإنشاء التعاونيات الفلاحية في إطار التسيير الذاتي، حيث قامت الحكومة وفق هذا القانون بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية.

3- إصلاح جبائي وإصلاح نظام الأسعار: فبالنسبة للإصلاح الأول تمثل في جملة الإعفاءات الجبائية وذلك ما يعرف بالتشجيع الضريبي 1986م، أما إصلاح نظام الأسعار، فتمثل في قانون رقم 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989م، المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الإقتصادية، والذي فرق بين نظامين كبيرين هما: **الأسعار القانونية** الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي، **والأسعار الحرة** الموجهة لتحسين عرض السلع، أي تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

4- منح أهمية للقطاع الخاص الوطني، مع تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات الغير تابعة للدولة.

5- إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية: فكان قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19جويلية 1988 الخاص بالتجارة الخارجية، والذي فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج، ووضع حد لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدره 540 مليار دج، كما أن البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984م والمتعلقة بالمخطط الخماسي الأول عبئت خلال فترة المخطط الثاني بقيمة 306.7 مليار دج بالأسعار الثابتة، أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط، وتحمل هذه المبالغ ما يدعم المشاريع الكبرى ويُرقي الصادرات، ويُنمي القطاعات المنتجة خاصة قطاع الصناعات الغذائية وقطاع البناء، وزعت هذه الإستثمارات كما يلي:

جدول رقم (03-04): توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الثاني(1985- 1989م) و: مليار دج

القطاعات	القيمة (مليار دج)	النسبة
مجموع الفلاحة و الري	79	14.36
مجموع الصناعة و المحروقات	174.2	31.67
المرافق الإقتصادية	45.5	8.27
المرافق الإجتماعية	20.45	3.71
باقي الإستثمارات*	220.85	41.82
مجموع الإستثمارات	**540**	**%100**

المصدر: تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م)، وزارة التخطيط، الجزائر، 1984، ص 230.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن الحجم الإجمالي للنفقات الإستثمارية في هذا المخطط يتوزع بين 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة، في مقدمتها الصناعة والمحروقات والقطاع الفلاحي، و48.4% للمرافق الإقتصادية والإجتماعية والتجهيزات الجماعية.

*تمثلت هذه الإستثمارات في: السكن، الصحة، التربية و التكوين، التخزين و التوزيع، النقل .....إلخ.

كما يلاحظ أيضا إرتفاع الحصة المالية لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط السابق لتبلغ 79 مليار دج ونسبة 15% تقريبا، وهذا دليل على تدارك الموقف من طرف الحكومة وعملها على إنتهاج أسلوب التغيير في النظام الإنتاجي، وضرورة خلق فائض إقتصادي بإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، كما أولت الدولة في هذا البرنامج لقطاع السكن وتشييد الطرقات حتى تتمكن من فك العزلة عن السكان، وكذا الإهتمام بباقي القطاعات من غير المحروقات.

لكن هذه الإستثمارات لتحقيق التنمية لم تجسد على أرض الواقع، فلم يبلغ الإنجاز سوى84%، وهذا راجع لإنهيار أسعار النفط سنة 1986م إلى ما يقارب 14دولار للبرميل، مما أدى إلى إنخفاض صادرات المحروقات من 63.3 مليار دج إلى 34.9 مليار دج، و إنخفاض الجباية البترولية في المتوسط من 38% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1981-1985م) إلى 28% خلال الفترة (1986-1990)، أدى إلى حدوث عجز في الميزانية، فأجبر السلطات إلى فرض سياسة التقشف التي تقوم على تقليص النفقات الحكومية وتقليص الواردات، وهذا ما ترتب عنه نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي، وتغطية إحتياجات السكان[1]، ولجوء البلد إلى الإستدانة الخارجية لتلبية الطلب التمويلي الضخم المتزايد لقطاع الصناعة.

الفرع الثالث: النتائج العامة للمخططين الخماسيين الأول والثاني.

إن المخططين الخماسيين وُضعا على أساس تقييم المرحلة السابقة، إلى أنهما عرفا عدة إختلالات في التوازن، ولم يكونا في مستوى الطموحات المتوقعة، لهذا واجهت السلطات العمومية هذه الوضعية بتبني إصلاحات شاملة، يمكن سردها في المطلب الموالي، ويمكن إستخلاص أهم نتائج هذين المخططين خلال الفترة (1980-1989م) كما يلي:[2]

1- إنتقل الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984م، وسجل نموا خارج المحروقات قدره 5.8% سنويا، ونتيجة لإنخفاض وتيرة الإستثمار المرتبط في تمويله بإيرادات المحروقات، أدى لإنكماش في النمو الإقتصادي في أغلب القطاعات الإنتاجية، حيث إنخفض معدل النمو السنوي لحجم الإنتاج من 5.2% سنة 1985م إلى 1.5%في الفترة (1986-1991).

2- إنخفاض العوائد من العملة الصعبة إبتداءا من سنة 1986م بحوالي 56% والذي أدى إلى إنخفاض القوة الشرائية في سنة 1988م إلى 65%، مما كانت عليه في 1985م و 25%أقل مما كانت عليه في 1987م.

3- تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها، مما زاد من حدة البطالة لتنتقل من 16.5% سنة 1985م إلى 18%سنة 1989م.

4- زيادة في عبء المديونية الخارجية خلال الفترة (1980-1989م) حيث إنتقلت من 18.374 مليار دولار سنة 1985م إلى 26.06 مليار دولار سنة 1989م، بعدما كانت في حدود 26.5 مليار دولار سنة 1979م.

---

[1] فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] لمزيد من التفصيل راجع: -سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص137.

-مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص،358.

-Abd elmadjid Bouzidi « **les années 90 de l'économie algérienne** »édition E.N.A.G, Alger, 1999, p50.

-موقع الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إقتصادية1962-2011، مرجع سبق ذكره.

5- إنخفاض إجمالي الإستثمارات من 99.33مليار دج سنة 1986م إلى 93.88 مليار دج سنة 1987م، وكذا إنخفاض في الإستهلاك العائلي من 156.41 مليار دج سنة 1986م إلى 154.88 مليار دج سنة 1987م، ونتج عن هذا إلغاء بعض المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني.

6- لم تتحقق الأهداف المنتظرة من إستقلالية المؤسسات، حيث تزايد عدد المؤسسات التي طلبت القروض، وإنتقل من 66.5%خلال الثلاثي الأول من سنة 1989م إلى 80.9% خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة.

7- وصل معدل التضخم إلى 9.3% مع نهاية سنة 1989م، ومعدل الكتلة النقدية إلى 5.2% كما سجل ميزان المدفوعات عجز خلال السنوات 1986، 1988و1989.

إن المخطط الخماسي الثاني جاء في ظروف إقتصادية دولية وصفت بالمتأزمة نتيجة تذبذب أسعار الصرف، وإنخفاض أسعار النفط، مما أرغم الجزائر على إنتهاج سياسة أكثر صرامة في الإنفاق، وإنعكس سلبا على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي وعلى الأوضاع الداخلية، نتج عنه حدوث إضطرابات إجتماعية عسيرة أبرزها أحداث أكتوبر 1988م.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

في ظل هذه الظروف القاسية سعت السلطات الجزائرية في تكثيف جهودها لتصحيح الأوضاع الإقتصادية الكلية، التي عرفت تدهورا كبيرا، والعمل على تحرير الإقتصاد من الإدارة البيروقراطية، والإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد حر يخضع لآلية السوق والمنافسة.

يلاحظ أن نية الدخول في إقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990م، أمام المجلس الشعبي الوطني، وقبله في رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الإقتصاد إلى صندوق النقد الدولي حول السياسة الإقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990م، وقد وافق مجلس إدارة المؤسسة على هذه السياسة في 03 جوان 1991م[1]، وتتمثل خصوصية الإنتقال إلى إقتصاد السوق في:

1- لا تستطيع الدولة في إقتصاد السوق أن تكون المنتج والمسير كما في النظام الإشتراكي، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة[2].

2- عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق تتطلب دقة وفعالية الإختيارات الإقتصادية، مع توفر الإمكانيات السياسية ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع هذا النظام الجديد.

وقبل ذلك التاريخ، وفي سنة 1987م دخلت الجزائر في محادثات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، من أجل الحصول على موارد مالية لتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988م شكل

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول " الجزائر بين ....."، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2] Mouhoub Salah **« l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques »** O.P.U, Alger, 1998, p51.

أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج تصحيح يتمثل في الإصلاح بالتدرج، بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

يشار هنا إلى أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري سنة 1989م كانت في سرية تامة، نتيجة الأحداث البالغة الأهمية التي عرفتها الجزائر آنذاك (أحداث أكتوبر 1988م، التحضير لتعديل الدستور في 1989م)، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وإنتهت في أفريل في نفس السنة، وقد نتج عن هذه المفاوضات الإتفاقيات التالية:[1]

الفرع الأول: إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأول 30ماي 1989م

يعتبر أول إتفاق تمضيه الجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 30ماي 1989م، حيث إستفادت الجزائر بموجبه من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص بإحتياطاتها، وهو حق يجري بصفة آلية، كما قامت بسحب قرض في إطار التمويل التعويضي الطارئ (FFCT)، وهو يعتبر شكل من أشكال تمويل البلدان التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها.

وقد بلغ حجم المساعدة التي إستفادت منها الجزائر 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (**DTS***) أي ما يعادل 580مليون دولار كقروض، مضاف إليها قرض ب 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 351 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي لتصحيح ميزان المدفوعات من جراء تراجع أسعار النفط وإرتفاع الواردات خاصة من الحبوب.

تجسدت أولى خطوات تنفيذ هذا الإتفاق في تحرير التجارة الخارجية، عن طريق إنهاء إحتكار الدولة لها، وإعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، مع تقليص قائمة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، وفي الجانب النقدي تم منح الإستقلالية للبنوك التجارية.[2]

كانت مدة الإتفاق سنة تلتزم فيها الجزائر بتطبيق الإجراءات التالية:[3]

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم عنها من خلال قانون 89/12 الذي ينص على تحرير الأسعار وتقليص حجم الفجوة التضخمية.

2- إصدار قانون النقد والقرض رقم 1990/10، لإعادة الإعتبار لدور البنك المركزي وللسياسة النقدية، حيث برز دوره في فتح الفضاء لإعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسع القرض الداخلي وإصدار النقد والعمل على جلب

---

[1] محمد راتول "**سياسة التعديل الهيكلي و مدى معالجتها الإختلال الخارجي، التجربة الجزائرية** " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/99، ص 234.

[*] إنضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963م، حيث كانت حصتها تقدر ب 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ثم إرتفعت في أوت 1994م لتصل إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بزيادة قدرها 51.1 % من حصتها في الصندوق.

[2] علي بطاهر "**سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي الجزائري**" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد01، سنة01، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2004، ص 182.

[3] لمزيد من التفصيل راجع: -الهادي خالدي" **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**" دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1996، ص 196.

- مداني بن شهرة "**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**" ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 131.

الموارد الإدخارية، وإعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات، وتناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات ومحاربة التضخم، وقد تمثل الهدف الرئيسي من ذلك هو ربط معدل التضخم الوطني بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين للجزائر، إضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ورفع سعر إعادة الخصم.

3- التحرير الجزئي للإقتصاد، والمتمثل في وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة بغية تشجيع القطاع الإنتاجي الوطني وإعفائها من بعض الضرائب على بعض المواد والمنتجات، وكذا إعتماد وكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الإستيراد للمتعاملين الخواص.

4- وضع سياسة إجتماعية تهتم بإنشاء شبكة إجتماعية لتخفيف تكاليف التحول التدريجي نحو إقتصاد السوق.

ومن أهم نتائج هذا الإتفاق ما يلي:

1- إرتفاع الصادرات بنسبة 19% سنة 1989م.

2- إرتفاع الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 2.9% سنة 1989م.

3- إنخفاض المديونية الخارجية، حيث إنتقلت من 28.379 مليار دولار سنة 1990م إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991م، مع إرتفاع خدمة الديون من 73.9% سنة 1991م إلى 76.5 سنة 1992م.

كان هذا الإتفاق مثالي بالنسبة للجزائر، حيث إسترجعت عملية النمو وحصلت على سيولة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: إتفاقية الإستعدادي الإئتماني الثاني:(03جوان 1991–30مارس 1992م).

إن مدة الإتفاق الأول والمقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل مباشرة الإصلاحات في الإقتصاد الجزائري، فعمدت الجزائر إلى تحرير رسالة نية في 21 أفريل 1991م[1]، ملتمسة إتفاقا ثانيا لتنفيذ المزيد من الإصلاحات الفعلية وتطبيق العديد من القوانين والإجراءات، وقد حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض يقدر ب300 مليون (DTS) أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 16 مليار دولار، حيث قدم هذا القرض على 4 أقساط متساوية بمعدل 75 وحدة سحب خاصة أي 100 مليون دولار لكل قسط، القرض الأول في جوان 1991م، الثاني في سبتمبر 1991م، الثالث في ديسمبر 1991م، والرابع في مارس 1992م.

وفقا لهذا البرنامج فإن الإتفاقية مدتها 10 أشهر تهدف إلى:[2]

1- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.

[1] Mourad Ben Achenhou **« reforme économiques : dette et démocratie »**édition echrifa, Alger, 1992, p119.

[2] لمزيد من التفصيل راجع : - بلعزوز بن علي "**أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 267.

- الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

2- التقليص من حجم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

3- إصلاح النظام الجبائي والجمركي.

4- تحرير الأسعار، حيث تصبح خاضعة لقانون العرض والطلب.

5- التحكم في التضخم، عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.

6- ترقية معدل النمو الإقتصادي عن طريق تحسين أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، والتي تناط بها مهمة تنويع هيكل الصادرات لتقوية التوازن المالي الخارجي.

7- العمل على ترشيد الإستهلاك وتشجيع الإدخار.

ولتحقيق هذه الأهداف عمدت الجزائر إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات منها:[1]

1- إصلاح النظام المالي، من خلال إنشاء بورصة الجزائر في جويلية 1990م وكيفية التداول فيها.

2- تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق 25 % بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

3- تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء وتطهير المؤسسات المالية.

4- تطبيق بعض بنود قانون المالية لسنة 1990م، خصوصا ما تعلق بكيفية تسيير حسابات العملة الصعبة ورخص الإستيراد والتصدير، و كذا تحرير 40% من الأسعار التي تدخل في تكاليف المعيشة للمواطن.

5- إصلاح النظام الضريبي، من خلال تصحيح الكثير من الرسوم، وإستحداث ضرائب ورسوم جديدة تعود مباشرة للجماعات المحلية كما لها دور بارز في الحياة الإقتصادية، كالرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم على النشاط المهني(TAP) وفرض ضريبة أرباح على الشركات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).[2]

وقد عرف سير الإنفاق فترات من المد والجزر بسبب تخوفات السلطات الجزائرية من الوضع الإجتماعي المترتب عن تنفيذ هذا الإتفاق، نتيجة الأوضاع الإجتماعية والسياسية الصعبة (الإنتخابات التشريعية ديسمبر 1991م، توقيف المسار الإنتخابي، حالة الطوارئ).

ونتج عن هذا الإتفاق ما يلي:[3]

1- إرتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993م، رغم تطبيق سياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقليص الفاتورات.

2- إرتفاع نسبة الإستثمار الحكومي من 6%سنة 1991م إلى 8% سنة 1994م.

---

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] عبد الرحيم شيبي "**الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على إستدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 226.

[3] سيدي أحمد كبداني "**أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

3- إنتقال المديونية الخارجية من 26.8 إلى 28.25 ثم 27.67 مليار دولار من سنة 1989إلى 1991م، بسبب إرتفاع الدين الخارجي إلى حوالي 8.16 مليار دولار لنفس الفترة بإستهلاك أكثر من 80%من قيمة الصادرات.

4- إنخفاض التضخم من 32% سنة 1992م إلى 20.8% سنة 1993م.

5- عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات النفطية، حيث إرتفع سعر صرف الدولار من 21.82 إلى 23.25 دينار عام 1993م، وتراجع أسعار النفط في تلك الفترة من 21.07 دولار للبرميل في 1992م إلى 17.6 دولار عام 1993م، ساهما في تراجع قيمة الصادرات من 10.9 مليار دولار سنة 1992م إلى 9.87 مليار دولار سنة 1993م.

6- عجز في ميزان المدفوعات قدره -4.3 مليار دولار.

في هذه الفترة، تدهورت من جديد أسعار النفط، وشهدت الجزائر أزمة مالية داخلية وخارجية، وظهرت عدم القدرة على السداد مع ثقل عبئ خدمة الدين، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات، فحذا بالسلطات الجزائرية إلى تبني برنامج شامل للتصحيح الهيكلي وافق عليها صندوق النقد الدولي، هذا البرنامج يعتمد على مرحلتين كما يلي:

الفرع الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي (1994- 1998م)

يعرف هذا البرنامج على أنه جملة من الإجراءات الخاصة بالسياسة الإقتصادية، وينقسم إلى قسمين:

1- برنامج التثبيت: تهدف هذه السياسة إلى تحقيق طلب إسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي وصافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، مع ضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، كما تهدف إلى تحقيق إستقرار في الأسعار وتوازن في ميزان المدفوعات في آن واحد، وتنفذ هذه السياسة الدول النامية التي تعاني من ثقل عبء المديونية تحت إشراف صندوق النقد الدولي ويكون قصير الأجل.

2- برنامج التعديل الهيكلي: يكون عادة متوسط الأجل، والهدف منه هو إعادة إقرار التوازنات الكلية الإقتصادية، وتحرير الهياكل الإقتصادية وإعادة جدول الديون الخارجية، وتطبيقها خطير على الطبقات المتدنية وعديمة الدخل، وينفذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بعد سلسلة من الإتصالات بين السلطات الجزائرية والمؤسسات المالية الدولية تم التوصل إلى ضرورة تنفيذ برنامج للإصلاح الإقتصادي الشامل، من أجل تقوية وضع ميزان المدفوعات، وإستعادة الجدارة الإئتمانية، وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عمل، والحد من نسبة البطالة، وقد تم التوقيع في مرحلة أولى على إتفاق الإستقرار الإقتصادي (أفريل 1994 – مارس 1995م)، ثم الإتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع (أفريل 1995م- مارس 1998م)[1]، مصحوب ببرنامج

[1] عبد الله بدعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

إعادة جدولة الديون*، بإعتبارها ركيزة أساسية لتمويل التنمية والإصلاح وكان في إطار إحترام مبدأين أساسيين حسب السلطات الجزائرية هما:[1]

1- المحافظة على قدر من هامش المناورة في المجال الإقتصادي.

2- المحافظة على مكاسب العمال، وحماية الطبقة المحرومة من أفراد المجتمع.

أولا: الإستقرار الإقتصادي (أفريل 1994– مارس 1995م)

قدمت الجزائر رسالة القصد (النية)، والتي على ضوئها تحصلت على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض على قسطين الأول قدره 389 DTS وتستلمه مباشرة بعد الإتفاق، والثاني سيسلم خلال السنة، على شكل دفعات.

هذه الرسالة تضمنت إستراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو إقتصاد السوق تمثلت في:[2]

1- العمل على خلق مناصب شغل جديدة.

2- العمل على إنعاش النمو الإقتصادي والوصول إلى تحقيق الإستقرار المالي والنقدي.

3- الرفع من القدرة الشرائية للطبقات الإجتماعية الفقيرة.

4- توفير السكن وتشجيع الإستثمار فيه، من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء.

5- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الإقتصادية.

6- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع معدل النمو للناتج الداخلي الخام من 03% إلى 06%، وتقليص معدل التضخم عند حدود 10%.

7- تقليص عجز الموازنة بحدود 5.7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1994م.

8- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وإلغاء دعم الأسعار.

9- إعطاء أهمية للإستثمارات الوطنية و الأجنبية و تشغيلها.

---

*يقصد بإعادة الجدولة هو لجوء البلد المدين إلى دائنيه لكي يطلب منهم الدخول في مفاوضات من أجل الوصول إلى إتفاقية جديدة لتأجيل عملية السداد، وقد عقد إجتماع بين الجزائر والدول الدائنة برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية و المقدرة ب 17 مليار دولار، و إعادة ترتيب آجال السداد على مدى 16 عاما، منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة مليار دولار كمرحلة أولى من الدين رسميا.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2] أنظر:- لحسن دردوري "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر تونس**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 191.

- الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعين على الدولة تبني عدة إجراءات منها:[1]

1- تخفيض قيمة الدينار بحيث أصبح 01دولار يساوي 36 دج، وهو ما يعني تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17%.

2- تخفيض عجز الموازنة العامة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

3- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10%إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

4- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995 ، مع إحداث مناصب شغل لإمتصاص البطالة.

5- إعتماد تحرير التجارة الخارجية ورفع جميع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الإستيراد، مع إعطاء قوى السوق دور هام في ضبط وتنظيم التجارة الخارجية، وبقيت التجارة الخارجية محررة من خلال إدارتها بالأجهزة التالية:[2]

- جهاز منع تصدير بعض المنتجات.
- جهاز منع إستيراد بعض المنتجات.
- جهاز حماية ليتمم التعريفة الجمركية ويشمل عند الحاجة إمكانية تثبيت حقوق تعويضية أو حقوق مقاومة لتحطيم الأسعار.

وكانت أهم نتائج هذا الإتفاق:[3]

1- رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20% إلى 30% في مجال خدمات الهاتف، البريد، النقل، وبلغت الأسعار المحررة في حدود 85%.

2- كبح معدلات التضخم في حدود 29.05% بعد أن كان متوقع تخفيضه إلى حدود 38%.

3- تخفيض عجز الميزانية من 5.7%إلى 4.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994م.

4- إرتفاع مخزون العملات الأجنبية ب1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994م، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

5- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار.

6- إرتفاع أسعار المواد الغذائية ب 40%، أسعار المحروقات ب 15%، من أجل تخفيف عجز نفقات الدولة والمقدرة ب 25.7 مليار دولار.

---

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على:- مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 376.

- بلعزوز بن علي، عاشور كتوش **"دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية"** الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 29و30ديسمبر2004، ص11.

[2] فريد بن يحي **"الإقتصاد الجزائري"** ترجمة مشري إلهام، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2004، ص 29.

[3] من إعداد الطالب بالإعتماد على: - سمية موري، رجع سبق ذكره، ص 151.

-Ahmed Ben Bitour **« l'Algérie au 3ememillénaire, défis et potentialités »**éditions marinour, Alger, 1998, p96.

7- تخفيض مديونية الحكومة إتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.

8- قدر العجز في ميزان لمدفوعات ب 4.71 مليار دولار، نتيجة العجز الذي أصاب الحساب الجاري سنة 1995م ب 2.8 مليار دولار.

9- زيادة محتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين، وتدهور المداخيل وغياب الخدمات الإجتماعية، أدى إلى إنتشار ظاهرة الفقر، حيث سجل ما يقارب 14 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر.[1]

ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي(ماي 1995- ماي 1998م)

بعد إنقضاء برنامج الإستقرار الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وبغية الحفاظ على برنامج التثبيت ودعمها ومواصلة إنعاش النمو الإقتصادي، ومن جهة أخرى ثقل المديونية الخارجية، وظهور بعض المشاكل الإقتصادية، كلها عوامل دفعت بالجزائر إلى تحرير رسالة قصد للصندوق بتاريخ 30 مارس 1995م، موضحة فيها محتوى برنامج التصحيح الهيكلي التي تنوي تطبيقه على المدى المتوسط فترة 03 سنوات إبتداءا من ماي 1995م، في إطار إستقرار الإقتصاد الوطني، والتحول إلى إقتصاد السوق.

وافق الصندوق على منح الجزائر قرض بقيمة 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لذلك قامت الجزائر أيضا في جويلية 1995م بإبرام إتفاق إضافي من أجل إعادة جدولة الديون، ويُعتبر إتفاق خروج ويتضمن هذا الإتفاق على:[2]

1- إعادة جدولة المبالغ المستحقة السداد وذلك من: 1995/06/01م و 1998/05/31م.

2- كل الفوائد المستحقة السداد وذلك في الفترة: 1995/06/01م و 1996/05/31م.

حيث تقرر سداد المبالغ، وذلك عبر 25 قسط نصف سنوية متزايدة تدريجيا، بداية من 30نوفمبر 1999م وتتواصل إلى غاية 2011م، ونشير إلى أنه تمت جدولة 16 مليار دولار نتيجة المفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، والمفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس والجزائر.[3]

وقد إشترط الصندوق على الحكومة الجزائرية الإلتزام بما يلي:[4]

1- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لابد أن يصاحبها توسيع الإدخار وليس الإستهلاك، وهذا راجع لضغف الإنتاج المحلي المعروض، مع وضع شبكة حماية إجتماعية لتخفيف الآثار السلبية لعملية التحول.

[1] علي بودلال "**مكانة و أهمية الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر**" دفاتر MECAS، عدد02،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2006، ص 282.
[2] كريم النشاشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[3] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 194.
[4] سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره،ص230.

2- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار بتخفيض دعمها من 05% إلى 0.6% سنة 1998م، إستكمالا لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك من أجل الحصول على فائض ميزانية ب 0.6% سنة 1997م.

3- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996م، والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 05% خارج قطاع المحروقات، لتعزيز وضعية الصرف لعدة أشهر من الواردات.

4- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بهدف تقريب السعر الرسمي من الموازي، والعمل على إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب الصرف.

5- مواصلة إجراءات العمل على إعادة هيكلة المؤسسات المالية وخوصصتها، حيث في تاريخ 30 جوان 1998م تم الإعلان عن خوصصته813 مؤسسة عامة أكثر من 50% منها تنشط في قطاع الصناعة.[1]

6- مواصلة تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الحماية الجمركية.

خلال هذه الفترة (1995- 1998م)، إتخذت عدة إجراءات لتحقيق أهداف البرنامج نذكر منها:[2]

1- حل وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية وخوصصة بعضها.

2- إنشاء شركات للتأمين على الصادرات، من أجل تنويع الصادرات فكان إنشاء كل من الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية في أكتوبر 1996م، الصندوق الخاص بتنمية الصادرات 1996م.

3- إنشاء بنوك خاصة، برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.

4- إنشاء سوق مالي سنة 1998م، لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على موارد مالية لتمويل الإستثمارات.

عرف هذا البرنامج بصفة عامة تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الوطني، ظهرت في المؤشرات الكمية المالية:[3]

1- إنخفاض نسبة التضخم من حوالي 30% سنة 1995م إلى 18.6% سنة 1996م، لتصل إلى حوالي 5.7% مع نهاية سنة 1997م.

2- إنخفاض نسبة السيولة في الإقتصاد (الكتلة النقدية إلى الناتج الإجمالي الداخلي) إذْ وصلت إلى 36% سنة 1997م، مقابل 49% سنة 1993م.

3- أصبح رصيد الميزانية إيجابيا، حيث بلغت 3% و2.4% من إجمالي الناتج الداخلي خلال سنتي 1996م و 1997م على التوالي.

4- أصبحت نسبة الفوائد موجبة بالقيم الحقيقية.

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي "**تقرير حول الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**" الجزائر، 1998م، ص 93.

[2] Benissad Hocine **« l'ajustement structurel en Algérie »** le chemin parcouru, paru dans le journal el watan, n247, du 25/01/1999,p07

[3] محمد بزاوية "**الطلب على النقود في الجزائر: دراسة قياسية**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 151.

5- إرتفعت إحتياطات الصرف من 4.2 مليار دولار عام 1996م إلى 08 مليار دولار عام 1997م.

6- التطور المحسوس في إيرادات الجباية العادية، حيث إنتقل حاصل الضرائب المباشرة خلال الفترة 1994-1998 من 44.4 مليار دج سنة 1994م إلى 57.8 مليار دج سنة 1995م، وتواصل إرتفاعها حيث وصلت إلى 88.1مليار دج سنة 1998

7- أما النفقات فعرفت تخفيض في حجمها طيلة الفترة، وهذا راجع إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة، كإلغاء عملية دعم الأسعار مع تجميد عملية التوظيف، كما إنخفضت نفقات التجهيز من 236 مليار دج سنة 1994م إلى 211.9 مليار دج سنة 1998م.

بالرغم من هذه النتائج المحققة إلى أنه أخفق برنامج التعديل الهيكلي في إنعاش النمو الإقتصادي، حيث لم تقدر نسبة النمو سوى 3.8% سنة 1996م، و 1.2 سنة 1997م، في حين كان من المنتظر أن تصل إلى 05% خلال تلك السنتين حيث إنتقل من 1487.4 مليار دج سنة 1994م إلى 2570.08 مليار دج سنة1996م، ثم 2780.1 سنة1997م.

كما أخفق البرنامج في الحد من نسبة البطالة، حيث عرفت تزايدا ملحوظا في تلك الفترة حيث إنتقلت من 24.8% سنة 1994، إلى حدود 28% سنة 1998م في حين كانت مستهدفة في حدود 20%.

كما أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الحكومي، لتراجع معدلات النمو فيه، بسبب غلق، تصفية وخصخصة العديد من المؤسسات، حيث إنتقل معدل النمو من- 1.4% سنة 1995م إلى 3.8-% سنة1997م.

المطلب الرابع: السياسة الإقتصادية للجزائر في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي.

كما رأينا سابقا إن جملة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على الإقتصاد الوطني وتحت توجيهات المؤسسات المالية الدولية، بالرغم من تحقيقها بعض النتائج الإيجابية في المؤشرات الإقتصادية الداخلية، إلا أنها لم تستجب لطموحات المجتمع الجزائري والمتمثلة في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة، ومنذ مطلع سنة 2000م وإرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، جعل خزينة الدولة في وضعية مالية إيجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الإستقلال، وفي هذه الظروف قررت الحكومة تطبيق برنامج إنعاش إقتصادي، كتجربة تنموية جديدة تختلف عن تلك المطبقة سابقا، هذه السياسة الجديدة ذات توجه كينزي، يهدف أساسا إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي عن طريق تهيئة أرضية لازمة لإعادة إنطلاق الأنشطة الإقتصادية والنمو وتعزيز التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري لتنشيط الطلب الكلي.

قد تم تجسيد هذه السياسة عن طريق تنفيذ برامج تنموية، قبل التفصيل فيها لا بأس أن نشير إلى مفهوم هذه السياسة الجديدة.

الفرع الأول: دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر.

أولا: دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

هناك جملة من الدوافع أدت إلى تطبيق هذه السياسة في الجزائر نوجزها في ما يلي:[1]

1- تراجع في معدل النمو الإقتصادي: وهذا راجع لتراجع أسعار النفط في سنة 1986م، حيث كان لها تأثير على معدلات النمو الإقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5% خلال الفترة (1987-1994م)، لتشهد الفترة (1995-2000م)، تحسنا ملحوظا لمعدلات النمو الإقتصادي حيث بلغ متوسط معدله 3.2%، حيث تراجع سنة 1997م إلى 1.1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998م بـ5.1% ثم يعاود الإنخفاض إلى 3.2% و 2.2%سنتي 1999و 2000م على الترتيب، وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

وهنا يجب الإشارة إلى أن معدل نمو قطاع المحروقات هو الوحيد الذي حقق إرتفاعا بنسبة نمو متوسطة قدرها 0.5% نظرا إلى إرتفاع أسعار النفط، مقارنة بمثيلاتها خارج قطاع المحروقات، إذ أن أهم القطاعات وهي الفلاحة، الخدمات، الأشغال العمومية، والصناعة كانت معدلات نموها متباينة جدا ومنخفضة في بعضها كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (03-05): معدلات النمو الإجمالي ونموه في كل من القطاعات (1995-2000م) (%)

	1995م	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1	4.9
الفلاحة	15	23.9	-13.5	11.4	2.7	-5.0
البناء والأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الصناعة	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	-1.3
الخدمات	6.8	6.0	5.4	7.4	5.7	5.1

Source: data base, World Bank.

ويعود تراجع أداء باقي القطاعات خارج المحروقات إلى:

1- إرتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة.

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: - نبيل بوفليح "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010م**" مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية، عدد 09/ 2013، جامعة الشلف، 2013، ص 44.
- سيدي أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 234، 235.

2- الأزمة الهيكلية والمالية التي كان يعاني منها القطاع الصناعي خاصة بعد خوصصة بعض المؤسسات الصناعية وغلق وتصفية بعضها.

مما سبق رأت الحكومة في ظل الراحة المالية التي عرفتها الخزينة إلى ضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي حتى يسمح برفع معدلات النمو الإقتصادي.

2- إرتفاع معدلات البطالة:

إن إرتفاع معدلات البطالة تزامن مع تراجع أسعار النفط سنة 1986م، إذ إرتفع المعدل من 9.7% سنة 1985م إلى 21.4% سنة 1987م، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989م، حيث وصل المعدل إلى 18.1%، وإبتداءا من سنة 1990م شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1996م حيث وصلت إلى 29.8% سنة 2000م.

وتزامنت هذه الفترة مع تدهور في الأوضاع الأمنية، وما صاحبها من هجرة سكانية نحو المدن بحثا عن فرص العمل فيها، وإرتفاع الأجور، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة في القطاعين الرسمي والموازي.

ويعود الإرتفاع إضافة إلى ما ذكر:

1- إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وهو ما أدى إلى تزايد و تسارع حجم القوة العاملة التي إنتقلت من 5.8 مليون إلى 7.8 مليون ثم 8.2 مليون لسنوات 1990م، 1996م، و 1998م.[1]

2- الإصلاحات التي مست المؤسسات من حلها وغلق بعضها وخوصصة بعضها الآخر، حيث بلغت في 1997م ما يقارب 985 مؤسسة تم حلها، نتج عن ذلك فقدان أكثر من 700ألف منصب عمل، منهم أكثر من 212 ألف عامل مسرح، 100ألف بطالة تقنية، وأكثر من 400ألف عامل أحيل على التقاعد المسبق، وأكثر من 50 ألف مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية.

فرغم المجهودات التي إتخذتها الدولة خلال هذه الفترة لتخفيف حدة البطالة، عن طريق إنشاء آليات وأجهزة لدعم التشغيل، فإن ذلك لم يساهم في خفضها، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات الإقتصادية، بادرت الحكومة لتنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

[1] عبد الباقي روابح و علي همال "**أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر**" الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 23-30 ماي 2000، ص12.

ثانيا: أهداف ووسائل تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، فإن الأهداف العملية حددت كما يلي:[1]

1- تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.
2- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي، وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
3- تدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، المنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.
4- المساهمة في إعطاء دعم جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.

ولتحقيق الأهداف كان لزاما على الدولة إستعمال وسائل متاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي ، أو العرض الكلي أو الإثنين معا، وتتمثل هذه الوسائل في:[2]

فيما يخص جانب الطلب الكلي:

1- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد(منح بطالة، مساعدات إجتماعية مختلفة.....)، أو دعم أسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع.
2- الإنفاق العمومي الكلي (الإستهلاكي أو الإستثماري) حتى يزيد طلب الدولة على السلع والخدمات.
3- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة خاصة في جانب البنى التحتية، كتوظيف مؤقت لليد العاملة.
4- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الإستهلاك وتحريك عجلة الإقتصاد.

أما وسائل تنشيط العرض الكلي فيمكن حصرها في:

1- تخفيض العبء الضريبي على الشركات مما يشجع الإستثمار الخاص.
2- القيام بإستثمارات عمومية تسهل عمل المؤسسات وتشجعها على التوسع في أنشطتها وإستثماراتها، كتطوير شبكات النقل والمواصلات، أو تكثيف وتنويع برامج التكوين في القطاعات التعليمية، وكذا تطوير برامج البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة.

إذْ تضمنت سياسة الإنعاش الإقتصادي، تطبيق برامج تنموية متعددة الآجال تشمل قطاعات مختلفة طبق منها ما يلي:

[1] بوحفص حاكمي "**الإصلاحات و النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**" مجلة شمال إفريقيا، عدد2006/07، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2006، ص 15.

[2] محمد مسعي "**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**" مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية ، عدد 20123/10، جامعة ورقلة، ص ص148-149.

الفرع الثاني: برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004م) (PSRE*)

تم إقرار برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004) في أفريل 2001، ووجّه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية، وكذا تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل والهياكل القاعدية، كما خُصص لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية، كما يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة لجملة الإصلاحات التي تم مباشرتها على المؤسسات والمنظومات، قصد تحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي.

ضمن هذا السياق خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 07 مليار دولار[1]، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج بإضافة مشاريع جديدة وعمليات تقييم المشاريع المبرمجة سابقا، مدته أربع سنوات مقسمة وموزعة على عدة قطاعات ضمن أربع قطاعات رئيسية، بحيث:[2]

سنة 2001ب 205 مليار دج، سنة 2002م ب 185.9 مليار دج، 2003م ب 113.2 مليار دج، 2004م ب 20.5 مليار دج**.

والجدول الموالي يوضح القطاعات المستفيدة من البرنامج خلال الفترة (2001-2004م)

جدول رقم (03–06): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001–2004) و: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: **"تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001"**، الجزائر، ص 87.

* PSRE : programme de soutien à la relance économique.

[1] نبيل بوفليج "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي (2000–2010م)**" مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، جامعة بسكرة، العدد 2012/02، 2012، ص 252.

[2] Youcef Benhafsi **« l'Algérie un développement pus comme les autres »** éditions Houma, Alger, 2008, page 228.

** سنة 2004م خصت بمبلغ قليل، يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم عمليات البرنامج بأقصر وقت ممكن لتدراك العجز المتأخر في مجمل القطاعات.

في قراءة للجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- إستحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على حصة الأسد من المخصصات المالية بما يفوق نسبة 40%، حيث كان الغرض من تخصيص هذا المبلغ (210.5) مليار دج، تشجيع مناخ الإستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص العمل لتخفيض نسبة البطالة، وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا القطاع إلى:[1]

تجهيزات الهياكل ب 142.9 مليار دج، تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج، السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج.

2- جاء في المرتبة الثانية من حيث الإستحواذ على المخصصات المالية قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ قدره 204.2 مليار دج وبنسبة مقاربة للقطاع الأول (38.8%)، يعكس حرص الدولة في تلك الفترة على تحقيق التوازن الجهوي وتشجيع رجوع السكان إلى الأرياف والقرى عن طريق تمويل مشاريع الإستثمارات في المجالات التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين، تأتي في مقدمتها مشاريع التنمية المحلية حيث خصص لها مبلغ 113 مليار دج، ومشاريع التنمية البشرية بمبلغ 90.2 مليار دج، مست قطاعات: التربية الوطنية، التكوين المهني ، التعليم العالي، وكذا قطاعي الثقافة والشؤون الدينية.

3- قطاع الفلاحة والصيد البحري: إحتل المرتبة الثالثة بغلاف مالي قدره 65.4 مليار دج*، وهو دعم للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي إنطلق في سنة 2000م.

ويتمحور البرنامج حول:[2]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الإستهلاك، وترقية الصادرات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل الأحسن لظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات، وتوسيع مناصب الشغل الفلاحي.
- مكافحة الفقر والتهميش، ومعالجة ديون الفلاحين.**
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

أما فيما يخص الصيد البحري فإستفاد من مبلغ 9.5 مليار دج، خصص للبناء وتصليح وصيانة السواحل البحرية، وكذلك لعمليات التكييف والتبريد والنقل بالنسبة للأنشطة الإنتاجية.

---

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على: سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 269.

* قسم هذا المبلغ ما بين: قطاع الفلاحة 55.9 مليار دج، إستفاد منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ب 53.4 مليار دج، و قطاع الصيد البحري ب 9.5 مليار دج.

[2] كريم زرمان" **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009**" مجلة الباحث إقتصادية و إدارية، العدد 07 جوان 201، جامعة ورقلة، 2010، ص 200.

** إستفاد الفلاحون من مسح الديون في سنة 2001م، و كان المبلغ 14 مليار دج، كما إستفادوا في فبراير 2009م، في إطار إنعقاد الندوة الوطنية للتحديد الفلاحي والريفي في بسكرة من مسح ديون قدر بـ 41 مليار دج.

4- دعم الإصلاحات كرابع قطاع إهتم به هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 45 مليار دج، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، وترقية القدرة التنافسية لها، كما أقرت الحكومة في هذا الجانب مجموعة من السياسات والإجراءات والإصلاحات المصاحبة لهذا البرنامج نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-07): الإصلاحات المساندة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004م)

و : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	07	05	05	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	02
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1.0	0.7	/	02
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع الكلي	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**

المصدر: كريم أزمان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

لقد أصفر تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي على تحقيق النتائج التالية:[1]

1- بلغ عدد المشاريع المسجلة 16063مشروع مقسمة كما يلي حتى نهاية 2003م:

- 11811 مشروع كان موضوع تسليم نهائي أو مؤقت، بنسبة 73% من إجمالي المشاريع.
- 4093 مشروع يوجد قيد الإنجاز، أي ما يعادل 26% من إجمالي المشاريع المبرمجة.
- 159 مشروع لم تعرف إنطلاقة فعلية للأشغال وهي تمثل نسبة 01% من المشاريع.

2- تراجع في نسبة المديونية الخارجية من 25.2 مليار دولار سنة 2000م إلى 21.8 مليار دولار سنة 2004م.

3- إرتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.4% سنة 2000م إلى 5.2% سنة 2004م، مع مساهمة قطاع المحروقات خلال هذه الفترة بنسبة متوسطة قدرها 39.14% في الناتج المحلي الإجمالي.

4- تراجع في نسبة البطالة من 29.7% سنة 2000م إلى حدود 17.7 %سنة 2004م.

5- إنجاز آلاف المنشآت القاعدية، وتسليم آلاف المساكن الجاهزة بمختلف الصيغ.

6- تراجع في نسبة التضخم من 4.22% سنة 2001م، إلى حدود 3.5% سنة 2004م.

إن أغلب المشاريع المتوقفة تعود لعمليات إعادة التقييم التي تجاوزت أحيانا المبلغ الأولي للتسجيل، وهو ما حذا بالحكومة إلى إعادة تسجيلها في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

[1] راجع بالخصوص :- كريم أزمان، مرجع سبق ذكره، ص 08.

-Statistical appendix(1998,2004,2006,2009),IMF, staff country report.

الفرع الثالث: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2005–2009م).

هذا البرنامج هو تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث قررت الحكومة وبعد فوز الرئيس بعهدة ثانية مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار المخطط السابق، حيث إستفادت الحكومة من إرتفاع أسعار النفط سنة 2004م، وتراكم إحتياطات الصرف ب 43.1 مليار دولار سنة 2004م، وكذلك الإيرادات الجيدة للخزينة، في إطلاق هذا البرنامج التكميلي، حيث رصدت له ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار. ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والآخر لمنطقة الجنوب بقيمة 432 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق، والمقدرة ب 1071 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[1]، وصل المجموع الكلي إلى 8705 مليار دج، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (03–08): القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005–2009م) و: مليار دج.

البرنامج	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي	1071	/	/	/	/	/	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو(أصلي)*	/	1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	/	/	250	182	/	/	432
برنامج الهضاب العليا	/	/	277	391	/	/	668
تحويلات حسابات الخزينة	/	227	304	244	205	160	1140
المجموع العام	**1071**	**1500**	**4172**	**1077**	**465**	**420**	**8705**

المصدر: سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 256.

أولا: أهداف برنامج دعم النمو[2].

يعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري، ذلك بالنظر إلى القيمة المالية الضخمة التي رصدت له، حيث سطرت الحكومة من خلاله الأهداف التالية:

1- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديد وتوسيع الخدمات العامة.

2- إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الإستثمار إضافة إلى تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

---

[1] طاوش قندوسي "**تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2013-2014م، ص 75.

* بما في ذلك مخصصات الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: – زهير عماري "**تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980– 2009**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، 2013–2014، ص 118.

- عبد الرحمن تومي "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق**" دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ص 231.

3- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو المصرفي.

4- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم الوطنية، خاصة الجنوب.

5- العمل على تقليص نسبة الفقر عن طريق توفير فرص العمل، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.

6- العمل على رفع معدلات النمو تفوق تلك المحققة في الفترة السابقة (2000-2004م)

ثانيا: محاور البرنامج.

ركز البرنامج التكميلي لدعم النمو على 5 محاور أساسية، رأت الحكومة ضرورة إعطائها أهمية كبيرة لما لها من تأثير مباشر على الأفراد ومستوى معيشتهم، الجدول الموالي يوضح هذه المحاور وحصصهم المالية.

جدول رقم(03-09): المحاور الكبرى لبرنامج دعم النمو الإقتصادي.

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	08
تطور الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطور تكنولوجيا الإتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل2005، ص ص6و7،بتصرف.

في قراءة للجدول يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- صدارة قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 45.5%، وهذا كحرص من الحكومة على الإرتقاء برأس المال البشري وزيادة تراكمه، حيث سهرت في هذا القطاع على إصلاح المنظومة الصحية والعمل على تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة.

2- كانت حصة المنشآت القاعدية والأساسية 1703.1 مليار دج وحلت في المرتبة الثانية، ويعود لحرص الدولة على تطوير الهياكل القاعدية نظرا للنقص الواضح في هذا القطاع، ولأهميته الإقتصادية في تنشيط الطلب، وبالتالي توفير مناصب العمل المرجوة، ولدوره الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج.

3- إستفاد برنامج دعم التنمية الإقتصادية من غلاف مالي قدره 337.2 مليار دج، حيث أعطت الحكومة الأولوية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمبلغ 312 مليار دج وبنسبة 92%، ثم قطاع الصناعة بمبلغ 18 مليار دج وأخيرا قطاع السياحة والحرف بمبلغ 7.2 مليار دج، وكان يهدف إهتمام الحكومة بقطاع الفلاحة في هذا البرنامج إلى تطوير

المستثمرات الفلاحية وتطوير الأنشطة الإقتصادية المقامة في الريف، مع تعزيز الإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات وإستحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

4- باقي القطاعات نالت أغلفة مالية محدودة من موارد هذا المخطط، خصصت لتطوير وإصلاح أهم المنظومات التابعة للجهاز التنفيذي، كقطاع الداخلية، العدالة، المالية، مع تحسين وعصرنة الخدمات البريدية، وإستكمال عملية فتح المنافسة في سوق الإتصالات السلكية واللاسلكية.

ثالثا: نتاج تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي[1]

يمكن حصر أهم هذه النتائج فيما يلي:

1- تراجع في معدل النمو بشكل ملحوظ، حيث إنتقل من 5.1% سنة 2005م، إلى 1.7% سنة 2009م، فبالرغم من قيمة البرنامج المالية حيث تم إنفاق 55 مليار دولار إلى أن معدل النمو كان دون 5%، مما يكشف عن وجود إختلال وعدم فعالية، كما أن غياب قطاع صناعي وإنتاجي يساهم في عملية النمو، وضعف القطاع الخاص وشبه غياب للقطاع العمومي، كلها عوامل ساهمت في ضعف نسبة النمو، ما عدى مساهمة قطاع المحروقات التي وصلت إلى 46% في الناتج المحلي الإجمالي، هذا القطاع يرتبط نموه بأسعار النفط في العالم، حيث نلاحظ تراجع معدل النمو بين سنتي 2007-2009م من 4.6% إلى 2.4%، وهذا راجع لإنخفاض أسعار النفط، حيث إنتقلت من 94.45 دولار للبرميل سنة 2008م إلى 61.06 دولار سنة 2009م.

2- تراجع في معدل البطالة، حيث إنخفضت من 15.26% سنة 2005م إلى 10% سنة 2009م. ويعزى ذلك لإطلاق الحكومة مجموعة من الأجهزة والبرامج لدعم تشغيل الشباب في تلك الفترة.

3- إرتفاع في معدل التضخم، حيث إنتقل من 1.64% سنة 2005م إلى 5.7 % سنة 2009م، ومن أسباب إرتفاعه في تلك الفترة تزايد الطلب على السلع والمواد الأولية من طرف الدولة لتنفيذ البرامج، وكذا إستفادت الوظيفة العمومية من مراجعة مجموعة من القوانين الأساسية، مما نتج عن ذلك زيادة في أجور الموظفين، وتفشي الإقتصاد الموازي.

4- بفضل سياسة التسديد المسبق للديون، إنخفضت المديونية الخارجية وإنتقلت من 17.19 مليار دولار إلى حدود 5.41 مليار دولار مع نهاية 2009م.

5- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار د.ج سنة 2006 ، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار د.ج سنة 2009 ، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

[1] لمزيد من التفصيل راجع:- الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) ، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصلان 14و03.

-عادل زقرير "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي:دراسة قياسية لحالة الجزائر1998-2012**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص191.

6- حسب إحصائيات بيان السياسة العامة للحكومة، سمح هذا البرنامج بتوزيع ما يقارب 1.04 مليون سكن بمختلف الصيغ التي أقرها القانون.*

إلى جانب الأرقام المقدمة سابقا، يمكن الإشارة إلى أن هذا البرنامج عرف عدة نقائص في الميدان تتمحور حول:

1- عدم إحترام مواعيد وآجال التسليم.

2- غياب الرشادة في الإنفاق وسوء التسيير، حيث خضعت أغلب المشاريع لإعادة التقييم مقارنة بما خصص لها في الميزانية الأولية.

3- سوء إختيار المشاريع وضعف الدراسات التقنية المصاحبة.

4- تفشي الفساد في أغلب المشاريع بسبب غياب الأطر القانونية وضعف جهاز العدالة.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014م).

سُمي بتوطيد النمو الإقتصادي (PCCE)** أو المخطط الخماسي الثاني، أُعتبر إستكمالا للبرنامج السابق، وأضيف له مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية، وكانت ميزانية هذا البرنامج كبيرة، حيث لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص هذا المبلغ حتى الآن، حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وقد قسم على برنامجين هامين:[1]

1- إستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قدره 130 مليار دولار(9680 مليار دج) في نهاية 2009.

2- تخصيص مبلغ 156 مليار دولار(1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة .

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص الطريق السيار شرق- غرب، السكة الحديدية ومشاريع المياه.

2- إطلاق مشاريع جديدة كالترامواي في بعض الولايات.

3- تحسين المستوى المعيشي ودعم التنمية البشرية.

4- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الجزائر أدت إلى سوء في تقديم هذه الخدمات، وأثرت سلبا على نوعها وحجمها بشكل جعل تحديثها أكثر من ضروري.

5- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، الإمكانيات السياحية والصناعات التقليدية.

---

*تمثل هذه الصيغ، الإيجار العمومي، التساهمي، الإجتماعي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي.

** PCCE : programme de consolidation de la croissance économique

[1] طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص68.

6- العمل على رفع معدلات النمو الإقتصادي، وهو الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه الحكومة في كل البرامج السابقة.

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014م).

قُسم إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-10): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014م)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**%45.42**
-السكن	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
-باقي القطاعات*	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**%38.52**
-قطاع النقل و الأشغال العمومية	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية	**3500**	**%16.05**
-الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشغل.	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي، الجزائر العاصمة، 24 ماي 2010.

في قراءة إقتصادية للجدول يمكن الإشارة إلى:

1- مواصلة الجزائر جهودها الرامية إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للمواطن، بإهتمامها بعنصر التنمية البشرية، بتخصيص مبلغ قدره 9903 مليار دج أو ما يمثل 45.42% من موارد المخطط، حيث شمل البرنامج قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا قطاعات الصحة، التربية وقطاع الشؤون الدينية.**

*تضم قطاعات الشباب و الرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية و تطوير وسائل الإعلام.

**خصص لقطاع الشباب و الرياضة 1130 مليار دج، صرفت في إنجاز ملاعب كرة القدم، قاعات متعددة الرياضات، دور الشباب، و المركبات الجوارية، أما قطاع الشؤون الدينية، فحظي بغلاف مالي قدره 120 مليار دج وجه لمشروع المسجد الأعظم و مسجد وهران، و ترميم بعض المساجد الأثرية كمسجد كتشاوة.

2- تهيئة أرضية سليمة للعنصر البشري، وهذا بمواصلة تطوير الهياكل القاعدية، حيث خصص لها غلاف مالي قدره 8400 مليار دج، بنسبة 30.5% من موارد المخطط. جاء في مقدمتها قطاع الأشغال العمومية بمبلغ 3100 مليار دج، لتوسيع الطرقات وتعزيز قدرة الموانئ والمطارات على الإستيعاب، أما قطاع النقل فظفر بمبلغ مالي قدره (2800) مليار دج، خصص لشبكة السكك الحديدية بتحديثها ومدّها، وتحديث النقل الحضري بتجهيز 14 ولاية بالترامواي، في حين قطاع الموارد المائية كان له نصيب 2000 مليار دج، وجه لبناء السدود وإعادة بناء بعضها وتنظيفها، وإيصاله إلى القرى والمداشر.

3- خُصص لقطاع الخدمات العمومية ما يقارب 1800 مليار دج، لتحسين الخدمة العمومية وعصرنتها في قطاعات العدالة، الجماعات المحلية، الضرائب (إطلاق مشاريع المراكز الجوارية ومراكز الضرائب)، التجارة والعمل.

4- دعم التنمية الإقتصادية من خلال مواصلة دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية كبديل عن النفط، خصص لهذا القطاع 1000 مليار دج في إطار التجديد الفلاحي والريفي بقيمة 200 مليار دج سنويا، هذا المبلغ وُجه لدعم أسعار القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وتحمل أعباء القرض الفلاحي (الرفيق) بدون فوائد، وكذا إعانات مالية من أجل إقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات، وكذا إنجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة.

5- حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 500 مليار دج، الهدف منها تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة وخلق مناصب الشغل فيها، وخاصة لحملة الشهادات الجامعية والمهنية، كما رصد مبلغ 360 مليار دج لبرنامج الإدماج المهني لخرجي الجامعات والتكوين المهني.

6- دعم القطاع العمومي الصناعي لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعات البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

7- دعم البحث العلمي في الجامعات والمراكز الجامعية وتطوير إقتصاد المعرفة وإقامة الحكومة الإلكترونية، وكذا توفير التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، التعليم والتكوين، كانت كمحور إهتم به البرنامج الخماسي وخصص له غلاف مالي قدره 250 مليار دج.

ثانيا: نتائج تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي.

بملاحظة البرامج الثلاثة السالفة الذكر، نلاحظ أن الحكومة الجزائرية إعتمدت على النفقات العامة كأداة للسياسة المالية، والتي حاولت من خلالها زيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي الذي يزيد من العرض الكلي، وبالتالي تحفيز حركية النشاط الإقتصادي، والعمل على توطيده في ظل الأزمات، إلا أن هذه السياسة حملت نتائج إيجابية وأخرى سلبية.

لقد تحقق خلال هذه الفترة (2010-2014م)[1] ما يلي:

1- إرتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 11991.6 مليار دج سنة 2010م إلى ما يقارب 17205.1 مليار دج سنة 2014م.

2- إستقرار في مستوى نسبة البطالة في حدود 10.4% مع نهاية سنة 2014م.

3- إنخفاض في قيمة المديونية الخارجية وإنتقالها من 5.53 مليار دولار سنة 2010م إلى 3.73 مليار دولار مع نهاية سنة 2014م.

4- إنخفاض في معدل التضخم، حيث إنتقلت نسبته من 3.92%سنة 2010م إلى 3.25% سنة 2013م، ثم 2.2% سنة 2014م.

5- إرتفاع في قيمة الجباية العادية والبترولية من 4392.9 مليار دج سنة 2010م إلى 5719.0 مليار دج سنة 2014م، وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط، ولعصرنة قطاع الضرائب.

6- تراجع في قيمة الميزان التجاري من 16.85 مليار دولار سنة 2010م إلى 326 مليون دولار مع نهاية 2014م، وذلك راجع لإنخفاض أسعار النفط بداية من منتصف شهر جوان 2014م، مما أثر على قيمة الصادرات النفطية حيث إنتقلت قيمتها من 63.326 مليار دولار سنة 2013م إلى 58.36 مليار دولار سنة 2014م.

7- صدارة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة برنامج توطيد النمو حيث تراوح ما بين 34.9% سنة 2010م و 27.1% سنة 2014م، ويرجع إلى ضعف أداء باقي القطاعات التي كانت مساهمتها بمعدلات نمو محتشمة.

8- الإسراع في وتيرة إنجاز العديد من المشاريع خاصة في القطاعات ذات الطابع الإجتماعي، تأتي في مقدمتها:

- الإنهاء من الطريق السيار شرق-غرب،
- إطلاق مشاريع المترو في العديد من الولايات.
- أكثر من 90 مؤسسة جامعية ومدارس عليا مع الدخول الجامعي 2014/2013.
- أكثر من 25 ألف مؤسسة تربوية ما بين متوسطة، ثانوية وإبتدائية مع الدخول المدرسي 2014/2013.
- التوسع في بناء المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات الصحية.
- تأهيل المطارات والموانئ، وإنجاز آلاف الكيلومترات من السكك الحديدية.

إلى أن برامج الإنعاش الإقتصادية المختلفة والتي رُصدت لها مبالغ معتبرة أثبتت محدوديتها في التخفيف من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وعجز الدولة في بناء إقتصاد تنافسي قائم على التنوع القطاعي وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات.

[1] الأرقام الإقتصادية متوفرة في:-منشورات صندوق النقد الدولي.
-تقارير الديوان الوطني للإحصاء.
-تقارير المركز الوطني للإحصاء، المديرية العامة للجمارك.
-تقرير البنك المركزي.

في ختام عرض هذه البرامج، أن السياسة التي إنتهجتها الدولة في رفع معدل الإنفاق العام كانت سياسة مالية توسعية بحتة الهدف منها الرفع من عرض المنتوج الوطني، لكن لم تعمل على تطوير الإقتصاد الوطني و يرجع ذلك إلى:

1- الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري.

2- ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته.

3- جل البرامج التنموية كانت ذات طابع إجتماعي، أدت معظمها إلى تحسين الخدمات المعيشية والإجتماعية للسكان.

المبحث الثاني: التطورات التاريخية للصناعة النفطية في الجزائر.

عرفت الصناعة النفطية عدة تطورات منذ إكتشاف النفط إلى يومنا هذا، صاحبت هذه التطورات السياسات الإقتصادية المنتهجة التي عرفتها البلاد، عبر عدة محطات مختلفة، وفي سياق تاريخي يختلف بإختلاف الوضع السائد في البلاد آنذاك.

ورثت الجزائر غداة الإستقلال وضعا صعبا في قطاع المحروقات، حيث إستمر العمل في السنوات الأولى من الإستقلال بالقانون البترولي الصحراوي، وفي نفس الوقت عملت الدولة الجزائرية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، حيث كان العامل الإيديولوجي والمتمثل في النهج الإشتراكي عاملا مهما ومساعدا لقرار التأميم، فخططت للوصول إلى هدف التأميم عبر مراحل، فمن مؤتمر طرابلس 1962م الذي نص على وجوب تأميم كافة الثروات المنجمية ومنها المحروقات، إلى إنشاء سونطراك في ديسمبر 1963م، وكان دور هذه الشركة محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم وسعت نشاطاتها إلى المجالات الصناعية سنة1966م، وبعد فشل المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول إعادة النظر في السياسة الإستغلالية للنفط من طرف الحكومات الفرنسية العاملة في الجزائر، قررت الجزائر تأميم ممتلكاتها الطاقوية، ثم لاحقا إدراج جملة من الإصلاحات عليها.

يسعى هذا المبحث إلى التعرف على أهم التطورات والإصلاحات التي عرفها قطاع النفط في الجزائر، وأهم المراحل التي مر بها، إبتداءا من فترة الإكتشافات النفطية مرورا بفترة التأميم، ثم فترة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع وفق ما يلي:

المطلب الأول: تطورات الصناعة النفطية قبل عملية التأميم.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى قطاع النفط في الجزائر قبل عملية التأميم، من خلال التطور التاريخي للقوانين المنظمة له وكذا من خلال هياكله على رأسها شركة سوناطراك.

الفرع الأول: الإطار القانوني لصناعة النفط قبل التأميم.

أولا: إستكشاف النفط في الجزائر.

إن إكتشاف النفط في الجزائر ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى 1200 قبل الميلاد في عهد الفينيقيين، وترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن 20، ففي سنة 1895 كانت أول محاولة للتنقيب عن البترول في حقل عين الزفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50 ألف طن، ثم تمت عمليات التنقيب في تليوانت جنوب غرب غليزان في 1913 ميلادي[1]، حيث كان من بين الأقاليم التي أُجري فيها البحث، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحولات على أي إكتشاف[2].

[1] Rabah mahiout **«le pétrole algérien»** édition, ENAP Alger, 1974, p106.

[2] يسري أبو العلا **"مبادئ الاقتصاد البترولي"** مرجع سبق ذكره، ص20.

وساعدت هذه المحاولات على الكشف عن آبار قليلة العمق أكدت إمكانية وجود المحروقات، لكن أول إكتشاف تجاري كان سنة1948 في واد قيتيرني على بعد51 كلم جنوب العاصمة قرب صور الغزلان[1]، ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح سنة1952[2]، وحقول البترول في حاسي مسعود سنة 1956.

ثانيا: قانون البترول الصحراوي (1958–1970).

عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء الجزائرية لإكتشاف المزيد من الثروات النفطية، خاصة بعد إكتشاف النفط في الصحراء بمنطقة حاسي مسعود، الذي يعتبر من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت الإدارة الفرنسية بتبني إصدار قانون النفط تحت إسم "**القانون البترولي الصحراوي la code pétrolier saharien** "* وفق مرسوم 1111/58 الصادر في 1958/11/22[3].

لقد صيغ هذا القانون ليحمي جميع المصالح الفرنسية، ويُدرجها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:[4]

1- تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والألمانية والأمريكية منها، بالإشتراك مع المستثمرين الفرنسيين في تأسيس شركة فرنسية، ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات.
2- تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الإمتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الإستثمارية.
3- في حالة إكتشاف النفط، تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود إمتياز (أي عقود الإمتياز التقليدية الحديثة أو المعدلة) تكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة.
4- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإستثمارات النفطية (كإعفائها من الضرائب).
5- وضع حد أدنى للإنتاج وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات النفطية والمالية.
6- تحدد أسعار بيع النفط الخام موافقة لأسعار السائدة في السوق العالمي.

ونظرا لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة، إنهالت رخص التنقيب من الشركات البترول الأجنبية، وما إن حلت سنة 1958 حتى تقدمت حوالي28 شركة فرنسية وأمريكية، أو ذات رأس مال مشترك بطلبات الحصول على رخص التنقيب، فكانت هناك شركة "**بريتش بترليوم**" ومن بين الشركات الأمريكية كانت هناك "إيسو، سان كلار، ستاندار أنديانا"[5].

---

[1] محمد التهامي الطواهر "**مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956–2012): التحديات والآفاق**" مداخلة في الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع" جامعة بشار، 2013، ص04.

[2] يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص21.

* يقصد بهذا القانون: كما جاء في الإتفاقية، مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والإستغلال ونقل الهيدروكربور الناتج في ولايتي: الواحات والساورة حتى نهاية الأنابيب عند الساحل.

[3] Chems eddine chitour et autres **«Bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance»** 7eme journée de l'énergie, Alger, 2003, p102.

[4] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص294.

[5] عاطف سليمان "**معركة البترول في الجزائر**" دار الطليعة، بيروت، 1974، ص15.

كما يجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لجأ المستعمر إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، حيث إذا كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الفرنسية الإستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني سنة 1961قد سار في الإتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة الإستقلال الجزائري، ومن بين ما فرضه التعديل الأخير هو إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي[1].

ثالثا: إتفاقيات ايفيان وكسر القيد.

في 18 مارس 1962 وقّعت إتفاقية ايفيان التي وضعت حدا لحرب التحرير الجزائرية وفتحت الباب لإستقلالها، حيث غداة 1962 كانت فرنسا قد سيطرت على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري، وملكت لوحدها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و 17.86 % للشركات الأجنبية، بينما ملكت الجزائر سوى 10.15 % من الإنتاج والمدعم في إتفاقيات ايفيان، حيث بلغ هذا الإنتاج 20.6 مليون طن عند الإستقلال[2]. إن توقيع إتفاقية ايفيان أوجب على الجزائر قبول القانون الفرنسي للبترول السالف الذكر بجميع الإيجابيات التي يمنحها للشركات وجميع الإلتزامات التي يفرضها على الدولة[3].

وقد فرض المفاوض الفرنسي في إتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار "**السيادة الجزائرية**" بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى إستثمار الثروات الباطنية، عن طريق جهاز مشترك يعرف إختصارا ب"**الهيئة الصحراوية**"، أو "**الهيئة الفنية لإستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء**" كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب قانون البترول الصحراوي قبل الإستقلال، بمعنى إستمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية، وإستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل[4]، مع منح الأفضلية للشركات الفرنسية في حالة تساوي العروض المقدمة للحصول على الإمتيازات النفطية خلال فترة 06 سنوات من تاريخ الإتفاق، إلى جانب التعامل بالفرنك الفرنسي في تسديد المستحقات المتعلقة بالنفط في الصحراء.

وإستمر هذا الوضع إلى أن حاولت الجزائر كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة بإستغلال المحروقات الواردة في إتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية والعمليات النفطية، حيث دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة إستغرقت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية، كانت تهدف إلى المشاركة الفعالة والحقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية.

---

[1] Belkacem Bouzana **«le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères »** O.P.U, Alger, 1985, p78.

[2] عاشور كتوش، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص110.

[3] Chems eddine chitour et autres op.cit., p102.

[4] بلقاسم سرايري "**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**" ماجيستر في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2008/2007، ص95.

لقد إستجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات من خلال إتفاق الجزائر 1965*، إلا أنها إستمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستنيات، إلى أن حسمت الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات.

وفي حقيقة الأمر كانت الجزائر تبحث من بداية الإستقلال على بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل-الآتي ذكرها- حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء سونطراك، ثم إستغلال قضية لاترابال LA TRAPAL لفرض إعادة التفاوض حول بنود قانون البترول الصحراوي[1].

الفرع الثاني: شركة سونطراك كإطار مؤسساتي.

للدخول في شكل واسع في ميدان المحروقات لم تكتف الحكومة الجزائرية بالإعتراض عن الإطار القانوني الموروث عن إتفاقيات ايفيان، وإنما إتجهت إلى إنشاء أداة فعالة لدمج هذا القطاع في الإقتصاد الوطني.

أولا: ظروف النشأة.

لم يكن مضى على إستقلال الجزائر أكثر من عام واحد، حيث قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية سنة 1963 العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديدة ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران[2]، بعد أن وصل خطا الأنابيب العاملة طاقتهما القصوى وتجمد الإنتاج إلى دون هذا الحد لعدم توفر طاقة أنابيب لنقل الإنتاج الذي يمكن أن يزيد عن ذلك.

فبادرت الجزائر -بعد سوء التفاهم- الذي طرأ بينها وبين الشركات الأجنبية، بإتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة، وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله، وكان لهذا القرار نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية والإقتصادية بشكل عام للبلد المنتج[3]، ومن أجل تنفيذ هذا القرار قررت الحكومة إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك)*، وذلك بموجب المرسوم 491/63الصادر في 1963/12/31، وقد حدد المرسوم الأهداف التالية:

---

*اتفاق 1965/07/29: المبرم بين جمعية التحرير الوطني والجمهورية الفرنسية والمتعلق بتنظيم المسائل الخاصة بالمحروقات والتنمية الصناعية بالجزائر ، وكان يحتوي على الأبواب التالية: **الباب1**: الشراكة التعاونية، **الباب2**: الغاز الطبيعي، **الباب3**: الإجراء الضريبي، **الباب4**: التكوين المهني، **الباب5**:المساهمة الفرنسية في التنمية الصناعية الجزائرية، **الباب6**: إجراءات متنوعة، لمزيد التفصيل في هذه الأبواب، **راجع**: عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص20.

[1]لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية راجع: أعصام بن الشيخ **"قرا تأميم النفط الجزائري: دراسة للسياق والمضامين والدلالات"** دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، جانفي2012، ص191.

[2]عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص52.

[3]عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص120.

*هي الشركة التي تحتكر كل النشاطات المرتبطة بصناعة وإنتاج ونقل وتكرير البترول وتسويقه، وقد تأسست يوم 1963/12/31م، بموجب المرسوم الرئيسي 491/63 مما أتاح لها فرصة المشاركة في الأنشطة السابقة التي كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية خاصة الشركة الفرنسية للبترول "**C.F.P**" بالإضافة إلى الشركات البريطانية والأمريكية وعلى رأسها شركة "**Esso mobil**".

1- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية والمحروقات.

2- شراء وبيع المحروقات.

3- الحصول على التراخيص البترولية، وتوقيع الإتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول.

4- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

وقد حدد المرسوم رأس مال الشركة بـ 40 مليون دج مقسمة على400سهم تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العمومية.

وقد كانت مهمتها الأساسية في سنة 1964هي:[1]

1- قامت سوناطراك(لتأكيد نشأتها)بتشييد أول خط أنبوب نفطي في الجزائرOZ1 و يبلغ طوله 805 كلم، يربط ما بين حوض الحمراء وآرزيو.

2- قررت الشركة الشروع أيضا في مغامرة كبيرة في مجال الغاز، بتشغيل أول مركب لتمييع الغاز الطبيعي المسمى GL4Z(CAMEL) الشركة الجزائرية لتمييع غاز الميثان والتي تقدر معالجته ب 1.8 مليار م^3 من الغاز/سنويا.

ثانيا: موقع سونطراك في الإتفاق البترولي الجزائري – الفرنسي 1965.

كما رأينا سابقا طالبت الجزائر في 1965 بتطبيق مبدأ المشاركة، وبدأت سلسلة المفاوضات الجزائرية – الفرنسية لتعديل الشروط المجحفة بحقوق الدولة، والتي تعمل بموجبها شركات البترولية الفرنسية في الجزائر، وذلك على ضوء القواعد العامة في البلدان الأخرى، ومن أهم التعديلات التي جاءت بها المفاوضات:

1- إقرار نظام ضريبي مماثل لذلك الذي تخضع له الإمتيازات البترولية القائمة[2].

2- رفع نسبة مشاركة الجزائر في رأس مال الشركة (SNRepal) من 40.5 % إلى 50 %[3].

3- رفع نسبة الضريبة من 50 % إلى 53 % وقد زادت في سنة 1968 إلى 54 % و55 % سنة 1969[4].

كما أن أهم ما تضمنته بنود هذه الإتفاقية هو مبدأ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وعدم خضوعه لأي مشاركة وترجع ملكيته التامة للجزائر، وتتولى وحدها عملية تصديره إلى الأسواق العالمية، بإستثناء السوق الفرنسية حيث تقوم بالتصدير شركة مختلطة جزائرية–فرنسية بالتساوي.[5]

---

[1] من إعداد الطالب بناءا على: النبذة التاريخية لشركة سونطراك على الموقع: http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html (أطلع عليه12/ 2016/06).

[2] يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص185.

[3] كاتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص122.

[4] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص296.

[5] بلقاسم ماضي "**العوائد البترولية مشاكل وآفاق**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، 2007/2006، ص13.

إن المساهمة في رأس مال الشركة (SNRepal) من طرف الجزائر، أدت إلى تغيرات هيكلية إلى حد أنها سمحت لشركة سونطراك بالتعّرف والتحديد الجيد لمشاكل التنقيب والإستغلال، كما تدخلت لتباشر بنفسها جميع العمليات البترولية بالتعاون مع الجانب الفرنسي، وهذا بسبب إهتمام الدولة بإستغلال ثرواتها الوطنية مباشرة، تحقيقا لسيادتها الكاملة مما فرض على سونطراك التكفل بكافة أوجه مراحل النشاط البترولي لخدمة هذا الهدف.

حيث حصلت شركة سونطراك على أول اكتشاف نفطي لها سنة 1966 في بمنطقة واحد نومر، ولاية غرداية وكان معدل إنتاجها 20 متر مكعب للساعة، وكانت أول فرصة حقيقية لإكتشاف قدرات الشركة على الإكتشاف والتنقيب والإستغلال[1].

ثالثا: إحتكار سونطراك كافة الأنشطة البترولية.

حدث هذا الإحتكار مع صدور المرسوم رقم 66/ 292 في 1966/11/22 ليعدل من النظام الأساسي للشركة، وأصبحت تدعى بموجب هذا المرسوم **"الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وانتهاجها وتحويلها وتسويقها"**، ليشمل نشاط الشركة:

1- إنشاء المؤسسات اللازمة لتكرير كل الصناعات الأخرى المشتقة من المحروقات*.
2- توزيع المحروقات داخل وخارج الجزائر.
3- النيابة عن الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالقطاع البترولي.

وعلى أثر هذا التوسع لنشاط الشركة، إرتفعت ميزانية الشركة من 40 إلى 400 مليون دج والمتكون أساسا من دفعات نقدية، وقيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SNRepal) و (Camel) ومصفاة الجزائر[2].

رابعا: التوجه نحو عملية التأميم.

التأميم هو ذلك الإجراء الذي تتخذه الدولة وتنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الإقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة بما له من حقوق وما عليه من التزامات إلى الأمة الممثلة في شخص الدولة، وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز إداري مستقل وفقا لمصلحة الجماعة[3].

لقد مرت عملية تأميم النفط** بعدة مراحل أساسية نذكرها بإيجاز فيما يلي:

---

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص192.

* تعتبر سنة 1981 السنة التي تم فيها إعادة هيكلة الشركة والتي سمحت بإنشاء 17مؤسسة، منها04صناعية، 03مؤسسات أعمال و10مؤسسات خدمية.

[2] Claund chensy **« le gaz naturel en Algérie »** thèse de doctorat d'état, faculté de l'économie, université de paris, juin 1996, p23.

[3] يسرى أبو العلا **"نظرية البترول: بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمتقبل المأمول"** مرجع سبق ذكره، 2008، ص655.

قبل التأميم بدأت المفاوضات الجزائرية –الفرنسية حول نظام الإمتيازات النفطية بالجزائر في 1969، بين وزير الخارجية الجزائر **(بوتفليقة) ووزير الصناعة الفرنسية **xavier** ، وكان التفاوض مركزا على إقتسام الإمتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لكن المفاوضات وصلت بحلول نوفمبر 1970إلى أفق مسدود.

1- تأميم قطاع توزيع المحروقات :في شهر جانفي 1967 إشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية (BP) في مجال توزيع المحروقات، إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة، حيث إرتفعت حصة الجزائر من 10 % إلى 20.4 % ،وعلى إثر حرب 1967 وضعت السلطات الجزائرية الشركات الأمريكية مثل (إسو وموبيل أويل) والبريطانية تحت الرقابة، تمهيدا لإمتلاكها نهائيا عن طريق التأميم أو الشراء، وفي1968/05/13تم تأميم جميع الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع، نقل وتخزين المحروقات محليا وأصبح هذا الميدان (ميدان التوزيع) وطنيا 100 %.

2- تأميم قطاع الإنتاج البترولي: بعد تأميم كلي لقطاع التوزيع، وجزء من قطاع التكرير بنسبة 56 % بعد شراء حصة من شركة (توتال)في مصفاة الجزائر في 1968/11/07، توجهت الجزائر نحو تأميم قطاع الإنتاج، فقد أبرمت مع الشركة الأمريكية (**جيتي**) بعد مفاوضات طويلة إتفاقا بتاريخ1968/10/19 يقضي بتنازل الشركة الأميركية عن حصة قدرها 51% من حقوقها في البحث، التنقيب والإنتاج لصالح سونطراك *، وتحتفظ بحصة قدرها49%، وفي سنة1970 أصدرت قرارات بتأميم كافة الشركات غير الفرنسية العاملة في الإنتاج، وقد شمل هذا التأميم كل من "**شل، موبيل، نيومنت، أميف**".

أنظر **الملحق رقم(03-01)** الذي يوضح المراحل التي سبقت عملية التأميم.

المطلب الثاني: تطورات الصناعة النفطية بعد عملية التأميم (1971-1986م).

بعد وصول المفاوضات الجزائرية –الفرنسية إلى طريق مسدود، جاء إقرار السيطرة المباشرة على الثروة النفطية ووضعها ملك الدولة الجزائرية(عملية التأميم) في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أعلن فيه خلال الإحتفال بذكرى تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 1971/02/24م عن عدد من القرارات أهمها:

1- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، حيث سمح القرار بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي.
2- التأميم الكامل لحقوق الغاز الطبيعي.
3- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل الأنابيب المتواجدة على التراب الجزائري.

بهذا القرار، جعل سونطراك هي الفاعلة في صناعة النفط والمسيطرة على جميع مراحل الصناعة النفطية، حيث بعد شهرين من إعلان القرار، أصدر المرسوم التشريعي رقم 22/71 الصادر في 12 أفريل1971م، الذي وضع حدا لمبدأ الإمتيازات التي تمتعت بها الشركات الأجنبية التي كانت هي المالك الوحيد للثروات النفطية ومن موضوعات المرسوم:

* يفرض الإتفاق أيضا على شركة **جيتي** بالتقيد بمساحة ومدة الرخصة المنجمية، حيث لا تمارس الإستغلال إلا على مساحة محددة (تتمثل في حاسي إبراهيم ومنطقة مزواد) وفي مدة معينة لا تتجاوز خمس سنوات ومع نهايتها تنتقل حقوق الشريك الأجنبي إلى شركة سوناطراك، وفي حالة إكتشاف حقل غازي تتنازل الشركة عن كافة حقوقها لشركة سونطراك وبدون أي تعويض.

1- الجزائر تحدد مستوى الأسعار المعلنة بقرار منفرد، وتعدّلها بقرار منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية العاملة.[1]

2- جميع المدفوعات تتم بالدينار الجزائري الذي يُشترى من البنوك الجزائرية.

3- إن المرسوم جاء ليعطي أهمية كبيرة لشركة سونطراك، وإعتبرها الممثل الوحيد للدولة في توقيع مختلف العقود مع الشركاء الأجانب، وملغيا بذلك جميع عقود الإمتياز التي عرفت قبل عملية التأميم.

4- وحدها سونطراك يمكنها الحصول على السندات المنجمية أو البترولية، حيث لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة نشاطات في ميدان البحث والإستغلال إلا بالإشتراك مع سونطراك.[2]

5- المحاكم الجزائرية هي صاحبة الإختصاص الأصيل في المنازعات.

الفرع الأول: نظام الصناعة النفطية في تلك الفترة (1970-1986م).

ركز المشروع الجزائري في المرسوم التشريعي رقم 22/71 الصادر في 12 أفريل 1971م، والخاص بنظام إستغلال النفط، على شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سونطراك حيث حصرها في عقدين هما:

1- **عقود المشاركة:**[3] حيث يمكن للشريك الأجنبي ممارسة نشاط الصناعة النفطية في الجزائر وفق هذا العقد، وهذا بقوة القانون التشريعي الذي يخول له ذلك، وتكون المشاركة إما في شكل شركة تجارية أو شركة مساهمة*، شريطة أن تكون المشاركة في حدود 49% على الأكثر للشريك الأجنبي و51 % على الأقل لشركة سونطراك.

2- **عقود الخدمات:**[4] وهو الذي كان غالبا، حيث تقوم الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة، وتعويض تكاليف الإستكشاف إلا في حالة الحصول على نتيجة إيجابية، ولا تستفيد من تعويض في حالة النتيجة السلبية، ويسمى (عقد الخدمات بالأخطار)، وظهر أيضا (عقد المساعدة التقنية)، حيث لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر، ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها لصالح شركة سونطراك مقابل إمتيازات ومكافئات متفق عليها مسبقا.

كما أشار المرسوم إلى أن ملكية الدولة تامة للغاز الطبيعي، حتى ولو إكتشفه الشريك الأجنبي، كما يجوز فسخ عقد الإلتزام إذا لم يقم الشريك بتجديد الإحتياطي النفطي.

والجدول الموالي يوضح وضعية المراحل المختلفة للصناعة النفطية في الجزائر بعد عملية التأميم.

---

[1] يسري أبو العلا، مبادئ الإقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] بلقاسم ماضي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[3] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 301.

* يقوم هذا العقد على أساس: في حالة إكتشاف بئر للوقود السائل وكان شكل المشاركة هي شركة مساهمة، فإن كلا من الشركاء يأخذ من الحقل نصيبه من الإنتاج حسب ثمن التكلفة و حسب حصة المشاركة، و إن كانت شكل المشاركة شركة تجارية، فمن الممكن للشركاء الإتفاق على توزيع الإنتاج أو إقتسام الأرباح.

[4] Amar khelif **« environnement institutionnel et création des entrepris dans le secteur algérien des hydrocarbures »** le colloque international « création des entreprises et territoires »c, u, Tamanrasset,02 et03/12/2006, p02.

جدول رقم (03-11): نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة (1971-1985م).

	نوع نظام عقد الإستغلال
مراحل الصناعة النفطية	- عقود المشاركة – عقود الخدمات - العقد إما شركة تجارية أو شركة مساهمة.
مرحلة المنبع	- مساهمة سونطراك 51% و الشريك الأجنبي 49% - سونطراك لها دور البحث و التنقيب و ينتهي دور الشريك بمجرد إكتشاف النفط.
مرحلة النقل	-محتكرة من طرف سونطراك.
مرحلة المصب	- لم تدخل حيز الشراكة و كانت محتكرة من طرف سونطراك

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

الفرع الثاني: مكانة الصناعة النفطية في ظل المخططات التنموية.

بعد الإستقلال، تبنت الجزائر نموذج للصناعات المصنعة-كما أشرنا سابقا-، للخروج من حالة الركود الإقتصادي التي عرفتها تلك الفترة، ويتميز هذا النموذج بإنشاء جهاز إنتاجي يملك القدرة على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية المرتكز على إستغلال الثروات المنجمية،[1] وكغيرها من الدول النامية أعطت الجزائر أولوية للقطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية في إنشاء الصناعة الثقيلة، وهذا للإعتبارين التاليين:[2]

1- رفع قيمة الموارد الطبيعية الوطنية (الحديد، المحروقات.....).

2- إمكانية توفير إيرادات لتمويل بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، فتحدث عملية الجر عن طريق ما يسمى بآثار السحب الخلفية والأمامية.

ولقد تم إيلاء أهمية كبرى لقطاع المحروقات في برنامج المخطط التنموي الثلاثي 1967-1969م، حيث خصص له غلاف مالي قدره 2.7 مليار دج أي بنسبة قدرها 28% نفذ منه ما يقارب 50.9%.(راجع المبحث السابق من الفصل الثالث).

بعد فترة التأميم، و إقرار الجزائر إسترجاع الموارد الطبيعية في مقدمتها البترول والغاز وجعلها وسيلة للتنمية، جاء الميثاق الوطني ليحدد 3 أهداف رئيسية لقطاع المحروقات تمثلت في:[3]

1- ضمان تراكم رأس المال وتوفير العملة الصعبة.

2- تمويل الفلاحة بالطاقة والأسمدة.

[1] محمد بشير تيحاني **"مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة"** ديوان المطبوعات الجامعية، 1987م، ص 56.

[2] هاشم جمال **"أسواق المحروقات العالمية و إنعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997م، ص 147.

[3] محمد بن مسعود **"الشراكة الأجنبية و نقل التكنولوجيا: حالة قطاع المحروقات في الجزائر"** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005م، ص 104.

3- تمويل الإقتصاد الوطني والعمل على نموه.

وعملت السياسة النفطية المطبقة في تلك المرحلة على:

1- توسيع برامج الإستغلال التي دفعت إلى إكتشاف عدة حقول للبترول والغاز.
2- تطوير إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بصفة خاصة.
3- تطوير أنواع المنتجات النفطية وتصديرها.
4- وضع شبكة لنقل وتوزيع الغاز والمنتجات المكررة.

إذن لتحقيق هذه الأهداف شرعت شركة سونطراك في تغيير سياستها الإنتاجية، عن طريق زيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات النفطية، بعدما كان التركيز قبل سنة 1971م على إنتاج النفط الخام فقط، حيث إستفاد قطاع المحروقات من أغلفة مالية معتبرة لإجراء عمليات البحث والتنقيب ضمن البرامج التنموية التي خطّطت لها الدولة في الفترة 1970-1985م، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (03-12): حصة قطاع المحروقات صمن المخططات في الفترة 1970-1985م و: مليار دج

	قطاع الصناعة*		حصة المحروقات من الصناعة*	
	الإستثمارات	النسبة%	الإستثمارات	النسبة%
المخطط الرباعي الأول (1970-1973م)	12.4	44.7	4.5	36
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م)	48	43.6	19.5	40.36
المخطط الخماسي الأول (1980-1984م)	213.21	38.03	78	36.5
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م)	174.2	32.25	39	22.3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: التقارير المختلفة للمخططات التنموية السابق ذكرها. *: تمثل البرامج المتوقع تنفيذها.

من الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- التوجهات التنموية للجزائر توضح الأهمية الكبيرة لقطاع الصناعة مقارنة بباقي القطاعات، من خلال حجم الأغلفة المالية المخصصة للصناعة.
2- تزامن تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) مع إرتفاع في مستوى الأسعار النفطية سنة 1973م، فكان لقطاع المحروقات دور كبير في تطوير هذا المخطط، حيث إستفادت الجزائر من العوائد النفطية المرتفعة في تلك الفترة (حوالي 4683 مليون دولار سنة 1974م) في تخصيص غلاف مالي قدره 19.5 مليار دج، وبنسبة 40.36 % كبرامج إستثمارية، حيث كان من ضمنها إنشاء مركبين لتمييع الغاز الطبيعي في أرزيو وسكيكدة، نفذ من البرنامج في قطاع المحروقات ما نسبته 48.6%.

3- التوجه نحو الإهتمام بباقي القطاعات الإقتصادية ظهر جليا مع بداية التسيير اللامركزي، خلال تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980-1984م سعت الدولة لوضع توازن بين القطاعات* والتخلي التدريجي عن سياسة النمو الغير متوازن، وتحسين إستخدام الطاقات الكامنة للإنتاج، وإشراك باقي القطاعات في تطوير الإقتصاد الوطني، كما لاحظنا سابقا تنويع الإستثمارات في هذا المخطط لتمس باقي القطاعات خاصة المهمشة سابقا، وهو ما يفسر تراجع حصة المحروقات في قطاع الصناعة إلى حدود 36% نفذ منها 63 مليار دج.

4- تزامن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) مع إضطرابات في سوق النفط العالمية مما أدى إلى حدوث أزمة نفطية كان وقعها شديدا على الدول المصدرة، حيث تدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها ووصل سعر البترول الجزائري إلى 14.8 دولار للبرميل، وهو ما جعل الجزائر من أكثر الدول تضررا بهذه الأزمة، إلى أن ذلك لم يمنع من إطلاق هذا المخطط بغلاف مالي قدره 540 مليار دج، حيث وزعت حصة الصناعة ما بين قطاع المحروقات بنسبة 22.8% وجهت لعمليات البحث، التنقيب وإنجاز الهياكل القاعدية لهذا القطاع، وقطاع الكهرباء بنسبة 16% وباقي القطاعات المشكلة للصناعة بنسبة 60%. ويدل إعادة توزيع حصة الصناعة على القطاعات المشكلة لها مع تراجع حصة المحروقات فيها على أن إكتساب الإقتصاد الجزائري للقوة راجع لإعتماده على إيرادات قطاع أحادي وهو قطاع المحروقات، هذه الإيرادات غطت القصور والإختلال في باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى خاصة في قطاع الصناعة.

بالرجوع إلى الصناعة النفطية وبعد 15 سنة من التأميم وتطبيق بنود المرسوم التشريعي 22/71، أثبتت التجربة محدودية هذا المرسوم وبروز نتائج ضعيفة في الميدان أهمها:[1]

1- طول الفترة الممتدة ما بين 1971م و 1985م لم توقع الجزائر عن طريق شركة سونطراك سوى 14 عقدا مع الشركات الأجنبية.

2- تدهور الوضع الإقتصادي للبلاد، حيث شهدت هذه الفترة إنخفاض في أسعار البترول.

3- ضعف شركة سونطراك عن التكفل بجميع مراحل الصناعة النفطية، وهذا راجع لنقص ومحدودية الإمكانيات المادية، البشرية والتكنولوجية.

4- لم تحقق أعمال الإستكشاف سوى إكتشافات قليلة لم تكن كافية لتعويض ما تم إنتاجه، حيث هذه الإكتشافات القليلة نتج عنها ثبات في نسبة الإحتياط من النفط الخام، حيث تراوح ما بين 8.44 مليار برميل سنة 1979م و 8.82 مليار برميل سنة 1985م.

ولهذه النتائج وغيرها قرر المشرع الجزائري تغيير ذلك القانون بقانون جديد سنة 1986م.

*و هذا كون أن الأهداف المرجوة من تطبيق المخططات السابقة لم تتحقق، وفي مقدمتها بعث النشاط الإقتصادي في باقي القطاعات، فمثلا قطاع الفلاحة ساهم في الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 1978و 1979م بنسبة 9.1% و 9.5% على الترتيب.

[1] الجيلالي عجة " **الكامل في القانون الجزائري للإستثمار** "دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص297.

المطلب الثالث: تطور الصناعة النفطية في ظل الإصلاحات الأولى(1986–2004م).

صدر قانون رقم 14/86 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق ل 19 أوت 1986م، حيث أجرت الجزائر من خلاله تعديلات عميقة في قطاع الصناعة النفطية، بداية بإلغاء القانون السابق وإرساء نظام يقوم على عقود جديدة.

عرف هذا القانون نسختين واحدة أصلية في سنة 1986م، وأخرى نسخة معدلة ومتممة بالقانون رقم 21/91، وفي ما يلي عرض واقع الصناعة النفطية في ظل القانونين ثم تحليل نتائج تطبيقهما.

الفرع الأول: نظام الصناعة النفطية في ظل قانوني رقم 14/86 و 21/91.

جاء قانون 14/86 كمحاولة من الدولة الجزائرية لفتح الإستثمار أمام الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات، والسماح بالشراكة مع سونطراك في أعمال التنقيب، الإستكشاف والنقل، وذلك من خلال العمل على تكثيف الجهود المشتركة في مجال البحث، ومنح الفرصة لسونطراك للإستفادة من التقنيات والتكنولوجيا التي تتمتع بهما الشركات البترولية العالمية.

أولا: مضمون قانون 14/86.

يتضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام التي أُعتبرت بمثابة اللبنة الأولى لتسيير عقود الشراكة مع الطرف الأجنبي، ومن بين هذه الأحكام نورد ما يلي:[1]

1- تمارس الدولة حقها في الملكية على جميع المواد والموارد من المحروقات المكتشفة والغير مكتشفة التي تكتنزها الأرض وباطنها داخل التراب الوطني، والمجال البحري الخاضع للسيادة الوطنية، أو القضاء الجزائري كما حددها التشريع المعمول به.

2- شركة سونطراك هي الوحيدة التي تمتلك الرخص المنجمية، والملتزمة إتجاه الدولة طبقا للقوانين ومختلف التنظيمات المنصوص عليها في مجال المحروقات.

3- يحُق لشركة سونطراك إبرام بروتوكول إتفاق الشراكة مع أي طرف أجنبي يلتزم بموجبه بجميع الإلتزامات المادية، وإلتزام الدولة في ما يخص إنتفاع الطرف الأجنبي في حالة إكتشاف حقل ما.

4- إن العقود المبرم بين المؤسسة الوطنية للمحروقات والشركاء الأجانب تحددها قواعد تخضع للإشتراك خاصة فيما يتعلق بالمساهمة في الأعباء، الأخطار والنتائج، وكذا كيفية إنتفاع الشريك الأجنبي.

5- يمنح للشريك الأجنبي حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لكل الأعباء المنجزة عن الإكتشاف، بالإضافة إلى أجور المستخدمين المحددة في عقود الشراكة.

6- لا تقل نسبة إنتفاع سونطراك عن 51% مهما يكن شكل الشراكة، وأنّه في حالة إنتفاع الشريك الأجنبي من حصة الإنتاج لا يمكن أن تتجاوز 49% من إنتاج الحقل المكتشف.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 21 ذي الحجة 1406 الموافق ل 27 أوت 1986م، الحاملة للقانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، سيما المواد 20 إلى24 منه.

7- الحق في الإنتاج يمس المحروقات السائلة، حيث لا شراكة في الغاز الطبيعي(حيث منح لسونطراك حصتين، حصة النفط الخام وحصة أخرى من الغاز الطبيعي في حالة إكتشافه، سواء أصفر نشاط البحث عن إكتشاف حقل الغاز، أو كان الغاز الطبيعي مصاحب لإستخراج النفط....).

أما فيما يخص صيغ الشراكة فقد سمح هذا القانون لسونطراك أن تبرم مع الشركاء الأجانب إحدى الصيغتين التاليتين:[1]

1- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج، وهي الصيغة الوحيدة التي تم إستعمالها في معظم عقود الشراكة.

2- الشراكة في صيغة عقد الخدمات.

وفي كلا الحالتين، تأخذ الشراكة إما صفة إشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية، وإما شركة تجارية بأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.[2]

أما فيما يخص الرخص المنجمية، فيقتصر منحها على الشركة الوطنية سونطراك وحدها، وتسلم وفق أحد الأشكال التالية:[3]

1- منح رخصة للبحث تخول صاحبها حق تنفيذ جميع أشغال التنقيب والبحث* عن المحروقات في مساحة محددة.

2- منح رخصة مؤقتة للإستغلال تخول صاحبها الحق في إستغلال الآبار الإنتاجية للنفط مدة محددة، يجب أن يتواصل خلالها تحديد مساحة الحقل المكتشف وتطويره.

3- منح رخصة للتنقيب تخول لصاحبها الحق في تنفيذ أشغال أولية للتنقيب عن النفط (الدراسة الجيولوجية) في مساحة محددة، وتستثنى من ذلك عمليات الحفر والبحث.

4- منح رخصة لإستغلال حقل النفط القابل للإستغلال تجاريا، والمكتشف داخل مساحة تحددها رخصة البحث.

كما تضمن القانون بعض الترتيبات الجديدة منها:

1- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط.

2- الشراكة تكون في الآبار الغير مستكشفة، بمعنى القانون لا يسري إلا على الإستكشافات الجديدة، وأن الحقول المكتشفة من ذي قبل لا يمكن أن تكون موضوع التعاقد.

3- مسألة النقل (المحروقات) خارج إطار الشراكة، وهي من إختصاص سونطراك.

---

[1] Mustapha Mekideche « **l'Algérie entre économie de rente, et économie de marché** » édition dahlab, Alger, 2000, p96.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

[3] نفس المرجع السابق، ص 306.

* ميز المشرع الجزائري بين مفاهيم البحث، التنقيب والإستغلال كما يلي:- **البحث** :هو أشغال التنقيب وأشغال الحفر للبحث قصد اكتشاف حقول المحروقات.

-**التنقيب** :هو الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات لاسيما استخدام المناهج الجيولوجية، باستثناء أشغال الحفر.-**الاستغلال** :هو الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ونقلها وتسويقها.

4- الجهات القضائية الجزائرية هي صاحبة الإختصاص في تسوية المنازعات والإعتراضات.

ثانيا: تعديلات قانون 21/91.

بعد فترة وجيزة من دخول قانون 14/86 حيز التنفيذ، مرت الجزائر بمرحلة حرجة في إقتصادها تمثلت في الإنتقال إلى إقتصاد السوق، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ومحاولة الإنفتاح على الإقتصاد الدولي والإستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص، وبالنظر أيضا إلى النتائج المتواضعة التي حققها هذا القانون على مستوى عدد الإكتشافات (**بلغت13عقدا فقط في الفترة:1986-1991**)، وعلى الضغوط التي مورست على السلطات الجزائرية من طرف الشركات الأجنبية من أجل مراجعة هذا القانون، كلها عوامل إجتمعت وأفضت إلى إقتناع الدولة بوجود نقائص وضرورة إدخال بعض التعديلات علي القانون، فأصدرت قانون رقم 12/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991م حيث وردت فيه أهم التعديلات التالية:[1]

1- يمكن للشريك الأجنبي أن يبرم إتفاقا مع سونطراك فقط، دون اللجوء إلى إبرام بروتوكول مع الدولة مع إشتراط موافقة مجلس الوزراء.

2- حق الشركاء الأجانب في اللجوء إلى التحكيم الدولي في إطار المنازعات، حيث ورد في المادة 12 من القانون ما يلي: (**تخضع المنازعات المتعلقة بعقود الشراكة بين الدولة والأطراف الأجنبية للجهات القضائية المختصة، أما المنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق عقد الإشتراك بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فتكون محل مصالحة مقدمة حسب الشروط المحددة والمتفق عليها في العقد، وفي حالة فشل هذه المصالحة يمكن لأطراف العقد اللجوء إلى التحكيم الدولي**).

3- منح حق الإنتفاع للشريك الأجنبي، حيث يحصل الشريك على جزء من إنتاج النفط كتعويض عن المصاريف والخدمات المحددة في العقد، سواء تعويض عيني أو نقدي، وفي حالة عدم إكتشاف الشريك لحقل قابل للإستغلال التجاري لا يستفيد من أي إنتفاع.

4- توسيع مجال الشراكة في قطاع الغاز أيضا، وهذا بعدما كان حكرا على شركة سونطراك.

5- توسيع مجال الشراكة في الحقول المكتشفة قبل سنة 1986م، حيث يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في تطوير وإستغلال الحقول المكتشفة، وهذا دليل على حرص الدولة على تجديد هذه الأخيرة بعدما عجزت سونطراك بإمكانياتها تحقيق ذلك.

6- تعديلات جبائية حيث تم منح إمتيازات جبائية لجلب الشركات الأجنبية للإستثمار، ترتبط بإمكانية منح تخفيضات في نسب الأتاوى والضريبة على النتائج إلى حدود 10% بالنسبة للأولى و42% بالنسبة للثانية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 63 ليوم الأربعاء 23 جمادى الأولى 1412 الموافق ل07 ديسمبر 1991م، والمتضمنة قانون رقم 21/91المؤرخ في 04ديسمبر 1991، سيما المواد (06-08-09-07-12) من القانون.

بالرغم من التعديلات الجوهرية التي وردت في قانون 12/91، والذي أُعتبر من أهم القوانين التي تجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط، إلا أن الدولة حرصت من خلاله على تأكيد حقها في السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، حيث أبقت البنود الرئيسية التالية:[1]

1- إحتكار الشركة الوطنية للمحروقات لأنشطة الإستكشاف، الإستغلال والنقل، وهي تمثل الدولة.

2- الإبقاء على نشاط النقل حكرا على الدولة.

3- التأكيد على أن الشريك الأجنبي لا تتجاوز حقوقه نسبة 49%، أما الطرف الوطني يجب أن لا تقل حقوقه عن 51% مع إحتفاظه بدور رئيس المشروع.

تجدر الإشارة إلى أن عقود تقاسم الإنتاج كانت أغلب العقود المبرمة.

الجدول الموالي يلخص وضعية الصناعة النفطية عبر مختلف مراحلها في ظل القانون 14/86 والقانون المعدل والمتمم له رقم 21/91.

جدول رقم (03-13): نشاط الصناعة النفطية في الفترة: (1986-2004م).

	نوع نظام عقد الإستغلال	
مراحل الصناعة النفطية	-عقود خدمات (المشاركة) -ظهور عقود تقاسم الإنتاج وفق قانون 14/86	-عقود خدمات (المشاركة) -ظهور عقود تقاسم الإنتاج وفق قانون 21/91.
مرحلة المنبع	-نسبة الشراكة 51% على الأقل لسونطراك و 49% للشريك الأجنبي. -العقد يبرم مع بروتكول حكومي. -تكون الشراكة إلا في الآبار الحديثة و آبار النفط فقط دون الغاز الطبيعي. -تقسيم مناطق الإستغلال لغرض البحث و التنقيب إلى منطقتين. -في حالة النزاع يرجع إلى التحكيم الوطني.	-أبقى على نفس نسبة الشراكة. -فتحت الشراكة لتشمل إستغلال الحقول المكتشفة قديما. -فتح الشراكة لتشمل الحقول الغازية. -ألغيت العقود البروتوكولية وأستبدلت بموافقة مجلس الوزراء . -في حالة النزاع يمكن الرجوع إلى التحكيم الدولي.
مرحلة النقل	-محتكرة من طرف سونطراك.	-يمكن للشريك بناء و إستغلال خطوط الأنابيب مع الإشتغال لحساب سونطراك.
مرحلة المصب	-محتكرة من طرف سونطراك	- بقيت محتكرة من طرف سونطراك

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على : أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[1] Mustapha Mekideche, op.cit. pp96-97.

الفرع الثاني: نتائج الإصلاحات الإقتصادية الأولى على الصناعة النفطية.

إن قانون 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986م، هو أول قانون وضعته الدولة الجزائرية لإصلاح قطاع المحروقات، حيث فتحت من خلاله المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، لمباشرة عمليات البحث والتنقيب والإستكشاف، على أساس عقد تقاسم الإنتاج الذي أعطى للشريك الأجنبي الحق في قسم من إنتاج الحقل المكتشف بعد دخول الحقل حيز الإستغلال، حيث وفق هذا القانون تم منح هذا الحق كتعويض عن كل المصاريف التي دفعها الشريك الأجنبي في كل مرحلة من مراحل الصناعة النفطية، وبعد إستيفاء الشريك لكل حقوقه يتم تغيير النسبة، حيث يتم تقاسم الفائض الإنتاجي، بين مالك الحقل والشريك شريطة حصول المالك على أكبر نسبة تفوق عادة 75% وفق العقد.

إن قراءة نتائج تطبيق الإصلاحات الإقتصادية على قطاع المحروقات في الجزائر، يقودنا إلى تحليل هذه النتائج على مستوى مرحلة المنبع، كونها المرحلة المشتركة بين الشركاء الأجانب وسونطراك، ولا يتم ذلك إلا بدراسة المؤشر التالي:

عدد العقود المبرمة خلال الفترة (1986–2004م)[1]

حققت الجزائر منذ تطبيق قانون 14/86، إلى غاية سنة 2004م،ما يقارب 77 عقدا مبرما بين شركة سونطراك والشركاء الأجانب، حيث أبرمت 08 عقود للتنقيب و69 عقد للبحث، وحتى نتبع آثار تطبيق القانون على أرض الواقع، نقوم بتحليل عدد العقود المبرمة لكل فترة زمنية كما يلي:

1- **فترة 1987–1990م**: مباشرة بعد دخول القانون حيز التنفيذ، إرتفع عدد العقود المبرمة في سنة 1987م إلى 05 عقود (عقد 01 للتنقيب و04 عقود للبحث)، إلى أن إحتكار سونطراك لآبار ومكامن الغاز وكذا الآبار المكتشفة قديما عمل على التقليل من رغبة الشركاء الأجانب في مواصلة إبرام العقود، حيث إنخفض عددها في سنة 1988م إلى عقد واحد للبحث وفي سنة1990 إلى 03 عقود فقط منها عقد واحد للتنقيب.
2- **فترة 1991–1994م**: و هي الفترة التي أجرت الدولة الجزائرية تعديلات على قانون 14/86، بإصدار نسخة معدلة وهو قانون21/91، حيث سمح للأجانب بالدخول في شراكة مع سونطراك في كل من حقول الغاز المكتشفة والحقول النفطية القديمة مع السماح للأجانب اللجوء للتحكيم الدولي في المنازعات القضائية، حيث تم توقيع 08 عقود في سنة 1992، 06 عقود منها للبحث وعقدين(02) للتنقيب، وتعتبر هذه الفترة من أفضل الفترات نشاطا لسونطراك مع الأجانب في ظل هذا القانون.
3- **فترة 1995–2000م**: على النقيض تعتبر من أسوأ فترات قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تميزت الفترة بإنعدام الإستقرار السياسي والإختلالات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر عند الإنتقال إلى إقتصاد السوق، إلى جانب الوضع الأمني المتدهور،

[1] الأرقام مأخوذة من:- التقارير المختلفة لشركة سونطراك (2005،2004،2003) والخاصة بالفترة: 1986-2004م.
-Ministère de l'énergie et des mines **« bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines1962-2010 »** édition 2011, Alger, pp16-17.

ساهمت كلها في تراجع تواجد الشركات الأجنبية، وتخوفها من غزو السوق الجزائرية خاصة في قطاع النفط وتقلص عددها، حيث إنخفض المعدل السنوي للعقود المبرمة إلى عقدين في هذه الفترة.

4- **فترة 2001-2005م:** سجلت هذه الفترة إرتفاع في عدد العقود المبرمة بين الشركاء الأجانب وسونطراك حيث بلغ عددها 10 عقود سنة 2001م، وهذا بعد عودة الإستقرار الأمني، وكذا نتيجة تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة*، حيث نجح تطبيق هذا المبدأ في الجزائر في وصول عدد العقود المتراكمة المبرمة إلى 41 عقد مع نهاية 2005.

المطلب الرابع: تطور الصناعة النفطية في ظل الإصلاحات الثانية (2005-2015م).

صدر هذا القانون في 28 أفريل 2005م، بعد أن صادق عليه البرلمان الجزائري (طرح في البرلمان منذ حوالي 6 سنوات**)، إلا أنه بعد أن أثار جدلا واسعا بين متتبعي الشأن الطاقوي في الجزائر بين مؤيد ومعارض، حيث تبنى هذا القانون نظام تعاقدي قريب من نظام الإمتيازات القديمة، كما ملّك المتعاقد أي الشريك الأجنبي المحروقات وأعطى له الحق في الحصول على أكبر حصة إستغلال في جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية بنسبة تفوق 70%، صدر أمر رئاسي بتاريخ 29 يوليو 2006م رقم 10/06 لتصحيح و إستدراك بعض الجوانب السلبية التي جاء بها قانون 07/05، ثم توجهت الحكومة من جديد حول المزيد من التعديلات على هذا القانون من أجل إستدراك النقائص والسلبيات التي طبعته، فكانت التعديلات التي حملها قانون01/13 المؤرخ في 20فيفري 2013.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مضامين هذه القوانين وفق ما يلي:

الفرع الأول: نظام الصناعة النفطية في ظل قانون 07/05، الأمر الرئاسي 10/06 وقانون رقم01/13.

قبل التطرق إلى نظام الصناعة النفطية، لا بأس من الخوض في مضمون قانون 07/05 الذي لم يتم تطبيقه كليا في أرض الواقع بسب إثارة حفيظة المعارضين له.

أولا: مضمون قانون 07/05.

صدر قانون المحروقات رقم 07/05 في 115 مادة، مقسمة على عدة أبواب، حيث تناولت كل المسائل التي لها علاقة بالشأن النفطي والمحروقات بصفة عامة، إبتداءا من الإطار المؤسساتي، النظام التعاقدي وكذا النظام الجبائي، حيث حمل في طياته النزعة الرأسمالية الليبيرالية، إذْ صرّح وزير الطاقة آنذاك شكيب خليل في عرضه للمشروع أمام البرلمان **"لن تجبر الدولة سونطراك على الإستثمار في مشاريع، أين تغيب للمؤسسة الممارسة التجارية والمصلحة المالية ".**

*إعتمدت الجزائر حتى سنة 2001م على طريقة المفاوضات الثنائية المباشرة بين سونطراك و الأجانب، إلى أنها كانت تفتقد إلى النزاهة والشفافية، تم التخلي عن هذه الطريقة وأعتمدت طريقة المناقصات الدولية من أجل إطفاء الشفافية ودفع قطاع المحروقات نحو الإقتصاد العالمي المفتوح.

**هذا القانون كان قد أدخلت عليه تعديلات في نص المشروع الأصلي الذي نشر في سبتمبر 2001م.

وقد تضمن هذا القانون عدة أحكام نذكر منها:[1]

1- رفع إحتكار موارد المحروقات عن الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك، وإرجاع هذا الحق للدولة.

2- إستحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سونطراك فيما يخص تسيير ومراقبة الموارد، و كل عقود الإشتراك وهما:

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (**ألنفط**): ودورها الأساسي يتمثل في الرفع من الإستثمارات وذلك عن طريق المناقصة، وكذلك توفير المعلومات الخاصة بالصناعة النفطية.
- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى (**سلطة ضبط المحروقات**):لها دور منظم للقطاع.

3- إنسحاب الدولة بالكامل من التسيير المباشر لسونطراك، وتتفرغ هذه الأخيرة لدورها الأصلي كمؤسسة إقتصادية لها أهداف تجارية.

4- منح للشراكة الأجنبية مبدأ تساوي الفرص بين سونطراك والأطراف الأجنبية عن طريق المنافسة الحرة في مناقصات إبرام عقود البحث و/ أو الإستغلال .

5- إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في إمتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أي شراكة، مع ترك الخيار يتراوح ما بين30% على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سونطراك*، وهو نظام تعاقدي جديد يشبه نظام الإمتياز السائد قديما.

6- كل الإنتاج مملوك من طرف المتعاقد المستخرج له في إطار عقد الإكتشاف ولمدة 32 سنة، ويقوم المتعاقد بنفسه بتسويق إنتاجه مع دفع الأتاوي والضرائب المناسبة، حيث أن هذا القانون لم يتضمن أي نظام لتقاسم الإنتاج.

بالرغم من النقاط السلبية التي وردت في القانون يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الإيجابية التي سدّت الثغرات السابقة ومنها:

1- الزيادة من إيرادات الخزينة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الشركات الأجنبية عند مختلف مراحل الصناعة النفطية (الضريبة العقارية، الرسم على الإيرادات والضريبة على أرباح الشركات).

2- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، والإستفادة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة.

3- تحرير سونطراك من وصاية الدولة، وتحديد مهامها وإخضاعها لقواعد المنافسة الحرة للحصول على عقود البحث والإستغلال بمفردها أو الشراكة.

بتحليل أحكام هذا القانون، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- القانون يُضعف شركة سونطراك، وهو المتعامل التاريخي في مجال النفط أمام شركات منافسة قوية تملك الخبرة والتكنولوجيا، وكذا القدرة المالية، فأية مناقصة مع شركة سونطراك محسوم أمرها للشركة الأجنبية.

---

[1] بوبكر بعداش "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات :حالة قطاع البترول**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 238، بتصرف.

* المادة 48 من القانون 07/05 أثارت جدلا واسعا بين المؤيدين و المعارضين، حيث أعطت مهلة شهر لسونطراك على الموافقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة التي قامت بعملية الإكتشاف.

2- يحمل القانون نية إستهداف سونطراك، ومحاولة إبعادها من المشهد الطاقوي في الجزائر بداية بتقليص دورها ودفعها إلى الإنسحاب من المشروع لصالح الشريك للإستيلاء بالكامل على الإنتاج النفطي.

3- سونطراك تُعامل كباقي الشركات النفطية الأجنبية، وتمول مشاريعها دون ضمانات حكومية، وكل من يرغب في ممارسة نشاط المحروقات يُبرم العقود مع الوكالتين السابقتين(سلطة ألنفط وسلطة ضبط المحروقات).

4- الجزائر هي الدولة الوحيدة من بين دول مجموعة الأوبك سعت إلى تحرير قطاع النفط أمام الأجانب عن طريق تطبيق هذا القانون، في حين دول أخرى كفنزويلا عملت على بسط نفوذها على الثروة النفطية.

ثانيا: مضمون الأمر الرئاسي رقم 10/06المعدل والمتمم للقانون رقم 07/05والمعزز بالمرسوم التنفيذي رقم 440/06[1]

لم يمض عام واحد على صدور قانون07/05، حتى تم تعديله بعد تضارب الآراء حوله بين مؤيد ومعارض، بأمر رئاسي صدر بتاريخ 29يوليو2006(الجريدة الرسمية رقم 2006/48)، يتضمن تعديلات على بعض المواد والبنود التي أثارت جدلا واسعا خصوصا المواد32،48 والمادة05 المتعلقة بالتنقيب عن النفط والإستكشاف والإستغلال، وكذا المواد 69،68و70الخاصة بالنقل عن طريق الأنابيب، كما مسّ كذلك التعديل المادتين 58و101[2] ، هذا التعديل الذي أُعتبر من قبل المتتبعين كإستعادة للرقابة على قطاع المحروقات، وإعادة الإعتبار لشركة سونطراك من خلال سيطرتها على قطاع المحروقات من جديد.

ومن أهم الأحكام التي وردت في هذا الأمر[3]:

1- إن صاحب الإمتياز والمتعاقد فيما يخص عقود البحث و/أو الإستغلال هي الشركة الوطنية سونطراك دون سواها، بعدما كان في قانون 07/05صاحب الإمتياز هو كل طرف قادر على تحمل الأخطار، التكاليف والخسائر.

2- إلغاء عقود الإمتياز التي وردت في قانون 07/05، والعودة إلى نظام تقاسم الإنتاج بين سونطراك والشركاء الأجانب بنسبة51%لسونطراك على الأقل49% لشركائها على الأكثر، بمعنى التأكيد على إعادة إحتكار الدولة لنشاط النفط بأغلبية الأسهم.

3- التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية، شركة ذات أسهم، وهي صاحبة الإمتياز وصاحبة كل المشاريع المستقبلية، وإعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أنت تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة بنسبة لا تقل عن 51%، وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51%قبل مباشرة الأشغال.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 78الصادرة بتاريخ12ذو القعدة 1427الموافق ل03ديسمبر2006، الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 440/06المؤرخ في 02ديسمبر 2006.

[2] محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره.

[3] راجع في هذا السياق :- بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص239، بتصرف.

-Mustapha Mekideche **« l'économie Algérienne à la croisée des chemins:Repères actuels et éléments prospectifs »** édition Dahlab, Alger, 2008, pp67-68.

4- التأكيد على تطبيق الرسم الغير قابل للحسم على الأرباح الإستثنائية التي يحققها الشركاء، وذلك عندما يكون الوسط العددي لأسعار البترول يفوق 30دولارا، ويتراوح هذا الرسم ما بين 05% كحد أدنى و50% كحد أقصى، ويطبق إبتداءا من أوت 2006 (أنظر المادة101من الأمر الرئاسي).

5- حصول سونطراك على الإمتياز الممنوح الخاص بممارسة نشاط النقل بواسطة الأنابيب، وممارسة نشاط التكرير، وإذْ إقتضى الإشتراك فلا يجب أن تقل عن 51% لحصة سونطراك.

يلاحظ من مواد الأمر الرئاسي10/06 أن هناك نية من السلطات العليا إسترجاع نفوذها على هذا القطاع ومواردها الباطنية.

والجدول الموالي يوضح نظام الصناعة النفطية عبر مختلف مراحلها في ظل القانون07/05، والأمر الرئاسي المعدل والمتمم رقم 10/06.

جدول رقم(03-14):نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة(2005-2015).

	نوع نظام عقد الإستغلال	
	قانون07/05.	**الأمر الرئاسي رقم10/06.**
مراحل الصناعة النفطية	-عقود الخدمات (المشاركة) -عقود تقاسم الإنتاج وفق قانون 07/05. -ظهور عقود الإمتيازات الحديثة.	-عقود الخدمات (المشاركة) -ظهور عقود تقاسم الإنتاج وفق الأمر10/06. - ظهور عقود الإمتيازات الحديثة.
مرحلة المنبع	-نشأة وكالة "ألنفط" لتسيير كافة أنشطة المرحلة. -تفتح مناقصة لمنح الرخص الأجنبية. -تقسيم المناطق المنجمية إلى 04مناطق(أ-ب-ج-د)حسب درجة الصعوبة. -نسبة الشريك الأجنبي لا تقل عن70% ونسبة سونطراك30%على الأكثر.	-عودة نسبة الشراكة إلى51% على الأقل لسونطراك مقابل 49%على الأكثر للشريك الأجنبي. -سونطراك هي صاحبة كل المشاريع الحالية والمستقبلية ومساهمة في أي عقد شراكة. -فتح الشراكة لتشمل الحقول الغازية.
مرحلة النقل	-الشراكة في هذه المرحلة كما يلي:70% للشريك و30%لسونطراك. -تنشأ وكالة وطنية تسمى سلطة ضبط المحروقات تدير كافة أنشطة النقل.	-مساهمة سونطراك في النقل51% على الأقل مقابل 49%على الأكثر للشريك الأجنبي.
مرحلة المصب	-فتح مجال الشراكة بنفس نسب الشراكة في مرحلة النقل. - وكالة سلطة الضبط تسيير مرحلة المصب.	- مساهمة سونطراك في النقل51% على الأقل مقابل 49%على الأكثر للشريك الأجنبي.

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص319.

ثالثا: مضمون تعديلات قانون01/13[1]

إضطرت الحكومة إلى تعديل القانون رقم07/05 مرة أخرى في سنة 2013، بعدما سجلت مجموعة من النقائص ساهمت في تراجع مردودية القطاع، هذه النقائص عمدت إلى تشويه وجه الإستثمار في قطاع المحروقات، وأعطت مؤشرات سلبية للأجانب حول مدى جدية وجاهزية القطاع للإستثمار ، وتجلى ذلك ميدانيا:

1- عدم تفوق الجزائر في إعلان مناقصات دولية للإستكشاف منذ سنة2010.

2- المشاركة المتواضعة في المناقصات التي أطلقتها سلطة الضبط من طرف الشركات الأجنبية.

3- منذ سنة 2006 لوحظ تراجع في إنتاج المحروقات، ويمكن إكتشاف ذلك بغض النظر على أثر السعر وحصص الأوبك، ويعود تراجع الانتاج في الجزائر إلى موقف الشركات الأجنبية التي كانت بإمكانها لوحدها الاستكشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري.

4- جمود وإستقرار المخزون من النفط والغاز، والتي إستقرت في حدود 12مليار برميل بالنسبة للنفط، في ظل تنامي الطلب العالمي على الطاقة.

5- تنامي عدد قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأنادارکو أثبت على وجود بعض الإختلالات في قانون07/05.

وقد مس التعديل الجديد 58* مادة من قانون 07/05، مع إضافة 10 مواد جديدة في القانون الجديد، ونصت التعديلات الجديدة على:

1- المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم، أو أحد فروعها هي صاحبة إمتياز النقل بواسطة الأنابيب للمحروقات والمنتجات النفطية متحملة في ذلك الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك.

2- تحديد أكثر لمفهوم المحروقات الغير تقليدية وفصلها عن المحروقات السائلة (النفط والغاز الطبيعي)، وهي خطوة نحو الدولة لتقنين البحث في هذه الموارد وتشجيع أنشطتها.

3- توضيح وتحديد بعض مهام وكالتا المحروقات، خاصة في المجال المنجمي، إذ عهد إلى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط" مهام تقييم المجال المنجمي المتعلق بالمحروقات لا سيما بإنجاز دراسات حول الأحواض، أما وكالة سلطة ضبط المحروقات، فقد ألزمها القانون بدراسة طلبات ممارسة نشاطات التكرير والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وتقديم توصية إلى

[1] راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم11الصادرة في 24فبراير14/2013ربيع الثاني 1434، والمتضمنة قانون رقم 01/13، والمؤرخ في 20فبراير 2013 والمعدل والتمم لقانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات.

*المواد التي مسها التعديل هي: 5 ،7 ، 9 ، 10 و12و 13و14و17 و18 و19 و 20 و 21 و 22 و24 و 25 و26 و29 و31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 37 و 38و 43 و 45 و 46 و 47 و48 و 49 و 50 و 51 و 52 و 53 و 54 و 55 و 58 و 59 و 60 و 63 و68 و 69 و 71 و 72 و 73 و 75 و 77 و 78 و 82و 83 و 84 و 85 و87 و89و90و91و101و109.

الوزير المكلف بالمحروقات لمنح رخصة لممارسة هذه النشاطات، مع تقديم برنامج وطني لتطوير منشآت النقل بالأنابيب عند بداية كل سنة، وغيرها من المهام الجديدة الموكلة للوكالتين.

4- تخفيف وتبسيط إجراءات ممارسة أنشطة التنقيب والبحث و/أو إستغلال المحروقات.

5- إضافة أحكام خاصة بعقد البحث وإستغلال المحروقات الغير تقليدية، وفي هذا الصدد حددت مرحلة البحث ب11 سنة على الأكثر إبتداءا من دخول العقد حيز التنفيذ، أما مرحلة الإستغلال فحددت مدتها ب (30) سنة بالنسبة للمحروقات الغير تقليدية السائلة، و(40)سنة بالنسبة للمحروقات الغير تقليدية الغازية.

6- إعطاء الأولوية لتلبية إحتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية.

7- إرساء الطابع الودي لتسوية الخلافات حسب نصوص العقد المبرمة بين سونطراك والشريك الأجنبي.

8- إعادة النظر في كيفية تحديد الرسم على الدخل البترولي، والذي يحتسب إنطلاقا من مردودية المشروع وليس من قيمة الإنتاج المثمن.

9- إلغاء كل أحكام المواد: 61، 62، 64، 66 و70 من القانون07/05.

ومن أهم المواد الجديدة التي أقرها قانون 01/13 ما يلي:

1- ضرورة موافقة مجلس الوزراء لكل الأنشطة المتعلقة بإستغلال الزيت الصخري أو الغاز الصخري، وهذا يدل على حساسية المورد، ومدى خطورته البيئية.

2- تمارس أنشطة التكرير و/أو توزيع المنتجات البترولية من قبل أي شخص شريطة إمتلاكه لقدرات خاصة بالتخزين، مع ضرورة إشراك سونطراك في أنشطة التكرير.

3- تحفيزات جبائية بالنسبة للمحروقات الغير تقليدية بغية تشجيع النشاطات المتعلقة بها، لا سيما المساحات الواقعة في المناطق الغير مكتشفة، والمكامن ذات الجيولوجيا المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشئات، أو الواقعة في عرض البحر.

4- الإستفادة من نسبة مخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج قدرها (19%)، بالنسبة لعقود المحروقات الغير تقليدية، وكذا المساحات ذات الحالة01 والحالة03*.

5- يمكن لأطراف عقد الشراكة طلب الإستفادة من أحكام قانون رقم 05، في إطار عقد جديد يخضع لأحكام ا لمادة 30 من القانون رقم07/05، بإستثناء عقود الشراكة التي نجم عنها إنتاج مكمن أو عدة مكامن محروقات قبل صدور التعديل.

6- إستثناء الحقول المنتجة من الإجراءات الجبائية الجديدة، مع خضوع الأجانب إلى إلتزامات الرقابة المتعلقة بالشركات وفق القوانين الجبائية (إجراء كان مطبق على سونطراك فقط بإعتبارها تخضع لقانون الضرائب الجزائري).

بالتعمق أكثر في مضامين التعديل الجديد، نلاحظ أن الحكومة حاولت إعادة بعث الحركية في قطاع المحروقات بعد أن عرف ركودا في مجال البحث والإكتشاف، ومن أجل إضفاء الطمأنينة لعمل الشركات الأجنبية تم تعديل المواد المتعلقة بالنظام الجبائي،

* تمثل الحالة01 كل مساحة إستغلال التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أقل من 50.000 برميل معادل بترول، أما الحالة 3 تشمل مساحات الإستغلال الواقعة في مناطق ضعيفة الإستكشاف ، ذات جيولوجية معقدة و/أو تنقصها ا لمنشآت الأساسية .

وإضافة مزايا جبائية جديدة، بما يكفل إحداث توازن جديد لإستقطاب الإستثمارات والشركات الدولية في زمن المنافسة، وتشجيع الإستكشاف في الطاقات المتجددة وبدائل الطاقات الأحفورية، مع الحفاظ على سيادة الدولة على القطاع.

الفرع الثاني: نتائج الإصلاحات الإقتصادية الثانية على الصناعة النفطية.

إن معاينة نتائج تطبيق قانون07/05، المعدل والمتمم بالأمر الرئاسي رقم10/06، وقانون 01/13 في الميدان، يساعدنا على الوقوف على أهم المزايا التي حصلت عليها الجزائر من تطبيقه، التي سيكون لها تأثير مباشر على المتغيرات النفطية في الجزائر من إنتاج، إحتياط وتصدير، وهذا ما سنقف عليه في المبحث الموالي.

في هذا الفرع سندرس نتائج الإصلاحات الثانية من خلال المؤشر التالي:

عدد العقود المبرمة خلال الفترة (2005–2015).

لدراسة تطور عدد العقود المبرمة خلال فترة (2005-2015)، وجب تقسيمها إلى فترات زمنية وهذا لخصوصية كل فترة كما يلي:

1- **فترة (2005–2008)**:سجل تزايد مفرط في عدد العقود المبرمة ليصل إلى 10عقود مبرمة، ويعود هذا للإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات في ظل قانون 07/05، خاصة لما مُنح للشريك الأجنبي70%من المساهمة، حيث أُكلت مهمة منح العقود إلى الوكالة الوطنية لثمين موارد المحروقات(ألنفط)[1]، وتجدر الإشارة هنا أن أول مناقصة في إطار قانون 07/05كانت في جويلية 2008 أي بعد تعديله بالأمر 10/06، حيث سجلت أربعة(04) عقود جديدة، وبلغت عدد العقود المبرمة في الفترة(2000-2008) إلى 40عقدا[2].

2- **فترة(2009–2010)**:في هذه الفترة تناقص عدد العقود المبرمة من04عقود في2009 إلى 03 عقود في سنة 2010 بسبب:

- التعديلات التي مست قانون05/ 07خصوصا إمتلاك سونطراك نسبة51% لكل مساهمة في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية مقابل 49% للشريك الأجنبي.
- تراجع أسعار النفط في تلك الفترة نتيجة الأزمة العالمية، حيث إنخفضت الأسعار من98.9دولار لبرميل النفط الجزائري(صحاري برنت) إلى 62.35 دولار للبرميل سنة2009، ونتج عنه تراجع في قيمة صادرات المحروقات من 76.9مليار دولار سنة 2008 إلى 44.30 مليار دولار سنة 2009، مما أجبر سونطراك على التقليل من قيمة الإستثمارات في سنة 2010، حيث إنتقلت هذه القيمة من1080مليار دج سنة 2009 إلى 928مليار دج سنة 2010.[3]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص322.

[2]-Ministère de l'énergie et des mines **« bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines-2000-2008 »** édition2009, Alger, p11.

[3] SONATRACH, rapport financier, edition2011, Alger, p06.

3- فترة(2011-2014): شهدت هذه الفترة إرتفاع في عدد العقود المبرمة بين سونطراك والشركاء الأجانب، خاصة مع الإرتفاعات القياسية لأسعار النفط التي تجاوزت ال100دولار سنوات 2012، 2013 وبداية 2014.

والجدول الموالي يوضح عدد العقود المبرمة وأنواعها في الفترة(2011-2014).

جدول رقم(03-15):عدد العقود المبرمة في الفترة(2011-2014).

أنواع العقود المبرمة	2011	2012	2013	2014
عقود البحث	/	17	06	04
عقود التنقيب	/	03	08	//
المجموع	08	20	14	04

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: -Sonatrach : rapports annuels (2011, 2012, 2013, 2014).

كما هو معلوم تتأثر أنشطة الإستكشاف والإنتاج في العموم، بعدد العقود المبرمة بين سونطراك والأجانب في الجزائر، فكلما إرتفع عددها إرتفعت عدد الآبار المكتشفة والمنقبة، مما يسمح ذلك للجزائر بزيادة حجم الإعتمادات المخصصة للإستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها، أو تطوير حقول تم إكتشافها من قبل.

للوقوف على نتائج إبرام هذه العقود في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة على قطاع المحروقات، وجب التطرق إلى واقع أنشطة كل من المنبع والمصب ومدى إستجابتهما للإصلاحات، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر.

أدى إكتشاف النفط في الجزائر، وإهتمام الحكومات المتعاقبة بإدارة الصناعة النفطية وطنياً عن طريق جملة من الإصلاحات إلى إكتساب نتائج إيجابية للقطاع أوّلها إهتمام الشركات الأجنبية بالقطاع، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية، وتم نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الجزائر، وثانيها إمتلاك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة.

بناءا على ما سبق، سيتم في هذا المبحث الثالث إستعراض وتقييم أداء القطاع في ظل هذه التجربة، ولهذا الغرض تم تقسيم المبحث إلى:

المطلب الأول: تطورات مرحلة المنبع في الجزائر.

تعرف مرحلة المنبع بأنها العمليات الدنيا التي تشمل على كل من البحث، التنقيب والإنتاج.

الفرع الأول: الإكتشافات النفطية.

ظهرت مرحلة البحث والتنقيب بوضوح منذ إستكشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض، حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، وعليه ترتكز البحث في الأحواض الرسوبية.[1]

للتعرف على وضعية الإكتشافات النفطية في الجزائر نتطرق إلى:

أولا: المسح الزلزالي(الجيوفيزيائي).

وتتثمل في الأشغال التمهيدية التي تسبق عمليات البحث والإكتشاف، وعادة تكون في مساحات محددة، بإستعمال تقنية المسح الزلزالي عن طريق آلية السيسميكي ذي البعدين (D2) وذي الأبعاد الثلاثة (D3)، هذه الأخيرة تم إستعمالها إبتداءا من سنة 1996، وقد عرف هذا النشاط في الجزائر تطورا ملموسا منذ ممارسة الجزائر لهذا النوع من التقنية أي تقنية(D3) بعد ما تميز نشاط المسح الزلزالي خلال سنوات السبعينات والثمانينات بالتذبذب الواضح بإستعمال تقنية (D2)، ويعود هذا التذبذب إلى عوامل تختلف بإختلاف الفترة الزمنية، وفق الشكل الموالي:

[1] سمير التنير " **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**" الطبعة 01، الجزء 02، دار المنهل اللبناني، 2008، ص 15.

شكل رقم (03–01):المسح الجيولوجي في الجزائر(1966–2010)/معدل سنوي.

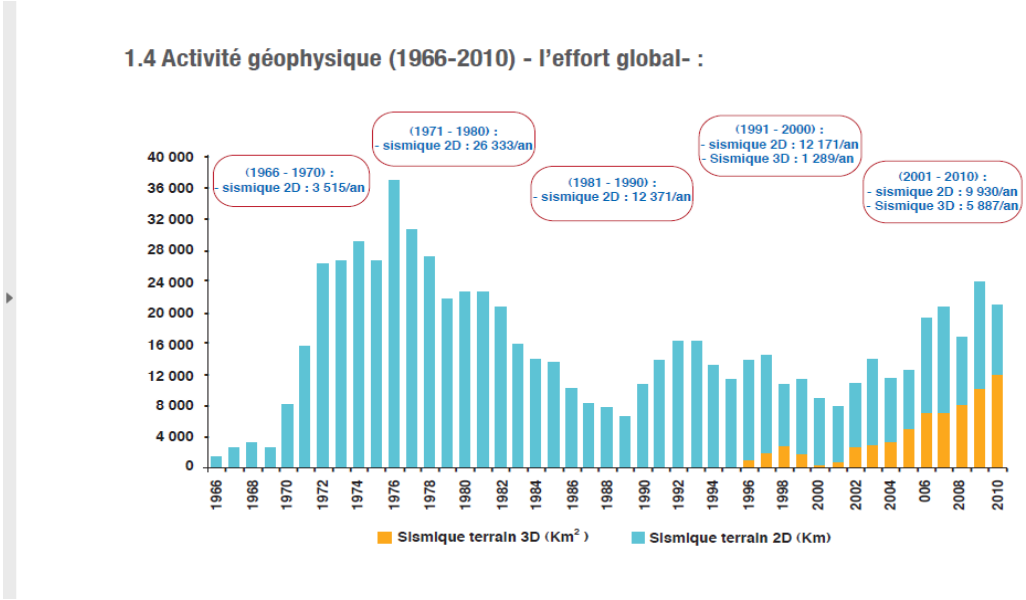

Source: Ministère de l'énergie et des mines **« bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines-1962-2010»** édition 2011, Alger, p11.

أما فترة(**2010–2015**): شهد الجهد الإجمالي لنشاط الإستكشاف إرتفاعاً حادا، فقد تُرجم هذا الجهد في سنة 2013 إلى إكتساب 17028كيلومتراً مربعاً من المسح الزلزالي ذي الأبعاد الثلاثة (D3) مقارنة بسنة 2012 التي أُكتسب فيها 13180كلم^2، وبالمثل سجل المسح الزلزالي ذي البعدين (D2) إرتفاعا قدره07% فبلغ9283 كلم في 2013 مقارنة ب2012، وفي سنة 2015 بلغ المسح الزلزالي بتقنية (D2) 9845 كلم ومايقارب17824كلم^2 بتقنية (D3)، بعدما تم تسجيل 5900 كلم بتقنية (D2) و12912 كلم ^{2} بتقنية (D3) في سنة 2014، ويرجع هذا الإرتفاع الحاد إلى الإستفادة من إرتفاع الأسعار في تلك الفترة في إطلاق مناقصات دولية لعمليات البحث والإستكشاف.

ثانيا: الحفر الإستكشافي التطويري.

يقصد بالحفر الإستكشافي هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على إكتشافات نفطية أو غازية جديدة، أما الحفر التطويري فهو حفر آبار في حقول مستكشفة من قبل ، وثبت وجود محروقات فيها بهدف تقييم دقيق لإحتياطات هذه الحقول وإنتاج المحروقات الموجودة فيها.

ويعتبر الحفر الإكتشافي والتطويري مقياس لمدى نجاح عمليات البحث بالتقنيتين، فكلما كانت المساحة المكتشفة كبيرة كلما زادت نسبة نجاح إكتشاف آبار في حقول جديدة أو مكتشفة من قبل، ويقاس نشاط الحفر أيضا بعدد الحفارات العاملة في الشهر.

وقد عرف نشاط الحفر الإكتشافي والتطويري إرتفاعا معتبرا حيث إنتقل متوسط عدد الآبار المحفورة من 35 بئرا سنوياً خلال الفترة (1962-2000) إلى متوسط قدره 68 بئرا محفورا في السنة للفترة (2001-2010) مع بلوغ 114 بئرا كذروة في سنة 2007، ويعود هذا الإرتفاع إلى تطور عدد الحفارات العاملة وزيادة كفاءة الحفر، الذي نتج عن إرتفاع معدلات النجاح وتقلص عدد الآبار الجافة قياسا إلى المعدلات السائدة من قبل.

في الفترة (2011-2015)، يتضح لنا تحسن ملموس في النتائج حيث تم حفر ما يقارب 500 بئرا، أي بمعدل 100بئرا أما معدل القياس بالمتر، فقد إنتقل من 154 268مترا تم تنقيبها في سنة 2011، إلى 362975 مترا سنة 2015.

جدول رقم(03-16): وضعية الحفر الإكتشافي والحفر التطويري في الفترة (2011-2015).

السنوات	نوع الحفر	مجهود سونطراك	في إطار الشراكة	المجموع.
سنة2011	الآبار المحفورة	88	18	106
	الآبار المطورة(المنجزة تماما)	64	14	78
سنة2012	الآبار المحفورة	60	18	78
	الآبار المطورة(المنجزة تماما)	51	15	66
سنة2013	الآبار المحفورة	85	08	93
	الآبار المطورة(المنجزة تماما)	62	36	98
سنة2014	الآبار المحفورة	101	10	111
	الآبار المطورة(المنجزة تماما)	80	24	104
سنة2015	الآبار المحفورة	94	12	106
	الآبار المطورة(المنجزة تماما)	111	33	144

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير سونطراك لسنوات محل الدراسة.

ثالثا: تطور الإستكشافات النفطية.

يعتبر مؤشر عدد الآبار المنقبة إنعكاسا للنتائج المحققة للنشاط الجيوفيزيائي بإستعمال التقنيتين السابقتين، وسنحاول إبراز هذه الإنعكاسات وفق ما يلي:

ففي الفترة (1962-1999): كان معدل الإكتشافات 06 إكتشافات إما نفطية أو غازية.*

*مقسمة كما يلي:- فترة(1962-1970):المعدل 06 إكتشافات في السنة بمعدل نجاح14%.
-فترة (1971-1980):المعدل 05 إكتشافات بمعدل نجاح 17%.
-فترة(1981-1990): المعدل 05 إكتشافات بمعدل نجاح21%
-فترة (1991-1999): المعدل 08 إكتشافات بمعدل نجاح 24%.

إبتداءا من سنة 2000 أثمر نشاط الإستكشاف عن نتائج مقبولة على العموم، حيث تجاز المعدل في المتوسط 08 إكتشافات في كل سنة، وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 2004 بـ 13 إكتشافا وفق الجدول الموالي.

جدول رقم (03–17): إكتشاف النفط والغاز في الجزائر في الفترة (2000– 2005).

السنوات	الإكتشافات		المجموع	السنوات	الإكتشافات		المجموع
	النفطية	الغازية			النفطية	الغازية	
2000	08	03	**11**	**2003**	04	03	**07**
2001	03	03	**06**	**2004**	04	09	**13**
2002	03	//	**03**	**2005**	06	02	**08**

المصدر: – (2000–2002):–منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، 2006، ص ص16و17.

–(2003–2005) من إعداد الطالب بناءا على: . (Sonatrach, Rapports Annuels(2003, 2004,2005-

إبتداءا من سنة 2006 ودخول قانون 07/05 حيز التنفيذ، نشطت الإكتشافات النفطية والغازية في الجزائر، نتيجة تواجد الشركات الأجنبية وكذا تخصيص إستثمارات معتبرة لنشاط الإكتشاف، مع العمل على إدخال تقنيات جديدة ليرتفع عدد الإكتشافات من 11 إكتشافا نفطي وغازي سنة 2008 إلى 20 إكتشاف سنة 2010 ثم إرتفع العدد إلى 23 إكتشافا سنة2015، وفق الجدول الموالي.

جدول رقم (03–18): إكتشاف النفط والغاز في الجزائر: (2006 – 2015).

السنوات	الإكتشافات		المجموع	السنوات	الإكتشافات		المجموع
	النفط	الغاز			النفط	الغاز	
2006	12	07	**19**	**2011**	10	10	**20**
2007	05	15	**20**	**2012**	08	23	**31**
2008	02	09	**11**	**2013**	16	16	**32**
2009	04	12	**16**	**2014**	18	14	**32**
2010	14	15	**29**	**2015**	//	//	**23**

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على:

- التقارير المختلفة لشركة سونطراك.
- وزارة الطاقة "حصيلة إنجاز القطاع 2013" طبعة2014، الجزائر، ص11.
- منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2011، ص ص 20،22.
- منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2013، ص ص 20و 22.

تجدر الإشارة إلى أن الإكتشافات النفطية تكون إما بالمجهود الذاتي لشركة سونطراك، أو مع الشراكة مع الأجانب، فمثلا في الفترة (2000 – 2008) وفي إطار الإكتشاف، أبرمت سونطراك 40 عقدا مع الشركاء الأجانب من خلال سبع مناقصات دولية، تم من خلالها حفر 555 بئر (260 منها جهد خاص من سونطراك)، ومن ثمة تسجيل 106 إكتشافا للمحروقات (54 منها جهد خاص من سونطراك)[1].

وفي الفترة(**2010–2015**) من المجموع التراكمي للإكتشافات سواء كانت نفطية أو غازية والتي بلغ عددها167إكتشافا فإن 151إكتشافا كان بالمجهود الخاص لسونطراك و16إكتشافا مع الشركاء، حيث تعمل شركة سونطراك مع شركائها على توسيع نطاق الإستكشاف، فبالرغم من تزايد عدد الآبار المكتشفة، إلى أنه تظل الجزائر بمعدل 13 بئرا في كل 10 آلاف متر مربع بعيدة عن المستويات الدولية في مجال الإكتشاف.

وفي تصريح لوزير الطاقة "يوسف يوسفي" أشار إلى أن الجزائر تعتمد على السياسة الخاصة والتي تضمن عدم إرهاق بعض الحقول التي تصنف بالإستراتيجية من بينها حقل " الميرك" الذي يتم استغلاله بالشراكة بين سونطراك واناداركو وميرسك.[2]

الفرع الثاني: الإحتياطي من النفط.

يلاحظ أنه في فترة السبعينيات الثمانينيات، شهد الإحتياطي من النفط المؤكد حالة من الإستقرار مع عدم تجاوز الـ 10 آلاف مليون برميل، إلى جانب عدم تحديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى إحتياطي مع بداية السبعينيات ويعزى هذا إلى:

- عجز شركة سونطراك على مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان الإكتشاف.
- إنحصار النشاط الإستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة.
- إنسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع بعد إحتكار سونطراك الكامل على نشاط الإستكشاف.

حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 1978ب6300 مليون برميل بعدما كان في حدود 9840مليون برميل في سنة 1971، أي إستنزاف أكثر من 3540مليون برميل في ظرف سبعة سنوات فقط، ورغم تسجيل بعض التحسن في سنوات الثمانينات، حيث بلغ حجم الاحتياطي على سبيل المثال في نهاية 1982 حوالي 9440 مليون برميل، إلى أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا وفق الجدول الموالي:

[1] وزارة الطاقة والمناجم "**قطاع الطاقة في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الدوحة، 09-12ماي2010، ص09.
[2] يوسف يوسفي في حور جريدة الخبر، عدد رقم 7488، بتاريخ، 2014/07/19، ص 07.

جدول رقم(03–19): الإحتياطي النفطي في الفترة:(1970 – 1990). و:مليون برميل

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1976	6800	**1981**	8080	**1986**	8800
1971	9840	1977	6600	**1982**	9440	**1987**	8500
1972	9750	1978	6300	**1983**	9220	**1988**	9200
1973	7640	1979	8440	**1984**	9000	**1989**	9236
1974	7700	1980	8200	**1985**	8820	**1990**	9200

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p19.

وبعد مباشرة الجزائر سلسلة من الإصلاحات وفق تبني مجموعة من القوانين (أنظر المبحث السابق)، بداية من سنة 1986 مع العمل على فتح القطاع أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، تمكنت السياسة الجديدة من رفع قيمة الإحتياطي النفطي إلى حد 12.2 مليار برميل وهذا بعد سلسلة من الإكتشافات الجديدة بعد أن نجحت سونطراك في رفع عدد العقود المبرمة، حيث إرتفعت الإحتياطات المؤكدة من 9200مليون برميل سنة 1990إلى 11314مليون برميل في سنة 2000، وقدرت مع نهاية 2015 ب12200 مليون برميل مؤكد.[1]

بهذا الإحتياط النفطي إحتلت الجزائر المرتبة الثالثة لدول إفريقيا المنتجة للنفط والمرتبة الثانية عشر عالميا.

أما التوزيع الجغرافي لهذه الإحتياط فهو يرتكز في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء بأكثر من 200 حقل موزعة كما يلي: حوض إليزي (37.5 %)، حوض الصحراء الوسطى (28.5 %)، حوض واد ميا (15.5 %)، حوض بركين واد النوس (17 %)، باقي المناطق (1.5 %).[2]

الفرع الثالث: الإنتاج النفطي.

لقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطور حصة الجزائر ضمن منظمة الأوبك خلال السنوات الأخيرة، مع العلم أن فترة السبعينيات كان إنتاج النفط متذبذبا ومتجاوزا للسقف المليون برميل يوميا لتتميز فترة الثمانينيات بتراجع كبير في مستوى الإنتاج.

أولا: فترة قبل التأميمات.

في هذه الفترة سجل تطور زيادة الإنتاج للنفط في الجزائر منذ أولى الإكتشافات النفط التجاري في الجزائر إلى غاية سنة 1971، والراجعة أساسا إلى العمل بقانون الصحراوي للنفط الذي سمح بإنتاج أكبر كمية من النفط الجزائري ومن ثم إلى تحقيق أكبر معدلات إستنزاف ممكنة لصالح الشركات الفرنسية، حيث بلغ الإنتاج 22 مليون برميل معادل للنفط سنة 1962، وبعد

[1] OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, op.cit, p22.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، **"قطاع الطاقة في الجزائر"** مرجع سبق ذكره، ص09.

تمكن سونطراك في نشاط البحث والإستغلال سنة 1965، إرتفع الإنتاج ليصل إلى 50 مليون برميل معادل للنفط سنة 1970.[1]

ثانيا: فترة (1971 – 1986).

في هذه الفترة عرف الإنتاج النفطي تراجع كبير في مستوى، ويعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سونطراك في ميدان الاكتشاف بعد إحتكارها للقطاع، وإنسحاب الشركات الأجنبية الذي كان له الأثر السلبي، حيث إنخفض الإنتاج من 1062.3 ألف برميل يومي سنة 1972إلى حدود 672.4 ألف برميل يومي سنة 1985[2]، بعد أن بقي الإنتاج دون المليون برميل يومي بعد سنة 1980.

ثالثا: فترة (1986 – 2015).

شهدت هذه الفترة تغير جذري في نظام إستغلال النفط الجزائري وهذا بعد صدور القانون رقم 14/86 والمعدل بالقانون رقم 21/91، حيث عرف إنتاج النفط الخام تحسن وثبات نسبي قليلا مقارنة بفترة الثمانينات ما بين سنتي1986و1999 حيث لم يتجاوز الإنتاج المليون برميل يومي (727.3 ألف برميل سنة 1989 مقابل 796 ألف برميل سنة1999)، ويعزى ذلك إلى أثر إنخفاض الأسعار في الأسواق العالمية المترتب عن إرتفاع العرض العالمي للنفط وثبات الطلب عليه، نتيجة الأزمة العكسية للنفط 1986، وكذا إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد والتي أجبرت أغلب الشركات الأجنبية على الإنسحاب.

ومع مطلع سنة 2004 وبداية دخول إجراءات قانون 07/05 حيز التنفيذ في 2005، تطورت الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر، ولعل ذلك راجع للجهود المبذولة في الإستكشاف والبحث والتنقيب، والتي تتطلب إستثمارات أجنبية وتكنولوجيا كبيرة، حيث سمح القانون بفتح الشراكة مع الأجانب في حدود 49%.

جدول رقم (03–20): تطور الإنتاج النفطي في الجزائر (2004 – 2015)/و: مليون برميل يومي

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
2004	1311.4	**2009**	1221.0	**2014**	1192.8
2005	1352.0	**2010**	1190.0	**2015**	1157.1
2006	1369.0	**2011**	1162.0		
2007	1398.0	**2012**	1199.8		
2008	1356.0	**2013**	1202.6		

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص334.

[2] OPEC, Annual Statistical Bulletin1999, P13.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:-فترة: 2004 – 2006: عبد المجيد قدي "**الإقتصاد الجزائري والنفط : فرص أم تهديدات**" ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة"كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008،ص05.

-فترة:2007-2011:"منظمة الأوباك" التقرير الاحصائي السنوي، 2012، الكويت، 2012 ص28.

-فترة: 2012-2015: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, P 28

يلاحظ تراجع قيمة الإنتاج النفطي بين سنتي 2014 و2015 بأكثر من 100ألف برميل يومي، وهذا راجع لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إبتداء من جوان 2014، مما أثر على نشاط الشركات العاملة مع سونطراك وكذا تراجع قيمة الإستثمارات المخصصة لهذه المرحلة.

المطلب الثاني: تطورات مرحلة المصب.

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة المنبع وهي العمليات الدنيا للصناعة النفطية، وتعني بعمليات إستغلال النفط إقتصاديا وتجاريا، وأهم مراحل المصب هي:

الفرع الأول: مرحلة النقل.

تجدر الإشارة أنه منذ بدء عمليات الإنتاج النفطي كان نقل النفط من الصحراء إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط يتم عن طريق أنبوب (OK1) يمتد من حاسي مسعود إلى حوالي 200 كلم داخل تقرت، ثم يشحن في صهاريج على عربات إلى سكيكدة، وفي نفس الوقت تم إنشاء أنبوب ينقل النفط من حاسي مسعود إلى بجاية (OB1) بطول 662 كلم، وتم الإنتهاء من إنجازه في نوفمبر 1969م، وفي 19 مارس 1966 تم إنشاء ثالث أنبوب لنقل النفط من حوض الحمراء إلى أرزيو (OZ1) بقرار من الرئيس هواري بومدين، حيث أن ملكية هذا الأنبوب % 100 للجزائر، وهكذا كانت الجزائر أول دولة منتجة في العالم الثالث تمتلك خط أنابيب خاص بها[1]، ومع نهاية 2014 بلغت عدد الخطوط 30خط نقل(16خط لنقل الغاز الطبيعي، 09خطوط لنقل المشتقات النفطية، 05خطوط لنقل النفط الخام)، بطول إجمالي قدره8245ميل.[2]

عرفت الفترة (2000-2008) زيادة في طاقة نقل المحروقات بكل أنواعها* من250 مليون طن مكافئ برميل سنة 2000 إلى 316 مليون طن مكافئ برميل سنة2008 بنمو قدره 51%، راجع بالأساس إلى إستلام عدد أنابيب في تلك الفترة، أهمها أنبوب نقل النفط (OZ2) سنة 2003، والذي ينقل النفط الخام من حوض الحمراء إلى أرزيو.

أما طاقة نقل النفط في الفترة: (2010-2014) فقد إنتقلت من 152مليون طن مكافئ برميل سنة 2010 إلى ما يقارب 219.1 مليون طم مكافئ برميل لسنة 2014 بنسبة نمو ناهزت45%، وفي 2015 بلغت طاقة النقل لأنابيب الشمال

[1] محمد التهامي طواهر، أمال رحمان "**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل– حالة الجزائر–**" مجلة الباحث، عدد 12، جامعة ورقلة، 2013، ص20.

[2] من إعداد الطالب بناءا على : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "**التقرير الإحصائي السنوي**" الكويت ، 2015، صفحة النقل.

*تضم أنابيب النقل كل من أنابيب نقل النفط الخام، المشتقات النفطية وأنابيب نقل الغاز الطبيعي.

وحدها145.4 مليون طن مكافئ برميل[1]، إرتفاع طاقة النقل في هذه الفترة يعود أساسا إلى تدعيم أسطول نقل النفط بأنابيب أخرى أهمها[2]:

- ستة(06) مستوداعات للتخزين في حوض الحمرا بسعة قدرها307200 متر مكعب أُستلمت مع نهاية 2013.
- إستلام بشكل مؤقت خط أنابيب الغاز **(GR4 48)** رورد نوس–حاسي رمل، بسعة9.4 مليار متر مكعب في ديسمبر 2013.
- إستلام بشكل كلي خط أنابيب نقل غاز البروبان المميع **LR1** المرحلةII خط: حاسي مسعود–حاسي الرمل في نهاية 2015.

يلفت الإنتباه هنا إلى وجود مركزين أساسين بالجزائر يجمعان فيهما النفط والغاز المنتجة من مختلف الحقول، مركز حوض الحمراء للنفط، ومركز حاسي الرمل للغاز، وبعد ذلك يتم توزيع النفط والغاز عبر خطوط النقل الممثلة إلى مختلف مصافي التكرير والتمييع ليتم تصديرها في ما بعد.

الفرع الثاني: مرحلة تكرير النفط الخام.

من المعلوم أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة، وانما تستهلك المشتقات النفطية المستخرجة منه، وعليه يخضع لعملية التكرير من أجل إنتاج هذه المشتقات.

أولا: واقع مصافي التكرير في الجزائر.

كانت طاقة التكرير في الجزائر في الفترة:(2000–2008) تتكون من ستة مصافي رئيسية في كل من سكيكدة، أرزيو، حاسي مسعود، الجزائر العاصمة، عين أميناس وأدرار، بطاقة تكرير بلغت في المتوسط 22.6 مليون طن مكافئ برميل، حيث إنتقلت من 20 مليون طن مكافئ برميل سنة 2000 إلى 22 مليون طن مكافئ برميل سنة 2008[3]، بعدما دخلت مصفاة أدرار حيز الخدمة سنة 2006، وعين أميناس سنة 2007.

وإبتداءا من سنة 2010 إلى أواخر سنة 2015، إرتفعت طاقة مصافي التكرير من 592.9 ألف برميل يومي سنة 2010 (ما يقارب 26.1 مليون طن مكافئ برميل في السنة) إلى 650.9 ألف برميل يومي سنة 2015 (ما يقارب 29.3 مليون طن مكافئ برميل في السنة) ويرجع هذا أساسا إلى إستلام المصافي التالية:

1- إعادة تأهيل مصفاة سكيكدة لترتفع طاقة إنتاجها من 15 إلى16.5 مليون طن مكافئ برميل في السنة، وأُستلم المشروع في2014.

[1] Sonatrach « **abstract2015 »** Alger, 2016, p02.

[2] وزارة الطاقة والمناجم "**حصيلة إنجازات القطاع لسنة 2013**" الجزائر، طبعة 2014، ص17.

[3] Ministère de l'énergie et des mines **«bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines-2000-2008»** op.cit., p37.

2- إعادة تأهيل مصفاة أرزيو لترتفع طاقة إنتاجها من 2.5 إلى 3.75 مليون طن مكافئ برميل في سنة 2014.

3- إعادة تأهيل مصفاة العاصمة لترتفع طاقة إنتاجها من 2.7 إلى 3.6 مليون طن مكافئ برميل، ويتم الإنتهاء من المشروع في 2016.

4- مركب الأمونياك واليوريا، أرزيوI «سورفارت »، بالشراكة مع أوراسكوم، لإنتاج الأمونياك واليوريا، تم إستلام المشروع في نهاية سنة 2013.

إن تحليل تطور الطاقة النظرية للتكرير بالجزائر يبين أنها بقيت ثابتة تقريبا، فلم تتجاوز حدود 470 ألف برميل يومي طيلة فترة الثمانينات والتسعينات، ثم ترتفع هذه الطاقة إلى حدود 600 ألف برميل يومي في الفترة (2010-2015).

وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء ثبات معدلات الإنتاج في المصافي:

1- إحتكار سونطراك سابقا لكل العمليات المتكلفة بالنفط وبشكل كبير عمليات البحث والتنقيب.

2- تعاني أغلب المصافي من تقادم المعدات التكنولوجية، وقد قامت سونطراك مؤخرا بمجموعة من عمليات الصيانة والتأهيل.

3- ضعف عمليات الصيانة المبرمجة للوحدات العاملة، رغم إستمرار الإنتاج خلال السنوات الماضية دون توقف.

4- تفشي ظاهرة التهريب بسبب تدني الأسعار مقارنة مع أسعار الدول المجاورة، خاصة نحو المغرب.

ثانيا: إنتاج المشتقات النفطية الجزائر.

في سنوات التسعينات وبداية الألفية، إستقر مستوى إنتاج المشتقات النفطية فوق 400ألف برميل يومي ودون 500 ألف برميل يومي، فقد إنتقل الإنتاج من 435.2 ألف برميل يومي سنة 1990 إلى 451.9 ألف برميل يومي سنة 2005[1].

إبتداءا من سنة 2010 نسجل تزايدا مستمرا في إجمالي إنتاج مصافي التكرير للمشتقات النفطية، ويعود هذا إلى إنتعاش قدرات تكرير المصافي وكذا إلى فتح المنظومة القانونية فرصة الشراكة في الجزائر وفق قانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06 فكان إنجاز مصفاة جديدة في سنة 2007 مصفاة صور الصين بأدرار(يملك الشريك الصيني فيها 70%)، بقدرة تكرير 13 ألف برميل يومي، حيث إنتقل الإنتاج من 559 ألف برميل يومي سنة 2010 إلى 654 ألف برميل يومي سنة 2014.

كما هو معلوم إلى جانب تكرير غاز النفط المسال وذلك لنوعية نفط الخام الجزائري الذي هو من النوع الخفيف، يتم بموازاة إنتاج مجموعة من المشتقات النفطية الخفيفة وهي أساسا وقود السيارات بنوعية الديزل والبنزين، وكذا أيضا الأنواع الثقيلة كالنفط والزفت، وهي ترمي معظمها إلى الإستهلاك المحلي مع إدراج نسبة قليلة منها إلى الاستهلاك الخارجي (التصدير) ويكمن إجمال إنتاج المشتقات النفطية في الجدول التالي:

[1] OPEC, Annual statistical Bulletin 2006, p.27.

جدول رقم (03-21):تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر/و: ألف برميل يومي

المشتقات	2010	2011	2012*	2013*	2014
غاز البترول المسال GPL	18.8	16.6	14.8	16.4	26.0
الغازولين	61.3	71.9	51.9	52.1	63.0
الكيروسين ووقود الطائرات	30.6	26.7	26.3	35.0	42.0
زيت الغاز والديزل	155.2	150.0	133.9	135.3	190.0
زيت الوقود	104.7	106.5	93.4	93.9	139.0
مشتقات نفطية أخرى**	188.4	176.9	163.2	155.8	194.0
المجموع	559	548.5	483.4	488.5	654.0

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص56-62.

المطلب الثالث: تطور الإستثمارات في القطاع النفطي في الجزائر.

عرف قطاع المحروقات في الجزائر خلال السنوات الماضية قفزة نوعية في تخصيص الإستثمارات*** الموجّهة لقطاع النفط في الجزائر، وأتت هذه الإستثمارات بهدف توسيع دائرة الإستكشاف وتثمين عدة حقول، كما نشير إلى أن هذه الإستثمارات موجهة لتجديد الإحتياطات وتعويض الإنتاج السابق، وكذا توسيع البنية القائمة الخاصة بمصافي التكرير.

في هذا المطلب سوف نستعرض تطور الإستثمارات في المجال الزمني (1991-2014)، وذلك لأننا تطرقنا إلى مخصصات الإستثمارات في قطاع المحروقات ضمن المخططات التي عرفتها الجزائر سابقا(راجع المبحث الأول).

الفرع الأول: فترة (1991-1999).

عرفت هذه الفترة تخصيص إستثمارات معتبرة لمرحلة المنبع (البحث والتطوير والإستغلال) وهذا بعد تعديل قانون 14/86من جهة وإنتعاش الأسعار من جهة أخرى بعد أزمة سنة 1986، فتم إنفاق في هذه الفترة ما قيمته المتوسطية 1491 مليون دولار

* يعود تراجع قيمة الإنتاج في سنتي 2012 و2013 إلى توقف بعض المصافي من اجل عملية التهيئة التي باشرتها سونطراك في سنة2010 على غرار مصفاة سكيكدة وأرزيو

** تتضمن إنتاج النافثا، الإسفلت، زيوت التزيت و أخرى.

*** الإستثمار في قطاع المحروقات يتضمن الإنفاق الرأسمالي على ما يلي:

-بالنسبة لقطاع النفط، الاستكشاف، التطوير، التكرير، الناقلات، أنابيب النفط وتجهيزات إنتاج النفط غير التقليدي.

-بالنسبة لقطاع الغاز ، الاستكشاف، التطوير، التمييع، ناقلات وأنابيب نقل وتوزيع الغاز.

في السنة ثلاثة أرباع المبلغ خصص لعمليات تطوير وإستغلال الآبار(1116 مليون دولار سنويا) مقابل ربع المبلغ (375 مليون دولار سنويا) لعمليات الإستكشاف، بإرتفاع قدره 94% عن مخصصات فترة (1981-1990) التي بلغت 769 مليون دولار سنويا منها 450 مليون دولار سنويا لعمليات التطوير والإستغلال[1].

ويعود تراجع إستثمارات الإستكشافات في تلك الفترة، كون مجهود سونطراك وشركائها كان مركز حول تطوير الآبار المستغلة، والتي تتطلب إستثمارات معتبرة مقارنة بعمليات البحث والإستكشاف، والتي تقلصت في تلك الفترة نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وهروب معظم الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: فترة(1999 –2010).

سجل القطاع في هذه الفترة تدفقا للإستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2,0 مليار دولار أمريكي سنويا، كما وصل مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة إلى حوالي 24 مليار دولار أمريكي، وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (03–22): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات /و: مليون دولار.

السنة	الإستثمارات	السنة	الإستثمارات	السنة	الإستثمارات	السنة	الإستثمارات
1999	671	**2002**	2421	**2005**	1278	**2008**	2187
2000	1068	**2003**	2284	**2006**	2105	**2009**	2444
2001	2254	**2004**	1496	**2007**	2354	**2010**	3270

Source : Ministère de l'énergie et des Mines **« Bilan des réalisations du Secteur de l'énergie et des mines -62 2010 »** édition 2011, P40.

يلاحظ في قراءة أولية للجدول الإرتفاع المطرد لقيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع النفط في الجزائر، وهذا راجع لإنفتاح القطاع على العالم الخارجي نتيجة الترسانة القانونية التي صدرة للنهوض بهذا القطاع الخاص مع قانون 07/05، والمعدل بالأمر 10/06، مقابل حصة سونطراك من الإستثمارات.

أما تصنيف الإستثمارات الأجنبية حسب كل بلد يحتل في المرتبة الأولى الشركات الأنجليزية (24%)، تليها الأمريكية (21%) ثم الشركات الإسبانية (12%) متبوعة باستراليا وايطاليا (8%لكل منها)، ثم الشركات الفرنسية (6%)والنرويجية (5%).[2]

[1]Ministère de l'énergie et des mines **«bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines-1962-2010»** op.cit., p20.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، **"قطاع الطاقة في الجزائر"** مرجع سبق ذكره،18.

الفرع الثاني: فترة (2010 –2014).

في سنة 2010، يقدر مجموع الإستثمارات التي تم إنجازها بالجزائر بما يعادل 14,4 مليار دولار (3,5 مليار دولار إستثمارات أجنبية و11 مليار دولار إستثمارات لشركة سونطراك)، أي نسبة نمو تقدر ب11% مقارنة بالسنة المالية 2009[1] ،أما مجموع الإستثمارات المقدرة في سنة 2011 وصلت إلى 12,2 مليار دولار أي يتراجع قدره 15%مقارنة بالنسبة المالية 2010، وهذا راجع لتراجع قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من 3.3مليار دولار سنة 2010 إلى 3.1 مليار دولار سنة 2011 من جهة، ومن جهة أخرى سلسلة الفضائح التي عرفتها الشركة مع مطلع الألفية أو ما يعرف عند العدالة قضية سونطراك (1و2)، وتتوزع هذه الإستثمارات ما بين إستثمارات المنبع، النقل، المصب والمقرات الخاصة بالشركة الوطنية والشراكات، إذا تحظى حصة المنبع بحصة الأسد وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (03–23): توزيع الاستثمارات على مختلف مراحل الصناعة النفطية/و: مليون دولار.

المرحلة النفطية		2010	2011	2012	2013	2014
مرحلة المنبع	إستثمارات سونطراك	9930	9100	4027	4041	4805
	إستثمارات سونطراك بالشراكة*			3507	2274	2522
مرحلة النقل		1000	500	721	877	726
مرحلة المصب		3300	2500	2089	2014	822
هياكل الدعم و المقر		170	48	69	46	75
المجموع		14400	12200	10410	9252	8951

المصدر: من إعداد وتجميع الطالب وفق: -Sonatrach, Rapports Annuels (2010,2011….)

وفي الآفاق المستقبلية أدرج مجمع سونطراك مخطط للتنمية للمدى المتوسط (2014 – 2018)، والذي خصص له المجمع 102 مليار دولار من الإستثمارات، 60%منها للتنقيب على المحروقات وإنتاجها، كما يعمل المجمع على توجيه لبعض الإستثمارات إلى الخارج خاصة إفريقيا.

[1] سونطراك، التقرير السنوي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 27.

* يبين توزيع تدفقات الإستثمارات الأجنبيّة حسب الدول في 2013، أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتصدّر قائمة المستثمرين بقيمة 227مليون دولار أمريكي أي بنسبة 15% ، تليها كلّ من إيطاليا % 14 وبريطانيا العظمى % 13 والنرويج% 10.وتمثّل مجموع تدفقات هذه الدول الأربعة المستثمرة الى أكثر من % 50 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 2013 كما يبلغ متوسّط الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة للبلد الواحد 80 مليون دولار أمريكي.

أما أهم المشاريع في هذا المخطط نورد ما يلي:[1]

1- مشروع توات (12 مليون متر مكعب)مع الشريك الفرنسي جي دي ف (غاز فرنسا) في أدرار.

2- مشروع رقان مع ثلاث شركاء (اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا) يشتغل سنة 2017.

[1] سفيان ع "**سونطراك، إطمئنوا أيها الجزائريون البترول لن يجف**" جريدة الشروق، عدد 4430، يوم الاثنين: 2014/07/07.

نتائج الفصل الثالث:

عرضنا في الفصل الثالث ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطورات السياسة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الإستقلال إلى يوما هذا، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مكانة السياسة النفطية في الجزائر ضمن السياسية الإقتصادية، مع إبراز أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع النفطي منذ إكتشاف النفط إلى أخر إصلاح، ثم تطرقنا في المبحث الأخير من الفصل إلى إمكانيات الدولة الجزائرية من المتغيرات النفطية، وكانت أهم نتائج الفصل:

1- تميزت فترة ما بعد الإستقلال بتبني الجزائر تجربة تنموية قائمة على نموذج الصناعات المصنعة وعلى النهج الإشتراكي حتى نهاية الثمانيات ولكن نتيجة هذه التجربة لم تؤدي إلى الإقلاع الإقتصادي المنشود.

2- لمعالجة إختلالات النظام الإشتراكي والتخطيط المركزي، رأت الجزائر ضرورة إصلاح السياسة الإقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي كان لها الأثر السلبي على الناحية الإجتماعية، تمثلت في إرتفاع البطالة وتسريح العمال وغلق المؤسسات وإرتفاع أسعار المواد الأساسية.

3- مع إرتفاع أسعار النفط إبتداءا من سنة 2000 وتزامن ذلك مع وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، وكمحاولة منها لتدارك العجز وتصحيح الإختلالات الإقتصادية، عمدت الجزائر إلى إطلاق برامج تنموية معتمدة على سياسة مالية توسعية لتحفيز الطلب الفعال وبالتالي تنشيط الإقتصاد، حققت هذه البرامج نتائج ملموسة في مختلف الميادين (البنى التحتية، المنشآت ..)

4- لم يتم إغفال القطاع النفطي ضمن الإصلاحات الإقتصادية، فقد عرف هو الآخر أربع محطات وإصلاحات بداية من العمل وفق قانون البترول الصحراوي من 1958-1970، ثم مرحلة التأميم من سنة 1971-1986، والتي كانت نتائجها محدودة لإحتكار سونطراك لأنشطة الصناعة النفطية، والعمل وفق عقود الخدمات مع الأجانب، والتي أنهى سيطرة الشركات الأجنبية على الصناعة، ثم المحطة الثالثة، والتي كانت ضرورية خاصة بعد إنهيار أسعار النفط في 1986، حيث فتح المجال أمام الشريك الأجنبي وفق قانون14/86، والمعدل بالقانون 21/91 للعمل وفق عقود تقاسم الإنتاج. الإصلاحات الأخيرة هي ما وردت في القانون07/05 والمعدل بالأمر الرئاسي رقم 10/06، ثم القانون رقم 01/13، حيث فتح هذا القانون القطاع النفطي أمام تدفق الإستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكة في مجال المحروقات، ثم عدّل لتحديد الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية وإستغلالها، مع تسهيلات وتحفيزات جبائية للأجانب، والتأكيد على ملكية الدولة للقطاع من خلال عقود الإنتاج التي أبرمتها شركة سوناطراك مع الشركاء.

5- سمحت هذه الإصلاحات بتجديد إمكانيات الدولة من الثروة النفطية حيث تحسنت معدلات الإحتياطي الجزائري من النفط والغاز ومعدلات الإنتاج اليومي.

6- إن شركة سونطراك غير قادرة على إستغلال الثروة النفطية بالشكل الأمثل خاصة على مستوى المصب، حيث أن صناعة التكرير لازالت دون المستوى المطلوب وتعاني من قدم التكنولوجيات المستعملة، ولا تلبي السوق المحلي بدليل توجه الجزائر نحو إستيراد بعض المشتقات النفطية.

7- التغيير التشريعي والقانوني مهم، لكنه غير كاف في ظل غياب إستراتيجية طاقوية في الجزائر.

الفصل الرابع/

إدارة عوائد النفط

والمشاهد المستقبلية

للإقتصاد الجزائري.

مقدمة الفصل الرابع:

لقد تطرقنا سابقا إلى الإمكانيات الهامة التي تزخر بها الجزائر في قطاع النفط، والتي جعلت منه مصدرا هاما للطاقة في الجزائر من جهة، كما أن تسجيل فوائض مالية معتبرة للبلاد من جراء عمليات تصديره منذ عدة عقود جعلته أيضا مصدرا بالغ الأهمية للموارد المالية جهة أخرى، حيث يلاحظ عند تفحص محتوى البرامج التنموية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال إلى آخر برنامج تنموي نقف على المكانة الهامة التي عرفها القطاع، إذْ أُعتبر قطاعا قائدا تستغل موارده في تنمية باقي القطاعات الأخرى المشكلة للناتج المحلي الإجمالي، وظلت هذه المكانة قائمة بالرغم من الصدمات النفطية العكسية التي عرفها سوق البترول طيلة السنوات السابقة وتراجع إيراداته.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي باشرتها الحكومة الجزائرية، إيمانا منها بضرورة تنويع الإقتصاد، وخلق منتجات أخرى تساهم في ضمان إيرادات مالية خارج قطاع المحروقات، إلا أن النفط لا يزال المصدر الشبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة، وتمويل الإيرادات العامة للدولة، وفي ظل هذا الإعتماد المباشر على عائدات المحروقات في دفع الإقتصاد الوطني وجب الإستفسار عن ما إذا كانت الحكومة قد إتخذت إجراءات وقائية لإحتواء الآثار المحتملة لتراجع الأسعار، بالإضافة إلى مدى نجاحها في إدارة فوائضها النفطية المشكلة في فترات الإرتفاع القياسي للأسعار؟.

إن تبني إستراتيجية إعادة تنويع الاقتصاد، وكسر الثلاثية التي أطبقت على الإقتصاد الجزائري المتمثلة في:
إنتاج النفط – التصدير – الإستيراد ، والعمل على التحضير لمرحلة ما بعد "إقتصاد الريع" تعد ضرورة وأكيدة خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها الأسواق النفطية.

لتحليل هذه النقاط وأخرى، ورد الفصل في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: المكانة الإقتصادية، المالية والتجارية للنفط في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في إدارة الفوائض النفطية.**
- **المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية لإقتصاد ما بعد النفط.**

المبحث الأول: المكانة الإقتصادية، المالية والتجارية للنفط في الجزائر.

منذ بداية عملية التأميم (1971م)، أصبح النفط الجزائري عنصرا أساسيا في السياسة الطاقوية الجزائرية، لما يساهم في تأمين الطاقة اللازمة، ويؤمن كذلك العملة الصعبة اللازمة لإستيراد متطلبات التنمية، وتأمين الأموال اللازمة للإستثمار الحكومي في القطاعات المختلفة، وخاصة في البنية التحتية، أما أهم قنوات مساهمة النفط في الإقتصاد الجزائري فيظهر في العناصر التالية:

المطلب الأول: مساهمة صناعة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015).

يمثل قطاع المحروقات محرك الإقتصاد الجزائري، فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتوقف عن الإرتفاع طيلة العشريات من القرن الماضي، إلا في الحالات التي عرفت فيها أسعار النفط هبوطا، حيث قفزت هذه المساهمة من 21.1% سنة 1973 إلى 25.9% في سنة 1985، لتنخفض في سنة 1986 إلى حدود15.59%.

إبتداءا من سنة 1991ومباشرة جملة الإصلاحات على الصناعة النفطية، وتحسن الأسعار في تلك الفترة، إرتفع معدل مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إرتفعت النسبة من31.4% سنة 1991 إلى37.4% سنة 1997، إذْ حافظ هذا القطاع على الريادة في القطاعات طيلة تلك الفترة.

أما في الفترة: (2000-2015) فيمكن تقسيمها إلى فترتين هما:

أولا: فترة (2000-2010): عرفت هذه الفترة إرتفاعا في الأسعار وصلت إلى مستويات قياسية خاصة سنوات 2005، 2006 و2007، لتنهار في نهاية سنة 2008 نتيجة تداعيات الأزمة العالمية، وفي هذه الفترة حافظ قطاع النفط على مكانته في الناتج المحلي الإجمالي، الذي شهد هو الآخر إرتفاعا، وهذا راجع لمختلف البرامج التي تم إطلاقها في تلك الفترة والتي تهدف إلى تحسين النمو الإقتصادي، وإنعاش باقي القطاعات بالإستفادة من عوائد النفط.

ورغم هذه المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، إلى أنه يعمل كقطاع مغلق، فهو لا يساهم في التشغيل إلى في حدود 3%من مجمل الأيدي العامة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة في رأس المال، مما يجعل قدرته على إستيعاب الأيدي العامة محدودة.[1]

[1] عبد المجيد قدي "**الإقتصاد الجزائري والنفط**" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، يومي 07/08/أفريل 2008.، ص 03

جدول رقم(04–01): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2000–2010)/و: مليار دج.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاج قطاع المحروقات	النسبة(%)
2000	4123.5	1616.3	39.19
2001	4227.1	1443.9	34.15
2002	4522.8	1477.0	32.65
2003	5252.3	1868.9	35.58
2004	6149.1	2319.8	37.72
2005	7562.0	3352.9	44.33
2006	8501.6	3882.2	45.66
2007	9352.9	4089.3	43.72
2008	11043.7	4997.6	45.25
2009	9968.0	3109.1	31.11
2010	11991.6	4180.4	34.86

Source:O.N.S" **Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 "** Alger, 2016, pp11-14.

بالرجوع إلى الحوصلة المعدة من طرف ديوان الإحصاء والجدول أعلاه، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- إن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على موارد النفط في حين أن القطاعات الإنتاجية والخدمية تشكل القسم المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي.

2- الإرتفاع القياسي لإنتاج قطاع المحروقات في نفس الفترة، حيث إرتفع من 1.1 مليار دج في سنة 2000 إلى حدود 05 ملايير دج في نهاية سنة 2008 بنسبة نمو قدرها 354% ، ويعزى ذلك إضافة إلى إرتفاع في مستوى الأسعار في تلك الفترة، زيادة عقود الشراكة في الإستثمار لقطاع المحروقات خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين، بعد إجراء تعديل على قانون 07/05 بالأمر الرئاسي رقم10/06.

3- التراجع الملحوظ في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج المحروقات في سنة 2009 بقيمة1075.7 مليار دج و1888.5 مليار دج على التوالي، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسواق النفط، والتي كان لها تأثير على إنخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا تراجع الإستثمارات الموجهة للقطاع نتيجة إنخفاض الأسعار.

4- إرتفاع في تكوين القيمة المضافة الخاصة بالمحروقات حيث إنتقلت من 33539,2 مليون دج سنة 2000 إلى 87017,7 مليون دج سنة 2010، وقد لعبت هذه القيمة دور أساسي في تشكيل مجموع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي*، الذي إنتقل بدوره من 3 430 857,3 مليون دج سنة 2000 إلى 9 699 617,3 مليون دج سنة 2010، وكانت نسبة المساهمة تتراوح ما بين 38.41% كأدنى قيمة سنة 2009 و53.46% سنة 2008 كأعلى قيمة.

*الناتج المحلي الإجمالي=(القيمة المضافة+الرسم الوحيد على الإنتاج الإجمالي+حقوق الجمارك).

5- النمو السريع لقطاع المحروقات في الجزائر كان له الأثر السلبي على نمو باقي القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في المساهمة المحتشمة لهذه القطاعات، وهذا بالرغم من الإهتمام بها في مختلف البرامج التنموية، فمثلا في سنة 2010، كانت مساهمة كل قطاعات الفلاحة، التجارة والصناعة هي: 9.7%، 12.24% و05.01%على الترتيب.

ثانيا: فترة (2011-2015).

واصل في هذه الفترة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نمو إنتاج المحروقات وفق الجدول الموالي:

جدول رقم(04-02): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2011-2015)/و: مليار دج.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
المحروقات	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8	3134.3
البناء والأشغال العمومية	1262.6	1411.2	1569.3	1730.2	1850.8
الفلاحة والصيد البحري	1183.2	1421.7	1640.0	1771.5	1936.4
الصناعة خارج المحروقات	663.8	728.6	765.4	837	938.2
قطاع التجارة	1446.3	1650.0	1870.6	2067.5	2259.3
قطاعات أخرى	4790.2	5460.8	5836.9	6178.5	6472.9
الناتج المحلي الإجمالي	**14588.6**	**16208.7**	**16650.2**	**17242.5**	**16591.9**

Source:-O.N.S" **Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 "**op.cit. pp11-14.
-la banque centrale **" EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE "** Report 2014, Alger, 2015, p150.

من الجدول أعلاه نسجل ما يلي:

1- إستمرار تسجيل تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد إنتقل بمقدار 2653.9 مليار دج في فترة 04سنوات وبمعدل نمو قدره 18.1%.

2- إرتفاع في قيمة القيمة المضافة للوطن من11 355 944.0 مليون دج سنة 2011 إلى13 257 015.6 مليون دج سنة 2014، مع إنخفاضها في سنة 2015 إلى ما يقارب12 429 519.1 مليون دج.

3- تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 بما يقارب 650.6 مليار دج، ومرده إلى ذلك إنخفاض أسعار النفط طيلة سنة 2015، وهو مؤشر على إرتباط أداء الإقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات.

4- مواصلة هيمنة قطاع المحروقات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، إلى أنه يلاحظ تراجع نسبة المساهمة من 35.9% إلى 18.83% سنة 2015، وهذا راجع إلى تهاوي أسعار النفط إبتداءا من منتصف سنة 2014 بأكثر من 50%.

5- شهدت بعض القطاعات الإقتصادية الأخرى، خاصة قطاعي التجارة والبناء والأشغال العمومية تطورا ملحوظا ومتناميا في قيم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب تعاظم قيم المخصصات المالية التي تم إقرارها في برنامج توطيد النمو

الأخير، والذي حمل أيضا جملة الإصلاحات التي مست هذه القطاعات، فيلاحظ إرتفاع مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري من 08.11% سنة 2011 إلى 10.27% سنة 2014.

شكل رقم(04-01):تطور إنتاج قيمة المحروقات في الفترة:2000-2015.

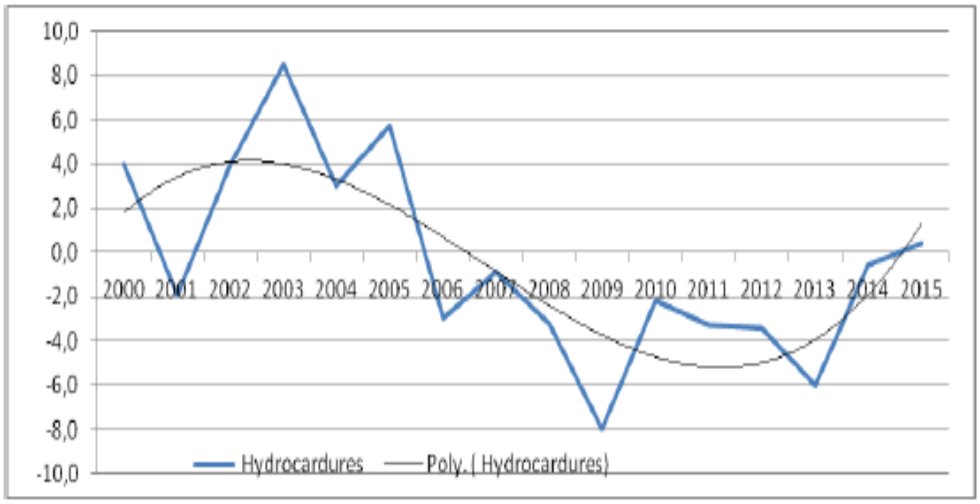

. **Source**:-O.N.S" **Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 "**op.cit. p05

إذن الأرقام تشير إلى أن القطاع النفطي في الجزائر هو المهيمن والمساهم في الناتج المحلي الإجمالي من الإستقلال حتى العقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين، بحيث بقيت الطاقة الإنتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد المالية، والتي للأسف لم تستغل هذه الموارد من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية كالقطاع الزراعي، توسيع القاعدة الصناعية، رفع المستوى المعيشي للسكان ،التوسع في عمليات البناء وتطوير القطاع السياحي.

المطلب الثاني: مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة فترة (2000-2015).

تُشكل عائدات النفط مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثر كبير في ميزانية الدولة، إلى أنها تمتاز بعدم الإستقرار والتذبذب، فهي رهينة التغيرات في أسعار النفط من جهة، وتغيرات سعر صرف الدينار أمام الدولار لأن برميل النفط مُقوّم بالدولار من جهة أخرى، ويمكننا توضيح مساهمة الجباية النفطية في تمويل ميزانية الدولة من جانبين: أحدهما مساهمة هذه الجباية في الإيرادات العامة، والجانب الآخر مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة، وذلك عبر أهم الفترات التي مر بها الإقتصاد الوطني، من فترة السبعينات وصولا إلى الوقت الراهن.

الفرع الأول: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للدولة.

ونقوم بتقسيمها إلى 03 مراحل زمنية كما يلي:

أولا: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للدولة فترة (1970 – 1985).

بعد فترة الستينات*، إعتمدت الميزانية العامة للجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي إنتقلت من 21.4 % من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 57.16%سنة 1974، مع تجاوزها لنسبة 63 %سنة 1980، و64.18 %سنة 1981[1]، ويرجع تحسن مردودية الجباية النفطية في تلك الفترة إلى عملية التأميم، وإرتفاع في مستوى أسعار النفط خلال هذه السنوات (راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني).

بالمقابل عرفت الجباية العادية إنخفاضا، إذْ إنتقلت من 78.5 % سنة 1970 إلى حوالي 55.70 % سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6 %، وهذا ما أدى بالإحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج المحروقات، ومع الرفع النسبي لنسب الضرائب، وتبني عملية التسيير الذاتي لمؤسسات قطاعي الصناعة والخدمات تحسّنت نوعا ما الجباية العادية في تلك الفترة وتقارب قيمتها مع الجباية النفطية.

ثانيا: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للدولة فترة: (1986–2000).

تميزت هذه الفترة بصدور قانونيين متعلقين بالنشاط النفطي في الجزائر – كما رأينا سابقا– ويتعلق الأمر بالقانون رقم 14/86، وكذا قانون 21/91 ، كما عرفت هذه الفترة تعديلات وإصلاحات في النظام الجبائي سنة 1992.

شكل رقم (04–02):تطور إيرادات الجباية العادية والنفطية في الفترة:(1980–2008).

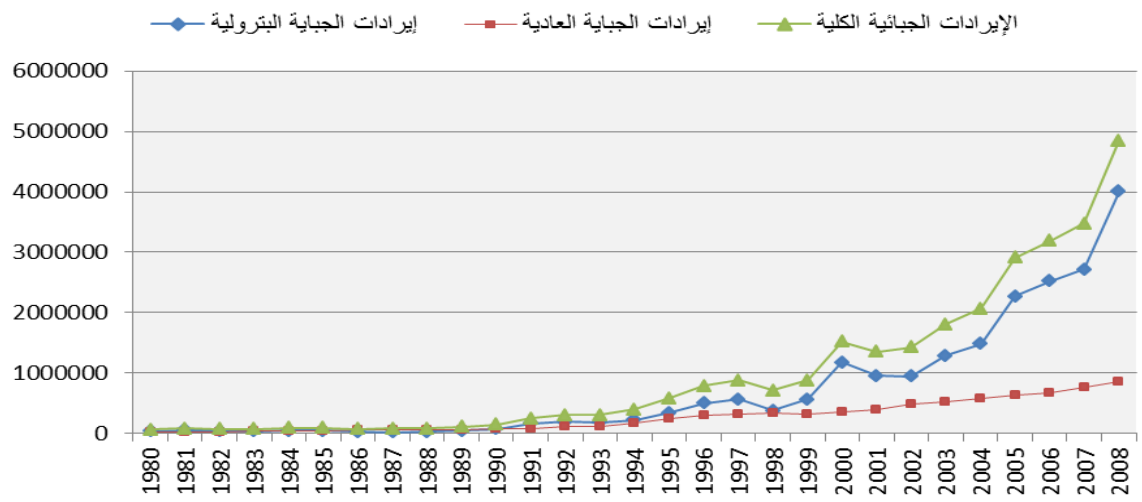

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الديوان الوطني الإحصاء نقلا عن قوانين المالية.

*قبل فترة التأميمات وخلال سنوات السيتنات لم تكن هناك مساهمة كبيرة للجباية النفطية في تمويل ميزانية الدولة، فكانت في حدود17.9% في سنة 1966، ويرجع هذا إلى الإمتيازات التي تحصلت عليها الشركات الفرنسية من سيران قانون البترول الصحراوي الذي يعفي الشركات الفرنسية من دفع الضرائب، وكذا التصريحات الوهمية التي كانت تقدمها الشركات حتى تتنصل من دفع ضرائبها.

[1]O.N.S « **Rétrospective Statistiques 1962 - 2011** » édition 2012, p216.

من إطلالة على الشكل البياني يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- لقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير في الإقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الإنهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات والتي صاحب إنهيار في أسعار البترول إنخفاض قيمة الدولار من 40 % إلى 50 %، والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي والإستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات، والتي إستمرت حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي والمعتمدة على سياسة المخططات، والتي فشلت في تحقيق التنمية المنشودة، كما كشفت الأزمة عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي*، وأصبحت الجباية العادية هي المهيمنة في تلك الفترة، إذ تم تحصيل سنة 1986 ما يقارب 68251 مليون دج جباية عادية، مقابل 21439 مليون دج جباية نفطية، وفي سنة 1988 تم تحصيل 69400 مليون دج جباية عادية، و24100 مليون دج جباية نفطية.

2- منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية[1] من أجل تغير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تبنى قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 إلى أن هذا القانون لم يأت أكله، إذْ بقيت الجباية النفطية في مستويات ثابتة طيلة فترة التسعينات ومهيمنة على هيكل إيرادات الدولة.

3- ومنذ سنة 1995 إرتفعت قيمة الجباية النفطية بوتيرة بطيئة لتتعثر مرة أخرى في سنة 1998 نتيجة إنخفاض أسعار النفط من جديد بسبب أزمة دول شرق آسيا، مما كان له الأثر البيّن على إنخفاض حصيلة الجباية البترولية، حيث تم تحصيل في سنة 1998 ما يقارب 556 378 مليون دج، مقابل 765 564 مليون دج سنة 1997.

4- يجدر الإشارة إلى تحقيق معدل عام قدره 51.54% من الجباية النفطية خلال فترة (1986 – 1999)، مع تسجيل 64.74 % في سنة 1997 كأعلى معدل.

ثالثا: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للدولة فترة (2000–2015).

في هذه المرحلة إنتعشت السوق النفطية مقارنة بالمراحل السابقة، وإرتفعت الأسعار وزاد الطلب على النفط العربي نظرا للتخوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين التخزين الإستراتيجي للنفط، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب السياسية والإقتصادية السالفة الذكر، كلها معطيات ساهمت في تحسين مردودية الجباية النفطية التي عرفت إرتفاعات متواصلة طيلة فترة(2000–2007) كما يوضحه الجدول أدناه، حيث إنتقلت من 720.0 مليار دج سنة 2000 إلى 973.0 مليار دج سنة 2007، وسجل أعلى معدل لها في المساهمة في الإيرادات العامة سنة 2000 ب63.12%.

تعد الفترة الممتدة من سنة 2010 –2015 من أحسن الفترات من حيث الإيرادات الجبائية البترولية خاصة سنة 2013 بتحصيل 1615.9مليار دج بشكل فعلي، وبنسبة تقدر ب41.48%، وهذا راجع لإرتفاع أسعار البترول التي جاوزت كل

* لقد إعتمدت الجزائر ضمن إستراتيجيتها التنموية خلال فترة المخططات الكبرى على النموذج غير المتوازن عن طريق تسخير الإمكانات المادية والمالية لخدمة قطاع المحروقات بإعتباره القطاع الوحيد الذي بإمكانه تزويد الإقتصاد الوطني بالموارد المالية الكفيلة بتطوير القطاعات الأخرى (راجع الفصل الثالث).

[1] عبد المجيد قدي "**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 31.

التوقعات وبلغت حدود ال140 دولار للبرميل، مما إنعكس إيجابا على الإيرادات الكلية للميزانية التي بلغت 3863.2 مليار دج، وهذاما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (04–03): تطور إيرادات الجباية النفطية للفترة* (2000 – 2015) و:مليار دج.

السنة	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية%	السنة	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية%
2000	720.0	1138.9	63.12	**2008**	1715.4	2895.20	59.24
2001	820.6	1400.9	60.00	**2009**	1392.2	3275.36	42.50
2002	916.4	1570.3	58.35	**2010**	1501.7	3056.70	49.12
2003	836.1	1520.5	54.98	**2011**	1529.4	3474.10	44.02
2004	862.2	1599.3	53.91	**2012**	1519.4	3804.00	39.92
2005	899.0	1719.8	52.27	**2013**	1615.9	3863.20	41.82
2006	916.0	1835.5	49.90	**2014****	1577.7	4218.11	37.40
2007	973.0	1951.4	49.86	**2015****	1722.9	4684.65	36.77

Source:période:-(2000-2013) Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, budget d'état définitif, 2015, p01.

-(2014-2015) la direction générale des impôts, les lois des finances des années 2014 et 2015

ومما يستوجب الإشارة إليه في هذا الشأن أيضا أن إرتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلف في مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة، وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة بالإضافة إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي في الإستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى المجاورة.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة.

عرفت النفقات العامة في الجزائر بداية منذ سنة 2000 إرتفاعا في معدلاتها، وهذا راجع لإعتماد الجزائر للإنفاق العام كمحفز للطلب الكلي، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ولتحقيق ذلك أطلقت مجموعة من البرامج التنموية مست كل القطاعات مستفيدة من إرتفاع في مستوى أسعار النفط لتغطية تكاليف هذه البرامج.

*إيرادات فترة(2000–2013) هي نهائية بعد تسوية الميزانية.

**مبالغ سنتي 2014 و2015هي تقديرية لم يتم تسوية ميزانيتهما بعد.

جدول رقم(04–04): مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة*./و:مليار دج.

السنة	إيرادات الجباية النفطية	مجموع النفقات العامة	نسبة التغطية%	السنة	إيرادات الجباية النفطية	مجموع النفقات العامة	نسبة التغطية%
2000	720.0	1199.8	60.01	**2008**	1715.4	4188.40	40.95
2001	820.6	1471.7	55.75	**2009**	1392.2	4199.70	33.14
2002	916.4	1540.9	59.47	**2010**	1501.7	4657.60	32.24
2003	836.1	1730.9	48.30	**2011**	1529.4	6085.30	25.13
2004	862.2	1859.9	46.37	**2012**	1519.4	7054.40	21.53
2005	899.0	2105.1	42.70	**2013**	1615.9	6514.70	24.80
2006	916.0	2543.4	36.01	**2014****	1577.7	7656.16	20.60
2007	973.0	3149.9	30.45	**2015****	1722.9	8858.05	19.45

Source:période:-(2000-2013) Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, budget d'état définitif, 2015, p01.
-(2014-2015) la direction générale des impôts, les lois des finances des années 2014 et 2015.

في قراءة مالية للجدول يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- تنتهج الجزائر في ميزانيتها السنوية سياسة مالية دورية، وهي السياسة التي يكون فيها الإنفاق مرتفعا في أوقات الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، والعكس في حالة الإنخفاض، أي سياسة مالية توسعية في حالة الإنتعاش وسياسة مالية إنكماشية في حالة الركود.***

2- عرف رصيد ميزانية الدولة عجزا بصفة دائمة ومستمرة وبشكل تصاعدي طيلة فترة (2000-2015)، حيث إنتقل العجز من 60.9 مليار دج سنة 2000 إلى 3438.05 مليار دج سنة 2014، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الدولة في التحكم في النفقات، وغياب آليات التحصيل الجبائي الفعالة.

3- الإرتفاع المتواصل في قيمة النفقات العمومية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، وتتشكل هذه النفقات من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذه النفقات إرتبطت بالمجالات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

4- إرتفاع قيمة نفقات التسيير إبتداءا من سنة 2008 وهذا راجع لإطلاق مجموعة من برامج التشغيل، والزيادة في أجور الوظيف العمومي بعد مراجعة القوانين الخاصة المسيرة للقطاع، حيث إنتقلت من 1642.7 مليار دج سنة 2007 إلى

*نفقات فترة(2000-2013) هي نهائية بعد تسوية الميزانية.

**مبالغ سنتي 2014 و2015هي تقديرية لم يتم تسوية ميزانيتهما بعد.

***توجد ثلاثة مفاهيم في السياسة المالية: **أ-السياسة المالية الدورية**: وهي المرتبطة بمستوى العوائد النفطية المتأتية من إرتفاع الأسعار، حيث تكون سياسة مالية توسعية في حالة الإنتعاش وسياسة مالية إنكامشية في حالة الركود وتراجع الأسعار.

ب-السياسة المالية الغير دورية: وهي عكس السياسة الأولى، حيث تكون توسعية في حالة الركود وإنخفاض الأسعار وإنكماشية في حالة أوقات الإنتعاش.

ج-السياسة المالية المستقرة: والتي تتميز بإستقرار الإنفاق العام، أين ينعدم الإرتباط بين السياسة المالية والدورة الإقتصادية.

2255.1 مليار دج سنة 2009، ثم 4691.3 مليار دج سنة 2012، كما وجه جزء منها على الخصوص لعمليات دعم بعض المواد والمنتجات والخدمات، وإصلاح آليات التشغيل، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تطهير ديون البلديات.

5- إنتقلت ميزانية التجهيز من872.5 مليار دينار سنة 2005 إلى 1944.6مليار دينار سنة 2009 ثم إرتفعت إلى 2363.0 مليار دج سنة2012، حيث حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إقامة هياكل قاعدية، وبنى تحتية متطورة وحديثة من خلال تطوير قطاع المواصلات وإقامة الموانئ وغيرها.

6- ساهمت الجباية النفطية في تغطية النفقات العمومية بصورة شبه مستقرة، فقد تراوحت النسبة ما بين 60% سنة 2000 و30% سنة 2007، وبدأت في التراجع بداية من سنة 2010 إلى ما دون 30%، إلى أن هذا الإنخفاض لا يدل على وجود إيرادات خارج الجباية النفطية لتغطية النفقات العمومية، إنما كان يتم اللجوء إلى فائض الجباية النفطية الموجود في صندوق ضبط الإيرادات عند تسجيل عجز موازني.

7- تراجع مساهمة الجباية النفطية في عملية التغطية سنتي 2014 و2015 بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية جراء إنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية إبتداءا من منتصف سنة 2014.

8- تدل هذه النسبة الكبيرة للجباية النفطية إلى ضعف باقي القطاعات الإقتصادية، والذي نتج عنه ضعف تحصيل الجباية العادية، وإلى إستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبي وعدم عصرنة أجهزة الضرائب.

9- لفائض الجباية النفطية دور كبير في تقليص ذلك العجز، ونلاحظ عند إستبعاد الجباية النفطية من تلك الميزانيات، أن نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي تراوح ما بين(-28%) سنة 2003 و(-36.5%) سنة 2014 مع تسجيل أعلى معدل ب(-45%) سنة 2012.

إتخذت الجزائر عدة إجراءات إحترازية لعزل سياسة الإنفاق العام على إيرادات الجباية النفطية سنتعّرض إليها لاحقا.

المطلب الثالث: موقع النفط في الميزان التجاري الجزائري.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى قناة أخرى تتأثر بحجم وقيمة الصادرات النفطية الجزائرية إلى الدول المستهلكة للنفط وهو الميزان التجاري، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى خصائص النفط الجزائري ومميزاته عن باقي النفط.

الفرع الأول: خصائص النفط الجزائري.

تتميز الجزائر بقربها من أسواق الإستهلاك الأوروبية، بحيث تتواجد في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم، فميناء أرزيو يبعد عن فرنسا بـ 1410 كلم، و1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق بين التكلفة والمدة الزمنية لتُوصّل النفط إلى مناطق الإستهلاك، هذا القرب الجغرافي، جعلت صادرات الجزائر محل طلب عالمي عليها، حيث يتم تصدير النفط الخام إلى كل من الإتحاد الأوروبي، أمريكا وبعض دول آسيا.

أما من حيث الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط الأخرى، فالنفط المستخرج من واد قريطين بلغت كثافته 0.83 فهو يحتوي على 34 % بنزين، و24 % غازوال، و32 % وقود التدفئة، و08 % زيت، و01 % برافين[1]، إلى جانب خلوه من الكبريت.

جدول رقم (04–05): مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط دول الأوبك.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية *API	الكبريت%	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.5	31	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.60	44.11
	متوسط	34.0	1.95	22	28	50.00
الجزائر	خفيف	44.00	0.14	35	36	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.10	0.25	12.00	40.00	48

المصدر: محمد أحمد دوري "**محاضرات في الإقتصاد البترولي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 12 – 13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، مما جعل الطلب عليه يزداد في الأسواق الدولية.

وحتى تتضح أكثر الصورة المرتبطة بأهمية صادرات النفط ومكانتها في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية فإن علينا دراسة مكانة الصادرات وفق المؤشرين التالية: تطور الصادرات وتطور الميزان التجاري.

الفرع الثاني: تطور الصادرات النفطية في الفترة (2000–2015).

في فترة السبيعنات عرفت قيمة الصادرات النفطية إستقرار ملحوظا، وهذا راجع لتأميم المحروقات في بداية سنة 1971 وإحتكار سونطراك لعمليات البحث والإكتشاف، ومع تواضع الإمكانيات التي كانت تملكها الشركة إنعكس ذلك على عمليات الإنتاج، وهو ما ظهر جليا في إستقرار قيمة الصادرات النفطية، حيث تراوحت القيمة ما بين 687.6 ألف برميل يومي سنة 1971 وما يقارب961 ألف برميل يومي سنة 1979.

[1] Rabah MAHIOUT « **le pétrole algérien** »op.cit.p109.

*مقياس المعهد الأمريكي للدلالة على درجة الكثافة النوعية فوق 35 درجة بترول خفيف، دون 28 درجة بترول ثقيل، بين 28 – 35 درجة بترول متوسط.

في فترة الثمانينات وحتى نهاية التسعينات، عرفت الصادرات النفطية الجزائرية إنخفاضا في المستوى، حيث تراوحت ما بين 181.6ألف برميل يومي سنة 1984 كأدنى قيمة لها و390ألف برميل يومي سنة 1996 كأعلى قيمة مسجلة في تلك الفترة، ويعزى هذا الإنخفاض إلى تضافر جملة من العوامل يمكن حصرها في:

1- السياسة النفطية الجديدة التي بدأ تطبيقها في بداية الثمانينات، والتي تحافظ على إحتياطات النفط أكثر نظرا لقلته وضآلته مقارنة مع الإحتياطات الغازية.

2- العمل على تخفيض الإنتاج بنسبة خفيفة، للمحافظة على مستوى الإيرادات النفطية المسجلة في بداية الثمانينات، بعد إرتفاع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات ال40 دولار للبرميل.

3- فرض منظمة أوبك حصص إنتاج على الدول الأعضاء من بينها الجزائر سنة 1998، مما أدى إلى تأثير قيمة الصادرات الجزائرية بهذه الحصص، وكان الهدف من ذلك هو محاولة رفع الأسعار بعدما عرفت تهاوي في1998 لامست ال12 دولار للبرميل.

في مطلع سنة 2000 حققت السوق العالمية للنفط إرتفاعا محسوسا في الأسعار، إنعكس ايجابيا على تطور الصادرات النفطية للجزائر، وساهمت أيضا في تحقيق فوائض الجزائر من العملة الصعبة، ورفع احتياطي الصرف، كما إستفادت الخزينة من الفوائض التي تم تسجيلها في صندوق ضبط الإيرادات.

جدول رقم(04-06): تطور كل من صادرات النفط الخام وصادرات المشتقات النفطية فترة2000-2015./و:ألف برميل يومي.

السنة	النفط الخام	المشتقات النفطية	السنة	النفط الخام	المشتقات النفطية
2000	461.1	544.3	**2008**	841	456.7
2001	441.5	555.8	**2009**	747	444.1
2002	566.2	527.2	**2010**	709	506.9
2003	741.0	528.3	**2011**	842.9	488.9
2004	893.2	446.0	**2012**	842.9	450.4
2005	970.3	451.9	**2013**	744.0	429.7
2006	947.2	435.1	**2014**	622.9	581.0
2007	1253	451.3	**2015**	642.2	605.4

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على الإحصائيات المختلفة لمنظمتي الأوبك والأوابك.

من تحليل الجدول نلاحظ:

1- إلى جانب تصدير النفط الخام تقوم الجزائر بالموازاة بتصدير المشتقات النفطية إلى أن كميتها تختلف من فترة إلى فترة أخرى، إلا أنها لها نفس إتجاه تصدير النفط، بحيث يتم تسجيل زيادة في الكميات المصدرة من المشتقات النفطية كلما كان هناك إنتعاش في الأسواق النفطية وزيادة الطلب على النفط.

2- إستحواذ صادرات المحروقات حصة كبيرة في هيكل الصادرات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، فقد تراوحت النسبة ما بين 97.22% سنة 2000 و97.32% سنة 2010، ثم تنخفض إلى85.4% سنة 2015 كنتيجة لتراجع أسعار النفط، وقد سجلت سنة 2005 كأعلى معدل ب98.02 %، مما يؤكد فرضية أن تطور التجارة الخارجية للجزائر يتوقف على تطور الصادرات النفطية، وأن هذه الأخيرة هي همزة الوصل الوحيدة التي تربط الجزائر بالعالم الخارجي إقتصاديا.

3- تتراوح حصة الجزائر في الصادرات ضمن منظمة الأوبك ما بين 01مليون و1.3 مليون برميل يومي، وهي حصة قليلة مقارنة بباقي دول المنظمة كالسعودية، إيران والعراق.

4- إبتداءا من سنة 2002، نلاحظ زيادة في صادرات النفط الخام والذي يعود إلى تحسن أداء إقتصاديات الدول الأوروبية وأمريكا بعد ركود نسبي زادت في حدته أحداث 11سبتمبر2001 ب الو م أ.

5- تراجع في قيمة صادرات المشتقات النفطية إبتداءا من سنة2004، ويعود هذا التراجع إلى الإنفجار الكبير الذي حدث بمصفاة سكيكدة في مارس 2004 أدى إلى تدمير شبه كامل لخطوط إنتاجية مما أثر على طاقة تكرير النفط.

6- بداية من سنة 2005 بدأت الكميات المصدرة من النفط الخام في الإرتفاع، لتصل إلى ذروتها في سنة 2007 ب1.2 مليون برميل يومي، وهذا بعد إجراء إصلاحات على قانون المحروقات في الجزائر، وفتح باب الشراكة مع الأجانب لإستغلال الثروة النفطية عبر كل مراحلها، حيث أثر على زيادة نسبة الإنتاج وبالتالي على كمية الإنتاج المصدرة.

7- شبه إستقرار في تصدير المشتقات النفطية بكمية متوسيطة قدرها 460 ألف برميل يومي، وهذا بعد إنجاز مصافي تكريرية وتهيئة بعضها، وكذا إلى إرتفاع الإستهلاك الداخلي المحلي منها، مما وجه جزء منها إلى تلبيته، حيث يتم إستهلاك المشتقات في السوق المحلي بنسبة كبيرة مقارنة مع ما يتم تصديره.

8- الإرتفاع الملحوظ في كميات النفط المصدرة إبتداءا من سنة 2011، وهذا راجع إلى تحسن أداء إقتصاديات الدول وزيادة الطلب العالمي على النفط بعد التعافي من آثار الأزمة العالمية 2008، حيث صاحب هذا الطلب إرتفاع قياسي لأسعار النفط جاوزت ال100دولار.

9- من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام، نلاحظ في سنة 2015 أولوية الإتحاد الأوربي ب543.9 ألف برميل يومي وبنسبة84.7% من مجموع الصادارت النفطية والمقدرة ب642.5 ألف برميل يومي، ثم أمريكا الشمالية* 5.4%(35.3 ألف برميل يومي)، وآسيا والمحيط الهادي ب5.7% وأمريكا اللاتينة ب4.1%، في حين لا تصدر الجزائر لدول إفريقيا ودول الشرق الأوسط، وإن كان مفهوم عدم التصدير لدول الشرق الأوسط لغنى المنطقة من النفط والغاز الطبيعي، فلا وجود سبب مُقنع للجزائر العزوف عن دول إفريقيا بإعتبارها سوق واعد للمحروقات الجزائرية، خاصة الدول الفقيرة من هذه الموارد كتونس، المغرب والسنغال.

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري.

*في سنة 2012 صدرت الجزائر إلى الو م أ ما يقارب 32.25% من النفط الخام وهذا بإعتبار الو م أ من اكبر المستهلكين للطاقة وأيضا راجع للعلاقات الإقتصادية القوية بين الدولتين، إلى ان تحول هذه الأخيرة إلى أكبر العارضين في السوق بعد بدء عمليات إنتاج الغاز الصخري بها أدى إلى تقليص حصتها من صادرات الجزائر إلى 7.1% سنة 2014.

إن تحليل التجارة الجزائرية، يلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات العشر الأخيرة، ولم يسجل أي رصيد سالبا، إلا أنه تم تسجيل إنخفاض معتبر خلال سنتي 2001 و 2002، وذلك راجع لتذبذبات المسجلة في أسواق النفط، أما بعد سنة 2002 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية، حيث إرتفع من 11.07 مليار دولار سنة 2003 إلى 39.81 مليار دولار سنة 2008 بنسبة نمو قدرها 260%، ثم سجّل إنخفاض في 2009 بقيمة 5900 مليون دولار[1] وهذا راجع لإنخفاض الصادرات الجزائرية نتيجة تأثير الأزمة المالية الإقتصادية حيث تم تسجيل تراجع في قيمتها نحو جميع الشركاء ، أما من ناحية الواردات فيسجل شبه إستقرار في قيمتها، في حين يلاحظ أن الصادرات تغطي وبشكل كلي قيمة الواردات ، وعليه إن وضعية الميزان مرهونة بصادرات المحروقات(أخذ تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات)، فهي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أو موجبا) في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية.

شكل رقم (04–03):وضعية الميزان التجاري فترة:2000–2015/و:مليار دولار.

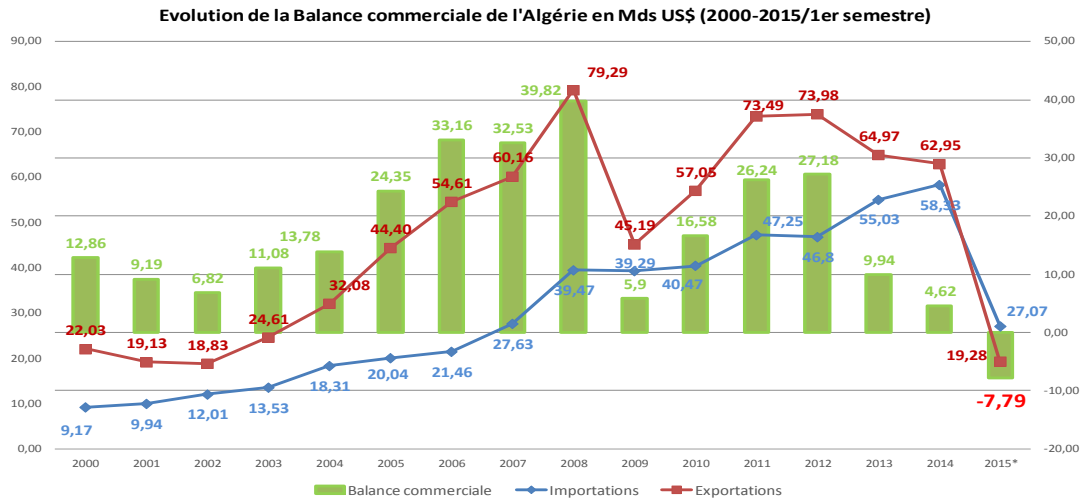

أما في فترة 2011–2015، فالجدول الموالي يوضح رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة.

جدول رقم(04–07): وضعية الميزان التجاري في الفترة:2011–2015و: مليار دولار.

التعين	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الصادرات الإجمالية	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78
قيمة الواردات الإجمالية	47.24	50.37	55.02	58.58	51.50
قيمة صادرات المحروقات *	71.66	69.80	62.96	60.30	35.71
متوسط سعر البترول	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79
رصيد الميزان التجاري	25.96+	21.49+	9.94+	4.3+	13.71-

[1]MINISTERE DES FINANCES « **Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie**» Période1963–2010, Alger, 2011, p07.

* تضم قيمة صادرات النفط الخام، المشتقات النفطية والغاز الطبيعي.

Source: -la direction générale des douanes **« EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE 2000-2015 »** Alger, 2015.
-Année 2015: Direction Générale des Douanes **«STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE2015»** 2016.

عند تحليل معطيات الجدول نلاحظ:

1- عجز الدولة عن التحكم في فاتورة الواردات والتي كانت الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة على الجزائر، جاءت في مقدمة الواردات تجهيزات الإنتاج الصناعي، المواد الإستهلاكية والمواد الغذائية، ونشير هنا أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابلت الإنخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية كالأورو، وهو ما تسبب في زيادة فاتورة الواردات خاصة من دول الإتحاد الأوروبي لترتفع من 40.47 مليار دولار سنة 2010 إلى ما يقارب 58.58 مليار دولار سنة 2014 كأعلى قيمة مسجلة في تاريخ الجزائر بعدما كانت لا تتجاوز الـ 20 مليار دولار قبل سنة 2006.
2- التراجع المحسوس في قيمة الواردات سنة 2015، بعد سلسلة من الإجراءات التي إتخذتها الحكومة للحد من فاتورة الإستيراد، بعد تسجيل عجز في تغطيتها نتيجة تراجع مداخيل المحروقات، حيث تم تقليص فاتورة الغذاء ب02مليار دولار، تجهيزات الإنتاج الصناعي ب1.8 مليار دولار وغيرها.
3- الرصيد الموجب الذي حققه الميزان التجاري، خاصة سنة 2011 والذي تزامن مع إرتفاع في مستوى الأسعار والتي بلغت حدود 112 دولار/البرميل، حيث تم تغطية الواردات ب100% وحقق فائض ب25.96 مليار دولار وصدّرت أكبر كمية من النفط ومشتقاته ب1.33 مليون برميل يومي.
4- ظهرت أول بوادر أزمة 2014 النفطية على الميزان التجاري مباشرة في المنتصف الثاني من سنة 2014، بتسجيل فائض ب4.3 مليار دولار وهذا لإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط التي بلغت حدود 60 دولار في نهاية سنة 2014.
5- تحقيق لأول مرة منذ سنة 1995 عجز في الميزان التجاري ب أكثر من 13 مليار دولار، وهذا لإستمرار إنهيار أسعار النفط والتي بلغت في ديسمبر2015 حوالي 33 دولار/البرميل، مما عقدت وضعية الجزائر في تغطية وارداتها وبروز إختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، بالرغم من الإحتفاظ بنفس الحصة من الصادرات، إذ بلغت في 2015 ما يقارب 1.24 مليون برميل يومي.

وجب التنويه في الأخير أن الجزائر تستورد كمية من المشتقات النفطية من الدول الأوروبية لتأمين إحتياجاتها من الإستهلاك المحلي بعد تسجيل عجز في تلبية الطلب الداخلي، ففي سنة 2010 إستوردت 18.1ألف برميل يومي من المشتقات النفطية ليرتفع إلى 102 ألف برميل يومي سنة 2013 بعدما عرفت الواردات من السيارات والآلات الصناعية والشاحنات إرتفاعا قياسيا في تلك الفترة لتوجيها إلى مختلف الإدارات، الشركات والموظفين، ومع نهاية سنة 2014 إنخفض الإستيراد إلى حدود 55 ألف برميل يومي[1]، إذ كلف إستيراد المشتقات النفطية 4.38 مليار دولار سنة 2013، لينخفض إلى 2.8مليار دولار سنة 2014.

[1] منظمة الاوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، مرجع سبق ذكره، ص102.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في إدارة الفوائض النفطية.

إن الصادرات النفطية رهينة مجموعة من العوامل الخارجية تأتي في مقدمتها تغيرات أسعار النفط، فكلما إرتفع السعر حققت الجزائر كغيرها من الدول النفطية عوائد مالية ضخمة، أما في حالة الإنخفاض تتقلص هذه العوائد وينتج عنها تراجع في أداء الإقتصاد الوطني، وإنكماش مصادر التمويل مما ينعكس سلبا على وتيرة التنمية في الجزائر، مما يجبر الجزائر على رفع القدرات الإنتاجية وزيادة كميات التصدير لتضخيم المداخيل النفطية، وكذا إنتهاج إنتهاج التسيير العقلاني في إدارة مخرجات الثروة النفطية مع عدم الإعتماد الكلي على هذه الفوائض في إنجاز البرامج التنموية وحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول هذا المفهوم، خصصنا هذا المبحث لتسليط الضوء على كيفية إدارة الجزائر لعوائدها النفطية المتأتية من إرتفاع الأسعار خاصة خلال الفترة التي تلت الإصلاحات التي باشرتها على هذا القطاع، وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: الفوائض النفطية وإشكالية الطاقة الإستيعابية.

الفرع الأول: الفوائض النفطية.

يمثل الفائض النفطي الفرق الموجب بين عائدات الصادرات من النفط ومشتقاته، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة، أو بعبارة أخرى هو ميزان المدفوعات لما يكون في حالة موجبة، وفي هذه الحالة يعجز الإقتصاد الوطني عن إستيعاب هذا الفائض في أنشطة إستثمارية حقيقية ومنتجة مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى، وحسب مفهوم ريكاردو: الفائض دفع غير مستحق لأنه لا يعبر ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط إقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق[1] بل هو فائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي يوجد أصل إنتاجي غير قابل للتعويض تم تحويله إلى رأسمال نقدي، وإعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الإحتياجات المحلية[2].

ويجدر الإشارة إلى أن الفوائض النفطية وتراكمها على مر السنوات ساعد على نشوء ظاهرة جديدة غير مألوفة في التاريخ الإقتصادي الحديث، تتمثل في إقتران ظاهرة التخلف بظاهرة **"تصدير رأس المال"** للخارج، حيث أن معظم فوائض الدول النفطية خاصة العربية مازالت تجد طريقها إلى الخارج، وبالضبط نحو الدول الصناعية بدعوى عدم وجود فرص لتوظيفها محليا، حيث تم الإنتقال من خلال البنوك الوطنية للدول النفطية، أو من خلال فروع البنوك الأجنبية المنتشرة في هذه الدول ولذا فلا عجب أن الجانب الأعظم تتم في سوق الدولار الأوربي Euro-dollar market *.

[1] سمية موري، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص218.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى **"العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي"** دار الطليعة، بيروت، 1983، ص246.

* حيث إستثمر قسم كبير من فائض بلدان الأوبك ما يقارب بليون دولار خلال الفترة (1974-1976) في سوق العملات الأوربي و القسم الأكبر (نحو75%) من هذه الودائع في قسم العملات الأوربي المقوم بالدولار، راجع بالخصوص: محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره،ص86.

الفرع الثاني: الطاقة الاستيعابية للفوائض النفطية في الأسواق الداخلية.

تعرف الطاقة الإستيعابية بأنها قدرة الدولة على الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتوفرة أو المقترضة، أي الإستخدام المنتج لهذه الموارد داخل إقتصاد الدولة[1]، وتتوقف القدرة الإستيعابية على كفاءة وفعالية السياسة الإقتصادية المنتهجة في الدولة.

ويُشار في هذا الصدد، أنه لتحقيق نسبة معينة من النمو الإقتصادي خلال فترة زمنية، فإن الطاقة الإستيعابية للإقتصاد هو الفرق بين ما يستطيع الإقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاجه من موارد خارجية لتحقيق هذه النسبة من النمو الإقتصادي .

وبالرجوع للدول النفطية، فإن الطاقة الإستيعابية تتحد على مجموع من المؤشرات، كمساحة الدولة، عدد السكان، تنوع الموارد الإقتصادية، معدلات الإدخار، معدلات الإستثمار، وعليه يمكن تصنيف الدول النفطية حسب طاقتها الإستيعابية إلى:

- **دول ذات طاقة إستيعابية ضعيفة**: تتميز بمساحة صغيرة وعدد سكان قليل وموارد إقتصادية قليلة: كالكويت والإمارات.
- **دول ذات طاقة إستيعابية قليلة**: مساحتها أكبر نوعا ما وبعدد سكان قليل نوعا ما وموارد إقتصادية محدودة: سلطنة عمان والأردن.
- **دول ذات الطاقة الإستيعابية الكبيرة**: دول تمتاز بالمساحة الكبيرة وبعدد السكان الكبير وتنوع الموارد وتعدد مجالات الإستثمار كالجزائر والسعودية ونيجيريا وكنتيجة لإرتفاع أسعار النفط، إرتفعت قيمة العوائد النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا السعودية إزدادت العوائد النفطية إلى نحو 86% في الفترة (2004-2007)، كما لُوحظت زيادة كبيرة في قيمة الإنفاق لإرتفاع العوائد، حيث إتجه هذا الإنفاق إلى تسديد الديون، زيادة الخدمات للمواطنين وتحسين البنى التحتية، كما إتجه الإنفاق لتحسين أوضاع الصحة والتعليم.

وتساؤل الدكتور حسين عبد الله[2] عن مصير الفوائض النفطية للدول ذات الطاقة الإستيعابية الصغيرة في الوقت الراهن، حيث أشار إلى أنه في فترة التسعينات وأواخر الثمانينات تم إيداع جزء كير من الدولارات النفطية الفائضة في البنوك الأمريكية والأوروبية، ولقد قامت هذه البنوك بإقراض جزء كبير منها للدول المستوردة النفطية خاصة أمريكا اللاتينية، لكن حاليا يبدو أنه قد تم إستثمارها في الأسهم والسندات الأجنبية بدلا من إيداعها في البنوك، أو تقديمها للدول الغير نفطية كمنح ومساعدات.

بالرجوع إلى حالة الجزائر، فإن مشكلة الفوائض النفطية تكمن في عدم قدرة الإقتصاد الوطني على دمج هذه الفوائض المالية وخلق منها قيمة مضافة، وتحسين معدلات المتغيرات الإقتصادية الكبرى، خاصة معدلي البطالة والتضخم، والعمل على التخفيف من الإعتماد على إقتصاد النفط، وهذا ما سنقف عليه في ما يلي:

[1] عبد الخالق فاروق "**النفط و الأموال العربية في الخارج**" مركز المحروسة للنشر و الخدمات، القاهرة، 2002، ص 87.

[2] حسين عبد الله خبير نفطي دولي و مستشار في منظمة أوبك: جانب من مداخلته "**إتجاه أسعار البترول عبر المستقبل المنظور**" في ندوة الفوائض المالية العربية: بين الهجرة والتوطين، منتدى الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، بيروت، طبعة 2007، ص 86.

المطلب الثاني :تراكم الفوائض النفطية في الجزائر وسبل توظيفها.

سنقسم المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تطور الفوائض النفطية.

ابتداءا من سنة 2000 أخذ منحى هذه الفوائض يأخذ شكل تصاعدي نتيجة الإرتفاع الغير مسبوق لأسعار النفطية في الأسواق، والجزائر كغيرها عرفت نمو في هذه فوائضها النفطية كغيرها من الدول الأخرى المصدرة للنفط، حيث يمكن من خلال الجدول الموالي ملاحظة تطور الفوائض النفطية التي إمتلكتها الجزائر خلال فترة ممتدة على مدى 15 سنة.

جدول رقم (04–08): تطور الفوائض النفطية في الجزائر/و: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات النفطية*	14.20	11.73	12.37	16.47	32.05	32.75	38.29	44.25
الواردات الاجمالية	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63
الفوائض النفطية	5.03	1.79	0.37	2.94	13.75	12.40	16.84	16.62
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات النفطية *	53.60	30.58	40.11	51.40	48.27	44.46	40.62	21.50
الواردات الاجمالية	39.47	39.29	40.47	47.24	50.37	55.02	58.58	51.50
الفوائض النفطية	14.13	8.71-	0.36-	4.16	2.10-	10.56-	17.96-	30-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

-OPEC Annual Statistical Bulletin (2009, 2004, 2016).
-DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, op.cit.
-DIRECTION GENERALE DES DOUANES EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE PERIODE: Années 2005-2015, op.Cit.

*تضم الصادرات من النفط الخام والمشتقات النفطية، دون حساب الغاز الطبيعي المصدر.

يلاحظ من الجدول أعلاه التطور المتواصل لمجمل الفوائض النفطية التي تحققت بعدما تم تغطية الواردات من السلع والخدمات والتي عرفت هي الأخرى تطورا وإرتفاعا للأسباب السالفة الذكر من خلال الصادرات النفطية فقط، حيث إنتقلت من 5.03 مليار دولار سنة 2000 (دون إحتساب صادرات الغاز الطبيعي) إلى ما يقارب 16.84 مليار دولار سنة 2007.

يجدر الإشارة إلى عاملين مهمين يتحكمان في تشكيل هذه الفوائض هما: قيمة الواردات المغطاة وأسعار النفط في الأسواق، وهذا ما يلاحظ في سنوات2009، 2014 و2015 عندما عجزت الصادرات النفطية عن تغطية الواردات نتيجة إنخفاض أسعار النفط، أما في سنة 2013 فيعود عدم وجود فوائض نفطية إلى إرتفاع فاتورة الواردات بشكل ملحوظ، وهذا لتغطية طلبات البرامج التنموية المختلفة، إلى أنه لم يسجل عجز في الميزان التجاري لإرتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي ووجود بعض الصادرات خارج المحروقات.

لقد تمكنت الجزائر من تحويل مخرجات الآبار النفطية إلى أرصدة نقدية بنكية وإستطاعت تشكيل فوائض من العملة الصعبة، ورفع إحتياطاتها الصرفية، كما إستفادت من هذه الفوائض في توظيفها في مجالات سنتناولها لاحقا، إلا أن هذه الفوائض ساهمت في عودة الجزائر مجددا على الإعتماد على الصادرات النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا في سنة 1998، حيث إنعكس سلبيا على النمو خارج قطاع المحروقات، فكانت مساهمة الصناعة في حدود5.1% و 05% سنتي 2010 و 2014 على التوالي[1]، وقطاع الزراعة: كانت مساهمته في 2011 تقدر ب 8.1% ليرتفع إلى 11.7%سنة 2015[2]، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة لإمتصاص البطالة، وهو ما أبقى معدلات البطالة مرتفعة حيث بلغت نسبتها 9.8% سنة 2013 لترتفع سنة 2014 إلى 10.6%.

الفرع الثاني:مجالات توظيف الفوائض النفطية في الجزائر.

تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات لإستغلال الفوائض من أجل دعم الإقتصاد الوطني، وأهم مجالات التوظيف نذكر:

أولا: التسديد المسبق للديون.

حيث قدمت الحكومة الجزائرية بطلب إلى نادي باريس بتاريخ 22 مارس 2006 ملتمسة دفع مجمل الديون المستحقة عليها إتجاه دول هذا النادي بشكل مسبق، والتي بلغت قيمتها 7.9 مليار دولار والتي كانت من المفروض أن تنتهي سنة 2011، وخصصت الجزائر فوائض مالية معتبر لهذه العملية، مستغلة الراحة المالية التي عاشتها بسبب التراكمات المتواصلة لهذه الفوائض، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد .

[1] La banque centrale «**EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE** »op.cit., p150.
[2] O.N.S **«Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 »** Alger, 2016, p14.

يُشار هنا أن المفاوضات كانت صعبة نتيجة عدم تحمس بعض الدائنين للفكرة، غير أن الإصرار الكبير للسلطات الجزائرية على إنجاز العملية وإنجاحها مكنتها من إبرام الإتفاق بتاريخ 2006/05/10مع النادي، تبعته إتفاقية ثانية مع كل طرف على حدى، وفق الجدول الموالي:

جدول رقم(04–09): المبالغ المسددة مسبقا لنادي باريس/و:مليون دولار.

الدولة	تاريخ الإتفاق	المبلغ المسدد	الدول	تاريخ الإتفاق	المبلغ المسدد
فرنسا	2006/05/11	1600	كندا	2006/06/24	25.5
ايطاليا	لا يوجد التاريخ	1700	المملكة المتحدة	2006/02/28	202
هولندا	2006/05/22	45	ألمانيا	لا يوجد	763
بلجيكا	2006/05/27	22.5	اسبانيا	لا يوجد	690
الدنمارك	2006/06/06	54.3	اليابان	لا يوجد	455
و.م.أ	2006/06/15	1200	السويد	لا يوجد	66
النمسا	2006/06/21	369	البرتغال	لا يوجد	15.6
اسبانيا	2006/06/22	690	النرويج	لا يوجد	11.8

المصدر: من تجميع الطالب إعتمادا على:-عية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ص 213.

-بلقاسم زايري "**إدارة إحتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**" مجلة بحوث إقتصادية عربية، القاهرة، عدد 41، شتاء 2008، ص 41.

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر قد خفضت من حجم مديونيتها الخارجية، حيث في سنة 2000 وصلت قيمة الديون الخارجية إلى 25.04 مليار دولار لتنخفض في سنتي2001 و2003 إلى حوالي 22.3 مليار و 23.2 مليار دولار على التوالي، ثم تنتقل قيمة هذه الديون إلى21.4 مليار دولار سنة 2004، حيث لجأت الجزائر إلى الدفع المسبق لـ 1.2 مليار دولار، ثم تواصل المنحنى التنازلي لتبلغ قيمة الديون في 2006 إلى 13.31 مليار دولار منها 1.7مليار كأساس و10.930 مليار تتمثل في الدفع المسبق و605 مليون دولار كفوائد[1]، وحاليا تبلغ قيمة الديون الخارجية للجزائر حسب إحصائيات البنك المركزي حوالي 3.7 مليار دولار مع نهاية 2014 بعدما كانت 5.5 مليار دولار عام 2010، وفي نفس السياق أبرمت الجزائر مع نادي لندن في سبتمبر 2006 إتفاقا أخر لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار، وهي ديون إتجاه البنوك الخاصة مع العلم أنه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى إستثمارات مباشرة.[2]

[1] لمزيد التفصيل حول تطور المديونية الخارجية: راجع بالخصوص : سمير آيت يحي "**التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص205.

[2] سهام شباب " **توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد(4)، العدد10، جامعة دمشق، 2014، ص288.

ثانيا: بناء إحتياطات صرف أجنبية.

كان من بين التأثيرات الإيجابية لإرتفاع أسعار النفط على الجزائر بناء إحتياطات أجنبية من العملة الصعبة دون الذهب يديرها البنك المركزي، فالعلاقة وثيقة بين أسعار النفط ومستوى إحتياطي الصرف في الجزائر، وقد تزامن إرتفاع الإحتياطي مع إرتفاع معدل تغطيتها للواردات بالأشهر.

إن الاحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ حوالي 2 مليار دولار منذ1986، بدأت ترتفع تدريجيا إبتداءا من سنة 1994، تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجية، لتصل هذه الإحتياطيات إلى مستوى 8 ملايير دولار سنة 1997، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر إتجاه العالم الخارجي[1]، ولقد أدت الصدمة البترولية لسنة 1998 إلى تخفيض مستوى الإحتياطيات إلى 4.4 مليار دولار سنة 2009.

عاد هذا الإحتياط بالإرتفاع من جديد بداية من سنة 2000، وتعزز أكثر مع إرتفاع أسعار النفط، وإرتفعت عدد الأشهر التي يمكن تغطيتها من الواردات، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (04–10): تطور الإحتياطات الأجنبية (2000–2015)/ و: مليار دولار.

السنة	الإحتياط الأجنبي	معدل التغطية بالأشهر	السنة	الإحتياط الأجنبي	معدل التغطية بالأشهر
2000	11.90	12.19	2008	143.10	34.99
2001	17.96	18.08	2009	148.91	36.41
2002	23.11	19.14	2010	162.22	38.33
2003	32.94	24.34	2011	182.22	38.03
2004	43.11	23.72	2012	190.66	36.66
2005	56.18	27.36	2013	194.01	35.40
2006	77.78	36.66	2014	178.93	30.08
2007	110.18	39.73	2015	144.13	24.20

-Source:période (2000-2011) la banque d'Algérie **«bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives: 1964-2011»**juin2012, pp87-88.
-période (2012-2014):La banque centrale **«EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE »**op.cit., 164

نلاحظ أن إحتياط الصرف الأجنبي عرف تطورا بتحسن مستوى الأسعار، كما يلاحظ أن أي طفرة عكسية لمستوى الأسعار تؤثر على الإحتياطي، ويتجلى ذلك كون أن الزيادة في كمية الإحتياطي في فترة الدراسة كانت تتمثل في الحيازة على العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي الذي يُقوم به برميل النفط، أما باقي مكونات الإحتياطي وهي: الذهب وحقوق السحب الخاصة وكذا صافي الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي فبقيت ثابتة لم تتغير كثيرا.

[1] بلقاسم زايري **"كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري"** مجلة العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، عدد07، كلية الإقتصاد، جامعة الشلف، 2009، ص60.

ونشير هنا أيضا إلى وجود عدة عوامل موضوعية تسبب تآكل الإحتياطي منها تدني مستويات نسب الفائدة وهوامش الربح والمردودية وتقلبات سعر الصرف وإختلاف عملة الدفع والقبض بالنسبة للتجارة الخارجية*، مقابل أيضا تآكل الإيرادات الجزائرية المعتمدة على أحادية التصدير، وعدم تنويعه، وإرتفاع فاتورة الواردات: كلها عوامل دفعت بإحتياطي الصرف الأجنبي بالتراجع في الجزائر إبتداءا من سنة 2014، فوفقا لتقديرات بنك الجزائر فإن قيمة احتياطي الصرف الجزائري قدرت ب159.03 مليار دولار مع منتصف سنة 2015، و144.13 مع نهاية ديسمبر 2015، وقد عرف الاحتياطي إنخفاضا مستمرا، إذ قدر بحوالي 125 مليار دولار خلال النصف الأول من سنة 2016، ليتدنى أكثر ليصل إلى حدود 114 مليار دولارا مع نهاية 2016.

ثالثا: زيادة فاتورة الواردات الجزائرية.

لاحظنا في الفرع الأول من المطلب الأول من هذا المبحث، الإرتفاع المتواصل لقيمة فاتورة الواردات والتي بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب58.58 مليار دولار، ويعزى ذلك بالأساس من جهة إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الإستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو، وإلى محاولة الدولة لتحسين ظروف معيشة المواطنين بإستيراد المواد الإستهلاكية والغذائية ذات الطابع الكمالي الغير أساسية والتي عرفت إرتفاع في أسعارها، وكذا لإعادة توزيع الدخل على مواطنيها، فمثلا إرتفعت فاتورة إستيراد المواد الغذائية من 9.5 مليار دولار سنة 2013 إلى 11 مليار دولار سنة 2014، إلى أن الإستيراد يكون من مجموعة الدول الصناعية خاصة الإتحاد الأوروبي الذي يعمل على رفع الفاتورة لتعويض ما يدفعه من أجل الحصول على الموارد الطاقوية، فالعلاقة طردية بين الفوائض النفطية والواردات في الجزائر.

المطلب الثالث: تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر.

من أجل إستغلال أمثل للفوائض النفطية وتوظيفها توظيفا يعود بالنفع للمواطن وللحكومة، أنشأت معظم الدول النفطية صناديق ثروة سيادية، بهدف إستثمار هذه الفوائض وإستعمالها في البرامج التنموية.

أما فكرة إنشاء صندوق لإمتصاص هذه الفوائض النفطية في الجزائر، ظهرت في سنة 2000، بعدما عرفت مستويات أسعار النفط إرتفاعا ملحوظا، من 17,4 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.6 دولار أمريكي سنة 2000 للبرميل نتج عنها إرتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1173.2مليار دج سنة 2000.

إذن جاءت فكرة تأسيس هذا الصندوق لإمتصاص هذه الفوائض، وإستعمالها في تغطية العجز الموازني، وأيضا لمواجهة أي صدمات سلبية قد يتعرض لها الإقتصاد إذ ما إنهارت الأسعار في المستقبل.

*كما هو معلوم تقوم الصادرات الجزائرية بالدولار الأمريكي في حين أكثر من نصف الواردات مصدرها الإتحاد الاوربي ، وبالتالي فأي إنخفاض لسعر صرف عملة الدولار أمام الأورو يؤثر على بنية الإحتياط الأجنبي.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات.

أولا: تعريف الصندوق.

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص*، يعمل هذا الصندوق على إمتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يعد كل سنة من طرف الحكومة**، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان 2000، حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل هذا الصندوق[1].

و جاءت في المادة الـ 10من قانون المالية التكميلي "**يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302، بعنوان صندوق ضبط الموارد**"[2]، ويعتبر وزير المالية آمرا بالصرف لهذا الحساب، وقد أدخلت تعديلات على بعض القوانين والإجراءات المسيرة للصندوق في كل من قانون المالية 2004[3]، وقانون المالية التكميلي 2006[4]، سوف نتطرق إليها لا حقا.

ثانيا: مصادر تمويل الصندوق.

تتمثل في فوائض جباية النفط الناتجة عن الأسعار التي تكون مرتفعة عن السعر المرجعي الموازني أي 37 دولار للبرميل، إلى جانب كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثالثا: أهداف الصندوق.

يمكن حصر الأهداف المتوخاة من إنشاء الصندوق في:

1- تمويل عجز الميزانية في حالة إنخفاض الإيرادات المتوقعة في قوانين المالية، شريطة ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج***.

2- تخفيض المديونية الداخلية والخارجية.

---

* صناديق خاصة لا تخضع لمراقبة الهيئة التشريعية، و لا تخضع لمبادئ الموازنة العامة.

** بمعنى يمتص الفرق بين جباية 37 دولار للبرميل المعد كأساس مرجعي في قانون المالية و سعره الحقيقي في السوق النفطي.

[1] نبيل بوفليح "**فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**" مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، عدد04، كلية العلوم الإقتصادية، عدد 04، جامعة الشلف، 2010، ص85.

[2] وفقا للمادة10من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02/2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1421، الموافق ل27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[3] قانون رقم 03-22، المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق ل 22 ديسمبر 2003 م المتضمن قانون المالية لسنة 2004

[4] أمر رقم 04-06 المؤرخ في 19جمادى الثانية 1427 الموافق 2006/07/15 المتضمن قانون المالية التكميلي رقم 2006.

*** إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار، مما يعني الحرص الدائم على عدم الإفراط في إستغلال الصندوق لتمويل الخزينة وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: دوافع ومبررات إنشاء الصندوق.

يمكن تقسيمها إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أولا: الدوافع الداخلية.

تتجلى هذه الدوافع في التبعية المفرطة للإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وغياب رؤية إستشرافية في تقدير النفقات والموارد تظهر في:

1- صعوبة التحكم في قيمة النفقات العمومية بشقيها، والتي ترتفع من سنة إلى أخرى.

2- الإعتماد المفرط على تمويل الميزانية من إيرادات الجباية النفطية، والتي تتمتع بحساسية مفرطة لكل من كمية الصادرات ومستوى الأسعار، في حين مساهمة الجباية العادية محتشمة.

ثانيا: الدوافع الخارجية.

يمكن حصرها في دافعين رئيسين:

1- **تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية:** إن ظروف عدم اليقين المصاحبة لتغيرات الأسعار بين الهبوط تارة والإتفاع تارة أخرى، يجعل من الإقتصاد الجزائري وباقي الإقتصاديات النفطية عرضة لصدمات إما إيجابية أو سلبية حسب مستوى الأسعار، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى الإهتداء إلى فكرة إنشاء صندوق يمتص الفوائض المالية الناتجة عن إرتفاع الأسعار بعد تمويل العجز الموازني وتسديد المديونية، وفي حالة إنخفاض الأسعار يتم الإقتطاع من الصندوق لمواجهة وتصحيح الإختلالات الناتجة عن ذلك فهو كملاذ وصمام أمان.

2- **رواج فكرة إنشاء صناديق الثّروة السّيادية بين الدّول النّفطية:**تجربة الجزائر في مجال إنشاء هذا النوع من الصناديق تجربة حديثة إذا ما قورنت مع مجوعة الدول النفطية، خاصة دول منظمة الأوبك، فقد كانت السبّاقة لإنشاء هذه الصناديق في فترة الستينات والسبعينات، على غرار الكويت (1953)، النرويج (1990) والإمارات العربية المتحدة(أبو ظبي 1976)، مملكة بروناي(1983)، إيران(2000).

والشكلان المواليان يوضحان التوزيع الجغرافي وموارد الصناديق السيادية في العالم، إلى غاية 2014.

شكل رقم(04-04):توزيع صناديق الثّروة السّيادية حسب موقعها الجغرافي ومواردها.

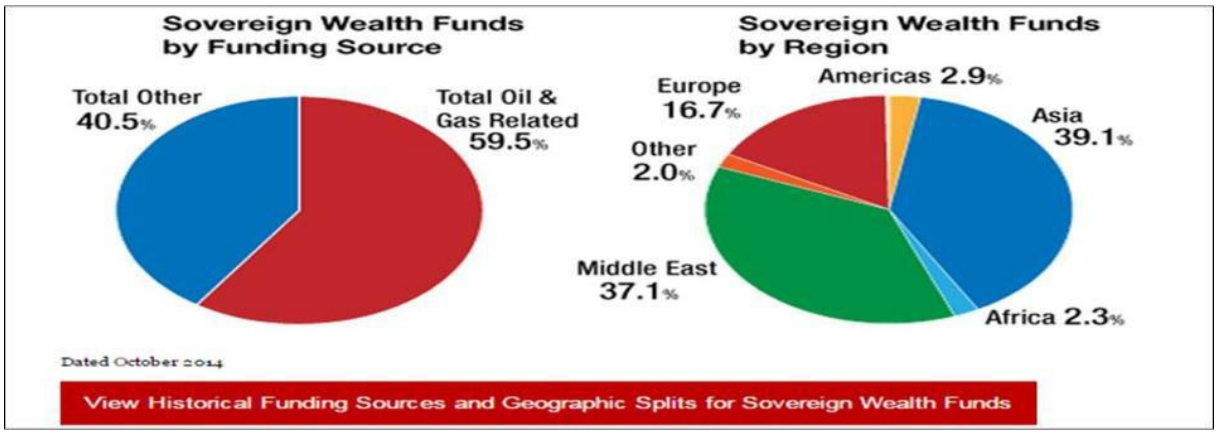

المصدر: هاجر يحي "**سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر**" مجلة الإستراتيجية والتنمية، عدد 11، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، جويلية 2016، ص16.

شكل رقم (04-05):التّوجهات الجغرافية لصناديق الثّروة السّيادية.

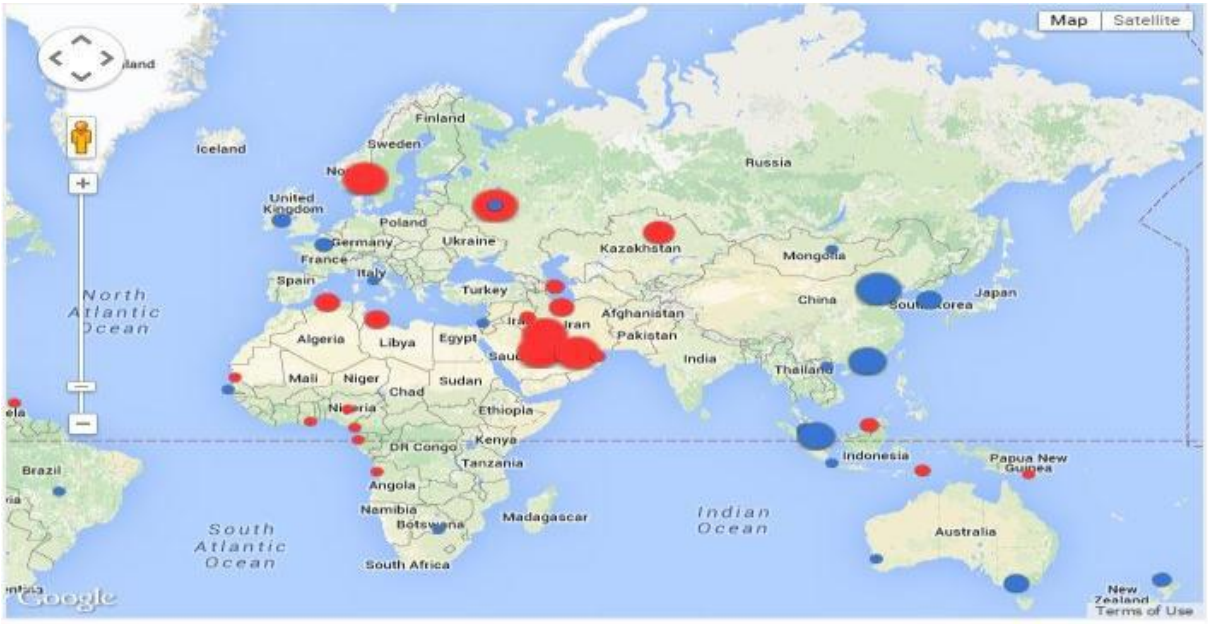

المصدر: نفس المرجع السابق، ص16.

الفرع الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.

سجل الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 رصيدا موجبا بالرغم من تمويله بشكل مستمر وسنوي للعجز الموازني، ويعود بالأساس إلى إرتفاع في أسعار النفط طيلة السنوات التي تلت الإنشاء.

يمكن تقسيم وضعية الصندوق إلى فترات زمنية كما يلي:

أولا: الفترة الأولى (2000–2005).

إقتصر نشاط الصندوق في هذه الفترة على سداد المديونية الداخلية والخارجية، وهي من بين الأهداف التي أُنشأ من أجلها، دون تغطية العجز الموازني، ويمكن تفسير لجوء الحكومة إلى سداد المديونية الخارجية ب:

1- إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي فاقت بكثير السعر المرجعي لبرميل النفط والمقدر ب19 دولار* مما أدّى إلى تسجيل فوائض سنوية هامة على مستوى الموازنة العامة للدّولة تم تحويلها إلى الصّندوق.

2- في حالة تسجيل عجز موازني، فإن الحكومة لجأت إلى الدين العمومي الداخلي كطريقة لتغطية هذا العجز، وهو ما يفسر إرتفاع الدين العمومي الداخلي من 1022,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1094.3 مليار دج سنة 2005، مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية**. كما يؤكد تفضيل الحكومة إستخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي، حيث إنخفضت المديونية الخارجية من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (04–11):تطور وضعية الصندوق في فترة (2000–2005)/ و: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
جباية السعر المرجعي	720.00	840.00	916.40	836.06	862.20	899.00
الجباية الفعلية	1173.23	964.46	942.40	1284.97	1485.69	2267.83
فائض الجباية النفطية	453.23	123.86	26.50	448.91	623.49	1368.83
تحويلات الموجهة لسداد الدين العمومي "مليار دج"	221.20	184.46	170.06	156.00	222.83	247.83
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.13	171.53	27.97	320.89	721.68	1842.68

Source:Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, 2010.

* سعر 19 دولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في إعداداها لميزانياتها السنوية في جانب الإيرادات النفطية منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2009.

** إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق سيؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار، فلجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني يهدف إلى إمتصاص كتلة نقدية من جهة والتحكم في معدلات التضخم من جهة أخرى وتزامن ذلك مع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

وحتى يتمكن الصندوق من تسديد المديونية الخارجية، أضاف قانون المالية لسنة 2004، مصدرا آخرا وهو **"تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية"** ليكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق[1]، حيث أُعتمد هذا المصدر تزامنا مع سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية، وقد تمت هذه العملية بالإعتماد على موارد هذا الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق، وفي هذا السياق يشار إلى أن الحكومة قد خصصت من فوائض الصندوق مبلغ 618 مليار دج سنة 2006 و722 مليار دج سنة 2007 لعملية دفع الديون بشكل مسبق[2].

ثانيا: الفترة الثانية (2006–2009).

في هذه الفترة، يلاحظ إقتصار نشاط الصندوق على تغطية العجز الموازني المتواصل من سنة إلى أخرى الذي عرفته الميزانية، بعدما سجلت النفقات الحكومية منحنيات تصاعدية موازاة مع إطلاق مجموعة من البرامج التنموية، وللحفاظ على رصيد في الصندوق، قررت الحكومة تمويل عجز الخزينة العمومية*، بعد إدخال تعديل على عمل الصندوق، حيث لا يقل الرصيد على 740 مليار دج، ويهدف هذا الإجراء للحفاظ على ديمومة الصندوق وحق الأجيال في الثروة النفطية مستقبلا، كما واصل الصندوق عمليات تسديد المديونية الخارجية التي شرع فيها منذ سنة 2004 بالتنسيق مع البنك المركزي، ففي سنة 2006 يُلاحظ أن الحكومة إقتطعت91,53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة[3]، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة.

جدول رقم (04–12):تطور وضعية الصندوق في فترة (2006–2009) و: مليار دج.

السنوات	2006	2007	2008	2009
جباية السعر المرجعي	916.00	973.00	1715.14	1927.00
الجباية الفعلية	2714.00	2711.84	4003.55	2327.67
فائض الجباية النفطية	1798.00	1738.84	2288.14	400.675
تحويلات موجهة لسداد الدين العمومي "مليار دج"	618.11	314.45	465.43	0
رصيد الصندوق في نهاية السنة	2931.04	3215.53	4280.07	4316.46

Source:Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, 2010.

يُشار بالرجوع إلى الجدول أعلاه إلى ما يلي:

[1] فرحات عباس، وسيلة سعود "**حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر**" مجلة الباحث الإقتصادي، عدد04 لشهر ديسمبر، جامعة المسيلة، 2015، ص17.

[2] عية عبد الرحمانً "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية للجزائر: حالة 2000 – 2011**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 05جوان، جامعة ورقلة، 2011، ص15.

* إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

[3] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص87.

1- بلغ ما تم تسديه عن طريق الصندوق للدين العمومي الداخلي والخارجي في نفس الفترة 1397.99 مليار دج.

2- لم يتم تسديد ولا دين في سنة 2009 سواء داخلي أو خارجي.

3- بلغت موارد الصندوق حتى نهاية سنة 2009 ما قيمته 6225.85 مليار دج.

4- يلاحظ تراجع في قيمة الجباية الفعلية بأكثر من النصف، بعد تهاوي أسعار النفط مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 جراء الأزمة العالمية المالية 2008 وتأثيرها على أسواق النفط.

5- تم إقتطاع مبلغ 758.1 مليار دج من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية سنة 2008 بعدما تراجعت قيمة الجباية النفطية في تلك السنة.

6- إبتداءا من سنة 2008 تم إعتماد سعر 37 دولار كسعر مرجعي لبرميل النفط، بعدما لاحظت الحكومة أن سعر19 دولار بعيدا على الأسعار الحقيقية المسجلة في الأسواق الدولية، وكذا لتحسين الإيرادات النفطية لتغطية نفقات الميزانية، حيث سمح هذا الإجراء برفع إيرادات الجباية النفطية المرجعية من 973.0 مليار دج إلى 1715.4 مليار دج سنة 2008 ثم 1927 مليار دج سنة 2009.

ثالثا: فترة (2010-2014).

تزامنت هذه الفترة مع إرتفاع أسعار النفط أيضا في الأسواق الدولية، حيث عرف رصيد الصندوق في نهاية سنة 2012 أكبر قيمة له بأكثر من 5633 مليار دج، وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (04-13):تطور وضعية الصندوق في فترة (2011-2014)/ و: مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014
جباية السعر المرجعي	1529.40	1519.40	1615.90	1577.73
الجباية الفعلية	3829.73	4054.35	3678.13	3388.55
فائض الجباية النفطية	2300.32	2535.30	2062.23	1810.62
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5381.70	5633.75	5563.51	4408.46

Source:Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, 2015

من الجدول أعلاه وجب لفت الإنتباه إلى:

1- تراجع قيمة الجباية النفطية إبتداءا من سنة 2014، بعد تراجع الأسعار في منتصف السنة.

2- محافظة الصندوق على رصيد يفوق سقف المستهدف في قانون المالية 2006 ب740 مليار دولار منذ نشأته في سنة 2000.

3- تغطية عجز الخزينة العمومية ب 2965 مليار دج من موارد الصندوق في سنة 2014 كأكبر إقتطاع من الصندوق طيلة فترة الدراسة، ويعود العجز لإرتفاع النفقات العمومية وتراجع في تحصيل الإيرادات خاصة النفطية منها بعد تهاوي الأسعار.

الفرع الرابع: تقييم عام لأداء الصندوق.

إن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر ضمن حسابات التخصيص الخاص للخزينة وبالتالي فهو غير مراقب من طرف السلطة التشريعية، كون هذا النوع من الحسابات يتم خارج الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تستحيل عملية المساءلة والمراقبة البرلمانية عن مصروفات الصندوق وموارده المالية.

إن صندوق ضبط الإيرادات أدى دوره على أكمل وجه في السنوات الأولى لإنشائه خاصة بين سنتي 2000 و2006 لما وجهت بعض مداخيله إلى تسديد المديونية الداخلية والخارجية، ثم إبتداءا من سنة 2006 تحول الصندوق إلى تمويل مباشر للعجز الموازني، وأيضا مواصلة تسديد الدين العام الداخلي والخارجي.

بداية من سنة 2011 ، ونتيجة العجز الموازني المتواصل في الميزانية، أصبحت الإقتطاعات تفوق موارد الصندوق ليصل الرصيد في سنة 2014 حدود 4408 مليار دج أي حوالي 44 مليار دولار، وإبتداءا من سنة 2016 أصبحت الميزانية تحتاج إلى جباية على أساس سعر برميل ب80 دولار، وهو ما لم يتحقق في سنة 2016 حيث بقيت الأسعار دون ال50 دولار، ومهما كانت الزيادة فوق ال50 دولار الذي أعتمد كسعر مرجعي في ميزانية 2017 سوف يصب مباشرة لتمويل العجز الموازني ولا يعرف طريقا لصندوق ضبط الموارد، مما يعني إحتمالية التخلي عن هذا الصندوق والتكفل بإنشغالات الميزانية لنفس السنة المالية عن طريق كل الإيرادات التي يتم تحصيلها.

المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية لإقتصاد ما بعد النفط.

لم تتخذ الجزائر الإجراءات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات البحبوحة المالية وإرتفاع أسعار النفط، لتحويل إقتصادها من إقتصاد ريعي يعتمد على مخرجات الصناعة النفطية إلى إقتصاد يعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يُخلق منها نموّ مستدام، وأهمها رأس المال البشري، فالنمو في الجزائر يعتمد على مداخيل النفط التي تضخ في الإقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي، جزء من هذا الإنفاق إستهلاكي تسييري متعلّق بأجور الموظفين ورواتبهم في القطاع العام، ومتطلبات السير الحسن للمرفق العام، وجزء آخر منه متعلّق بإنفاق رأسمالي في مشاريع التنمية، والبنى التحتية، والخدمات الإجتماعية.

على صناع القرار السياسيين والإقتصاديين في الجزائر العمل على تجاوز معضلة ضعف أداء الإقتصاد الجزائري، وإرتباطه المفرط لقطاع النفط، ولا يتأتى ذلك إلا بضرورة رسم المشاهد المستقبلية لإقتصاد ما بعد النفط، إقتصاد يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج ، وبالتالي إرتفاع الدخل القومي.

في هذا المبحث، سنحاول تسليط الضوء على أهم الآليات الواجب توافرها والمصادر البديلة للنفط، وهذا حتى يتسنى للجزائر الإنتقال إلى إقتصاد منتج.

المطلب الأول: حتمية تنويع الإقتصاد الوطني.

إستحوذ هدف التنويع الإقتصادي على إهتمام الإقتصاديين داخل الجزائر وخارجها، وفي كل الدول الريعية فقد أصبح تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيف الإعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهامات باقي القطاعات ضرورية حتمية خاصة، من هذا المنطلق يتضح أن تنويع القاعدة الإقتصادية شرطا أساسيا في بناء إقتصاد منتج يتسم بدرجة عالية من التكامل بين مختلف الأنشطة المشكلة له.

الفرع الأول:الأساس النظري للتنويع الإقتصادي وعلاقته بالنمو.

يختلف التنويع الإقتصادي بإختلاف وجهات النظر والزوايا التي ينظر منها إليه، في حين يرى البعض أن التنويع الإقتصادي يظهر في هيكل الصادرات، وهذا بالإعتماد على تصدير سلع وخدمات مختلفة، وعدم التركيز في منتوج واحد والتخصص فيه، يرى آخرون أن التنويع الإقتصادي يرتبط بالتنويع في الإنتاج ومصادر الدخل القومي والتقليل من المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة، والحد من التركيز في النشاط الإقتصادي والدخل، وهناك إتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي هما[1]:

[1] ممدوح عوض الخطيب **"التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي"** مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17فيفري 2014، ص05.

- **الإتجاه الأول:** يتمثل في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، والتي تثبت أن التخصص عامل مهم لزيادة النمو الإقتصادي أي أن هذا الإتجاه يميل نحو إنخفاض في درجة التنويع الإقتصادي.
- **الإتجاه الثاني:** يرى أنصار هذا الإتجاه أن لإنخفاض درجة التنويع الإقتصادي، والإعتماد على إنتاج وتصدير منتوج واحد أو عدة منتوجات له أثار وخيمة، ومعدلات سلبية على النمو الإقتصادي.

حيث يرى أنصار الإتجاه الثاني، أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الإقتصادي خلافاً لنظرية الميزة النسبية ذلك للأسباب التالية[1]:

1- **تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات:** حيث أشار(Heiko, 2008)، إلى أن الدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد يتأثر إقتصادها في حالة إنخفاض أسعار هذا المنتج في الأسواق الدولية، ويظهر ذلك في تراجع قيمة عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، ويمكن تجاوز ذلك في حالة تنويع الصادرات.

2- **تقليص المخاطر الإستثمارية:** إن تنويع الإستثمارات وتوزيعها على مختلف الأنشطة المشكلة للإقتصاد يُسهم في تخفيض نسبة المخاطر الناجمة عن تركز الإستثمارات في قطاع إقتصادي واحد.

3- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:**فقد بينت دراسة(Koren and Tenareyro, 2007)، أن تنويع مصادر الإنتاج يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الإعتماد المفرط على قطاع إنتاجي، كما أن الهيكل الإنتاجي لإقتصاد أي دولة يكون عرضة للمخاطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز.

4- **رفع معدل التبادل التجاري:** توصلت عدة دراسات منها(Tayler 1981) ،(Krueger 1990) ، (Chow 1987) وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الإقتصادي، ذلك أنه عند تنويع الصادرات فإن مخاطر إنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات يتوزع على عدد كبير من صادرات السلع والخدمات، وبالتالي الخسائر من النقد الأجنبي الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة سوف تتقلص بتنوع الصادرات وبالتالي إرتفاع معدل التبادل التجاري.

5- تقليص نسب البطالة وتوليد فرص العمل.

6- زيادة إنتاجية رأس المال البشري.

للإشارة توجد عدة مؤشرات لقياس درجة التنويع الإقتصادي أهمها: مقياس هرفندل –هيرشمان HerfindalHirshman، مقياس فلاديمير كوسوفFladimur- Cossouv، كما توجد مؤشرات تقيس درجة التركزConcentration كمؤشر جيني.

[1] راجع في هذا الصدد :–ممدوح عوض الخطيب **"أثر التنويع الإقتصادي على نمو القطاع الغير النفطي في السعودية"** المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، عدد 02، 2011، ص ص223-231.

–محبوب بن حمودة **"التنويع الإقتصادي :مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة للحالة الجزائر"** الملتقى الدولي" **بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"** كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016، ص ص05و06.

الفرع الثاني: أسباب تنويع الإقتصاد الجزائري وأهدافه.

في حالة الجزائر، فمفهوم التنويع يجب أن يكون شاملاً، إذْ أن تنويع الصادرات يصبح عاملاً لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق معدلات نمو معتبرة. إن تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر لا يقتصر فقط على تنويع مصادر الدخل والإنتاج بل يتعداه إلى التنويع في الفعاليات الإنتاجية، وتنويع بعض العوامل المرتبطة بالدخل والإنتاج، كالصادرات، إحلال الواردات، إيرادات الجباية، اليد العاملة، تكوين رأس مال، وذلك كون التنويع الإقتصادي لا يقتصر فقط على تنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي بل يتعداه إلى متغيرات إجتماعية أخرى (الخدمات الإنسانية كالتعليم، الصحة، البنى التحتية وغيرها).

و قد أبدت الحكومة الجزائرية النية في هذا المجال، حيث ورد في مشروع قانون المالية لسنة 2015 أن الإتجاه نحو التنويع الإقتصادي لا يكون إلا بمراعاة[1]:

1- نمو إقتصادي ملحوظ مع زيادة في تنويع هياكله.
2- تحسين حصة الصادرات خارج المحروقات ضمن حملة الإصلاحات.
3- خلق مناصب شغل فعالة.
4- رفع من قيمة الجباية العادية ضمن الجباية الكلية.
5- العمل على تخفيف تكاليف التدهور البيئي.

إن حتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر يرمي إلى عدم ضرورة الإعتماد على إنتاج وتصدير النفط، وذلك لأسباب التالية:

1- النفط مورد ناضب طبيعي، وبالتالي ضرورة الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
2- تنويع القاعدة الإقتصادية، تعتمد على إيجاد مداخيل مختلفة وموارد متجددة.
3- التغيرات في أسعار النفط وعدم إستقرارها، والذي كان له أثر على حصيلة الصادرات الجزائرية وعلى إيرادات الجباية النقطية وعلى الإنفاق العام.
4- التذبذب في مصادر التمويل لتنفيذ الخطط التنموية، والذي يعزى ذلك إلى إستقرار في مستويات الإستثمار، فرص العمل وتذبذبات الإيرادات النفطية.
5- طبيعة النمو الإقتصادي في الجزائر والذي يعد مكلفاً، حيث تتدخل الدولة في عملية النمو عن طريق الزيادة في الإنفاق العام والذي يقابله زيادة محتشمة في النمو الإجمالي، ففي سنة 2013 أنفقت الجزائر ما يقارب 6514.7مليار دج، حيث إستخدمت 39% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 لتحقيق نسبة نمو قدرها 3.5%، فالدولة تتبنى سياسية إنفاقية توسعية لتحفيز النمو عند إرتفاع الأسعار وسياسة إنكماشية عند انخفاض الأسعار، مما يترتب عليه تراجع في نسبة النمو وهذا ما حدث في سنة 2015 بتراجع قدره 3.5%.

[1] Ministère des finances **« note de présentation du projet de la loi de finance 2015 »** Alger, 2014, p02.

إن تنويع الإقتصاد الجزائر يرمي إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

1- بناء القاعدة المطلوبة من رأس المال البشري لإنطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الإقتصاديات في مسار التنمية الذاتي المرتفع.
2- إصلاح القطاع العام الذي تراجع أدائه وإنتاجيته.
3- خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يكون بعيداً عن إدارة الريع، ومساهماً في تنويع الإقتصاد وخاصة الصادرات، وخالقا لفرص العمل ومشجعا للإشمارات.
4- بناء قاعدة صناعية مستقلة عن القطاع النفطي.
5- العمل على إصلاح السياسات الإقتصادية المطلوبة لتعزيز الإستقرار الإقتصادي.

الفرع الثالث:شروط عملية تنويع ناجحة في الجزائر.

يرى الطالب أنه لتحقيق عملية تنويع ناجحة في مصادر الدخل، على الدولة بذل جهودا كبيرا خلال الفترة القادمة، لتجاوز معضلة الإقتصاد الريعي، ولا يتحقق لها ذلك إلا بالتركيز على العوامل التالية:

أولا: إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري.

على الجزائر السعي خاصة في ظل ظروف عدم اليقين التي تنتاب الأسواق الدولية من أجل فك الإرتباط بين النمو الإقتصادي والقطاع النفطي، والعمل على هيكلة الإقتصاد يتلائم مع متطلبات التنافسية، ويضمن المرونة في مواجهة أي صدمات أو تغيرات دولية مفاجئة على مستوى الصعيد الدولي وذلك من خلال:

1- الإعتماد على التمويل البنكي بدلا من الإعتماد على الميزانية العامة في تمويل المشاريع الإستثمارية، ذلك أن الإعتماد على نفقات الميزانية العامة أدت إلى تحويل واسع للإعتمادات المالية إلى يد الأفراد والمؤسسات ورجال الأعمال، كما أن قيام البنك بهذا التمويل الإنمائي يهدف إلى تخفيف نفقات الدولة من جهة ومن جهة أخرى يعمل على تنويع مصادر الدخل، كما يساهم هذا الإتجاه في تطوير المؤسسات المالية، وتفعيل دورها في عملية التمويل.
2- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أثبت التجارب أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحل الأمثل وللإسراع في عملية التنمية لما لها من مردود إيجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإستثمار، الصادرات، الإستهالاك والإدخار وكذا خلق فرص العمل.
3- التوسع في إنشاء المناطق الصناعية لما لها من مميزات، كونها تساهم في خلق كيانات وتجمعات إقتصادية قوية.
4- يبدو جليا أن قطاع الفلاحة هو أحسن قطاع ذو كفاءة في الفترة الحالية ، ففي دراسة حديثة[1] توصل الباحث إلى أن معامل رأس المال في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 قدر بأكثر من 900 وحدة، وهي 3 أضعاف كفاءة القطاع خلال عقد

[1] كمال سي محمد "**التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفيمبر2016، ص02

التسعينات، كما إستنتج أن قطاع الفندقة والمطاعم من القطاعات ذات الميزة نسبية في الجزائر، ويمكن الإعتماد عليها في بعث النشاط السياحي.

5- الضغط على فاتورة الواردات من أجل المحافظة على إحتياطي الصرف، ولا يتسنى ذلك إلا باللجوء إلى رخص الإستيراد ومنع إستيراد السلع المنتجة محليا، والبحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الجزائرية خاصة الأسواق الإفريقية.

ثانيا: تفعيل دور القطاع الخاص.

إعتمدت الكثير من الدول على القطاع الخاص بوصفه ألية أساسية للتحول نحو إقتصاد السوق ومحاولة الإندماج في الإقتصاد الدولي، والإستفادة من مختلف الفرص التي يوفرها هذا القطاع.

إن الجزائر تفطنت إلى أهمية هذا القطاع وعمدت إلى وضع القوانين والإجراءات والضوابط التي تحفظ للقطاع الخاص دوره الأساسي والفعّال، حيث شهدت فترة أواخر الستينيات حتى أوائل الثمانيات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الإستثمارات، وتأتي الخصخصة لتؤرخ مرحلة جديدة لنمو القطاع الخاص ليتولى إدارة الأنشطة الإقتصادية، بعد إصدار القانونيين التنفيذيين[1]:

- القانون التنفيذي رقم 95_22 الصادر في 26 أغسطس 1995، الذي ينص على خصخصة مؤسسات القطاع العام وتحويل الملكية.
- القانون التنفيذي رقم95_25 الصادر في 25 سبتمبر 1995، الذي ينص على الإنتقال من التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات القابضة والتخلي عن صناديق المساهمة.

1- دور القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الخام والقيمة المضافة.

من بين المؤشرات الإقتصادية المستعملة في عملية تقييم النمو الإقصادي هو الإنتاج المحلي الخام، وحتى نستطيع تحليل مساهمة كل قطاع قانوني(عمومي-خاص) أو إقتصادي (المحروقات-الزراعة-الصناعة....) في تشكيل هذا الإنتاج نلجأ إلى مفهوم القيمة المضافة كوسيلة تحليل، هذا ويمكن تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الإستهلاكات الوسيطية المستخدمة في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معين.

والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في المؤشرين.

[1] حميدي حمدي "**خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**" ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص374.

جدول رقم (04-14): مساهمة القطاع الخاص في تركيبة الإنتاج والقيمة المضافة/و:%

مساهمة القطاع الخاص في:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج المحلي الإجمالي	52,8	50,8	53,7	57,5	60,0	64,3
الإنتاج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	78,8	79 ,0	79,6	80 ,3	80,4	80,1
القيمة المضافة	51,2	48,3	51,5	56,5	59,5	66,3
القيمة المضافة خارج المحروقات	84,2	84,6	86,3	85,3	85,3	85,3
القيمة المضافة في المحروقات	7.9	5.9	09	09.4	11.7	12.3

Source:O.N.S « **Les comptes économiques de 2001 à 2015 »** édition 2016, pp29, 27.

من الجدول أعلاه نلاحظ الإرتفاع المستمر للمساهمة القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الخام وكذا القيمة المضافة خلال السنوات الماضية من هذه العشرية خاصة في القطاعات خارج المحروقات، حيث إرتفعت المساهمة الأولى من 78.8 %سنة 2010 إلى 80% سنة 2015، والمساهمة الثانية من 84.2% إلى 85.3% سنة 2015، في حين يلاحظ تراجع مساهمة القطاع العمومي في تكوين الإنتاج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات من 21.3%سنة 2010 إلى 19.9% سنة 2015.

وجب التنويه هنا أنه لقياس وزن مساهمة القطاع الخاص في القطاعات يجب أن يكون الإقتصاد قوي وتنافسي بحيث أن تنوع الصادرات مؤشر على تنوع الإقتصاد وتنافسيته العالمية، وهو غير موجود في حالة إقتصاد الجزائر فهذا الأخير إقتصاد أحادي التصدير ويُشكل قطاع المحروقات فيه نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي-كما رأينا سابقا-فهذا الإعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات أدى إلى ضعف باقي القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي، وهذا ما توضحه مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة إذا أخذنا بعين الإعتبار قطاع المحروقات، فهي لم تتعدى ال50% طيلة الفترة 2000-2010، مع بداية إرتفاعها إبتداءا من سنة 2010.

بالرغم من هذه النتائج، مازال القطاع الخاص غير فعال ونشط في الإقتصاد الوطني خاصة إذا علمنا أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70%و 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية[1]، ففي الإمارات مثلاً يساهم القطاع الخاص بنسبة 70% في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص في سنة2010.[2].

2- القطاع الخاص والتشغيل.

أما من ناحية إمتصاص البطالة والتشغيل، فقد بلغت نسبة العمالة التي يساهم القطاع الخاص والقطاع المختلط في تشغيلها

[1] سفيان بن عبد العزيز "**دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**" مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61و62، القاهرة، 2013، ص179.

[2] وزراة الإقتصاد " **تقرير التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدولة الإمارات**"2012 ، أبو ظبي، ص28.

نسبة 58%، مقابل 42% للقطاع العمومي[1] سنة 2015، وهي نسبة قليلة لأنها مشتركة مع القطاع المختلط، مما يصعب تحديد نسبة العمالة الحقيقية في القطاع الخاص، وهذا لتهرب نسبة كبيرة من الخواص في التصريح بالعمال لدى صناديق الضمان الإجتماعي.

على الدولة بذل المزيد من الجهود الحقيقية في نمو القطاع الخاص وتنوع أنشطته، كما عليها توفير المناخ الإقتصادي السائد والذي يعتمد بالدرجة الأولى على سياسة حرية الإقتصاد وإنفتاحه وتوفر البيئة الإقتصادية الملائمة في توسيع إستثمارات هذا القطاع، وتقديم التسهيلات له من تشريعات تنظيمية وبنية هيكلية تسهل القيام بكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي يمنحها الإقتصاد الوطني والتي تعمل على حشد رأس المال الخاص ودفعه ليتولى زمام الأمور في عملية التنمية.

ثالثا: تشجيع وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

من أهم المؤشرات التي تدل على طبيعة المناخ الإستثماري في دولة ما هو حجم ومستوى الإستثمارات الأجنبية الواردة والمتدفقة إلى تلك الدولة، فالدول التي تعمل على إستقطاب الإستثمارات يسمح لها بتنمية إقتصادها بالإستعانة بما يوفره لها من نقد أجنبي، مناصب عمل وكذا نقل التسيير الفعال والتكنولوجيا المتطورة، كما تسعى هذه الدول إلى القيام بعملية التصدير، أي تسويق السلع والخدمات المنتجة خارج البلاد.

بالرجوع لحالة الجزائر والتي تتمتع بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وهي بوابة لإفريقيا مما يجعلها قطبا مميزا لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن المتتبّع لتدفقات الإستثمار الأجنبي يلاحظ أن الدولة نجحت في إستقطاب الشركات الأجنبية في قطاع النفط والغاز وهو إستثمار مؤقت ولا يتصف بالديمومة، لأنه ينتهي بمجرد نفاذ الموارد الناضبة، في حين نلاحظ القيم المحتشمة والمتواضعة للإستثمار في باقي القطاعات كالصناعة، والسياحة والخدمات، وهو المطلوب تشجيعه وإستقطابه بإعتبار الإستثمار فيها يمتاز بالديمومة.

بإطلالة على واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة: 2012-2000، الموضحة في الشكل أدناه يلاحظ أن الجزائر تمكنت من إستقطاب الإستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات، كقطاع تحلية مياه البحر والسياحة، حيث إرتفعت من438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار سنة2001 بمجرد تبني قانون رقم01/03 والمتعلق بتسيير الإستثمار وتطويره لإعطاء دفع جديد لمسيرة الإستثمارات في الجزائر، بعد النتائج السلبية التي حققها قانون1993، وواصلت إرتفاعها بشكل متذبذب لتبلغ الذروة سنة 2009 ب2796 مليون دولار .

[1] O.N.S **« Activité, emploi et chômage en septembre 2015 »** Alger, p04.

شكل رقم (04–06): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة:2000–2012/و: مليون دولار.

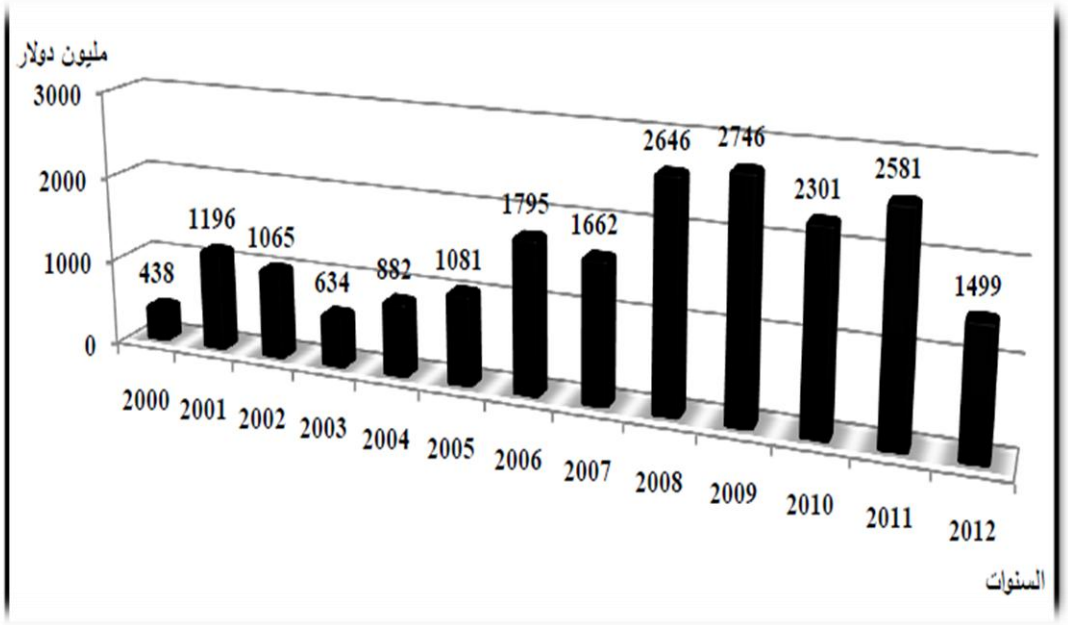

Source: CNUCED **«Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde 2013 Vue D'ensemble (les chaines de valeur mondiales: L'Investissement et Le Commerce au Service du Développement) »**New York et Genève, Nations Unies, 2013, p06.

أما إذا إستبعدنا قطاع المحروقات، فإن الإستثمار خارج المحروقات في الجزائر لا يزال متواضعا، فقد صادقت الوكالة الوطنية لتطوير الإشمار في الفترة: 2002- 2015 على 676 مشروع مصرح به ومنجز* بقيمة 2471.7 مليار دج، حيث إستحوذ القطاع الصناعي على حصة الأسد بقيمة 386 مشروع بنسبة(57.10%)، ثم قطاع الخدمات (17.75%) يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (17.90%)، وتتوزع باقي النسب على قطاعات الصحة(0.89%)، الزراعة(1.48%)، النقل(3.11%) والسياحة(1.63%)، وهي مبالغ متواضعة إذا ما قارناها بطاقة إستيعاب الإقتصاد الجزائري، هذه المشاريع متدفقة من دول مختلفة، وهو ما يضمن للجزائر المحافظة على تواجد إستثماراتهم دون خطر الإفلاس، الإنسحاب أو التراجع، حيث تصدرت دول الإتحاد الأوروبي الحصة ب 274 مشروع، الدول العربية ب200 مشروع، أمريكا ب16 مشروع، وتتوزع باقي المشاريع بين الدول الإفريقية والآسيوية، وتوظف نحو130 ألف يد عاملة.

وبمقارنة الجزائر مع الدول العربية وبالخصوص دول الجوار نجد أنها ضئيلة جدا، فوفق إحصائيات منظمة الأونكتاد حول تقرير الإستثمار في العالم، نلاحظ أن الجزائر إستقطبت ما يربو عن 3.5% من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في

*الأرقام الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منقحة ومصححا في ضوء المشاريع الملغاة، والتي لم تنطلق بعد.

سنة 2014 والتي بلغ مجموعها 44288 مليون دولار، متأخرة عن الإمارات العربية التي إستقطبت ما نسبته (24.43%)، السعودية (18.09%)، المغرب(8.04%)، مصر(10.41%) ومتقدمة على تونس التي إستقطبت ما نسبته (2.4%)[1].

بعد سنة 2010، يلاحظ تراجع قيمها وتذبذبها(الإستثمارات الأجنبية خارج المحروقات) من سنة إلى أخرى، فوفق تقارير البنك المركزي تراجعت من 151.70 مليار دج سنة 2010 (3.48 مليار دولار) إلى 125.44 مليار دج سنة 2014 (1.506مليار دولار)، لتسجل تدفقات سالبة قدرها -73.2مليار دج سنة 2015 (-0.69 مليار دولار)، وهذا يعزى إلى تظافر مجموعة من العوامل تطبع مناخ الإستثمار في الجزائر أهمها:

1- **العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسساتية:** فلا تكفي جملة التدابير المالية والضريبية وحدها لتشجيع الإستثمار، بقدر ما تكون الممارسات المعيشة في المؤسسات في الواقع هي العائق الأكبر كسوء التسيير والتحيّز، وطول الإجراءات الإدارية ومعالجة الملفات والرد عليها، يضاف إليه تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الإستثمار، وهذا مما قلّل من فرص الإستثمار الأجنبي خارج المحروقات بالجزائر، ورفع مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين مقارنة بغيرها من الدول- ومنها دول الجوار -مع توفر أفضل الفرص والإمكانيات في السوق الجزائرية.
2- ذهب عديد الخبراء أن الإجراء المترتب في قانون المالية 2009 والذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية والذي ينص على **"لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل في المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي"**[2]، من أهم العوامل التي تُنفر المستثمر الأجنبي من الولوج إلى السوق الجزائرية، ففي الوقت الذي إشتدت فيه الأزمة النفطية، وعمدت الدول خاصة دول شمال إفريقيا والخليج العربي إلى تنويع إقتصادها بإستقطاب الإسثمارات الأجنبية المباشرة، سعت الجزائر إلى تطويقه بإصدار هذه المادة القانونية، ويمكن تفهم الوضع لو إقتصر على الصناعات ذات البعد الإستراتيجي والسيادي كالصناعة النفطية، أما أن يشمل الإجراء حتى باقي القطاعات التي أرهقت الحكومات المتعاقبة في تحسين أداءها كالسياحة والفلاحة فهذا لا يمكن فهمه.
3- **النقائص المسجلة على المستوى البنكي والمالي** : إن المنظومة البنكية ما زالت تعاني تأخر في هياكلها إلى جانب الجمود وعدم الفعالية والتي تشكل أحد عقبات الإستثمار في الجزائر، حيث أنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الإقتصادية التي تعرفها الجزائر، فهو يعاني من مشكل تسيير السيولة وضخامة الكتلة النقدية التي تتداول في السوق الموازي، وعدم الوفاء والعمل فقط على توزيع القروض إلى جانب غياب فعالية البورصة الجزائرية.
4- **فشل المسؤولون في الداخل والسفراء والقناصلة في الخارج:** في تحسين صورة الجزائر أمنيا لدى العالم، خاصة في ظل تواصل الهجمة الإعلامية لبعض القنوات، والتي ورغم التحسّن في هذا المجال تبقى تقدم أخبار مبالغ فيها تشوه صورة الجزائر، ما تشكل توجس وتردد لدى المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية وإعتبارها تمثل درجة عالية من الخطر.

[1] UNCTAD **"FDI inflows, by region and economy,1990-2015"** Geneva, 2016.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 2009/07/26، الأمر الرئاسي رقم(01/09) المؤرخ في 22جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي.

وبمراجعة مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والمتتبعة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نلاحظ أنها تتقاطع كلها في أن الجزائر أخفقت في جلب هذه الإستثمارات، بالرغم من تحمس السلطات لذلك وإقرار جملة التدابير المختلفة، وعليه نقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن توفر بيئة مناسبة:

1- توفير قاعدة بيانات عامة عن الوضعية العامة للإستثمارات المحلية والأجنبية، تطورها وتوزيعها على القطاعات ومردودية كل إستثمار على الأداء التنموي للجزائر.

2- إعادة تخطيط وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز إنتاجيته ومهارته للإستفادة من التكنولوجيا والتقنيات التي يوفرها المستثمر الأجنبي.

3- تشيكل لجنة مستقلة لمتابعة تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة والأرصدة المتراكمة، تحت وصاية الوزير الأول، وهذا تجنبا لتعدد الهيئات والتي تقف دون تدفقات الإستثمارات.

4- ضمان الأداء اللوجيستي للمستثمرين، وتحسين مؤشراته كمؤشر البنية التحتية للنقل والتجارة، ومؤشر التخليص الجمركي لدى الموانئ والمطارات، ومؤشر كثافة الطرق البرية وغيرها.

5- تحييد مخاطر الإستثمار كمراجعة بعض القوانين، وتقديم مزيد الضمانات والتوسع في إبرام الإتفاقيات الثنائية والدولية لحماية الإستثمار، ومنع الإزدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

6- وضع معايير واضحة لمنح الإستثمارات والتي لها عوائد إيجابية على التنمية وإستدامتها، بالتركيز على مؤشرات التشغيل، التصدير، الرواتب والإيرادات الضريبية.

7- إضفاء نوع من المرونة للسياسات ومراجعتها بشكل دوري بما يواكب التطورات الحاصلة في العالم، وبما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات جذب.

8- تجنيد كل المسؤولين في الخارج للترويج الفعال لمناخ الإستثمار في الجزائر، عن طريق إلحاق إقتصاديين بالسفارات الجزائرية، مهمتهم صياغة سياسات وبرامج إستثمارية لإستقطاب الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الذين يشكلون قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، ولهم القدرة على التأثير في أدائه.

المطلب الثاني: مكافحة (إصلاح)الفساد والإصلاح المؤسساتي.

هذا مشهد آخر نورده في هذا المطلب لتوضيح واقع الفساد ونوعية المؤسسات وتأثيرهما على النمو الإقتصادي في الجزائر، وأن الظرف الحالي يتحتم على صناع القرار في الدولة تجاوز هذين المفهومين والأخذ بآراء الخبراء في معالجة الظاهرة.

الفرع الأول: مكافحة الفساد في الجزائر.

الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة والعصور، وهي منتشرة في الجمهوريات الديمقراطية وفي الأنظمة الديكتاتورية على حد السواء، وإن كانت مستفحلة بشكل رهيب في الأخيرة، وإتسعت رقعة الفساد مع السياسات التي تدعو للإنفتاح الإقتصادي العالمي، وما رافقه من حركة رؤوس الأموال وعمليات غسل الأموال والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة، كما أن إنتشار

الفساد كان ولا يزال العامل الأساسي في إنهيار أنظمة الحكم المتفشي فيها، وفي زوال الإمبراطوريات والحضارات قديما وحديثا، كما كانت ظاهرة الفساد هي الوقود الأساسي للثورات والإنتفاضات الشعبية قديما وحديثا، خاصة مع بداية القرن الحالي.

في هذه الجزئية من الدراسة، سنقف على الفساد في الجزائر، أسابه ومظاهره وكيفية محاربته بإعتباره مرتبط بشكل وثيق بالإقتصاديات الريعية.

أولا: ماهية الفساد.

سوف نتناول في هذا العنصر مفهوم الفساد، أشكاله وطرق قياسه.

1-مفهوم الفساد: تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات الماضية، مما جعل وضع تعريف شامل للفساد وضبط عملياته أمر صعب، حيث الفساد في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، ولكن سنستأنس هنا بأهم التعاريف التي وُضعت للفساد:

-تعريف البنك الدولي:" إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة"، فهذا التعريف يشمل كل التصرفات التي يباشرها الموظف من أجل تحقيق مكاسب خاصة مستغلا وسائل الوظيفة العامة، فضلا عن إلتماس الرشوة والإختلاسات، وكذا تطبيق القانون بشكل إنتقائي وتعسفي وتجاوز التشريعات في ما يخدم المصلحة الخاصة.[1]

ومن بين التعاريف التي أوردها الدكتور خالد عيادة عليمات نجد:[2]

-تعريف (Huntington، 1997) **"هو سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة".**

-تعريف (E.Simpikins &R.Wralth, 1994)**"كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه".**

-تعريف (1986R.Telman) "**الفساد هو ظاهرة تسود في بيئة تساعد فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معاملاته في سرية نسبية، ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وسرقة أموال الدولة بصورة مباشرة، وذلك بصورة مستمرة وبشكل فردي أو جماعي منظم".**

[1] World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997, p.102.

[2] خالد عيادة عليمات "**الفساد: أسبابه، أشكاله، وطرق مكافحته في الأردن**" المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، مخبر الإقتصاد الكلي والمالية الدولية، عدد02، جامعة المدية، 2014/09، ص ص203 204.

من التعاريف السابقة يمكن التمييز بين أشكال الفساد كما يلي:

2- أشكال الفساد.

-الفساد الإداري: ويطلق عليه الفساد الضئيل ويحدث عندما يحصل إلتماس بين القطاع العام والقطاع الخاص والموظفين الحكوميين (البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا)، ويندرج في هذا النوع من الفساد كل من الرشوة، الإبتزاز، إختلاس الأموال العمومية، تزوير الوثائق الإدارية أو إخفائها، إفشاء المعلومات المهنية أو التكتم عليها، التسيب في العمل والتمييز بين الموظفين، تمكين الأهل والأصدقاء من مواقع متقدمة في الجهاز الوظيفي، تسهيل عقد الصفقات وتبسيط الإجراءات وغيرها.

-الفساد الكبير: يحدث في المستوى الأعلى من موظفي الدولة، ويقوم به كبار الموظفين والسياسيين، ويتميز هذا النوع بالتكلفة الكبيرة الكبيرة وإتساع رقعة تأثيره في المجتمع، فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في الدولة والتي تمتاز بالحجم الكبير وسرعة تداول الرشوة فيها.

3-طرق قياس الفساد.

هناك العديد من الطرق لقياس درجة الفساد أهمها: مؤشر قياس الفساد في العالمCPI (corruption perception index) والذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهو يدل على مدى إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام السياسي والإقتصادي، ويتكون من 100 درجة، تبدأ من الدرجة 0 والتي تشير إلى فساد ذو مستوى عال، وتنتهي بالدرجة 100 والتي تشير إلى مستوى جد منخفض من الفساد، فالمقياس يأخذ شكل تصاعدي بحيث كلما زادت درجات المؤشر دل على إنخفاض في مستوى الفساد.

وفي آخر إصدار لسنة 2016 شملت دراسة منظمة الشفافية الدولية ل 176 دولة، كان ترتيب معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط في مقدمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (04-15): ترتيب الدول وفق مؤشر الفساد إصدار 2016.

الرتبة	الدولة	مؤشر الفسادCPI	الرتبة	الدولة	مؤشر الفسادCPI
01	الدنمارك	90	108	الجزائر	34
06	النرويج	85	136	نيجيريا	28
29	البرتغال	62	164	انغولا	18
55	ماليزيا	49	166	العراق	17
75	تونس	41	170	ليبيا	14
90	المغرب	37	176	الصومال	10

Source: Transparency International **"corruption perception index2016 "** édition 2017, p05.

حيث يلاحظ سيطرة الدول النفطية على مراتب جد متقدمة في ترتيب الفساد على غرار كل من العراق ، ليبيا، السودان (170)، فنزويلا(166)، الكونغو(156)، فرغم وفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول إلى أنها لم تقدر على محاربة الفساد وتحقيق التنمية لشعوبها، وهذا راجع إما للحروب التي تعيشها أو لإستحواذ أقلية على الثروات وغناها من عوائد الموارد المصدرة، وترك الأغلبية في مستنقع الفقر والتخلف الذي كان أرضا خصبة لتفشي الفساد فيها، حتى أن الفساد أصبح ظاهرة طبيعية وينظر إليه على أنه ممارسة مشروعة خاصة مع غياب إرادة سياسية حقيقية لمحاربته في هذه الدول.

أما في الدول التي لها نسب فساد جد منخفضة، فهي دول ذات أنظمة سياسية وإقتصادية متطورة ومستقرة، لأنها إستطاعت تفيعل هيئات المراقبة، الشفافية والمسائلة، كما أنها نجحت في الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية)، ولها جهاز قضائي مستقل بإمكانه كشف الفساد والحد منه.

ثانيا: الفساد والنمو الإقتصادي.

تباينت النظريات والآراء حول علاقة الفساد بالنمو الإقتصادي، ففي حين تشير بعضها إلى التأثير السلبي للفساد، تذهب أخرى إلى إعتبار الفساد جيد لأداء النمو الإقتصادي.

ومن مؤيدي النظرية الأولى نجد كل من Tanzi[1](1998)، **(Johnston, 1997)**[2]، **(Ades and Die Tella 1996)**[3] وغيرهم، حيث يرون أن للفساد تأثير سلبي على النمو الإقتصادي خاصة في الدول التي تمتاز بوفرة الموارد الناضبة والطبيعية حيث تقاطعت أعمالهم في أن :

1- الفساد يعيق النمو الإقتصادي من خلال إستخلاص الريع والإستثار بالفائض الإقتصادي، والعمل على إعاقة المؤسسات السياسية عن طريق إضعاف شرعيتها ومن تم منعها من مسائلة ومحاسبة الزمرة التي إستأثرت بالريع لصالحها.

2- الفساد يثبط الإستثمار ويخفض معدلاته نظرا لظروف عدم اليقين السائدة عند المستثمرين الأجانب، وغموض القوانين المسيرة لذلك، كما يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

3- الفساد يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي العام، وزيادة نسبته مقارنة مع القطاع الخاص.

4- الفساد يفضي إلى سوء توزيع الموارد ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر.

وقد أثبت Mauro (2001) التأثير السلبي للفساد على النمو الإقتصادي في دراسته التي نشرها Lambssdorff سنة 2005 حيث إعتمدت الدراسة على بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو

[1]Tanzi,V **"Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures"** Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4, 1998, p583.

[2] Johnston, M **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banal Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May, 1997, p23.

[3]Ades, A. and R. Di Tella **"The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution**" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, 1996, PP. 6-11.

الإقتصادي، وقد تضمن النموذج القياسي كلاً من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الإقتصادي، كما إستنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الإقتصادي . ف(50%) من تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الإستقرار السياسي، و(20%) من تأثيره في الإستثمار و(15%) من تأثيره في رأس المال البشري، وما تبقى هو تأثير مباشر.[1]

وهناك من يرى العكس بأن للفساد تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي، حيث وجد كل من Leite and Weidmann(1999) ، poirson (1994) ، Rose Ackerman(1978) و Analuit(2000) أن هناك تأثيرا موجبا للفساد على النمو الإقتصادي ويتجلى في:

1- الفساد يحسن الرفاهية والكفاءة الإقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة عن طريق تقديم رشاوي وعمولات للموظفين، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتظار التي يتكبدها المستثمرون للحصول على الموافقة لمشاريعهم خاصة في الدول التي تعاني من البيروقراطية والتعقيد الوظيفي.
2- تسهيل الإستثمار الداخلي من خلال المعاملة التفضيلية التي يتلقاها المستثمرون خاصة في الجانب الضريبي.
3- زيادة كفاءة وأداء الموظفين الذي يتلقون رشاوي، ويعزى ذلك إلى تحسن مستواهم المعيشي نظير تلقيهم رشاوي في العمل.

ومهما تعددت النظريات في تفسير العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي فإنه لا يختلف إثنان في أن الفساد يرتبط بالجانب الإقتصادي أكثر من أي جانب أخر، ويزيد كلما كانت المؤسسات السياسية ضعيفة خاصة في الدول النامية والغنية بالموارد الناضبة كالنفط، وهو ما يوضحه تصنيف الجدول أعلاه، ففي 2006 تردد صندوق النقد الدولي كثيرا في منح أنغولا مساعدات مالية ما لم تقدم تفسيرا واضحا ولائقا ما حدث لأربعة مليارات دولار إختفت في الحرب الأهلية خلال السنوات الأخيرة، وفي 2004 ألقت السلطات الأمريكية القبض على جيمس جريفين مستشار الرئيس الكازخستاني بتهمة دفع رشاوي لكبار المسؤولين الكازاخستانيين من أجل التأثير في المفاوضات التي تدور حول حقل **تنجيز** النفطي[2].

ثالثا: واقع الفساد في الجزائر.

الجزائر وكغيرها من دول العالم التي شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية الوارد في الجدول أعلاه، فقد إحتلت المرتبة رقم 108 برصيد 34 نقطة، بعدما كانت في المرتبة 105 برصيد 36 نقطة في تقرير 2015 للمنظمة، متقدمة عليها دول الجوار كتونس والمغرب وأخرى إفريقية كالغابون، النيجر وزامبيا ودول عربية كالبحرين والإمارات.

[1]Lambsdorff, J" **Consequences and Causes of Corruption – What do We Know from a Cross Section of Countries?**", 2005,disponible sur le site: www.icgg.org. (date de consultation 22/01/2016).

[2]روبيرت سليتر، مرجع سبق ذكره، ص99.

3-1/الظاهرة التاريخية للفساد في الجزائر.

هذا الترتيب يعكس وجود أوضاع سياسية، إقتصادية وأخرى أمنية وإجتماعية غير سليمة، وأن هناك ظروف مواتية ساعدت على ظهور الفساد في الجزائر، وتفشيه بالرغم من جملة الإصلاحات المتخذة في مجال محاربته وردعه، وتذهب قراءات الكثير من الخبراء والمتتبعين لظاهرة الفساد بأن هذا الترتيب له مخلفات ترجع إلى فترة الإستعمار وظروف بناء الدولة الجزائرية بعد الإستقلال، وأن الفساد ليس وليد هذه الفترة، حيث هو نتاج لإنعدام الوعي السياسي والثقافي الوطني لأغلب أفراد المجتمع بسبب إنتشار ظاهرة الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية اللازمة لتنظيم الحياة. وهكذا يأخذ الفساد السياسي شكل البحث عن الريع ساعده في ذلك النظام السياسي الأحادي، والنمط الإقتصادي الموجه في مرحلة أولى، كما أن الفساد قوّض إرساء دعائم الحكم الراشد المبنية على الشفافية والمساءلة والتنافسية، وساعد ذلك الأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال، والمتمثلة في أزمة الشرعية الثورية التي فجرت أزمة إستقرار سياسي و أمني بداية الستينات.

بعد فترة نسبية من الإستقرار سنوات السبعينات والثمانينات، تميزت المرحلة التي شهدها البلد فترة التسعينات بتزايد حدة الممارسات للفساد كرد فعل طبيعي لما ذكر سابقًا فضلا عن أسباب أخرى كان من أهمها:

1- توقيف المسار الإنتخابي الذي ساهم في الفراغ السياسي، الإضطراب الأمني وإنتشار الإرهاب.

2- الصراع داخل دواليب الحكم حول كيفية إدارة الأزمة الأمنية.

3- بروز ظاهرة عدم إستقرار الجهاز التنفيذي، والتغيرات المتواصلة في أجهزة الحكم.

4- غياب تام لمؤسسات الرقابة كالبرلمان الذي لم ينتخب حتى سنة 1997.

5- فقدان الثقة لدى أغلبية الشعب الجزائري في أصحاب القرار وحالة الشعور بعدم الأمان مستقبلا.

حيث شكلت هذه الوضعية بيئة خصبة لنمو الفساد وتفاقمه في جميع مفاصل الدولة خاصة في الإقتصاد، فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة من إستغلال الفترة الإنتقالية التي تمثلت في تصحيح وهيكلة الإقتصاد الوطني في السرقة والنهب، كما أن هذه الأوضاع دفعت بالمسؤولين إلى العمل على تأمين مستقبلهم، وذلك بالإقدام على نهب أكبر قدر ممكن من المال العام بطرق غير مشروعة، وإغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية، التي تبرز في مشاريع تجارية وعقارية، وعليه صارت المناصب السياسية وسيلة للثراء[1].

بداية من الألفية الجديدة والتي تزامنت مع الإستقرار السياسي وإرتفاع العوائد النفطية، برز الفساد الإداري والمالي بشكل كبير في مشاريع البرامج التنموية (البرنامج الخماسي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو) خاصة في البنى التحتية، والتي رصدت لها أموالا طائلة، عندما قررت السلطة وحدها إدارة المشاريع التنموية، وإسناد مهمة التنفيذ إلى العديد من الشركات عن طريق المحاباة والمحسوبية، مع غياب الشفافية في منح الصفقات والعقود إلى جانب المغالاة في التدابير الإدارية ذات الطابع البيروقراطي المعيق للأعمال والإستثمار ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة. وأضحت آليات الفساد تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته

[1] لمزيد من التفصيل راجع: محمد وارث **"الفساد وأثره على الفقر بالإشارة إلى حالة الجزائر"** مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد2013/08، ص14.

وتحد من كفاءة السياسة الإقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الإقتصادية، حيث ظهرت مؤشرات سلبية عديدة تساهم في تباطؤ وتيرة النمو وفعاليته على رأسها الرشوة، البيروقراطية وسوء التسيير، التهرب الضريبي والجبائي، فضلا عن سيادة السوق الموازية، وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، إلى جانب ضعف الحماية الفكرية وهشاشة المنظومة القضائية.

فبالرغم من الرقابة المزدوجة على الحكومة من طرف البرلمان والرئيس، وكذا إعلان السلطات تشكيل هيئة وطنية لمحاربة الفساد*، لم يمنع ذلك من فتح أبواب متعددة للفساد ووقوع فضائح مالية كالتي عرفتها شركة سونطراك أو قضية الخليفة بنك، أو تلك التي شهدها طريق السيار شرق غرب، وهي القضايا الذي أحدث ثقوبا في خزينة الدولة وزادت من معاناة الشعب.

3-2/وسائل مجابهة الفساد.

ومن خلال ما عرضناه من تطورات الفساد، فإن الآليات والأجهزة التي وضعتها الجزائر للتخفيف من حدة الفساد المالي والإداري قد تفشل، إذا لم تأخذ مسألة مكافحة الفساد بجدية ووضوح، وإن لم تكن هناك تظافر الجهود بين الحكومة والشعب ممثلا في المجتمع المدني بكل أطيافه، وفي هذا السياق نطرح إطارا عاما لإصلاح الفساد في الجزائر، مستندين في ذلك إلى تجارب دولية رائدة في هذا المجال من جهة، وإلى الآراء والخبرات المعبر عنها من قبل أولي الشأن والخبرة من جهة أخرى، وهذا الإطار يشمل ثلاث مراحل متتالية:

-المرحلة الأولى: رفع مستوى الوعي والتعليم حول وجود الفساد، ومشاركة المجتمع المدني في مكافحته.

حيث تهدف في هذه المرحلة إلى تهيئة بيئة مناسبة تُشجّع قيم الشفافية والنزاهة، وتسعى إلى المحاسبة وتناهض الفساد بكل أشكاله، ويتحقق ذلك بالتركيز على النقاط التالية:

1- **تفعيل دور الجامعة:** بإعتبارها خزّان الكوادر المستقبلية في تعرية الفساد وآثاره الضارة في المجتمع، وترسيخ مفهوم الشفافية والنزاهة عند هذه الكوادر، وإعطائها كافة الصلاحيات والآليات في تحقيق ذلك.

2- **مشاركة المواطن في مكافحة الفساد:** لا يمكن للحكومة وحدها أن تنجح في محاربة الفساد ما لم تشارك فيه المواطن الجزائري وتمكينه من الحماية القضائية في حالة الإبلاغ عن حالات الفساد.

3- **غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الجزائري:** من خلال إستعمال كل الوسائل المتاحة خاصة الإعلامية منها، والعمل على التعريف بهذا الداء وتسليط الضوء على عواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة على الفرد والمجتمع.

4- **تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة:** عن طريق تمكين الصحافة المكتوبة، المسموعة والمرئية من الوصول إلى المعلومة، والتحقق منها وكشف المفسدين خاصة في القطاعات الحساسة.

5- **تعزيز مبدأ التشاركية** بين كل أطياف المجتمع المدني، كالأحزاب، الإعلام والجمعيات الوطنية لبلورة رؤية مشتركة في مكافحة الفساد دون إقصاء أو تهميش.

*أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي رقم 06/413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006.

-المرحلة الثانية: إتخاذ تدابير وصياغة إجراءات مناهضة للفساد.

في هذه المرحلة على الدولة التوجه إلى الترسانة القانونية والإطار المؤسساتي الذي يكفل لها وضع تصور عام حول الفساد وأنواعه وكيفية محاربته، ومن أهم المتطلبات التي تحقق ذلك:

1- **منح إستقلالية أكثر للقضاء وإلزام الجهاز التنفيذي على إحترام قرارته:** المتتبع للشأن القضائي في الجزائر يلاحظ محدودية إستقلالية السلطة القضائية، وتدخل السلطة التنفيذية في بعض الصلاحيات المخولة لها وتوجيهها مما أفقدها عنصر الحيادية، ويتجلى ذلك في التستر على بعض قضايا الفساد، وتأخر الفصل فيها.

2- **تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية:** بعد غيابها في جل العهدات البرلمانية كالسؤال الكتابي والشفهي ولجان التحقيق وغيرها، ويعزى تراجع أداء البرلمان إلى إستقواء الجهاز التنفيذي عليه، وضعف مستوى النواب وتقديمهم للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

3- وضع الهيئات العمومية تحت المساءلة والمحاسبة من طرف الأجهزة المخولة لذلك قانونا تأتي في مقدمتها كل من المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، ومتابعة أعمال هذه الهيئات وتقييم حصيلتها من طرف البرلمان و/أو رئاسة الجمهورية.

4- **الشفافية المالية:** كشرط أساسي للسلامة المالية والإقتصادية، فعلى السلطات القيام بشكل دوري بنشر كل ما يضفي الإنضباط على العمليات الحكومية، كالنفقات العامة، إجراءات تمرير الصفقات العمومية، طرق التحصيل الجبائي.

5- **تشديد الأحكام القضائية:** ولا يتم ذلك إلا بمراجعة قانون العقوبات، خاصة في جانب الأحكام المتعلقة بالرشوة والتزوير وإستعمال المزور وإستغلال المنصب للمصالح الخاصة.

6- **تمكين المواطن من معرفة ملفات الفساد:** عن طريق نشر بشكل دوري ملفات الفساد وحقيقتها والأحكام القضائية الصادرة فيها، ولا داعي للتغني بسرية التحقيق لأن الأحكام تصدر بإسم الشعب خاصة إذا تعلق الأمر بالأموال العمومية التي هي ملك الشعب.

7- **التشديد على أداء الأحزاب:** ومراقبة مصادر أموالها بإعتبارها من نوافذ الفساد السياسي، خاصة في المواعيد الإنتخابية.

-المرحلة الثالثة: محاربة الفساد عن طريق إنفاذ القانون والمتابعة القضائية.

عن طريق مباشرة تنفيذ القوانين والمتابعة القضائية أي السعي إلى إجتثات الداء من جذوره.

الفرع الثاني: ضرورة الإصلاح المؤسساتي في الجزائر.

عنصر آخر لا يقل أهمية عن العنصر الأول، والذي وجب أيضا مراجعته من طرف الدولة الجزائرية بإعتباره نافذة مهمة للولوج نحو إقتصاد متنوع ينشط في إطار مؤسسات قوية.

أولا: نوعية المؤسسات والأداء الإقتصادي في الدول النفطية.

ذهب كثير الإقتصاديين إلى إعتبار أن نوعية المؤسسات من أهم محددات النمو الإقتصادي في الدول وهي شرط أساسي لنجاح عملية التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، وفي هذا السياق يشير William Easterly **"قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الإستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الإستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الإعفاء من الديون ...هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الإقتصادية في حالة ما إذا لم تفي هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية :حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و إنعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية".**[1]

كما ساهمت دراسات كل من Keefer and Knack (1995)، Mauro(1996) في تأكيد أن كل من البيروقراطية، حقوق الملكية والإستقرار السياسي لها دور إيجابي في النمو الإقتصادي في كل دولة، وفي مقال للحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد دوغلاس سي .نورث(1993) ربط الإنتاج بالعمل المؤسسي، وإعتبر أنه لا يمكن الحديث عن الإنتاج دون أن يتوفر الإطار المؤسسي اللازم للإستفادة من الإنتاجية، وأن مصادر النمو يجب أن تُنجز في مناخ تتكافأ فيه فرص العمل أمام الجميع، كما أن أكبر تحدّ للنمو الإقتصادي هو معرفة نوع المؤسسات التي ينبغي تشغيلها لتحقيقه وكيفية الحصول عليها.[2] وفي الوقت نفسه ذهب كل من Larsson and Parente(2011) أن الأنظمة الديكتاتورية ذات المؤسسات الضعيفة لها تأثير كبير على أداء الإقتصاد عن طريق تحديد أهدافها وإنتهاج سياساتها، على العكس تعتبر المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية من أهم محددات النمو الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق لا يجب إغفال دور المؤسسات في توجيه النمو الإقتصادي، والحد من الفساد ذلك أن الفساد له تأثيرات في الإقتصاد، وتختلف مستويات تأثيره بإختلاف جودة الأطر المؤسساتية، كما أن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة، وقد تقود إلى إستنتاجات خاطئة، لهذا لابد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد أثر الفساد في النمو الإقتصادي.

فالمؤسسات القوية تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد وتكلفة المبادلات عن طريق تأسيس تركيب ثابت ومستقر للتفاعلات البشرية، إذ تهيئ الإطار الضروري للتعاملات التجارية والتعاون بين أفراد المجتمع، والتي لا يمكن لهذه التعاملات أن تحصل أو قد تحصل بشكل صعب في حالة غياب المؤسسات[3]، ويبرز دور المؤسسات القوية في الأداء الإقتصادي في حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد، وكذا حماية المنافسة وتشجيعها ومنع الإحتكار، وتبسيط إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وإجراءات الدخول إلى الأسواق وممارسة الأعمال.

---

[1] فاطمة الزهراء زرواط " **المؤسسات والنمو الإقتصادي**" مجلة العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، عدد13، 2015، ص144.

[2] Douglass north **"The foundations of the new institutional economics"**Center for International Private Enterprise, sur le site www.developmentinstitute.org

[3] مفيد ذنون يونس **"أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم"** مجلة تنمية الرافدين، عدد109، مجلد 34، كلية الإقتصاد، جامعة الموصل، 2012، ص192.

إن غياب جودة المؤسسات يخلُق لدى الدولة حالة عدم التأكد، وسترتفع عندئذ كلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الإقتصاديين، مما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الأنشطة الإقتصادية. وهذا ما نلمسه في الدول النفطية فإن النظام بها يعمل على توزيع الموارد وإستغلالها بهدف الإستمرار في السلطة، وهو ما ينجز عن هذا التوزيع السياسي للموارد إخفاقات إقتصادية، ويحد من تدفق الإستثمار الأجنبي ويولّد مركزية النفوذ الإقتصادي والسلطة السياسية، ويكون السعي وراء الريع لتكوين الثروة شديدا، ويعمد الحكام إلى البقاء في السلطة بإستخدام البترودولار في تشكيل جيوش وأجهزة قمع، وخلق توظيف عام وفرط الإنفاق، لا غرابة إذن أن هؤلاء الحكام يحكمون طويلا ويشلون كل تغيير ديمقراطي.

وقد أشارت (كارل تيري لاين 2004)* إلى أن الإعتماد على النفط إذا ترافق بوجود مؤسسات عامة ضعيفة، يجعل التنمية الإقتصادية عرضة لإخفاقات وتصبح الدولة تفتقد القدرة على معاجلة التحديات التي تفرضها هذه التنمية، وأولى نتائج تدفق الإيرادات النفطية نشوء دولة ريعية، دولة تعيش على أرباح النفط مما جعلها معرّضة على نحو خاص لإخفاق السياسات، وتجلى ذلك في أن المؤسسات عجزت عن التعامل مع المظاهر الإقتصادية للعنة الموارد، وإنتهى بها الأمر بها إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة. وهذا ما ذهب إليه أحدث تقرير للأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لسنة2016، والذي أشار في طياته أن **"خلال الأعوام الخمسين الماضية، صاحبت النموَ الاقتصادي سرعةُ تقلب كبيرة، ناجمةٌ عن الإعتماد على إستخلاص الموارد وسياساتٍ ماليةٍ محدودة المدى ومقيدة .فالبلدانُ العربية لم تُحفِّز إستثمارات خاصةً خارج قطاعَي النفط والغاز اللذين يوفران فرصَ عملٍ قليلة..... دون إغفال جوانبَ ضعْف المؤسّسات السياسية العربية والتي كذلك تُعيق الإنتاجية ويُدلِّل بعضُ المحلّلين على أنّ النوعيّةَ المؤسساتيةَ الرديئة أكبرُ عائقٍ أمام تطوُّر القطاع الخاص"**[1].

ثانيا: مستويات تحليل البيئة المؤسساتية.

يمكن التمييز عند تحليل البيئة المؤسساتية إلى فرعين كما يلي[2]:

1- المؤسسات الرسمية formal institution : تتشكل المؤسسة الرسمية من مجموعة من القوانين والتنظيمات والتي تنشأ في ظلها المعاملات والإتفاقيات، وتتهيكل هذه المؤسسات في إطار قانوني رسمي معلن كالدستور، القوانين والتنظيمات وتستمد شرعيتها وقوتها من الدولة.

2- المؤسسات الغير رسميةinformal institution : يندرج في هذا النوع من المؤسسات العادات، التقاليد والأعراف وأنماط السلوك والتي تكون مستقلة عن القانون والدستور وغير مصنفة بشكل رسمي، وتمتاز بكونها توجه أفراد المجتمع في حياتهم وتتطور بصعوبة وقد يستغرق تطورها قرونا نظرا لإنعدام من يقودها ويرتب أمورها، كما أن عملية نمذجتها وتحليلها معقد.

---

*أستاذة الدراسات الأمريكية اللاتينية وأستاذة العلوم السياسية بمعهد الدراسات الدولية في جامعة ستانفورد، لها عدة دراسات حول مواضيع النفط، السياسات الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

[1] United Nations Development Programme in the Arab States **"Arab Human Development Report 2016: Youth and the prospects for human development in changing reality"** New York, 2017 p70.

[2] راجع بالخصوص:- رياض بن جليلي **"برامج الإصلاح المؤسسي"** سلسلة قضايا التنمية في الدول العربية، عدد77، الكويت، 2008، ص12.
-سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص110.

وفي هذا السياق برز فكر الإقتصاد المؤسسي الحديث من أجل بلورة إصلاح ديمقراطي وليؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات في المؤسسات الرسمية فهو يدرس مختلف جوانب التنمية الإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار نوعية المؤسسات في الدراسة، حيث أشار رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم رونالد كوسRonald Coase ودوقلاس نورثDouglass north على أن القواعد مهمة في تحديد النتائج، كما أن نجاح أو فشل أي محاولة إصلاح إقتصادي نحو إقتصاد السوق يتوقف على تصميم وأداء الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه، إلا أن النقاش مازال مطروحا حول الأهمية النسبية للقنوات التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو الإقتصادي، وهنا كذلك يجب التفرقة بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية، حيث أحيانا يكون تأثير المؤسسات الغير رسمية أهم من تأثير المؤسسات الرسمية،[1] نظرا لعدم مرونة المؤسسات الغير رسمية وعدم مسايرتها للتغيرات بشكل سريع.

ثالثا: مؤشرات قياس أداء الحكم.

وقد أولى البنك الدولي أهمية كبيرة لكفاءة الدولة وأداء مؤسساتها، وقد إعتمد في تقييمه لهذا الأداء مؤشرات وضعها إستنادا إلى وجهات نظر مجموعة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم، والهدف من هذه المؤشرات هو الوقوف على درجة التفاوت فيما بين البلدان والتغيرات في أدائها على مدى الزمن في المجالات الأساسية لإدارة الحكم، وقد سعى البنك الدولي إلى إجراء التحسينات على مر السنين لتجاوز عدم الدقة في القياس، وهذه المؤشرات هي[2]:

1- **التعبير عن الرأي والمساءلة** (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر مدى القدرة التي يتمتع بها مواطني بلد ما على المشاركة في إنتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2- **الإستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب**:(Political Stability and Absence of Violence):يقيس هذا المؤشر الإضطرابات التي تؤدي إلى زعزعة إستقرار الحكومة، والتي مصدرها الوسائل الغير الدستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

3- **فعالية إدارة الحكم**(Government Effectiveness):يختص هذا المؤشر بقياس نوعية الخدمات العامة المقدمة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية وإستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4- **نوعية الأطر التنظيمية** Regulatory Quality :قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك..

5- **سيادة القانون** Rule of Law :يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك إحتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6- **الحد من الفساد** Control of Corruption :يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك" إستحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

---

[1] زكرياء دمدوم "**الإصلاحات الإقتصادية في دول المغرب العربي**" أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015/2014، ص75.

[2] Word Bank Institute « **Governance Matters2015** » sur le site www.govindicators.org p02,(page consultée le 08/03/2017)

مع العلم أن قيمة المؤشرات تتراوح بين-2.5كأدنى قيمة و+2.5كأعلى قيمة.

رابعا: حقيقة البيئة المؤسساتية في الجزائر.

الجدول الموالي يوضح تصنيف الدول المغاربية في مؤشرات الحكم لسنتي 2010و2015 والصادر من البنك الدولي:

جدول رقم(04-16): مقارنة مؤشرات الحكم بين الجزائر ودول الجوار سنتي:2010-2015.

مؤشر الحكم*	الجزائر		المغرب		تونس	
	2010	2015	2010	2015	2010	2015
التعبير عن الرأي والمساءلة.	-1.03	-0.85	-0.66	-0.73	-1.37	0.19
الإستقرار السياسي.	-1.26	-1.05	-0.38	-0.34	-0.04	-0.87
فعالية إدارة الحكم.	-0.48	-0.51	-0.09	-0.06	-0.10	0.24
نوعية الأطر التنظيمية.	-1.17	-1.17	-0.07	-0.17	-0.02	-0.39
سيادة القانون.	-0.75	-0.83	-0.16	-0.08	0.12	-0.05
الحد من الفساد.	-0.49	-0.68	-0.18	-0.25	-0.15	-0.11

Source: Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzi " **Governance Matters2015"**
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

*التقديرات بين 2,5 - و 2,5 +، كلما كانت أعلى كلما كانت أفضل.

في قراءة متأنية لمؤشرات الجزائر ومقارنتها مع دول الجوار، نلاحظ التصنيف المتواضع للجزائر في جميع المؤشرات، وتسجيلها لقيم سالبة مع تحسن ملحوظ في مؤشرين لسنة 2015، وهذا راجع لتحسن الوضع السياسي في البلاد وتجاوزها بنجاح لسحابة ما يسمى بالربيع العربي، في حين نلاحظ تراجع مستوى الإستقرار السياسي خلال فترة 2010-2015 في تونس بعد ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام بن علي.

غير أن النتائج تظهر تراجع باقي المؤشرات، خاصة مؤشر الحد من الفساد وفعالية إدارة الحكم، مقارنة مع المغرب وتونس، وهذا دليل على درجة ترابط كل من الفساد ونوعية مؤسسات الحكم، فغياب فعالية الحكم تؤدي بالضرورة إلى إستفحال الفساد وتفشي صوره بكثرة كالرشوة، إختلاس المال العام والتحويلات الغير مشروعة للأموال، والتي أضحت سمات أساسية تنخر أجهزة الدولة في غياب تام لتنفيذ القانون.

إن ضعف مؤسسات الدولة في الجزائر يتجلى في مظهرين إثنين:

- **المظهر الأول:** عدم قدرة الدولة على بلورة سياسات واضحة بعيدة عن مفهوم الريع والثروة النفطية التي تشكلت لدى النخبة الحاكمة وأصحاب النفوذ، فعلى سبيل المثال في المجال الإقتصادي لم تستطع الجزائر تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي باشرتها تحت رعاية المؤسسات الدولية، ولم تفلح البرامج التنموية التي أطلقتها مع وصول الرئيس بوتفليقة لسدة الحكم في

فك إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع النفط، فحتى سنة 2014 مازالت الصادرات تشكل أكثر من95% من صادرات الجزائر وهي نفس النسبة تقريبا سجلت طيلة سنوات الثمانيات والتسعينات، والتي يعزى جزء منها إلى مخلفات تاريخية ورثتها الدولة من العهد الإستعماري مرورا بالنهج الإشتراكي والتي مازالت تقف حجرة عثرة في التوجه نحو إقتصاد السوق.

- **المظهر الثاني**: عدم قدرة مؤسسات الدولة على تطبيق القوانين التي تسنُها، فلا البرلمان يشكل لجان تحقيق حول ملفات الفساد، ولا تقارير المجلس الوطني للمحاسبة عرفت طريقها إلى جهاز العدالة، مما زاد من متاعب الدولة وزاد من تذمر المواطن ، والذي فقد الثقة في الدولة، والأمر لا يحتاج إلى مزيد من القوانين... بل يحتاج إلى جدية تحترم تطبيق القانون بعيدا عن الضغوط والإستعمال المافياوي للقانون.

وفي تقريره الصادر في أكتوبر 2016 دعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى مباشرة إصلاحات لضبط أوضاع الميزانية العامة في ظل تراجع أسعار النفط وتحقيق توازن بين السحب من أصولها وإصدار سندات الديون. وينبغي أن ترتكز الإصلاحات هذه إلى ترتيبات مؤسسية قوية وأطر واضحة للمالية العامة على المدى المتوسط[1]، وهو مؤشر آخر لأهمية المؤسسات في عملية التنمية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تنمية مصادر الطاقات التقليدية والمتجددة.

تواجه الجزائر جملة من التحديات الطاقوية العالمية مستقبلا، حيث سيشهد العالم تحولا في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الصديقة والنظيفة– كما أشرنا سابقا – مما يجبر الجزائر على محاكاة هذا التوجه المستقبلي بتبني سياسة طاقوية جديدة، تعمل على ترقية كفاءة إستخدامات الطاقات المتجددة وتطبيقاتها، وهذا حتى تستطيع تغطية إحتياجاتها من هذه الطاقة الغير ناضبة من جهة، والتقليل من الإعتماد المفرط على البترول كمصدر تقليدي للطاقة.

فماهي الخيارات المتاحة للجزائر في مجال هذه الطاقات؟ وماهي مجهوداتها في تطويرها؟

الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي للسياسة الوطنية للطاقة المتجددة.

من أجل تثمين الإمكانيات المتوفرة في الجزائر في مجال الطاقة المتجددة ورغبة منها في تلبية حاجياتها منها تبنت الدولة سياسة وطنية للطاقات المتجددة مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية وكذا هيئات ومؤسسات، تصب كلها في تطوير هذه الطاقات ضمن إختصاصاتها وأهم هذه القوانين والهيئات نذكر منها:

أولا: الإطار القانوني(التشريعي) للطاقات المتجددة في الجزائر.

تم إصدار العديد من النصوص من أجل تأطير ميدان الطاقات المتجددة، ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

[1] IMF **« Regional Economic Reports»** 2016, p45.

1-القانون رقم 99-02 الصادر في 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة[1].

أُصدر هذا القانون لترسيم الإطار العام للسياسة الوطنية الطاقوية في ميدان التحكم، ويحدد الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض، كما تم إعتبار ترقية الطاقات المتجددة إحدى أدوات التحكم في الطاقة.

2-القانون رقم 01/02 الصادر في 25 فيفري2002والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي عن طريق القنوات[2].

صدر هذا القانون أساسا لتحرير هذا القطاع، ووضع إجراءات من أجل ترقية إنتاج الكهرباء إنطلاقا من الطاقات المتجددة، وكذا إدماجها في الشبكة، كما أصدر المرسوم التنفيذي رقم04-92 في إطار القانون01/02، والذي ينص على منح تعريفات تفاضلية على الكهرباء المنتجة إنطلاقا من الطاقات المتجددة، والتكفل من طرف مسير شبكة نقل الكهرباء على حسابه الخاص بإيصال التجهيزات الخاصة بها[3].

3-القانون رقم04-09 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[4]

ينص القانون على وضع برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة لأغراض التنمية المستدامة، كما ينص على إنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة من أجل التشجيع على تطويرها.

وغيرها من القوانين والأوامر المتعلقة بتطوير والإستثمار في هذا النوع من الطاقة.

ثانيا: الإطار المؤسساتي.

إن فكرة الإهتمام بالطاقات المتجددة في الجزائر كان بإنشاء المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982 من طرف اللجنة المركزية للحزب، وهذه الإرادة في تطوير الطاقات المتجددة تجسدت في إنشاء عدة هياكل عملية متخصصة في البحث والتطوير والتنمية في هذا المجال منها:

1- مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة[5](C.D.E.R):

أنشأ المركز في 28مارس 1988 ووضع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن أهم أهدافه: تنفيذ أعمال البحث حول تطوير الطاقات المتجددة، صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقة المتجددة وإستعمالاتها، جمع وتحليل ومعالجة المعطيات الموجودة من أجل تقييم الطاقات المتجددة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420 هـ الموافق ل 02أوت1999.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26، الصادر في23ذو القعدة 1422هـ، الموافق ل 06 فبراير2002.

[3] محمد براق "**الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الإقتصاد بين الواقع والمستقبل**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016، ص07.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 ، الصادر في 02 رجب 1425 هـ الموافق ل 18أوت 2004.

[5] CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, "**Utilisation des ressources naturelles et des énergies renouvelables en économie de l'environnement"** "Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable**"** centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p : 01.

2- الوكالة الوطنية لعقلنة إستعمال الطاقة(APRUE):

أنشأت في 25مارس 1985، تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، يتمثل دورها الأساسي في: التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة، إقتراح كل الأعمال الكفيلة بتغطية الطلب على الطاقة، تطوير الطاقة، تشجيع صيانة الطاقة وإقتصادياتها.

3- وحدة تنمية التجهيزات الشمسية(UDES):

أنشأت في 09جانفي 1988 ببوزريعة، هذه الوحدة مكلفة بتنمية وإنجاز الوحدات الشمسية للإستعمالات الحرارية المختلفة، والتجهيزات والأنظمة الكهربائية، الحرارية والميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في إستعمال الطاقة الشمسية[1].

4- محطة تجريب التجهيزات الشمسية في أقصى الصحراء(SEESMS):

أنشأت في 22مارس 1988 بأدرار، تحت وصاية وزراة التعليم العالي، مهمتها تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في الجنوب الجزائري.

5- New Energy Algeria

وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك، وشركة سونلغاز ومجمع SIMالمواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها في: ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، تعيين وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة، والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء داخل الجزائر وخارجها[2].

وغيرها من المؤسسات والهيئات المختصة في ترقية الطاقات في الجزائر، المديرية العامة للطاقات المتجددة، الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة، المحافظة السامية لتنمية الجنوب.

الفرع الثاني: أهم معطيات الطاقات المتجددة في الجزائر.

تتمثل أهم المعطيات المتوفرة فيما يخص مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر التي يمكن أن يكون لها شأن في توفير الطاقة نجد:

أولا: الطاقة الشمسية.

تعد الجزائر من أهم البلدان العربية التي تستفيد من خلال موقعها الجغرافي بكميات كبيرة من السطوع الشمسي مما يجعلها مخزنا هاما للطاقة الشمسية، حيث سمح لها هذا الموقع من أن تستفيد من ضوء الشمس مما يزيد عن 300 ساعة شمس سنويا.

[1] فروحات حدة، مرجع سبق ذكره، ص152.
[2] نفس المرجع السابق، ص152.

جدول رقم (04–17):معدل الإشراق الشمسي حسب المناطق في الجزائر –كيلوا ساعي/سنة–

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	صحراء
المساحة %	04	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلوا ساعي/م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007، ص39.

يتضح من الجدول تمتع الجزائر بواحدة من أهم القدرات الطاقوية في العالم، إذْ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 200 ساعة في السنة على كامل التراب الوطني وتصل الى 3500ساعة/ السنة في المنطقة الصحراوية التي تعد من أكبر الصحاري في العالم، وتمتاز بإرتفاع درجة الحرارة التي تفوق 50 درجة في الصيف، وتمثل مساحة كبيرة من الجزائر مما يساعد على إستغلال أكبر لهذه المنطقة خاصة إذا علمنا أنها تتوفر على الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية وكذا إنخفاض الغيوم في كثير من المناطق.

أما في ما يخص مجهودات الجزائر في تطوير الطاقة الشمسية فنذكر[1]:

1– إنجاز مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP: وفق الجدول التالي رقم (04–18):

المحطة الشمسية الهجينة	قدرة الإنتاج	المنطقة	سنة التسليم
SSP1محطة الطاقة الشمسية	150ميغاواط/25ميغاواط(شمسي)	حاسي رمل	2011
SSP2 محطة الطاقة الشمسية	470 ميغاواط/70 ميغاواط(شمسي)	المغاير	2014
SSP3 محطة الطاقة الشمسية	70 ميغاواط شمسي	الدكامة	2016
SSP4 محطة الطاقة الشمسية	70 ميغاواط شمسي	حاسي رمل	2016

Source: United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, **The Renewable Energy Sector in North Africa : Current Situation and Prospects** , Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energy for All, Rabat, January 12-13, 2012, P 43.

2– إنجاز18 قرية نموذجية بالجنوب الكبير منها 1000 لوحة فولتو ضوئية للإستعمال المنزلي خاصة في القرى والمناطق النائية من طرف سونلغاز في الفترة (2005/1992).

3– إنجاز محطة شمسية كهروضوئية ذات قدرة 1,1ميغاواط بغرداية.

4– إنجاز 5 محطات شمسية كهروضوئية بقدرة 19 ميغاواط باليزي، تندوف و تمنراست.

5– إنجاز مصنع لإنتاج الألواح الشمسية بقدرة إنتاجية تصل الى 140 ميغاواط سنويا.

بهذه المشاريع تهدف الجزائر إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق 2030 منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير.

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 27و29أكتوبر2014، ص27.

ثانيا: طاقة الرياح.

تتغير الرياح في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة تنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين[1].

1- الشمال الذي يحدّه البحر المتوسط، ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم، ومعدل سرعة رياح غير مرتفع جدا لوجود سلسلتي جبال الأطلس التلي والصحراوي.

2- منطقة الجنوب تتميز بسرعة رياح أكبر مقارنة مع الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز6م/ثا في منطقة أدرار، ويمكن القول أن سرعة الرياح ملائمة لضخ المياه وخصوصا في السهول المرتفعة.

وهذا ما يوحي إلى وجود عدة مناطق في التراب الوطني مؤهلة لإنشاء مزارع رياح متخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية للإستغلال الأفضل لطاقة الرياح في على غرار تندوف بشار، أدرار، تيمون[2] .

وفي الفترة (2011_2013) تم الشروع في إنجاز مزرعتي رياح بقدرة توليد كهربائي 10 ميغاواط بأدرار و20 ميغا واط بخنشلة، مع العمل على تغطية 3% من حاجيات البلد من الكهرباء بإستعمال طاقة الرياح في الفترة 2011/2030.[3]

ثالثا: الطاقة الكهرومائية.

تبلغ حصة الحضيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر سنة 2014 حوالي،1% أي 286 ميغاواط[4] بعدما كانت في حدود 228 ميغاواط من إنتاج الطاقة الكهربائية بالجزائر سنة 2009، وترجع هذه المساهمة الضعيفة إلى:

1- العدد الغير كافي من السدود المنجزة.

2- عدم إستغلال الموارد المتوفرة.

3- النسبة القليلة التي تشغل من طرف الأمطار إذْ تقدر ب 05 بالمائة من إجمالي التساقط والذي يقدر بحوالي 65 مليار م^3 مكعب سنويا.

4- تركز الأمطار في مناطق محددة بالإضافة إلى تبخر المياه بفعل الحرارة وتدفقها نحو البحر.

5- ندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من جبال الأطلس التلي.

وتتمركز هذه منشآت الإنتاج الكهروضوئي في المناطق الشمالية وتتوزع على: درقينة، إيقيل، منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان، غريب قوريات، بو حنيفية، تسالة.

---

[1] حدة فروحات، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] سليمان كعوان، أحمد جابة "**تجربة الجزائر في إستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح** "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر،2012، ص136.

[3] الورقة القطرية، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] نفس المرجع السابق، ص18.

رابعا: طاقة الحرارة الجوفية.

يشكل الكلس الجراسي في الشمال الجزائري إحتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية حيث يوجد أكثر من 200 منبع مياه معدني واقعا أساسا في المناطق الشمالية الشرقية والغربية للبلاد وتبلغ درجة حرارة هذه المنابع 40 درجة مئوية، وأقصاها منبع حمام المسخوطين بدرجة حرارة تصل إلى 90 درجة مئوية.

من الملحق رقم(**04-01**) يلاحظ تتوفر الجزائر على طبقة من المياه الجوفية الحارة ضمن المنطقة المائية الآلبية تبلغ درجة الحرارة بها 57 درجة مئوية، هذه المنطقة محدودة من الشمال بسكرة ومن الجنوب بعين صالح ومن الشرق الحدود التونسية ومن الغرب بأدرار، وهي مناسبة لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية.

يمكن إستغلال طاقة الأرض الجوفية في عدة مجالات كالتدفئة والتجفيف الزراعي وتربية الحيوانات وصناعة الأغذية الزراعية.

وحسب تقديرات وزارة الطاقة فإن إستغلال هذه الطاقة يمكن أن يولد طاقة تبلغ 700 ميغاواط.

خامسا: طاقة الكتلة الحيوية.

للأسف لم تسجل الجزائر أي إنتاج من هذه الطاقة بالرغم من إمتلاكها ثروة غابية تقدر ب10 بالمئة من المساحة الإجمالية للبلد بحوالي 25 مليون هكتار، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الإستعمال الطاقوي لكن لا يحتل إلا 05 % الغابة الجزائرية، وتقدر الطاقة الإجمالية للغابات 37 ميغا طن مكافئ نفط/سنة.

كما تزخر الجزائر بكم هائل من النفايات الحضرية والزراعية، يمكن إعتباره كحل إقتصادي لا مركزي وإيكولوجي مع ضمان إستقلالية طاقوية والتي ستؤدي إلى تنمية مستدامة في المناطق الريفية، حيث تقدر طاقة هذه الموارد حوالي 5مليون طن مكافئ نفط.[1]

الفرع الثالث:مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر على ضوء البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة.

شرعت الجزائر في وضع برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجدد في الفترة (2011-2030) ويصبو من هذا البرنامج أن تكون الجزائر فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء إنطلاقا من أصول متجددة كالطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية، واللتين سوف تعملان على تغطية الإستهلاك الوطني من الكهرباء بمعدل 40% في آفاق 2030 وتوجيه الباقي للتصدير، شريطة توفر الطلب على ذلك خارجيا، ويعتبر هذا البرنامج محرك لتطوير إقتصادي مستدام من شأنه التحفيز على نموذج جديد للنمو.

رُصد للبرنامج قيمة 120 مليار دولار[2] يغطي الفترة (2011-2030) من أجل تحقيق الأهداف التالية في آفاق2030:

1- إنتاج 22000 ميغا واط، منها 12000 ميغا واط للإستهلاك الوطني والباقي للتصدير.

---

[1] روضة جديدي **"الإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول المغاربية"** الملتقى الدولي **"بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"** كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016،ص09.

[2] محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص11.

2- تغطية 40% من حاجات البلد من الكهرباء:37% بالطاقة الشمسية الحرارية والضوئية، 03% بالطاقة الريحية.

3- توفير مناصب شغل في حدود 200 ألف منصب.

4- إقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.

5- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية:50%(2020)، 80%(2030).

6- وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.[1]

- ✓ 2011-2013: مشاريع تجريبية لاختبار التقنيات المختلفة المتاحة.
- ✓ 2014-2015:الإبتداء في نشر البرنامج وتصنيع التجهيزات.
- ✓ 2016-2030: مرحلة تطوير البرنامج على نطاق واسع.

الفرع الرابع: الغاز الطبيعي في الجزائر.

يحتل الغاز الطبيعي في الجزائر المرتبة الثانية بعد البترول، ومع مرور الزمن إرتفعت نسبته في تشكيل الميزان الطاقوي في الجزائر، وإحتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي، والمرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أهميته فإنه لايزال يواجه عراقيل عديدة سواء في المجال الصناعي أو عملية نقله.

أولا: معطيات الغاز الطبيعي في الجزائر.

يمكن إجمالها في الجدول التالي:

جدول رقم(04-19):وضعية الغاز الطبيعي في الجزائر(2010-2015).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإحتياطي(بليون م^3)	4504	4504	4504	4504	4504	4504
الإنتاج المسوق(مليون م^3)	84615	82767	86454	79647	83295	83040
صادرات الغاز(مليون م^3)	57359	52017	54594.	46708	44190	43418
الإستهلاك(ألف برميل يومي)	455.2	517.0	575.6	595.2	641.7	670.2

المصدر: تقارير منظمتي الأوبك والأوابك، أعداد مختلفة.

إنطلاقا من الجدول والمعطيات المتوفرة قبل سنة 2010، يمكن الإشارة إلى[2]:

[1]Commission de régulation de l'électricité et de gaz **« Présentation du Programme de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables et de l'Efficacité Energétique 2011-2030 »**Alger, Mars2011, p03.

[2] من إعداد الطالب بناءا على:- مصطفى بلمقدم "الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات" مجلة التنظيم والعمل، عدد04، 2012، ص05.

M.E **« Bilan énergétique national » é**dition2015, Alger, p08.

-الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص24.

1- إتسمت فترة ما قبل 2010 بالزيادة السريعة والمتواصلة في الإحتياطات الغازية، حيث إنتقلت من 3234 بليون متر مكعب سنة 1988 إلى 4580 بليون متر مكعب سنة 2005، ثم تنخفض إلى 4504 بليون متر مكعب سنة 2010، وتستمر في المحافظة على نفس المستوى ويرجع ذلك الإرتفاع إلى إصدار القانون 21/91 (راجع المبحث الثاني من الفصل الثالث) والذي يجيز للشريك الأجنبي أن ينشط في مجال قطاع الغاز أيضا بعد ما كان محتكرا من طرف سوناطراك.

2- يرتكز معظم الإحتياطي للغاز في الجزائر من حوض إليزي 15%، حوض بركين 69%، حوض بشار 8%، حوض أهانات بتيميمون 8 % حسب إحصائيات سوناطراك سنة 2014.

3- كميات الغاز الطبيعي المنتجة والمسوّقة جزء منها يتم توجيهه للتصدير من خلال أنابيب نقل الغاز، أما الجزء المتبقي فيوجه للإستهلاك المحلي لجميع القطاعات سواء للإستعمالات الإجتماعية كالطهي والتدفئة أو الإستعمالات الإقتصادية كإنتاج الطاقة والكهرباء.

4- تنتج الجزائر وتصدر كل من الغاز الطبيعي المسال(GNL) والغاز الطبيعي والغاز النفطي المسال(GPL).

5- توجد أربعة مركبات لتمييع الغاز الطبيعي، 03منها في أرزيو و أخرى في سكيكدة بطاقة إنتاج إجمالية تقدر ب84583 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و8265كيلوطن من الغاز النفطي المسال سجلت في2015.

6- يتم تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية من خلال أنابيب النقل التالية:

- ✓ خط أنريكو-ماتي: بإتجاه إيطاليا بطاقة 24 مليار $م^3$ سنويا يمتد من حاسي الرمل إلى بحر تونس بدأ العمل به سنة 1983.
- ✓ خط بيدرو دوران فاريل: يمتد من الجزائر نحو إسبانيا مرورا بالمغرب وقد بدأ العمل به 1996 بطاقة تقدر ب 8 مليار متر مكعب سنويا، وتبلغ الطاقة حاليا 11مليار متر مكعب سنويا مع العلم أن المغرب تتلقى كميات من الغاز تقدر ب 600 مليون متر مكعب كرسوم مرور عبر أراضيها.
- ✓ أنبوب ماد غاز: يمتد من بني صاف في الجزائر إلى ألميريا باسبانيا ويبلغ طول الجزء البحري من الخط حوالي 200 كلم أما الجزء البري فيبلغ طوله 218 كلم، بطاقة تصديرية ب 8 مليار $م^3$ في السنة.

7- كما أنه هناك مشروع ضخم يتمثل في أنبوب لنقل الغاز إلى أوروبا يربط نيجيريا بالجزائر بطاقة 30 مليار $م^3$، أثبتت دراسات الجدوى إمكانية إنجازه، أما الأسطول البحري فيتكون من 09 نقالات تملكها شركة سونطراك بقدرة 145ألف $م^3$

8- أهم مستورد الغاز الطبيعي من الزبائن بالترتيب: إيطاليا(67%)، إسبانيا(29%)، البرتغال(06%)، ثم تونس وسلوفانيا (01%)، أما الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسالGNL فتتصدر فرنسا الدول ب(35%).

9- تتم العقود المبرمة لتموين الغاز الطبيعي بالآجال الطويلة والتي تمتد إلى 20 سنة.

ثانيا: مجهودات الجزائر لتطوير الصناعة الغازية.

حققت الجزائر العديد من الإنجازات في مجال الصناعة الغازية مع بداية الألفية الجديدة، كما شهدت سنتي 2015 و2016 وضع عدة برامج لمواصلة التقدم في هذا المجال ومنها[1]:

1- الشروع في تنفيذ برنامج حفر الآبار التطويرية لحقل ريجان شمال* في فيفري 2015 بقيادة شركة سونطراك، والذي يتضمن حفر 26 بئرا كمرحلة أولى، على أن يتم التشغيل وبداية إنتاج الغاز الطبيعي في منتصف 2017.

2- في أفريل 2015، تم منح عقد خدمات الحفر لشركة Sinopec الصينية لتنفيذ برنامج حفر الآبار التطويرية في حقل عين تسيلة، والذي يشمل حفر 12 بئرا، مع وضع المنطقة الشمالية من الحقل على الخريطة الإنتاجية في نهاية2018.

3- منح شركة سامسونغ للهندسة عقد الهندسة والتوريد والإنشاء للتشغيل لمشروع تطوير حقل تيميمون في فيفري2014، ويشمل العقد بناء محطة معالجة مركزية بطاقة 1.8 مليار م^3 /السنة، وخط أنابيب بطول 180كلم، على أن يدخل حيز التشغيل في2017.

4- دخول الوحدة الثالثة المتبقية من مجمع تيقتورين (عين إيميناس)حيز التشغيل في2016 بعدما كانت متوقفة نتيجة العمل التخريبي الذي تعرضت له في 2013، ليصل المجمع إلى كامل طاقته الإنتاجية والمقدرة ب09 مليار م^{3}سنويا.

وخلاصة لهذا المطلب هذه الإنجازات والإمكانيات تبشر بطاقة متنوعة ومزهرة تنوب عن صناعة النفط في الجزائر، تمكن الجزائر من تعديل ميزان الطاقة والخروج من نمط أحادية التصدير ولتحقيق ذلك يتطلب:

1- تخصيص إستثمارات معتبرة لعمليات البحث والتطوير لهذه الطاقات.

2- إشراك الخواص والأجانب في برامج الطاقات الجديدة والمتجددة.

[1] من تجميع الطالب بناءا على:- الأمين العام لمنظمة الأوابك "التقرير السنوي رقم 41" الكويت، 2015، ص260.
- الأمين العام لمنظمة الأوابك "التقرير السنوي رقم 42" الكويت، 2016، ص ص221و222.

*مشروع تطوير ريجان شمال هو مشروع يهدف إلى إنتاج 03 مليار م^3، وهو مشروع تحت التنفيذ من طرف أربعة شركات:RWE DEA الالمانيةو Repsol الاسبانية و Edisonالايطالية وسونطراك الجزائرية.

نتائج الفصل الرابع:

بعد عرضنا لمختلف مباحث الفصل الرابع، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

1- القطاع النفطي في الجزائر هو المحرك الأساسي لعملية النمو الإقتصادي، وباقي القطاعات تعاني من إختلالات هيكلية وتراجعا في أدائها على غرار قطاعي الفلاحة والصناعة.

2- الإرتباط الشديد والحساس بين عائدات النفط وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم إستقرار هذه الأخيرة في جانب النفقات العامة بشقيها التسييري والإستثماري وبالتالي إلى دوريتها.

3- تحتل الصادرات النفطية مكانة هامة في الميزان التجاري الجزائري، إذ تستحوذ على أكثر من 95% من التركيبة السلعية للصادرات، وأن رصيد الميزان مرهون بكمية الصادرات النفطية وبمستوى الأسعار في الأسواق الدولية، وأن هذا القطاع هو الوحيد الذي نادرا ما سجل تراجعا في أدائه.

4- غياب الأجهزة الحكومية والمؤسسات الكفؤة القادرة عل إدارة الثروة النفطية مما يؤدي إلى هدر المال العام وضياعه.

5- بالرغم من التجارب الناجحة في إدارة الصناديق السيادية لعديد الدول النفطية على غرار النرويج، إلا أن صندوق ضبط الموارد الجزائري يعاني العديد من النقائص سواء من خلال إعتماده على مداخيل صادرات المحروقات، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ، ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، فهو غير خاضع لرقابة البرلمان مما يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق من طرف الحكومة، وعدم الإستغلال الأمثل لموارده.

6- أخفقت الجزائر في تنويع إقتصادها وفك الإرتباط بالمحروقات بالرغم من وجود مقومات الإنطلاقة، ويتجلى الإخفاق في كون أن النشاطات الاقتصادية المهمة في الإقتصاد مازالت مرتكزة على القطاع النفطي بصفته محرك النمو.

7- يؤدي إنتشار الفساد في ظل وجود مؤسسات ضعيفة إلى نتائج سياسية، إقتصادية وإجتماعية غير مرغوبة خاصة في الإقتصاديات النفطية كحالة الجزائر، تتجلى هذه النتائج في تراجع هيبة الدولة، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، إلى جانب تراجع النمو الإقتصادي وإنتشار الفقر وغياب الثقة لدى المواطن في الدولة.

8- الجزائر مدعوة للإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة نظرا للإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تزخر بها، وهذا تحسبا لأي أزمة طاقوية محتملة مستقبلا، ذلك أن عملية تحقيق الإنتقال الطاقوي وتنمية الطاقات المتجددة ستستجيب للمتطلبات والإحتياجات الضرورية لسكان الجنوب والمناطق النائية، كما أن ربط البرنامج الوطني للطاقات المتجددة مع سياسة الطاقة التقليدية الأخرى في إطار إستراتيجية وطنية يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الخامس/

الدراسة القياسية

والتحليل الإقتصادي

لحالة الجزائر.

مقدمة الفصل الخامس:

تشكل الثروة النفطية العمود الفقري للإقتصاد الجزائري ومصدرا هاما من مصادر العائدات النقدية والمالية، وتشكل الصادرات النفطية النسبة الكبيرة من تركيبة الصادرات الجزائرية-كما رأينا سالفا- ونظرا لأهمية الصناعة النفطية بالنسبة للإقتصاد الجزائري في توفير الموارد المالية إذْ تعد المورد الأساسي لعملية التمويل مما يعدها المحرك الأساسي لمجمل النشاطات الإقتصادية، لذا فمن الضروري معرفة العوامل التي تحكمها عن طريق القياس لكي يمكن وضع الخطط والمشاريع الإستثمارية وتمويل الميزانيات، وهذا ما سنستوفيه في المرحلة الأولى.

من الطبيعي أن يتأثر أداء الإقتصاد الكلي بالتغيرات التي تتعرض لها العوائد النفطية نتيجة التذبذبات التي تعرفها أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، وهذا ما يقودنا إلى تقييم قياسي كمرحلة ثانية لتحديد أهم المتغيرات التي تتأثر بتغيرات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، وتتمثل هذه المتغيرات في كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام، عرض النقود كنسبة من الناتج الداخلي الخام، الميزان التجاري، ومعدل البطالة، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1973-2015.

وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تحليل منهجية الدراسة التطبيقية القياسية.**
- **المبحث الثاني: تقدير نموذج قياسي للصناعة النفطية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: قنوات تأثير تغيرات أسعار النفط.**

المبحث الأول: تحليل منهجية الدراسة التطبيقية القياسية.

في هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم المفاهيم القياسية المستعملة في الدراستين، وهذا حتى يتسنى للباحث والمطلع على الدراسة الإلمام بالأدوات التي تم الإعتماد عليها.

المطلب الأول: تحليل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

إقتصاديا، لا يمكن الإستعانة كثيرا بنموذج يحتوي على متغيرين إثنين فقط لتفسير الظاهرة الإقتصادية محل الدراسة، لذا ينبغي الأخذ بعين الإعتبار جميع المحددات والعوامل التي تؤثر في الظاهرة، حتى نضفي نوع من الشمولية والتوسع، حيث أدرجنا هذا المطلب للتعريف بالنموذج المناسب وهو نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وإبراز كيفية تقدير النموذج ومعلماته.

الفرع الأول: الصياغة الرياضية للنموذج الخطي المتعدد.

يرتكز بناء هذا النموذج على إفتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع $\boldsymbol{y_t}$ ومجموعة من المتغيرات المستقلة أو المفسرة $\boldsymbol{x_{tj}}$ حيث **J** عدد المتغيرات، وهذا يعني أن أي تغير في المتغيرات المفسرة، تؤثر على المتغير التابع.

وتشير الخطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع إلى إفتراض أن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بنفس الطريقة على المتغير التابع، أي أن التفضيلات متماثلة، وهو إفتراض غير حقيقي في الواقع، لذا إستخدام الإنحدار المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، لذا وجب إضافة في هذه العلاقة حدا يعرف بالحد العشوائي $\boldsymbol{\varepsilon_t}$[1] .

أولا: الشكل الرياضي.

وتأخذ علاقة الإنحدار الخطي المتعدد الشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y_t = B_1 + B_2X_{2t} + B_3X_{3t} + \cdots + B_kX_{kt} + \varepsilon_t}$$

كما يمكن صياغة المعادلة في صورة مصفوفة كما يلي[2]: $\boldsymbol{Y = X\beta + \varepsilon}$

$$Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix}, X = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & X_{1k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots \ \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & X_{nk} \end{bmatrix}, \beta = \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix}, \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

حيث أن: **y(n*1)**: المتغير التابع أو المفسر. X **(n *(k+1))** : مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة.

[1] جمال فروخي **"نظرية الاقتصاد القياسي"** د.م.ج، الجزائر، 1993، ص 51

[2] محمد شيخي **"دروس وأمثلة في الإقتصاد القياسي"** ط1، مطوية مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص ص27 28.

β **((k+1)*1)** : شعاع المعالم ε $(n * 1)$: شعاع الأخطاء.

ثانيا :فرضيات النموذج الخطي المتعدد.

بما أن طريقة المربعات الصغرى هي المستعملة بشكل كبير في عملية تقدير معاملات هذا النموذج OLS (ordinary least squars) فإنه يجب توافر الإفتراضات الآتية[1]:

- المتغيرات المفسّرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم أي: $E(\varepsilon)=0$
- عدد المشاهدات n يفوق عدد المتغيرات k أي أن $n > k$، ويؤدي إلى درجات حرية مع إلغاء الإرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.
- المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي ثابتة في المعاينات المتكررة.
- الخطأ مستقل عن المتغيرات المفسرة $E(x_{it}, \varepsilon_\tau)=0$.
- لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة، على سبيل المثال لا توجد علاقة بين x_1 و x_2 ($X_1=X_2$ أو $X_3=2X_4$)
- تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي 0 .

$$\begin{cases} cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \; \forall \; i \neq j \\ \text{var}\,(\varepsilon_i) = \sigma^2; \; \forall \; i = 1 \ldots n \end{cases}$$

أي إستقلالية الأخطاء فهي ليست مرتبطة بعضها البعض.

الفرع الثاني: تقييم معلمات النموذج الخطي المتعدد.

نتبع في تقييم النموذج من حيث قدرته التفسيرية للظاهرة محل الدراسة على المعيار الإحصائي والقياسي، بالطبع دون إغفال المعيار الإقتصادي، وهذا حتى نستطيع الحكم على مطابقة النموذج للشروط الإحصائية والقياسية، وبالتالي إثبات وجود العلاقة محل الدراسة.

[1] من إعداد الطالب بناءا على:

-Régis Bourbonnais **« économétrie»** 6 eme édition, Paris, 2005, P53

-Philippe deschamps **«cours d'économétrie** » édition 2007, université de Fribourg, suisse, 2006, p 78.

-عدنان الصنوي " **محاضرات في الإقتصاد القياسي**" جامعة صنعاء،2010 ، ص 45

أولا: إختبار معنوية معلمات النموذج.

لإختبار معنوية المعلمات النموذج يستخدم إختبار (t) (ستودنت) لتقييم معنوية المعلمات أي تقييم تأثير المتغيرات المستقلة $x_1\ x_2 \ldots x_k$ في المتغير التابع (y) في النموذج، وهذا الإختبار يعتمد على نوعين من الفروض:

- فرضية العدم $\mathbf{B_1= B_2= B_3=\ldots= B_k =0 : H_0}$
- الفرضية البديلة $\mathbf{B_1\neq B_2\neq B_3\neq \ldots\neq B_k \neq 0 : H_1}$

فالمطلوب هو إختبار الفرضية الثانية إذا رفضنا فرضية العدم، وهذا يعني أن النموذج الثاني أفضل من الأول، ففرضية العدم تعني أنه ليس لدينا نموذج.

وبعد إحتساب قيمة (t)، نقوم بمقارنتها مع قيمتها الجدولية عند درجة الحرية (n-k) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن تم تقييم معنويات معلمات النموذج.

ثانيا: إختبار معنوية النموذج الكلي.

الإختبار يكون من خلال:

1- معامل التحديد المتعدد multiple coefficient of détermination (R^2)

هو مقياس يفسر نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير كل تغير حاصل في المتغير التابع، ويمكن حسابه إنطلاقا من معادلة تحليل التباين كما يلي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{TSS - RSS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

حيث:

- ESS : يسمى بمجموع الإنحرافات المفسرة مربعات الإنحدار يعني جزء من تباين Y والذي تم تفسيره بواسطة الإنحدار .
- TSS : مجموع المربعات الإجمالي للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y .أي مجموع مربعات الإنحرافات الكلية في المتغير Y.
- RSS :مجموع مربعات البواقي، وهذا مؤشر للجزء الذي لم يفسر بواسطة نموذج الإنحدار.

$$TSS = RSS + ESS$$

قيمة $\mathbf{R^2}$ تتراوح ما بين الصفر والواحد، بحيث إذا إقتربت القيمة من الواحد يعني أن كل القيم X تُفسر Y بشكل جيد وبنسبة كبيرة كما أن القيم تقع على نفس خط الإنحدار، وإذا كانت القيمة تقترب أكثر من الصفر فإن X لا تفسر إلا القليل في التغير في قيمة Y.

كما أن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2 ، وكلما أضفنا متغيرات مستقلة تقل درجة الحرية (n-k) مع ثبات حجم العينة، لذا يتطلب إستخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح $\overline{R^2}$ كما يلي :

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\left(\frac{n-k-1}{n-1}\right)$$

نشير هنا إلى أنه إذا كان حجم العينة كبير، فإن قيمة $\bar{R}^2$ تقترب من R^2، أما إذا كانت حجم العينة صغير، فإن القيمة $\bar{R}^2$ تقل كثيرا عن R^2 خاصة إذا كان المتغيرات المستقلة كثيرة.

2- إختبار فيشر إحصائية F.

والهدف من هذا الإختبار هو معرفة مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة $\mathbf{x_1\ x_2\ x_3\ \ldots\ldots x_k}$ على المتغير التابع $\mathbf{y}$ ويعتمد هذا الإختبار على فرضين[1]:

- فرضية العدم $\mathbf{H_0}$: تنص على إنعدام العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع $\mathbf{y}$ أي:

$$\mathbf{H_0 : \widehat{B}_1 = \widehat{B}_2 = \cdots = \widehat{B}_k = 0}$$

- فرضية البديلة $\mathbf{H_1}$: تنص على وجود على الأقل معلمة تختلف عن الصفر.

$$\mathbf{H_1 : \widehat{B}_J \neq \widehat{B}_2 \neq \cdots \neq \widehat{B}_k \neq 0}$$

ونقوم بحساب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{F = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/n-k}}$$

أو:

$$\boldsymbol{F^* = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/n-k-1}}$$

حيث $\mathbf{F^*}$ تتبع توزيع فيشر F(k-1, n-k)

[1] حسين علي بخيت وآخرون "**الإقتصاد القياسي**" دار اليازوري للنشر والإعلام، عمان،2006، ص168.

بعد حساب **F** نقارن بين قيمتها الجدولية بدرجة حرية (k) و(n-k-1) للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين (5 %) حيث إذا كانت القيمة أكبر من قيمة الجدول نرفض H_0 ونقبل H_1، والعكس نقبل H_0 أي لا يوجد تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المطلب الثاني: السلاسل الزمنية ودراسة الإستقرارية.

إن إتباع طرق حديثة في قياس السلاسل الزمنية من شأنه أن يضفي نوع من الدقة في الحصول على نتائج، والتي تعطي تفسير واضح للظواهر الإقتصادية، ويعزى ذلك إلى كون السلاسل الزمنية عادة ما تكون بياناتها تتصف بإختلاف التباين أو بصفة الدورية أو غيرها من الخصائص، لذا من الضروري دراسة الإستقرار على السلسة لتجنب النتائج المضلّلة أو ما يعرف ب(الإنحدار الزائف).

الفرع الأول: عموميات حول السلسلة الزمنية.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية: هي مجموعة القياسات التي تم تسجيلها لمتغير واحد أو أكثر مرتبة ترتيبا زمنيا أي حسب زمن وقوعها[1]، أوهي عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن، فالسلسلة الزمنية لظاهرة معينة معناه بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة.

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها "**عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية**".[2]

ثانيا: مركبات السلسلة الزمنية.

ونقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، وهي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وكذا في المستقبل، ويمكن إدراج هذه المركبات وتعريفها في الجدول الموالي:

جدول رقم (05-01): مركبات السلسلة الزمنية وخصائصها.

المركبة	تعريفها وخصائصها
الإتجاه العام La Tendance	تعبر عن تطور متغير ما بمرور الزمن، وقد يكون التطور موجب أي تتزايد قيم الظاهرة عبر الزمن، وقد يكون سالب إذا إتجهت القيم إلى التناقص.
مركبة الفصلية أو الموسمية la composante saisonnière	هي التغيرات المتشابهة في مسار سلوكها والتي تظهر في فترات زمنية ومحددة بصفة متعاقبة، وتعبر المركبة عن المتغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية.
المركبة الدورية(مركبة الدورات الإقتصادية)	هي مركبات تبين تطور النشاط الإقتصادي وأهم الفترات التي يمر بها (ركود-إنتعاش-

[1] فريد بختي "**السلاسل الزمنية بإستعمال Eviews**" مطوية محاضرات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014، ص22.

[2] أحمد عبد السميع طبية "**مبادئ الإحصاء**" الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان،2007 ، ص173 .

La composante cyclique, Business cycles	كساد...) وهي تتكرر بإستمرار عبر الزمن وعادة متوسط المدة لهذه الدورة هي 04 أو05سنوات.
المركبة العشوائية la composante aléatoire	هي مركبة صعبة التحكم في المتغيرات وكذا ضبطها ويستحيل تفسيرها ولا ترتبط بالزمن، وتكون ناتجة لعوامل غير منتظمة كخلل في الإنتاج أو خلل في الكميات المسوقة.

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية.

بما أن دراستنا القياسية تعتمد على السلاسل الزمنية، فمن الضروري دراسة إستقراريتها، ونقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة عندما يكون كل من الوسط الحسابي، التباين والتباين المشترك ثابت عبر الزمن[1] ومستقلة عنه، بحيث إذا تعرضت لصدمة فإنها تعود لقيمتها المتوسطة خلال فترة زمنية قصيرة، إذن تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[2]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي($E(x_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- ثبات التباين عبر الزمن أي($var(x_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- إن يكون التباين المشترك (cov) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن أي $cov(x_t)$ مستقل عن الزمن (t).

وهناك نوعان من السلاسل الزمنية الغير مستقرة

أولا: السلسلة الزمنية الغير مسقرة من نوع (TS):trend stationary

نقول عن سلسلة زمنية أنها غير مستقرة من النوع **TS** إذا أمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

وتعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي يرتبط بالزمن، و ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار إحتمال مستقر، وتحول إلى سلسلة مستقرة من خلال تقدير المعلمات $\hat{a}_0$ و $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار $a_0 + a_1 t$ من X_t

ثانيا: السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع (DS) : difference stationary

وتدعى أيضا سلاسل المسار العشوائي، وتأخذ الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتحول إلى سلاسل مستقرة بإستخدام طريقة الترشيح بالفروق.

[1] Lardic s **« économétrie des séries temporelle macro-économiques et financières »** économica, paris, 2002, p122.

[2] محمد شيخي "**طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات**" دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص ص 200 201.

إذا أُدخل الثابت B في (DS)يمكن التميز بين:[1]

- (B=0) تسمى السلسلة (DS)دون مشتقة (دون إنحراف) وتأخذ الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهي غير مستقرة من حيث التباين لأن تباينها يرتبط بالزمن، ويطلق عليها إسم نموذج السير العشوائي الخالص.

- (B≠0) : تسمى سلسلة DS بمشتقة، (بإنحراف) وتكتب على الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وهي سلاسل غير مستقرة من حيث وسطها الحسابي، ومن حيث تباينها، كما تحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروق الأولى.

الفرع الثالث: إختبارات الإستقرارية.

لا تُمكّن إختبارات جذر الوحدوي من الكشف فقط عن وجود عدم الإستقرارية، ولكن تمكننا أيضا تحديد السلسلة الغير المستقر من النوع(**TS**) أو النوع**(DS).**

يُعد إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية من الإختبارات المهمة في النماذج ذات التحليل الإقتصادي، ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، نستعمل مجموعة من الإختبارات نذكر منها:

أولا: إختبار ديكي فوللر:[2] dickey fuller.

لابد من التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير على حدى حتى نتفادى الإنحدار الزائف، والنتائج المضللة ويتطلب ذلك إجراء إختبار جذور الوحدة (unit- root)، ويعتبر إختبار ديكي فوللر من أهم وأكثر الإختبارات شيوعا بالنسبة لجذور الوحدة في الدراسات الإقتصادية.

نفترض أنه لدينا السياق العشوائي x_t، ونقوم بحساب الإنحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم هذا الإختبار على إختبار قيمة ρ فيما إذا كانت قيمة $\rho = 1$ أي أن فرضيات الإختبار هي:

[1]Bourbonnais R **« Analyse des séries temporelle en économie »** PUF, Paris, 1988, p141.
[2] Dickey D. and Fuller W**" Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root»** Journal of the American Statistical Association, n74, 1979, pp .427-431.

- عدم الإستقرار ووجود جذر الوحدة، وبالتالي قبول هذه الفرضية:($\rho = 1 : H_0$).
- قبول الإستقرار وعدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي قبول هذه الفرضية ($\rho < 1 : H_1$).

ونقوم بعدها بحساب إحصائية T_{cal} ومقارنتها مع T_{tab} الجدولية التي قدمهاDickey & Fuller.

يمكن إضافة–حسب طبيعة السلسلة الزمنية محل الدراسة– إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، أو حدا ثابتا وإنحدارا خطيا بالزمن وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

ثانيا: إختبار ديكي فوللر المطور(المعزز)[1](Augmented Dickey & Fuller) (ADF).

يعتبر إختبار ديكي فوللر المطور(1981) من أكفأ إختبارات الكشف عن جذور الوحدة، كما له القدرة على كشف نوع عدم الإستقرار إن كان من مسار(TS) و(DS)، ويعتمد على نفس عناصر الإختبار الأول، كما يعتمد على ثلاث نماذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وفق ما يلي:

النموذج الأول:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

حيث أن:$\rho = \emptyset - 1$ و ε_t :تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباينθ_ε^2).

في هذه الحالة نطرح الفرضيات التالية:$H_0 : \rho = 0$ $H_1 : \rho < 1$

إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة، نقوم بتحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى.$\Delta = (1 - B)^2$

[1]Dickey. D & Fuller. W **"The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root"** Econometrica, New York University, Vol.49,No.4, July1981, PP1057-1072.
[2]Henin.P.Y **« Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des séries Macroéconomiques »** Révue d'économie Politique, N05,1989, PP 661-691

ثم نقوم بإختبار إستقرارية السلسلة الزمنية، فإن لم تكن مستقرة نعيد تطبيق مرشح الفروق الأولى، وهكذا دواليك حتى تصبح السلسلة مستقرة.

وتوجد عدة إختبارات لإستقرارية السلاسل الزمنية منها إختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test.1988، إختبار KPSS(1992).

وفي دراستنا سوف نستعمل إختبار "ADF" السابق ذكره، والذي يتم من خلاله الحكم على إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التطبيقية.

المطلب الثالث: التكامل المتزامن (المشترك) ونموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: التكامل المتزامن (المشترك) cointègration test

إن دراسة السلاسل الزمنية يتوقف على شرط إستقرارها، بحيث غياب هذا الشرط نحصل على إنحدار بين متغيرات السلاسل الزمنية زائف بمعامل تحديد R^2 كبير وقيم **t** المحسوبة كبيرة أيضا، لكن ما يشار إليه هنا أنه ليس في جميع الحالات هناك إنحدار زائف في السلاسل الزمنية الغير مستقرة، فيمكن وجود علاقة طويلة الآجل بين سلسلتين غير مستقرة، ولكن يمكن أن تستقر من نفس الدرجة، بمعنى السلسلتين مستقرتين بعد أخذ الفرق الأول لكل متغير **I(1)** ، أما التراكيب الخطية للمتغيرين يكون مستقر أي تكون بواقي (حد الخطأ) لعلاقة الإنحدار مستقرة[1] حيث u_t له رتبة$I(0)$ فالإنحدار يكون له معنى وليس زائفا.

إن إختبار التكامل المشترك يُستعمل للتأكد من أن الإنحدار المقدر في السلسلة الزمنية زائفا أو غير زائف، والتغلب على الزائف ويسمح هذا الإختبار بدراسة العلاقة بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة والمتكاملة في نفس الدرجة في المدى الطويل.

تعريف التكامل المتزامن (المشترك).

"هو تصاحب (association) بين سلسلتين زمنيتين $(x_t.y_t)$ أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن".[2]

الفرع الثاني: أنواع إختبارات التكامل المشترك.

يوجد نوعين من الإختبار هما:

[1] Baltagie, b **« économétrie »** 2nd édition, sprin gervererlagl, New-York, 1999, p362.

[2] عبد القادر محمد عطية " **الحديث في الإقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق**" مكتبة القاهرة للنشر، 2004، ص670.

أولا: إختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين : 1987 granger engle

ظهر هذا الإختبار من طرف كل من engle وgranger سنة 1987، حيث إقترحا طريقة التكامل المشترك بين متغيرين y و x، وهذا بإتباع مرحلتين:[1]

- **المرحلة الأولى** : تقدير علاقة الإنحدار بين متغيرات النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى حسب الصيغة التالية:

$$X_t=a+By_t+\xi_t$$

- **المرحلة الثانية:** إختبار مدى إستقرارية سلسلة البواقي(حد الخطأ العشوائي) للمعادلة السابقة المقدرة ξ_t بإستخدام جذور الوحدة (إختبار ديكي فوللر)، فإن كانت سلسلة البواقي ساكنة أي مستقرة فنستنتج بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين **$(x_i .y_i)$.**

ثانيا: إختبار التكامل المشترك لعدة متغيرات johansen 1988

يعتبر هذا الإختبار أوسع من الإختبار الأول، ويستعمل لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات والمتكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد هذه الطريقة على حساب عدد علاقات التكامل المتزامن، وتسمى رتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويقوم هذا الإختبار بتقدير النموذج التالي[2] :

$$\Delta y_t=A_0+A_1\Delta y_{t-1}+A_2\Delta y_{t-2}+.....+A_p\Delta y_{t-p+1}+\pi y_{t-1}+\xi_t$$

حيث المصفوفة π يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$$

حيث p عدد التأخيرات في النموذج .

$Rg(\pi_p)=r$: رتبة المصفوفة.

وهي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن ونميز فيها الحالات التالية[3]:

[1] يحي حمود حسن وآخرون " **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية**" مجلة جامعة البصرة الإقتصادية، عدد 25، سنة 2011/08، ص06، بتصرف.

[2] Bourbonnais , R, op.cit, p310.

[3] عدنان الصنوي "**محاضرات في الإقتصاد القياسي**" جامعة صنعاء، 2010، ص45.

- **الحالة الأولى**: رتبة المصفوفة **(π=0)** لا يوجد أعمدة خطية مستقلة، إذن لا وجود علاقة تكامل مشترك ولا يمكن تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء.
- **الحالة الثانية**: عندما تكون رتبة المصفوفة (π) كاملة الرتبة **fullrank** (وجود **r=k**) أي أن المتغيرات مستقرة في المستوى **I(0)**، وبالتالي غياب علاقة تكامل بين المتغيرات.
- **الحالة الثالثة**: عندما تكون رتبة المصفوفة (π) مختزلة **reducedrank** أي أن **(1<r≤k-1)** وبناءا على ذلك هناك علاقات تكامل مشترك وعددها r علاقة تكامل مشترك، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الخطأ.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ error correction model (ecm) وتقديره.

أولا: نموذج تصحيح الخطأ.

نموذج تصحيح الخطأ يستخدم لتقدير العلاقة بين المتغيرات في السلاسل الزمنية، بحيث إذا كانت هناك y_t،x_t متكاملة تكامل مشترك يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta y_t = a_0 + b_1 \Delta x_t - \pi \hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t$$

هذا النموذج واسع الإستعمال للأسباب التالية:

- يستعمل هذا النموذج لتصحيح إختلال التوازن في الفترات السابقة.
- يحل مشكلة الإنحدار الزائف، ذلك أن وجود علاقة تكامل مشترك يُصاغ بإستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج.
- إن حد خطأ إختلال التوازن هي متغير مستقر أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيرا.

ثانيا: تقدير نموذج Modèle à correction d'erreur(ECM)

فيما يلي نقوم بعرض كل من التقنيتين الأكثر سهولة والأكثر ملائمة لتقدير النموذج (ecm).

- **الخطوة الأولى**: تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى على المدى الطويل:

$$y_t = \hat{a} + \hat{\beta} x_t + \varepsilon_t$$

- **الخطوة الثانية**: نقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة النموذج الديناميكي القصير (المدى) وهذا بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 \, e_{t-1} + \varepsilon_t (\propto_2 < 0)$$

ولدينا α_2 قوة الحشد يجب أن يكون سالب(Force De Rappel)، أما إذا كان العكس فإننا نرفض وجود نموذج تصحيح الخطأ(ecm).[1]

في حالة وجود عدة متغيرات تكون لدينا مرحلتين بالنسبة للإختبار.

- **الحالة الأولى: وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن.**

في هذه الحالة نطبق طريقة Engel et granger وتتم بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى وحساب البواقي

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

- **المرحلة الثانية:** تقدير علاقة المدى القصير ب طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2\, x_{2t} + \cdots + \alpha_k\, x_{kt} + y_1\, e_{t-1} + u_t$$

حيث المعامل y_1 يمثل قوة الارجاع نحو التوازن ($y_1 < 0$)

الحالة الثانية: حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن

تكون طريقة Engel granger غير مجربة وأيضا طريقة mco يمكن اللجوء إلى عملية التقدير بإستعمال النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ.

المطلب الرابع: نماذج الإنحدار الذاتي ذات المتجهVAR (Vectorial Auto Regressive)

أُقترح هذا النموذج من طرف العالم* Christopher Simsسنة 1980، ويعبر عن حالة عامة لسيرورة الإنحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات، فهو يرتكز على فرضية تقارب التطور الإقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من n متغيرة X مترابطة فيما بينها بالماضي.[2]

[1] فريد بختي **"السلاسل الزمنية بإستعمال eviews"** مطوية محاضرات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014، ص112.

*جاء Christopher Sims بفكرة شعاع الإنحدار الذاتي في مقال له بعنوان"Macroeconomics And Reality"في مجلة economicaوهذا سنة 1980 وهو عبارة عن دراسة لإقتصاد بلدين هما الو م أ وألمانيا الغربية، وقد نال جائزة نوبل سنة2011.

[2] J. D. Hamilton «**Time Series Analysis**» Princeton University Press, United Kingdom, 1994, p258.

حيث إعتبر Sims أن كثيرا من النماذج القياسية التجميعية التي تعتمد على التفسير تعاني من عدم إختبار الكثير من الفرضيات مثل: التحديد المسبق لبعض المعلمات، معالجة غير ملائمة للتوقعات، إختيار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

لذا يرى Sims لفهم جيد لسيرورة الإقتصاد أن يكون هناك نموذج ديناميكي إحتمالي كبديل لهذه النماذج القياسية التجميعية يحتوي على مجموعة من المتغيرات دون التمييز بينها، إذ يجب أن تعالج جميعها بنفس الطريقة مع الأخذ بعين الإعتبار للصدمات العشوائية الحالية والماضية، بمعنى آخر يجب أن لا يكون هناك متغيرات داخلية وخارجية، بناء على ذلك وجب إدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

الفرع الأول: الصيغة العامة للنموذج.

أولا: تقديم النموذج.

يحتوي النموذج على متغيرات داخلية بينها علاقات آنية، بحيث كل متغير داخلي يتبع لقيمه الماضية وللقيم الماضية والحالية لمتغير آخر في النموذج، مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين: X_{1t}و X_{2t} يكون نمذجتهم على الشكل التالي[1]:

$$X_{1t}=\mu_1 + \rho_{11}X_{1t-1} + \rho_{12}X_{1t-2} + \rho_{21}X_{2t-1} + \rho_{22}X_{2t-2} + \mu_{1t}$$

$$X_{2t} = \mu_2 + \gamma_{11}X_{1t-1} + \gamma_{12}X_{1t-2} + \gamma_{21}X_{2t-1} + \gamma_{22}X_{2t-2} + \mu_{2t}$$

بإعادة كتابة النموذج بإستخدام المصفوفة نحصل على ما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

وبعد تحديد عدد التأخرات أو فترات إبطاء تصبح العلاقة كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_{1t} \\ LX_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_{1t} \\ L^2X_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

ثانيا: تقدير مسار شعاع الإنحدار الذاتي

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص249.

ليكن نموذج شعاع الإنحدار الذاتي المستقر*VAR(P)*

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \cdots + A_P X_{t-p} + \mu_t$$

حيث:

- A_0يمثل شعاع الثوابت.
- A_iمصفوفة المعاملات.
- $\boldsymbol{\mu}_t$شعاع التشويش الأبيض

ويمكن صياغتها كما يلي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} \Phi_i X_{t-1} + \mu_t$$

ويقدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية مطبقة على كل معادلة على حدى فهي الأكثر شيوعا وتطبيقا، كما أن إستقرار السلسلة$\mathbf{X}_t$ يمكن أن يؤدي إلى التقارب والتوزيع الطبيعي للمقدرات.

الفرع الثاني: إختبارات السببية.

على الصعيد النظري، إن تسليط الضوء على العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية، يُساهم في فهم أفضل للظواهر الإقتصادية، وهو صحيح من الناحية العملية لأجل صياغة صحيحة للسياسات الإقتصادية، ومن الناحية القياسية من المهم معرفة إتجاه السببية لتوضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات في النموذج .

ويمكن التمييز بين نوعين من الإختبارات:

أولا: سببية Granger: إقترح granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الحركية الموجودة بين السلاسل الزمنية، بحيث إذا كانت السلسلة $(\mathbf{y}_t)$ بها محتوى معلومات تحسّن من توقعات السلسلة $(\mathbf{x}_t)$ إذن يمكن القول أن $(\mathbf{y}_t)$ تسبب$(\mathbf{x}_t)$.

ليكن لدينا النموذج var(p)، بحيث يقسم الشعاع $\mathbf{y}_t$ الى قسمين $\mathbf{y}_{1t}$ و$\mathbf{y}_{2t}$ حيث:[1]

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

[1]Bourbonnais, R, op.cit. p292.

إذن:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^{p} \begin{bmatrix} a_i^1 & b_i^1 \\ a_i^2 & b_i^2 \end{bmatrix} . \begin{pmatrix} y_{1t-i} \\ y_{2t-i} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

وعليه:

- y_{2t} لا تسبب y_{1t} اذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0=b_1^1=b_2^1=.....b_p^1=0$
- y_{1t} لا تسبب y_{2t} اذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0=a_1^2=a_2^2=.....a_p^2=0$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين y_{1t} لا يسبب y_{2t}وy_{2t} تسبب y_{1t} إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية الإرجاعي[1] (feed back effect) ، للتذكير نستعمل إختبار فيشر لإختبار هذه الفرضيات.

ثانيا: سببية سيمس (sims).[2]

في سنة 1980 قدم سيمس إختبار مختلف تماما عن إختبار غرانجر، بحيث إذا كانت القيم المستقبلية ل**y_{1t}** تفسر القيم الحالية لy_{2t} ، فإنه يمكن القول أن **y_{2t}** هي سبب **y_{1t}** وهذا يترجم الصيغة التالية:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 \, y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 \, y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 \, y_{2t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 \, y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 \, y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^1 \, y_{1t-i} + \varepsilon_{2t}$$

وعليه:

- **Y_{1t} لا تسبب Y_{2t}** إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0=b_1^2=b_2^2=.....b_p^2=0$
- **Y_{2t} لا تسبب Y_{1t}** إذا كانت الفرضية التالية مقبولة : $H_0=b_1^1=b_2^1=.....b_p^1=0$

ويتعلق الأمر أيضا بإختبار فيشر للمعاملات المعدومة.

[1] فريد بختي، مرجع سبق ذكره، 106.

[2] Bourbonnais, op.cit, p293

الفرع الثالث: تحليل دوال الإستجابة الدفعية impulse response function

يهدف هذا الإختبار إلى معرفة كيفية إستجابة كل متغير لصدمة مفاجئة تتعرض لها متغيرات النموذج مع تتبع المسار الزمني لمختلف هذه الصدمات المفاجئة. كما يصعب هنا تفسير المرونة الناتجة عن النموذج حيث يمكن النظر إلى المرونة بأنها إستجابة المتغيرات في الآجل الطويل وتتجاهل المدى لقصير، وبالتالي يظهر دور دالة الإستجابة وتحليل التباين لتتبع التفاعل بين المتغيرات.

حيث إذا كانت المتغيرات مستقرة ومتكاملة، وفي حالة توازن في فترة زمنية معينة، ثم تعود المتغيرات المستخدمة لتعمل على التأثير على هذه الوضعية للعودة إلى التوازن من جديد، وهذا شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت.[1]

لتقريب الفهم أكثر، عند حدوث صدمة موجبة مقدارها إنحراف معياري واحد في متغير ما من المتغيرات، فإنه عن طريق دالة الإستجابة نقيس أثر هذه الصدمة على المتغير وباقي المتغيرات حاليا ومستقبليا، والتي ينتقل إليها التأثير عن طريق ديناميكية نموذجVARخلال فترة تنبؤ معينة.

فإذا إفترضنا النموذج التالي:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i}\, x_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta_{x,i}\, y_{t-1} + \varepsilon_{x,t}$$

$$y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i}\, y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta_{x,i}\, x_{t-1} + \varepsilon_{y,t}$$

فإن حدوث أي صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية ل X_t كما أنه سيؤثر في القيم الحالية والمستقبلية لكل من X و Y بما أن المعادلتين تحتوي على قيم X، ويكون التأثير كما يلي:

- **في الفترة t** : ديناميكية التأثير تكون $\begin{bmatrix}\Delta y_t \\ \Delta y_t\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1 \\ 0\end{bmatrix}$
- **في الفترة t+1**: ديناميكية التأثير تكون $\begin{bmatrix}\Delta X_{t+1} \\ \Delta X_{t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i}..... & \theta_{x,i} \\ \beta_{y,i}..... & \theta_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1 \\ 0\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}a \\ b\end{bmatrix}$
- **في الفترة t+2** : ديناميكية التأثير تكون $\begin{bmatrix}\Delta X_{t+2} \\ \Delta X_{t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i}..... & \theta_{x,i} \\ \beta_{y,i}..... & \theta_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}a \\ b\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}c \\ d\end{bmatrix}$

[1] مراد جنيدي "**الإصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015/2014، ص208.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية الأولى.

تقدير نموذج قياسي للصناعة النفطية في الجزائر.

نحاول في هذا المبحث تحديد أهم المحددات الرئيسية لصناعة النفط في الجزائر، وهذا وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية الأولى.

قمنا بإستخدام بيانات سنوية في الفترة:1973-2015 لمجموعة من المتغيرات لها علاقة بصناعة النفط في الجزائر، وهذا الدراسة هي محاكاة لدراسة أعدها الدكتور يحي حمود وآخرون من مركز الدراسات الخليج العربي حول صناعة النفط في العراق، إلى أنه بعد إجراء مجموعة من المحاولات لتحديد النموذج المناسب توصلنا إلى أن المتغيرات المناسبة لحالة الجزائر هي:

الفرع الأول: وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة.

من خلال الدراسة النظرية وبالرجوع إلى الدراسات السابقة، يمكن أن نعبر عن الصناعة النفطية في الجزائر بمتغير صادرات النفط بإعتباره المتغير التابع الذي يشير إلى تطور قدرة الجزائر النفطية، أما المتغيرات المستقلة التي تمثل المتغيرات المحلية والدولية التي تؤثر على السياسة النفطية الجزائرية فهي كالآتي:

1- الإنتاج من النفط الخام في الجزائر.$\mathbf{PRO_{ALG}}$

2- الإحتياطات النفطية الجزائرية.$\mathbf{RES_{ALG}}$

3- أسعار نفط الجزائر في الأسواق الدولية مقومة بالدولار.$\mathbf{PRICE_{OIL}}$

4- الطلب العالمي من النفط والمشتقات النفطية.$\mathbf{DEM_{word}}$

5- حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط .$\mathbf{SUP_{OPEC}}$

وقد تحرينا المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية ويمكن تلخيص رموزها ومصادرها في الجدول الموالي:

جدول رقم(05-02): متغيرات الدراسة القياسية الأولى، رموزها ومصادرها.

السلسلة	وحدة القياس	الرمز الرياضي	المصادر
الصادرات من النفط ومشتقاته	1000برميل/ي	$\mathbf{EXP_{ALG}}$	- الديوان الوطني للإحصاء. - شركة سونطراك. - المديرية العامة للجمارك.
الإنتاج من النفط الخام في الجزائر.	1000برميل/ي	$\mathbf{PROD_{ALG}}$	
الإحتياطات النفطية الجزائرية	1000برميل	$\mathbf{RES_{ALG}}$	
أسعار نفط الجزائر مقومة بالدولار	دولار/برميل	$\mathbf{PRICE_{OIL}}$	- منظمة الأوبك. - منظمة الأوابك. - الوكالة الدولية للطاقة. - وزراة الطاقة الجزائرية.
الطلب العالمي من النفط والمشتقات النفطية	1000برميل/ي	$\mathbf{DEM_{word}}$	
حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط	1000برميل/ي	$\mathbf{SUP_{OPEC}}$	

المصدر: من إعداد الطالب.

ونظرا لعدم تجانس السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وتجنبا لمشاكل القياس، سوف نأخذ شكل اللوغاريتمية.

وللوقوف على المتغيرات محل الدراسة من الناحية الإحصائية، تم الإستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن هذه المتغيرات، حيث نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (05–03): ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة القياسية الأولى.

	$LEXP_{ALG}$	$LPROD_{ALG}$	$LRES_{ALG}$	$LPRICE_{OIL}$	$LDEM_{word}$	$LSUP_{OPEC}$
Mean	6.805	6.832	16.105	3.299	11.133	10.164
Median	6.892	6.740	16.115	3.192	11.085	10.240
Max	7.259	7.223	16.325	4.720	11.440	10.409
Mini	6.258	6.474	15.656	1.115	10.900	9.610
Std. Dev.	0.272	0.248	0.193	0.783	0.161	0.221
Skewness	-0.198	0.158	-0.543	0.086	0.459	-1.068
Kurtosis	1.961	1.503	2.295	3.112	1.997	3.031
Jarque-Bera	2.213	4.191	3.004	0.076	3.314	8.176
Probability	0.330	0.123	0.224	0.962	0.190	0.016
N obs	43	43	43	43	43	43

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على مخرجات eviews 7

شكل رقم(05–01):التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة القياسية الأولى.

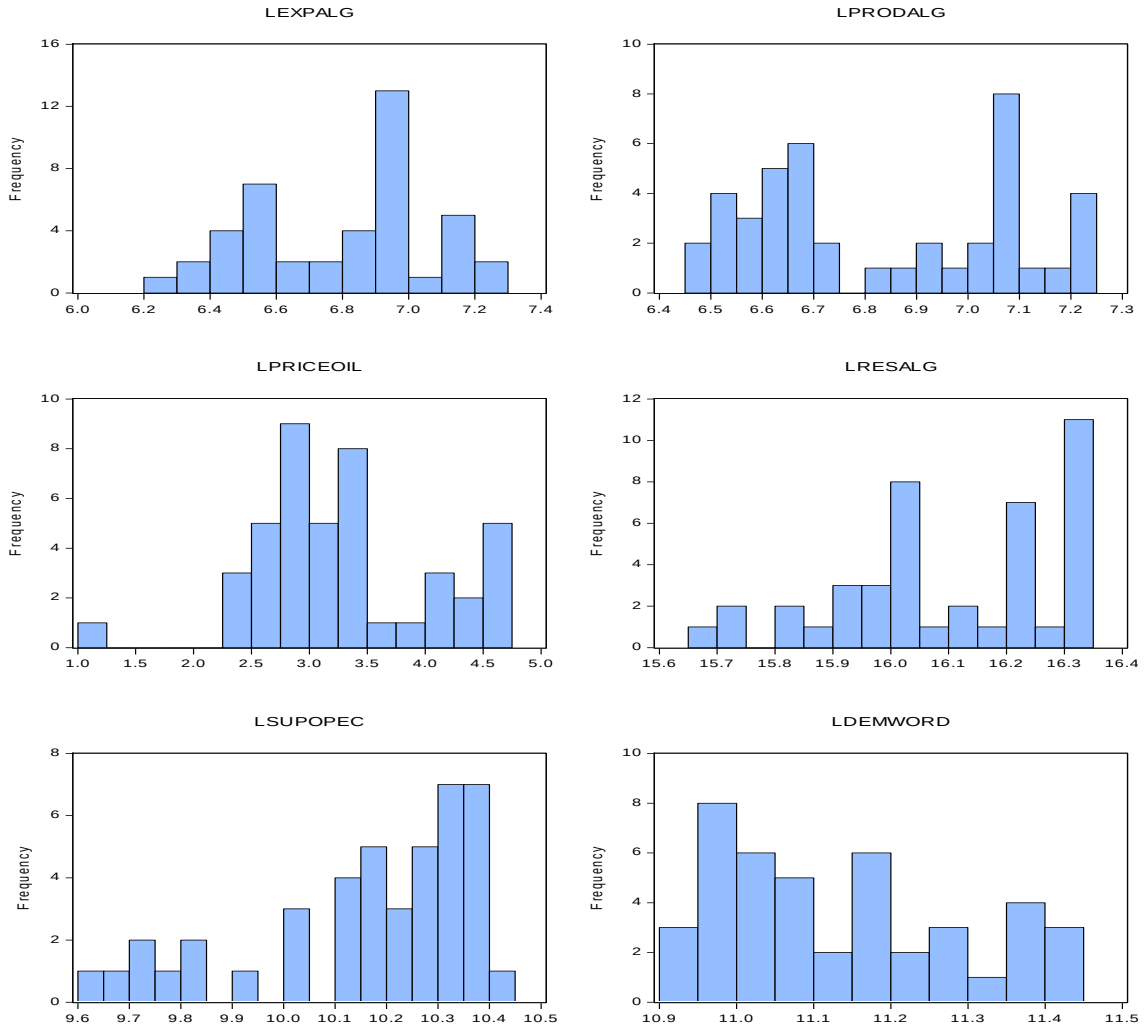

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: مخرجات برنامج Eviews 7

أولا: سلسلة الصادرات من النفط ومشتقاته.$LEXP_{ALG}$

يعتبر متغير تابع في هذا النموذج، ويعبر عن مقدرة الجزائر من التصدير سواء من النفط الخام أو من مشتقاته، حيث كانت الجزائر تصدر فقط النفط الخام في سنوات السبعينات، ومع بداية الثمانينات إلى يومنا هذا برزت صادرات المشتقات النفطية في هيكل الصادرات النفطية، وتراجعت نوعا ما قيمة صادرات النفط الخام ليوجه جزء منها إلى التكرير، وهذا بعد دخول مجموعة من المصافي حيز الخدمة، **وإحصائيا** سلسلة الصادرات النفطية تمتد من 1973 إلى 2015 ب43 مشاهدة سنويا بأعلى قيمة مشاهدة ب7.259 (2005)، وأقل قيمة لها 6.258 (1983). ومتوسط حسابي قدره6.805، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره.0.272، كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: سلسلة الإنتاج النفطي الخام.$LPROD_{ALG}$

متغير مستقل في نموذج الدراسة، ويلاحظ تحسن الإنتاج النفطي في الجزائر بعد عملية التأميم مباشرة وتجاوز أحيانا المليون برميل يومي، وساعد في ذلك الجهد المبذول من طرف سونطراك أو شركائها في ميدان الإستكشاف أو الإستغلال، وتجديد بعض الحقول المكتشفة، ووجب لفت الإنتباه هنا إلى أن جزء من النفط الخام يوجه إلى إنتاج المشتقات النفطية وجزء يصدر منه على شكل خام، **وإحصائيا** السلسلة ب 43 مشاهدة بأعلى قيمة لها 7.223 (2012) وأدنى قيمة 6.474 (1987) ومتوسط حسابي قدره6.832، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.248. كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثالثا: سلسلة الإحتياط النفطي.$LRES_{ALG}$

يرتبط هذا المتغير المستقل بدرجة وثيقة بمستويات نشاط البحث والإكتشاف ومخصصات الإستثمار لمرحلة المنبع، ويلاحظ ثبات هذا الإحتياط طيلة فترة إحتكار سونطراك لنشاط الإكتشاف ليرتفع حجم الإحتياطات النفطية بعد فتح القطاع أمام الشركاء، **وإحصائيا** السلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 16.325 (2005و2006) وأدنى قيمة لها ب15.656 (1978) ومتوسط حسابي قدره16.105 ، وتتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.193. كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

رابعا: سلسلة الأسعار النفطية.$LPRICE_{OIL}$

مؤشر مهم يلعب دور أساسي في تفسير التغيرات المالية التي تحدث على مستوى إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة على حد السواء، وإعتمدنا على سعر صحاري برنت الجزائر والمدرج ضمن سلة الأوبك للأسعار النفطيةOPEC Reference Basket **وإحصائيا** سلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 4.720 (2011) وأدنى قيمة لها 1.115 (1973) ومتوسط حسابي قدره3.299 وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.783. كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

خامسا: سلسلة الطلب العالمي على النفط ومشتقاته. $LDEM_{word}$.

متغير مستقل في نموذج الدراسة، ويرتبط الطلب العالمي على النفط ومشتقاته إرتباطا وثيقا على معدلات كل من النمو الإقتصادي والنمو السكاني وكذا على مستويات الأسعار ومصادر الطاقة البديلة، وقد عرف الطلب طيلة فترة الدراسة مراحل حرجة وأخرى مستقرة، **وإحصائيا** سلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 11.440 (2015) وأدنى قيمة لها 10.900 (1975) ومتوسط حسابي قدره11.133وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره.0.161

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

سادسا: حصة أوبك من الإنتاج العالمي من النفط$LSUP_{OPEC}$

تعد منظمة الأوبك لاعب أساسي في توجيه الأسعار النفطية سواء نحو الصعود أو الهبوط، إذْ توفر عامل الثقة والتعاون بين دول المنظمة وتغليب المصلحة الجماعية، وهذا راجع لمساهمتها في الإنتاج العالمي من هذه المادة، وتتوقف حصة الأوبك من الإنتاج على العوامل الجيوسياسية، البيئية وظروف الإستثمار في هذه الدول، **وإحصائيا** سلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 10.409 (2012) وأدنى قيمة لها 9.610 (1985) ومتوسط حسابي قدره10.164، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.221

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أقل من 05%، مما يؤكد أن السلسلة لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفرع الثاني: تحديد الشكل المناسب للنموذج وتقديره.

بعد جمع بيانات المؤشرات التي تخص النموذج، تأتي مرحلة تحديد شكل النموذج وتقديره، وفي هذه الحالة نستعمل طريقة المربعات الصغرى الإعتياديةOLS التي تعتبر من أفضل الطرق الإحصائية التي تعطي أفضل قياس.

$$Ln(EXP_{ALG})_t = b_0 + b_1 Ln(PRICE_{OIL})_t + b_2 Ln(PROD_{ALG})_t + b_3 Ln(RES_{ALG})_t + b_4 Ln(SUP_{OPEC})_t + b_5 Ln(DEM_{WORD})_t + e_i$$

تبعا لمخرجات Eviews يمكن كتابة المعادلة وفق الشكل التالي:

$$LEXP_{ALG} = -7.757 - 0.036*LPRICE_{OIL} + 0.520*LPROD_{ALG} + 0.432*LRES_{ALG} + 0.600*LSUP_{OPEC} - 0.1753*LDEM_{WORD}$$

$\bar{R}^2$=84.42% F-statistic=46.54(prob=0.0000) N=43obs D.W=0.87

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews7

(**أنظر الملحق رقم(05–01)**.

المطلب الثاني: التقييم الإحصائي للنموذج.

عند تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ندرس مجموعة من المعايير القياسية الإحصائية، بهدف التأكد من مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج، ويتم هذا الإختبار وفق الخطوات التالية:

- إختبار المعنوية الجزئية للمعلمات بإستخدام إحصائية ستيودنت.
- إختبار المعنوية الكلية للنموذج محل الدراسة بإستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد، هذا الأخير الذي يستعمل لإختبار القدرة التفسيرية للنموذج.

الفرع الأول: إختبار المعنوية الجزئية للمعلمات (إختبار ستودنتt-Statistic).

لإجراء هذا الإختبار نقوم بالمقارنة بين القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث القيمة المجدولة لإختبار ستودنت عند درجة حرية $(n-k)$، حيث n تمثل عدد المشاهدات(43) وk تمثل عدد المعلمات المقدرة (06).

جدول رقم(05–04):نتائج إختبار ستودنت لمعلمات النموذج.

	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	أدنى مستوية معنوية
C	b_0	-3.342	2.021	0.0019
$LPRICE_{OIL}$	b_1	2.400	2.021	0.0476
$LPROD_{ALG}$	b_2	3.323	2.021	0.0020
$LRES_{ALG}$	b_3	2.100	2.021	0.0426
$LSUP_{OPEC}$	b_4	3.278	2.021	0.0023
$LDEM_{WORD}$	b_5	2.408	2.021	0.0483

المصدر: من إعداد الطالب.

بالنسبة للمعاملات (b_1 /b_2/b_3/b_4/b_5/ نلاحظ أن:($\mathbf{T_{cal} > T_{tab}}$) ولدينا أدنى مستوى معنوية لهذه المعاملات أقل من 0.05 .% ، وعليه نرفض فرضية العدمH_0، أي أن المعاملات معنوية، ومنه يمكن القول أن كل المتغيرات المستقلة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الصادرات النفطية، وبالتالي فهي تؤثر على المتغير التابع.

الفرع الثاني: إختبار المعنوية الكلية للنموذج.

الإختبار يكون من خلال: معامل التحديد R^2 وإختبار فيشر.

أولا: معامل التحديد $\mathbf{R^2}$.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح هي ($\overline{\boldsymbol{R}}^{\mathbf{2}}$**=84.42%**) وهي تقترب من الواحد وجيدة، بدليل أن المتغيرات المفسرة تتحكم في ما نسبته $\mathbf{R^2}$**= 86.28%**، مما يدل على وجود إرتباط قوي بين المتغيرات المفسرة وتطور المتغير التابع والمتمثل في الصادرات الجزائرية من النفط، أما ال**15.58%** الباقية تعني أن هناك متغيرات أخرى تدخل في تفسير متغير الصادرات النفطية (حد الخطأ العشوائي).

ثانيا: إختبار المعنوية الكلية للنموذج (إختبار فيشر$\mathbf{F}$).

لإختبار معنوية النموذج ككل نستخدم إختبار$\mathbf{F}$ مع العلم أنه يعتمد على نوعين من الفرضيات:

- فرضية العدم: أي كل المتغيرات المفسرة مساوية للصفر وبالتالي إنعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$$\mathbf{H_0: B_0=B_1=\dots\dots\dots=0}$$

- فرضية القبول(البديل):توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع.

$$\mathbf{H_1: B_0\neq B_1\neq\dots\dots\dots\neq 0}$$

من النموذج المختار للدراسة، نجد أن قيمة إختبار فيشر المحسوبة **F=46.54**، وبمقارنتها مع القيمة المجدولة عند معنوية05% ودرجة حرية (37، 005، 05).نجد $\mathbf{F_{tab}}$ **=2.47** وهي أصغر من القيمة المحسوبة، ويعزز هذه النتيجة إحتمالية الإحصائية والمقدرة **prob=0.0000**

إذن بعد المقارنة بين قيمتي إختبار فيشر المحسوبة والمجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد على الأقل متغير واحد مغاير للصفر يؤثر على المتغير التابع، (أي من المتغيرات المفسرة يوجد على الأقل متغير واحد مستقل يؤثر على الصادرات النفطية)، ووجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية فهومقبول من الناحية الإحصائية.

أما من الناحية الإقتصادية، فإن كمية الصادرات النفطية في الجزائر ترتبط إرتباطا وثيقا بمعدلات الإنتاج النفطي سواء على مستوى مرحلة المنبع أو معدلات إنتاج المشتقات النفطية على مستوى مرحلة المصب، وكما لاحظنا في الجانب النظري أن للطلب

العالمي على النفط نصيبه في تحديد الكميات المنتجة والمصدرة سواء من داخل المنظمة أو من خارجها، أما مستويات الإحتياطات النفطية المؤكدة والمتزايدة بفضل الشراكة الأجنبية شجعت سوناطراك على مواصلة عمليات الإكتشاف والبحث، وزيادة الإنتاج في أريحية، فالنموذج ككل مقبول من الناحية الإقتصادية.

المطلب الثالث: التقييم القياسي والإقتصادي للنموذج.

يتم إجراء الدراسة القياسية وفق الفروع التالية:

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.

توجد عدة إختبارات لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعددها، نعتمد على إختبار – Augmented Dickey Fuller(ADF) كما أشرنا في المبحث السابق، والهدف من إستعمال هذا النوع من الإختبار هو التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، وذلك لتجنب النتائج المزيفة في البحث نتيجة لعدم إستقراريتها.

وكما أشرنا في الجانب النظري، فإننا نقوم بصياغة وتقدير النماذج التالية لكل متغير.

أولا: بالنسبة للوغاريتم $\mathbf{LEXP_{ALG}}$

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LEXPALG}_t = \rho \mathrm{LEXPALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LEXPALG}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LEXPALG}_t = \rho \mathrm{LEXPALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LEXPALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LEXPALG}_t = \rho \mathrm{LEXPALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LEXPALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

ثانيا: بالنسبة للوغاريتم $\mathbf{LPROD_{ALG}}$.

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LPRODALG}_t = \rho \mathrm{LPRODALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRODALG}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LPRODALG}_t = \rho \mathrm{LPRODALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRODALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LPRODALG}_t = \rho \mathrm{LPRODALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRODALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

ثالثا: بالنسبة للوغاريتم $\mathbf{LPRICE_{OIL}}$

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LPRICEOIL}_t = \rho \mathrm{LPRICEOIL}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRICEOIL}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LPRICEOIL}_t = \rho \mathrm{LPRICEOIL}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRICEOIL}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LPRICEOIL}_t = \rho \mathrm{LPRICEOIL}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPRICEOIL}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

رابعا: بالنسبة للوغاريتم$\mathbf{LSUP_{OPEC}}$

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LSUPOPEC}_t = \rho \mathrm{LSUPOPEC}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LSUPOPEC}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LSUPOPEC}_t = \rho \mathrm{LSUPOPEC}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LSUPOPEC}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LSUPOPEC}_t = \rho \mathrm{LSUPOPEC}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LSUPOPEC}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

خامسا: بالنسبة للوغاريتم$\mathbf{LDEM_{WORD}}$

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LDEMWORD}_t = \rho \mathrm{LDEMWORD}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LDEMWORD}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LDEMWORD}_t = \rho \mathrm{LDEMWORD}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LDEMWORD}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LDEMWORD}_t = \rho \mathrm{LDEMWORD}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LDEMWORD}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

سادسا: بالنسبة للوغاريتم.$\mathbf{LRES_{ALG}}$

- **النموذج الأول:** $\Delta \mathrm{LRESALG}_t = \rho \mathrm{LRESALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LRESALG}_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني:** $\Delta \mathrm{LRESALG}_t = \rho \mathrm{LRESALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LRESALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث:** $\Delta \mathrm{LRESALG}_t = \rho \mathrm{LRESALG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LRESALG}_{t-j+1} + \mathrm{C} + bt + \varepsilon_t$

وبعد حساب عدد التأخرات بناءا على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarzو Akcaike أي درجات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة، توصلنا إلى النتائج التي يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (05-05):نتائج إختبار جذر الوحدة(الإستقرارية) بواسطة إختبار ديكي –فوللر المطور(*ADF*)

السلاسل الزمنية	المستوى		الفرق الأول		النتيجة
	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	
$\mathbf{LEXP_{ALG}}$	-3.520	-1.891	-3.523	-5.139	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$
$\mathbf{LPRICE_{OIL}}$	-3.520	-3.076	-3.523	-7.158	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$
$\mathbf{LPROD_{ALG}}$	-3.523	-2.294	-3.523	-3.774	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$
$\mathbf{LRES_{ALG}}$	-3.520	-3.061	-3.523	-7.485	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$
$\mathbf{LSUP_{OPEC}}$	-3.526	-2.212	-3.523	-5.093	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$
$\mathbf{LDEM_{WORD}}$	-3.520	-1.449	-3.523	-5.056	مستقرة عند $\mathbf{I(1)}$

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات eviews7

(أنظر الملحق رقم (05-02).

من الجدول أعلاه تبين نتائج إختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية أنها تحتوي على جذر وحدوي، بإعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة، وما يؤكد هذه النتيجة هو قيم الإحتمال الحرجة الأكبر من0.05 وبذلك فهي غير مستقرة عند السلسلة الأصلية لجميع المتغيرات.

وعند إجراء الاختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5% ، بينت أن القيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند هذه المعنوية، وبالتالي تأكد نتائج الدراسة أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأول(بعد إستخدام الفروقات)، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)**.

بما أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، يتم رفض فرضية العدم، ويتم قبول الفرضية البديلة(H_1) بعدم وجود جذور وحدوية في السلاسل الزمنية، وننتقل إلى الخطوة الثانية.

الفرع الثاني: إجراء إختبار التكامل المشترك.Johansen

يتيح لنا إختبار جوهانسن إمكانية تواجد تكامل متزامن من عدمه بين المتغيرات محل الدراسة، فهو يستعمل في تحديد عدد معادلات التكامل وهو الذي يحدد رتبة التكامل، ولتطبيق هذا الإختبار يجب التأكد من أن سلسلة البواقي المقدرة لا تحتوي على جذور الوحدة، أي ساكنة.

بعد إجراء إختبار الإستقرارية على سلسلة البواقي يتضح أن سلاسل البواقي لمتغيرات الدراسة قد أثبتت إستقرارها في المستوى الأصلي، أي بدرجة أقل من درجة إستقرارية السلاسل الزمنية.

جدول رقم(05-06): إختبار إستقرارية سلسلة البواقي.

سلسلة البواقي	المستوى		الفرق الأول		النتيجة
	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	
Resid	-2.933	-3.330	-3.523	-7.344	مستقرة عند **المستوى**

المصدر: مخرجات eviews7

وبالرجوع إلى هذا الإختبار، يتم عادة تحديد عدد المتجهات المتكاملة بإستخدام إختبارين إحصائين:

- **الأول** إختبار الأثر λ_{trace} الذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي العدد(r) مقابل الفرضية البديلة غير المقيد (q=r) مع 3،2،1.....حيث يتم مقارنتها مع القيمة المحسوبة عند مستوى05%، فإذا كانت قيمة الأثر أكبر من القيمة المحسوبة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقر بعدم وجود أي متجه للتكامل المتزامن مع المتغيرات، وإذا كانت قيمة الأثر هي الأقل نقبل فرضية العدم بوجود علاقات تكامل ووجود رتبة للمصفوفة عند (r=q).
- **والثاني** هو إختبار القيمة العظمى Maximal Eigenvalue ، حيث نقارنها مع المحسوبة عند مستوى 05%، فإن كانت أقل نقبل فرضية العدم، وإن كانت أكبر منها فيعني هذا تواجد متجه آخر للتكامل المتزامن.

وقبل إجراء إختبار جوهنسون يجب تحديد عدد المتباطئات في النموذج، وهذا حتى يتسنى لنا الحصول على حد خطأ خالي من الإرتباط الذاتي وإختلاف التباين، ولتحديد ذلك نستعين بنموذج VAR الذي يتضمن جميع المتغيرات ودون فروق، وبعد

عدة محاولات مبدئية إخترنا النموذج الذي يحتوي على أدنى قيم AIC و SC عند درجة التأخير المقبولة1=P (**أنظر الملحق رقم (05–03)**)، وبعد إجراء إختبار التكامل المشترك، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05–07): نتائج إختبار التكامل المتزامن(نتائج الأثر).

Hypothesized no.of Ce(s)	Eigenvalue	Trace Statistics	Critical value 0.05	Prob**
None *	0.709554	140.6811	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.654993	91.22768	69.81889	0.0004
At most 2 *	0.478457	48.66002	47.85613	0.0419
At most 3	0.320675	22.62145	29.79707	0.2652
At most 4	0.154096	7.155209	15.49471	0.5597
At most 5	0.011464	0.461218	3.841466	0.4971

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتeviews7
لقد تم تحديد عدد التأخرات وفقا لمعيار(SC) و(Akaik)تأخيرة واحدة.

يبيّن الجدول أعلاه نتائج إختبار الأثر ($\boldsymbol{\lambda_{trace}}$) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث نلاحظ أنه لا يمكن قبول فرضية العدم (**r=0**) والفرضية **(r=1)** والفرضية**(r=2)** عند مستوى معنوية 5% ، كما هو موضح في الأسطر الأول، الثاني والثالث من الجدول، لكن نقبل فرضية العدم **(r=3)**التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي ثلاثة**03**، بمعنى وجود على الأكثر ثلاثة علاقات تكامل تزامن، وهذا ما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الصادرات النفطية ومحدداتها، أي أن الصادرات متكاملا تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة فهي لا تبتعد عن بعضها البعض وتظهر سلوكا متشابها، أو بمعنى أخر وجود 03متجهات لتصحيح الأخطاء في الأجل الطويل.

ويمكن كتابة التوجه التكاملي الأول الذي تم الحصول عليه، و الذي يمكن تقديره بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه كما يلي:

$$\mathbf{LEXP_{ALG} = -0.911LPRICE_{OIL} +1.411LPROD_{ALG} +0.102LRES_{ALG} -1.585LSUP_{OPEC}+ 5.103\ LDEM_{WORD}.}$$

إذ يتبين من خلال المعادلة ما يلي:

- معلمة إنتاج النفط الجزائري والمقدرة ب (**Coef=1.411**) والتي تدل على أنه إذا زاد الإنتاج النفطي في الجزائر بمقدار1 %، فإن قيمة الصادرات النفطية تزيد بمقدار 1.411%، وهذا يعني أن العلاقة طردية بين قيمة الإنتاج النفطي والصادرات

النفطية، وهي مقبولة من الناحية الإقتصادية على إعتبار أن تصدير النفط الخام يعتمد على الكمية المنتجة منه والجزء المتبقي من الإنتاج يوجه للإستهلاك المحلي أو يتم تخزينه أو يوجه لعملية التكرير، ويكمن تفسير أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الإنتاج النفطي إلى كون أن الجزائر تصدر كل من النفط الخام والمشتقات النفطية، هذه الأخيرة تنقسم إلى الأنواع الخفيفة وهي غالب إنتاج الجزائر كوقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف، والأنواع الثقيلة كالنافطا والزفت وغيرهما والتي يدخل في تركيبها أنواع أخرى من المواد إلى جانب النفط الخام، كما يتم تصدير الكميات المخزنة منه والتي أنتجت في سنوات سابقة عند الضرورة(راجع تقارير سونطراك).

- بالنسبة لأسعار النفط فهي معنوية في النموذج أيضا وذات المعلمة (**Coef =-0.911**) ، حيث كل زيادة في أسعار النفط بمقدار 1% يقابله تراجع في قيمة الصادرات بمقدار 0.911%، وهي نتيجة غير موافقة للنظرية الإقتصادية وغير مقبولة من الناحية العملية، ويمكن تفسير ذلك بأن الدولة الجزائرية إنتهجت سياسة نفطية في بداية الثمانينات تهدف إلى المحافظة أكثر على موارد النفط الخام، لتراجع إحتياطاته مقارنة بالغاز الطبيعي.
- معلمة حصة أوبك من الإنتاج النفطي **(Coef =-1.585)** تدل هذه المعلمة السالبة على العلاقة العكسية بين حصة أوبك من الإنتاج النفطي وقيمة الصادرات، حيث كل إرتفاع بمقدار 1%لحصة أوبك من الإنتاج النفطي يعمل على خفض قيمة الصادرات النفطية بمقدار 1.58%، وهذا الطرح غير منطقي ولا يمثل الواقع، ذلك أن زيادة حصة أوبك الإنتاجية يتم تقسيمها على الأعضاء وفق نظام الحصص، وبالتالي تستفيد الجزائر من حصتها الإنتاجية التي تعمل على تصدير جزء منها والجزء الباقي يوجه للطلب المحلي أو التخزين، ويمكن تفسير ذلك إلى حصة الجزائر ضعيفة مقارنة بباقي الدول الأعضاء، وأن كل زيادة من طرف الأوبك قد لا تجد تجاوبا مع الدول المنظمة بما فيها الجزائر.
- وجود علاقة طردية بين الإحتياطات النفطية وكمية الصادرات النفطية، حيث كل زيادة في نسبة الإحتياط بمقدار 01%، يدفع بالصادرات إلى الزيادة بمقدار0.1%، ويرجع ذلك إلى أن زيادة الاحتياطيات في الجزائر لا تؤدي مباشرة في الآجل القريب إلى زيادة الصادرات لأنها تتطلب إستثمارات ضخمة وعقود بحث وتنقيب وتوسعة في أنابيب التصدير وكذلك إيجاد منافذ تسويق وزبائن للنفط.
- وجود علاقة طردية بين الطلب العالمي على النفط والصادرات النفطية، حيث إذا إرتفع الطلب العالمي بمقدار1%،سوف يرفع مقدار الصادرات النفطية بمقدار5.103% وهي معقولة من ناحية الواقع والنظرية الإقتصادية حيث كل زيادة للطلب يصاحبه زيادة في العرض.

الفرع الثالث:تقدير نموذج تصحيح الخطأModel Vector Error Correction

أولا: تقدير النموذج.

بعد التحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة في الفرق الأول نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وهذا لتقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير لمتغيرات هذا النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناتجة عن الإرتباط الزائف، ويتم تقدير هذا النموذج بإدخال البواقي المقدرة في إنحدار الآجل الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة، وقبل ذلك

نقوم بتقدير نموذج (VAR)من أجل تحديد عدد التأخيرات اللازمة بإستعمال أقل قيمة لمعياريSCوAIK، وتحصلنا على عدد التأخيرات واحد(1).

وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإستعمال برنامج eviews 7 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم(05-08):نتائج إختبار تصحيح الخطأ الموجه.

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/22/17 Time: 21:49
Sample (adjusted): 1975 2015
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction	$D(EXP_{ALG})$	$D(PROD_{ALG})$	$D(LPRICE_{OIL})$	$D(DEM_{WORD})$	$D(SUP_{OPEC})$	$D(LRES_{ALG})$
CointEq1	**-0.233342**	-0.019369	-0.111797	-0.004020	-0.152581	-0.058328
الإنحرافات لمقدرة(std)	(0.06713)	(0.06327)	(0.20801)	(0.01325)	(0.04863)	(0.04700)
إحصائية (t-Statistic).	[-3.47593]	[-0.30613]	[-0.53745]	[-0.30337]	[-3.13784]	[-1.24114]

تمثل القيم بين قوسين الإنحرافات المقدرة(std)، وتمثل القيم بين مجالين إحصائية ستودنت(t-Statistic).

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات eviews 7

معادلة نموذج تصحيح الخطأ

$$D(LEXP_{ALG}) = -0.23*(LEXP_{ALG}(-1) + 0.91*LPRICEOIL(-1) - 1.41*LPROD_{ALG}(-1) + 0.10*LRES_{ALG}(-1) + 1.58*LSUP_{OPEC}(-1) - 5.10*LDEM_{WORD}(-1) + 38.842) + 0.11*D(LEXP_{ALG}(-1)) + 0.045*D(LPRICEOIL(-1)) + 0.32*D(LPROD_{ALG}(-1)) - 0.44*D(LRES_{ALG}(-1)) - 0.29*D(LSUP_{OPEC}(-1)) - 0.96*D(LDEM_{WORD}(-1)) + 0.015$$

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملا معنويا(0.0014) وسالبا (**0.2333-**)وهو يمثل إقتصاديا قوة الرجوع نحو التوازن الأجال الطويلة، والذي يعني أن الإنحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار(23.33%)، بسرعة التعديل مقدارها (4.28=1/0.233)، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: تحليل مكونات التباين.

يساعد هذا التحليل الباحث في معرفة شبكة العلاقات والارتباطات الداخلية فيما بين متغيرات النموذج، فهي تحسب نسبة التأثيرات الناتجة عن التغير في المتغير نفسه، والنسبة الناتجة من التغيرات الحاصلة في المتغيرات الأخرى في النموذج، ويلاحظ بصورة

عامة أن هناك إتجاه عام، يتمثل عادة في كون المتغير يشرح ويفسر الجزء الأعظم من أخطاء التنبؤ في المدى القصير، أما الجزء المتبقي يتم في المدى الطويل[1].

والجدول الموالي يبين تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج على مدى فترة 10 سنوات زمنية:

جدول رقم(05–09):نتائج تحيل مكونات التباين.

Variance Decomposition of $\mathbf{LEXP_{ALG}}$

period	SE	$LEXP_{ALG}$	$LPRICE_{OIL}$	$LPROD_{ALG}$	$LRES_{ALG}$	$LSUP_{OPEC}$	$LDEM_{WORD}$
1	0.09	100.00	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2	0.14	82.128	5.964	3.224	4.108	4.528	0.045
9	0.42	51.649	23.185	10.816	6.743	5.030	2.565
10	0.45	51.111	23.417	10.984	6.835	5.040	2.610

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه عند إجراء إختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتضح أن التقلبات الظرفية للصادرات النفطية في المدى القصير تتعلق بصدمات الصادرات النفطية بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين الصادرات النفطية يرجع للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 82.12% مقابل ما يقارب 18% التي تعزى إلى متغيرات النموذج الآخرى، لتصل النسبة في الفترة العاشرة إلى 51.11% التي تعزى إلى متغير الصادرات النفطية مقابل 48.99% التي تعزى إلى التغير في باقي المتغيرات.

أما من حيث ترتيب مساهمة المتغيرات في تفسير التغير الحاصل في الصادرات النفطية، نلاحظ أن المساهمة الأكبر لتقلبات هذه الأخيرة فهي من جانب أسعار النفط، الإنتاج النفطي الجزائري، الإحتياط النفطي، حصة أوبك من الإنتاج النفطي وأخيرا الطلب العالمي من النفط على الترتيب، وهذا الترتيب لوحظ طيلة الفترات العشر.

وبالتالي نستنتج أن أسعار النفط، الإنتاج النفطي والإحتياطي النفطي لهما قوة تنبؤية أعلى من بقية المتغيرات في تفسير خطأ التنبؤ في الصادرات النفطية الجزائرية على طوال الفترات العشر.

ثالثا: تحليل دوال الإستجابة الدفعية.

إضافة إلى تحيل مكونات التباين، يمكن الإستعانة بأداة قياسية أخرى وهي دوال الإستجابة الدفعية للوقوف على العلاقة الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة فهي توضح للباحث مدى إستجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات.

[1] Walter Enders **"Applied Econometric Time Series"** 2eme edition, Wiley, New York, 2004, P280.

وعند تطبيق هذا الإختبار على متغيرات النموذج لمدة 10فترات زمنية كانت النتائج التالية:

شكل رقم(05-02): تحليل دوال الإستجابة الدفعية.

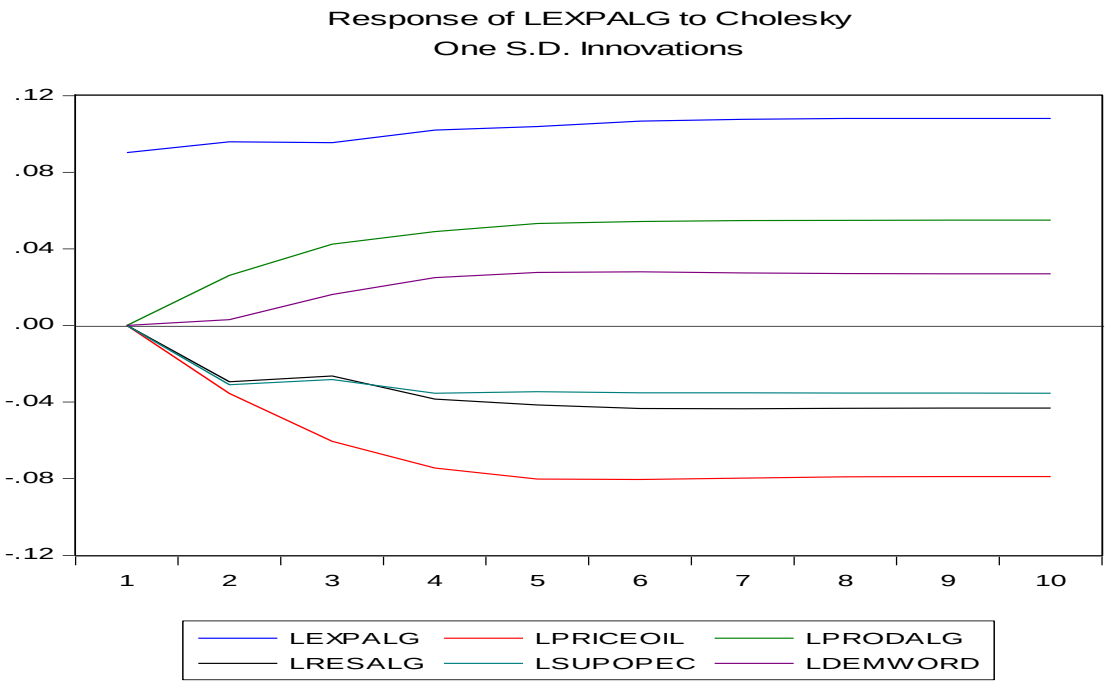

المصدر: مخرجات eviews7

إنطلاقا من الشكل أعلاه، نشير إلى:

أولا: إستجابة الصادرات النفطية للإنتاج النفطي.

إن حدوث صدمة هيكلية(مفاجئة) موجبة في الإنتاج النفطي الجزائري سيكون له أثر إيجابي على الصادرات النفطية بمقدار 0.02% و0.04%خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، ليبدأ التأثير بشكل إيجابي وثابت طيلة الفترات اللاحقة والممتدة على عشر فترات زمنية.

ثانيا: إستجابة الصادرات النفطية لأسعار النفط.

إن حدوث صدمة موجبة مفاجئة في أسعار النفط، يكون لها تأثير معدوم خلال السنة الأولى، وإبتداءا من السنة الثانية تؤثر الصدمة بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية، لتبلغ أعلى قيمة لها في السنة السادسة بمقدار(0.08-%).

ثالثا: إستجابة الصادرات النفطية لمستوى الإحتياطات النفطية.

بالنسبة لصدمة موجبة في الإحتياطات النفطية، لم يكن لها تأثير يذكر على الصادرات النفطية في الفترة الأولى، ثم كان لها تأثير سلبي خلال الفترة الثانية، ثم يبدأ التأثير ينعدم في السنوات اللاحقة.

رابعا: إستجابة الصادرات النفطية لحصة أوبك من الإنتاج النفطي العالمي.

لا تأثير لحدوث صدمة موجبة في إنتاج أوبك على أسعار النفط خلال الفترة الأولى، وفي الفترات اللاحقة كان التأثير سلبي بمقدار(-0.03%).

خامسا: إستجابة الصادرات النفطية للطلب العالمي على النفط.

حدوث أي صدمة مفاجئة في الطلب العالمي على النفط يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية طيلة فترات الدراسة العشر.

الفرع الرابع: إختبار مدى صحة النموذج: هل النموذج يحتوي على مشاكل قياسية؟.

بالنسبة للتوزيع الإحتمالي للبواقي نستخدم إختبارJarque- Bera، وقد بين هذا الإختبار أن أخطاء النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا لأن إحصائية Jarque – Bera تساوي0.64 في المعادلة الأولى و4.43 في المعادلة الثانية وهي أقل من قيمة $X^2_{0.05}$ (2)=5.99 ، فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، وتأكد الفرضية القيمة الإحتمالية لإحصائية Jarque – Bera التي تساوي 0.725 في المعادلة الأولى و0.109 في المعادلة الثانية والتي نلاحظ أنها أكبر من معنوية 05%، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي عند مستوى معنوية05%.

وللتحقق من وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء للبواقي نستخدم إختبار(Breusch- Godfrey) LM والمتاح على برنامج eviews، ويعد من طرف العاملين في الجانب القياسي أدق وأحسن من إختبار (D.W) لأن هذا الأخير يقيس الإرتباط من الدرجة الأولى أما إختبار (Breusch- Godfrey) يقيس الإرتباط من درجات مختلفة، ولقد بينت نتائج الإختبار بعد عملية التقدير أن إحتمال إحصائية فيشر أكبر من معنوية 05% في التأخيرة01 (0.435) وفي التأخيرة 02 (0.683)، ومنه نستنتج عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي(أي أن إنحدارات التكامل المشترك لا تحتوي على مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي) والأخطاء مستقلة عن بعضها البعض.

كما يوضح الشكل الموالي بأن نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتمتع بشروط الإستقرار، بإعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، ضف إلى ذلك جميع جذور الوحدة تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في إرتباط الاخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل رقم(05-03): توزيع الجذور في النموذج المقدر.

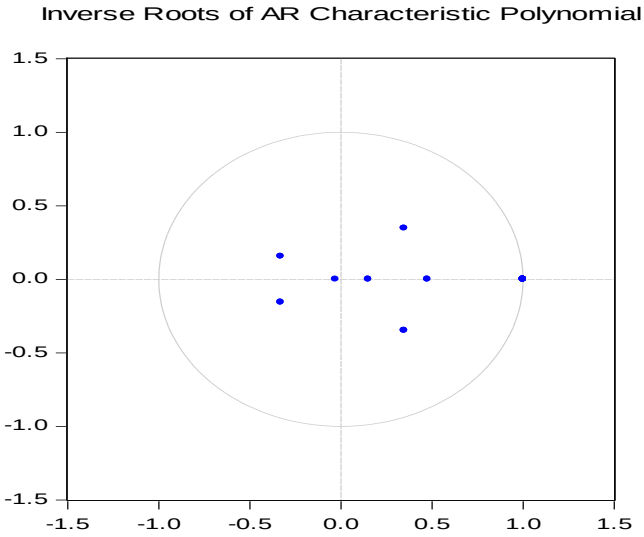

المصدر: مخرجات eviews7.

كما أن قيمة معامل التحديد والمقدرة ب49% تشير إلى وجود متغيرات أخرى كمية أو نوعية لم تدخل في النموذج، لكن يمكن تحديدها من خلال الدراسة النظرية، وتتبع تطورات الصادرات النفطية الجزائرية، كما أن بعضها يصعب وضعها في نسق واحد والتنبؤ بها، ومن أهمها:

- المشاكل الفنية على مستوى كل من المنبع، النقل ومصافي التكرير، وتكاليف مد أنابيب نقل المحروقات.
- قيمة الإستثمارات المخصصة لعملية البحث والتنقيب، والتي تتزايد كل سنة دون إغفال النفقات الأمنية التي تخصصها سونطراك لحماية الآبار والحقول النفطية خاصة بعد حادثة عين إمناس الإرهابية وظهور جماعات مسلحة وعابرة للصحراء.
- تطور الإستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.
- النزاعات القانونية والتجارية التي تخوضها سونطراك مع شركائها، مما ينعكس بالسلب على أدائها التجاري.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية الثانية.

قنوات تأثير تغيرات أسعار النفط في الجزائر.

بعد مراجعتنا لمختلف الدراسات السابقة التي إستطعنا الحصول عليها، إتضح لنا أن معظمها تناولت العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والمتغيرات الإقتصادية كانت في الدول النفطية المصدرة للنفط كالعراق، دول الخليج، الجزائر، أكثر من الدول المستهلكة لهذا المورد، وهذا راجع لكون أن هذه الدول بما فيها الجزائر فشلت في فك إرتباط إقتصادها بالقطاع النفطي، بحيث مازال النفط المحرك الأساسي للإقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مساهمة القطاعات خارج المحروقات خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ فتح القطاع أمام الشراكة والذي تدعّم أكثر بتزايد الطلب العالمي على النفط ونمو القدرات الإنتاجية الجزائرية في قطاع المحروقات.

إن ضرورة فهم طبيعة علاقة أسعار النفط مع المتغيرات الإقتصادية الأخرى المشكلة للبيئة الإقتصادية، تنطلق من فرضية أن أي تغير في أسعار هذا المورد ينعكس أثره على السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الدول التي تعتمد عليه في وضع برامجها وخططها التنموية، وإنطلاقا من هذا فسنحاول في هذا المبحث تتبع، إستعراض وتحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على متغيرات السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر .

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.

في هذا المطلب نقوم بتحديد ووصف المتغيرات التي شملتها الدراسة القياسية.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها.

الهدف من الدراسة كما أسلفنا سابقا التقفي عن التأثير المتوقع لتغيرات أسعار النفط على متغيرات السياسة الإقتصادية، ذلك أن كل سياسة إقتصادية داعمة للنمو تهدف بدورها إلى تخفيض معدلي البطالة والتضخم، وتحسين مستوى الإستثمار وتعزيز وصلابة التوازنات المالية للجزائر إتجاه شركائها في الخارج، وبالتالي يمكن إجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- الإنفاق العام وإعتمدنا في ذلك على نسبة النفقات العامة**(Ggdp)** من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أحسن ممثل للسياسة الميزانية.
- النمو الإقتصادي وإعتمدنا في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**(Rgdp) .**
- مستويات التشغيل في الجزائر وإعتمدنا في ذلك على معدل البطالة.**(T_{CH}).**
- عرض النقود (**M2**)، كممثل للسياسة النقدية، وإعتمدنا على نسبة **(M2)** من الناتج الداخلي الإجمالي.
- الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وإعتمدنا في ذلك على نسبة تغطية الميزان التجاري.(**T_{COUV}**)، كممثل للسياسة التجارية.
- سعر برميل نفط الجزائر(البرنت) مقوما بالدولار الأمريكي.**(Price)**

إعتمدنا في دراستنا على التحري بصفة فعلية على البيانات الصادرة من الهيئات والمؤسسات الدولية والوطنية التالية:

- الديوان الوطني للإحصاء.
- البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.
- وزراة المالية الجزائرية (المديرية العامة للميزانية ، الدراسات والتقدير).
- بنك الجزائر المركزي.

وتُعبر هذه المتغيرات على سلاسل زمنية لبيانات سنوية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة1973 إلى سنة 2015.

ونظرا لعدم تجانس السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، سوف نأخذ شكل اللوغاريتمية، وبالنسبة للميزان التجاري الذي يحتوي بعض القيم(الأرصدة) السالبة، سوف نأخذ نسبة تغطية الميزان التجاري، أي نسبة تغطية الواردات من طرف الصادرات، حيث إذا كان رصيد الميزان التجاري موجب فهذا مفاده أن قيمة الصادرات أكبر من الواردات وبالتالي نسبة التغطية تفوق ال100%، وفي حالة تسجيل عجز في الميزان والذي يعني أن قيمة الواردات أكبر من الصادرات ففي هذه الحالة فإن نسبة التغطية تكون أقل من 100% ، ونرمز لهذا المتغير(نسبة التغطية) بالرمز(T_{COUV}).

الفرع الثاني: وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة.

الجدول الموالي يجمع فيه المؤشرات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

جدول رقم(05-10):التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الثانية.

	LGGDP	LPRICE	LRGDP	LTCH	LM2	LT_{COUV}
Mean	-1.098	3.299	6.999	-1.668	-0.498	0.225
Median	-1.164	3.192	6.961	-1.514	-0.466	0.157
Max	-0.592	4.720	9.725	-1.214	-0.171	0.936
Mini	-1.496	1.115	3.484	-2.333	-1.032	-0.342
Std. Dev.	0.210	0.783	1.940	0.378	0.201	0.327
Skewness	0.596	0.086	-0.117	-0.561	-0.652	0.347
Kurtosis	2.837	3.112	1.646	1.833	3.158	2.482
Jarque-Bera	2.595	0.076	3.379	4.697	3.094	1.346
Probability	0.273	0.962	0.184	0.095	0.212	0.510
N obs	43	43	43	43	43	43

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات eviews 7

شكل رقم(05-03):التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة الثانية.

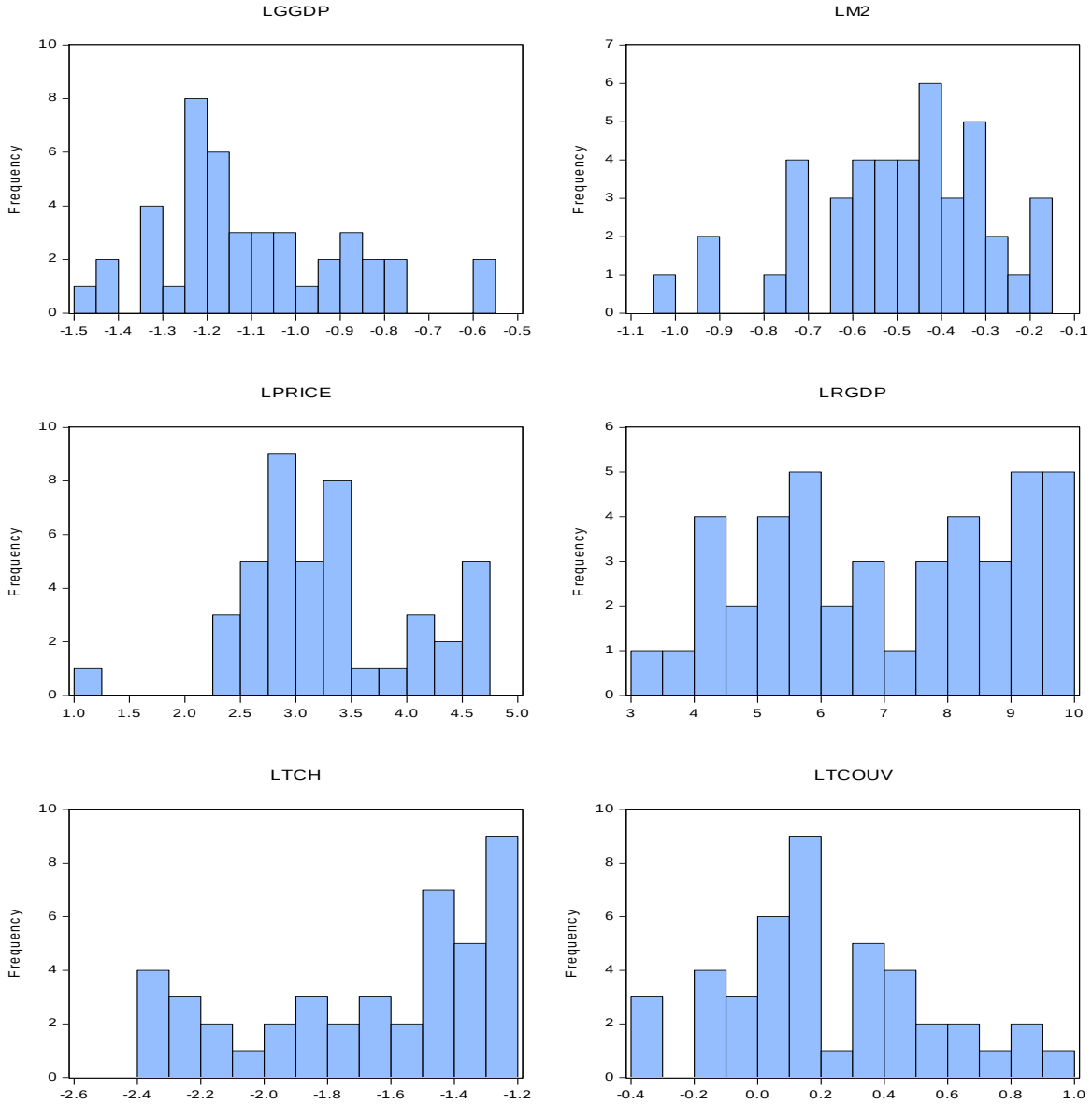

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات eviews 7

أولا: سلسلة لوغاريتم الإنفاق العمومي LGGDP .

ويشير إلى نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي، وتتزايد بشكل ملحوظ خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، وهذا يعزى لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ومسؤوليتها في هذا المجال عن طريق إداراتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة، والمتتبع لتطور هذه النفقات يلاحظ أنها عرفت إستقرار في سنوات الثمانينات وإرتفاعا في بداية القرن الحالي التي تزامنت مع إطلاق برامج تنموية مختلفة.

وقد أشارت دراسة صندوق النقد الدولي(2005) أن الدول المنتجة للنفط وجهت أكثر من نصف مداخيلها من النفط والغاز الطبيعي لزيادة النفقات في مجالات خارج قطاع المحروقات سنة 2005، كما أوضح Katz(2004) أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع النفقات العمومية.

وإحصائيا لوغاريتم هذه السلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 0.592- (2015) وأدنى قيمة لها (1.496-)(1974) ومتوسط حسابي قدره(1.098-)، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.210.

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الداخلي الحقيقيLRGDP

مؤشر إقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة معينة، وهو يعكس مقدار الزيادة في إنتاج السلع والخدمات التي تحققها المؤسسات، الدولة والأفراد المقيمين بالبلد، وتمثل القيمة المضافة التي تحققها القطاعات الإقتصادية بعد طرح قيمة المواد والخدمات الوسيطة، أي التي إستخدمت في الجهاز الإنتاجي، ونعتمد في هذه الدراسة عل القيم الحقيقية(أي نسبة الناتج الداخلي الخام الإسمي إلى مكمش الناتج المحلي**PIB deflator).**

وفي هذا المؤشر، تظهر الدراسات أنه كلما كان الإعتماد على الموارد الطبيعية كالمعادن والنفط أكبر كلما كان النمو أسوء، وهذا ما أشارت إليه دراسات كل من Throvaldur Gylfason (2001)،T.gylfason & G.Zoega (2002)، جيفري ساكس(1995)، آلان(1985)، ريتشارد أوتي(1990)، مانزانز وريغبون(2007)، كولير (2009)، فرانكل (2010) وغيرهم، حيث أجمعوا على أنه كلما إزداد النفط الذي تستخرجه البلدن الغنية به، تباطأ النمو الإقتصادي بها، وأشار مايكل روس(2013) أنه في سنة 2005 كانت أكثر من نصف دول منظمة الأوبك أفقر حالا عما كانت عليه قبل ثلاثين عاما من قبل[1]، إلى جانب ضعف التنويع الإقتصادي فيها، وتراجع معدلات الرفاه الإجتماعي، وإرتفاع مستويات كل من الفقر والفساد، وإنتشار الحروب والصراعات.

وإحصائيا لوغاريتم هذه السلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 9.725 (2014) وأدنى قيمة لها 3.484 (1973) ، ومتوسط حسابي قدره 6.999، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره1.940.

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

[1] مايكل روس "**نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**" ترجمة محمد هيثم، ط01، مكتبة مؤمن قريش للطباعة والنشر، قطر، 2014، ص292.

ثالثا: سلسلة لوغاريتم عرض النقودLM2.

هي مجموعة النقود المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معنية، وهي تتمثل في النقود(النقود الورقية الجارية، الودائع تحت الطلب) وأشباه النقود(تشمل الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل وودائع الإدخار ، وسندات الدولة ذات الأجل القريب، وعقود التأمين.....إلخ.وما إلى ذلك من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود)، وقد عرفت إرتفاعا ملوحظا في سنوات الثمانينات لتصل إلى ما يقارب84%سنة 1988، ثم تراوحت بين الإنخفاض والإرتفاع سنوات التسعينات نتيجة الدخول في مجموعة الإصلاحات الإقتصادية برعاية المؤسسات الدولية، لترتفع من جديد إبتداءا من سنة2010، ويعزى جزء منها إلى الزيادات المتوالية لأجور قطاع الوظيف العمومي، التوسع في عملية الإقراض البنكي إضافة إلى إنشاء القواعد الهيكلية وفقا للبرامج التنموية.

وإحصائيا لوغاريتم هذه السلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 0.171- (1988) وأدنى قيمة لها 1.032- (1996) ومتوسط حسابي قدره 0.498-، وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.201.

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

رابعا: سلسلة لوغاريتم معدل تغطية الميزان التجاريLT$_{COUV}$

الميزان التجاري يعبر عن الوضعية التجارية الخارجية للجزائر مع متعامليها الأجانب سواء الزبائن أو الموردين، ويتركب من شقين، شق الصادرات من السلع والبضائع والموجهة للزبائن في حالة تحقيق فائض منها بعد الإشباع الداخلي، وشق الواردات من السلع والبضائع والمستوردة من الموردين الأجانب نتيجة عدم كفاية الإنتاج للطلب الداخلي، وكلما كانت الصادرات أكبر من الواردات كان هناك فائض في الميزان التجاري وبالتالي تكون نسبة تغطية الميزان التجاري أكبر من الواحد الصحيح، وإذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات فهناك عجز تجاري وبالتالي المعدل يكون أقل من الواحد الصحيح.

وإحصائيا السلسلة من43 مشاهدة بأعلى قيمة لها 0.936 مسجلة سنة (2006) وأقل قيمة ب0.342-(1978)، ومتوسط حسابي قدره 0.225، وتتشت قيم السلسلة عن إنحراف معياري0.327.

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

خامسا: سلسلة لوغاريتم الأسعار النفطية.LPRICE$_{OIL}$

مؤشر مهم يلعب دور أساسي في تفسير التغيرات المالية التي تحدث على مستوى إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة على حد السواء، وإعتمدنا على سعر صحاري برنت الجزائر والمدرج ضمن سلة الأوبك للأسعار النفطيةOPEC Reference Basket

وإحصائيا سلسلة ب43مشاهدة أيضا بأعلى قيمة لها 4.720 (2011) وأدنى قيمة لها 1.115 (1973) ومتوسط حسابي قدره3.299 وتشتت قيم السلسلة عن إنحراف معياري قدره0.783.

كما يلاحظ من خلال الشكل أن معاملskewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت عدم وجود تناظر، أما إحتمالية إحصائية Jarque-Bera فهي أكبر من 05%، مما يؤكد أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.

بنفس الخطوات السابقة، نقوم بتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني الأمثل، بحيث يتم إختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و(SC) ، والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد حساب قيمة المعيارين لجميع السلاسل، توصنا إلى أن درجات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة هي الدرجة صفر أي درجة الإبطاء معدومة عند السلسلة (لوغاريتم معدل البطالة)، ودرجة التأخر هي الواحد بالنسبة للسلاسل (لوغاريتم سعر برميل النفط الجزائري، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لوغاريتم الإنفاق العام)، ودرجة التأخر تساوي الثانية (2) بالنسبة لسلسلة(لوغاريتم نسبة تغطية الميزان التجاري، عرض النقود(M2)).

والجدول الموالي يوضح نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار ADF

جدول رقم(05–11): نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبارADF

السلاسل الزمنية	المستوى		الفرق الأول		النتيجة
	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	القيم الحرجة عند5%	(*ADF*)	
LPRICE	-3.523	-1.910	-3.526	-4.453	مستقرة عند **I(1)**
LGGDP	-3.523	-2.159	-3.526	-4.625	مستقرة عند **I(1)**
LM2	-3.526	-1.437	-3.529	-3.833	مستقرة عند **I(1)**
LTCH	-3.520	-1.701	-3.523	-6.867	مستقرة عند **I(1)**
LT_{couv}	-3.526	-0.871	-3.529	-3.833	مستقرة عند **I(1)**
LRGDP	-3.523	-0.369	-1.949	-1.799	**مستقرة عند I(2)**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على eviews 7

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية(الحرجة) بالقيمة المطلقة، بالنسبة لجميع السلاسل محل الدراسة عند المستوى وهذا بإستعمال إختبار ADF، في هذه الحالة نقبل فرضية العدم(H_0) بوجود جذر للوحدة.

وعند إجراء الإختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، بينت نتائج الدراسة أن الإحصائية المحسوبة لإختبار ديكي فولر المعزز لمتغيرات السلاسل الزمنية أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي فنقبل الفرضية البديلة(H_1) بعدم وجود جذر للوحدة، وبالتالي السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)**.

أما في ما يخص سلسلة(الناتج الداخلي الخام الحقيقي) فقد أثبت إختبارADF أنها غير مستقرة من الدرجة الأولى، وعند إجراء الإختبار عند الفرق الثاني توصلنا إلى إستقرارية هذه السلسلة عند الدرجة الثانية.

وبالتالي إستبعاد وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، ووفق النظرية القياسية نعتمد على نموذج الإنحدار الذاتي المتعددVAR لمعرفة تأثير أسعار النفط على هذه المتغيرات، حيث يشمل النموذج كل السلاسل المستقرة في الفرق الأول وكذا سلسلة الناتج المحلي الإجمالي والمستقرة في الفرق الثاني.

المطلب الثالث: تقدير نموذجVAR بسلاسل زمنية مستقرة.

إن تحديد العدد الأمثل لفترات التأخير الزمني في النموذج ينعكس إيجابا على دقة النموذج المقدر، ويكون بناءا على أقل قيمة لمعياريSC وAIK والذي يقابل التأخير الزمني المناسب، وبعد تطبيق هذين المعيارين توصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم(05–12):إختبار عدد الفترات التباطؤ الزمني المناسب لنموذجVAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LPRICE) D(LGGDP) D(LM2) D(LRGDP,2) D(LTCH) D(LTCOUV)
Exogenous variables: C
Date: 02/10/17 Time: 18:29
Sample: 1973 2015
Included observations: 38

Lag	Log L	LR	FBE	AIC	SC	HQ
0	119.1806	NA	1.04e-10	-5.956871	-5.698305*	-5.864875*
1	159.9851	66.57579	8.31e-11	-6.209741	-4.399777	-5.565769
2	203.8626	57.73353*	6.36e-11*	-6.624345*	-3.262984	-5.428399
3	230.1210	26.25849	1.61e-10	-6.111634	-1.198876	-4.363712

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتeviews7

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن فترة التباطؤ الأمثل والتي تناسب أقل قيمة (AIC) تساوي (02) وهي تناسب أطول فترة إبطاء مثلى لثلاثة معايير وهي:LR، FBE، AIC ، وكان تقدير النموذج الذي يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(05–13):تقدير نموذجVAR للدراسة القياسية الثانية.

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/07/17 Time: 19:52
Sample (adjusted): 1978 2015
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(LPRICE)	D(LGGDP)	D(LM2)	D(LTCH)	D(LRGDP,2)	D(LTCOUV)
D(LPRICE(-1))	0.225003 (0.27694) [0.81245]	-0.038098 (0.14476) [-0.26318]	0.005635 (0.11485) [0.04906]	-0.466975 (0.19034) [-2.45340]	0.003342 (0.10355) [0.03228]	0.001495 (0.24344) [0.00614]
D(LPRICE(-2))	0.105297 (0.28678) [0.36717]	0.174603 (0.14991) [1.16474]	0.018651 (0.11893) [0.15682]	-0.272428 (0.19710) [-1.38217]	-0.042520 (0.10723) [-0.39654]	-0.236172 (0.25209) [-0.93686]

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج7 eviwes

تمثل القيم بين قوسين الإنحرافات المقدرة(std)، وتمثل القيم بين مجالين إحصائية ستودنت(t-Statistic).

الفرع الأول: تحليل مكونات التباينVariance decomposition .

يهدف تحليل التباين إلى التعرف على مقدار التباين في التنبؤ، والذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه وباقي المتغيرات، بمعنى أن تحليل مكونات التباين يقيس مقدار التغير في متغير ما والذي يعود إلى التغير في المتغير نفسه من جهة، ومقدار التغير الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج من جهة أخرى.

حللت مكونات التباين للنموذج وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم(05-14): تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج.

D(LGGDP)		D(LM2)		D(LTCH)	
period	**D(LPRICE)**	**period**	**D(LPRICE)**	**period**	**D(LPRICE)**
1	16.13	**1**	22.84	**1**	5.13
2	17.56	**2**	20.10	**2**	9.87
9	21.93	**9**	21.39	**9**	15.03
10	21.92	**10**	21.39	**10**	15.04
D(LRGDP,2)		**D(LTCOUV)**			
period	**D(LPRICE)**	**period**	**D(LPRICE)**		
1	60.30	**1**	54.38		
2	57.82	**2**	52.12		
9	44.78	**9**	40.25		
10	44.68	**10**	40.18		

المصدر: مخرجات eviews7

من جدول تحليل مكونات التباين نشير إلى ما يلي:

1- عند تحليل مكونات تباين سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**D(LRGDP,2)** نلاحظ أن أسعار النفط تفسر ما بين 60.30% كأعلى قيمة في السنة الأولى و44.68% كأقل قيمة في السنة العاشرة من التغير في سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي نسبة معتبرة جدا تعود لأهمية المحروقات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي والتي تتجاوز أحيانا ال45%، وما هو ملاحظ فإن التفسير الأكبر لتقلبات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهي من جانب أسعار النفط ثم كذا عرض النقود على الترتيب، إذ يفسر هذين الأخيرين خطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر مما تفسره بقية المتغيرات الأخرى.

2- عند تحليل مكونات تباين سلسلة نسبة البطالة **D(LTCH)** نلاحظ أن أسعار النفط تفسر 5.13% في السنة الأولى من خطأ التنبؤ في نسبة البطالة، ثم تبدأ في التصاعد الملحوظ لتصل إلى 15.04% في السنة العاشرة، كما تتوزع باقي النسب

على المتغير نفسه بقيمة كبيرة تجاوزت 67% في السنوات العشر وعلى باقي المتغيرات بقيم صغيرة، فمن حيث التفسير يأتي نسبة البطالة، أسعار النفط والكتلة النقدية على الترتيب.

3- عند تحليل مكونات تباين سلسلة**D(LGGDP)** فنلاحظ في السنة الأولى أنه حوالي (83.86%) من الخطأ في التنبؤ في تباينه يعود إلى المتغير نفسه في حين سجلت نسبة(16.13%) لسلسلة أسعار النفط في غياب أي تأثير لباقي المتغيرات، لترتفع على المدى البعيد مساهمة سلسلة أسعار النفط بشكل تدريجي طيلة فترة الدراسة الممتدة على عشر سنوات لتصل إلى (21.92%) في السنة العاشرة، لتتراجع نسبة التفسير في خطأ التنبؤ إلى المتغير نفسه إلى (61.15%) في السنة العاشرة، وبالرجوع لمساهمة أسعار النفط فكانت تُعادل الخُمس من تفسيرات التقلبات في الإنفاق العام مقارنة مع باقي المتغيرات التي كانت محتشمة طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت قيمة (17%) في السنة العاشرة موزعة ما بين الناتج المحلي الإجمالي(6.92%)، نسبة تغطية الميزان التجاري(4.85%) ونسبة البطالة(3.53%) وعرض النقود(1.60%)، وهي معقولة من الناحية الإقتصادية، ويفسر أيضا إلى دورية السياسة المالية التي تكون توسعية في حالة إرتفاع الأسعار وإنكماشية في حالة إنخفاض الأسعار.

4- عند تحليل مكونات تباين سلسلة **D(LM2)** فنلاحظ في السنة الأولى أنه حوالي (76.40%) من الخطأ في التنبؤ في تباينه يعود إلى المتغير نفسه في حين سجلت نسبة(22.84%) لسلسلة أسعار النفط في غياب أي تأثير لباقي المتغيرات، لتنخفض على المدى البعيد مساهمة سلسلة أسعار النفط بشكل تدريجي طيلة فترة الدراسة الممتدة على عشر سنوات لتصل إلى (21.40%) في السنة العاشرة، كما تتراجع نسبة التفسير في خطأ التنبؤ إلى المتغير نفسه إلى (55.09%) في السنة العاشرة، وبالرجوع لمساهمة أسعار النفط فكانت تُعادل الخُمس من تفسيرات التقلبات في عرض النقود مقارنة مع باقي المتغيرات التي كانت محتشمة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت قيمة (10.16%) في السنة العاشرة لنسبة تغطية الميزان التجاري.

5- عند تحليل مكونات تباين سلسلة معدل تغطية الميزان التجاري(($\mathbf{D(LT_{COUV})}$) نلاحظ أن التغيرات التي تطرأ على هذا المتغير في السنة الأولى تأتي من أسعار النفط حيث لها قوة تفسيرية كبيرة تقارب ما نسبته(54.38%) من خطأ التنبؤ في سلسلة معدل تغطية الميزان التجاري، مقابل نسبة (24.63%) للمتغير نفسه وتتوزع باقي النسب على باقي المتغيرات، وعلى المدى البسيط والطويل، فإن التغيرات في سلسلة الميزان التجاري تأتي من أسعار النفط بنسبة تتراوح ما بين(40.25%) في السنة التاسعة و(40.18%) في السنة العاشرة، أما مساهمة باقي المتغيرات فكانت قليلة جدا.

و بالتالي نستنتج أن أسعار النفط لها قوة تنبؤية ومساهمة كبيرة –مقارنة مع باقي المتغيرات –في تفسير خطأ التنبؤ في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة متوسطية قدرها(49.40%)، الإنفاق الحكومي(20.70%) ، عرض النقود(22.03%)، معدل البطالة (13.32%) ومعدل تغطية الميزان التجاري(44.54%) على طوال الفترات العشر.

الفرع الثاني: تحليل دوال الإستجابة لردة الفعل Analyse of Impulse response functions

إنطلاقا من نموذج VAR الذي يمكننا من تحديد أثر الصدمات التي تحدث في أسعار النفط على نموذج المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة، وبالتالي هذا المفهوم القياسي يسمح لنا من دراسة مدى تأثير الأسعار النفطية على هذه المتغيرات، بالإعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية، ونتيجة لذلك نكون قد وقفنا على مقدار الإستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة موجبة تقدر بوحدة واحدة على مستوى أسعار النفط، والشكل البياني الموالي يوضح دوال الإستجابة الدفعية لكل متغير للصدمة سواء تكون سالبة أو موجبة، وهذا لفترة تنبؤ قدرها 10سنوات.

شكل رقم(05-05):تحليل دوال الإستجابة لردة الفعل للدراسة القياسية الثانية.

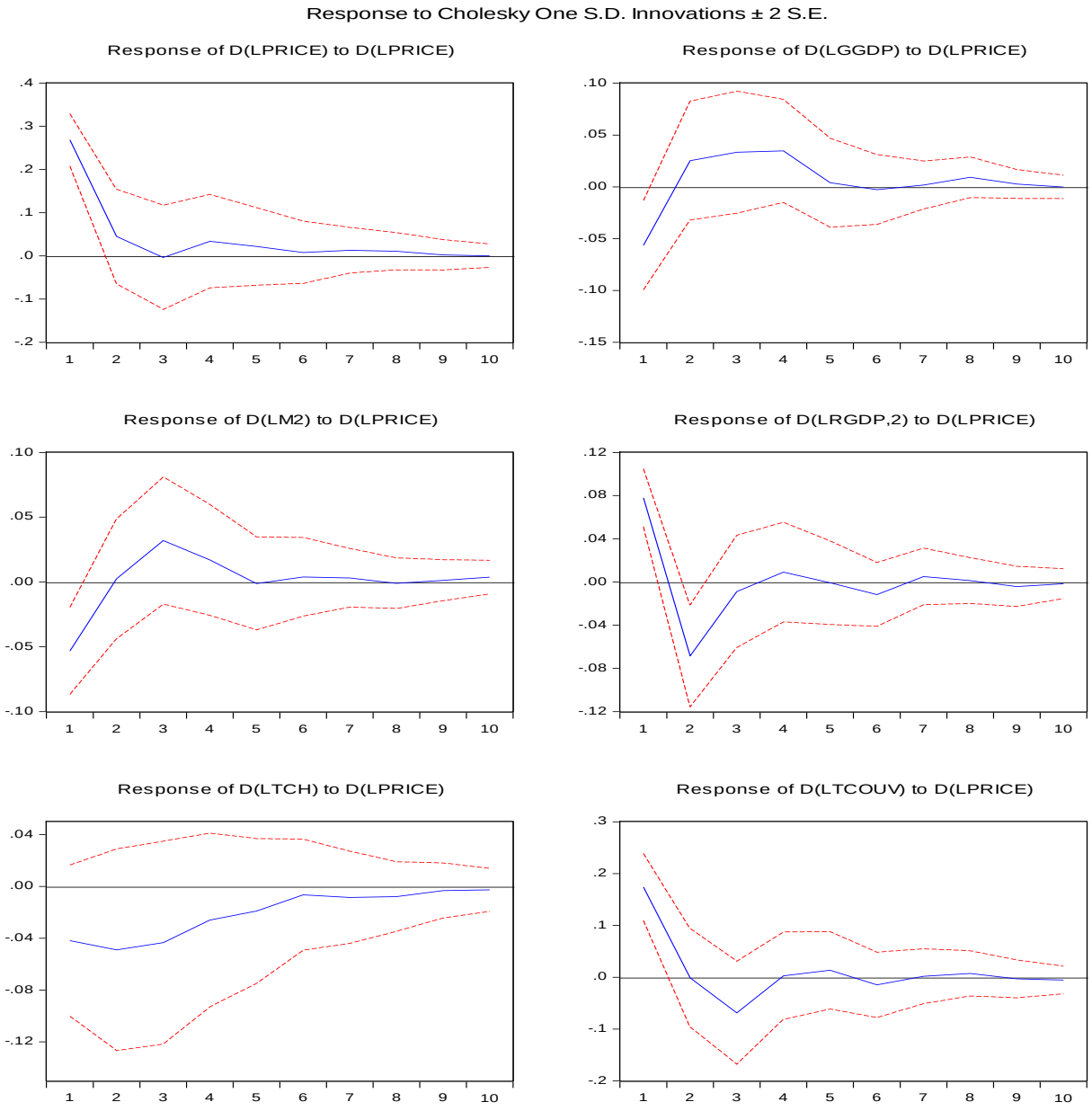

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات eviews

إنطلاقا من الشكل أعلاه، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولا: بالنسبة لإستجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.(D(LRGDP,2

نلاحظ إستجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة موجبة في أسعار النفط في السنة الأولى بمقدار(0.07)، ثم تتفاوت الإستجابة بين القيم السالبة والموجبة في الفترات الوسطى، لتكون الإستجابة سلبية على المدى الطويل، وهذا دليل على إرتباط الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط وتعرضه للداء الهولندي.

ثانيا: بالنسبة لإستجابة الإنفاق العام(D(LGGDP

نلاحظ أن صدمة موجبة في أسعار النفط له تأثير سلبي على الإنفاق العام في السنة الأولى، لتبدأ في التأثير الموجب طيلة السنوات التي تلي السنة الأولى مسجلة أعلى قيمة لها في السنة الثانية ثم الثالثة، وهذا راجع للحساسية الشديدة للنفقات العامة إتجاه قيمة الإيرادات النفطية والمترتبطة بمستويات الأسعار في السوق الدولية، فالسياسة المالية الجزائرية هي سياسة مالية دورية تكون توسعية لما ترتفع الجباية خاصة النفطية، وسياسة مالية إنكماشية في حالة تقلص المداخيل النفطية، ففي سنة 2011 بلغ الإنفاق العام مستويات قياسية (5731.4 مليار دج) مستغلة إرتفاع الأسعار التي تجاوزت 110 دولار للبرميل في تلك السنة، أما في المدى الطويل نلاحظ سلبية إستجابة الإنفاق العام في السنة العاشرة بمقدار ضئيل جدا(0.000251-).

ثالثا: بالنسبة للكتلة النقدية(عرض النقود) (D(LM2

إن حدوث أي صدمة مفاجئة موجبة في أسعار النفط يؤثر بشكل إيجابي على الكتلة النقدية على مدى سبعة فترات من عشر فترات، وهذا دليل على الإرتباط الشديد بين أسعار النفط والإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، وذلك أن ما تحصله الدولة من عوائد نفطية المتأتية من تصدير النفط في الأسواق النفطية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة تراكم الإحتياطات الأجنبية، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار مقابل هذه العملات الأجنبية عملة محلية نقدية مساوية للعملات الأجنبية المتأتية من تصدير النفط في الأسواق النقدية، وهذا ما ينتج عنه إرتفاع في المستوى النقدي في الإقتصاد الوطني، حيث إرتفعت قيمة الكتلة النقدية من8280.7 مليار دج سنة 2010 إلى 11015.1 مليار دج سنة 2012 متزامنة مع إرتفاع الأسعار من 80.35 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 111.18 دولار للبرميل سنة2012.

رابعا: إستجابة نسبة البطالة.(D(LTCH.

نلاحظ الإستجابة السريعة من السنة الأولى لصدمة موجب في أسعار النفط بمقدار (0.04-)، وتتواصل في التناقص طيلة فترات الدراسة، ويعزى الإنخفاض في معدلات البطالة إلى إستغلال الفوائض النفطية المتأتية من الإرتفاع في أسعار النفط في إطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية وخلق مجموعة من أجهزة الدعم والتشغيل من طرف الدولة والتي كانت تهدف إلى إمتصاص نسب البطالة، وتحسين مستويات التشغيل.

خامسا: إستجابة نسبة تغطية الميزان التجاري.($D(LT_{COUV}$.

نلاحظ إستجابة نسبة تغطية الميزان التجاري لصدمة موجبة في أسعار النفط خلال السنة الأولى، وذلك يمكن تفسيره في إرتفاع قيمة الصادرات التي تغطي قيمة الواردات بشكل كلي، وإبتداءا من السنة الثانية نلاحظ إستجابة متفاوتة ما بين القيم السلبية تارة والإيجابية تارة أخرى من طرف الميزان التجاري لهذه الصدمة، ويمكن تفسير ذلك إلى إرتفاع فاتورة الواردات الناتج عن توجه الدولة إلى إستيراد السلع والخدمات لتلبية حاجات المواطنين من جهة وتوفير متطلبات البرامج التنموية المختلفة التي تم إطلاقها مستغلة العوائد المتأتية من إرتفاع الأسعار، مما جعلت نسبة تغطية الصادرات للواردات في التناقص مع الحفاظ على إيجابية الرصيد.

وهذا ما يلاحظه خلال السنوات الماضية حيث بلغت قيمة الواردات سنة 2007 ما يقارب 27.6مليار دولار، لما بلغت أسعار النفط في نفس السنة74.6 دولار للبرميل، لترتفع هذه القيمة إلى 40.6مليار دولار سنة 2010 حين سجلت الأسعار 80.35دولار للبرميل، إذن على المدى البعيد ترتفع قيمة الواردات مما ينعكس على معدل تغطية الميزان التجاري.

الفرع الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات.

يساعدنا تطبيق إختبار السببية لجرنجر(**Granger**) في تقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة في المدى القصير شريطة أن تكون معنوية في المستويات المعنوية المتعارف عليها في 1%، 5% و10%.

كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(05-15):نتائج إختبار السببية للدراسة القياسية الثانية.

إتجاه السببية	F-stat	*Prob	النتيجة
D(LPRICE) لا يسبب **D(LTCH)**	1.942	0.1584	**لا يسبب**
D(LPRICE) لا يسبب **D(LGGDP)**	3.896	*0.0079	**يسبب**
D(LPRICE) لايسبب**D(Lrgdp)**	2.149	0.1322	**لا يسبب**
D(LPRICE) لايسبب**D(LM2)**	0.230	0.7950	**لا يسبب**
D(LPRICE) لايسبب**D(LTCOUV)**	2.205	*0.0794	**يسبب.**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات .eviews7

-للتذكير عدد التأخيرات المناسبة هي02. - * عند مستوى معنوية10%.

يتضح من خلال الجدول السابق ومن خلال مشاهدة القيم الإحصائية لستودنت والإحتمالية عند معنوية(01%)، (5%) و(10%) أن النتائج لا تشير إلى وجود علاقة سببية بين أسعار النفط ومعدل البطالة وكذا بين أسعار النفط وعرض النقود وبين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعدم معنوية إحصائية ستودنت للسببية وهذا في المدى القصير.

كما بين إختبار السببية لجرانجر عن وجود سببية بإتجاه واحد بين أسعار النفط وبين الإنفاق العام حيث أن القيمة المحسوبة $F_{statistic}$ أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية والقائلة بأن أسعار النفط لا تؤثر في الإنفاق العام، بمعنى أن أسعار النفط تلعب دور أساسي في تغطية النفقات العامة عن طريق الجباية النفطية، كما أشارت نتيجة

الإختبار إلى وجود علاقة في المدى القصير بين سعر النفط ومعدل تغطية الميزان التجاري، ودليل ذلك القيمة المحسوبة$F_{statistic}$ أكبر من القيمة الجدولية عند معنوية 10%، وبالتالي فأسعار النفط تؤثر بشكل كبير في وضعية الميزان التجاري وذلك بتغطية الصادرات النفطية للواردات وتشكيل إحتياطي أجنبي لتغطية الواردات في حالة تراجع الأسعار.

وهذه النتائج تدل على التأثير المباشر لتغيرات أسعار النفط على كل من الإنفاق العام والميزان التجاري في المدى القصير، بينما التأثير على باقي المتغيرات يكون على المدى البعيد.

نتائج الفصل الخامس:

ما وجب لفت الإنتباه إليه هو أن جمع بيانات أي دراسة والتأكد منها تعتبر عملية تشوبها الكثير من النقائص وتفتقد إلى الدقة وهذا لتعدد المراجع، وهذا من شأنه أن يعكس بشكل نسبي على دقة النتائج التي يمكن الحصول عليها.

كما لا نجزم أننا إستطعنا جمع كل المتغيرات التي لها علاقة بالدراستين سواء الأولى والتي تفسر نموذج الصناعة النفطية أو الثانية والتي تفسر المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، ولكن نأمل أن تكون أهم المتغيرات الأساسية.

إذن بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في تقدير نموج قياسي للصناعة النفطية في الجزائر، وتحديد أهم محددات الصادرات النفطية كأهم متغير يدل على قدرة الجزائر النفطية، وكذا تقفي آثار التغيرات في أسعار النفط على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة:1973-2015، نستخلص ما يلي:

أولا: بالنسبة للدراسة القياسية الأولى.

1- قمنا بتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد على معطيات سنوية فكانت النتائج مقبولة إحصائيا وإقتصاديا.
2- أظهرت نتائج إختبار (ADF) إستقرار جميع متغيرات الدراسة في الفرق الأول.
3- نتائج إختبار علاقة التكامل المتزامن لمتغيرات الدراسة المحتواة في النموذج، بينت وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج.
4- ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا، قمنا بتقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي ترتبط بها من خلال تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ(VECM) وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، وقد أظهرت نتائج تطبيق هذا النموذج على معنويته، وكانت سرعة التعديل (التكييف) بين الأجل والقصير (4.28)سنويا، كما أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية.
5- إن النتائج التي تم الحصول عليها تُظهر أن أهم عامل يؤثر في الصادرات النفطية في الآجلين القريب والبعيد هي الإنتاج النفطي، أسعار النفط وحصة أوبك من الإنتاج النفطي.
6- توجد متغيرات أخرى تتحكم في قيمة الصادرات النفطية، لم يتم إدراجها في النموذج ويصعب التنبؤ بها.

ثانيا: بالنسبة للدراسة القياسية الثانية.

1- أظهرت نتائج إختبار (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى (التفاضل الأول)، ماعدا سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد أوضح الإختبار أنها مستقرة من الدرجة الثانية.

2- وفق الشروط القياسية، قمنا-في غياب التكامل المشترك-بتقدير العلاقة بين المتغيرات بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي (VAR).

3- كما أن نتائج إختبار السببية، بينت مدى تأثير أسعار النفط في كل من الإنفاق العام ومعدل تغطية الميزان التجاري في المدى القصير، وأن باقي المتغيرات يكون تؤثرها بتغيرات الأسعار على المدى البعيد.

4- أظهرت نتائج دوال الإستجابة الدفعية، أن كل صدمة موجبة في أسعار النفط تؤثر في جميع المتغيرات محل الدراسة وتختلف درجة التأثير بين السلبية والإيجابية، حسب السنة وحسب المتغير.

5- أظهرت نتائج تحليل التباين لنموذج(VAR) أن أسعار النفط لها قوة تنبؤية ومساهمة كبيرة -مقارنة مع باقي المتغيرات -في تفسير خطأ التنبؤ في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإنفاق الحكومي، عرض النقود، معدل البطالة ومعدل تغطية الميزان التجاري على طوال الفترات العشر.

6- النمو الإقتصادي والناجم عن الريع النفطي هو نمو ريعي ظاهري لا يمثل إنعكاس لتطور إقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في فخ الداء الهولندي، لأن أي تحسن في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يفسر بسياسة الإنفاق العام المتزايد ولا إلى الضخ النقدي لتسريع وتيرة النمو، بل يُفسر بإرتفاع مداخيل البلد من خيراته في مقدمتها النفط والتي ساهم إرتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية في نمو المؤشرات الكمية الإقتصادية :كنمو الدخل القومي ودخل الفرد ومعدلات الإستثمار، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الإقتصادية، إلا أن الحقيقة تقتضي إحداث تغيرات جذرية في هيكلة الإقتصاد الجزائري، فبالمقارنة مع دول أخرى فقيرة بالموارد مقارنة بالجزائر نقف على الإرتباط الكبير بين أسعار النفط والإقتصاد وهو ما يبين أن هذا الأخير مازال بعيدا عن محددات النمو الحديث كالتقدم التقني والتكنولوجي، وكفاءة رأس المال البشري، والتطور البنكي وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى بطء الإندماج في الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، وماساهم أكثر في تخلفه الذهنية الإشتراكية المتشعبة عند صانعي القرار والبيروقراطية وتفشي الفساد وغياب الشفافية والمسائلة، وضعف الجهاز القضائي.

7- أظهرت النتائج القياسية أن الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة عرف نسبة زيادة كبيرة خاصة مع بداية سنة 2000 بعدما تم إطلاق مجموعة من البرامج التنموية المختلفة ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية مستغلة التحسن الذي عرفه أسعار النفط منذ بداية القرن الحالي والذي إنعكس إيجابا على العوائد والجباية النفطية، وقد سببت هذه البرامج إرتفاع في نسبة التضخم وعجز موازني، ومن خلال تتبعنا ودراستنا لعناصر وهيكل عوائد النفقات الحكومية إستنتجنا أن الإنفاق الحكومي في الجزائر مرتبط بمستوى العوائد النفطية المتأتية من إرتفاع الأسعار، حيث تكون سياسة مالية توسعية في حالة الإنتعاش وسياسة مالية إنكماشية في حالة الركود وتراجع الأسعار.

8- أوضحت النتائج التجريبية لعلاقة التغير في أسعار النفط والعرض النقدي في المدى الطويل أن السلطة النقدية في الجزائر متمثلة في البنك المركزي تعمل على الإستجابة للتغيرات في أسعار النفط والعوائد النفطية المحققة من تصدير المحروقات من خلال التوسع في عملية الإصدار النقدي لتغطية الإنفاق العام في حالة تبني سياسة إنفاقية توسيعية، كما تستخدم عدة وسائل للتدخل في السوق النقدي لإمتصاص هذه الكتلة في حالة تبني سياسة إنفاقية إنكماشية جراء التراجع في أسعار النفط.

9- أوضحت النتائج القياسية لعلاقة أسعار النفط بمتغير معدل تغطية الميزان التجاري ذلك الإرتباط الوثيق بين نسبة تغطية الصادرات للواردات، والتي ترتفع في حالة إرتفاع أسعار النفط وتنخفض في حالة الإنخفاض إلا أنه يلاحظ في بداية تحرير التجارة الخارجية إلى غاية نهاية سنة 2009 شهدت الواردات إرتفاعا متتاليا نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم المستورد من جهة ومن جهة أخرى لتغطية متطلبات تنفيذ البرامج التنموية من المواد الأولية والخدمات، وهذا ما تؤكده النتائج التي توصلنا إليها.

10- ومن جهة أخرى، نلاحظ من خلال الدراسة القياسية أن الجزائر إستفادت من إرتفاع أسعار النفط في توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي، خاصة لحملة الشهادات الجامعية في قطاعات العدالة، التربية والتعليم، كما تم إطلاق عدة أجهزة لدعم وتشغيل الشباب لمرافقتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة، مما ساهم في تقليص معدلات البطالة، لكن المتتبع لهذا الوضع في التشغيل يلاحظ أن التوظيف كان إجتماعي أكثر منه إقتصادي، فلم تحقق هذه اليد العاملة أي إضافة ومساهمة للإقتصاد الوطني، ولم تساهم في خلق الثروة ولا في الإنتاج، بل كان التشغيل من أجل إستيعاب الفوائض النفطية وتوزيع للريع بطريقة أخرى.

11- وقد توصلنا في النهاية إلى أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي ومرتبط بما يتم إنتاجه من نفط وتسويقه دوليا والإستفادة من العوائد النفطية في تحسين المتغيرات الإقتصادية الكلية بشكل ظرفي، وهذه نتيجة واقعية يمكن الوقوف عليها ميدانيا، إلا أننا حاولنا تقريبها أكاديميا.

الخاتمة العامة.

خاتمة عامة وتوصيات.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التي تدور حول أهم المتغيرات التي تؤثر في الصناعة النفطية في الجزائر، وإبراز أهم القنوات التي تتأثر بالتغيرات السعرية للنفط في الأسواق العالمية، من أجل تحقيق هذه الغاية إعتمدنا في الدراسة على خطة مكونة من خمسة فصول.

حيث كان لزاما علينا التمهيد بإطار نظري للدراسة لوضع القارئ في صورة العمل وتقريب الفهم وإزالة اللبس، أما الجانب التطبيقي فقد خصصناه للدراسة التطبيقية القياسية، لتبيان العلاقة بين الصناعة النفطية والإقتصاد الجزائري في الفترة 1973-2015.

ففي الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى نظرية الموارد الناضبة وطرق قياسها، مع إستعراض أهم التفسيرات لمفهوم لعنة الموارد ونظرية المرض الهولندي، وأهم القنوات التي تؤثر بها وفرة الموارد الطبيعية على إقتصاديات الدول الغنية بهذا المورد، وبما أن النفط يعتبر من أهم هذه الموارد، ومصدر أساسي وأولي للطاقة في العالم وللقطع الأجنبية والإيرادات المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة، والذي إرتبط به الإنتاج والنمو في معظم هذه الدول، كان التحليل والتشخيص لمختلف جوانب النفط والصناعة النفطية بإعتبارها من القطاعات الأكثر أهمية وإستراتيجية، والتي تضمن الإمدادات التي تلبي الإحتياجات الإستهلاكية من المشتقات.

وبتعدد وتنوع الأطراف التي تؤثر في صناعة النفط بما يخدم مصلحة كل طرف تغيرت معطيات هذه الصناعة، فتاريخيا سيطرت الشركات النفطية العملاقة على كل مراحل صناعة النفط من المنبع إلى المصب مرورا بمرحلة النقل، مستغلة في ذلك التكنولوجيا والتقنيات العالية التي تتمتع بها، وظلّت طيلة سنوات كهمزة وصل بين الدول المنتجة والغنية بهذا المورد وبين دول هذه الشركات بما يخدم مصالحها متفقة على نهب وإستغلال نفط الدول النامية، ومع إنشاء منظمة الأوبك في بداية الستينات (1960) للدفاع عن حقوق المنتجين والمصدرين، وإنشاء في المقابل الوكالة الدولية للطاقة للتخفيف من الإعتماد على النفط، وتعدد المنتجين من خارج المنظمة، إنتقلت هذه الصناعة من صناعة الإحتكار التام إلى صناعة مفتوحة على جميع الأطراف، فكان من الضروري إنشاء هيكل للتحاور والتشاور لتجاوز الخلافات بين هذه الأطراف وهو ما كان بإنشاء المنتدى العالمي للطاقة.

أما الفصل الثاني: فهو إمتداد ومواصلة للفصل الأول بالتركيز على أهم مؤشر لهذه الصناعة وهو سعر النفط في الأسواق النفطية، فبعد عرض موجز لماهية السوق النفطية، تطوراتها وأساليب التعسير فيها ومحددات العرض والطلب فيها، تناولنا في المبحث الثاني منه إلى ماهية السعر وأنواعه وأهم الطفرات التي عرفتها أسواق النفط سواء إرتفاعا أو إنخفاضا، وإتضح أن سعر النفط لا يخضع لتقلبات موسمية أو عرضية معينة أو مبنيا على نقص في طلب مفاجئ، أو عرض إضافي، بل أصبح سلوكه يخضع لمحددات كثيرة وعديدة يكتنفها الغموض والتعقيد حيث تتداخل فيه العوامل السياسية، الأمنية، الإقتصادية والبيئية، **وهو ما يتوافق وصحة الفرضية الثانية**، وضمن هذا السياق حاولنا إبراز تأثير الأسعار على أداء الإقتصاديات المنتجة والمستهلكة له، وموقع تجارته في التجارة العالمية، حيث تبين لنا أن البلدان المنتجة لم تنجح في تحقيق أداء إقتصادي منشود بالرغم من الرخاء

المالي المحقق بسب التقلبات في أسعار النفط والذي لا يفسر إلا بنظرية المرض الهولندي، حيث نلاحظ إنتعاش في القطاع المصدر للموارد الناضبة مقابل تراجع وضعف في أداء باقي القطاعات في هذه الدول، خاصة القطاع الصناعي وهيمنة صادرات الموارد وضعف تنافسية منتجات باقي القطاعات في الأسواق الدولية، وهذا مقارنة مع إقتصاديات الدول المستهلكة له والتي إرتبطت قطاعاتها الإنتاجية بالنفط كمادة أولية في عمليات الإنتاج والتي تحقق معدلات إيجابية في الأداء الإقتصادي مع تنويع ملحوظ في إقتصادها. كما أن تجارة الوقود الحيوي والنفط تعبر من أكثر التجارات رواجا والتي تخضع لمبادئ منظمة التجارة الدولية خاصة في مبدأ ضرورة فرض قيود على التصدير تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى موارد الطاقة بالخصوص.

وختاما للفصل حاولنا إدراج دراسة إستشرافية لمستقبل النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية على المدى المتوسط والبعيد، وبعد التعرف على الإحتياطي النفطي المؤكد وتوزيعه عالميا، توصلنا إلى أن مجموعة من الدول القليلة العدد تملك أكثر من نصف الإحتياطي العالمي مما يؤهلها لضمان الإمدادات النفطية للعالم حتى منتصف القرن الحالي، وتتواجد في دول الشرق الأوسط المتنازع عليها. وبالرغم من مزاحمة باقي مصادر الطاقة التقليدية أو المتجددة للنفط في ميزان الطاقة العالمي، إلا أن معظم التوقعات والتقديرات الصادرة من الهيئات المختصة طاقويا تشير إلى إحتلاله المرتبة الأولى في الطلب العالمي على الطاقة بل سيبقى خلال المستقبل القريب أهم المصادر الطاقوية على الصعيد العالمي في ظل تزايد الطلب عليه لتغطية إحتياجات النقل والمواصلات.

أما الفصل الثالث: خصصناه لتسليط الضوء على صناعة النفط في الجزائر، وقبل ذلك في المبحث الأول تطرقنا إلى السياسة الإقتصادية التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث في مرحلة نهاية الستينات حتى نهاية الثمانينات إعتمدت على سياسة تنموية شاملة بإستراتيجية الصناعات المصنعة لإقامة الإقتصاد الوطني، لكن سرعان ما تراجعت بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، ونتج عنه إختلالات هيكلية ومالية كبيرة، مما أجبر الحكومة الجزائرية على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل مباشرة إصلاحات هيكلية عن طريق إمضاء مجموعة من إتفاقيات برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وقد إستهدفت هذه البرنامج تنشيط التكوين الرأسمالي الثابت وتنميته، وتقليص العجز في الميزانية من خلال تخفيض نسبة الإنفاق وتوسيع الضرائب.

مع بداية وصول الرئيس بوتفليقة للحكم وتحسن مستويات الأسعار تم برمجت مجموعة من البرامج التنموية إمتدت على طول العهدات الرئاسية الأربعة (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014)) حيث إستهلكت هذه البرامج مبالغ مالية هامة، وكان نتيجة هذه البرامج أن الإقتصاد عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية وحالات البطالة ومعدل نمو محتشم في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتعارض بدورها مع شروط الإستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية الإقتصادية.

وإنطلاقا من الدور المحوري للنفط في إقتصاد الجزائر وأهميته في رسم ملامح كل سياسة إقتصادية تتبناها الحكومة الجزائرية، خصصنا المبحث الثاني من الفصل الثالث في تتبع تطورات السياسة النفطية الجزائرية، فقد عرفت هي الأخرى عدة إصلاحات وتغيرات تماشت والتطورات المحلية والدولية السائدة في كل فترة، بداية بأول قانون تجسّد في قانون البترول الصحراوي1958 والذي

كانت فيه البصمة الإستعمارية واضحة في نهب وإستغلال المحروقات في الجزائر، وبعد الإستقلال وإنشاء شركة سونطراك أمّمت الجزائر مواردها من النفط والغاز الطبيعي وبسطت يدها على ممتلكاتها الطاقوية في 1971 وعززت عملية التأميم بإصدار الأمر 22/71 والذي نص على نظام عقود المشاركة، لتتوالى جملة من الإصلاحات على هذا القطاع أملتها ظروف العولمة وضرورة فتح القطاع أمام الأجانب عن طريق الشراكة من جهة ونقص خبرة سونطراك وقلة الإمكانيات التكنولوجية من جهة أخرى، أخرها إصدار قانون رقم 01/13 لتعديل القانون رقم07/05 الذي فتح الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجال الصناعة النفطية والغازية لجميع مراحلها بنسب مشاركة لا تتعدى 49 % للأجانب، مع إمتيازات جبائية وإمكانية بحث وإستغلال المحروقات الغير تقليدية.

جاء المبحث الأخير لإظهار نتائج إصلاحات القطاع والتي كانت مقبولة إلا حد بعيد، حيث إستطاعت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات من تجديد إحتياطاتها النفطية والغازية، ورفع كمية الصادرات منها إلى جانب التوسع في عمليات البحث والإكتشاف وإكتشاف آبار جديدة وإعادة تهيئة أخرى، كما أن جودة النفط الجزائري وخفته والموقع الجغرافي مكّنا الجزائر من إختراق أسواق جديدة لها، كما ساعدت قدرات الإنتاج والتكرير في تصدير العديد من المشتقات النفطية وتلبية جزء من إحتياجات السوق المحلي منها، هذه المؤشرات وغيرها جعل الجزائر في موقع تنافسي مع الدول المصدرة لها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

أما الفصل الرابع فهو إمتداد للفصل الثالث ومواصلة في تحليل مكانة وأهمية النفط الإقتصادية، المالية والتجارية في الجزائر، فقد وقفنا على مساهمة معتبرة ومتزايدة للمحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي تفوق أحيانا نسبة40% مقارنة بباقي القطاعات الأخرى والتي تسجل مساهمة محتشمة وأداء ضعيف، وهو ما يجرنا إلى القول أن الإقتصاد الجزائري يعاني من أعراض الداء الهولندي والمتمثلة في إنتعاش القطاع المصدر وتراجع في صادرات القطاع الفلاحي والصناعي مع تسجيل تحسن في القطاعات الغير مصدرة كالخدمات والبناء والأشغال العمومية.

وبالإشارة إلى مساهمة النفط المالية، فإن سياسة الإنفاق العام إرتبطت إرتباطا وثيقا ومباشرا بمستوى الإيرادات العامة والتي تُشكل الجباية النفطية حصة الأسد في تركيبها، والتي هي رهينة التقلبات في أسعار النفط، فالدولة الجزائرية تتوسع في تخصيصات الإنفاق العام إلى حد بعيد عند إرتفاع الأسعار، لكن سرعان ما ينكمش الإنفاق بمجرد تراجع قيمة الجباية النفطية والناجمة عن تراجع الأسعار النفطية، وهذا دليل على دورية السياسة المالية، فإطلاق البرامج التنموية المشار إليها سابقا كانت لإحتواء الزيادة المتتالية في أسعار النفط وبمجرد تراجع أسعار النفط في منتصف سنة 2014، جاءت قوانين المالية لسنوات 2015، 2016 و2017 وفي جعبتها مصطلحات التقشف، الإستدانة والبطالة وتراجع الإنفاق العام.

كما أن السياسة التجارية الخارجية للجزائر كان للنفط دورا في توجيهها فقد أدى إزدهار قطاع المحروقات إلى أحادية التصدير وهذا ما تعكسه البنية الهيكلية للصادرات والواردات الجزائرية فالصادرات من المحروقات تشكل نسبة 98% من جملة الصادرات وذلك نتيجة لتراجع باقي القطاعات الإنتاجي وعدم قدرتها على تنافسيتها في الأسواق الدولية، وبالتالي إن تبادل السلع والمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وفي ظروف المنافسة غير المتكافئة، سوف تجعل إمكانية الإستفادة من عملية التصدير نفسها في

حدودها الدنيا، بسبب ضعف الكميات المصدرة ومحدوديتها، وهذا ما يمكن الوقوف عليه ميدانيا فلم نستطيع من الإستفادة من الإتفاقيات التجارية التي أبرمت مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية ولا مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لأننا غير قادرين على تحقيق معطيات العملية التبادلية، وهي الدخول إلى الأسواق، وتقديم منتوج مميز يتمتع بخصائص تنافسية مميزة.

ومن أجل الحد من التأثيرات السلبية لتغيرات أسعار النفط وعدم الإعتماد على مورد يمتاز بالتقلب، جاء المبحث الثاني ليبرز التجربة الجزائرية في إدارة الفوائض النفطية، وتجلى ذلك في مجموعة من الإجراءات أهمها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لإمتصاص الفوائض النفطية، وإعتماد سعر مرجعي للميزانية، وتشكيل إحتياط أجنبي يكفي لتغطية الواردات.

وخصصنا المبحث الأخير من الفصل الرابع إلى رسم ملامح المشهد الإقتصادي لمرحلة ما بعد النفط وفق المعطيات الحالية، ولا ينجح ذلك إلا بتبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وبناء نموذج إقتصادي يرتكز على التنويع الإقتصادي، كما وجب محاربة الفساد الإداري والمالي والعمل على الإصلاح المؤسساتي بإعتبارهما من أهم العوامل التي تعيق عملية الإنطلاقة الإقتصادية الحقيقية، دون إغفال تنمية الطاقات البديلة، **وهي مشاهد تم وضعها ضمن الفرضية الخامسة**.

وقمنا في الفصل الخامس بدراستين قياسيتين ومقاربة الجوانب النظرية لأبجديات الإقتصاد القياسي، **وكذا إختبار صحة الفرضيتين الأولى والرابعة**، حيث في الدراسة القياسية الأولى حاولنا بناء نموذج قياسي للصناعة النفطية في الجزائر بإعتبار الصادرات النفطية أهم محدد لها، وتوصلنا إلى وجود عدة عوامل كمية وأخرى نوعية يصعب التنبؤ بها تؤثر في كمية الصادرات تأتي في مقدمتها الإنتاج النفطي والأسعار النفطية، وجاءت الدراسة الثانية بتقييم قياسي وإعطاء بعد كمي لتأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، وإخترنا لذلك كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل تغطية الميزان التجاري ومعدل البطالة، وبعد إجراء جميع الإختبارات لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات وحركة أسعار النفط، توصلنا إلى أن أسعار النفط من أهم محددات النشاط الإقتصادي في الجزائر منذ فترة السبعينات إلى يومنا هذا، ويفسر نسبة معتبرة في التقلبات التي تطرأ على متغيرات الإقتصاد الجزائري سواء على المدى القصير أو البعيد.

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولا: التوصيات العامة(على المستوى الدولي).

1- ضرورة عمل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على توحيد سياستها النفطية من أجل إستقرار أسعار النفط بما يخدم مصالحها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توحيد مواقفها فيما يتعلق بتحديد سقف الإنتاج، ومن ثم تحديد العرض العالمي للإنتاج النفطي مثلما قامت به في فترة السبعينات من القرن الماضي وفي العشرية الأولى للقرن الحالي.

2- ضرورة إستمرار الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بما يضمن حقوق كل طرف في معادلة الأسعار النفطية، كما أن التنسيق والتعاون بين دول أعضاء منظمة الأوبك وخارج الأوبك أصبح أكثر من ضروري في الظروف الراهنة التي تمر بها السوق، وذلك لما لهما من وزن في تحديد مسار الأسعار.

3- إلزامية التعاون بين أطراف الصناعة النفطية (الدول المنتجة، الدول المستهلكة، الشركات النفطية، وغيرها) من أجل الوصول إلى سعر نفطي مناسب يضمن للدول المنتجة تخصيص إستثمارات كافية لعمليات البحث والإنتاج تكون في مستوى الزيادة في الطلب، ويحقق عائداً مقبولا للشركات النفطية، وتعويضاً معقولاً للدول المصدرة للنفط.

4- ضرورة ترشيد وعقلانية الإنفاق الحكومي في الدول النفطية، والتي تكون في معظم الأوقات غير معقولة ولها طابع تبذيري، وهذا بغرض تعزيز مناعة هذه الدول إتجاه أي هزات سلبية في الإيرادات النفطية والمتأتية من قطاع المحروقات.

5- التوجه نحو تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة والتي تتوفر في أغلب الدول النفطية خاصة العربية منها، بغض النظر على هيمنة القطاع النفطي على ميزان الطاقة وإستحالة التحول عنه لأسباب تقنية وإقتصادية في المنظور القريب، غير أن الضغوط الأيكولوجية الدولية والمحلية تحتم الإستعداد لكل التغيرات المحتملة.

6- إعادة النظر في عمل أغلب صناديق الثروة السيادية للدول النفطية ليشمل الإستثمار المحلي والإستثمار في الدول الغير النفطية كدول إفريقيا ودول آسيا بدل من التوجه نحو البلدان المتقدمة، وكذا الإستثمار في الأوراق المالية الإسلامية فهي الأكثر ضمانا وأمنا مقارنة بالأوراق المالية الكلاسيكية.

7- على الدول النفطية العمل على الوصول بإقتصادياتها إلى الحد الأدنى المطلوب من التنويع الإقتصادي، والتحول الهيكلي وتخفيف الإعتماد على مداخيل النفط وعوائده المالية، والسعي إلى تنويع صادراتها.

8- على الدول النفطية إتباع سياسة حكيمة في إدارة فوائضها المالية المتأتية من إرتفاع أسعار النفط مع إضفاء المزيد من الشفافية والفصاحة في تسيير هذه الفوائض، لتجنب المساءلة المحلية والدولية.

9- الإهتمام أكثر بتنمية رأس المال البشري وتراكمه، وإصلاح القطاع العام ورفع إنتاجيته، وتشجيع القطاع الخاص وتوفير مناخ مناسب لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز مساهمات قطاعات أخرى غير القطاع النفطي، وتحسين بيئة الأعمال في هذه الدول.

ثانيا: التوصيات على المستوى المحلي(الجزائر).

1- على سونطراك توجيه مجهوداتها الذاتية حول الحقول المكتشفة حديثا لأن تكاليف الإنتاج النفطي تكون أقل في الحقول الحديثة، على أن تكون الشراكة مع الأجانب في الحقول القديمة لإرتفاع تكاليف معدلات الإسترجاع فيها، كما يجب بالموازاة مراقبة العلاقة بين مستوى الإحتياطات ومستوى كل من الإستهلاك والإنتاج، مع المحافظة على حق الأجيال من المورد إذا لم تكن هناك أسباب موضوعية لعملية الإنتاج.

2- رفع كفاءة الإستهلاك المحلي من المنتجات الطاقوية، ووقف الهدر في إستعمالاتها، وإعادة النظر في دعم المشتقات النفطية ليشمل مستحقيه فقط، مع الرفع التدريجي لأسعار الوقود للتقليل من الإستهلاك وتوقيف التهريب نحو الدول المجاورة.

3- العمل على توسيع مصافي التكرير وتسريع وتيرة إنشاء المزمع إقامتها، وهذا بهدف تلبية الحاجيات المحلية من المشتقات النفطية والتي تستوردها الجزائر وأيضا لإحلال الصادرات من المشتقات النفطية محل الصادرات من النفط الخام ، ولا يتسنى لها ذلك إلا بفتح مرحلة المصب أمام المستثمرين الأجانب والخواص عن طريق إصدار قانون خاص بالإستثمار في مرحلة المصب.

4- التكوين والرفع من أداء الإطارات الفنية العاملة في مجالات الصناعة النفطية المختلفة من خلال إقامة الدورات التدريبية في دول الجوار ودول العالم.

5- ترقية وتطوير صناعة تمييع الغاز وتطوير شبكة النقل بالأنابيب، لجعل هذه الصناعة مصدرا أساسيا في الإستهلاك المحلي وبالتالي تقليل الإعتماد على المشتقات النفطية.

6- ضرورة إعادة النظر في ألية عمل صندوق ضبط الموارد وإخضاعه لتعديلات وإصلاحات جذرية، تشمل الإطار القانوني والهيكل التنظيمي للصندوق، وتحويله من حساب تخصيص خاص في الخزينة إلى صندوق سيادي وفتح رأس ماله للإستثمار الداخلي والخارجي، والإستفادة من خبرات دول رائدة في هذا المجال كالنرويج والتي إستطاعت إدارة فوائضها أحسن إدارة.

7- الإهتمام بقطاعي الفلاحة والخدمات بإعتبارهما أهم القطاعات التي يمكن أن تحل محل قطاع المحروقات على المدى المتوسط، فهما يساهمان في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل.

8- إعادة النظر في الإجراءات المتبعة في إعداد قوانين المالية السنوية خاصة في شق النفقات العامة عن طريق كبحها وترشيدها وجعلها أكثر كفاءة وفقا للحاجة والأداء والبرامج والدور التنموي وليس لإعتبارات أخرى.

9- في جانب الإيرادات على الحكومة تعزيز الإيرادات الضريبية والغير الضريبية، وإعادة النظر في الوعاء الضريبي الحالي والعمل على توسيعه، بما يقتضي المصلحة العامة للدولة.

10- محاربة الفساد المالي والإداري المتغلغل في الدوائر الحكومية وبناء مؤسسات قوية، وإرجاع الثقة للمواطن.

11- لا جدل في أن العنصر البشري ثروة لا تنضب، لذا على الجزائر الإستثمار في هذا المجال والإنفاق على التعليم الجيد، وبالتالي فإن في إعداده وتنميته أفضل حل لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

12- تنويع الصادرات من السلع والخدمات خارج المحروقات، والمتأتية من الأنشطة الإقتصادية المختلفة لتخفيف تركز الصادرات في قطاع واحد.

13- على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في إجراءات إستقطاب وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بأنها مركزة في قطاعات معينة فقط، والعمل على توزيعها على عدد من القطاعات التي ترتبط بالخدمات ومنها السياحة، فالجزائر بلد غني بثرواته السياحية سواء في الشمال أو الجنوب بالمقارنة مع الدول العربية والمغاربية، مما سيسهم في تعزيز إيرادات الدولة من العملة الصعبة وإيقاف نزيف الثروات الطبيعية ومنها النفط.

14- تشجيع وضع وتطبيق قوانين الجمهورية وبناء المؤسسات الضرورية ترافق إقتصاد حر موجه نحو السوق، بما في ذلك قوانين حماية الملكية الفكرية، ومحاربة الإحتكار، ومحاربة الفساد وضمان المنافسة الحرة، والرقابة المالية، والقواعد المحاسبية السليمة.

المراجع المعتمدة.

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- القرآن الكريم.

ب- الكتب.

1. أحمد عبد السميع طبية "**مبادئ الإحصاء**" الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان ،2007 .
2. أحمد هني " **إقتصاد الجزائر المستقلة**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. أزاد محمد الأمين "**جغرافية الموارد الطبيعية**" منشورات جامعة البصرة، العراق، 1990.
4. أنطوني فشير "**إقتصاديات الموارد والبيئة**" ترجمة عبد المنعم إبراهيم وآخرون، دار المريخ، السعودية، 2002.
5. بشار يزيد الوليد "**التخطيط والتطوير الاقتصادي في الدول النامية**" ط01، دار الراية للطباعة والنشر، عمان، 2008.
6. بول سامليون وآخرون "**الاقتصاد**" ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 2003، عمان، 2003.
7. توبي شيللي "**النفط، السياسة، الفكر والكوكب**" ترجمة دنيا الملاح، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، العليا، 2005.
8. ثامر حميد العكيلي "**دليل صناعة النفط وأثرها الإقتصادي في العراق**" منشورات المعهد العراقي للإصلاح الإقتصادي، بغداد، 2012.
9. جمال فروخي "**نظرية الاقتصاد القياسي**" د.م.ج، الجزائر، 1993.
10. الجيلالي عجة "**الكامل في القانون الجزائري للإستثمار**" دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
11. حازم الببلاوي "**النظام الإقتصادي الدولي المعاصر**" المجلس الوطنية الثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
12. حافظ برجاس ومحمد المجذوب "**الصراع الدولي على النفط العربي**" ط01، بيسان للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. الحسن بن طال وآخرون "**أسواق النفط والمال: إلى أين ؟**" مطابع الدستور، عمان، الأردن، 2001.
14. حسين القاضي"**محاسبة البترول**" ط 01، الدار العلمية للنشر، عمان، 2011.
15. حسين عبد الله "**البترول العربي** " دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989.
16. حسين عبد الله "**البترول العربي – دراسات إقتصادية سياسية**" دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
17. حسين عبد الله "**السياسات النفطية العربية**" ط01، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
18. حسين عبد الله "**النفط العربي خلال المستقبل المنظور**" منشورات مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية دبي، 1998.
19. حسين عبد الله "**مستقبل النفط العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
20. حسين علي بخيت وآخرون "**الإقتصاد القياسي**" دار اليازوري للنشر والإعلام، عمان،2006.
21. حمد بن محمد آل الشيخ "**إقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية** " العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.
22. حمد عبد الشفيع عيسى "**العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**" دار الطليعة، بيروت، 1983.
23. دوجلاس موسشيت "**مبادئ التنمية المستدامة**" دار الإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
24. ديفيس س. كينيث "**ما بعد النفط منظورا إليه من ذروة هوبرت**" ط01، ترجمة الدملوجي صباح صديق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
25. رضا هلال "**لعبة البترو دولار – الإقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج**" دار سينا للنشر، مصر، 1992.
26. روبرت سليتر "**سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**" ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2016.
27. سارة حسين منيمة "**جغرافية الموارد والإنتاج**" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
28. سالم عبد الرحمان رسن " **إقتصاديات النفط**" دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999.
29. سامان سيبيهري "**الجغرافيا السياسية للنفط**" مركز الدراسات الإشتراكية، بيروت، 2005.
30. سمير التنير " **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**" الطبعة 01، الجزء 02، دار المنهل اللبناني، 2008.

31. سمير التنير "**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم :ماضيها وحاضرها**" الجزء الأول، دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2007.
32. سمير التنير "**الفقر و الفساد في العالم العربي**" ط01، دار الساقي، بيروت، 2009.
33. صديق محمد عفيفي" **تسويق البترول**" ط01، عين شمس، 2003.
34. ضياء مجيد الموسوي "**الأزمة الاقتصادية العالمية 1986– 1989**" دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.
35. ضياء مجيد الموسوي "**ثروة أسعار النفط**" د.م.ج، الجزائر، 2005.
36. طوني صغبيني "**الأزمة الأخيرة :معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**" الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
37. عاطف سليمان "**معركة البترول في الجزائر**" دار الطليعة، بيروت، 1974.
38. عبد الخالق فاروق "**النفط والأموال العربية في الخارج**" مركز المحروسة للنشر و الخدمات، القاهرة، 2002.
39. عبد الخالق مطلك الراوي "**محاسبة النفط والغاز**" ط01، دار اليازوري للنشر، عمان، 2011.
40. عبد الرحمن تومي "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق**" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.
41. عبد العالي دبلة "**الدولة الجزائرية الحديثة: الإقتصاد، المجتمع والسياسة**" دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
42. عبد العلي خفاف "**الطاقة وتلوث البيئة** " دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
43. عبد القادر محمد عطية " **الحديث في الإقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق**" مكتبة القاهرة للنشر، 2004.
44. عبد اللطيف بن أشنهو "**التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط : 1962– 1980**" ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1982.
45. عبد المجيد قدي "**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
46. عبد المجيد قدي و آخرون "**الإقتصاد البيئي**" ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
47. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون "**جغرافية النفط والطاقة**" منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1981.
48. عصمان نعمان "**العرب، النفط والعالم: دعوة للتفكير والتغيير**" ط01، دار مصباح الفكر، بيروت، 1982.
49. علي أحمد عتيقة "**الإعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
50. عياش سعود يوسف " **تكنولوجيا الطاقة البديلة** " المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم 38، الكويت، 1981.
51. فاروق القاسم "**النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية**" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.
52. فتحي أحمد الخولي "**اقتصاديات النفط**" ط2، دار حافظ للنشر، جدة، 1992.
53. فرهان محمد علي الأدهن" **إقتصاديات الطاقة والبترول** " مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000.
54. فريد بن يحي "**الإقتصاد الجزائري**" ترجمة مشري إلهام، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2004.
55. ڤاليري مارسيل " **عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**" الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
56. قصي عبد الكريم إبراهيم "**أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية–النفط السوري نموذجا–**" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
57. كامل بكري وآخرون " **الموارد وإقتصادياتها**" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.
58. كريستان بيسونchristian besson "**إدخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**" ترجمة مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة، الرياض، 2010.
59. الكسندر بريماكوف "**نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية**" ط01،ترجمة بسام خليل، مكتبة بيروت، 1984.
60. كولن كامبيل "**نهاية عصر البترول**" ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.
61. مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**" ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
62. مايكل روس "**نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**" ترجمة محمد هيثم، ط01، مكتبة مؤمن قريش للطباعة والنشر، قطر، 2014.
63. مايكل كلير "**الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**" ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

64. محمد أحمد الدوري "**مبادئ إقتصاد النفط**"ط01، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003.

65. محمد أحمد الدوري" **محاضرات في إقتصاد البترول**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

66. محمد أزهر السماك وآخرون "**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**" ط01، منشورات جامعة الموصل، السنة الجامعية1980/1979.

67. محمد الخروشي "**حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**" مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970.

68. محمد الرميحي "**النفط والعلاقات الدولية**" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

69. محمد بشير تيجاني "**مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة**" ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

70. محمد بلقاسم حسن بهلول "**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**" ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

71. محمد بلقاسم حسن بهلول "**سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991.

72. محمد بلقاسم حسن بهلول" **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية**" مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

73. محمد حامد الله "**الإقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية**" مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1998.

74. محمد خيتاوي "**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**" دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2010.

75. محمد دويدار "**مبادئ الإقتصاد السياسي** " دار منشأ المعارف، الإسكندرية، دون سنة الطبعة.

76. محمد شيخي "**طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات**" دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،.2012 .

77. محمد عبد الشفيع عيسى "**العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي**" دار الطليعة، بيروت، 1983.

78. محمد محروس اسماعيل" **اقتصاديات البترول والطاقة**" دار الجامعات المصرية، 1988.

79. محمدي فوزي وآخرون "**مقدمة في الاقتصاديات الموارد البيئية** " الدار الجامعة، مصر، 2006.

80. محمود عبد الفضيل "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**" المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1979.

81. مداني بن شهرة "**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**" ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

82. مديحة حسن الدغيري "**إقتصاديات الطاقة في العالم وموفق البترول العربي منها**" ط01، دار الجيل، بيروت، 1998.

83. مديحة حسن السيد الدغيري "**إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**" ط01، دار الجيل، بيروت، 1998.

84. مقلد رمضان محمد و آخرون "**إقتصاد الموارد و البيئة**" الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

85. منى البرادعي "**السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات**" معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

86. منى البرادعي "**مذكرات في إقتصاديات البترول** " دون دار النشر، جامعة القاهرة، دون سنة نشر.

87. نواف العربي"**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**" ط 1، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.

88. الهادي خالدي" **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**" دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1996.

89. الهيتي نوزاد عبد الرحمن، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم "**مقدمة في اقتصاديات البيئة**" **ط01**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

90. يحي الفرحان وآخرون "**البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي**" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات عمان، 2008.

91. يسري محمد أبو العلا "**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**" دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

92. يسري محمد أبو العلا "**نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

93. يوسف محمد جربوع" **نظرية المحاسبة النفطية**" مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2011.

ج- أطروحات الدكتوراه.

1. أمينة مخلفي" **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011.
2. بلعزوز بن علي "**أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003.
3. بلقاسم ماضي "**العوائد البترولية مشاكل وآفاق**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، 2007/2006.
4. بوبكر بعداش "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات: حالة قطاع البترول**" أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.
5. زكرياء دمدوم "**الإصلاحات الإقتصادية في دول المغرب العربي**" أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر03، 2015/2014.
6. زهير عماري "**تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980– 2009**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
7. سمية موري "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية**" أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.
8. سمير آيت يحي "**التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2014/2013.
9. سيد أحمد كبداني "**أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
10. سيدي محمد شكوري "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011.
11. طاوش قندوسي "**تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.
12. عادل زقرير "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر1998–2012**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014.
13. عبد الرحيم شيبي "**الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على إستدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
14. عبد الرزاق مولاي لخضر "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
15. عبد الله بلوناس "**الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة الى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
16. عمر الشريف "**إستخدام الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007/2006.
17. فطيمة حاجي "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر في الفترة 2005–2014**" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
18. كتوش عاشور "**الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

19. لحسن دردوري "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر تونس**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

20. لطيفة بهلول "**نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات: دراسة حالة الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2012.

21. محمد بزاوية "**الطلب على النقود في الجزائر: دراسة قياسية**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009.

22. محمد بن عزة "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

23. محمد بن مسعود "**الشراكة الأجنبية و نقل التكنولوجيا: حالة قطاع المحروقات في الجزائر**" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005.

24. محمد راتول "**سياسة التعديل الهيكلي و مدى معالجتها الإختلال الخارجي، التجربة الجزائرية** " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/99.

25. مراد جنيدي "**الإصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015/2014.

26. مسعود درواسي "**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر: 1990–2004**" أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

27. نبيل بوفليح "**دو ر صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنبيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 03، 2010/ 2011.

28. هاشم جمال "**أسواق المحروقات العالمية وإنعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.

د- المجلات والدوريات الوطنية والدولية المحكمة.

1. إبراهيم بلقلة "**مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية** " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2013.

2. إبراهيم شحاتة "**الدولات البترولية والمشروعات العربية المشتركة**" مجلة السياسة الدولية، عدد 46، أكتوبر 1976.

3. إبراهيم كريستين زادة "**المرض الهولندي**" مجلة التمويل والتنمية، المجلد40، عدد01، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2003.

4. أحمد بريجي علي "**تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية**" المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السابعة، العدد23، الجامعة المستنصرية 2009.

5. آرميل سانيير وآخرون "**الإستثمار في الإكتشاف والإنتاج والتكرير خلال عام2010**" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال37، عدد136، منظمة الأوابك، الكويت، شتاء 2011.

6. أعصام بن الشيخ "**قرا تأميم النفط الجزائري: دراسة للسياق والمضامين والدلالات**" دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، جانفي2012.

7. أمال رحمان "**النفط والتنمية المستدامة**" مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

8. أمينة مخلفي "**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**" مجلة الباحث، عدد 09، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.

9. بغداد كربالي "**نظرة عامة على التحولات الإتصادية في الجزائر**" مجلة العلوم الانسانية، عدد08، جامعة بسكرة، جانفي 2005.

10. بلقاسم زايري "**كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري**" مجلة العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، عدد07، كلية الإقتصاد، جامعة الشلف، 2009.

11. بوحفص حاكي "**الإصلاحات و النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، وتونس**" مجلة شمال إفريقيا، عدد2006/07، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2006.

12. بوعلام مولاي "**أثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي**:(**1986–2008**)"مجلة معارف، السنة الخامسة، عدد08، دون مكان الشر، 2010.

13. جمعة رطب طنطيش " **دراسات في جغرافية مصادر الطاقة**" منشورات ELGA فاليتا، مالطا، 1990.

14. الجميلي عاطف "**الهيكل البنيوي لصناعة النفط**" مجلة النفط والتعاون العربي، العدد109، الكويت، 2004.

15. حسان خضار "**أسواق النفط العالمية**" منشورات جسر التنمية، العدد 37، السنة05، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

16. حسين عبد الوهاب "**تقرير المؤتمر الخاص بالوقود العربي**" المنشور في مجلة النفط و التعاون العربي، عدد 102، المجلد 38، 2003.

17. حسين علي هاشم اللعيبي "**نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص**" مجلة العلوم الإقتصادية، عدد 30، المجلد 08، الجامعة المستنصرية، 2012.

18. حمدي البنبي "**التكيف مع أوضاع سوق البترول العالمي في ظل تدني الأسعار**" مجلة البترول، دون دار النشر ومكان النشر، عدد 05، 1995.

19. خالد بن منصور العقيل "**رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية**" الرياض، الشرق الأوسط، 2003.

20. خالد عيادة عليمات "**الفساد: أسبابه، أشكاله، وطرق مكافحته في الأردن**" المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، مخبر الإقتصاد الكلي والمالية الدولية، عدد02، جامعة المدية، 2014/09.

21. دون إسم الكاتب "**إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها**" مجلة المستقبل العربي، العدد رقم 127، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1989.

22. رضوان كيلاني "**البترول أصله وتكوينه**" مجلة رسالة النجاح، العدد 59، مركز علوم الأرض وهندسة الزلازل، دون مكان النشر، 1998.

23. رياض بن جليلي "**برامج الإصلاح المؤسسي**" سلسلة قضايا التنمية في الدول العربية، عدد77، الكويت، 2008.

24. سعد الله داود "**تشخيص المتغيرات في سوق النفط وآثارها على إستقرار الأسعار 2008 – 2009**" مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011.

25. سعد حقي توفيق "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**" مجلة العلوم السياسية، عدد 2012/43، بغداد، 2012.

26. سعيد بوشول أحمد الأمين مصباحي "**إنعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**" مجلة رؤى اقتصادية، عدد09/ديسمبر، جامعة الوادي، 2015.

27. سفيان بن عبد العزيز "**دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**" مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61و62، القاهرة، 2013.

28. سليمان كعوان، أحمد جابة "**تجربة الجزائر في إستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح** "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر،2012.

29. سنان زهير محمد جميل"**المعالجة المحاسبية لحساب مشروعات تحت التنفيذ – نفقات الاستكشاف والمسح في الوحدات النفطية، بالتطبيق على شركة نفط الشمال** " مجلة تنمية الر افدين، عدد 86 (29)، جامعة الموصل، 2007.

30. سهام شباب "**توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد(4)، العدد10، جامعة دمشق، 2014.

31. طاهر جميل "**الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية**" مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 116، الكويت، شتاء 2006.

32. الطاهر زيتوني "**الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**.." مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال 38، العدد 142، الكويت، 2012.

33. الطاهر زيتوني "**الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**" مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد ال37، عدد139، الكويت، خريف2011.

34. عباس جبار الشرع "**سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**" مجلة العلوم الإقتصادية، عدد20، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، 2008.

35. عباس جبار الشرع "**سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**" مجلة العلوم الإقتصادية العدد 20 شباط، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2008.

36. عبد الرؤوف رهبان "**الأهمية النسبية للموارد الطاقوية، دراسة في جغرافية الطاقة** " مجلة جامعة دمشق،م27، العدد الأول +الثاني، دمشق، 2011.

37. عبد الستار عبد الجبار موسى "**دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية**" مجلة الإدارة والإقتصاد، عدد85، الجامعة المستنصرية،2010.

38. عبد الستار عبد الجبار موسى "**حصة أوبك من إنتاج النفط الخام كأداة للقيادة السعرية في السوق**" مجلة الإدارة والإقتصاد، عدد 65، الجامعة المستنصرية، 2007.

39. عبد الفتاح دندي "**تقلبات أسعار الصرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ال 34، العدد 125، الكويت 2008.

40. عزالدين ستيفرة " **من يستطيع إغلاق مضيق هرمز**" مجلة العرب الدولية، الشركة العودة للأبحاث والتطوير، عدد 1569، لندن، 2012.

41. علي بطاهر "**سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي الجزائري**" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد01، سنة01، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف،2004.

42. علي بودلال "**مكانة و أهمية الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر**" دفاتر MECAS، عدد02،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2006.

43. علي خليفة الكواري "**الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي.**" مجلة المستقبل العربي، عدد أبريل، الكويت، 2009.

44. علي رجب " **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية** " مجلة النفط والتعاون العربي المجلد ال 38، العدد 141، منطقة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت ، ربيع 2012.

45. علي رجب "**تطور الطاقات المتجددة وإنعكاساتها على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء**" مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، عدد 127، الكويت، 2008.

46. علي لطفي "**الطاقة والتنمية في الدول العربية**" بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الكويت، 2008.

47. عية عبد الرحمانً "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية للجزائر: حالة 2000 – 2011**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 05جوان، جامعة ورقلة، 2011.

48. غريب بولرباح "**سلوك المؤسسة الإقتصادية إتجاه الموارد القابلة للنضوب** " مجلة الباحث، عدد 04، جامعة ورقلة، 2003.

49. فاطمة الزهراء زرواط " **المؤسسات والنمو الإقتصادي**" مجلة العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، عدد13، 2015.

50. فاطمة مساعيد "**مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**" مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد 05، جامعة ورقلة، 2011.

51. فرحات عباس، وسيلة سعود " **حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر**" مجلة الباحث الإقتصادي، عدد04 لشهر ديسمبر، جامعة المسيلة، 2015.

52. فروحات حدة "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" مجلة الباحث، عدد 11، جامعة ورقلة، 2012.

53. فوزي القريش "**التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973**" مجلة النفط والتنمية، عدد03، السنة الرابعة، بغداد، ديسمبر 1978.

54. كريم زرمان" **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2009**" مجلة الباحث إقتصادية و إدارية، العدد 07 جوان 201، جامعة ورقلة، 2010.

55. كلاود ماك مايكل "**تعريفات الإحتياطي لجمعية مهندسي النفط والمجلس العالمي للنفط: التأثير على ماضي وحاضر التقييمات**" ترجمة علي سالم بلاعو، مجلة الساتل الاقتصادية، السنة الأولى، عدد01، جامعة 07أكتوبر، مصراتة، ديسمبر2006.

56. كمال عايشي "**أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الإقتصادية**" مجلة العلوم الإنسانية، عدد10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.

57. كوثر عباس الربيعي "**التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**" مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد تموز، بيروت، 2008.

58. كولين ج كمبال" **النفط التقليدي في العالم**" ترجمة محمد مختار اللبابيدي، مجلة العلوم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عدد أكتوبر 1998.

59. لاهيرير ج، كامپبيل كولين "**ذروة النفط**" ترجمة محمد مختار اللبابيدي، مجلة العلوم، عدد أكتوبر، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1988.

60. ماجد بن عبد الله المنيف "**منظمة الاوبك: نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**" مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 14، الكويت، 2008.

61. محبوب عبد الحفيظ " **الإستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك**" مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 393، أبو ظبي، 2003.

62. محمد التهامي طواهر، أمال رحمان "**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل– حالة الجزائر–**" مجلة الباحث، عدد 12، جامعة ورقلة، 2013.

63. محمد خميس "**تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جامعة ورقلة، جانفي 2012.

64. محمد راتول، معزوز لقمان "**إنعكاسات تقلبات أسعار الصرف، الدولار و الأورو، على أسعار النفط العالمية**" مجلة النفط والتنمية، المجلد ال 37، العدد 139، الكويت، خريف2011.

65. محمد زوزي "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**" مجلة الباحث، عدد08، جامعة ورقلة، 2010.

66. محمد مسعي "**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**" مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية، عدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

67. محمد وارث "**الفساد وأثره على الفقر بالإشارة إلى حالة الجزائر**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد2013/08.

68. مصطفى بلمقدم "**الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات**" مجلة التنظيم والعمل، عدد04، 2012.

69. مفيد ذنون يونس "**أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**" مجلة تنمية الرافدين، عدد109، مجلد 34، كلية الإقتصاد، جامعة الموصل، 2012.

70. نبيل بوفليج "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي (2000–2010م)**" مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، جامعة بسكرة، العدد 02، 2012.

71. نبيل بوفليح "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001–2010م**" مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية، عدد 09/ 2013، جامعة الشلف، 2013.

72. نبيل بوفليح "**فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**" مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، عدد04، كلية العلوم الإقتصادية، عدد 04، جامعة الشلف، 2010.

73. نبيل مهدي الجنابي وآخرون "**العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك**" مجلة كلية الادارة والاقتصاد، القادسية، 2010.

74. نور الدين هرمون وآخرون "**تغيرات أسعار النفط وعوائده**" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد 29، العدد 01 / 2007.

75. هاجر يحي "**سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر**" مجلة الإستراتيجية والتنمية، عدد 11، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، جويلية 2016.

76. يحي حمود حسن وآخرون " **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية**" مجلة جامعة البصرة الإقتصادية، عدد 25، سنة 2011/08.

77. يوسف علي عبد الاسدي "**تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ال37، المجلد ال10، جامعة البصرة، تشرين الثاني 2014.

هـ- الملتقيات الوطنية والدولية.

1. أحمد هني "**تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**" الندوة الفكرية للقطاع العام و القطاع الخاص للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.
2. بلعزوز بن علي، عاشور كتوش "**دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية**" الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 29و30ديسمبر2004.
3. تركي حسن العمش " **إنتاج النفط والغاز**" الملتقى الدولي ال 21 حول " **أساسيات صناعة الغاز والنفط**" منظمة الأوبك ،الكويت، 30مارس 2011.
4. جريج ميوتيت" **عقود مشاركة الانتاج: خصخصة النفط تحت مسمى آخر**" ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول، البصرة، 28 أيار2005.
5. حسين عبد الله "**إتجاه أسعار البترول عبر المستقبل المنظور**" ندوة الفوائض المالية العربية: بين الهجرة و التوطين، منتدى الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، بيروت، طبعة 2007.
6. حميدي حمدي "**خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**" ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
7. روضة جديدي "**الإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول المغاربية**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016.
8. عبد الباقي روابح و علي همال "**أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر**" الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 23-30 ماي 2000.
9. عبد الله بدعيدة "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**" الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير1999.
10. عبد المجيد قدي "**الإقتصاد الجزائري والنفط**" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، يومي 08/07/أفريل 2008.
11. علي سيدي "**دراسة مكانة و مستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة سطيف، 08/07/ أفريل 2008.
12. عية عبد الرحمن "**دور الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، حالة الدولة العربية النفطية**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي العاشر" الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، 20/19 ديسمبر 2009.
13. فتيحة مزراشي، حسيبة مداني "**إستراتيجيات ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الإقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطف، 07- 2008/04/08.
14. كمال الدين بن عيسى "**المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي "السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية" جامعة سطيف، 7/6أفريل 2014.
15. كمال سي محمد "**التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016.
16. ماجد المنيف "**التطورات الحالية والمستقبلية في أسواق النفط العالمية**" ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الـ 21 لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأوبك، الكويت، مارس 2012.
17. مبارك العبكري "**الأزمة المالية العالمية وآثارها على الأسواق النفط والإقتصاديات العربية**" ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الأوبك حول الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها، 24/22 نوفمبر ، دمشق، 2010.

18. محبوب بن حمودة "**التنويع الإقتصادي :مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة للحالة الجزائر**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016.

19. محمد إبراهيم الحسن "**إدارة الموارد الطبيعية في السودان: الواقع والتحديات**" ورقة بحثية مقدمة إلى الورشة التحضيرية للمجتمع المدني للقمة التنمية المستدامة (ريوديجانيرو) ،الخرطوم،10/09 يونيو 2012.

20. محمد التهامي الطواهر "**مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956–2012): التحديات والآفاق**" مداخلة في الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والإقتصاد والمجتمع" جامعة بشار، 2013.

21. محمد براق "**الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الإقتصاد بين الواقع والمستقبل**" الملتقى الدولي "**بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، 03/02نوفمبر2016.

22. محمد زيدان، محمد يعقوبي "**الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها إتجاه البيئة**" مداخلة خلال الملتقى الدولي الثالث حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية للنظم"كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بشار، 14 – 15فيفري2012.

23. مساعد ناصر جاسم العواد " **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط**" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي "الطاقة والبترول: هموم عالم وإهتمامات أمة" جامعة المنصورة، 2–3 أفريل 2008.

24. مصطفى بودرامة "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 07 و 08 أفريل 2008.

25. ممدوح عوض الخطيب "**أثر التنويع الإقتصادي على نمو القطاع الغير النفطي في السعودية**" المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، عدد 02، 2011.

26. ممدوح عوض الخطيب "**التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي**" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16–17فيفري 2014.

27. نيقولا سركيس "**البترول في ميزان القوة بين العرب وإسرائيل**" بحث مقدم إلى مؤتمر الإقتصاديين العرب الثاني، بغداد، 08–13مارس 1969.

28. وليد نزهت "**نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها عل سياسة الدول**" المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق، جامعة بغداد، 20–2011/12/22.

و- التقارير والأبحاث الوطنية والدولية.

1. إبراهيم الغيطاني "**أزمة الوقود في مصر: قراءة من منظور العرض والطلب**" المركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012.
2. أحمد السعدي "**مصادر الطاقة**" ورقة بحثية مقدمة إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(الأوابك)،الكويت، 1983.
3. أحمد عاطف الدسوقي فجال "**الطاقات المتجددة وعمران المناطق الجديدة، آفاق بيئية متعددة التكامل** " منشورات كلية علوم الهندسة، جامعة عين شمس،2010.
4. أسامة نجوم "**النفط مرة أخرى، عود على بدء**" المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، ديسمبر2015.
5. الأمين العام التقرير السنوي الـ 40، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2013.
6. الأمين العام للمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "**التقرير السنوي رقم 41**" منظمة الأوابك، الكويت، 2014.
7. الأمين العام لمنظمة الأوابك "التقرير السنوي رقم 41" الكويت، 2015.
8. الأمين العام لمنظمة الأوابك "**تقرير الأمين العام السنوي رقم 42**" الكويت، 2015.
9. بيتر سلزبري "**اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب**" ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2011.
10. تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (1985–1989م)، وزارة التخطيط، الجزائر، 1984.
11. جاسم النمر "**التطورات في أسواق البترول العالمية**" الدورة الـ16لأساسيات صناعة البترول والغاز، منظمة الأوابك، الكويت، 10–15أفريل 1999.

12. جمال الدين زروق "**واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية**" ورقة بحثية مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998.
13. خالد بن راشد الخاطر "**تحديات إنهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**" دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015.
14. دنيا علي أحمد "**الطاقة المتجددة** " مجلة أخبار النفط، وزارة الطاقة، عدد 466، أبو ظبي، جويلية 2009.
15. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إقتصادية:1962-1911، الجزائر، 2013.
16. سفيتلانا تساليك "**الرقابة على النفط**" ترجمة معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، نيويورك، 2005.
17. صندوق النقد الدولي "**المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد**" ملحق الإدارة الرشيدة للثروة المعدنية، نيويورك، 2007.
18. عباس علي النقي "**تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الأقطار العربية2008**" بحث منشور ضمن تقرير الأمين العام السنوي ال 36 لمنظمة الأوابك، الكويت، 2009**.**
19. عبد الأمير الأنباري " **إتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الأوسط**" أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء 03، منظمة الأوبك، الكويت، 1977.
20. عبد الحسين بن علي ميراز " **صناعات التكرير والكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي**" الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إدارة الأبحاث الإقتصادية، المنامة، 2005.
21. عقيل محسن العنزي " **رحلة أسعار النفط التاريخية**" جريدة الرياض الاقتصادية، العدد 14364، أكتوبر 2007.
22. علي أحمد عتيقة "**دور النفط في دعم التعاون العربي**" من بحوث كتاب هموم إقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2001.
23. كريم النشاشيبي و آخرون "**الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق**" ورقة مقدمة إلى صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
24. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي "**تقرير حول الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**" الجزائر، 1998.
25. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي "**تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001**"، الجزائر، 2002.
26. محبوب عبد الحفيظ "**الإستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك**" مجلة أخبار النفط والصناعة، عدد393، أبو ظبي، جوان2003.
27. محمد دبس "**صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي**" الدراسات التقنية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
28. محمد مصطفى الخياط " **الطاقة : مصادرها، أنواعها وإستخداماتها**" منشورات وزارة الكهرباء والطاقة، القاهرة، 2006.
29. مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الجزائر، 1984.
30. مصطفى قارة "**دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بأسعار النفط العالمية**" منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
31. منظمة الأوابكً "**التقرير الاحصائي السنوي2015**" منشورات الأوابك ، الكويت، 2015.
32. النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوابك، شهر يناير، عدد03، سنة42، الكويت، 2016.
33. الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 27و29أكتوبر2014.
34. وزارة الطاقة والمناجم "**حصيلة إنجازات القطاع لسنة 2013**" الجزائر، طبعة 2014.
35. وزارة الطاقة والمناجم "**قطاع الطاقة في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الدوحة، 09-12ماي2010.
36. وزراة الإقتصاد الإماراتية " **تقرير التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدولة الإمارات**"2012 أبو ظبي.

ز- الجريدة الرسمية والقوانين.

1. الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 21 ذي الحجة 1406 الموافق ل 27 أوت 1986، الحاملة للقانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986.

2. الجريدة الرسمية رقم 78الصادرة بتاريخ12ذو القعدة 1427الموافق ل03ديسمبر2006، الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 440/06المؤرخ في 02ديسمبر 2006.
3. بوابة الوزير الأول "**تقرير حول البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009**" الجزائر، أفريل 2005.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 2009/07/26، الأمر الرئاسي رقم(01/09) المؤرخ في 22جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي.
5. القانون رقم 99-02 الصادر في 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.
6. قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02/2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1421، الموافق ل27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
7. أمر رقم 04-06 المؤرخ في 19جمادى الثانية 1427 الموافق 2006/07/15 المتضمن قانون المالية التكميلي رقم 2006.
8. القانون رقم 01/02 الصادر في 25 فيفري2002والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي عن طريق القنوات.
9. قانون رقم 03-22، المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 ه الموافق ل 22 ديسمبر 2003 م المتضمن قانون المالية لسنة 2004.
10. الجريدة الرسمية رقم 63 ليوم الأربعاء 23 جمادى الأولى 1412 الموافق ل07 ديسمبر 1991م، والمتضمنة قانون رقم 12/91المؤرخ في 04ديسمبر 1991.
11. القانون رقم04-09 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

ح- مراجع أخرى.

1. محمد شيخي "**دروس و أمثلة في الإقتصاد القياسي**" ط1، مطوية مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
2. فريد بختي "**السلاسل الزمنية بإستعمال Eviews**" مطوية محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014.
3. عدنان الصنوي "**محاضرات في الإقتصاد القياسي**" مطوية مقدمة لجامعة صنعاء، 2010.
4. وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسفي في حوار جريدة الخبر، عدد رقم 7488، بتاريخ، 2014/07/19.
5. مايح شبيب الشمري "**تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد العراقي**" على الموقع: http://www.iasj.net (إطلع عليه بتاريخ2014/05/15).
6. محمد عبود "**التلوث البيئي**" على الموقع www.sybark,gov.sy إطلع عليه بتاريخ (2014/06/25).
7. محمد وكاع "**هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة**" منشورات جامعة فيلادليفيا، على الموقع: www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue6/no6/17.pdf، إطلع عليه(2016/01/25).
8. سوزان شنيدر "**الأسواق النفطية**" على الموقع:http://www.journalismtraining.net (إطلع عليه بتاريخ2014/06/25).
9. شركة بريتيش بتروليوم "**مراجعة الالتزام بالتنمية والمحافظة على الموارد لعام 2013** " التقرير على الموقع: www.World.accent.Com (إطلع عليه بتاريخ: جويلية 2016).
10. Openoil " **تقويم النفط العراقي**" تقرير حول الصناعة النفطية العراقية على الموقع:www.iraq.wiki.openoil.net (إطلع عليه بتاريخ2016/06/12).
11. سفيان ع "**سونطراك**: **إطمئنوا أيها الجزائريون البترول لن يجف**" جريدة الشروق، عدد 4430، يوم الاثنين: 2014/07/07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

A. Les ouvrages.

1. Abd el hamid Brahimi **« l'économie algérienne»** OPU, Alger, 1991.
2. Abd elmadjid Bouzidi «**les années 90 de l'économie algérienne** »édition E.N.A.G, Alger, 1999.
3. Abdelouahab Rezig **« Algérie, Brésil, Corée du sud : trois expériences »** O.P.U, Alger, 2006.
4. Ahmed Ben Bitour **« l'Algérie au 3^{eme}millénaire, défis et potentialités »** éditions marinour, Alger, 1998.
5. AL Salman H A **«the economics of middle eastrern oil»** édition Baghdâd, 1966.
6. Antoine A **«pétrole ; marché et stratégie économique »** édition économica, 1987.
7. Aziouz Tidadini **« les investissements durant le plan quadriennal (70-73) »** Sned, Alger, 1970.
8. Baltagie, b **« économétrie »** 2^{nd}édition, sprin gervererlagl, New-York , 1999.
9. Belkacem Bouzana **«le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères »** O.P.U, Alger, 1985.
10. Bourbonnais R **« Analyse des séries temporelle en économie »** PUF, Paris, 1988.
11. Bouzidi M'hamsadji Nachida **« le monopole de l'état sur le commerce extérieure »** O.P.U, Alger, 1988.
12. Chemseddine chitour "**la politique et le nouvel ordre pétrolier international**" édition dahlab, ALGER, 1955.
13. Corden M "**Booming sector and Dutch Disease Economics Survey and consolidation» Oxford** Economic Papers, vol36, 1984, P360.
14. Djilali liabes « **l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle** » édition codesrai, Alger, 1989.
15. Hocine Binissad **« l'Algérie restaurations et réformes économiques »** OPU, Alger, 1994.
16. J. D. Hamilton «**Time Series Analysis**» Princeton University Press, United Kingdom, 1994.
17. Lardic s **« économétrie des séries temporelle macro-économiques et financières »** économica, paris, 2002.
18. Mohamed Benissad «**économie de développement de l'Algérie** »O.P.U, Alger, 1982.
19. Mohamed elhocein Benissad **"Eléments d'économie pétrolière**" O.P.U, Alger, 1981.
20. Mouhoub Salah **« l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques »** O.P.U, Alger, 1998.
21. Mourad Ben Achenhou **« reforme économiques : dette et démocratie »** édition echrifa, Alger, 1992.
22. Mustapha Mekideche **« l'économie Algérienne à la croisée des chemins:Repères actuels et éléments prospectifs**» édition Dahlab, Alger, 2008.
23. Mustapha Mekideche **«l'Algérie entre économie de rente, et économie de marché** » édition dahlab, Alger, 2000.
24. Noureddine Benfreha **" les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie"** édition dahlab, Alger, 1999.
25. Philippe deschamps **«cours d'économétrie**» édition 2007, université de Fribourg, suisse, 2006.
26. Pierre jacquet et Françoise nicolas **« pétrole, marchés, politique »** IFRI, paris, 1991.
27. Rabah mahiout **«le pétrole algérien**» édition ENAP, Alger, 1974.
28. Régis Bourbonnais **« économétrie»** 6^{eme} édition, Paris, 2005.
29. Steven M Gorelick, **"Oil Panic and Global Crisis: Predictions and Myths**" WILEYBLACKWELL, 1^{st} Edition, New Jersey, 2011.
30. Taladidia Thiombiano «**Economie de l'Environnement et des Ressources Naturelles** » L'Harmattan, Paris, 2004.
31. Walter Enders **"Applied Econometric Time Series"** 2^{eme} edition, Wiley, New York, 2004.
32. Youcef Benhafsi **« l'Algérie un développement pus comme les autres »** éditions Houma, Alger, 2008.

B. Les thèses des doctorats.

1. Ahcène AMAROUCHE" **ETAT-NATION ET ECONOMIE DE RENTE EN ALGERIE Essai sur les limites de la libéralisation"** thèse de doctorat d'état, institut national de planification et de statistique, Alger, 2006.
2. Claund chensy **« le gaz naturel en Algérie »** thèse de doctorat d'état, faculté de l'économie, université de paris, juin 1996.

C. Les Revues et les séminaires.

1- Ades, A. and R. Di Tella **"The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution**" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, 1996.

2- Amar khelif **« environnement institutionnel et création des entrepris dans le secteur algérien des hydrocarbures »** le colloque international « création des entreprises et territoires » c, u, Tamanrasset,02 et03/12/2006.

3- Amat khelif **« le marché pétrolier face aux nouvelle stratégies de domination »** centre CREAD, Alger, 2003.

4- Amir H. Sepahban "**Pricing and production strategy for exhaustible resources: options for optimum economic growth and development for oil exporting countries**" OPEC review, vol. 04, No 2 , summer 1982.

5- Arzelier, Marie-Pierre "**Dépenses Publiques, Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle:Une Comparaison Afrique-Asie"** Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998.

6- Benissad Hocine **« l'ajustement structurel en Algérie »** le chemin parcouru, paru dans le journal el watan, n247, du 25/01/1999.

7- Bernad Bourgois et Autres**"l'exportation pétrolière entre les 80 et 90 avantages géopolitique et ordre pétrolière"** revue de l'énergie, N437, 1992.

8- CHAOUCHE Yelles, **ZOHRA Fatima, Utilisation des ressources naturelles et des énergie renouvelables en économie de l'environnement,** "Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable" centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006.

9- Chems eddine chitour et autres **«Bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance**» 7eme journée de l'énergie, Alger, 2003.

10- Chemseddine chitour "**économie pétrolière"** école nationale poly technique, 1999.

11- Corden, Max W, and Peter J. Neary **"Booming Sector and Deindustrialization in a Small Open Economy"** The Economic Journal of oxford, Vol 92, December, 1984.

12- Danielsen, A .L **"the evolution of opec**" H.B.J, new york, 1982.

13- Dickey D. and Fuller W" **Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root»** Journal of the American Statistical Association, n74, 1979.

14- Dickey. D & Fuller. W **"The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root"** Econometrica, New York University, Vol.49,No.4, July1981, PP1057-1072.

15- Douglass north **"The foundations of the new institutional economics"**Center for International Private Enterprise, sur le site www.developmentinstitute.org

16- Griffin J, Mand steale M "**energy economics and policy**" Academic press, New york, 1980.

17- Hazem, el beblawi "**the oil decade: an appraisal .in perfective**" the IBK papers, kawait, 1983.

18- Henin.P.Y **« Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des séries Macroéconomiques »** Révue d'économie Politique, N05, 1989.

19- Horold Hotelling **"the Economics of exhaustible Resources"** the journal of political economy" Vol 39, N° 02, April 1931.

20- James D, Hamilton "**Understanding Crude Oil Prices**" review of Department of Economics, University of California, San Diego, n02, May 22, 2008.

21- Johnston, M **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual banal Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May, 1997.

22- Lambsdorff, J" **Consequences and Causes of Corruption – What do We Know from a Cross Section of Countries?"**, 2005,disponible sur le site: www.icgg.org.

23- Paul collier “**the plundered planet why we must, and how we can manage nature for global”** Oxford university press, 2009.
24- Ray Banell and pamerantg "**oil prices and the world economy** "NIESR, London, December, 2004.
25- Tanzi,V **"Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures"** Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4, 1998.
26- The Prize, daniel yegin " **The Epic quest for oil, Money and power**" 1995.
27- Volker quashring **“understanding renewable energy systems”** earth scan publications, 1st published, uk, 2005.
28- Word bank “**Developmental problems of mineral exporting countries**” background paper for the1980 word development, report retrieved, 2011.
29- Word bank “**Developmental problems of mineral exporting countries**” background paper for the1980 word development, report retrieved, 2011.
30- Joseph KERGUERIS et Claude SAUNIER "**Les Perspectives d’évolution du prix des Hydrocarbures à moyen et long terme**" Rapport d’information du Sénat pour la planification, N° 105, France, 2005/2006, p15.

D- Les rapports

➢ Sonatrach.

1. SONATRACH, rapport financier, édition 2011, Alger.
2. Sonatrach : rapport annuel 2004.
3. Sonatrach : rapport annuel 2005.
4. Sonatrach : rapport annuel 2003.
5. Sonatrach : rapport annuel 2011.
6. Sonatrach : rapports annuels 2012.
7. Sonatrach : rapports annuels 2013.
8. Sonatrach : rapports annuels 2014.
9. Sonatrach « **abstract2015 »** Alger, 2016.

➢ OPEC

1. OPEC **"opec statute**" opec secrétariat, Vienna, 2008, Article 02.
2. OPEC **"annul statistical Bulletin**" 2003.
3. Opec “**annual statistical Bulletin**” Vienna, 2001.
4. OPEC Annual Statistical Bulletin 2002
5. OPEC Annual Statistical Bulletin, 1999
6. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005
7. Opec annual statistical bulletin, 2006
8. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2007
9. OPEC **“I need to know** “opec secretariat, public relations and informations deparment Vienne, 2011.
10. OPEC, annual statistical bulletin,2008.
11. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009.
12. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010
13. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2012
14. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013
15. OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.
16. OPEC, Annual statistical Bulletin, 2015.
17. OPEC, world oil outlook, 2016.

➢ Autres Rapports.

1. B P statistical Review of world energy, June, 2009, 2013.
2. B.A **«évolution économique et monétaire en Algérie »** Rapport 2014, Alger.

3. BP.Statistical Review of World Energy, 2010-2014.
4. CNUCED **«Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde 2013 Vue D'ensemble (les chaines de valeur mondiales: L'Investissement et Le Commerce au Service du Développement) »**New York et Genève, Nations Unies, 2013.
5. Commission de régulation de l'électricité et de gaz **« Présentation du Programme de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables et de l'Efficacité Energétique 2011-2030 »**Alger, Mars2011, p03.
6. Direction Générale des Douanes **«STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE2015»** 2016.
7. I.E.A "**annual oil market**" OECD, Paris, 1977.
8. IEA, **« Word energy outlook2012 »**, France.
9. IEF **"progress report on the outcome of the Jeddah energy meeting"** 2008.
10. IMF **« Regional Economic Reports»** 2016.
11. IMF, World Economic Outlook, October 2014.
12. Joseph KERGUERIS et Claude SAUNIER " **Les Perspectives d'évolution du prix des Hydrocarbures à moyen et long terme**" Rapport d'information du Sénat pour la planification, N° 105, France, 2005/.2006
13. la banque centrale **" EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE "** Report 2014, Alger, 2015.
14. la direction générale des douanes **« EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE 2000-2015 »** Alger, 2015.
15. M.E **« Bilan énergétique national » é**dition2015, Alger.
16. Middle et economic consultants (MEEC) **"the price of oil 1945 – 1983"** Report N36, 1984.
17. Ministère de l'énergie et des mines **« bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines-2000-2008** » édition2009, Alger.
18. Ministère de l'énergie et des mines **« bilan de les réalisations du secteur de l'énergie et des mines1962-2010 »** édition 2011, Alger.
19. Ministère de la planification et d'aménagement du territoire **« rapport général du plan1985-1989 »** Alger, 1985.
20. Ministère des finances **« note de présentation du projet de la loi de finance 2015 »** Alger, 2014.
21. MINISTERE DES FINANCES **« Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie»** Période1963–2010, Alger, 2011.
22. Ministère des finances, la direction des prévisions et des politique, budget d'état définitif, 2015.
23. O.N.S **« Rétrospective Statistiques 1962 - 2011 »** éditions 2012.
24. O.N.S **«Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 »** Alger, 2016.
25. O.N.S **« Activité, emploi et chômage en septembre 2015 »** Alger.
26. O.N.S "**Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 "** Alger, 2016.
27. Omc « statistiques du commerce international »2015.
28. Statistical appendix(1998,2004,2006,2009),IMF, staff country report.
29. Transparency International **"corruption perception index2016 "** édition 2017.
30. UNCTAD **"FDI inflows, by region and economy, 1990-2015"** Geneva, 2016.
31. United Nations Development Programme in the Arab States **"Arab Human Development Report 2016: Youth and the prospects for human development in changing reality"** New York, 2017 p70.
32. Wood Mackenzie, official website, 2013.
33. Word Bank Institute « **Governance Matters2015** » sur le site www.govindicators.org
34. World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997.
35. World Bank, data base.

قائمة

الملاحق.

الملحق(01-01): أهم المحطات في حياة المنظمة خلال حقبة السبعينات.

السنة	إنجازات المنظمة
1970 1970	➔قيام ليبيا بزيادة في الأسعار المعلنة بمقدار 30 سنتا /البرميل وزيادة في معدلات الضريبة بمقدار 55 % بدل 50 %. ➔قرار كاراكاس: -إقرار في الضريبة على أرباح الشركات بـ 55%. - زيادة موحدة في الأسعار المعلنة للبترول على أساس أعلى الأسعار الممكن الحصول عليها.
1971	➔توقيع مجموعة من الإتفاقيات (إتفاقيات طهران، طرابلس، شرق البحر المتوسط، لاغوس) تهدف كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بين 35 و52 ورفع نسب الضرائب مع إعتماد نظام جديد في تقييم درجات كثافة البترول، وجعل الحد الأدنى بنسبة المشاركة 25 % عن كل إمتياز في منطقة الخليج العربي، ورفع الأسعار المعلنة 2.5 % لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.
1972	➔اتفاقية جنيف: وقعت هذه الإتفاقية لتعويض الدول عن تخفيض سعر صرف الدولار حينذاك، حيث تم بموجبها إعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في إعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل 09 عملات رئيسية، فزادت الأسعار المعلنة إلى حدود 8.49 % حسب هذه الإتفاقيات.
1973	➔قرار إجتماع الكويت: بعد حرب أكتوبر 1973، حيث أعلن فيه: ــ رفع الأسعار المعلنة لبرميل النفط بصورة منفردة (البترول العربي ارتفع من 3.1 إلى 5.1 دولار للبرميل. ــ الإستمرار مستقبلا في تحديد وإعلان الأسعار المعلنة فقط. ــ عرض النفط على أي مشتري يدفع السعر المقرر في حالة رفض الشركات النفطية لهذا الإرتفاع. ــ تحديد الأسعار المعلنة للنفط على أساس السعر التجاري في الخليج وفي المناطق الأخرى على أن تحدد فروق الأسعار وفقا لكثافة النفط وتكاليفه.
1976	➔انشاء صندوق الأوبك الخاص the opec speciel fund برأسمال قدره 800 مليون دولار من أجل تقديم تمويلات غير مشروطة للدول النامية غير النفطية.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Joseph KERGUERIS et Claude SAUNIER " **Les Perspectives d'évolution du prix des Hydrocarbures à moyen et long terme**" Rapport d'information du Sénat pour la planification, N° 105, France, 2005/2006, p15.

-محبوب عبد الحفيظ "**الإستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك**" مجلة أخبار النفط والصناعة، عدد393، أبو ظبي، جوان2003.

المحلق رقم (01-02): ترتيب الإنتاج النفطي لدول المنظمة لسنوات 2012، 2013و 2014.

	إنتاج 2012		إنتاج 2013		إنتاج 2014	
	نسبة الإنتاج داخل أوبك	الرتبة	نسبة الإنتاج داخل أوبك	الرتبة	نسبة الإنتاج داخل أوبك	الرتبة
الجزائر	**%3,7**	**10**	**%3,82**	**9**	**%3,86**	**9**
أنغولا	%5,25	8	%5,38	8	%5,39	8
الإكوادور	%1,55	12	%1,66	12	%1,80	12
إيران	%11,53	2	%11,31	2	%10,15	2
العراق	%9,07	3	%9,42	3	%10,13	3
الكويت	%9,18	4	%9,25	4	%9,34	4
ليبيا	%4,44	9	%3,14	10	%1,56	12
نيجريا	%6,02	7	%5,54	7	%5,88	7

قطر	%2,26	11	%2,29	11	%2,31	10
السعودية	**%30,11**	**1**	**%30,49**	**1**	**%31,95**	**1**
إ.ع م	%8,17	6	%8,85	5	%9,10	5
فنزولا	%8,82	5	%8,82	6	%8,74	6
الأوبك	**%100**		**%100**		**%100**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات منظمة الأوبك السنوات محل الدراسة.

الملحق رقم(01–03):أهم الشركات الوطنية النفطية.

الدولة	إسم الشركة	تاريخ النشأة	الملكية
إيران(الأوبك)	الشركة الإيرانية الوطنية للنفطNIOC	أفريل1951	ملكية للدولة بشكل كلي
قطر(الأوبك)	قطر للبترول	1974	ملكية للدولة بشكل كلي
السعودية (الأوبك)	أرامكو السعودية	1930ثم 1948	1988ملكية تامة للدولة
العراق(الأوبك)	شركة العراق الوطنية للنفطINOC	1967، 1972	ملكية للدولة بشكل كلي
فنزويلا(الأوبك)	بيتروليوس دي فنزويلاPDVSA	1976	ملكية للدولة بشكل كلي
الجزائر(الأوبك)	سونطراك	1963	ملكية للدولة بشكل كلي
ليبيا(الأوبك)	LIPETRO	أوت 1968	ملكية للدولة بشكل كلي
الإمارات(الأوبك)	ADNOC	1971	ملكية للدولة بشكل كلي
الكويت(الأوبك)	KNPC	أكتوبر1960	ملكية مشتركة بين الدولة والخواص
المكسيك(خارج الأوبك)	مؤسسة المكسيك للنفط	1938	ملكية للدولة بشكل كلي
البرازيل(خارج الأوبك)	PETROBRAS	1953، 1976	ملكية للدولة بشكل كلي

الملحق رقم (01–02):حساب العرض والطلب حتى منتصف2015.

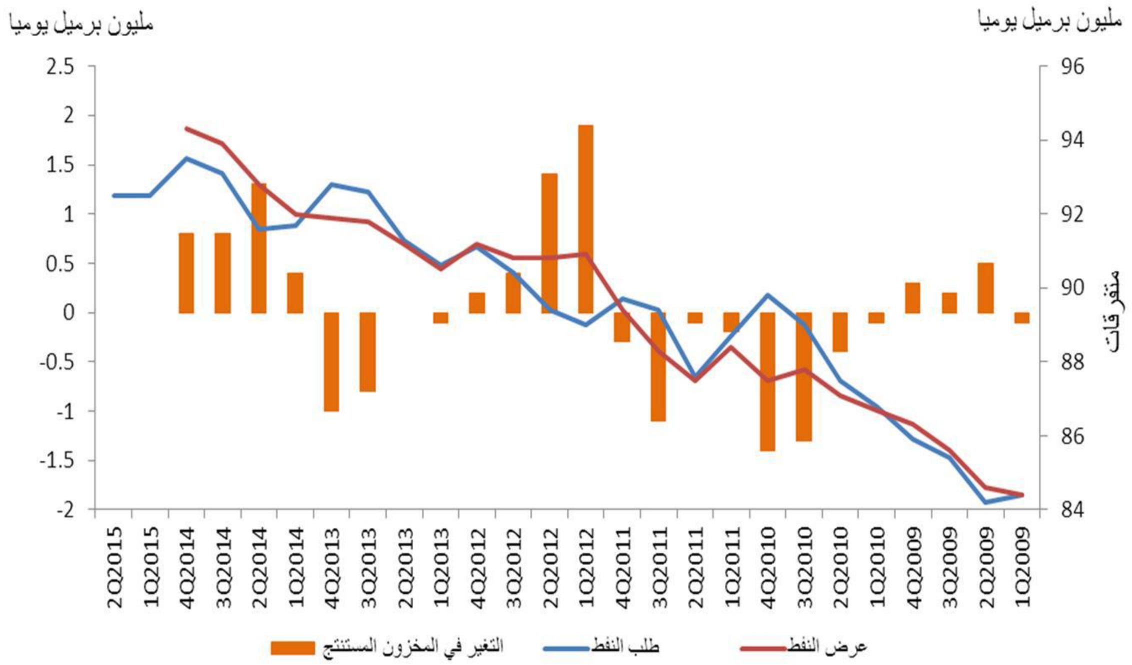

المصدر: خالد بن راشد الخاطر "**تحديات إنهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**" دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، الدوحة، ص 05.

الملحق رقم(03–01): مراحل عملية التأميم. و:نسبة مئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الإستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
التكرير	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع بالجزائر	00	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: بلقاسم ماضي، مرجع سبق ذكره، ص16.

الملحق رقم (03–02):حدود الطبقة الألبية في الجزائر.

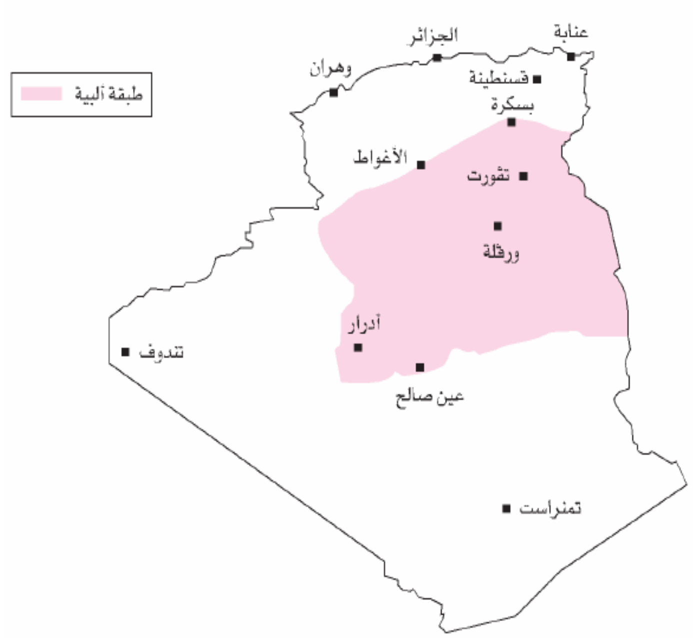

Source : Ministre de l'énergie et des Mines _ **Guide des Energie Renouvelables** _ édition 2007, P: 43.

ملاحق الفصل التطبيقي

ملاحق الدراسة القياسية الأولى.

ملحق رقم (05-01): تقدير النموذج قبل إختبار الإستقرارية.

Dependent Variable: LEXPALG
Method: Least Squares
Date: 02/10/17 Time: 22:15
Sample: 1973 2015
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.757197	2.320779	-3.342498	0.0019
LPRICEOIL	-0.036286	0.050388	2.400143	0.0476
LPRODALG	0.520648	0.156657	3.323490	0.0020
LRESALG	0.432858	0.206068	2.100563	0.0426
LSUPOPEC	0.600686	0.183202	3.278817	0.0023
LDEMWORD	-0.175305	0.359111	2.408164	0.0483

R-squared	0.862827	Mean dependent var	6.805496
Adjusted R-squared	0.844290	S.D. dependent var	0.272926
S.E. of regression	0.107697	Akaike info criterion	-1.490202
Sum squared resid	0.429150	Schwarz criterion	-1.244453
Log likelihood	38.03934	Hannan-Quinn criter.	-1.399577
F-statistic	46.54647	Durbin-Watson stat	0.877201
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (05-02): نتائج إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية (الدراسة القياسية الأولى)

أولا: سلسلة LEXP_{ALG}

أ-عند المستوى

Null Hypothesis: LEXPALG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.891400	0.6412
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب-عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LEXPALG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.139204	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: سلسلة $LPRICE_{OIL}$

أ–عند المستوى

Null Hypothesis: LPRICEOIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.076898	0.1249
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب–عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPRICEOIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.158891	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثالثا: سلسة $LPROD_{ALG}$

أ–عند المستوى:

Null Hypothesis: LPRODALG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.294824	0.4272
Test critical values:	1% level	-4.198503	

	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب– عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPRODALG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.774119	0.0183
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

رابعا: سلسلة**LSUPOPEC**

أ–عند المستوى

Null Hypothesis: LSUPOPEC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.212098	0.4702
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب– عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LSUPOPEC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.093267	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

خامسا: سلسلةLRESALG

أ: عند المستوى.

Null Hypothesis: LRESALG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.061269	0.1287
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب- عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LRESALG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.485661	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سادسا: سلسلةLDEMWORD :

أ: عند المستوى

Null Hypothesis: LDEMWORD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.449206	0.8311
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب- عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LDEMWORD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.056498	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(05-03): المعايير المحددة لرتبة التأخرات في الانحدار الذاتيVAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	131.2252	NA	7.69e-11	-6.261258	-6.007926	-6.169661
1	340.5358	345.3625	1.36e-14*	-14.92679	-13.15347*	-14.28561*
2	378.3536	51.05403*	1.40e-14	-15.01768	-11.72436	-13.82692
3	420.1422	43.87807	1.49e-14	-15.30711*	-10.49380	-13.56677

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (05-04) إختبار التكامل المشترك.

Date: 02/25/17 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LEXPALG LPRICEOIL LPRODALG LRESALG LSUPOPEC LDEMWORD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.709554	140.6811	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.654993	91.22768	69.81889	0.0004
At most 2 *	0.478457	48.66002	47.85613	0.0419
At most 3	0.320675	22.62145	29.79707	0.2652
At most 4	0.154096	7.155209	15.49471	0.5597
At most 5	0.011464	0.461218	3.841466	0.4971

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.709554	49.45344	40.07757	0.0033
At most 1 *	0.654993	42.56766	33.87687	0.0036
At most 2	0.478457	26.03857	27.58434	0.0778

At most 3	0.320675	15.46624	21.13162	0.2576
At most 4	0.154096	6.693991	14.26460	0.5259
At most 5	0.011464	0.461218	3.841466	0.4971

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 374.5284

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LEXPALG	LPRICEOIL	LPRODALG	LRESALG	LSUPOPEC	LDEMWORD
1.000000	0.911207	-1.411011	-0.102340	1.585844	-5.103236
	(0.23303)	(0.50990)	(0.59950)	(0.61707)	(1.55092)

ملحق رقم(05-05) نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/24/17 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1975 2015
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LEXPALG(-1)	1.000000
LPRICEOIL(-1)	0.911207
	(0.16861)
	[5.40427]
LPRODALG(-1)	-1.411011
	(0.40548)
	[-3.47981]
LRESALG(-1)	0.102340
	(0.50797)
	[0.20147]
LSUPOPEC(-1)	1.585844
	(0.48353)
	[3.27975]
LDEMWORD(-1)	-5.103236
	(1.08744)
	[-4.69290]
C	38.84288

Error Correction:	D(LEXPALG)	D(LPRICEOIL)	D(LPRODALG)	D(LRESALG)	D(LSUPOPEC)	D(LDEMWORD)
CointEq1	-0.233342	-0.111797	-0.019369	-0.058328	-0.152581	-0.004020
	(0.06713)	(0.20801)	(0.06327)	(0.04700)	(0.04863)	(0.01325)
	[-3.47593]	[-0.53745]	[-0.30613]	[-1.24114]	[-3.13784]	[-0.30337]
R-squared	0.497773	0.097637	0.304508	0.123474	0.477473	0.323253
Adj. R-squared	0.270027	-0.093774	0.156979	-0.062456	0.366634	0.179701
Sum sq. resids	0.268624	2.579154	0.238614	0.131649	0.140941	0.010466
S.E. equation	0.090223	0.279564	0.085034	0.063161	0.065353	0.017809

F-statistic	3.113796	0.510092	2.064058	0.664090	4.307804	2.251812
Log likelihood	44.89781	-1.471216	47.32637	59.51786	58.11968	111.4239
Akaike AIC	-1.799893	0.462011	-1.918359	-2.513066	-2.444862	-5.045069
Schwarz SC	-1.465538	0.796366	-1.584004	-2.178711	-2.110507	-4.710713
Mean dependent	0.002975	0.040310	0.003350	0.011225	0.001530	0.013065
S.D. dependent	0.105600	0.267312	0.092613	0.061277	0.082117	0.019663

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.10E-15
Determinant resid covariance	1.66E-15
Log likelihood	348.6301
Akaike information criterion	-14.37220
Schwarz criterion	-12.11530

ملحق رقم(05-06): نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	LEXPALG	LPRICEOIL	LPRODALG	LRESALG	LSUPOPEC	LDEMWORD
1	0.090223	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.145306	82.12800	5.964840	3.224116	4.108689	4.528719	0.045639
3	0.193523	70.64669	13.13617	6.629079	4.181417	4.677346	0.729299
4	0.243216	62.30039	17.69983	8.253813	5.143738	5.084722	1.517510
5	0.287943	57.47558	20.39535	9.307466	5.745478	5.068201	2.007923
6	0.328039	54.86883	21.72167	9.904589	6.171750	5.056083	2.277074
7	0.363905	53.33544	22.44590	10.31167	6.443751	5.042987	2.420245
8	0.396510	52.35240	22.88201	10.60056	6.620178	5.038594	2.506255
9	0.426618	51.64940	23.18545	10.81686	6.743889	5.039023	2.565377
10	0.454751	51.11183	23.41724	10.98411	6.835913	5.040341	2.610561

ملاحق الدراسة القياسية الثانية.

ملحق رقم (05-07):تقدير نموذجVAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/15/17 Time: 19:28
Sample (adjusted): 1977 2015
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(LPRICE)	D(LGGDP)	D(LM2)	D(LRGDP,2)	D(LTCH)
D(LPRICE(-1))	0.225003	-0.038098	0.005635	0.003342	-0.466975
	(0.27694)	(0.14476)	(0.11485)	(0.10355)	(0.19034)
	[0.81245]	[-0.26318]	[0.04906]	[0.03228]	[-2.45340]
D(LPRICE(-2))	0.105297	0.174603	0.018651	-0.042520	-0.272428
	(0.28678)	(0.14991)	(0.11893)	(0.10723)	(0.19710)
	[0.36717]	[1.16474]	[0.15682]	[-0.39654]	[-1.38217]
D(LGGDP(-1))	-0.355369	0.110514	0.112876	-0.041920	-0.103933
	(0.38395)	(0.20070)	(0.15923)	(0.14356)	(0.26388)
	[-0.92556]	[0.55065]	[0.70889]	[-0.29201]	[-0.39386]
D(LGGDP(-2))	-0.365014	-0.224979	0.187320	-0.253678	-0.014242
	(0.36748)	(0.19209)	(0.15240)	(0.13740)	(0.25256)

	[-0.99328]	[-1.17122]	[1.22913]	[-1.84628]	[-0.05639]
D(LM2(-1))	0.266369	0.155671	0.388716	-0.364094	-0.325509
	(0.67356)	(0.35208)	(0.27934)	(0.25184)	(0.46293)
	[0.39546]	[0.44214]	[1.39157]	[-1.44574]	[-0.70316]
D(LM2(-2))	0.572248	-0.191159	-0.331112	0.151945	-0.017199
	(0.51020)	(0.26669)	(0.21159)	(0.19076)	(0.35065)
	[1.12162]	[-0.71678]	[-1.56490]	[0.79653]	[-0.04905]
D(LRGDP(-1),2)	0.722111	0.142595	0.064351	-0.899913	-0.136907
	(0.85339)	(0.44608)	(0.35391)	(0.31907)	(0.58652)
	[0.84617]	[0.31966]	[0.18183]	[-2.82039]	[-0.23342]
D(LRGDP(-2),2)	-0.097324	-0.463246	-0.094703	-0.216948	0.072597
	(0.54201)	(0.28332)	(0.22478)	(0.20265)	(0.37251)
	[-0.17956]	[-1.63508]	[-0.42132]	[-1.07054]	[0.19488]
D(LTCH(-1))	0.356894	-0.027975	0.087686	0.000723	-0.436047
	(0.33491)	(0.17506)	(0.13889)	(0.12522)	(0.23017)
	[1.06565]	[-0.15980]	[0.63133]	[0.00577]	[-1.89441]
D(LTCH(-2))	-0.647223	-0.150065	-0.094323	0.026657	-0.038785
	(0.30959)	(0.16183)	(0.12839)	(0.11575)	(0.21277)
	[-2.09060]	[-0.92732]	[-0.73466]	[0.23029]	[-0.18228]
D(LTCOUV(-1))	-0.361834	0.216110	0.152725	-0.120181	0.262890
	(0.35675)	(0.18648)	(0.14795)	(0.13338)	(0.24519)
	[-1.01426]	[1.15890]	[1.03229]	[-0.90101]	[1.07221]
D(LTCOUV(-2))	0.133756	0.003714	0.161786	-0.261753	0.084157
	(0.34192)	(0.17873)	(0.14180)	(0.12784)	(0.23499)
	[0.39119]	[0.02078]	[1.14095]	[-2.04749]	[0.35812]
C	0.016656	0.001746	-0.000189	0.002587	0.011226
	(0.04846)	(0.02533)	(0.02010)	(0.01812)	(0.03331)
	[0.34370]	[0.06892]	[-0.00940]	[0.14275]	[0.33705]
R-squared	0.343627	0.309020	0.363029	0.587670	0.254115
Adj. R-squared	0.040685	-0.009894	0.069042	0.397364	-0.090140
Sum sq. resids	1.875415	0.512427	0.322548	0.262174	0.885860
S.E. equation	0.268573	0.140388	0.111381	0.100417	0.184585
F-statistic	1.134300	0.968976	1.234849	3.088030	0.738159
Log likelihood	3.838668	29.13850	38.16517	42.20644	18.46418
Akaike AIC	0.469812	-0.827615	-1.290522	-1.497766	-0.280215
Schwarz SC	1.024332	-0.273095	-0.736001	-0.943245	0.274306
Mean dependent	0.039777	0.018194	0.008683	-0.005884	-0.022939
S.D. dependent	0.274209	0.139698	0.115437	0.129354	0.176789

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.26E-11
Determinant resid covariance	1.11E-12
Log likelihood	204.8138
Akaike information criterion	-6.503270
Schwarz criterion	-3.176147

ملحق رقم(05-08) دوال الإستجابة الدفعية

Period	D(LPRICE)	D(LGGDP)	D(LM2)	D(LRGDP,2)	D(LTCH)	D(LTCOUV)
1	0.268573	-0.056386	-0.053233	0.077982	-0.041840	0.174102

	(0.03041)	(0.02155)	(0.01679)	(0.01344)	(0.02918)	(0.03226)
2	0.044671	0.025165	0.002395	-0.068488	-0.048891	-0.001181
	(0.05487)	(0.02865)	(0.02310)	(0.02360)	(0.03893)	(0.04756)
3	-0.003554	0.033354	0.031950	-0.008847	-0.043383	-0.068797
	(0.06032)	(0.02943)	(0.02454)	(0.02598)	(0.03913)	(0.04966)
4	0.033919	0.034619	0.016945	0.009100	-0.025909	0.002668
	(0.05410)	(0.02485)	(0.02140)	(0.02306)	(0.03349)	(0.04215)
5	0.021674	0.003891	-0.001191	-0.000721	-0.019006	0.013150
	(0.04498)	(0.02149)	(0.01793)	(0.01937)	(0.02796)	(0.03729)
6	0.007986	-0.002734	0.003914	-0.011615	-0.006430	-0.015041
	(0.03606)	(0.01686)	(0.01515)	(0.01475)	(0.02143)	(0.03150)
7	0.012881	0.001648	0.003166	0.005090	-0.008428	0.001798
	(0.02646)	(0.01156)	(0.01129)	(0.01315)	(0.01779)	(0.02649)
8	0.010532	0.009085	-0.001034	0.001253	-0.007830	0.007161
	(0.02157)	(0.00981)	(0.00976)	(0.01060)	(0.01342)	(0.02189)
9	0.002151	0.002574	0.001275	-0.004247	-0.003140	-0.003462
	(0.01754)	(0.00696)	(0.00791)	(0.00932)	(0.01060)	(0.01819)
10	7.88E-05	-0.000251	0.003740	-0.001594	-0.002630	-0.005518
	(0.01357)	(0.00563)	(0.00648)	(0.00692)	(0.00829)	(0.01334)

ملحق رقم(**05–09**):دراسة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LGGDP) does not Granger Cause D(LPRICE)	40	0.37686	0.6888
D(LPRICE) does not Granger Cause D(LGGDP)		3.89675	0.0079
D(LM2) does not Granger Cause D(LPRICE)	40	2.71758	0.0800
D(LPRICE) does not Granger Cause D(LM2)		0.23089	0.7950
D(LRGDP,2) does not Granger Cause D(LPRICE)	39	0.55611	0.5786
D(LPRICE) does not Granger Cause D(LRGDP,2)		2.14917	0.1322
D(LTCH) does not Granger Cause D(LPRICE)	40	4.26856	0.0219
D(LPRICE) does not Granger Cause D(LTCH)		1.94283	0.1584
D(LTCOUV) does not Granger Cause D(LPRICE)	40	0.57297	0.5691
D(LPRICE) does not Granger Cause D(LTCOUV)		2.20519	0.0794
D(LM2) does not Granger Cause D(LGGDP)	40	0.01739	0.9828
D(LGGDP) does not Granger Cause D(LM2)		0.74349	0.4828
D(LRGDP,2) does not Granger Cause D(LGGDP)	39	1.42520	0.2545
D(LGGDP) does not Granger Cause D(LRGDP,2)		0.93099	0.4040
D(LTCH) does not Granger Cause D(LGGDP)	40	0.53598	0.5898
D(LGGDP) does not Granger Cause D(LTCH)		0.23386	0.7927
D(LTCOUV) does not Granger Cause D(LGGDP)	40	1.41550	0.2564
D(LGGDP) does not Granger Cause D(LTCOUV)		2.89649	0.0685
D(LRGDP,2) does not Granger Cause D(LM2)	39	0.06099	0.9409
D(LM2) does not Granger Cause D(LRGDP,2)		2.45434	0.1010
D(LTCH) does not Granger Cause D(LM2)	40	0.31073	0.7349
D(LM2) does not Granger Cause D(LTCH)		0.05184	0.9496
D(LTCOUV) does not Granger Cause D(LM2)	40	2.48577	0.0978
D(LM2) does not Granger Cause D(LTCOUV)		0.45333	0.6392

D(LTCH) does not Granger Cause D(LRGDP,2)	39	0.51131	0.6042
D(LRGDP,2) does not Granger Cause D(LTCH)		0.01038	0.9897
D(LTCOUV) does not Granger Cause D(LRGDP,2)	39	5.42231	0.0090
D(LRGDP,2) does not Granger Cause D(LTCOUV)		0.21687	0.8061
D(LTCOUV) does not Granger Cause D(LTCH)	40	0.05705	0.9446
D(LTCH) does not Granger Cause D(LTCOUV)		1.26466	0.2949

الملخص: تهدف هذه الدراسة في المرحلة الأولى إلى بناء نموذج قياسي لمحددات السياسة النفطية الجزائرية معبرا عنها بكمية الصادرات النفطية، وكان ذلك من خلال إستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث تمكنت من تحديد العوامل التي تحدد حجم الصادرات، كما أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات النفطية والمتغيرات المستقلة في النموذج.

أما المرحلة الثانية، فكانت دراسة قياسية لتقييم علاقة النفط بالإقتصاد الجزائري، وبحث لأهم القنوات التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي وإختبارات السببية، التباين ودوال الإستجابة الدفعية، توصلنا إلى وجود تأثير واضح ذو دلالة إحصائية، وعلاقة قوية بين التغير في أسعار النفط والمتغيرات الإقتصادية المختارة.

وقبل الخوض في الجانب القياسي، كان لزاما علينا تهيئة القارئ ووضعه في صورة الموضوع، وهذا بعرض الإطار النظري للدراستين، حيث تطرقنا إلى مختلف الجوانب التقنية، القانونية والمؤسساتية لموضوع الصناعة النفطية في الجزائر، ومدى تركيز الإقتصاد الجزائري على هذه الصناعة، مع إبراز إمكانيات الجزائر للتخفيف من حدة التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح: الصناعة النفطية–الأسواق النفطية–الأسعار النفطية–الطاقات البديلة–الإقتصاد الجزائري.

Résumé: Cette étude vise dans la première étape à construire un modèle économétrique des déterminants de la politique pétrolière algérienne (exprimée en quantités de pétrole exportées) par l'utilisation de la méthode de la Co-intégration et le modèle de correction d'erreur, où l'étude a conclus d'identifier les facteurs qui déterminent le volume des exportations. L'étude a également montré une relation d'équilibre à long terme entre les exportations de pétrole et les variables indépendantes du modèle.

La deuxième étape est une étude économétrique pour évaluer la relation entre le pétrole et l'économie algérienne, ainsi que pour rechercher les canaux les plus importants qui sont touchés par les fluctuations des prix du pétrole, en utilisant le modèle VAR, des tests de causalité, Décomposition de la variance et les fonctions de réponse impulsionnelle. Nous sommes arrivés à découvrir à l'existence d'un effet positif clair et statistiquement significatif et une forte corrélation entre les fluctuations du prix du pétrole et les variables économiques sélectionnées.

Avant d'entamer le partie économétrie, nous nous sommes consacré à définir le cadre théorique de ce travail, où nous avons eu affaire avec les différents aspects techniques, juridiques et institutionnels du sujet de l'industrie pétrolière en Algérie, et nous avons indiqué que l'économie algérienne est concentrée sur l'industrie pétrolière, en soulignant le potentiel de l'Algérie pour réduire sa dépendance au secteur des hydrocarbures.

Mots clés: l'industrie pétrolière-Les prix du pétrole-le marché pétrolier-les énergies nouvelles – l'économie algérienne.

Abstract: This study aims to achieve in The first phase is to construct an econometric model of the determinants of Algerian petroleum policy (expressed in quantities of oil exported) by the use of the co-integration method and the model Error correction, where the study identified the factors that determine the volume of exports. The study also showed a long-run equilibrium relationship between oil exports and variables independent of the model.

The second phase is an econometric study to assess the relationship between oil and the Algerian economy as well as to research the most important channels that are affected by oil price fluctuations using the VAR model, Causality tests, variance and impulse response functions. We found that there was a clear and statistically significant effect and strong correlation between the fluctuations of the price of oil and selected economic variables.

Before embarking on these two studies, we have devoted ourselves to defining the theoretical framework of this work, where we have dealt with the various technical, juridical and institutional aspects of the subject of the petroleum industry in Algeria, and we pointed out that Algerian economy is concentrated in petroleum industry, focusing on the possibilities of Algeria to reduce its dependence on the hydrocarbon sector.

Key words: petroleum industry- Oil prices- oil market- the Renewable Energy-the Algerian economy.